



شكر وتقدير

~~~~~

اعترافاً لأهل الفضل بحقهم على شخصي الضعيف  
فأني أتقدم بشكري وتقديري للمستولين بوزارة المعارف  
الذين أتاحوا لي فرصة الدراسة واعداد هذا البحث  
وأشكر ادارة الجامعة لما قدمته لي من مساعدة  
وتسهيل لمهمتي أثناء دراستي واعدادى لهذا البحث  
وعلى رأسهم معالي/ الدكتور راشد الراج مديـر  
الجامعة ، وعمداء كلية الشريعة والدراسات الاسلامية  
الذين سهلوا لي كل صعب ورعوني بعنايتهم أثناء  
اعدادى لبحثي . كل من سعادة الدكتور/ على الحكسي  
العميد الحالي ، ولسابقه سعادة الدكتور/ عليان  
الحازمي ، وسعادة الدكتور/ محمد الرشيد .

ولوكيل الكلية الدكتورين / حمزة المفر ، وعويسد  
المطرفي ، وفضيلة رئيس قسم الدراسات العليا الشرعيه  
أستاذنا الفاضل سيد سابق . وأتقدم بشكري وعرفانتي  
لأستاذي الجليل سعادة الدكتور/ محمد عبد المنعم عفر  
المشرف على هذه الرسالة والذي بذل من جهده ووقته  
الكثير في الاشراف على هذا البحث والأخذ بيدي ،  
بسعة صدر وصبر ، فجزاه الله عنى خير الجزاء ، كما  
أتقدم بالشكر والعرفان لصاحب الفضيلة الدكتور/ محمد  
رشدي الذي تقبل قراءة رسالتي في مدة يسيره كمشرف  
فقهى لها اذ لم يكن لي مشرف فقهى أثناء تحضير  
البحث ، رغم مشاغله الكثيرة وأفدت من علمه وفضله  
جزاه الله خيراً وجزى الجميع كل الخير .

~~~~~

بسم الله الرحمن الرحيم

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

الحمد لله نعمته ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ،
ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى
وهدى للحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا .
وبسمه :

لقد أنزل رب العالمين الكتاب الذى بين أيدينا نورا
وسراجا منيرا ، وجعله مهينا على ما سبقه من الكتب المنزلة
وختم به الرسائل وأمر رسوله الكريم - صلى الله عليه وسلم -
بتبليغ الرسالة ، فأدى الأمانة ، وبر صدق ، فلم يفار
هذه الدنيا حتى تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها
فى جلاء ، ووضح ، فكان ما جاء به من عند ربه هو الخير كله
ما تبعه متبع الا حاز خيري الدنيا والآخرة ، وما صد عنه
الا هالك ، أضاع نصيبه من الدنيا ومن الآخرة ، وتخبط
فى مسالك الظلام فلا خير اكتسب لنفسه ولا شر استطاع أن يصد
عنها .

وخير مثال لذلك ما عاشته أمتنا الاسلامية ودعا مسن
الزمان حين تفرقت بها السبل ، وصدفت عن كتاب ربها
وسنة نبيها - عليه الصلاة والسلام - فكأن أن ضعففت
وأستكانت ، ومن ثم تأخرت وشقيت ، ولا يزال الحال اليوم
غير بعيد عن ذلك مع أن أمة الاسلام كانت خير الأمم
حضارة وتقدما حينما كانت تسير على نهج الاسلام وتتبع
سننه وأحكامه .

ولما كان التفريط كان الذل ، فتداعت الأمم من حولها على ديارهم تستعمرها وتستذل أهلها ، ولما بدأت تفسق من رقابها الطويل وتأبى الذل ، أفاق على دنيا غريب الدنيا التي عرفت بها ، رأت الأمم من حولها قد تجاوزتها حضارة وتقدما ، ففتنها ما رآته لدى تلك الأمم من قوة وتقدم ما رأى ، فلأنسقت بوعى أو بغير وعى الى التقليد - داء الأمم المستضعفه حال ضعفها - فأخذت عن تلك الأمم كل شيء إلا ما ينفعها حقيقة ، فنظمت حياتها وأسلوب عيشها على النمط الذى تسير عليه تلك الأمم ، وظنت بذلك أنها أوفت على النهاية ، وبلغت أقصى مراتب التقدم والحضارة وهيئات أن يكون هذا هو الطريق ، فقد زادها التقليد ضعفا وتأخرا عن ركب من تقدسوا ماديا .

ولم يكسب المسلمون من ذلك إلا أن ازدادوا عزوفا عن دينهم وكتاب ربهم فلا هم بلغوا النهاية التى يريدون ، ولا هم حافظو على دينهم الذى هو عصمة أمرهم ، والذى ان طلبوا العزة فى غيره ذلوا .

ونال - بسبب ذلك - علومهم الضعف ، لأنها ابتعدت عن الأصل الذى سادوا به الدنيا زمنا طويلا ، وأصبحوا لا يرون علما نافعا إلا ما أتاهم من تلك الأمم .

حتى كان هذا العصر الذى بدأت فيه تباشير فجر جديد تطل على أمة الاسلام فأخذت الضمائر تصحو ، والنفوس تهفو الى عز الاسلام بعد ذل المعصية ، فعلموا ألا مخرج مما يعانون إلا بالعودة الى دينهم ونسج حياتهم على ما جاء به من عقيدة وأحكام ومبادئ .

وبدأت فى بلاد الاسلام صحوة مباركة تم أقطارهم ، وان لقي القائمون بأمرها ممن هدى الله العقبات تمطرط طريقهم وتتابع ، الآن وعد الله نافذ بحفظ هذا الدين قال تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون (١)) .

ووعده عبادة بأن يعرضهم الأرض فقال : (ولقد كتبنا فى
الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون (١) .
فقد علم المسلمون أن الاسلام هو الدين القيم الذى به
تقوم الحياة ، وتتحقق فى ظله السعادة لكل البشر ، فتسابقوا
فى الصودة لحكم الله وأخذوا يتدارسون الاسلام وما جاء به
من أحكام تنظم كل شئون حياتهم .
وقد كانت نفسى تتوق منذ وقت ليس بالقصير للمشاركة
فى هذه المسيرة المباركة نحو الاسلام وأحكامه ، فلما قدر
الله لى أن التحق بالدراسات العليا الشرعية بكلية
الشريعة والدراسات الاسلامية ، التحقت بفرع الفقه والأصول
لمل ذلك يحقق لى الأمل من أن أبذل الجهد الذى أستطيع
فى هذا المجال ، فلما أفتتحت بفرع الفقه شعبه الاقتصاد
الاسلامى فى نفس العام الذى التحقت فيه بالدراسة طمحت
نفسى الى الالتحاق بها من أجل ذات الفرض فكان أن فعلت
ولما جاء وقت اختيار موضوع ، رأيت أن الموضوع الذى
أصبح الشغل الشاغل للمسلمين هو كيف يستطيعون أن يقضوا
على تخلفهم المادى والذى أدى الى ضعفهم . أو بمعنى
آخر كيف يستطيعون أن يحققوا تنمية اقتصادية سريعة ،
فكان أن اخترت موضوع " مقومات التنمية الاقتصادية فى
ظل أحكام الشريعة الاسلامية " ليكون بحثى فيه ، وخاصة
أنى رأيت أن الأمة الاسلامية تسعى جاهدة لتحقيق التنمية
الاقتصادية والاجتماعية ، لكن الموائق كثيرة ، ومن بينها
أنها تنهج أساليب ترى أنها جربت ، لكنها لم تحاول أن تحقق
هذه التنمية فى ظل الاسلام الذى فيه خيرها وعزها ، ولئن
يفلح أى مسعى للتقدم مالم يكن على نهجه وفى ظل أحكامه

(١) : الآية ١٥٥ من سورة الأنبيا .

وقد أعترض سبيلي أثناء تحضير هذا البحث بعض المصعوبات
والتي منها :-

(١) : أن الكتب المتاحة في مجاله كلها لاقتصادية وضعيفة
بحته ، وما كتب من وجهة النظر الإسلامية فيه قليل ، وقد
أفدت مما وقع تحت يدي من هذا القليل .

(٢) : أن الدراسة الاقتصادية التي تلقيتها ، وإن كنت
أفدت منها بحمد الله إلا أنها قد لا تهمل مثلي للمكتاتبة
الاقتصادية بأسلوب التحليل المصهور عند أهل الاقتصاد
خاصة وأن المراجع الاقتصادية الوضعية التي يفاد منها
في هذا الجانب التحليلي معظمها باللغات الأجنبية خاصة
اللغة الانجليزية . ومقدار علمي بها ضئيل لا يمكنني من
القراءة بها والأفادة منها .

(٣) : أن الموضوع الذي حضرت فيه بحثي متشعب الجوانب
لأنه يشمل غالب مواضيع التنمية ، وتتبع ما يمس مواضيعه
في كتب الشريعة المختلفة ليس بالأمير اليسير خاصة على
مثلي ، ومن بضاعته في العلم قليلة ، وقد تنبعت ما أستطعت
كل ما يمس موضوعي . وقد أفدت ما أستطعت من كتب الشريعة
في التفسير والحديث والفقه ، وأصوله ، وكتب مقاصد
الشريعة وقواعدها ، وكتب المقيدة ، وكتب التاريخ
الإسلامي ، والكتب التي بحثت في الممران والحضارة
والاجتماع والسياسة .

والكتب الاقتصادية الإسلامية الحديثة ، وخاصة ما تعلق
منها بالتنمية ، والكتب الاقتصادية الوضعية مما كتب في
التنمية ، وفي الاقتصاد العام ، والتخطيط ، وتاريخ الفكر
الاقتصادي ، والتطور الاقتصادي ، والعلاقات التجارية
الدولية .

كما أفدت من المعاجم والموسوعات وما شابه ذلك ، مما
سيجده القارئ في قائمة المراجع في نهاية هذا البحث
ويهدف هذا البحث في المقام الأول الى التعرف على

الأحكام الشرعية والمبادئ العامة للعمارة الإسلامية وأهدافها مفترضا أن هذه العمارة تتم في مجتمع إسلامي يطبق أحكام المشرعية الإسلامية في كل شئون حياته . ويتبع ذلك التصرف على أسباب الحالة الراهنة للمسلمين وعلاجها ثم التصرف على التنمية وأساليبها في ظل الاقتصاد الوضعي بشقيه الرأسمالي والاشتراكي وما يعارض الإسلام منهنهما ليتقيه المسلمون ولتتم المقارنة بين الأسلوب الإسلامي في تحقيق العمارة ، والأسلوب في ظل هذا الاقتصاد .

وأما المصطلحات المستخدمة في هذا المبحث ، فقد تكون إسلامية معروفة كالمصطلحات المستخدمة في العلوم الشرعية في الفقه والتفسير والحديث وما شابه ذلك . ولم أَر داعيا لشرحها لأنها مصطلحات ، ومتنا ولها قريب لكل من أحب . أو اصطلاحات استخدمها الاقدمون وتحتمل معان أخر مثل الاجتماع ، والمدنية ، لكنها جاءت في البحث في سياق يفهم منه القصد منها فلم أشرحها . ومصطلحات في الاقتصاد الإسلامي ، وما لم يستقر منها بعد قد أوضحت المعنى المقصود منه والذي استخدمته فيه ، وما أقصد به كلفظ العمارة والوظيفة الماليه وما الى ذلك .

ومصطلحات في الاقتصاد الوضعي ، وقد حاولت جاهدا ألا أستعمل مصطلحا أرى أنه لا يلائم أحكام الإسلام أو يثير شبهة ، فقد استبدلت مصطلح الدخل القومي بمصطلح آخر يستخدمه الاقتصاديون هو الدخل الأهلي . أبتعانا عما يغيره لفظ القومي في ذهن من معان أخرى . وما اضطررت لاستخدامه من هذا القبيل ، فقد أثبتت عما قصت به ، وما قد يغيره من معان أخرى .

كما أنني قد استخدمت مصطلحات أجنبية يستخدمها الاقتصاديون كالتكنولوجيا ، الأيديولوجية وما شابه ذلك . لنقلني كلاما لأحد العلماء الاقتصاديين مثلا ، ولكنني شرحت

ما يقصد بها وعلقت عليه اذا احتاج الى التعليل ، وأحيانا يكون استخدامى لهذه الألفاظ عندما لا يجد مقابلا لها فى اللفظه العربية أو لم يستطع الوصول اليه .

منهج البحث :

ممنمممممممم

ان البحث قد تصدى للقضيتين اللتين تشغلان فى عصرنا هذا الأمم والشعوب وهما قضيتا التخلف والتنمية ، حيث ان قضية التخلف كظاهرة مادية ، وأحيانا معنوية ، ووصف مظاهرها وأسباب نشأتها وأستمرارها من القضايا الهامة التى توطد لحدوث تنمية اقتصادية واجتماعيه تقضى على هذه الظاهرة التى تمنى منها كثير من دول العالم اليوم وتسمى جاهدة للخلاص منها ، ولما كان الاقتصاد الوضعى ينظر أولا للناحية الاقتصادية المادية ، وانها الناحية المعنوية بما فيها من عوامل فكرية واجتماعيه وسياسية وسلوك فانما ينظر اليها على أساس ارتباطها فقط بتلك الناحية المادية ، ولذا فأن وصفه لظاهرة التخلف يظل قاصرا ، خاصة اذا عرفنا أن من تصدوا لوصفها هم فى الأغلب يعيشون فى الدول المتقدمة ، ولن تكون نظرتهم اليها كنظرة من يمايشها كحالة ، ويص نتائجها عن قرب ، وفوق ذلك كله فان نظرة المسلم اليها تختلف عن نظرة غيره لما ترتبط به هذه الظاهرة مع معانى أخرى مصدرها الدين .

لذا فقد عرض البحث وجهتى النظر الاقتصادية الوضعية والاسلامية بالنسبة لقضية التخلف حتى يبين ما بينهما من اختلاف ، وما يجب أن نسمى اليه الأمة الاسلامية للخلاص من التخلف .

ولما كانت النظرة الى التخلف مختلفة بين الاقتصاد الوضعى ، والاسلام (عقيدة وشريعة) فان النظرة السلي

التنمية الاقتصادية والتي تمثل العلاج لداء التخلف المادى
تختلف حتما * والبحث قد عرض لقضية التنمية من جانبين
الأول : مناقشة نظرة الاقتصاد الوضعى لها من وجهة النظر
الاسلامية ، والثانى : عرض لقضاياها على أحكامه وقواعده
ومبادئه ليصل الى تصور اسلامى لسلوبها وما يجب أن يتضمنه
هذا السلوب من وسائل ، وما يجب أن يصل اليه من غايات
مع التأكيد المسبق على أن الاسلام كدين ينظم الحياة
الانسانية فى مجملها ، ولكل شئونها ، وأنه لا بد لنجاح
أسلوب تنمية اسلامى من أن يكون فى ظلال تطبيق كامل
لشريعة الله .

خطة البحث :

~~~~~

وقد تمت دراسة الموضوع فى ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة  
وتتلوها خاتمة وهى كالتالى :-

الباب الأول : التخلف الاقتصادى وأسبابه من وجهتى النظر  
===== الاقتصادية المعاصرة والاسلامية  
وقد أشتمل على فصلين :

الفصل الاول : مفهوم التخلف الاقتصادى  
\_\_\_\_\_ وخائمه واسبابه

الفصل الثانى : عوامل أخرى للتخلف  
\_\_\_\_\_ من وجهة النظر  
الاسلامية

الباب الثاني : مناقشة اسلامية لقضايا التنمية  
=====

وأشتمل على فصلين

الفصل الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية  
\_\_\_\_\_ وأهدافها

الفصل الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية  
\_\_\_\_\_ وأماكن تطبيقها في  
المجتمعات الإسلامية

الباب الثالث : التنمية الاقتصادية في ظل أحكام  
===== الشريعة الإسلامية

وقد أشتمل على خمسة فصول وخاتمة

الفصل الاول : مفهوم التنمية وما يبرها  
\_\_\_\_\_ وأهدافها

الفصل الثاني : مقومات التنمية الاقتصادية  
\_\_\_\_\_ ( البشرية )

الفصل الثالث : المقومات الأخرى

( الموارد الطبيعية  
والرأسمالية )

الفصل الرابع : الدولة والعمارة ( تدخل

الدولة والتخطيط والاستراتيجية )

الفصل الخامس : التجربة التاريخية للعمارة

الإسلامية

خاتمة : وقد امتلئت على ملامح البحث

الرئيسية والنتائج التي توصل

إليها

وأنى لأرجو الله أن يجعل هذا البحث وأمثاله نافعة للامة  
الإسلامية فى سيرها نحو الخير والمودة الى اتباع أحكام  
الله وشرعه فما قصدت به الا الخير . فان أصبت فذلك  
توفيق من الله وسداد ، وان أخطأت فما أنا الا بشر  
- وكلنا خطاء - فالخطأ منى لضعفى وقلة علمى وانى لأرجو  
أن يستدركه على أخوانى لأصلحه ، ويكفينى أنى أخلصت  
النية وأجتهت والحمد لله أولاً واخيراً والصلاة والسلام  
على أفضل سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

.....



# الباب الأول

التخلف الاقتصادي وأسبابه من وجهة  
النظر الاقتصادية المعاصرة والإسلامية

## الاقتصادية المعاصرة والاسلامية

.....

وَأَسْيَافُهُ .

© 2004 Blackwell Publishing Ltd, *Journal of Internal Medicine* 255: 105–112

Copyright © 2004 John Wiley & Sons, Ltd.

## الاسلامية

للتخلف

وقضية التخليف

## الباب الاول

### التخلف الاقتصادى

#### الفصل الاول : مفهوم التخلف الاقتصادى وخصائصه وأسبابه

##### تمهيد:

إن مصطلح التخلف الاقتصادى لا يزال غير محدد المعالم ، يختلف فى تحديده وتعريفه الاقتصاديون على مختلف نزعاتهم ، حتى قيل إنه عددا من التعاريف بعدد من تصدوا لدراسته وبحث أسبابه (١) . وأنه يصعب القول بوجود تعريف كاف جامع مانع ، لاصطلاح التخلف الاقتصادى يمكن أن ينطبق على جميع البلدان الواقعة تحت وطأة لان هذه البلدان وإن اتفقت فى عدد من الخصائص المشتركة ، فإنها تختلف فى ظروفها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ، كما تختلف فى درجة النضج الملائمة للتطور الاقتصادى (٢) . كما أن سكان بعض هذه البلدان يعيش فى ظروف بدائية ، والبعض الآخر منها كان مهبطا للحضارات القديمة التى حملت مشاعل التقدم والمدنية لقرون طويلة (٣) وترجع كثرة التطريف للتخلف الاقتصادى التى حفلت بها دراسات التنمية والتخلف الى أن كثيرا منها يركز على مظهر واحد أو أكثر من مظاهره ، ويهمل مظاهر أخرى ، وترجع ايضا الى تعدد المعايير المتخذة للفرقة بين بلد متقدم وآخر متخلف (٤) . ومن أجل ذلك تعددت الالفاظ الدالة على ظاهرة التخلف وإن كان منشا معظمها سياسى قبل أن يكون علميا ، وهو ما يفسر القصور الذى يمتثلون غالبيتها فإن بداية تقسيم دول العالم الى مجموعتين احدهما متقدمة والاخرى متخلفة كان اثر الحرب العالمية الثانية فى المؤتمرات الدولية التى عقدت انذاك وبخاصة فى عام ١٩٤٥ م ، وكانت الدول الصناعية المتقدمة والدولتان الكبيرتان هى المتحركة فيما

(١) (٣) : التنمية الاقتصادية للدكتور / محمد زكى شافعى الكتاب الاول ١٢ و ١٣ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٠ .

(٢) (٤) : التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور / عبد الحميد محمد القاضى ص ٥٧ دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٧٩ .

صدر عن تلك المؤتمرات (١) .

وهذا الامر وان كان حقيقة واقعة فانه لا يغير من واقع الحال في العالم حينذاك ، وفي هذا العصر أيضا ، حيث ان الفجوة الواسعة التي تفصل بين الدول القليلة التي تتمتع بمستوى مرتفع من مستويات المعيشة والتقدم الاقتصادي والعلمي ، والدول الكثيرة التي تعاني من مستويات معيشية منخفضة ، واقتصادية وعلمية متدنية ، هذه الفجوة واضحة ولا تحتاج الى دليل . فقد كانت الصورة في ذلك الوقت الذي عقدت فيه تلك المؤتمرات . سوداء قاتمة ، حيث ان نسبة ٦٧% من الدخل العالمي يذهب لنسبة ٨% من سكان العالم وهم الذين يعيشون في الدول المتقدمة ، كما ان نسبة ١٥% من الدخل العالمي هي نصيب نسبة ٦٧% من سكان العالم ويمثلون سكان الدول المتخلفة ، كما ان نسبة ٨% من الدخل العالمي هي نصيب ١٥% من سكان العالم ، يمكن لمن نعتبرهم متوسطي الدخل بين الفئتين فسي العالم (٢) .

كما ان الصورة لم تختلف كثيرا عن هذا الوضع منذ ذلك الحين ، الا ما طرأ من زيادات في سكان هذه الدول ، والذي يزيد الفجوة اتساعا ، فقد اصبحت نسبة مجموع سكان الدول المتقدمة ما يقارب ٢٦% من سكان العالم ، وهم الذين يحصلون على معظم الدخل العالمي ، وتبقى نسبة ٧٤% من سكان العالم في الدول المتخلفة (٣) وهم لا يحصلون الا على أقل نصيب من هذا الدخل . وهذه الفجوة تزداد اتساعا بمرور الزمن ، فقد زادت بشكل ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم .

والتخلف في حقيقته مشكلة مركبة ، ومفهوم ذو أبعاد متعددة وليس له بعد واحد فالقضية ليست محصورة في انخفاض مستوى المعيشة وحده (٤) .

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية : للدكتور عاطف السيد  
دار المجمع العلمي جدة - المملكة العربية السعودية

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادي : للدكتور عبد الحميد محمد

القاضي ص ٧١ المرجع السابق والتقدير : لعام ١٩٤٩ .

(٣) : تدخل في هذه النسبة الدول المنخفضة الدخل والدول المتوسطة الدخل

(٤) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ص ٣٤ دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٥ .

وان كان هذا المستوى مهما ، فهو مظهر من عدة مظاهر للاقتصاد على مستوى الدولة وارتفاعه لا يتحقق الا من خلال المظاهر الاخرى التي ترتفع باقتصاد الدولة بصفة عامة ، والابعاد الاخرى لمفهوم التخلف قد لا تكون اقتصادية بالضرورة فهناك عوامل ومتغيرات اخرى غير اقتصادية تشكل ظاهرة التخلف وتمطيها مدلولها بل لمثلها المتغيرات الامم حين يراد تحديد أدق لهذا المفهوم .

ومن خلال دراسة هذا المفهوم من وجهتي النظر الرأسمالية والاشتراكية (١) ، ومناقشتها يمكننا التوصل الى تحديد مفهوم أكثر دقة ، وأظهر وضوحاً لهذه الظاهرة ، والتي يعانى منها انسان اليوم . كما يمكننا بعد ذلك الامام بأبعادها المختلفة ، وذلك من خلال نظرة اسلامية أكثر شمولاً .

## المبحث الاول

### مفهوم التخلف الاقتصادي

المطلب الاول : مفهوم التخلف من وجهة النظر الرأسمالية :

ان غالب الدراسات التي عنيت بتحديد مفهوم التخلف وبمصادماته ومدلولاتها المختلفة ، تعود الى الكتاب الاقتصاديين الرأسماليين ، بل انها تكاد ان تكون حكراً عليهم (٢) والحقيقة ان المدارس الاقتصادية قديماً لم تمعن بهذه الظاهرة ، الا انها كانت ممنية منذ نشأة علم الاقتصاد الحديث بالنمو الاقتصادي وما يحققه من رخاء للانسان ، وبحث الاسباب التي تعوقه .

نجد هذا الامر واضحاً في الدراسات الاقتصادية منذ آدم سميث (٣) حيث حفلت هذه الدراسات بالدعوة للقضاء تدريجياً على التنظيمات

(١) : الاشتراكية مشارب متعددة تطلق على مجموعة من النظم لكن المعنى في هذا البحث منها هو الاشتراكية العلمية او ما يسمى بالماركسية .

(٢) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ص المرجع السابق

(٣) : آدم سميث / اقتصادى بريطانى ولد عام ١٧٢٣ باسكتلندا ، ودرس في جامعة اكسفورد ثم عين استاذاً للفلسفة الاخلاقية في جامعة جلاسجو ، أصدر اول بحث له في الاقتصاد عام ١٧٧٦م بعنوان " بحث في طبيعة واسباب ثروة الشعوب " ويعتبره المفكرون الاقتصاديون الغربيون أبا الاقتصاد . رغم ان بعض ما أثاره في هذا البحث قد سبق اليه من معاصريه مثل كينيدي الاقتصادى الفرنسى وغيره ، كما انه مسبوق فى بعض افكاره من قبل عالم الاجتماع المسلم ابن خلدون .

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لم تعد مألوفة في نظـر هذه الدراسات - والتي كانت تعوق سبيل النمو الاقتصادي وقد سادت هذه الفكرة تلك الدراسات حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ، وأوائل هذا القرن ، حين توطدت أركان النظام الرأسمالي وتدعمت نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وأصبحت مقبولة لدى الغالبية العظمى من الاقتصاديين الغربيين ، الذين صرفوا حينئذ - جل اهتمامهم للدفاع عن النظام ، وتأكيده فاعليته ومعالجة ما يطرأ له من مشاكل ودون العناية بقضايا النمو ، الذي اعتبر تحقيقه تلقائي في ظل هذا النظام .

وحتى ابان الازمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩م والتي تعتبر احدى المراحل الاساسية في الفكر الاقتصادي المعاصر لم تثر قضية النمو الاهتمام الكافي بل تركز الاهتمام في بحث اسباب - البطالة ونقص التوظيف مع الاهتمام بالدورات الاقتصادية .

الا ان ذلك لم يستمر طويلا ، فالازمة المشار اليها ، والاحوال السياسية التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي أدت الى استقلال الكثير من الدول الفقيرة ، أعادت الى الانمان بحث قضية النمو . ولفتت الانظار الى قضية تخلف هذه الدول وبحث أسباب ووسائل علاجها (١)

ومن هنا بدأ الاهتمام لدى الكتاب الرأسماليين بقضايا التخلف والتنمية ، وقامت الدراسات الرأسمالية ، بدور بارز - وللمك - في تحديد مشكلة التخلف وابعازها ، وان كانت لاسباب اساسية في الفكر الرأسمالي لم تغط الجوانب غير الاقتصادية الاهتمام الواجب (٢) كما أهملت الجوانب التاريخية لنشأة هذه الظاهرة لاسباب سياسية (٣)

---

(١) : قضايا التخلف الاقتصادي للدكتور صلاح الدين نامق ص ٤ وما بعدها دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .

(٢) : لعل من أهم هذه الاسباب الاساسية ما تميز به الفكر الغربي من مادية صرفة ورثها عن الفكر الروماني القديم " انظر استراتيجيه وتكنيك التنمية الاقتصادية في الاسلام " للدكتور يوسف ابراهيم يوسف ص ٥٨ رسالة دكتوراه . الاتحاد الدولي للبنوك الاسلاميه .

(٣) : لعل من أهم الجوانب التاريخية لنشأة هذه الظاهرة جانب الاستثمار .

وقد ركزت هذه الدراسات على وصف مظاهر التخلف ، وخصائصه ، ففى الدول التى تمانى منه ، كما أولت أيضا مفاير قياصة غنايسة خاصة .

وان أشهر التماريف للبلدان المتخلفة - فى هذه الدراسات - وأهمها ذلك التمريف الذى يتخذ من مستوى المعيشة معيارا للدلالة على تخلف الدولة فى حالة انخفاضه ، وتقدمها فى حالة ارتفاعه ، حيث يمكن ان يقال ان البلدان المتخلفة هى التى ينخفض فيها مستوى المعيشة لانخفاض كبيرا بالقياس الى تلك المستوى السائد فى البلدان المتقدمة ، وبما أن انخفاض مستوى المعيشة • مهما كانت اسبابه مؤداه للموصف بالفقر • فان بعض الكتاب يطلق على هذه البلدان مصطلح البلاد الفقيرة •

كما ان التمريف بانخفاض مستوى المعيشة يأتى مرادفا للتمرير بانخفاض مستوى متوسط الدخل فى هذه الدول ، عن مستوى هذا المتوسط نفسه فى الدول المتقدمة الا أن هذا التمرير ينتابه القصور فى رأى البعض لاهماله الاشارة الى ما يتوافر له هذه الدول من امكانات لرفع مستوى المعيشة ، مما يثير خلطا بين المناطق المتخلفة اقتصاديا والمناطق التى لم تستغل بعد ومن ثم لا تتوافر لها هذه الامكانات ، فلا بد أن ان يشتمل التمرير على الاشارة الى انخفاض المستوى الراهن للنمو الاقتصادى بالقياس الى امكانات الموارد البشرية والمادية المتاحة للدول المتخلفة •

وبهذا يمكن أيضا تعريفها : بأنها البلاد التى يقل متوسط الاستهلاك والرفاهة المادية لسكانها عن ذلك المستوى لمتحقق سكان البلاد المتقدمة ، وذلك بالرغم من امكان تحسين الاوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة واضحة •

عندئذ يكون من المقبول أن يقال عنها : أنها البلاد التى تتميز بانتشار الفقر المزمن مع تخلف طرائق الانتاج والتنظيم الاجتماعى •

فجيلة هذه التطريف تشير الى أن الفقر في هذه البلدان ، لا يرجع كلية الى قصور الموارد الطبيعية وحدها ، <sup>بشيء</sup> كما أن هناك امكان لتحسين مستوى المعيشة بوسائل تأكدت فاعليتها في بلدان العالم الاخرى (١) .

وهذه التعريفات تصف التخلف بأخطر مظاهره ، وهو انخفاض مستوى المعيشة وتدل بوضوح على النسبية في مشكلة التخلف كما تصفه بمظاهر أخرى مثل انخفاض مستوى النمو ، وتختلف طرائق الانتاج وأساليبه ، وتختلف التنظيمات الاجتماعية لكنها قاصرة عن الاحاطة بكل مظاهر التخلف ، ومن ثم فهي غير كافية كتعريف يحدد معالم التخلف بإبعاده المختلفة .

كما ان هناك تعريفات أخرى متعددة من هذا النوع يركز كل منها على مظهر أو عدة مظاهر من مظاهر التخلف ، كانهض مستوى النشاط الاقتصادي ، أو تميز البلاد المتخلفة بالنشاط الاولى ( الزراعى والاستخراجى ) (٢) .

الا ان هناك تعريفاً يعتبر أكثر شمولاً - من وجهة نظر هذه الدراسات - وهو التعريف الذى يعتمد على حركة المتغيرات الاقتصادية ، وغير الاقتصادية ، وما تسببه تلك الحركة من تقدم ان تناسقت ، ومن تخلف ان هي اختلفت - حيث يقسولة أن ظاهرة التخلف الاقتصادي ما هي الا عدم تناسق في حركة المتغيرات الاقتصادية المكونة للاقتصاد بشكل يجعله يسير من سوء الى أسوأ ، ان لم تتدخل سياسة فعالة لتعيد لهذه المتغيرات حركتها المتناسقة ، وتجعلها في وضع يكون فيه الاقتصاد قابلاً لان ينمو تلقائياً .

فمن المعروف أن أى اقتصاد سواء أكان متقدماً أم متخلفاً يتكون من متغيرات يرتبط بعضها مع البعض الآخر بنسب وروابط معينة على اساسها يعطى للاقتصاد شكله .

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى يافى الكتاب

الاول ص ١٣ المرجع السابق .

(٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمد

القاضى ص ٥٨ المرجع السابق .



وهذه المتغيرات قد تكون اقتصادية بحتة أو غير اقتصادية ذات تأثير من الناحية الاقتصادية كالمتغيرات السياسية والقانونية ، والاجتماعية ، وكل هذه المتغيرات تؤثر في بعضها بعضا تأثيرا متبادلا . لكنها تختلف من حيث حركتها فقد تكون هذه الحركة ملموسة وسريعة مثل المتغيرات الممبرة عن الدخل النقدي ، أو الدخل الحقيقي أو مقدار التضخيل للموارد الاقتصادية (١) . وقد تكون هذه الحركة بطيئة غير ملموسة إلا في الزمن الطويل ، الذي يمكن ان يقضيه فيه كل شيء مثل الهياكل المادية والجغرافية ، وما يشمله ذلك من مناخ مالمش أو غير مالمش ، وما تتعرض له الزراعة مثلا من كوارث طبيعية . كما ان حركة هذه المتغيرات قد تكون مدفوعة بتأثير من قوى خارجية ، تؤدي الى تغيرات مفاجئة في النسب والروابط الخارجية سواء أكانت غير متعمدة كالكوارث الطبيعية ، أو متعمدة كتدخل الدولة لاحداث تغيير جبري في هذه النسب والروابط بهدف تحقيق أهداف معينة كما هو الحال في التخطيط . وقد تكون هذه الحركة نابعة من داخل الاقتصاد نفسه ، وتكون المتغيرات الاقتصادية حينئذ في هذه الحركة متأثرة ببعضها دون تأثير من عوامل أخرى .

وعلى ضوء هذا كله يمكن القول بأن التخلف الاقتصادي كما من في حركة المتغيرات الاقتصادية في حد ذاتها ، وهي الحركة التي تضحى اثارها على الملاقات والروابط بين هذه المتغيرات فالمفروض أن تكون حركة هذه المتغيرات متناسبة بحيث يمتطى كل متغير أثره للمتغير الابطى منه حركة ، ينتهي الامر بأثار تراكمية لهذه الحركة من شأنها تحقيق النمو التلقائي للاقتصاد ، وهذه حالة الاقتصاد المتقدم المتناسب في مكوناته .

---

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد ص ١٥ وما بعدها المرجع السابق

أما الاقتصاد المتخلف الذى لا يكون متناسبا فى مكوناته ، فهو الذى يصاب بالخلل فى حركة المتغيرات المختلفة ، فيتحرك - بعضها بمعدل أسرع نسبيا مما يجب أن تكون عليه حركته ، أو يتحرك بعضها بمعدل أبطأ نسبيا مما يجب أن تكون عليه حركته ، وتتراكم آثار هاتين الظاهرتين ، ويزداد تأثيرهما على العلاقات والروابط والنسب بين هذه المتغيرات ، ويتضح هذا الأمر كلما طالت فترة الخلل ، مما يوقع الاقتصاد كله فى حلقة مفرغة ، تجعله يسير من سوء إلى أسوأ (١) .

وهذا التعريف بشموله للمتغيرات وحركتها وأثرها فى الاقتصاد كله ، يودى إلى فهم أوضح لنظرة الفكر الرأسمالى للتخلف والتقدم . فهذا الفكر يفترض حركة معينة لكل المتغيرات الاقتصادية ، تكون آثارها مطلوبة سلفا ، وهذه الحركة تعتبر من المعطيات الأساسية لدى هذا الفكر لاتقبل المناقشة فالتجهيزات الفنية لهيكل الإنتاج مثل الآلات كمتغير اقتصادى تحدث تأثيرا حتميا على توزيع القوى العاملة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة حيث يمكن فى حالة حدوث تقدم فنى بارز فى أحد هذه القطاعات أن يقلل من اعتماد هذا القطاع على القوة البشرية العاملة ويتبع ذلك آثار متعددة - كما هو معروف - وكذلك الأمر بالنسبة لحدوث تقهقر أو تخلف فى أحد هذه القطاعات - حيث يحدث العكس تماما .

وهذا الافتراض يقود إلى النتيجة الحتمية الأخرى ، وهى إيمان هذا الفكر بالنمو التلقائى الذى لا بد وأن يتحقق فى نظره - إذا كانت هذه المتغيرات تعمل بصورة صحيحة ولذا فلا حاجة إلى التدخل بهدف إحداث تغيير فى حركة هذه المتغيرات وهى فكرة آمن بها الكتاب الرأسماليون زمنا طويلا حتى حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ .

---

(١) أنظر دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد المرهج السابق ص ٢٤ فى الهامش . ومن الآثار التى تتبع ذلك مثلاً شيوع البطالة الفنية .

وما تلاها من تفسيرات هامة ، أوصت بأن التدخل فى حركة مسـددة المتغيرات ، قد يكون ضروريا ، فى بعض الحالات ، لذا ظهرت هذه الفكرة التى تقول بأن النمو امر يحدث تلقائيا مادامت حركة هذه المتغيرا متناسبة ، أما اذا اختلفت هذه الحركة فلا بد من التدخل بمقدار ما يقصد تصحيح حركة هذه المتغيرات لوضعها فى المسار الصحيح الذى يحقق هذا النمو التلقائى ، ثم يكف هذا التدخل . ولهذا قيل ان التنمية الاقتصادية أمر اخر غير النمو ، فالنمو لا يحدث التدخل فيه الا بقصد تحقيق توازن اقتصادى أى ان التدخل انما يكون من اجل التصحيح اما التنمية الاقتصادية فأنها عملية هيكلية ارادية ، تهدف الى احداث تغيير جذرى (١) . ولذا فهى تصاحب بتدخل قوى خارجية عن الاقتصاد لاحداث هذا التغيير ، ومن أجل هذا ارتبطت التنمية بالتخطيط المسبق . وهذه الفكرة التى قادت اليها الظروف الطارئة اثناء احداث الكساد عام ١٩٢٩ ثم استقلال الدول المتخلفة بمسـد الحرب ، وهو فكرة التدخل فى مسار النشاط الاقتصادى سواء أكان من أجل تصحيح حركة المتغيرات الاقتصادية ، أو لاحداث التغيير الهيكلى أعطت الدليل عن تراجع الفكر الرأسمالى بدرجة ما عن فكرة الايمان بالتلقائية فى النمو الاقتصادى التى ظلت مسيطرة عليه لسنوات طويلة ، وأهمية هذا الامر تكمن فى ان أسلوب تحقيق النمو الاقتصادى الذى لا يعتمد على تدخل سواء أكان مباشرا ام غير مباشر من الدولة فى النشاط الاقتصادى لم يعد صالحا لتحقيق نمو سريع او لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، فهو وأن نجح فى فترة تاريخية معينة وتحت ظروف فكرية وواقعية معينة ، الا انه لن يحقق نفس النجاح فى الدول المتخلفة ، بل قد يكون سببا فى بطء النمو وتعثر التنمية ، لاختلاف ظروف هذه الدول الفكرية والواقعية عن تلك الظروف التى سادت الحياة الغربية اثناء الثورة الصناعية (٢) . ولهذا فالتمريف بعدم تناسق حركة المتغيرات

(١) : أنظر التنمية الاقتصادية للدكتور/ المشرى حسين درويش ص ٦٣ والتنمية والتخطيط للدكتور/ عبد الحميد محمد القاضى ص ٨٦ مرجع سابق

(٢) : مساهمة الفكر الكلاسيكى فى التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ صا معة بيردت العربيه

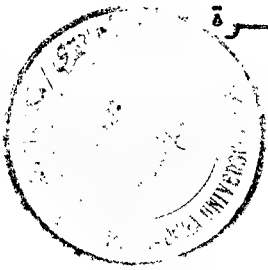
الاقتصادية، يكشف لنا جانباً هاماً من جوانب القصور في النظرة الرأسالية للتخلف، حيث أن هذا التعريف يطبق على المجتمعات المماثلة التي تعاني من ظاهرة التخلف نفس الأسلوب الذي يطبقه على المجتمعات المتقدمة، فالقضية علاج اختلالات اقتصادية تبعد الاقتصاد عن مستوى التوازن، وليس الحال كذلك في واقع الدول المتخلفة.

كما أن هذا التعريف يهمل جوانب هامة في تحديد ظاهرة التخلف، لأنه كما أشرنا يهمل ظروف نشأتها التاريخية، كما أنه يهمل أثر العلاقات التي تربط المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات المتقدمة وما نتج عنها من استمرار وجود هذه الظاهرة<sup>(١)</sup>، واتساع<sup>(١)</sup> لهوة بين هذين النوعين من المجتمعات كما أن هذه العلاقات هي بصورة أخرى مظهر من مظاهر الاستثمار الذي كان من الأسباب القوية التي أدت إلى تخلف كثير من المجتمعات المماثلة، وما مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية وما ينجم عنها من استمرار هذه الظاهرة إلا مظهر من مظاهر أثر هذه العلاقات المتحيزة لصالح المجتمعات المتقدمة.

كما أن عناية هذا الفكر بالعوامل غير الاقتصادية وأثرها في ظاهرة التخلف واستمرارها لا تظهر في هذه التعريف إلا بصفة ثانوية، رغم أن تأثيرها وتأثيرها قد يفوق أحياناً أثر المتغيرات الاقتصادية ذاتها، فالجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية ذات أثر كبير في تحديد هذه الظاهرة ومن ثم في علاجها. كما أن الأسس الفكرية والناجبة أساساً من عقيدة المجتمع الديني ذات أثر قوى في علاج هذه الظاهرة خاصة لدى المسلمين. وهو أمر تهمله كل التعريفات السابقة.

وهذا ما يجعل هذه التعريفات لتحديد مفهوم التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الفكر الرأسالي، قاصرة عن الإحاطة بكل أبعاد ذلك أنها تتناسى أن الظاهرة الاقتصادية إنما هي أساساً ظاهرة

(١) : التخلف والتنمية للدكتور/ عمرو محي الدين المرجع السابق ص ١٧٥ وما بعدها



اجتماعيه ، قوامها العلاقة بين افراد المجتمع التى تنشأ عن اجتماعهم وتعاملهم ، وبالتالى فهى محكومة بما يحكم الطواهر الاجتماعية الاخرى من متغيرات متعددة ، وما المتغيرات الاقتصادية الاجز منها ، وليست بالضرورة <sup>الاهم</sup> من بينها المتغيرات الدينية والفكرية والاجتماعية والسياسية كلها متغيرات لها أهمية فى تكوين الظاهرة الاقتصادية ومن ثم فهى هامة لتحديد مفهوم أدق للتخلف

### المطلب الثانى

#### مفهوم التخلف من وجهة النظر الاشتراكية

تمهيد:

يرفض الفكر الاشتراكى منذ البداية لفظ التخلف ، ويعتبره - وصفاً مخترعاً من قبل الرأسمالية لايهام الدول " المستغلة " بأنها فى اسفل السلم الدولى ، كما يرفض وصف هذه الدول " بالنامية " ويطلق عليها الدول المستغلة أو التابعة أو الدول ذات الاقتصاد المزدوج .

كما ان استخدام مبدأ انخفاض دخل الفرد فى المتوسط كمقياس للتخلف غير مقبول قطعياً لديه ، والبديل عن كل ذلك ، النظر الى الظاهرة من خلال التفسير المادى للتأريخ ، القائم على التحليل الملمى - من وجهة نظره - لان هذا التفسير لايهمل علاقات السيطرة والاستقلال القائمة بين الدول المستغلة والدول الرأسمالية .

فمنشأ الظاهرة عنده تاريخى يمكن فهم هذه العلاقات القائمة على السيطرة والاستقلال والتى نشأت فى مرحلة معينة ، نتيجة لتطور الرأسمالية ، فالرأسمالية عندما تشتد وتكبر تصل الى مرحلة الاحتكار فى الداخل ، ولابد حينئذ فى أن تتحول الى رأسمالية استثمارية ، لتخرج من مأزقها . وهكذا نشأت ظاهرة التخلف فى البداية (١) .

(١) : قضايا التخلف الاقتصادى للدكتور / صلاح الدين نامق ص ٣٥ وما بعدها مرجع سابق .

فما التخلّف الا مأزق وقعت فيه المجتمعات التابعة ، التي دمرها نمو الرأسمالية الاحتكارية (١) . ذلك ان التنمية الاقتصادية فسى البلاد المتخلفه تلحق ضررا عميقا بالمصالح المسيطرة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، فالعالم المتخلف بتقديمه عددا كبيرا من المواد الاولى الشديدة الاهمية للبلاد الصناعية . وامداده شركاتها بالارباح الطائلة ، ومنافذ الاستثمار ، لابد ان يبقى دائما الريف الذى لاغنى عنه للغرب الرأسمالى المالى النمو (٢) . او بمعنى آخر يجب ان يحافظ على اوضاع التخلّف فى هذه الدول بشتى الطرق . من قبل الدول الرأسمالية المستغلة .

والكتاب الاقتصاديون الاشتراكيون ينظرون الى الدول المتخلفه بسبب صلات التبعية التى تربطها بالدول الرأسمالية المتقدمة على انها دول تابعة رأسمالية . وأحيانا لانحرافها لاتباع سياسات اقتصادية معينة للتغلب على مشاكلها عن طريق التخطيط أنها ذات اقتصاد مختلط (٣) . كما انهم قد يطلقون عليها دول شبه رأسمالية .

ويرون أن هذه الدول وان كانت فى مرحلة اقتصادية ، مشابهة للمرحلة التى كانت عليها الدول الرأسمالية المتقدمة قبل الثورة الصناعية ، الا انها كانت فى وضع مختلف تماما عن الوضع الذى تعيشه الدول المتخلفه الان . فالدول الرأسمالية المتقدمة لم تكن اطلاقا دول تابعة اقتصاديا لغيرها . ولم يكن فى اقتصادها قطاعات ضخمة مرتبطة أوثق الارتباط ببعض الأسواق الاجنبية ، ولم يكن يسود فيها داخليا رؤوس اموال أجنبية

(١) : الموسوعة الاقتصادية لمجموعة الاقتصاديين الفرنسيين ترجمة عادل عبد المهدى ، ودكتور حسن الهموندى ص ١٢ دار بن خلدون بيروت الطبعة الاولى ١٩٨٠ .

(٢) : الاقتصاد السياسى والتبعية بول . باران . ترجمة احمد فؤاد بلبع ص ٧١ دار الكتاب العربى للطباعة والنشر القاهرة من سلسلة الالف كتاب بالتعاون مع المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ١٩٦٧ .

(٣) : تطور الفكر الاقتصادى والاجتماعى للدكتور / محمود عبد المولى ص ٢٤ الشركة التونسية للتوزيع . بدون تاريخ .

وهذا هو وضع الدول المتخلفة اليوم والذي يؤدي الى ازدواج اقتصاديها .

فالتخلف - كظاهرة اقتصادية واجتماعية - هو نتيجة حتمية للاستعمار الرأسمالي ، سواء أكان استثمارا مباشرا ، كما كان الامر في القرن الميلادي الماضي ، أم استثمارا اقتصاديا كما هو في الحاضر ، وفي صورة تبعية اقتصادية تحطل النمو (١) . وهذا التأكيد على صلة الاستثمار بالتخلف للوصول الى نتيجة حتمية هي تصفية هذا الاستثمار بنوعيه ، ولا يتم ذلك الا من خلال الثورة والنضال ، وهذه الثورة تنصت لديهم بالاجتماعية ، وتعني أمرين هامين .

الاول منهما : النضال ضد مصدر التخلف الاصل وهو الرأسمالية  
===== الاستثمارية واحتكاراتها وعلاقات التبعية الاقتصادية .

والثاني : النضال من أجل تغيير النظام واصلاح البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يمهّد للاشتراكية (٢) .

وذلك يعني ان القضاء على التخلف يحتاج الى ثورتين ، ثورة موجهة للخارج ممثلا في الاستثمار الرأسمالي واحتكاراته ، ومما يولده تطور الرأسمالية من علاقات تبعية اقتصادية ، وثورة موجهة للداخل تقضي على نظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالتصفية الحقيقية للتخلف ، تحصل في تلك البلدان التي تستطيع ان تحقق اصلاحا زراعيا وتأميمات تحطم بفعالية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والتي تحقق اصلاحات سياسية تضمن ديمقراطية (٣) الادارة

(١) : قضايا التخلف الاقتصادي . المرجع السابق ص ٣٥ ، ٣٦

(٢) : الموسوعة الاقتصادية لمجموعة الاقتصاديين المرجع السابق ص ١٣٦

(٣) : الديمقراطية في الامل نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين . لا لفرد ولا لطبقة ويقوم على ثلاثة اسس - الحرية المساواة - العدل - وهي متكاملة ومتضامنة ، والديمقراطية في الحقيقة نظام مثالي يعز تطبيقه تطبيقا تاما . انظر المعجم الفلسفي ص ٨٦ اصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة

وانتقال السلطة الى ايدى الممثلين الحقيقيين للماملين والمنتجين  
من عمال وفلاحين (١) .

### مفهوم التخلف :

كالمعتاد فى الاشتراكية يكون البدء لاي تحليل اقتصادى هو  
نقد الرأسمالية كنظام اقتصادى استنفد اسبل موجوده ، يقول أحد  
الاقتصاديين العرب ، الذين يمثلون وجهة النظر الاشتراكية : " ان  
التخلف المتعدد الظواهر ، هو نتاج تاريخى موضوعى للاستغلال  
الطبقي ولتلك الوضعيات التى فرضها الاستعمار - قديما وجديدا -  
على البناء والهيكل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية " (٢) ثم  
يضيف يجب أن لا ننسى علاقات التبعية الاقتصادية والثقافية بين  
بلدان العالم الثالث ، والمراكز الامبريالية (٣) فى العالم (٤) .  
ان علاقات التبعية هذه الاقتصادية والثقافية مشولة عن  
اوضاع التخلف فى هذه البلدان مسئولية تامة . ولكن ما هو التخلف  
وأين تكمن ظواهره . وهذا ما يستعرضه هذا المبحث مع أحد  
الاقتصاديين العرب الذين يمثلون وجهة النظر الاشتراكية هو  
الدكتور عمرو محي الدين (٥) . الذى يرى انه اذا كان التحليل  
فى الاقتصاد الرأسمالى يبدأ بالانخفاض النسبى فى متوسط الدخل  
للفرد ، فان ذلك يعنى بالنسبة له أن الدخل القومى لايزيد  
بمعدل مرتفع ، يفوق معدل نمو السكان ، فالعامل الحاسم ان هو  
حجم الدخل القومى ومعدل زيادته سنويا بالقياس الى نسبة زيادة  
السكان ، وحجم الدخل ومعدل زيادته من سنة لآخرى منظورا اليه

(١) : الموسوعة الاقتصادية المرجع السابق ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) : تطور الفكر الاقتصادى والاجتماعى الدكتور / محمود عبدالمولى  
المرجع السابق ص ١٦٧ .

(٣) : يعرف الاشتراكيون : الامبريالية بأنها مرحلة تاريخية خاصة  
من مراحل الرأسمالية تتسم بصفات ثلاث وهى الرأسمالية -  
الاحتكارية والرأسمالية الطفيلية والرأسمالية المحتضرة ويرى  
لنين أن الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية .

(٤) : المرجع السابق ص ١٦٨ .

(٥) : التخلف والتنمية : الدكتور عمرو محي الدين ابتداء من  
ص ٤٦ . مرجع سابق .



بوصفه مجموعة السلع والخدمات المنتجة في سنة معينة في بلد ما إنما يقيس الطاقة الانتاجية لهذا البلد ، أي قدرته على الانتاج لحجم معين من السلع والخدمات . وبالتالي فإن زيادة حجم هذه السلع والخدمات . يعنى زيادة الطاقة الانتاجية لهذا البلد . ولكن ما الذى يحدد الطاقة الانتاجية لبلد ما . أن الذى يحددها ، ويحدد زيادتها إنما هو حجم قوى الانتاج السائدة ودرجة نموها وتطورها . وذلك أن زيادة الطاقة الانتاجية لبلد معين عبر فترة ممتدة من الزمن ، تمكن فى الواقع نموا مستمرا فى قوى الانتاج ويشمل مفهوم هذه القوى حقيقتين :

الحق المادى كالمعدات والآلات ، والمنشآت ودرجة تطورها  
والفنى ، والحق البشرى أى القوى العاملة .

ومن ثم فإن ضعف الطاقة الانتاجية ، وعدم قدرتها على النمو إنما يعود الى ضعف وتخلف قوى الانتاج السائدة المادية والبشرية ، ومن ثم يمكن القول أن الدول المتخلفه هى الدول التى تتميز بتخلف قوى الانتاج فيها ، وهو تفسير يتلائم مع الظروف السائدة فى الدول المتخلفة .

فمن الممكن استعراض تأريخ التطور للمجتمعات الانسانية فى مراحلها المختلفة ، بتطور قوى الانتاج المستخدمة فيها من البلطه الحجرية الى الآلة الاتوماتيكية ، فقد حصل الانسان البدائى على احتياجاته الاساسيه مباشرة من الطبيعة ( الارض ) ولكن مع تطور معرفته ، وازدياد مهاراته ، ونتيجة للممارسة اليومية استطاع تطوير فنون ووسائل انتاجية جعلته أكثر قدرة على زيادة حجم الانتاج فى الطبيعة بمجهود أقل (١) . وترتب على زيادة السكان وتنظيم المجموعات البشرية فى شكل مجموعات سكانية على هيئة أمم ومجتمعات ضيق حجم الموارد الطبيعیه المتاحة بالنسبة للأفراد

(١) : التخلف والتنمية الدكتور / عمرو محى الدين ابتداءً من

ص ٤٦ وحتى ص ٥١ مرجع سابق .

أو المجموع ، وأستلزم هذا ضرورة ايجاد وسائل أكثر كفاءة فى استغلال الموارد وأستتبع ذلك تكوين رأس المال الذى أدى الى زيادة انتاجية العمل .

فالنمو الاقتصادى منظوراً اليه من هذه الزاوية ، ليس الا تطور مجتمع محين عن طريق الابداع والتطوير المستمر لوسائل انتاجية جديدة من شأنها رفع مستويات الانتاج السائدة ، من خلال تطور التنظيم والطاقت والمهارات البشرية .

فالدول المتقدمة الصناعية ، هى تلك الدول التى تطورت عن هذا الطريق ، اما الدول المتخلفة فهى تلك التى عجزت لسبب أو آخر أن تسير فى هذا المضمار .

وهذا التمييز للدول المتخلفة بأنها الدول التى تتميز بتخلف قوى الانتاج السائدة فيها ، يتفق مع التفسير التاريخى ، لظاهرة التخلف ، فهو يشير الى الدول المتخلفة بأنها الدول التى تخلفت عن عصر الثورة للصناعية ، وهى الثورة التى غيرت النظام الاجتماعى والاقتصادى للبلدان أوروبة ، وأدت اليه من تطور سريع فى قواها الانتاجية ، وما تبصها من ثورة رأسمالية ، فقد عجزت الدول المتخلفة فى ذلك الوقت عن الدخول فى هذه المرحلة التاريخية . ثم عجزت عن اللحاق بالدول المتقدمة بعد ان ظهرت نتائج هذه الثورة الصناعية فى هذه البلدان (١)

أما اسباب هذا المعجز فنشير اليه الموسوعة الاقتصادية بقولها " ان مصدر الازمة الراهنة للتخلف يقع فى عملية التصدير المستمر لفائض القيمة (٢) لمصلحة القوى المسيطرة فى الرأسمالية الاحتكارية ، وان عدم تكافؤ التطور التاريخى ، واحتكار القدرات ووسائل الانتاج قد منع القوى المنتجة من التطور المتواصل ،

(١) : المرجع السابق نفس الصفحات .

(٢) : فائض القيمة هو كما تفسره الموسوعة الاقتصادية المشار اليها قيمة اضافية ينتجها الاجير ( العامل ) بعمله ويملكها الرأسمالى مجاناً . فباعتبار ان ادوات الانتاج انما هى عمل سابق او كما يسميه ماركس " العمل المتجدد او المتجدد بمعنى مادية الزمن ( ساعة ساعتين أو يوم ) من العمل الاجتماعى ، فما هى الاكتلا لهذا العمل فمعنى ذلك ان الفارق بين مبلغ الايرادات ( اثمان السلع متضمنه الربح ) ورأس المال المقدم " المنفق بشكل منتج " اوجده العمل هو فائض القيمة الذى يستحوذ عليه الرأسمالى

وعدا " المولدة الموضوعية للتخلف كالموامل " الطبيعية او  
الانسانية " التي لاعتبر عوامل ثابتة او عوامل اساسية ، فأن  
التخلف يعنى حيز القوى المنتجة عن استخدام الموامل الطبيعية  
والبشرية عقلانيا حسب مقتضيات التطور بما يضمن السيطرة عليها  
وتوجيهها وتكاملها مع افضل الاشكال لانتاج القيم . وينتج  
هذا المجز عن الاستغلال الرأسمالى والاستثمارى الذى يمل الى  
حد الاضرار فى التطور بما يؤدى الى تدمير الانتاج " الفائض "  
الذى لا يجد المشتري بسبب ضعف القدرة الشرائية (١) .

ولكن هل يكفى فى نظر الاشتراكيين " وصف قوى الانتاج السائدة  
بالتخلف " تعريفا لهذه الظاهرة . ذلك ما نواصل مع الدكتور  
عمرو استقصاه .

فالامر فى نظره لا يقف عند هذا الحد ، فهذا التصريف ما زال قاصرا  
بعض الشئ " لان تطور ونمو قوى الانتاج لا يتم فى فراغ ، ولكن  
يتم فى اطار محدد من علاقات الانتاج (٢) .

وعلاقات الانتاج السائدة فى مرحلة تاريخية ، يعكس تطور  
قوى الانتاج الى الحد الذى تتوافق مع طبيعة هذه العلاقات  
أى انه لابد وأن يكون هناك توافق بين قوى الانتاج وعلاقات  
الانتاج التى تعمل هذه القوى فى اطارها .

ذلك لان عجز قوى الانتاج عن النمو والتطور ، انما يرجع  
الى طبيعة علاقات الانتاج السائدة ، ومن ثم فان تخلف قوى  
الانتاج ، يعنى بالضرورة تخلف علاقات الانتاج السائدة فى هذه  
المرحلة من مراحل تطور قوى الانتاج . وقوى الانتاج السائدة  
وعلاقات الانتاج التى تعمل هذه القوى فى اطارها يطلق عليهما

انظر الموسوعة الاقتصادية المرجع السابق ص ٢٥٨ ورأس المال  
لكارل ماركس ترجمة محمد عتيانى الجزء الاول ص ٢٥٣ وما بعدها .  
مكتبة الممارف بيروت بدون تاريخ  
(١) : الموسوعة الاقتصادية لمجموعة من الاقتصاديين المرجع السابق  
ص ١٢١ .

(٢) : علاقات الانتاج : يقصد بها مجموع العلاقات التى تتكون بين  
الناس من خلال عملية انتاج الحياة المادية ، وذلك بواسطة  
المواد المادية التى تخدم اشباع الحاجات الاجتماعية (وسائل  
الانتاج والمواد الاستهلاكية) او بمعنى اخر هى معنى علاقات  
الملكية لهذه الوسائل والمواد انظر المرجع السابق ص ٣٣٨ .

مما ( أسلوب الانتاج السائد ) ومن ثم فإنه يمكن القول ان الدول المتخلفة : هي تلك الدول التي تتميز بتخلف أسلوب الانتاج السائد فيها . وبمعنى آخر فان التخلف ليس الا سيادة أساليب الانتاج المتخلفة .

غير ان تفسير التخلف - فى نظره - لا يقف عند هذا الحد ، فأسلوب الانتاج السائد ، انما يمثل الاساس الاقتصادى للمجتمع ، وأسلوب الانتاج السائد فى مجتمع معين فى مرحلة تاريخيه معينه لا يشمل فى فراغ . ولكنه يتوافق او يتمايز مع بنية علوى معين . يشمل العلاقات الاجتماعيه والقوى والمؤسسات الاجتماعيه والسياسيه السائدة ، والمادات والقيم والاتجاهات السائدة ، أى معنى كل مظاهر البنية الثقافى السائد .

وكما أنه لابد وأن يقوم توافق بين علاقات الانتاج ، وقوى الانتاج ، كذلك فان أسلوب الانتاج السائد لابد وان يتوافق مع بنية علوى معين ، وبنية اجتماعى وثقافى معين . ويشمل هذا البنية كل المتغيرات غير الاقتصادية .

ونتيجة لضرورة هذا التوافق فان سيادة أسلوب الانتاج المتخلف تعنى بالضرورة وحتم سيادة البنية المملو المموق لنمو أسلوب الانتاج ، فالاثنان متلازمان ، وهذا يعنى ان الإشارة الى الدول المتخلفة على انها الدول التى يسود فيها أساليب الانتاج المتخلفه يتضمن بالضرورة شيوع البنية الثقافى من العلاقات والمؤسسات الاجتماعيه والسياسيه والقيم والمادات التى تتوافق وهذا الأسلوب الانتاجى المتخلف (١) .

وهكذا ينظر الى التخلف كظاهرة - من وجهة النظر - الاشتراكية - من خلال التفسير المادى للتأريخ القائم على التحليل الملمى - بحسب زعم الاشتراكيين . وأول ما يثيره هذا التفسير ان المجتمع المدنى يرد الى عناصر ثلاثة هي :

---

(١) : التخلف والتنمية للدكتور/ عمرو محى الدين نفس الصفحات

المرجع السابق .

- (١) : القوى المنتجة وهى تنصرف الى ادوات الانتاج والى -  
الافراد ذوى الخبرة الذين يقومون بالانتاج .
- (٢) : علاقات الانتاج ويقصد بها علاقات الملكية ، وهى علاقات  
مستقلة عن ارادة الافراد ، وتمثل العلاقات الاجتماعية  
اي البنيان الاقتصادي للجماعة أى انها الاساس الحقيقى  
فى نظرهم الذى يستند اليه " البنيان العلوى " القانونى  
والسياسى والفكرى .
- (٣) : الضمير الجماعى أو الادراك الجماعى ، وهو ما يشكل  
البنيان العلوى بما يشتمل عليه من افكار ووضايع  
دينية وقانونية واجتماعية وسياسية وفنية واخلاقية  
وفلسفية وهو ما يعبر عنه بالاضايع الايدلوجيه (١) .
- ومعنى ذلك ان للانتاج وجهين لسلسلين هما القوى المنتجة  
وعلاقات الانتاج ، وهما يحددان طريقة الانتاج او اسلوبه ، وهما  
يشكلان الوضع المادى للمجتمع ، بينما يشكل الادراك الجماعى  
الوضع الممنوى له .
- ولايمان الماركسيه او الاشتراكية العلمية بأن التناقض  
فى الاشياء (٢) كمصدر التطور والى انه قانون عام يطبق على الطبيعة  
والمجتمع والفكر ، فانها نهبت الى ان التناقض بين القوى  
المنتجة وعلاقات الانتاج ، تشكل القوى المنتجة الوجه الاساسى  
فيه ، وانه فى التناقض بين النظرية والتطبيق يشكل التطبيق  
الوجه الاساسى فيه ، فانه فى التناقض بين الاساس الاقتصادى  
والبنيان العلوى ، يشكل الاساس الاقتصادى الوجه الاساسى فيه .

---

(١) : الايدلوجيا عند ماركس جملة الاراء والمعتقدات العائمه  
فى مجتمع ما دون اعتداد بالواقع الاقتصادى . انظر  
المصمخ الفلسفى ص ٢٩ .

- (٢) : ترجع فكرة التناقض هذه الى هيكل ، فالفكرة تولد ثقيضا لها  
لان الحقيقة التى تمثلها هذه الفكرة تولد الحقيقة المناقضة  
لها وقد كانت عند هيكل فكرة التناقض تخص الافكار وترجمها الى  
المقل ، اما عند ماركس فقد عمم فكرة التناقض بمعنى انه  
قائم فى كل شئ ، وقائم فى الشئ نفسه من بدايته حتى  
نهايته وجعلها مادية . بينما كانت الفكرة هيكل ابتداء  
للفكرة المطلقة ( أى من خلق المقل ) وهى عند ماركس امتداد  
للمادة ص ٢٩٠ وحتى ٣٠٠ من المرجع التالى .

وقد وجدت الماركسيه فى التناقض بين وجهى الوضع المادى أى التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج " التناقض الاساسى " الذى يحدث تطور المجتمع ، كما وجدت فى القوى المنتجة " وهى عامل مادى " العامل الاساسى فى هذا التناقض . ولذلك وصفت بالمادية .

وخلصت الى ان القوى المنتجة هى العامل الذى يحدد جميع العلاقات القانونية والاجتماعية والسياسية القائمة فى المجتمع فكل درجة من درجات نمو القوى المنتجة تقابلها بالضرورة درجة معينة من درجات نمو علاقات الإنتاج ودرجة من درجات نمو الوضع الممنوى للمجتمع ، فبفضل تطور القوى المنتجة يخرج من التنظيم الاجتماعى القائم ، تنظيم اجتماعى آخر أكثر سموًا كما يخرج من الوضع الممنوى القائم وضما معنويا آخر أكثر سموًا . فحينما تتغير القوى المنتجة يقع التعارض بينها وبين علاقات الإنتاج القائمة وتصبح منه العلاقات عائقا يحول دون تقدم القوى المنتجة ، وحينئذ تقع الثورة الاجتماعية ، وتطيح بعلاقات الإنتاج القائمة ، وتخلق علاقات أخرى أكثر سموًا تتفق مع التقسيم الذى حدث فى القوى المنتجة وبذلك يرتفع التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، وحينئذ يتهار البنيان الملقى ويحل وضع ممنوى جديد يتفق مع علاقات الإنتاج الجديدة ، محل الوضع الممنوى القديم ، وبذلك يرتفع التناقض بين علاقات الإنتاج والوضع الممنوى للمجتمع .

وهذا هو معنى التفسير المادى للتاريخ ، حيث اعتمدت الماركسيه على العامل المادى " القوى المنتجة " وهو أيضا ما يعرف عندها بالعامل الاقتصادى (١) .

(١) : الاشتراكية للدكتور رفعت المحجوب دار النهضة

المصرية القاهرة ١٩٧٠ ص ٢٩٠/٣٠٠

وعلى هذا النسق جاء تعريف الدكتور عمرو محي الدين للتخلف على انه تخلف في قوى الانتاج السائدة ، وتخلف في علاقات الانتاج ومن ثم تخلف في أسلوب الانتاج ثم تخلف في البنيان المملوكى المصاحب لكل ذلك . فانه لما كان في نظرهم العامل المحدد للتطور هو العامل المادى او الاقتصادى . فانه لابد من تغيير علاقات الانتاج او ما يطلقون عليه العلاقات الاجتماعيه احيانا . ولابد من تغيير البنيان المملوكى كله معه ، والدين جزء من هذا البنيان المملوكى وهو امر مرفوض اسلاميا لان علاقات الانتاج ( أى علاقات الملكية ) والتوزيع والتبادل محكوم سلفا بقواعد ثابتة بأحكام الشريعة لا يمكن تغييرها بالفاء ملكية وسائل الانتاج مثلا وهو ما لا يمكن حدوثه فى ظل نظام اسلامى كما انه لا يمكن تغيير الوضع الممنوع الثقافى والقانونى والسياسى تبعا لذلك ذلك لان القانون يمثل فى الاسلام احكامه وحدوده - فانه من غير المتصور الفاؤها واستبدالها بما يوافق التطور -

الحادث

ان هذه الفكرة تعنى هدم النظام القائم كله ، وقد جاءت اصلا فى الفكر الماركسى لهدم الرأسمالية كنظام ، ورغم ان - المجتمعات الاسلاميه اليوم لاتطبق الاسلام كنظام حياة ومن ضمنه النظام الاقتصادى ، الا انها تعتنق الاسلام كدين ، وتميز فى مجتمعاتها قيمة ومبادئ ، وأى دعوة للتغيير مهما كانت اذا هدفت الى احداث تغيير لاضاع معينه من اجل التهيئة لقيام نظام معين سواء كان النظام رأسماليا ام اشتراكيا فانه غير مقبول لنا ، ذلك لان كلا من النظامين يدعو الى تغيير معين فى صالحه ، فاذا كان لابد من تغيير الاوضاع فى الدول المتخلفه ماديا ، فليكن فى اتجاه النظام الذى يدعو اليه .

فاذا كان فى مجتمعاتنا الاسلاميه ما يحول بين الدول والتقدم من اوضاع ، فان اى تغيير لا يتم فى اتجاه العودة الى الاسلام وتطبيق احكامه والالتزام به ، يجب ان يكون مرفوضا ، لان هذا من قبيل التعصب ، وانما لان الاوضاع تختلف فى مجتمعاتنا عن تلك الاوضاع السابقه للنظامين عند نشوئهما والتي أت الى قيامهما .

ذلك أن الوضع في مجتمعاتنا مختلف تماما عن تلك الاوضاع ، فقد كنا نسير في اتجاه التقدم وحققناه بدرجات متفاوتة في عصورنا التي التزمنا بها بالاسلام كنظام حياة ، وتخلفنا عندما تخلينا عن هذا النظام •

أما فكرة التفسير المادى للتاريخ التي اعتمد عليها هذا التصريف السابق ، فانها قد تعرضت للنقد حتى من اصحابها فان مقتضاها ان لا تأثير لعلاقات الانتاج في القوى المنتجة كما انه لا تأثير للوضع المعنوى في علاقات الانتاج او القوى المنتجة وهو أمر لم يؤيده الواقع فان للعوامل الاخرى غير الحامل المادى والاقتصادى أثر بالغ الاهمية احيانا في الحياة الاقتصادية وهذا ما جعل أنجلز صديق ماركس - ورفيق دربه يقول " ان النمو القانونى والفنى يتوقف على النمو الاقتصادى ولكن هذه العوامل يؤثر بعضها فى بعض ، كما أنها تؤثر فى الاساس الاقتصادى ، فالوضع الاقتصادى ليس هو الحامل الايجابى الوحيد (١) وهذا ما ذهب اليه ماوتسى تونج الزعيم الصينى حينما أشار الى ان الافكار النظرية وعلاقات الانتاج " والبنيان العلوى " يمكن أن تلعب فى ظروف معينة الدور الاساسى والحاسم فى التطور التاريخى (٢) •

كما ان الاسلام كدين منظم للحياة الانسانية كلها عندما ظهر أدى الى تغيير كامل فى كل جوانب الحياة الانسانية من علاقات اجتماعية وقانونية وسياسية واقتصادية أيضا • رغم انه لم يحدث قبله تغيير فى القوى المنتجة التى ترد اليها الماركسيه كل تغيير فى بقية الاوضاع • (٣) •

(١) : أنظر الاشتراكية - المرجع السابق ص ٢٩٧

وكتاب " تفسير التاريخ " للاستاذ عبد الحميد صديق ترجمة الدكتور كاظم الجوادى ص ١٠٤ دار القلم بالكويت الطبعة الاولى ١٤٠٠ / ١٩٨٠

(٢) : الاشتراكية المرجع السابق ص ٣٣٤ (٢) نفس المرجع ص ٣٣٣

(٣) : اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر ص ٧٩ دار الكتاب اللبنانى ودار الكتاب المصرى بيروت ١٣٩٨ / ١٩٧٧



والامر الذى يثير الدهشة ان الماركسية لم تبين لماذا تفسير القوى المنتجة نفسها ، وهى العامل المحدد لكل التناقضات والتفيزات ، والقول بأن الافكار التى يستفيدها الانسان خلال ممارسة قوى الطبيعة ، وتنشأ عنها ، هى التى تطور بدورها هذه القوى وتعمل على تنميتها ، بمعنى ان الاسباب التى تطور قوى الانتاج نابعه منها ، وليست قوى تعمل بصورة مستقلة عنها (١) . وهو قول فيه كثير من التلاعب بالالفاظ دون الوصول لحقيقة ظاهرة فالمعروف ان التجربة الحسية وهى التى تزود الانسان بهذه الافكار خلال ممارستها القوى الطبيعية المشار اليها ، لاتكفى فى تكوين معرفة متكاملة لدى الانسان ، فما الذى يجمله ينتج من هذه التجارب قانونا . وهو أمر لاتجيب عليه الماركسية بكثير من الوضوح (٢) . ثم اذا كان الانتاج واعادة الانتاج فى الحياة الواقعية هو عامل التقرير فى التاريخ ففى النهاية كما يقول أنجلز . (٣)

قلنا ان نتساءل : كيف مارس الانسان عملية الانتاج ونشأت فى حياته ، فاذا كان الانتاج هو " عملية كفاح ضد الطبيعة ، يشترك فيها مجموعة من الناس لانتاج حاجاتهم المادية (٤) ، وتقوم على اساسها كل الملاقات ومثل هذه العملية التى تعنى اتفاق مجموعة من الناس على ان يقوموا بتفسير الاشياء وتحويلها لتصبح حاجاتهم ، لابد ان يسبقها فكر لدى هؤلاء الناس عن الشكل الذى يمكن ان تتغير اليه الاشياء ، وان تكون لديهم لفظة يتفاهمون بها لياتح لهم ان يتخذوا موقفا موحدا خلال عملية الانتاج فان هناك ما يسبق عملية الانتاج ويهيئ لها ، ولا يكون

- 
- (١) : اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر ص ٧٩ .
  - (٢) : فلسفتنا للسيد/ محمد باقر الصدر ص ٨٩ وما بعدها دار المعارف للطبوعات بيروت الطبعة الثانية عشر ١٤٠٢/٨٢ .
  - (٣) : تفسير التاريخ لعبد الحميد صديق المرجع السابق ص ١٠٤ .
  - (٤) : التعريف هو للماركسية انظر اقتصادنا ص ٨٠ .

ناتجا عنها ، فعلى الأقل اللفه امر مستقل عن هذه العملية ،  
بدليل انها لا تتغير/ <sup>مع تغيير</sup> اشكال الانتاج (١) .  
والاشارة فى قول الله تعالى : ( وعلم آدم الاسماء كلها ) (٢)  
تدل على ان الفكر وأداته اللفه ، وجدا فى الانسان عند خلقه  
الاول ، او بمعنى اخر وجدا مستقلين عن عملية الانتاج . وتسببا  
فيها فيما بعد ، وهذا مأزق اول تقع فيه الماركسية ولا تجد  
لها مخرجا منه . والمأزق الثانى الذى تعاني منه الماركسية  
ربطها بين مبدأ التفسير المادى للتأريخ ومبدأ الصراع الطبقي  
كمبدأين متكاملين ، فتاريخ اى مجتمع حتى الان لم يكن الا تاريخ  
الصراع بين الطبقات ، فكل مجتمع يقوم - فى رأيها - على  
التناقض بين طبقتين طبقة مستقلة وطبقة مستغلة ، والصراع بين  
الطبقتين يستمر حتى ينتهى بتطوير المجتمع كله تطورا ثوريا  
أو بالقضاء على الطبقتين (٣) . والذى بموجبه قسمت الماركسية  
التاريخ الى مراحل تبعا لتطور هذا الصراع فمن البدائية الى  
المبودية ، فالقطاع فالرأسمالية ، فالاشتراكية ، فالشيوعية (٤)  
فالانظمة الاقتصادية المختلفة مقبولة فى مرحلتها الخاصة بها  
لأنها تتفق وحالة القوى المنتجة والموجودة فى عصرها وتبعا  
لهذا فكل منها نظام يوافق الطبيعة البشرية . ويمتضى  
هذا التطور فلا يمكن الخروج من مرحلة الى مرحلة اخرى الا بعد  
ان يستنفذ النظام كل اغراضه ، وسبب وجوده ، وعليه فقد كان -  
توقع ماركس وانجلز ان تنجح الثورة الاشتراكية فى البلاد التى  
بلغت مستوى عاليا من التقدم الصناعى حيث يعظم تركيز وسائل  
الانتاج فى ايدى قلة صغيرة ، مما يجعل من السهل نقلها الى  
الملكية الجماعية . وكانت بريطانيا البيئة المثالية لهذا التحول

(١) : اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر ص ٨٠/٨١ .

(٢) : الاية ٣١ من سورة البقرة

(٣) : الاشتراكية للدكتور / رفعت المحجوب ص ٣٠١ ، ٣٣٥

(٤) : التنمية الاقتصادية للدكتور / المشرى حسين درويش ص ٥٣

لأنها في نظرهما التي بلغت فيها الرأسمالية أوجها في حينها  
وقد استنفد النظام اسباب وجوده فيها (١) وهذا يعنى ان المأزق  
تمثل في ثلاثة أمور .

الاول : أن التوقعات لم تحدث ابدا ، لأن الثورة الاشتراكية لم  
تقم في تلك البلاد المتقدمة ، بل حدثت في بلاد تعتبر  
متخلفة رأسمالية . وهذا ما يعارض الفكرة الأساسية  
" المراحل " .

الثاني : أن التخلف على هذا النحو يعتبر مرحلة لا يمكن تجاوزها  
بدون سبق وجود الرأسمالية المتقدمة .

الثالث : أن مرحلة الشيوعية القادمة ليست هي المرحلة النهائية  
بموجب مبدأ التفسير المادى للتاريخ ، فلا بد ان تولد  
نقيضها ، وحتى على حسب مبدأ الصراع الطبقي فسيطرة  
البروليتاريا لابد ان تنتهى اما بانتصار الطبقة المستغلة  
حينئذ ( البرجوازية ) او القضاء على الطبقتين معا .

والامران الاولان هما اللذان دعيا المفكرين الماركسيين  
الى ان يعدلوا من افكارهم ، لتلائم الواقع فلمشورهم بما توجيه  
النظرية الماركسية على الانسان من جبرية تفرض عليه الانتظار  
حتى يحدث التغيير بفعل التناقض المحتوم . فانهم تخلطوا من ذلك  
قالوا ان الثورة الاشتراكية يمكن ان تبدأ حيث لا تكون الرأسمالية  
قد تقدمت وحيث لا تكون الطبقة الماملة قد تمت ، وهو ما يشير  
اليه لينين فيما بعد (٢) . فاعتبار الثورة حركة تستقل عن  
ارادة الانسان ، وتنتج عن التطور التاريخي اصبح من ثمرات  
الماضى .

---

(١) : تطور الفكر الاقتصادي للدكتور / راشد البراوى ص ١٩١ ، ١٩٢  
مطبعة مخيم القاهرة ١٩٧٢  
(٢) : الاشتراكية المرجع السابق ص ٣٤٣ .

وقد استبدل ستالين (١) هذه الفكرة بفكرة ان تحليل الثورة الاشتراكية لا تقتصر على دراسة ما يجرى فى اقتصاد رأس المال - معين، بل يجب ان تدخل فى الاعتبار حالة الاقتصاد المالى ككل ذلك ان الاقتصاديات القومية " لم تعد وحدات تقوم على الاكتفاء الذاتى، بل أصبحت حلقات فى سلسلة الاقتصاد المالى . فبدلاً من البحث عن وجود او عدم وجود ظروف الثورة المالية فى بلد معين يجب ان يبحث عنها فى الاقتصاد الامبريالى المالى . فقد أصبحت جبهات رأس المال الوطنيه تشكل حلقات فى سلسلة الاقتصاد المالى ، وتقابلها جبهة عامة للحركات الثورية فى مختلف البلاد ، وعلى ذلك فان الثورة المالية يجب ان تؤخذ على انها نتيجة لنمو التناقضات فى نظام الاقتصاد المالى الامبريالى .

ثم يرى ستالين ان تطعيم جبهة رأس المال المالى يجب ان يكون حيث تكون السلسلة اكثر ضعفا او بمعنى اخر فى البلد الاقل تقدماً (٢) .

ولعل هذا ما يفسر اتجاه الماركسيه نحو البلاد المتخلفه ، فلم بعد التخلف فى نظرها مرحلة لا بد منها ، بل لابد من السعى للقضاء عليه ولكن بالطريقة الخاصة بها .

أما ما زق ما بعد الشيوعيه ، رما هو التطور الآتى فذلك ما لا تجيب عليه الماركسية بالتول ان البرلو يتاريا حينما تستولى على الدولة فانها تلقى كل التناقضات الطبقيه اما كيف يتم ذلك فهو مالم تجب عليه (٢) . والاحداث التى توالى منذ قيام الثورة

---

(١) : ستالين : واسمه جوزيف فساريو نفنسى (١٨٧٩ - ١٩٥٣ م) وقد اتخذ اسم ستالين بعد انخراطه فى الحركة الثورية ويعنى انه ممنوع من الصلح تعلم فى مدرسة لاهوتية لكن يكون قسيساً الا انه طرد منها لنشاطه السياسى ثم اعتنق المذهب الماركسى واشترك فى الحركة الثورية الشيوعيه السرية فى روسيا . تسلم مقاليد الحكم بعد موت لينين رئيساً للمكتب السياسى للحزب الشيوعى ثم ما لبث ان اصبح الحاكم المطلق وقد ادار الحكم بكثير من القسوة ونفذ مشاريع التصنيع وانشاء النظام التماونى مقابل تكاليف باهظة فى الارواح والحريات .

(٢) : الاشتراكية للدكتور / رفعت المحجوب المرجع السابق ص ٣٤٣

البلشفية عام ١٩١٧ لا نؤيد ذلك ، فقد انقلبت سيطرة الثورة  
الصمالية الى سيطرة افراد الحزب وهم اقلية ثم نزلت الى سيطرة  
فردية كما حدث في عهد ستالين .

~~~~~

المبحث الثاني

خصائص التخلف

المطلب الأول : الخصائص الاقتصادية :

سبقت الإشارة في المطلب الاول الى ان تعدد التعريفات -
للتخلف ، ترجع الى ان كلا منهما يركز على مظهر أو عدة مظاهر
للتخلف ، وقد خلصنا من دراستنا للمفهوم في الفكر الرأسمالي
ان تركيزه على مظهر أو آخر من مظاهر التخلف سبب في قصوره
عن الاطاحة بكل ابغاده ، ولسد هذا النقص قام الاقتصاديون -
الرأسماليون بحشد مجموعة من السمات العامة التي تميز المجتمعات
المتخلفة عن غيرها ، فيما أسموه بخصائص التخلف ، وذلك بقصد
تبسيط ظاهرة التخلف عقد دراستها (١) . فقد لاحظوا ان المجتمعات
المختلفة تشترك بقدر ما من الخصائص العامة التي تعتبر من
مظاهر التخلف ، وان كانت في ذات الوقت تختلف في ظروفها
الطبيعية والاجتماعية والسياسية ، ومراحل النمو ، ودرجة
تحقيق تقدم نحو التنمية وهذه الخصائص تنقسم الى قسمين :-
خصائص اقتصادية ، وخصائص غير اقتصادية ، مثلها في ذلك مثل
المتغيرات التي اشير اليها سابقا (٢) . فهي متغيرات اقتصادية
او متغيرات غير اقتصادية (٣) .

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور / المشري حسين درويش ص ٢٥

دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٩ .

(٢) : أنظر المبحث الاول ص ٧

(٣) : لابد من ملاحظة ان الاهتمام بالخصائص غير الاقتصادية من
وجهة نظر الفكر الرأسمالي الاقتصادي يأتي بصفة ثانوية
وذلك تبعا للمفاهيم الاساسية للنظرية الاقتصادية التقليدية
التي تركز على المامل الاقتصادي المادي وأثره في الظاهرة
سواء اكانت اقتصادية ام اجتماعية ، اما الموامل الاخرى
فلا تأخذها في الحسبان الا من حيث تأثيرها في هذا المامل
المادي فقط .

- والخصائص الاقتصادية يمكن ارجاعها الى خاصيتين اساسيتين هما :-
- ١- سيادة النشاط الاولى (الزراعى والاستخراجى)
 - ٢- ازدواجية الهيكل الاقتصادى (تقدم فى جانب ، وتخلف فى جانب آخر)

وهاتين الخاصيتين تنعكسان على المتغيرات الاقتصادية المختلفة فتعطى خصائص أخرى (١) .

اولا: سيادة النشاط الاولى :

ويقصد به تميز الاقتصاد المتخلف بالنشاط الزراعى ، ويدخل فيه استغلال الغابات والميد ، والنشاط الاستخراجى ، وتدخل فيه المناجم والمحاجر وآبار البترول والمعادن الا ان بروز سيطرة النشاط الزراعى على كثير من المجتمعات المتخلفة يعطيه اهمية خاصة ، والنشاط الاستخراجى يجتذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فيه مما يجعل الحديث عنه مرتبطا بالخاصية الثانية الاساسية اكثر ، وهذا ما يجعلنا نقول ان الخصائص الاقتصادية مترابطة ومتأثرة ببعضها حتى ان منها ما يمكن القول معه انه نتيجة لخاصية معينة ، وانه فى ذات الوقت يفرز خاصية ثانية .

فسيادة النشاط الاولى تعتبر خاصية مميزة لكل الاقتصاديات المتخلفة ، وينتج عنها عدة خصائص ترتبط بها منها :

- (١) : ان سيادة النشاط الاولى على اوجه النشاط الاقتصادى الاخرى فى البلدان المتخلفة أدى الى تبعية اقتصادية للخارج وذلك نتيجة لتخصص هذه الدول فى انتاج السلع الخاصة بهذا النشاط ، وهى غالبا ما تكون سلعة أو سلعتين ، تعتمد الدولة المتخلفة فى اقتصادياتها عليها ، فتصدرها وتستورد منها السلع الانتاجية كالالات ، او السلع الاستهلاكية التى لا تنتجها ، والتى تشمل السلع الغذائية (٢) .

(١) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد ص ٢٨
مراجع سابق

(٢) : انظر كل من / التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية للدكتور اسماعيل عبد الرحيم شلبى ص ٥ من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية بدون تاريخ ، والتنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور حسين عمر ص ١٦ نشر دار الشروق بجدة - المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

وهو وضع شارك في صنعه الاستثمار قديما ، حينما كانت هذه الدول مستعمرة ، حيث كانت المستعمرات حقولا لانتاج المواد الاولية اللازمة لصناعة الدول المتقدمة المستعمرة (١) ، كما شارك في صنعه وبقائه فيما يعد النظام الاقتصادي العالمي (٢) ، والذي مهدت له نظريات التجارة الدولية التقليدية .

فالاستثمار مهما كانت حججه السياسية قوية في الظاهر ، الان الدافع الاهم اليه - بعد الدافع الديني - يعتبر اقتصاديا حيث ان الدول الصناعية المتقدمة احتاجت الى المواد الاولية اللازمة لصناعتها ، كما احتاجت الى اسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية المتزايدة ، وكان الحل في اخضاع الدول الضعيفة لسيطرتها ، واستنزاف ثروتها من أجل ان تدور حركة الالة الصناعية وليتكون سوقا لمنتجات هذه الالة التي تتزايد يوما بعد يوم (٣) . وبذلك دفعت تلك الدول الى التخصص في انتاج المواد الاولية وبعض انواع الطعام وما تبع ذلك من اخطار اقتصادية تهددها ، وأدى النظام الاقتصادي العالمي في القديم والحديث الى نفس النتيجة ، وذلك في ضوء نظريات التجارة الدولية التي أدت الى قيامة ، فاتباع الدول الكبرى لسياسة التجاريين في القديم في علاقاتها بالمستعمرات أدى الى فقر هذه المستعمرات وتخلّفها حيث كانت سياستهم تدعو الدولة الى تشجيع الصادرات دون الواردات ، وعلى ضوء هذا فقد كانت صادرات تلك الدول تستنزف ثروات المستعمرات ، ولا يلجأ الى الاستيراد من هذه المستعمرات

(١) : مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة للدكتورة

حميدة زهران ص ١٠ مكتبة عين شمس بالقاهرة ١٩٧٩ .

(٢) : النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، للدكتور فايق

عبدالرسول ص ٨ دار الثورة للطباعة والنشر ١٩٧٩ م . بيروت

(٣) : انظر قضايا التخلف الاقتصادي للدكتور صلاح الدين نامق ص ٩

ملاحظة : قلنا ان العامل الاقتصادي دافع منهم من دوافع الاستثمار لكننا لا نقول انه الدافع الوحيد ، فان الدافع الديني يسبقه في الاهمية والمثال على ذلك ان الحروب الصليبية التي قامت بين الغرب والمسلمين كان دافعها الاول ديني وصاحبة دافع اقتصادي وهي لازالت مستمرة وان اتخذت صورا اخرى بجانب الصورة المصهودة وهي الحروب العسكرية .

لكن الحقيقة التي لا ننكر ان الاحداث لا يمكن تفسيرها بامل

الا في حدود ضيقه وهو استيراد المادة الاولى التي تصنع ثم يبحث بها المستعمرات مرة أخرى (١) . وقد أدت سياستهم السيئة نتائج سيئة بالنسبة للمستعمرات تمثل في استنزاف ثرواتها سواء أتمثلت في الذهب والفضة الذي كان التجاريون يعتبرونها اهم انواع الثروة ، أم كانت متمثلة في الموارد الاقتصادية الاخرى التي توجه لانتاج المواد الاولى ، وتحرم تلك المستعمرات من انواع الانتاج الاخرى وخاصة الانتاج الصناعي . وكذلك بالنسبة للدول المستعمرة بحيث ضعف طلب الدول المستعمرة على السلع الصناعية التي كانت تصدرها الدول المتقدمة ، وان كان الاثران لا يتساويان من حيث القوة ، فان تأثير ذلك على الدول المتخلفة كان أقسى (٢) .

وكان أيضا لنظرية التكاليف النسبية في التجارة الدولية نفس الاثر حيث دعت الى ان تخصص الدول في الانتاج الذي تتوافر عناصره فيها ، ويمكنها انتاجه بتكاليف أقل من غيرها ، وتبعا لذلك فان من مصلحة الدول المتخلفة ان تخصص في انتاج المواد الاولى والفضاء ، لان عناصر انتاجه متوافرة فيها ، ويمكنها ان تنتجها بأقل التكاليف ، ثم هي بعد ذلك تستورد السلع الاخرى من غيرها التي تتوافر لديها امكانية انتاجها ، وما الدعوة الى حرية التجارة الا نتيجة حتمية لهذه النظرية ، وهي دعوة في ظاهرها الخير ، حيث يقال ان حرية التجارة تجعل كل دولة تخصص في الانتاج الملائم لظروفها ، فتصدره ، وتستورد احتياجاتها الاخرى من الدول التي تنتجها بأقل التكاليف .

واحد فان العوامل تعتمد مدام هناك علاقات متشابكة في حياة البشر ، فالسياسة والدين والاقتصاد كلها عوامل مؤثرة في الاستعمار ووجوده . وانظر كتاب الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الفربي للدكتور محمد البهي ص ٣٩٩ وما بعدها الطبعة التاسعة نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ١٤٠١/١٩٨١ (١) : التطور الاقتصادي للدكتور على لطفى ص ١٨٧ مطبعة مخيمر القاهرة ١٩٧٢

(٢) : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية للدكتور محمد زكي شافعي ص ١٦٢ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٢ .

ولكن باطنها شر ، فالواقع ان الدول التى تخصصت فى انتاج -
المواد الاولى ، صدرتها الى الدول الاخرى باقل الاسعار ، ولم
تستطع الحصول على احتياجاتها الاخرى من تلك الدول لارتفاع
اسعارها وهو ماسياتى بيان له وشرح .

وقد ادى ذلك كله الى عدة نتائج كان لها الاثر القوى فى
استمرار ظاهرة التخلف وتفاقمها . من هذه النتائج :-

- ١- نتائج تخص المنتجات الاولى ذاتها ، بما تتصف به اسواقها
من عدم الاستقرار ومن تقلبات فى الاسعار ، فاذا كان كثير
من هذه المنتجات زراعية فمدم الاستقرار قد يعود الى
ان السلع الزراعيه اكثر تمرضا للاخطار الطبيعيه من غيرها
كالجفاف والكوارث وأما ماسواها من المواد الاولى الاخرى
من معادن وبنفط وغيرهما ، فانها تتأثر تأثرا مباشرا
بالازمات الدورية التى تطرأ على الانتاج فى الدول
المتقدمة فالمنتجات الاولى تصدر اليها . وتجد سوقها
فيها فأى هسزة اقتصادية تتعرض لها تلك الدول تنعكس على
اسعار هذه المنتجات . ولما كانت الدول المتخلفة تعتمد
بصفة اساسية على تصدير هذه المنتجات وحصيلتها هى وسيلتها
لتحقيق تنمية فيها ، عن طريق استيراد السلع الاستثمارية
اللازمة لها بثمنها ، فان معنى ذلك وقوع هذه الدول تحت
سيطرة الاوضاع الاقتصادية للدول المصدر اليها ، وهنا يكمن عليم
الاستقرار الاقتصادى الذى تمانى منه هذه الدول . ويفسر تمثرا
خطا التنمية فيها .

فاذا اضفنا الاخطار الاخرى المصاحبة من مثل تراخى الطلب
على المواد الاولى فى الدول المتقدمة لسبب ما تتخذه ههذه
الدول من سياسات كقرض قيود تحد من استيراد هذه المواد مثل
القيود الجمركية المرتفعة ، والقيود الكمية (١) . ويمسود
ذلك الى توسع هذه الدول فى انتاج المنتجات الاولى ، وقيام
تكتلات اقتصادية بينها كالسوق الاوروبية المشتركة ، بفرض سد
النقص لدى كل دولة منها . من هذه المنتجات عن طريق الدول
الاخرى المشتركة معها فى السوق وانخفاض نسبة ما يستهلك من
المواد الاولى فى انتاج المنتجات المصنوعة ، لتحول الانتاج
تحو الصناعات التى ينخفض فيها المستخدم من المواد الاولى
بالنسبة للوحدة من السلعة النهائية . وما ينتجة التقدم الصناعى
من وفورات يعتقد بها فى استهلاك المواد الاولى ، وما نشرة التقدم
من استخدام البدائل الصناعية لهذه المواد (٢) .

- (١) : يقصد بها تحديد الكمية المستوردة من هذه المواد
- (٢) : مقدمه فى الملاحظات الاقتصادية الدولية للدكتور/ محمد زكى
شافعى المرجع السابق ص ١٥٧ ، ٢١٩

وهذا كله جعل معمل التبادل بين المنتجات الأولية ، والمنتجات الصناعية الاستثمارية والاستهلاكية ، يسير فى اتجاه سواء أكان فى المدى القصير أو الطويل فى غير صالح هذه المنتجات والدول التى تصدرها . مما يضع قيودا على حدوث تنمية اقتصادية سريعة وتقدم ملموس (١) .

٢- ان تخصص الدول المختلفة فى انتاج المواد الأولية ، أدى تركيز القوى العاملة فيه ، أى ان نسبة المشتغلين فى الزراعة أو استخراج المعادن ترتفع ارتفاعا كبيرا بالنسبة للمشتغلين فى باقى القطاعات ، والمصروفان توزيع

المشتغلين على الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الدولة يلقي الضوء على بنيتها الاقتصادية العام ، ودرجة نموها (٢) . فقد ثبت بالملاحظة والملاحظة على ضوء الأحداث الاقتصادية التى مر بها العالم منذ بدء الثورة الصناعية الحديثة ان هناك علاقة ارتباط بين المستوى الاقتصادى وتركيز القوى العاملة فى القطاع الاولى (٣) . فان المناطق التى لازالت تعاني من التخلف فى العالم مثل أفريقيا وآسيا - ما عدا اليابان والتى بقيت خارج نطاق الثورة الصناعية الحقيقية يعمل من قوة العمل فيها فى القطاع الاولى عام ١٩٥٠ نسبة ٧٠٪ بينما لوحظ ان الدول التى تقدمت لا تمثل النسبة فيها سوى ١٣٪ من القوة العاملة فى أمريكا الشمالية ، ونسبة ٢٠٪ فى أوروبا الغربية والشمالية (٤) ولم تتغير الصورة منذ ذلك الحين فى قطاع عريض من الدول المختلفة فان نسبة المشتغلين بالزراعة فى الدول المتخلفة

(١) : التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية أجناتى زاكس
ترجمة محمد صبحى الأثرى ص ٧٩ وما بعدها دار المعارف
بمصر ١٩٦٩

(٢) : اتجاهات القوة العاملة فى العالم للدكتور عبدالمزیز
فهى هيكىل ص ٣٣ جامعة بيروت العربية - بيروت ١٩٧٣ .

(٣) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد ص
٣٥

(٤) : اتجاهات القوة العاملة فى العالم المرجع السابق ص ٣٥

ذات الدخل المنخفض تبلغ ٧١٪ في المتوسط في عام ١٩٧٩ وهي نفس الدول المتقدمة في نفس السنة تبلغ ٦١٪ (١) . ودولنا الاسلامية كلها تتميز بارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الاولى ففي ستة عشر دولة عربية أجريت دراسة احصائية لها اتضح ان عدد المشتغلين بالزراعة ٦٦٪ من القوة العاملة ، وعقب عشر سنوات كانت النسبة ٥٩٫٥٪ من القوة العاملة (٢) . مما يعني سيطرة هذا القطاع على النشاط الاقتصادي في الدول الاسلامية وتغثر خطوات التنمية فيها بسبب هذا التركيز . وينتج عن هذا الوضع صفر نسبة نصيب الفرد من الارض الزراعية (٣) . كما ان ذلك يصاحب بتناقص انتاج الفرد ، حيث ان تزايد العاملين في هذا القطاع يؤدي الى ظهور بطالة مستترة ، سواء اكانت هذه البطالة في صورة تحقيق الفرد انتاجية أقل من مستوى انتاجيته فيما اذا عمل في مجال آخر ، او اكانت في صورة عدم اضافته الى الانتاج أي شيء ، بمعنى ان تكون انتاجيته تساوي الصفر والسواء من ذلك أنها قد تؤدي الى تناقص الانتاج تبعا لقانون تناقص القلة المعروف (٤) .

ورغم ان هذه الظاهرة تلاقى صعوبة في قياسها الكمي ، الا ان وجودها لا يمكن انكاره (٥) . وقد دلت دراسات عديدة على وجودها مثل الدراسة التي تضمنها تقرير هيئة الامم المتحدة عام ١٩٥١ . فقد دلت ان هناك نسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ الى ٢٥٪ في بعض الدول المتخلفه كالباكستان واندونيسيا (٦) ، وقد قررت دراسة

(١) : تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨١ صادر عن البنك الدولي باللغة العربية ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) : من بحث الدكتور محمد صادق بمنوان (حول مواجهة النقص في بعض فئات القوة العاملة اللازمة للتنمية في الوطن العربي) ضمن اعمال حركة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ص ٨٦ بالمعهد العربي للتخطيط الكويت ١٩٧٩ والاعوام هي ١٩٦٥/١٩٧٠ ص ٨٦

(٣) : لا نعني بصفر نسبة نصيب الفرد من الارض الزراعية بما يملكه منها وانما نصيب الفرد العامل في الزراعة منها لو قسمت الاراضي الزراعيه على عدد العاملين بها حسابيا .

(٤) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد ص ٤٣

(٥) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمدا لقاض ص ٤٠ (٦) : المرجع السابق ص ٤١

أجرتها لجنة التخطيط الاقتصادى بمصر ان هناك ٩٧٥ الف عامل زراعى ، يعملون فى قطاع الزراعة وليست لهم حاجة حقيقية فيسة وهم يمثلون نسبة ٢٣٪ من المشتغلين بالزراعة وذلك خلال عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ (١) .

ولعل من مظاهر البطالة المقنعة الملاحظة فى عالمنا الاسلامى فى غير القطاع الاولى ، هو مظهر تضخم عدد العاملين فى قطاع الخدمات وخاصة القطاع الحكومى ، فقد بلغت نسبة نمو الزيادة فى العاملين فى القطاع الحكومى السنوية فى بعض الدول العربية بين ١٢٩٪ الى ٢١٢٪ ، رغم ما يعانىة هذا القطاع من احتياج الى المهارات والكفايات الخاصة (٢) .

وقطاعات الخدمات فى دولنا الاسلامية أخذ عدد المشتغلين فيها من مجموع قوة العمل يزداد ، وتزداد اهميته النسبية بالنسبة لقطاع الصناعة ، رغم أن المعروف ان الزيادة فى قطاع الخدمات تعتبر مؤشرا للتقدم ، وذلك فى مرحلة متقدمة من النمو ، حينما يتضائل عدد العاملين فى القطاع الاولى ثم يزداد فى القطاع الصناعى ، الا ان الذى يحدث فى الدول المتخلفة لايتخذ هذا النسق ، حيث تبقى الاولوية للقطاع الاولى ثم يتبعه قطاعات الخدمات ، وتفسير هذا يعود الى سيطرة النشاط الاولى ، حيث تصبح الدول المتخلفة سوقا لصناعات الدول المتقدمة ، الامر الذى يودى الى تنشيط التجارة الخارجية بين هذه الدول ، والدول المتقدمة ، فيعظم دور المؤسسات الستى تعمل فى النقل والتجارة والتوزيع وسائر الخدمات المرتبطة بذلك ، ففي مصر مثلاً نجد ان قطاع الزراعة يستولى على نسبة ٦٥٪ من القوة العاملة يليه نسبة ٢٢٪ لقطاع الخدمات ، ويشغل بالصناعة نسبة ١٢٪ وذلك عام ١٩٤٧ وبعد ثلاثة عشر عاما اى عام ١٩٦٠ كانت النسب كالتالى :

-
- (١) : المرجع السابق فى رقم ٣ ص ٤١ (من الصفحة السابقه)
(٢) : اعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية الاقتصادية المرجع

٥٦,٦% ، ٢٨,٧% ، ١٤,٧% للقطاعات الثلاث على التوالي (١) ثم أصبحت في عام ١٩٧٩ كالآتي :- ٥٠% ، ٢٩% ، ٢١% (٢) فأذا أضفنا بدائية أسلوب الإنتاج في هذا القطاع ، وجموده - فسي غالب الأحيان ، وما يترتب عليه من نقص الكفاية الانتاجية فيه ومن ثم نقص الإنتاج وارتفاع الأهمية النسبية لما يولده القطاع الأولي من دخل بالنسبة للدخل الأهلئ فـدولة كالباكستان يشغل في القطاع الزراعي من قوة العمل فيها لعام ١٩٧١ نسبة ٧٤% بينما يمثل انتاجها الزراعي نسبة ٣٢% من الناتج الأهلئ (٣) وهذا ما يفسر انخفاض مستوى الدخل للفرد في الدول المتخلفة والذي يعتبر سببا في ضيق الامكانيات الادخارية والتكويين الرأسمالي الذي يعتبر سمة من سمات الدول المتخلفة ، كما ان لمستوى الدخل أثرا ملحوظا في المستوى الصحئ للأفراد ، والمستوى التعليمي (٤) :

ثانيا : ازدواجية الهيكل الاقتصادي :

ويقصد بالازدواجية هنا عدم اندماج اقتصاد الدولة فـسـى وحدة متكاملة متناسقة ، اذ يوجد هيكلان مختلفان تمام الاختلاف وهذه الخاصة تعتبر نتيجة منطقية لسيادة النشاط الأولئ ، الذي يتسبب في تقليل الفرص لقيام قطاع صناعئ وطنئ متقدم وترتبط هذه الخاصة بالاستثمار والسيطرة الاقتصادية من قبل الدول الأكثر تقدما (٥) . ففي مرحلة الاستثمار اهتم المستثمر بالسيطرة على العمليات بالتجارة الخارجية كمؤسسات التصدير والاستيراد ، والبنوك وشركات التأمين واجهزة النقل . كما

(١) : اتجاهات القوة العاملة في العالم المرجع السابق ص ٣٦

(٣) : دراسات في التنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٣٠

(٢) : تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨١ ص ١٨٤ مرجع سابق

(٤) ، (٤) : دراسات في التنمية الاقتصادية المرجع السابق

ص ٤٦ ، ٦٠ .

(٥) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافئ الكتاب

الأول ص ٣٥ مرجع سابق

ركز استثمارته في انتاج المواد الاولى لتصديرها للخارج
كاستخراج البترول ، والمانن المختلفة ، والمزراع الكبيرة
لانتاج المواد الاولى كالمطاط مثلا (١) . وانساب رؤوس الاموال
من الدول المتقدمة الى الدول المستمرة للاستثمار في هذا
القطاع فقط ، مما ترتب عليه تقدم قطاع التصدير هذا . حيث
كان يتم الانتاج فيه بأحدث الاساليب ذات الكثافة الرأسمالية
المالية لتحاشي قلة الايدي العاملة الماهرة والتي يلزم
استيرادها ، فنشأ قطاع اقتصادي متقدم . بجانب قطاع اخر
بدائي هو القطاع الزراعي التقليدي الذي كان يقوم به
السكان المحليون .

ولم يقتصر الامر على فترة الاستثمار الفعلي ، بل امتد
فيما بعد في شكل سيطرة اقتصادية من قبل الشركات في الدول
المتقدمة حتى قيل ان ست أو سبع شركات اجنبية استأثرت
بما يتراوح ما بين ثلثي وثلاثة أرباع التجارة الخارجية
لبلدان غرب أفريقيا (٢) .

وحاجات الدول المتخلفة لرؤوس الاموال ، اوقصها في شباك
الاستثمارات الاجنبية للدول الغربية المتقدمة ، والتي كانت
توجه الى الاستثمار في قطاع الصناعة الاستخراجية والمواد
الاولية في الدول المتخلفة (٣) .

وكانت هذه الاستثمارات الضخمة تعتبر مركزا اماميا للاقتصاد
الاجنبي الواردة^{منه} والتي تعود اليه ارباحها ، بل وأكثر من ذلك
ان الماملين في هذا القطاع غالبا ما يكونون من خارج الدولة
المتخلفة ، وخاصة فيما يخص الخبرات الفنية والمهارات (٤) .

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي الكتاب
الاول ص ٣٥

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي الكتاب
الاول ص ٣٦ مرجع سابق .

(٣) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ص ١٧٦ مرجع سابق

(٤) : التنمية الاقتصادية الكتاب الاول ص ٣٦ المرجع
السابق اعلاه

وقد كان من المفروض ان وجود قطاع متقدم مثل هذا يكون ذو أثر على التوسع الصناعى فى الدول المتخلفة بما يمارسه من أثر انعاش للاقتصاد كأن يميز المدخرات المحلية ، ويسمى الى تحسين البنية الاساسية فيها ، الا ان هذه الاستثمارات لم تمتن من كل ذلك الا بما يعود عليها من نفع كأقامة طرق لتسهيل وصول المعدات ، أو لتصدير المنتجات ، بل مارست عكس ما كان يمكن ان تمارسه من الناحية الايجابية على الاقتصاد . فقد كان لها تأثير افقار للقطاع البدائى المتخلف ، باستحواذها على الخبرات والمهارات المحلية ، التى كان من الممكن ان تحسن من اوضاع هذا القطاع (١) . وبالتالى عانى الاقتصاد المتخلف من هذه الثنائية فأثرت فى الهيكل الاقتصادى للدول المتخلفة والاضاع الاقتصادية فيها بصفة عامة . مما تترتب عليه فيما بعد تخصص هذه الدول فى هذا الانتاج ، ولهتما هما فى التصدير على سلامة او سلمتين من منتجاته . مما قلل الفرصة امامها لتنويع انتاجها لمقابلة متطلبات التنمية فيها ، كما انه ولفترة طويلة من الزمن استنزف مواردها التى هى فى أمس الحاجة اليها .

وأثره البارز السئ هو فى ربط اقتصاد الدولة المتخلفة باقتصاديات الدول المتقدمة مع ما بينهما من فوارق فى مستويات النمو ، فكانت الهزات الاقتصادية التى تحدث فى الدول المتقدمة ، تحدث هزات اكبر فى الدول المتخلفة . وهذه التبعية للاقتصاد المتخلف استمرت حتى بعد انتهاء الاستعمار السياسى واحيانا كثيرة بعد تأميم الشركات الاجنبية المستثمرة . لان الدول المستعمرة هى المستوردة لمنتجات هذا القطاع (٢) . وهكذا اصبح الاقتصاد فى الدول المتخلفة قطاعين منفصلين أحدهما متقدم علاقته الاساسية مع الخارج وقطاع بدائى محلى .

(١) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد

ص ٧٧ مرجع سابق .

(٢) : التخلف والتنمية الدكتور عمرو محى الدين ص ١٧٦

وما بعدها .

والاتصال بين القطاعين يكاد أن يكون مفقودا فقد تآما ، ولم يقتصر الامر على الآثار الاقتصادية فقط بل امتد الى اثار اجتماعية مختلفة ، حيث كون الافراد العاملون فيه من السكان المحليين فئة ذات ثقافة معينة ، وتقاليد اجتماعية خاصة تبتمد كثيرا عن ثقافة وتقاليد المجتمع الاصلى لها ، وحدث تناقربينها وبين فئات المجتمع الاخرى ، لاساس الاولى انها تنتمى فكريا واجتماعيا للدولة المستعمرة او المستثمرة ، وكان لهذا اثار خطيرة فيما بعد على التطورات الاجتماعية فى البلدان المتخلفة لازالت كثير منها يعانى منه حتى يومنا هذا .

~~~~~

### المطلب الثانى

=====

### الخصائص غير الاقتصادية

=====

أن الفكر الاقتصادى المعاصر أعتنى عناية كبرى للعوامل الاقتصادية البحتة لسيطرة فكرة تحبيد الظاهرة الاقتصادية على النظرية الاقتصادية ، فقد حاول الاقتصاديون منذ اواخر القرن الماضى الميلادى التخلص من الجانب السياسى من جوانب الدراسة الاقتصادية حتى انهم تخلصوا من تسمية علم الاقتصاد " بالاقتصاد السياسى " الذى ظل معروفا به هذا العلم ربحا من الزمان ، وقد دفعهم هذا الاتجاه الى محاولة الهروب من مناقضة القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية المرتبطة بالمشكلة الاقتصادية ، تلك المناقشة التى كان من الممكن ان تؤدى الى الاعتراف بنقائص النظم التى يدينون بها ، ومحاولة اصلاحها (١) .

---

(١) : مبادئ التحليل الاقتصادى للدكتور / جلال احمد أمين

ص ١١ مكتبة سيد عبد الله وهبه - القاهرة ١٩٦٧



وهذه المحاولة جعلت هؤلاء الاقتصاديين ، يتناسون ان الظاهرة الاقتصادية انما هى فى الاصل ظاهرة اجتماعية تتأثر بها وتتأثر به الظاهرة الاجتماعية بصفة عامة من مؤثرات ثقافية وفكرية وسياسية ، والاهم من ذلك مؤثرات المقيدة الدينية ، واما الاخلاق فقد اقاموا مناقشتهم للظواهر الاقتصادية بمبدأاتها بنفس حجة تحبيد الظاهرة الاقتصادية لتسهيل عملية البحث لان معالجة مشكلة ما على حدة أيسر من معالجة كل المشاكل المتشابكة فى ان واحد (١) . حتى نشأ ما يسمى الاخلاق الصليبية فما الكلمات او الصيغ التى قد ينطق بها اى انسان ولكونها لا تلزمه بشئ هو كالمبادئ فهى ليست فى الغالب الا كلمات وتجريدات خالية من الحياة ، وكذلك المثل العليا حتى أن الفيلسوف الفرنسى فردريك روه عندما سمع زملاءه يتناقشون حول النظريات الاخلاقية ، قطع عليهم حديثهم وسألهم : ما رأيكم فى ضريبة الدخل . وقد قال فى احد مؤلفاته : ( من الممكن ان نطلق على الاعتقاد الاخلاقى خاصة اسم تجربة ، ولكنها ليست تجربة حادثة ، بل تجربة مثل أعلى ، انها ليست مبدأ ولا مجرد فكرة تخطر فى الذهن أو فى الاحلام ، بل انها مستمدة من هذه الحقيقة الموضوعية ، أو من ذاك الاعتقاد الاخلاقى بمجرد آلية ايديولوجية (٢) ولا بد فن ان نضيف الى كل استنتاج اخلاقى تحقيقه بالحياة ، حتى لا يكون مجرد امكان بين سائر الامكانات (٣) .

وهذا ما يفسر نظرة الاقتصاديين المحدثين للرأى التقديرى وهو ما يبحث فيما يجب ان يكون ، والذي يعتمد على فلسفة معينة او بعض المثاليات او الافكار السياسية او الاخلاقية او الدينية .

---

(١) : أسس التحليل الاقتصادى للدكتور/ عبدالرحمن يسرى احمد ص ١٤ مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٠ .

(٢) : الايديولوجية : لايقصد بها معتقد ، وانما مجموعة افكار تمنقها جماعة من الناس ، فلايلزم ان تكون دينية ، ولهذا من الخطأ ان يقال ايديولوجية اسلامية مثلاً . اما اذ قلنا الايديولوجية الماركسية ، فان معنى بها مجموعة الافكار المتعارف عليها بالاشتراكية العلمية .

(٣) : الاخلاق والحياة الاقتصادية لفرنسوسليه وترجمة الدكتور عادل الموا . منشورات عديدات بيروت الطبعة الاولى ١٩٨٠ .

ومحاولتهم بناء نظرياتهم على الرأى التقريرى بمعنى بحث-  
ما هو كائن فعلا (١) .

ولهذا فان بحثهم للموامل غير الاقتصادية المؤثرة فى الظاهرة  
الاقتصادية يأتى دائما بحقة ثانوية ، وبمقدار ما يؤكد الاحكام  
المسبقة التى توصلوا اليها اثناء بحثهم للظواهر الاقتصادية  
ومن هذا بحثهم للخصائص غير الاقتصادية ، من حيث كونها ملائمة  
لان تامل الظواهر الاقتصادية المسبقة الاحكام بصورة صحيحة  
ام لا .

وهم يبحثون فى عدد من الخصائص الثقافية والفكرية والاجتماعية  
والسياسية التى يعتبرونها غير ملائمة لحدوث التنمية الاقتصادية  
فى الدول المتخلفة ، فالتكييف هنا لهذه الخصائص لتلائم  
القوانين الاقتصادية ، ولا يخطر ببالهم تكيف الاحداث الاقتصادية  
للمؤثرات الدينية والاخلاقية مثلا .

ولا بد لنا من الاشارة هنا ان الاسلام فى احكامه وقواعده  
العامة لا يؤيد مثل هذه النظرة بل ان الاحداث الاقتصادية لا بد  
وان تطوع لاحكامه ومقاصده وغاياته ، فالاسلام حينما يحرم الربا  
مثلا ، لا ينظر الى ما يمكن ان تكون له من آثار فيما لو ابيح  
لتنشيط الاستثمار وقيام المشروعات - كما يعتقدون - وسنوجز  
الحديث عن الخصائص غير الاقتصادية فى ثلاثة مظاهر هى :-

١ - المظاهر الفكرية والثقافية

٢ - المظاهر الاجتماعية

٣ - المظاهر السياسية والادارية

---

(١) : أسس التحليل الاقتصادى المرجع السابق ص ١٨

## أولاً : المظاهر الفكرية والثقافية :

ان الثقافة بمفهومها الواسع تضم الافكار التى يمتنقها المجتمع وأسلوب حياته وسلوك افراده الاجتماعى الذى يطبع تصرفاتهم فى اتجاه معين (١) . حيث تشتمل على الممارف والمعتقدات والاعلاق والفن وجميع القدرات التى يسهم بها الفرد فى مجتمعه ، وهى كالأفكار ذات طرق ونماذج عملية وروحانية وتستمد من تراث الماضى وتراكمات الحاضر (٢) .

والافكار اما ان تؤثر كموامل نهضة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية او تؤثر كموامل مشبطة بحيث تجعل النمو الاقتصادى والاجتماعى صعبا او مستحيلا (٣) . ومن هذا المنطلق فإن للثقافة والفكر الاثر البارز فى تحقيق التقدم ، والقضاء على التخلف ، وقد رأى الاقتصاديون ان الافكار المنتشرة فى الدول المتخلفة بصفة عامة غير ملائمة للتقدم . ويرجع ذلك أساسا لفترة الجمود الطويلة التى مرت باكثر الدول المتخلفة ، والتى ساعد الاستثمار حين سيطرته عليها على تثبيت هذا الجمود ، وحتى تلك الدول التى كانت فى السابق ذات حضارة عريقة ، فانها تعرضت لفترة الجمود هذه (٤) . ومن هذه الخصائص الثقافية والفكرية السائدة فى مجتمعات الدول المتخلفة ما يلى :-

### ١- الموقف السلبي تجاه التقدم المادى :

فقد لوحظ فى كثير من الدول المتخلفة عدم الرغبة لدى الافراد فى العمل بانتظام فان الفرد اذا حقق كسبا يسد به بعض حاجاته فانه يفضل ان يقضى وقتا اطول فى الراحة (٥) . ويرتبط هذا بفكرة المركز الاجتماعى ، لان بعض القيم السائدة

(١) : مشكلة الثقافة لمالك بن نبي ص ١١ دار الفكر دمشق

١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩

(٢) : المعجم الفلسفى مجمع اللغة العربية القاهرة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩

(٣) : مشكلة الثقافة المرجع السابق ص ١٣

(٤) : التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور عبد الحميد محمدا لقاضى

ص ٢٠ مرجع سابق

(٥) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد ص ٩٨

مرجع سابق .

تنظر الى العمل الحر فى على انه عمل حقير يحط من مكانة الفرد الاجتماعية ، فلا ينصرف اليه الفرد ، ولو كان يحقق له كسبا اكثر من عمله الذى يزاوله فى الزراعة مثلا .

كما ان المركز الاجتماعى يورث غالبا ولا يكتسب فلا يكون المال حينئذ حافزا للفرد على العمل ، فنجد ان اكتساب المناصب السياسية او العسكرية او الدينية يجتذب الاثراء اكثر مما يجتذبهم العمل المربح . وهو ما يفسر تهافت الشباب على الوظائف الحكومية ، وانصرافهم عن المهن الحرفية والصناعية ، وان قل ايراد الاولى عن الثانية . ومن هذا الباب انصراف اصحاب الثروات عن الصناعة ومطاميرها وتهافتهم على تملك الاراضى الزراعية وان كانت أقل ايرادا لما تضيفه ملكية الارض على صاحبها من مظهر مادى ملموس للملكية (١) .

كما ان لبعض القيم الدينية الخاطئة الاثر الكبير لموقف الافراد السلبى تجاه التقدم . وقد اعتاد الاقتصاديون الضربيون التأكيد على ان للاديان اثرا فى تحقيق السعى للكسب المادى والتقليل من قيمة الحياة الدنيا ، والرفاهية المادية واعطاء الاولوية للحياة الآخرة مما يقعد الافراد عن العمل والانتاج وذلك لما لاحظوه فى الديانتين اليهودية والمسيحية من قيم مثبطة للعمل وكذلك ما لاحظوه فى بعض الديانات الوثنية المنتشرة فى كثير من الدول المتخلفة .

كما انهم يرون ان الاسلام كذلك بزعمهم لما يحث عليه من القناعة والاستسلام والرضا بالواقع وتسليم الامور للخالق والتواضع والتواضع ، وتوقير اولياء الله (٢) . وهم لم يعلموا الاسلام حقيقة الحكم . فليست القناعة هى ان يقعد الفرد عن الكسب ، فالكسب فى الاسلام فريضة دينية وعبادة يثاب عليها الفرد كما سيأتى (٣) والاسلام لا يحض ابداء على الاستسلام بمعنى الركس

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادى المرجع السابق ص ٢١

(٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور عبد الحميد محمد القاضى ص ٣٣ مرجع سابق

(٣) : انظر الباب الثالث - مبحث مفهوم العمل من الفصل الاول ص ٢٩٦

لواقع الامر دون بذل الجهد ، أما التسليم للخالق • بممـنى الاستسلام له فهذا معنى غير ما يقصدونه فليس فيه ترك العمل ، أما توفير الاوليا • ، فهو معنى لاحظوه من انتشار الخرافات بين المسلمين فى المصور المتأخرة حيث اصبح الامر يكاد ان يكون عبادة لا احترام وتقدير •

كما ان فكرة القدر لاتنافى العمل فى الاسلام ، والتوكل مفهوم غير التوكل فالتوكل مقرون بالعمل • فليس من معناه عند أهل الاسلام ترك الكسب بالبدن وترك التدبير بالقلب ، بل هو أخذ بالاسباب التى بها تجلب المنافع • فالاثيان بالاسباب حصول مسبباتها وهو عمل العبد ، أمر من طلب مفهوم التوكل اما اذا أجهد الانسان نفسه بالعمل بالاسباب فلم تحصل المسببات لاي طرف اخر ، فلم يعد بعد الا التسليم والرضا (١) واننا نلاحظ ان التوكل فى نصوص القرآن الكريم مقرون بالعمل قال تعالى : ( فاذا عزمتم فتوكل على الله ، ان الله يحب المتوكلين ) (٢) • فالتوكل جاء بعد العزم وانفاذ العمل وهذا كثير فى القرآن لاتكاد اية ذكر فيها التوكل الا وسبقه ما يدل على العمل •

وكذلك الزهد ، ليس من مفهومه ترك الكسب والعمل ، فهو لاينافى • كما يقول العلما • - كون المال فى اليدين ، فمن لم يكن له مال ينفقه ويزهد فيه لايتصور فى حالته الزهد (٣) • لذا فانه لما قيل لابن مبارك : يا زاهد ، قال الزاهد عمر بن عبد العزيز اذ جاءته الدنيا راغبة فتركها ، اما انا ففى ما ذا زهدت (٤) •

- 
- (١) : احياء علوم الدين للامام ابى حامد محمد بن محمد الفزالى المجلد الرابع ص ٢٤٥ دار المعرفة بيروت بدون تاريخ نسخة مصورة عن الطبعة المصرية •  
 (٢) : الاية ١٥٩ من سورة آل عمران •  
 (٣) : الفلاكه والمفلوكون لاحمد بن على الدلقى ص ٩ ، ١٠ مطبعة الشعب القاهرة ١٣٢٢ هـ •

(٤) : احياء علوم الدين المرجع السابق نفس المجلد ص ٢١٧ •

ومما يثيره الاقتصاديون ان الاديان ، وبعض المعتقدات - الاجتماعية تحرم استخدام بعض السلع او الاموال في الانتاج لما تخلصه عليها أهمية خاصة فتعوق استفالها ، كما تقلل الايمان بسلطة الانسان على الطبيعة في كثير من البلدان المتخلفة (١) . والاسلام عند تحريمه بعض السلع - وهي قليلة بالنسبة لما أباح وجعله من لطيبات - يحرمها لانها ضارة بالانسان حيا او نفسيا ، فتحريمه الربا لانما هو منع للظلم بين البشر ودفع لهم للمخاطرة المشروعة ، ومنع ان توجد فئة عاطلة عن العمل كل ما تقوم به هو الانتظار - للحصول على ربح مؤكد لم تشارك في صنعه ، وتحريمه للخمر وهو سلمه معروفه الاضرار انما جاء لدفع الضرر الذي يقع على الانسان اذا تناولها .

وهذان الامران يؤكد عليهما كثير من الكتاب القريبين - كميوب للنظام الاقتصادي الاسلامي حتى من يوصفون احيانا بأنهم منصفون ، ويصرون لمحاسن الاسلام . فهذا جاك أستروري (٢) مؤلف كتاب الاسلام والتنمية الاقتصادية يعتبر تحريم الفائدة الربوية ، وتحريم بعض انواع الفداء مثل الخمر والخنزير من المعوقات الموضوعية للتنمية وحقيقة اذا قصد بذلك الاسلوب الرأسمالي فنعم ، أما اذا كانت التنمية الاقتصادية تتم باسلوب اسلامي فالامر يختلف ، فهو يؤسس تحريم الربا في الاسلام على انه كالتحريم الديني في المسيحية المبني على ان الوقت ملك لله ، ولا يمكن بيعه . وهو امر غير صحيح فلسفوق قيمته في الاسلام ، وليست علة التحريم هو بيع الوقت كما يقول - انما الملة ما يقع من ظلم على المقترض ، ثم يذكر ان المال في نظر الاسلام غير منتج ، وهو أمر بعيد عن فهم

---

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادي الدكتور عبد الحميد محمد القاضى ص ٣٣ مرجع سابق .

(٢) : جاك أستروري / أحد الكتاب الفرنسيين الذين عالجوا قضايا الاقتصاد والاجتماع واعتنى بدراسة القوى المحركة للاقتصاد .

الاسلام فالمال ينتج اذا شارك في العملية الانتاجية بواسطة الانسان ، لكنه لا يستحق ربطا مضمونا كما هو الحال في الفائدة (١) وبذكر ان تحريم الخمر كان له تأثير كبير على زراعة المنب ، التي يقول عنها انها تتراجع في البلاد الاسلامية لهذا السبب ، ويرى في ذلك ضياع للثروة ، والحقيقة أن زراعة المنب منتشرة في البلاد الاسلامية ، اما ان تراجع زراعتها تحت ظروف خاصة ، كما تأثرت كثير من الزراعات في البلاد الاسلامية بسبب عوامل المتخلف المادى فلا يعنى ذلك ان الامر مقصورا على تحريم الخمر ، فذكر المنب في القرآن كفاكة مستطابة قد ورد كثيرا واما منع انتاج الخمر منه ، فأمر واجب لتحريم الخمر ولاضراوة المتعمدة ، ولو اجريت دراسات دقيقة عما يضيع من الوقت الذى كان من المفروض ان يقضى في العمل والانتاج بسبب تناول الخمر ، ولو اجريت دراسة أخرى لما يصرف من الاموال لملاج المدينين على الخمر ، لاتفح ان تحريمه من الناحية الاقتصادية أجدى لو علم المفتونون (٢) .

ثم يعطى أهمية اكبر للتحريمات الفذائية - كما يقول - ويضرب لها مثلا بالخنزير . وهذا التحريم للخنزير - من وجهة نظره من العوائق الموضوعية للتنمية ، لان منع اكل لحمه له نتائج جغرافية كبيرة ، فمنع تربيته يترك الاجراج الكثيفة معرضة للخرقان والماعز ، والذي سبب بصورة غير مباشرة كارثة حراجية ، بل هو من الاسباب الاساسية في تجريد المناطق الحساسة في البلاد الاسلامية من الاشجار (٣) .

وان المرء ليجب لهذا الاستنتاج الفريب ، فان الاجراج والغابات لا تنتشر في البلاد الاسلامية ، لان سكانها لا يربون الخنازير ويفضلون عليها تربية الخرفان والماعز ، وأمر

---

(١) : الاسلام والتنمية الاقتصادية لجاك أوسرون ترجمة

الدكتور نبيل صبحي الطويل ص ٤٣ وما بعدها - دار الفكر - دمشق بدون تاريخ

(٢) : المرجع السابق ص ٤٧

(٣) : الاسلام والتنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٤٩

الموامل الطبيعية منسى تماما ، فالصاري القاحلة ، ونسرة المياه فى مساحات شاسعه من الاراضى ليس سببا كافيا لعلوها من الاحراج ، ثم سوء استخدام الموجود من الغابات بقطع الاشجار بشكل غير منظم او اتلافها ليس من الاسباب المهمة فى ندره هذه الاحراج ، وانما الامر يقتصر على منع لحوم الخنزير لانه يربى على الملقاذورات والنجاسات ، وقد أثبتت التجارب العلمية من الناحية الطبية ان اكله ضار فى جميع الاقاليم ولا سيما الحارة منها ، ولان اكل لحمه يتسبب فى اصابة الانسان بالدودة الوحيدة ، وبمض الديدان الاخرى (١) . وكل ما بقى من السلع التى حرمها الاسلام تجرى هذا المجرى فلحوم الميتة ، والدم المسفوح فهو متبع للضرر المتأتى من تناولها ، ولان النفوس تستخبيثها . وكذلك تحريم المخدرات وتحريم استعمال آنية الذهب ومفارش الحرير الخالص ، فانما هو منع للنفس ان تتمود الترف الممقوت ، ولا شك ان فيه جانب اقتصادى فهو ضياع لموارد كان من الممكن ان تستعمل فى مجالات اخرى أنفع ، فاتخاذ الذهب رصيذا خيرا من اتخاذه للزينة . ولبس الحرير للمرأة أجدى بالزينة منه مفارش او اغطية . وهكذا .

## ٢ - الموقف السلبى تجاه تكوين الثروات :

وهو موقف يتلائم مع الموقف السابق وينتج عنه وهو يظهر فى مظهرين أساسيين

الأول : أنه تقتشر فى البلاد المتخلفة عادات وقيم اجتماعية معينة مثل حب الظهور والتباهى ، مما يؤدى الى الاسراف والتبذير ، فيقتنى الفرد بما لا يكون فى حاجة حقيقية اليه . وكذلك انتشار تقاليد معينة فى الافراح والمآتم

(١) : الحلال والحرام فى الاسلام . دكتور / يوسف القرضاوى

ص ٤٥ الطبعة السابعة المكتب الاسلامى بيروت ١٣٩٣ هـ



والاحتفالات تؤدي الى الاسراف .  
وللتقليد والمحاكاة أثر في هذا الاسراف فآقتناء السيارة  
يتكرر من عام لآخر لاقتناء آخر طراز منها ، وتقليد سلوك  
الموسرين من قبل . متوسطى الدخل او الفقراء . وكذلك  
تقليد أنماط الاستهلاك فى المجتمعات المتقدمة وكل ذلك لسون  
من الاسراف ، يضاف من قدرة الأفراد على الانفاق ومن ثم تكوين  
الثروة .

الثنائى : ما تتميز به بعض المعتقدات الدينية فى هذه  
الدول من رفض لتكوين الثروة لانها تمثل رغبة ، وكل رغبة  
هى شر ، كما هو الحال عند البوذيين والهندوس (١) .  
والامر فى الاسلام يختلف عن مذهب المظهرين ، فالاسراف  
والتبذير سلوك ممقوت ومحرم قال تعالى : ( يا بنى آدم خذوا  
زينتكم عند كل مسجد ، واكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب  
المسرفين ) (٢) . والنهى عن التقليد أمر لا يحتاج الى  
تدليل ، فتقليد الاباء والاجداد ، واتباع الموروث عنهم  
دون تمقل ، أو معرفة لوجه الصواب فيه امر غير مقبول  
وكذلك تقليد ومحاكاة أهل الكفر كذلك والتوسط فى الانفاق  
دون تضيق أو سرف أمر بديهى فى الاسلام واما ما يثيره البعض  
حول عقيدة القدر ، والتوكل والزهد ، وأن له أثر سلبي تجاه  
تكوين الثروات فهو أمر غير حقيقى - وقد أشرنا آنفاً لذلك (٣)  
اما ان يوجد بين المسلمين الافكار التى سيطرت على الغرب  
اثناء النهضة الصناعية التى أدت الى تقديس المادة ، وجعلها  
القيمة المثلى فى الحياة " لان التقدم المادى يقينا (٤) "

---

(١) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد

٩٩/٩٨

(٢) : الآية ٣١ من سورة الاعراف

(٣) : انظر ص ٤٤

(٤) : الفكر الاوروبى فى القرن الثامن عشر بول هازار  
ترجمة الدكتور محمد غلاب ص ١١٣ لجنة التأليف

والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٧ .

والفر دوس الارضى هو هنا حيث اوجد كما يقول فولتير (١) " ولانه لا توجد حقيقتان كما يقول تندال (٢) • فهى حقيقة ملموسة يقينية هى المادة اما الحقيقة الاخرى الدينية فلا وجود لها • ان جعل المادة الحقيقة الوحيدة فى الحياة أمر يناقض المقل والدين • ولذا فالاسلام يرفضها • فالحياة الانسانية ذاتها مادة وروح • ولكنهما فى الاسلام فى توازن تام • توجدان مما • ولا يمكن ان توجد احدهما وترتفع الاخرى فى هذه الدنيا ومن اجل هذا لم يحدث فى تاريخ المسلمين الطويل مان حدث انفصال بينهما • كما حدث فى أوروبا • كانت الكنيسة فى جانب والحياة المادية فى جانب آخر • وحدث التمازج الذى أدى الى الايمان بحقيقة واحدة هى المادة •

ان الاسلام يولف بين المادة والروح • فهو لا يمنع من الايمان بأن الله خلق الاشياء خاضعة لقواميس وسنن تحرى عليها - فالاسباب الطبيعية وخواص الاشياء • فلما تفارق الاشياء (٣) وهى تترتب عليها • وتوجد الاسباب بوجود مسبباتها ولعل هذه هى الحقيقة المادية • ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك فوراً • ذلك حقيقة اعظم وهى ان الذى سبب هذا الارتباط بين الاشياء • ومسبباتها هو الله والايمان به واجب • فارتباط الاسباب بالمسببات امر ملاحظ مشاهد وهو من قبيل الحقيقة الكونية • لان فيه معنى الخضوع التام لما أجراه الله من سنن فى الكون قال تعالى: (أفغير دين الله يبغون • وله أسلم من فى السموات والارض طوعا وكرها • واليه يرجعون) (٤) • والمسلم يؤمن بهذه الحقيقة الكونية المشاهدة ويتخذها دليلا على وجود الله • ومما السبب بأن يجرى الاسباب لحصول المسببات ولكنها ليست الحقيقة

---

(١) : نفس المرجع ص ١٨ (٢) نفس المرجع ١١٥

(٣) : الصراع بين الايمان والمادية لابي الحسن على الحسنى الندوى ص ٢٠ دار القلم - الكويت الطبعة الاولى

١٩٧١/١٣٩٠

(٤) : الآية ٣٦ من سورة آل عمران

الوحيدة ، والا لم يكن فرق بين ~~مؤمن~~ وكافر ، فربنا كحقيقة أخرى يلزمه الايمان بها وهى الحقيقة الدينية بأن يؤمن ان مسبب الاسباب هو الله الذى اذا اراد أمرا قال له كن فيكون ، فيلتزم طاعته وعبادته (١) .

ولهذا فيجب الموازنة بين الناحية المادية ، والاخرى غير المادية فى حياة المسلم ، فله ان يسمى ويكتسب ويكون ثروة ثم يلتزم باحكام الله فى اقتناؤه لها وتصرفه فيها . فاذا منع من لون من البوان السلع او الاموال امتنع مهما كانت فوائدها لان من منعه منها هو خالقه ، وخالقها الاعلم بهما معا .

### ٣- الموقف السلبي من التقدم الفنى :

وهذا الموقف هو ثمرة الجمود الذى سيطر على كثير من مجتمعات البلاد المتخلفة بسبب سيادة النشاط الاولى على اوجه النشاط الاقتصادى ، ولأساليب الانتاج القديمة المستخدمة فى قطاع الزراعة فى هذه البلدان نتيجة لهذه السيادة مما جعل الماملين فى هذا القطاع ، وهم غالبا ممن لم ينالوا قسطا من التعليم ، يرفضون الاساليب الحديثة للانتاج - وذلك بسبب تمودهم على اساليبهم القديمة ، وقد يصاحب ذلك خوف من نتائج استخدام الجديد او عدم ارتياح له (٢) . وهو أمر طبيعى فالتمود يتحكم فى سلوك البشر فى كثير من الاحيان ولا يزيل اثره الا نشر التعليم ومزيد من الوعي .

كما ان بعض الكتاب يفسر الارتباط بين الانتاج الاولى والتخلف الاقتصادى بأن الانتاج الاولى والزراعى بصفة خاصة لا يمدوان يكون نوعا بدائيا من الانتاج لا يربى فى القائمين به ملكات التفكير المستقل ، ولا ينمى فيهم الاحساس بالقسرة

---

(١) : رسالة المبودية لشيخ الاسلام تقي الدين احمد بن عبدالحليم بن تيميه ص ٤٧ ، ٥٩ المكتب الاسلامى بيروت الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ .

(٢) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد ص ١٠٠ مرجع سابق .

على السيطرة على البيئة التي يعيشون فيها ، والتحكم فى  
اوضاعها ، وانما يدفعهم الى لون من الاستسلام للواقع دون -  
التفكير فى تحسين احوالهم (١) .

وهو أمر قد يؤيده الواقع عندما ينتشر الجهل بين العاملين  
فى هذا القطاع لما اذا انتشر بين افرادهم التلميم والوعس  
فلا شك ان الموضع يختلف ، والدليل ان الذين يمتنعون الزراعة  
فى البلاد المتقدمة ليسوا كذلك ، كما ان القول باطلاق بأن  
الافتغال بالزراعة يؤثر على التفكير بهذا الشكل امر مبالغ  
فيه ، وخاصة فى ظل عقيدة صحيحة كالاسلام ، الذى يدعو المؤمن  
به الى التفكير والتدبر فيما خلق الله له ، ومن يمتنع  
الزراعة أقرب الى الطبيعة فى صورتها المجردة فيقوى عنده  
التفكير ، لما يحيط به من صفاً ونقاء .

كما ان عدم استخدام الاساليب المستحدثة للإنتاج فى هذا  
القطاع ، يرجع فى كثير من الاحيان اما الى الجهل بهذه الاساليب  
او عدم استطاعة الحصول عليها ، خاصة اذا عرفنا ان الدول  
المتخلفة لازالت تعاني من نقص فى موارد التمويل .

والغريب ان بعض الكتاب بعيد هذا الموقف السلبي من  
التقدم الفنى الى الاديان حيث يقول " انه ناتج عن - الاعتقاد  
السائد فى مختلف الاديان ان قوة خارجية اكبر وأعظم منهم -  
اي العاملين - التى بفضلها تنتج الارض ، وذلك ما يجعلهم  
لايميلون كثيراً للتقدم الفنى " (٢) .

مع ان هذا الإطلاق قد لا يخرج منه بعض الاديان خاصة اذا اعتبرت  
المعتقدات الوثنية اديانا وهم كثيراً ما يمثلون بها ، الا انه -  
بالنسبة للاسلام غير وارد ، فالايان بالله وانه مسبب الاسباب  
لايمنع من يفتقده من السعى الحثيث للاكتساب واستخدام الجديد  
المستحدث ، لانه يدعو الى اعمال الحقل للوصول الى منافع  
الاشياء ولا يرى فى هذا تعارضا معه ، بل ان الايمان بالله  
دافع قوى للبحث فى الكون ومعرفة سننه وقوانينه . وتاريخ  
المسلمين شاهد على ذلك ، فان العلوم والمعارف انتشرت فى ظل

---

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمد  
القاضى ص ٤٩ مرجع سابق (٢) دراسات للتنمية الاقتصادية  
المرجع السابق للدكتور عاطف السيد ص ١٠٢

الاسلام ، كما لم تنتشر فى ظل اى دين آخر .

#### ٤- النظرة الخاطئة الى عنصر الوقت :

فمن الملاحظ أنه فى كثير من الدول المتخلفة لا ينظر الى -  
الوقت النظرة الصحيحة التى تدعو لاستغلاله فى بذل الجهد للإنتاج  
فالوقت لدى الافراد لا قيمة له ، ويرجع الكتاب الاقتصاديون ذلك  
الى أثر سيادة النشاط الاولى ، وخاصة الزراعة ، ويقولون أن -  
الافراد عندما يلاحظون ان النبات ، منذ بذرته فى الأرض وحتى ينمو  
فحصاه ، يأخذ وقتا معلوما لا يمكن التدخل فيه باختصاره مثلاً  
فقطاً عندهم فكرة الانتظار مع عدم اهمية الوقت ، مادام نضج  
النبات يتم فى وقت معلوم (١) .

ولعل فى هذا بعض الحقيقة ، ولكنه ليس هو كل الحقيقة ، فإن  
هذه النظرة الخاطئة للوقت ، وكيفية استغلاله ، نشأت فى الدول  
المتخلفة بسبب ما أتسمت به الحياة فيها من الجمود ، وفى فترة  
مرت بكثير من المجتمعات الانسانية قديما حينما تماهت الحياة  
فيها ، فأسايب الانتاج مبروفة محدودة لا يمكن التحكم فى الوقت  
الذى تستغرقه ، كما ان الحياة خلت من الممانى السامية  
والاهداف النبيلة التى يسمي لتحقيقها الانسان ، فلا يضيع وقتا  
ما دام يريد تحقيق اهدافه ، وزاد تأكيد هذه النظرة سيطرة  
الاستثمار على كثير من هذه البلدان ، والتى اخذ يصرف امورها  
كلها ، بحيث لم يبق لسكانها من عمل يؤدونه ، حتى حرفهم  
ومهمهم القديمة ، قضى عليها بتصديره سلخ مماثلة لما ينتجون  
بحرفهم البسيطة الى بلدانهم ، حتى اصبح الاشتغال بها غير  
مجزى او غير ذى فائدة أصلا ، ثم تشجيع الاستثمار لنمط الحياة  
المتواكفة ، مما لم يعد معه للوقت من فائدة .

وحتى فى البلاد الاسلامية بسبب ما تعرضت له من استثمار ، -  
وانتشار للجهل والامية بين افرادها ، أصبح عنصر الوقت مهذرا  
رغم ان الاسلام يؤكد بكل احكامه وقواعده اهمية الوقت ويمسود  
الفرد المسلم على تنظيمه فالمبادات لها أوقات معلومة محددة

تؤدي فيها ، وللراحة وقت وللعمل وقت فالليل سكن ، والنهار معاش وسعى . الا ان الاحكام والمبادئ لا يكون لها الاثر ، مادامت بعيدة عن التطبيق في واقع الحياة .

ومن المعلوم ان عنصر الوقت من أهم العناصر في عملية الانتاج ، فاستغلاله الاستغلال الامثل ، يؤدي الى زيادة الانتاج فما العمل الذي يؤديه الانسان الساعات ، وهو في سباق مع الزمن دائم ، فان أهمله سبقه الزمن ولم يستطع اللحاق به ، وان اهتم الافراد في الدول التي تقدمت ماديا بالوقت كل الاهتمام ، فان الدول التي تسعى للحاق بهم في هذا التقدم يجب ان تضاعف من اهتمامها بالوقت وتنظيمه ، واستغلاله كما يجب . فكم من الاوقات تضيع في مجالس لهو ، وحديث غير مفيد ، كان الاجدر ان تستغل في مضاعفة الجهد من اجل الانتاج ، وهو أمر سيطر على النفوس في كثير من بلداتنا الاسلامية ، حتى ان العاملين تموت اضاعته حتى في الوقت المخصص للعمل .

#### ٥ - ضعف الحافز على الاستثمار :

ويرجع الاقتصاديون الرأسماليون ضعف الحافز على الاستثمار لدى الافراد في البلدان المتخلفة الى عدم ميل الافراد الى المخاطرة ، وهو عامل مهم في اقدام على الاستثمار الجديد من قبل الفرد ، وهذا الميل هو الذي يتمتع به المنظم الرأسمالي والذي لا يتمتع به المنتج في الدول المتخلفة نتيجة للاشتغال بالزراعة ، وهو نشاط في رأي بعضهم آمن يخلو من عنصر المجازفة الا ما كان خارجا عن الإرادة كالكوارث الطبيعية و الاوقات الزراعيه وهذا ما عود القائمين به على الاستسلام لروتين انتاجي مضمون (١) .

ولعل هذا القول ينطوي على تحيز كبير تجاه النشاط الزراعي ففي مجتمع متخلف ، قد لا توجد لديه الكثير من وسائل حماية الزراعة من الآفات ، أو التقليل من أثر الكوارث الطبيعية مع ندرة المياه في احيان كثيرة تصبح الزراعة اكثر مخاطرة من

أى نشاط آخر ، فاذا أضفنا ان بعض المنتجات الزراعية تقلصت بسرعة ، وخاصة عندما لا تتوفر اساليب الحفظ والتخزين والتي مع تقدمها لازالت محدودة • فكيف بها فى مجتمع متخلف • كما ان بعض الكتاب يردون السبب فى عدم الاقبال على المخاطرة فى البلاد الاسلامية يعود الى المعتقدات الدينية ، التى هى فؤادهم عائقا لنمو الشخصية الفردية بحرية مطلقة دون حدود ، فساذا كان الاسلام يعنى بالاستسلام لله وانه الخالق ، وان الانسان لا يخلق فمؤدى ذلك - فى رأيهم - وضع حاجز نفسى امام الفرد . فكل انحراف عن هذا المفهوم من الاعمال والاكتار او الفنون هو شرك لتعاليم الاسلام ووقوع فى الشرك •

كما ان شعور المسلم بصلات عميقة مع بقية افراد الامة يحمله حفظا اجتماعيا شديدا ويتخذون من فكرة الاجماع الشرعى دليلا على هذا الضغط ثم يوردون من هذه الحواجز النفسى الكثير فالوراثة عند المسلمين عامل من عواملها " فالمسلم مطبوع بضغط جدودة " ثم الايمان بالقدر يعنى فى نظرهم " عدم قدرة المسلم على التغيير " كما ان منح المقاب المقامرة من هذا القبيل ، وعدم وجود فكرة الصراع الداخلى مثل فكورة الخطيئة الاساسية - فى المسيحية - وهى وراثة الانسان للخطيئة الاولى - كما يعتقدون - لابل البشر آدم - توجد فى الفرد - المسيح صراعا للتحرر يبعث على العمل • والاسلام بالطبع محروم من هذه الميزة (١) •

وبما ان حب المخاطرة ، والرغبة فى الربح ، واردة الثروة والسيطرة وهى اساس الثروة الاقتصادية فى الغرب ، فانها بسبب هذه الحوائك المتوهمة غير موجودة فى الاسلام (٢) • وهو أمر غريب جدا ان تفهم احكام الاسلام على هذا الشكل وان تجعل المحاسن فيه مما ساء •

---

(١) : الاسلام والتنمية الاقتصادية جاك استروى ص ٤٣-٤٨

(٢) : الاسلام والتنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٤٣

فالشعور بالصلات العميقة بين الافراد فى المجتمع ميزة هامة تجعل تعاونهم أمر ميسورا، وتكافلهم امر مفروضا ، واذا كان - الخروج من دائرة التخلف المادى لا يتم الا بمشاركة الجميع فى تنمية سريعة ، فإن هذا التماسك يجعل من الافراد كتلة واحدة متضامنه للوصول الى الهدف ، فالمسلمون كما وصفهم الرسول صلى الله على وسلم - حين قال ( مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ) (١) . فهم جسد واحد يتأثر - يتأثر بعضهم بما يحدث للبعض الآخر وهو ما يجعلهم اقدر على العمل متعاونين متكافئين ، وما الزكاة الا تشريع للتكامل فيما بينهم ، حتى اذا خسر منتج او تعرض لافلاس ، مدد له يد الصون فيكون ذلك دافعا له على معاودة العمل والاتاج ، ولكن هذا لايمنى ان يكون حب المخاطرة ، من انواع المغامرة ، بل يحبان يتحرى المسلم العمل فى النشاط الذى يدل الدلائل على نجاحه .

والاجماع الشرعى . هو دليل شرعى على حكم مستنبط من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة . فهو لاينشأ حكما ولكنه يكشف عن حكم فى القرآن أو السنة . فليس لاحد فى الاسلام انشاء حكم يخالف الكتاب والسنة . وقد عرف الاجماع . بأنه اتفاق مجتهدى عصر من العصور بعد وفاة النبو صلى الله عليه وسلم على استنباط حكم من الكتاب أو السنة او منهما (٢) فلا قيد فيه على الفرد او المجتمع .

---

(١) : جاء فى الجامع الصغير لجلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر السيوطى ج ٢ ص ١٥٥ دار الكتاب العلمية بيروت الطبعة الرابعة بدون تاريخ والحديث رواه - النعمان بن بشير . ورمز له السيوطى بالصفحة وهو عند مسلم فى صحيحه جزء ثانى ص ٢٠ والامام احمد بنفس اللفظ .

(٢) : اصول الفقه للامام محمد ابو زهرة ص ١٩٨ دار الفكر العربى القاهرة بدون تاريخ



كما أن التوارث بين المسلمين على قواعد شرعية مميّنة ليس في مجال ارث الاحساب والانساب ، بل هو في المال فقط واما الفخر بالاحساب أو الانساب فليس من الاسلام في شيء كما أن الايمان بالقدر - لما مر - لا يمكن أن يكون سببا في عدم قدرة المسلم على التغيير بمعنى تحويل المادة الى شيء نافع ، فأيات القرآن التي جاءت في التسخير والتمكين كما سيأتي (١) • تبين عكس ما فهمه الكاتب بل ان الاسلام كنظم حياة جاء للتغيير الى الاصلح والقرآن يقول: ( ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ) (٢) فهو دعوة الى التغيير ولكنه للاصلح والاكثر خيرا سوا

أكان في الاعتقاد او في غيره •

كما أن منع الحاب القمار لما تنطوى عليه من ظلم للنفس وللآخرين فإنه ان كان من باب الحاب المقامرة التي لا تخلص من ربح أو خسارة فإنها ان كانت بمال ، فهي سلوك سيء في البحث عن المال وظلم باستحالة المال بلا جهد واطاعة للجهد في غير عمل منتج ، والاكثر توجيه الجهد للانتاج فالاسلام يريد من المسلم ان يتبع سنن الله في اكتساب المال وأن يطلب النتائج من مقدماتها وينتظر المسببات من أسبابها ، وهذا دفع للمصل وحث عليه ، كما ان المال له حرمة لا يجوز اخذه الا عن طريق مبادلة مشروع أو عن طيب نفس بهيبة أو صدقة • وهذا حث على مزاولة النشاط الاقتصادي بكل الوان ، كما ان لعب القمار له سحره على النفوس ، فإن الخيبة تدفع المظلوم الى معاودة اللعب عليه يموغ ما خسره ، والثالب يدفعه ما ربحه لنفس الفحل ، وهذا ما يؤدي الى اضاعه الوقت •

كما أنه يوجد في النفوس الضائقين ويلاحظ ان من

(١) : انظر الباب الثالث الفصل الاول مبحث مفهوم التنمية الاسلامي ص

(٢) : الآية ١١ من سورة الرعد

يلعبون القمار ينصرفون عن الاعمال وتسوء احوالهم اما اذا كان اللعب بالقمار بلا مال ، وهو الاماب الممتمدة على الحظ فقط دون اعمال للفكر كاللعب بالفرد فأقل ما يقال فيه انه مكروه لانه اضاءة للوقت من غير فائدة (١) . وعجيب ان يكون منعه وتحريمه عائقا ، وحاجزا نفسيا دون الانطلاق في مخاطرة مشروعه في انتاج او بيع وشراء .

والاشد غرابة من ذلك ان تجعل عقيدة الخطيئة سبيلا للتحرر أما عقيدة الايمان بالله ومستولية كل انسان عما عمله ان خيرا فخير وان شرا فشر فتعتبر عائقا من الصوائق التي تقف حاجزا دون نمو كيان الفرد ، وأقباله على النشاط الاقتصادي . ان الايمان بالله وعبادته وتحرر النفس الانسانية من كل سلطان ماسوى سلطان خالقة ، فتعطيه طاقة دافعة للمعمل بحرية اكبر ، وعدم شغورة بالخطيئة أو الائم ولا شك يحسره من الخوف ويدفعه للمعمل . والا فلم يحدث في الغرب الصراع بين الكنيسة والحلم وبين الدين والحياة ، لملا يكون ذلك اندفاعا للتحرر من الشغور بهذه الخطيئة الموهومة .

فالمخاطرة متوفرة في النظام الاسلامى فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة فحينما حرم الاسلام الربا ، لم يعد مجال لاستثمار المال الا بالعمل فيه او المشاركة به مع علم ضمان ربح معين فهل هناك مخاطرة اكثر من هذا . أما ان تكون المخاطرة اندفاع بلا حدود فذاك ما لا يؤيده عاقل .

أما الرغبة فى الربح فأمر مشروع تقوم عليه الحياة الاقتصادية لا يحد منه الا قيود تتعلق بما حرمه الله ثم بحقوق الآخرين التى اقرها الشرع ، فالسلمه يحدد ثمنها العرض والطلب ، والربح حلال ليس فى الاسلام ما يمنعه ، اما اذا ترتب على هذا الربح اضرارا بالآخرين فى مثل حالة الاحتكار مثلا فذلك ما يمنعه الاسلام .

---

(١) : الحلال والحرام يوسف القرضاوى ص ٩٠ / ٩٥ مرجع

وأما إرادة القوة والسيطرة فإن كان للتغلب على الآخرين  
وإذلالهم فهو أمر يمقتة المقل قبل الدين ، أما القوة للمجموع  
فأمر مطلوب لأن فيه حماية للدين والأرواح ، والقوة للفرد مطلوبه  
لينهض بأعبائه وأما السيطرة إذا كان المقصود منها شـمـسـور  
الإنسان بقدرته على التحكم فى الأشياء المـسـخـره له وأنه ممكن  
منها ينتفع بها فهو أمر مطلوب - كما سيأتى (١) - أما إذا -  
كانت سيطرة على الآخرين بالقوة والمال ، فإن مثل هذه السيطرة  
مرفوضة ديناً وعقلاً ، ولا يمكن أن تكون حافزاً على مزاولة  
النشاط الاقتصادي فى صورته الصحيحة التى يها يـعـمـر الكـوـن  
وتبقى الحياة •

والحقيقه أن تكوين الثروات يعتمد بصفه أساسية على العمل  
الجاد ، والادخار الذى يمكن تحويله لاستثمار ، ولما كانت  
البلاد المتخلفة تعاني من ضالة الدخل بسبب ظروف تخلفها ، فإنه  
يقبل المدخر من هذا الدخل أو ينعدم ، ويساعد على ذلك المظاهر  
الخاصة بالاستهلاك التى ترفع الميل اليه (٢) • مع انخفاض  
الدخل • ولا شك أن الالتزام بأحكام الاسلام سيفير من هذا الوضع  
لأنها تحث على الاعتدال فى الانفاق ، فقد امتدح الله عباده -  
المالحين فقال : ( والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتسروا  
وكانوا بين ذلك قواماً ) (٣) • فإذا كان من الملاحظ أن الفئات  
القادرة على الادخار هم أكثر الفئات استهلاكاً فى الدول -  
المتخلفة لتقليدهم أنماط الاستهلاك فى المجتمعات المتقدمة  
أو انفاقهم الذى يقدم لمباهاة والتفاخر ، فإن اتباع احكام  
الاسلام وتطبيقها سيحد من هذه الظاهرة

---

(١) : أنظر الباب الثالث الفصل الاول ص ٢٦٣

(٢) : التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام للدكتور  
عبد الرحمن يسرى احمد ص ٦٠ مؤسسة شباب الجامعة  
الاسكندرية بدون تاريخ •

(٣) : الآية ٦٧ من سورة الفرقان •

## ٢ - المظاهر الاجتماعية الخاصة بالسكان :

ان المظاهر الاجتماعية المتمثلة بهيكل السكان والممثلة للنمو ، تبدأ من تركيب الهرم السكاني نفسه ، حيث يرى بوضوح في الدول المختلفة تزايد افراد طبقتين من السكان الاولى طبقة الاطفال والثانية طبقة الشيوخ مما يجعل الطبقة الثالثة محدودة العدد ، وما يرتب عليها ضغوطا ، فهي طبقة القادرين على العمل والذين ينتجون ، أما الطبقتان الاخرتان فتستهلكان فقط (١) .

وهذا الوضع جديد على الدول المتخلفة ، فقد كانت الصورة في الماضي مختلفة حيث كانت نسبة الوفيات مرتفعة في الطبقتين المستهلكتين ، كما ان نسبة توقع الحياة او متوسط العمر بصفة عامة متدنية ، كما ان نسبة المواليد مرتفعة أيضا مما يمكن ان يقال معه أن كل من نسبة المواليد ، ونسبة الوفيات ، تلغى احدهما أثر الاخرى ، الا ان الوضع الجديد أبقى على نسبة مواليد مرتفعة ، مع انخفاض تدريجي في نسبة الوفيات ، وهو وضع يزيد المشكلة حدة لانه يضع على جهود التنمية قيودا بحيث يقل عرض العمل لهذا السبب .

ورغم أن الاطفال دون سن العمل في كثير من البلدان المتخلفة يعملون ، الا ان عملهم يتم تحت ظروف غير مواتية ويزيد المشكلة حدة ، ولا يساهم البتة في حلها .

والمؤثر الاساسي في وجود هذا الوضع هو أن نسبة وفيات الاطفال المرتفعة ، والتي كان يفترض اليها كمؤشر من مؤشرات التخلف ، امكن من خلال التقدم الطبي والرعاية الصحية تخفيضها في معظم انحاء العالم ، كما أن نسبة توقع الحياة او متوسط

---

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمد

القاضي ص ٨ ، ٩ مرجع سابق .

المرء قد أرتفعت فى عدد غير قليل من الدول المتخلفة (١) .  
وان كان لا يزال لكل من ظاهرة ارتفاع نسبة الوفيات بين الاطفال  
وانخفاض متوسط العمر وجود فى بعض الدول المتخلفة الا انه يمكن  
القول انها آخذة فى التالى تدريجيا (٢) .

وتزايد عدد المواليد وارتفاع نسبتهم فى الدول المتخلفة  
وان كان يعتبر مشكلة لهذه الدول فى الحاضر ، الا انه مصدر  
تفاؤل فى المستقبل ، لان تزايد نسبتهم تمثل راقداً قوى يمد  
قوة العمل فى المستقبل بالمزيد من الماملين (٣) . الا ان  
الاقتصاديين الرأسماليين يرون فى تزايد المواليد مع ارتفاع  
نسبة متوسط ترقب الحياة ، مشكلة تعاني منها الدول المتخلفة  
لأنها تعنى تزايد عدد السكان بصورة كبيرة مما يعنى ضغطاً على  
الموارد النادرة نسبيا ، ويرجع ذلك التشاؤم الى نظريات  
السكان التى سيطرت على الدراسات الاقتصادية بظلمها زمناً طويلاً  
وسياتى فيما بعد مناقشة لها (٤) .

ويرجعون تزايد عدد المواليد الى أثر اشتغال السكان -  
بالزراعة ، حيث يعتبر الانجاب فى المجتمعات الزراعية .  
المتخلفة ضرورة اجتماعية ، تدعم مركز الفرد كما انها  
تعتبر مورداً اقتصادياً حيث ينظر الى الطفل على انه مصدر  
اضافى للرزق ، ويساعد على ذلك انخفاض تكلفة تربية الاطفال  
والى الزواج المبكر (٥) .

والمشكلة السكانية منظوروا اليها من خلال الفكر الاقتصادى  
الوضعى ، تمثل مظهرين رئيسيين الاول مظهر تزايد السكان بصورة

(١) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد  
ص ٨٤ مرجع سابق .

(٢) : القول بأن للتقدم الطبى والرعاية الصحية أثر فى  
تخفيض نسبة الوفيات ارجاع المسببات الى اسبابها  
الظاهرة ، ولا يفهم منه انها المؤثر الوحيد فالحق  
هو مسبب الاسباب ولا شك .

(٣) : دراسات فى التنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٨٤

(٤) : أنظر الباب الثالث - المبحث الثانى (المشكلة السكانية) ص ٥٦ ٣

(٥) : المرجع السابق ص ٨١

كبيرة قد تبلغ نسبة ٢٥ ٪ الى ٣ ٪ مع ثبات فى النمو الاقتصادى للموارد او تناقص ، مما يقيق جهود التنمية الاقتصادية (١) والمظهر الثانى يمثله تزايد نسبة الاطفال الى نسبة العاملين و التى قد تبلغ ٤٠ ٪ فى بعض الدول المتخلفة وهو ما يمثل عبئا اقتصاديا يقع على عاتق القوة العاملة يحد من نشاطها للوصول الى مستوى أعلى من المعيشة (٢) . وهم يفترضون ان هناك وفرة فى عنصر العمل نسبيا فى الدول المتخلفة بسبب زيادة السكان هذه ، بالنسبة للمناصر الانتاجية الاخرى كالموارد ورأس المال . لكنها وفرة نسبية فى العمل غير الماهر ، اما العمل الماهر فيعانى من ندرة نسبية (٣) . كل هذا يودى الى نتائج عدة يرون فيها معوقات لحدوث التنمية الاقتصادية والتقدم منها :

- ١- عدم توافر العمل الماهر اللازم لتحقيق التقدم . وهو أمر يرجع لسيادة النشاط الاولى على الحياة الاقتصادية فى الدول المتخلفة الذى لا يحتاج الى قدر كبير من المهارة الفنية .
- ٢- ضغط السكان على الموارد الاقتصادية المتاحة يمرض السكان لانخفاض مستوى الاستهلاك الذى يودى الى سوء تغذية يبين الافراد العاملين مما يضيف مستوياتهم الصحية ويؤثر فى كفاءتهم الانتاجية فتتخفض انخفاضا ملحوظا .
- ٣- والنتيجة لكل هذا انخفاض الدخل الاهلى والفردى مما يضيف قدرة المجتمع على الادخار من أجل الاستثمار ، فينخفض لهذا مستوى النشاط الاقتصادى الراهن وتنخفض نسبة النمو الاقتصادى .

ويتناسون ان النمو الاقتصادى وان كان كل ذلك يؤثر فيه الا انه لن يتم الا من خلال اثر عدة عوامل غير هذه منها تزايد

---

(١) : الانفجارات السكانية فى العالم الدكتور صلاح الدين نامق ص ٤١ مطبعة لجنة البيان العربى القاهرة ١٩٦٤ .

(٢) : دراسات فى التنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٨٢ انظر الحاشية .

(٣) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن يسرى احمد ص ٤٠ معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة

السكان الذى يعنى ان تتسع السوق ويزداد الطلب . ومن ثم يزداد الانتاج ، وهذا الوضع الذى عليه السكان فى الدول المختلفة الان ، كان هو نفس الوضع فى بريطانيا مثلاً اثناء حدوث الثورة الصناعية ، وكان مصحوباً بارتفاع مستوى المعيشة ويعزى ذلك الى نتائج التقدم والابتكارات (١) ، فاذا كان هذا الوضع يمثل مشكلة بالنسبة للدول المختلفة الان ، فإن العلاج لا يتم فقط من خلال الحد من نسبة المواليد ، أو ما يسمى بتنظيم النسل وانما بالسعى لتهيئة الجو العام لحدوث تقدم فطلى ، وذلك لان خفة السكان ايضا مشكلة تعوق النمو ، وتعانى منه دول مختلفة عديدة (٢) . فالدولة قليلة السكان وخاصة عنانما يوجد بها موارد اقتصادية وفيرة نسبياً ، لا تستطيع تحقيق تقدم ، لانها لن تستطيع استغلال هذه الموارد (٣) ، كما انها ستعانى اكثر من ندرة العمل الماهر لمدة طويلة - مدة التدريب والتأهيل مما يعوق مشروعات التنمية .

وفى الجانب الاخر فان كثرة السكان ستساعد على تنفيذ مشروعات التنمية والاستفادة من مزايا تقسيم العمل . وذلك الى حد معين الذى تستنفد عنده مزايا تقسيم العمل وتصبح الزيادة ملموسة بالنسبة لعناصر الانتاج الاخرى مما يعنى وفرة فيه نسبياً (٤) .

والامر الملاحظ ان النسبة بين موارد الثروة وعدد السكان ، تكاد تكون نسبة نظرية يصعب معرفتها على التحديد ، ولم تخضع لقياس كمى فى البلاد الاسلاميه .

#### الدول العربية القاهرة ١٩٧٣ .

(١) : الانفجارات السكانية فى العالم المرجع السابق ص ٦٥٦٤

(٢) : اقتصاديات السكان للدكتور عبدالحميد الفزالي ص ١٣  
مكتبة القاهرة الحديثة - القاهرة الطبعة الاولى ١٩٧٠

(٣) : اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى للدكتور صلاح الدين نامق ص ١١٠ دار المعارف بمصر ١٩٨٠

(٤) : اقتصاديات العالم العربى الدكتور راشد البراوى ص ١٢ ، ١٣ مكتبة النهضة العربية القاهرة الطبعة

الرابعة ١٩٧٨

فان كثيرا من الموارد الاقتصادية لم تستغل بعد ، فقد قدرت الاراضى القابلة للزراعية التيهل تستغل بعد لافى العالم العربى وحده ما يقارب ٦٢٩ الف كيلو متر مربع ، كما ان نسبة ٨٠% من الاراضى التى تزرع فى العالم العربى ، والبالغة اكثر من ٤٤٠ الف كيلو متر مربع ، لا تستغل استفلال وافيا ، اما لسوء الاستخدام او بسبب عدم الاستفادة من موارد المياه بصورة افضل (١) .

وبرغم قصور الابحاث الجيولوجية الشاملة والدقيقة لموازد الثروات المدنيه فى العالم العربى ، الا ان الدراسات التى أجريت حتى الان <sup>تنبي</sup> وجود عدد من المعادن الاساسية بعضها . يستغل حاليا كالفوسفات فى المغرب وتونس وبعض الدول الاخرى وبعضها لم يستغل بعد .

ففى المملكة العربية السعودية وحدها عدد من المعادن لم تستغل بعد مثل النحاس والرماس والزنك والكروم والفوسفات والبارايت والفلورايت ومعدن كبريتيه أخرى (٢) . ومن هذه المظاهر الاجتماعية الخاصة بالسكان ارتفاع نسبة الامية بين السكان فنسبة المتعلمين فى الدول ذات الدخل المنخفض ٥٠% فى المتوسط ، وهى فى الدول ذات الدخل المتوسط ٧٢% فى المتوسط وذلك بين الكبار ، واما اذا نظر لبعض الدول الاسلامية مثل افغانستان فهى ١٢% وفى الصومال ١٠% وفى الباكستان ٢٤% وفى الجزائر ٣٥% وفى مصر ٤٤% ، بينما هى فى الدول المتقدمه الصناعية ٩٩% (٣) .

ورغم ان النسب فى تحسن اذا نظرنا الى نسب عام ١٩٥٠ فاننا نجد مثلا افغانستان كانت نسبة المتعلمين فيها لا تتجاوز ١% الى ٥% والباكستان لا تزيد عن ٢٠% وهكذا الا انه لازال امام الدول

---

(١) : اقتصاديات العام العربى الدكتور راشد البرواى ص ١٤٦ ، ١٣٦

(٢) : مرجع بترومين من نشر مؤسسة بترومين لعام ١٩٧٧/١٣٩٨م

(٣) : تقرير عن التنمية لعام ١٩٨١ صادر عن البنك الدولى ص ١٤٦ / ١٤٧ عن احصاء لعام ١٩٧٩ .



الإسلامية شوط كبير في هذا المجال ، وخاصة أنها تدين بدين أول آية نزلت فيه آية تأمر بالقراءة ، والملم فيه فريضة على كل مسلم ومن هذه المظاهر أيضا انخفاض المستوى المحي بين السكان يظهر هذا فيما يقدم لهم من مياه صالحة للشرب مثلا فنسبة السكان اللذين تطلم مياه الشرب النقية الصالحة للشرب لا تتجاوز ٢٥٪ في المتوسط في الدول ذات الدخل المنخفض ونسبة ٥٨٪ في المتوسط للدول ذات الدخل المتوسط بينما هي في الدول المتقدمة تكاد تشمل كل السكان ، كما ان السمات الحرارية التي تمد الانسان بالقوة على العمل والالزمة له من الاغذية المختلفة كنسبة مثوية في الدول ذات الدخل المنخفض ٩٧٪ في المتوسط ، وفي الدول ذات الدخل المتوسط ١٠٩٪ في المتوسط وهي في الدول المتقدمة ١٣١٪ .

كما ان نسبة الاطباء الى عدد السكان في الدول ذات الدخل المنخفض تكاد تبلغ ٦١٥٠ فردا في المتوسط لكل طبيب ، بينما هي للدول ذات الدخل المتوسط تبلغ ٤٣٨٠ فردا في المتوسط وهي في الدول المتقدمة ٦٢٠ فردا لكل طبيب في المتوسط (١) . ورغم ان النسب في تحسن الى انه لابد من بذل جهود اكبر لتلافي النقص ، فالمستوى الصحي للافراد عامل هام من عوامل كفاءتهم في العمل ، ورفع مستوى انتاجهم كما سيأتى مفصلا في الباب الثالث (٢)

---

(١) : تقرير عن التنمية في العالم المرحع السابق ص ١٨٨ ،

١٨٩ والاحصاء عن نفس العام .

(٢) : انظر الباب الثالث . الفقرة الرابعة من المبحث الاول ( المستوى الصحي ) ص ٣٣٩ .

### المبحث الثالث

#### قياس درجة التخلف ونظرياته

##### المطلب الأول: قياس درجة التخلف ومعايره

لقد سبقت الإشارة الى أن التخلف شاع تعريفه في الدراسات الاقتصادية بالانخفاض النسبي في مستوى المعيشة وأرتبط ذلك بانخفاض متوسط الدخل للفرد ، ولهذا فإن أشهر معاير قياس درجة التخلف والتقدم الذي أخذ معيارا لتقسيم الدول الى تخلفه ومتقدمه هو متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، أما مستواه وقدره الذي تعتبر الدول عنده متقدمه فقد تعرض للتغيير مرات عدة فقد كانت الدولة تعتبر متقدمه اذا كان دخل الفرد يتجاوز الخمسائة دولار ثم ارتفع هذا الحد الى الالف دولار (١) . والحقيقة ان القدر الذي يعتبر حدا فاصلا بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة انما هو حد تحكمي (٢) وان كان له مبرر بأخذ مستوى الدول المتقدمة في الاعتبار عند وضعه وهو قابل للتغيير كلما تقدمت المجتمعات الإنسانية بصفه عامه (٣) .

ففي تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨١ عن التنمية في العالم أشير الى ان اجمالي الناتج الأهل للفرد في الدول ذات الدخل المنخفض عام ١٩٧٩ بلغ ٣٣٠ دولارا في المتوسط ، وفي الدول ذات الدخل المتوسط ١٤٢٠ دولار ، أما في الدول المتقدمة فبلغ ٩٤٤٠ دولارا (٤) . ورغم انتشار

---

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن

يسرى احمد ص ١٥ مرجع سابق

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور المشري حسين درويش

(٣) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي الكتاب

الاول ص ١٩ مرجع سابق .

(٤) : أنظر تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨١ ص

١٤٦ ، ١٤٧ مرجع سابق .

استخدام هذا المقياس في الدراسات الاقتصادية الغربية الا انه  
تد وجهت اليه عدة انتقادات يتمثل أهمها فيما يلي :-

(١) : الصعوبات الاحصائية :

التي تتمثل في عدم دقة البيانات الاحصائية الخاصة بالنتائج  
الاهلى والتي يشتق منها متوسط دخل الفرد (١) . فكثير من الدول  
المتخلفة لا تملك الجهاز الاحصائي أساسا أو لديها جهاز احصائي  
لكنه لا يتمتع بالثقة اما لعدم وجود الكوادر الفنية اللازمة  
أو لظروف سياسية معينة . ولعل هذه الصعوبات ما يجعل تقرير  
البنك الدولي المشار اليه آنفا يشير الى انه يجب على  
قراءه مراعاة الحذر عند مقارنة المؤشرات في ما بين البلدان  
اذ انه على الرغم من أن الاحصاءات المقدمة مستمدة من مصادر  
تعتبر عادة أجدر المصادر بالثقة وبالاعتماد ، الا ان بعض  
الاحصاءات ولا سيما تلك التي تصف الملاج الاجتماعية وتوزيع  
الدخل كثيرا ما تتعرض لهوامش عريضة للخطأ وعلى ذلك فأنه  
التباين بين الممارسات الوطنية يعني ان الاحصاءات غير قابلة  
للمقارنة الدقيقة في بعض الاحيان (٢) .

ومن هذه الصعوبات أن الدخل الاهلى الحقيقى عبارة عن الناتج  
الاهلى الصافى من السلع والخدمات ، وليس الدخل الفردى الحقيقى  
سوى الدخل مقسوما على عدد السكان ، وقد جرى العرف الاحصائى  
على عدم ادخال جانب من تيار أشباع الحاجات في حساب الدخل  
الاهلى على الاطلاق مثال ذلك خدمات رأس المال الاجتماعى وبيع  
الاستهلاك الدائمة ، يضاف الى ذلك تقديم بعض عناصر الناتج  
الاهلى وخاصة في البلاد المتخلفة ، حيث يقوم جانب يمتد به

---

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن يسرى  
احمد ص ٣٠ مرجع سابق .

(٢) : التقرير السابق ص ١٤٥

من النشاط الاقتصادي على الاكتفاء الذاتي (١) . كما هو الحال في النشاط الزراعي ، كما ان هذا النشاط تقوم به في البلدان المتخلفة مزارع صغيرة لا يحتفظ اصحابها بسجلات عن اعمالهم ونتائجها ، كما ان هناك اسباب عديدة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي قد تدفع هؤلاء بالادلاء ببيانات خاطئة عن انتاجهم وكل هذا يجعل البيانات الاحصائية عن هذا القطاع غير دقيقة وهو القطاع الذي يتولد منه معظم الناتج في البلدان المتخلفة (٢) كما ان من هذه الصعوبات مشكلة تقدير الانتاج المنزلي والخدمات المنزلية ، ففي الدولة المتقدمة يمكن تجاهل هذا الانتاج عمليا على أساس ان هذه البلاد قد حققت درجة عالية من تقسيم العمل والتخصص ووصلت الى مرحلة عالية في - المعاملات النقدية ، وعلى عكس ذلك الدول المتخلفة فكثير من احتياجات المائلة من السلع الاستهلاكية تنتج داخل المنزل كما ان افراد المائلة كثيرا ما يقدمون خدماتهم الانتاجية مجانا لبعضهم البعض . والمثال الشهير على ذلك خدمات ربات البيوت او الزوجات (٣) .

كما ان من هذه الصعوبات أيضا ان جزءا كبيرا من المبادلات وخاصة في القرى من الدول المتخلفة لا يهتم باستخدام النقود من خلال السوق مما يفرض صعوبة تقديره وادخاله في الناتج الاجمالي (٤) .

ومن الصعوبات ذات الامة ان استخدام معيار متوسط الدخل الحقيقي للفرد يقتضي الاعتماد على اسعار الصرف في تحويل ارقام الدخل الفردي الى عملة مشتركة ومن المعروف ان اسعار الصرف لا تتأثر الا باسعار السلع التي تدخل او تصلح للدخول في

---

(١) : التنمية الاقتصادية الدكتور محمد زكي شافعي الكتاب الاول

ص ١٢ مرجع سابق .

(٢) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن يسري

احمد ص ٣٠ مرجع سابق .

(٣) ، (٤) : المرجع السابق ص ٣١

فى محيط التبادل الدولى، وهو ما يضع قيداً على المقارنات

الدولية •

كما ان أسعار الصرف قد لا تمير عن العلاقة الحقيقية بين مستويات الأسعار الداخلية والخارجية كما هو الحال فى ظل القيود على التجارة والمدفوعات ، وفرض سعر صرف للمصلحة تحكمى من قبل الجهات الرسمية مما يضيف دلالة لأسعار الصرف عند المقارنه (١) •

( ٢ ) : الصوبات الحقيقية :

وتتمثل فى ان متوسط دخل الفرد لا يعنى شيئاً بالنسبة لمعادلة التوزيع ، ومستوى الرفاهة الاقتصادية للأفراد ، فما هو الا قسمة للدخل الحقيقى الاملى على عدد السكان • وبما انه قد يتفاوت توزيع الدخل بين السكان كما هو ملاحظ فى كثير من الدول الان ، كما قد يتفاوت بين المناطق الجغرافية داخل الدولة • وبين مناطق العالم أيضا ، كما ان المجهود الانسانى اللازم لتحقيق نفس المستوى من الدخل الفردى الحقيقى قد يتفاوت من مكان لآخر فان دلالة هذا المتوسط تصبح قليلة الجدوى فى تحديد درجة التقدم والرفاهة (٢) •

ورغم كل هذه الصوبات التى تشير الى قصور هذا المقياس عن ان يبين بوضوح الفروق بين الدول المتخلفة ، الا انه لى كثير من الاقتصاديين الغربيين لازال المقياس الاقل انتقادا والمؤشر الاصح للدلالة على مقدار نمو الدولة اقتصاديا ، كما انه هو حتى الان المعتمد لدى الهيئات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى للدلالة على ذلك •

لذلك فالبعض يعتبره مؤشرا هاما عند ارادة قياس التخلف او التقدم كما انه يمكن تمييز عدة مستويات للدول المتخلفة

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافى الكتاب الاول

ص ١٢

(٢) : نفس المرجع ص ٨

عند استخدام هذا المقياس وترتيبها في فئات مختلفة حسب مستويات الدخول (١) - كما رأينا عند الإشارة الى تقرير البنك الدولي عن التنمية أنفا (٢) .

وتلافيا لقصور هذا المقياس ، فان الاقتصاديين يضيفون عدة معايير يرون أنهم يستكملون بها النقص في هذا المقياس من أهمها :-

(١) : مدى استغلال الموارد الاقتصادية : الموجودة بالدولة

فلا تكون متقدمة الا اذا استغلت كافة مواردها وهو مقياس يصعب قياسه كليا . كما يوجه اليه الانتقاد بأن أعلى الدول تقدما لا يمكن ان تكون قد استغلت كافة مواردها ، كما ان فرص التقدم موجودة مادام هناك تقدم علمي واكتشاف جديد لموارد لم تكن موجودة من قبل (٣) .

(٢) : طبيعة النشاط الاقتصادي : فالدولة تعتبر متخلفة اذا كان

يغلب عليها النشاط الزراعي ، ومتقدمة اذا كان يغلب عليها النشاط الصناعي ورغم ان هذا المقياس تؤيده الاحصائيات - المتاحة عن الدول ، ويؤيده واقع التقدم المادي الحالي الا انه يؤخذ عليه انه يخرج بعض الدول التي يغلب عليها النشاط الزراعي من زمرة الدول المتقدمة رغم تقدمها الملموس مثل استراليا حاليا<sup>(٤)</sup> ، كما ان بعض الدول المتقدمة الصناعية يمثل النشاط الزراعي نسبة ذات أهمية في نشاطها الاقتصادي كفرنسا .

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية : الدكتور عبدالرحمن يسري احمد ص ١٨ وما بعدها .

(٢) : انظر ص ٦٥ من هذا المبحث

(٣) ، (٤) : التنمية الاقتصادية للدكتور المشري حسين درويش ص ١٢ مرجع سابق .

(٣) : هناك عدة معايير مساندة : لمقياس متوسط الدخل لدى الاقتصاديين كالأخذ بنصيب الفرد من استهلاك القوى المحركة ومن استهلاك الملبس ، والاسمنت ونصيب الفرد من سلح الاستهلاك الأساسية وخاصة الغذاء . - وهو مقياس يأخذ به البنك الدولي حالياً (١) أو نصيب الفرد من السمات الحرارية ومن البروتينات الحيوانية ، ونصيب الفرد من استهلاك ألياف النسيج وكالأخذ بنسبة توقع العمر عند الولادة وعدد الأطباء لكل ألف من السكان ، ونسبة الأمية (٢) ، ونسبة المقيدين بمدارس المرحلة الأولى الى عدد السكان الذين في سن التعليم ، وحمولة السكك الحديدية (بالطن كيلو متر) بالنسبة لكل فرد، وعدد السيارات او التليفونات لكل عشرة آلاف من السكان ، او اجهزة الراديو بالنسبة لكل ألف من السكان ، وتداول الصحف بالنسبة لكل ألف من السكان واستهلاك ورق الصحف بالنسبة للفرد (٣) .

وقد وجد ارتباط بين كل هذه المؤشرات ومقياس متوسط دخل الفرد فهي تتغير معه ارتفاعا وانخفاضا ، فمثلا ارتفاع متوسط الدخل يصاحبه ارتفاع نسبة التعليم ، أو نسبة توقع الحياة عند الولادة ... الخ .

ولكن ماهي طبيعة هذه العلاقة ، ذلك ما لم توضحه البيانات الإحصائية ، وكل ما يمكن اكتشافه وجود ارتباط بمعنى علاقة بين هذه المؤشرات ومتوسط الدخل ولعل هذا ما يجعل البعض يقول انه يمكن تفسير العلاقة من ناحيتين ، فقد يكون تفسير هذه المؤشرات كمتغيرات هو السبب في ارتفاع او انخفاض متوسط الدخل كما انه من الممكن ان يكون تغير متوسط الدخل بالانخفاض او الارتفاع هو السبب في تغير هذه المؤشرات بالانخفاض او الارتفاع (٤)

(١) : تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨١ المشارلية انفا ابتداء من ص ١٤٢ .

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي الكتاب الاول ص ١٨

(٣) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي الكتاب الاول ص ١٨

مرجع سابق وأنظر ص ٦٣ من هذا المبحث

(٤) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ص ٤٥ مرجع

سابق

والملحوظ ان كل هذه الممايير أو غالبها ، ممايير اقتصادية مادية ، وكأن أمر التخلف والتقدم يخص الجانب المادى من الحياة فقط ، وهذا يلام التفكير الضربى ، الذى يجعل للمادة المقام الاول .

والحقيقة أن التخلف والتقدم يمر نواحي الحياة غير المادية أكثر مما يتجه للمادة فليس التقدم من التقدم حدوث ارتقاء فى الحياة المادية للانسان فقط ، والا لحدث الاضطراب فى حياة البشر وهو الامر الذى نلاحظه فى الحضارة الاوربية الحديثة ، فإن اهتمامها بالجانب المادى طغى على كل الجوانب ، حتى طوعت نواحي الحياة الاخرى من ثقافة وفنون وقانون وسياسة واجتماع لها ، ولم يعد للقيم و الاخلاق دور فى توازن الحياة البشرية . ولعل هذا الامر ما يحسه الغربيون الان بعد استفحال النظرة المادية للحياة فهذا البرثاشفيتسر يقول :- " ان الطائرات تحمل الناس اليوم خلال الفضاء ، فوق عالم يحتل فيه الجوع وقطع الطريق مكانهما ، وليس فى الصين وحدهما يتصرف المرء على المفارقة الكبرى التى يمثلها هذا التقدم فى الاختراع ، بل هذا أمر يشاهد فى الانسانية كلها بوجه عام ، ولا يمكن هذا التقدم الفاحش ان يستحيل طبيعيا سويا الا اذا ساد وضع عام قادر على تحقيق النظام من جديد فى فوضى الحياة الانسانية بواسطة الاخلاق ، وهكذا نجد انه فى نهاية الامر لن يتحقق ما هو عملى الا بفضل ما هو أخلاقى " (١) .

ان الاسلام لم ينظر الى الحياة البشرية على اساس انفصالى فهذا مادية وهذا معنوى ان الحياة فيه كل متكامل ، فأبتداء بالانسان فهو كل متكامل من جسدة وروحه ، وأرتباط الشقين عضوى فلا قيام للجسد الا بمادته فالطعام ضرورى له . ورعاية الصحة والالتزام بقواعدها أمر لازم لبقائه ، وهذا الجسد ضرورة لازمة لمقتضيات الروح ، فلا روح بلا جسد فى الانسان ، ولهذا نجد فى نصوص القرآن الكريم الامر بالاكل مقرون بحض على فعل مكرمة

---

(١) : فلسفة الحضارة البرثاشفيتسر ترجمة الدكتور عبدالرحمن بدوى ص ١٠٣ دار الاندلس بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠/١٩٨٠



خلقيسة أو النهى عن رذيلة فالله يقول " كلوا واشربوا من رزق الله ولا تفسدوا في الأرض مفسدين " (١) .

فالاكل لازمة مادية للجسد ، تعطية القوة ، ولكن هذه القوة لا يجب ان تصرف في الافساد ، كما يقول : " فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا واتقوا الله ان الله غفور رحيم " (٢) . فالاكل قسرون بتقوى الله التى تمنع من ارتكاب كل معصية ، أو بمعنى اخر تحت على كل فضيلة ، وتمنع من كل رذيلة . وهكذا نجد فى القرآن من هذا النوع كثير من الايات . وسيلتى فيما بعد الاشارة الى هذا التكامل فى حياة البشر فى الاسلام فى عدة مواضع من هذا البحث (٣) .

ولهذا فأن الاقتدار على ممايير للتخلف والتقدم المادى فقط أمر لا يوافق طبيعة الاسلام كنظام حياة ، فلا بد من ممايير اخر تقيس ، مقدار تمسك المجتمع بالاحكام الالهية ، فأن دلالة نسبة خلو المجتمع من الجرائم التى يعاقب عليها الاسلام بمييار ملائم للدلالة على تقدم المجتمع . عندما تقل نسبة الجرائم والمكس صحيح ، كما ان نسبة من يؤدون الزكاة من افراد المجتمع معيار ملائم لقياس مدى تقدم المجتمع او تخلفه ، فأن من يؤدون الزكاة اذا ارتفع عددهم فمعنى ذلك ان المستثمرين من أفراد المجتمع قد زاد ، ومعنى ذلك ان مستوى المعيشة قد ارتفع ، كما ان له دلالة اخرى وهو ان تطبيق احكام الاسلام يعم افراد المجتمع وانهم يلتزمون بها . وسياأتى فى الباب الثالث مزيد من الممايير الاسلامية (٤) .

وليس معنى ذلك ان ليس للممايير المادية لدى الباحث اى اعتبار ، فقضية التخلف اليوم ، وخاصة فى المجتمعات الاسلامية التى تعيش فيها قيم الاسلام حتى وان ابتعدت عن تطبيقه

---

(١) ٢ الاية ٦٠ من سورة البقرة .

(٢) : الاية ٦٩ من سورة الانفال .

(٣) : منها على سبيل المثال فى الباب الثالث فى فصل " مفهوم

التنمية الاسلامى ص " ٥٦

(٤) : أنظر الباب الثالث ص ٨١

فأن قيمة واحكامه لازالت ذات تأثير كبير فى الافراد .  
هذه القضية مادية اكثر منها معنوية . فلوا استطاعت  
المجتمعات الاسلامية ان تتقدم ماديا مع المحافظة على  
قيم الاسلام واحكامه لكان ذلك فيه الخير كله .  
فللما يير المادية دلالة على التقدم المادى  
فقط ، وليس لنا كمسلمين ان نأخذ بها منفردة . ولا  
ان نطمأن الى نتائجها ونفخر بها ، دون ان يكون معها  
اوقبلها مما سير اخر نقيس التقدم الفعلى الذى يشمل  
الجانب المعنوى من بنية المجتمع الملوئ فى أنظمة  
الاجتماعيه والسياسية والثقافية وقيمه والمرتبطة  
بأحكام الاسلام .

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

## المطلب الثاني

### أسباب التخلف أو تفسيره

ان ماسبق من خصائص التخلف يعتبر كثير منها سبب التخلف الا ان هناك نظريات في تفسير التخلف واستمرار وجوده في بعض المجتمعات الانسانية يرى الباحث الا يهملها عند الدراسة لايضاح أبعاد مشكلة التخلف المختلفة ، وهذه النظريات يمكن أجمالها في مجموعة عوامل منها :-

#### أ - العوامل :

- ١- العوامل الجغرافية والطبيعية .
- ٢- العوامل الاجتماعية .
- ٣- العوامل السياسية .

#### ب - مجموعة نظريات منها :

- ١- نظرية مراحل النمو الاقتصادي .
- ٢- نظرية الحلقة المفرغة للفقر .
- ٣- نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية .

#### أ و لا : العوامل الجغرافية والطبيعية :

يرى بعض الاقتصاديين ان هناك عوامل جغرافية وطبيعية غير ملائمة للتقدم الاقتصادي ومموقة له فيرى ان معظم الدول المتخلفة تقع في مناطق جغرافية تتسم بمناخ غير ملائم للنشاط الانساني كوقوعها في المناطق الحارة كما ان التربة فيها فقيرة في كثير من اجزائها ، كما ان وعورة التضاريس ووجود الحواجز الطبيعية دخل في عزل كثير من هذه المناطق عن العالم زمنا طويلا أدى الى تخلفها ومن هذه العوامل نتجت نظرية تقول ان معظم الدول المتخلفة توجد في جنوب

الكرة الأرضية وأن الدول المتقدمة فى شمال الكرة الأرضية .  
الا ان العوامل الطبيعية والجغرافية المذكورة لم تكن سببا  
فى التخلّف بدليل وجود دول تتصف بنفس هذه الصفات الا انها  
تقدمت واليابان مثال على ذلك . وكذلك فإن كثيرا من الدول  
المتخلفة اليوم كانت ذات حضارة فى الماضى أسهمت فى تقدّم  
الانسانية رغم هذه العوامل . كما ان بعض الدول التى تعتبر  
متقدمة توجد فى جنوب الكرة الأرضية مثل استراليا . وبهذا  
نجد ان مثل هذه النظرية لم تثبت فى الواقع وان كان لها  
أنصار بين الاقتصاديين الغربيين بصفه خاصة (١) .

#### ثانيا : العوامل الاجتماعية :

يرى فريق من الاقتصاديين ان التخلّف يمكن تفسيره  
كنتيجة للعوامل الاجتماعية الاقتصادية التى تنتم بها  
الدول المتخلفة فالمتغيرات الاقتصادية تؤثر فى  
غيرها من المتغيرات الأخرى وتتأثر بها ، ولا يذكر  
احد ان الظروف الاجتماعيه تؤثر تأثيرا كبيرا فى  
الظروف الاقتصادية وتسهم مع غيرها من الظروف  
فى استمرار حالة التأخر الاقتصادى . ويورد هذا  
الفريق عدة صفات اجتماعية يتميز بها سلوك الأفراد -  
فى المجتمعات المتخلفة كمادة الاكتناز فى الذهب  
والفضة ، وكسيادة العلاقات الشخصية بدلا من العلاقات  
الاقتصادية فى المجال الإنتاجي ، والسلوك الاستهلاكى  
المؤدى الى ضياع جزء من الموارد دون الحصول على  
نفع حقيقى ، والاستخفاف بالعمل اليدوى الى اخر هذه  
الصفات والماديات الاجتماعية (٢) . وقد سبقت الإشارة  
الى بعض هذا فى خصائص التخلّف . وحقيقة ان لهذه

- 
- (١) : أنظر التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور عبد الحميد  
محمد القاضى ص ٧٤ مرجع سابق ، التنمية الاقتصادية  
للدكتور المشرى حسين درويش ص ٥٥/٥٤ مرجع سابق  
(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور على حافظ منصور والدكتور  
نبيل الرومى ص ٤٦ مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧٦ .

العوامل أثر في حالة التخلف السائدة لكفها لا تكفى وحدها لتفسير  
التخلف واستمرار وجوده .

### ثالثا : العوامل السياسية :

=====

أو العلاقة الاستثمارية التي كانت موجودة بين الدول  
الاستثمارية والدول المتخلفة المستعمرة ، فقد أدت -  
السياسة الاستثمارية الى التخلف في هذه الدول حيث  
كانت تستغل الدول المستعمرة وتستنزف خيراتها ، وتوجه  
النشاط الاقتصادي فيها الى النشاط الاولي في الزراعة  
والاستخراج من أجل مصلحتها ولتطوير اقتصادها دون -  
النظر لمصلحة الدول المتخلفة ، وكانت علاقاتها معها  
غير متوازنة حيث كانت تستولى على منتجاتها من المواد  
الاولية والزراعية بأسعار متدنية وتبيعها سلعا  
المصنعة بأسعار مرتفعة ، كما ان توجيه التعليم في  
البلاد المستعمرة كانت يتم بعيدا عن حاجات البلاد  
الحقيقية وهكذا (١) .

ولا شك ان الاستثمار قد ساهم في استمرار حالة  
التخلف الاقتصادي الا انه لا يمكن القول بأنه السبب  
الوحيد فالمشكلة كما سلف القول معقدة ومتعددة العوامل  
وليس من السهولة الحكم عليها بهذه الصورة . وقد  
سبقت الإشارة الى رأى الاشتراكية في هذا التفسير (٢) .  
كما ان هناك آراء أخرى في تفسير التخلف وأسبابه لا يحتاج  
اسقاطها الى دليل مثل تفسير التخلف بأنه من نصيب  
الشعوب الملونة ، لان السيادة للشعوب البيضاء فهي

---

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمد  
القاضي ص ٧٥ ، ٧٦

(٢) : أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل ص ٨٢ وما بعدها

### أسمى وأكثر رقيا (١) •

كما ان بعض الاقتصاديين يرجعون التخلف الى فقر الموارد الطبيعية ، فالدول المتخلفة هي تلك الدول التي لا تتوفر لها موارد طبيعية كافية ، ولكن هذا برده وجود دول تقدمت ماديا رغم فقر مواردها كاليابان وسويسرا مثلا (٢) •

وكل هذه الآراء لا تمدنا بتفسير جازم لظاهرة التخلف ، وانما يصلينا بعضها اسبابا للتخلف المادى فان كل هذه العوامل لها دور فى استمرار هذه الظاهرة ولكن لا يمكن ان يكون لها من دور الدور الحاسم الذى اذا قضى عليه انتهت هذه الظاهرة او اختفت •

### ب- النظريات :

وأما النظريات التى ظهرت فى الدراسات الاقتصادية لتحاول تفسير التخلف ومعرفة اسبابه فمتعددة ، اخترنا أشهرها فمناها :-

١ - نظرية مراحل النمو :

وهي نظرية قديمة ، يظهر لها تجديد بين الفينيين والاخرى فقد قال بها عالم الاجتماع العربى ابن خلدون - قديما حيث رأى ان تطور المجتمعات تمر بمراحل من رعى الى زراعه الى صناعة فخدمات ، كما ان آدم سميث المفكر الاقتصادى البريطانى فرق بين عدد من مراحل النمو المختلفة (٣) ثم جاء كارل ماركس بنظريته عن مراحل التطور الاقتصادى - المرتبطة بتطور القوى المنتجة - كما سبقت الإشارة - فتحدت المراحل عنده تبعا لدرجة اختلاف الوسائل المستخدمة فى -

---

(١) (٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور عبد الحميد محمد

القاضى ص ٧٤ ، ٧٥ مرجع سابق

(٣) : المقدمة لعبد الرحمن بن محمد د بن خلدون الحزمى ص ١٢

وما بعدها دار الفكر بيروت بدون تاريخ •

الانتاج فهي تبدأ بالبداية ثم الصبودية، فالقطاع ، فالرأسمالية  
فالاشتراكية (١) . ثم ظهرت نظرية حديثة عن المراحل هي نظرية  
والتروستو التي تقسم مراحل النمو الاقتصادي الى خمس مراحل (٢) :

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور المشري حسين درويش ص ٥٠ مرجع سابق

(٢) : نظرية مراحل النمو لوالتر روستو : وهي النظرية التي لاقت  
اهتماما من الاقتصاديين في هذا العصر هي نظرية تفسر النمو  
الاقتصادي الذي تمر به المجتمعات اكثر منها نظرية عن التخلف  
وهي تقسم مراحل النمو الى خمس مراحل :-

١- المجتمع التقليدي : الذي يخصص فيه المجتمع نسبة كبيرة من  
موارده للانتاج الزراعي وفيه تعتبر الاسرة والعلاقات القبلية  
محور التنظيم الاجتماعي ، كما يسود الاعتقاد بعدم قدرة الانسان  
على التأثير في الظروف المحيطة به الا بدرجة محدودة وتنصف  
هذه المرحلة بضيق حدود الانتاج والفن التكنولوجي كما تصف  
بانخفاض الانتاجية ولعلها المرحلة التي يكون المجتمع  
فيها مختلفا متميضا بالجمود .

٢- مرحلة التهيئة للانطلاق : وهي المرحلة التي تنمو فيها

الظروف اللازمة للانطلاق نحو المجتمع الحديث من تطبيق  
لفنون انتاجية حديثة في قطاعي الزراعة والصناعة وزيادة  
الاستهلاك ونمو التجارة الداخلية والخارجية ، وظهور البنوك  
وازداد الاستثمار في الهياكل الاساسية ومشروعات الخدمات  
الاساسية . ولكن هذا التغيير يحدث في نطاق محدود . بحيث  
يظل مستوى الانتاجية منخفض بموجه عام . وهي تعتبر بمثابة  
فترة انتقال من المجتمع التقليدي الى مرحلة الانطلاق  
ويسمى المجتمع فيها بعدد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية  
والسياسية .

٣- مرحلة الانطلاق : وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار

من الدخل الاهلي من حوالي ٥% الى اكثر من ١٠% وينمو احد  
الانشطة الرئيسية للقطاع الصناعي بمعدل كبير ، وتظهر  
منظمات اجتماعية وسياسية يمكنها الاستفادة من امكانيات  
التوسع في النشاط الاقتصادي والتي تضمن الاستمرار في هذه  
المرحلة .

كما ان هذه المرحلة تتطلب تمبئة المدخرات بما يساعد  
على ايجاد الظروف المواتية للانطلاق .

٤- مرحلة الارتقاء نحو النضوج : وهي المرحلة التي تزداد

فيها درجة التصنيع واستخدام الممارف التكنولوجية وترتفع  
الانتاجية وتتكمل فيها أنشطة النمو الاقتصادي الرئيسية .

- وهذه النظريات قد لا تفيد كثيرا في تفسير التخطف لمدة اسبابه
- أ - لان المراحل التي عددها حسب ملاحظاتها للواقع لاتصدق دائما على المجتمعات الانسانية فكثيرا ما لا يمر مجتمع بمرحلة ا و - مراحل منها ، فليست ضربة لا زب لا بد منها • وقد رأينا عند مناقشة مفهوم الاشتراكية للتخطف كيف ان الفكر الماركسي تراجع عنها تحت وقع هذه الحقيقة •
- ب - أنها لاترجح التخطف لاسباب مقولة ، فكل الذي تقوله انه مرحلة من مراحل تاريخ البشرية •
- ج - أنها تؤدي الى قنوط من حل مشكلة التخطف ، فما دام - مرحلة لا بد ان يمر بها المجتمع ، فلماذا يبذل جهد كبير لتجاوزها •

وان كان لمثل هذه النظريات من فائدة تذكر ، فانما هي فائدة استعراض التاريخ الاقتصادي للام ، وما يمكن ان يثيره من دروس يمكن ان تستقى من تجارب الآخرين لمحاولة تفادي فشلهم والاستنارة بنجاح بعض تجاربهم • •

- ٥ - مرحلة الاستهلاك المرتفع ، وهي آخر مراحل النمو وفيها يزداد الاستهلاك وتحسن انماطه ويرتفع في المتوسط مقدار ما يحصل عليه افراد المجتمع من السلع الكماله •
- وهذه النظرية بنيت على ملاحظة الاحداث التي مرت بها الدول الاوروبية اقتصاديا وهي تفترض • ان ذلك ما يجب ان يحدث في كل المجتمعات لتصل الى التقسيم وهو ما يعيها بصفة أساسية ، لان ذلك يعني ان تتوافر للمجتمعات الاخرى نفس الشروط والظروف التي تهيأت - للدول الاوربية عند مرورها بهذه المراحل ، وذلك تستبعد لان الشروط والظروف تختلف ، كما ان الانظمة الاقتصادية تختلف •

أنظر مراحل النمو الاقتصادي والت وتمان روستو ترجمة برهان الدجاني الصفحات الاولى من مقدمة الدكتور سعيد النجار • المكتبة الاهلية بيروت ١٩٦٠ •

أنظر كتاب التنمية الاقتصادية للدكتور المصري حسين درويش مروج سابق ، صفحتي ٥٣ / ٥٤



## ٢- نظرية الحلقة المفرغة للفقر :

يتصل مضمون فكرة الحلقة المفرغة للفقر في وجود مجموعة دائرية من العوامل التي يتأثر ويؤثر الواحد منها في الآخر ، على نحو يبقى المستويات الاقتصادية في البلاد المتخلفة منخفضة (١) . والفكرة تقوم اساسا على منطق السببية الدائري او الحلقة الدائرية في الربط بين مظاهر التخلف ومودها ان هناك مجموعة من القوى او العوامل ترتبط وتتفاعل مع بعضها البعض بطريقة دائرية . تفاعلا من شأنه ابقاء الدول المتخلفة في حالة تخلف مستمر ، وبنا عليها يمكن النظر الى خصائص التخلف على انها نتيجة للفقر وسبب له في نفس الوقت (٢) . ويضرب نيركس المثل لهذه الحلقات المفرغة بأن اهم الطبقات التي تعاني منها الدول المتخلفة ما يتعلق منها بتكوين رؤوس الاموال ، فمن ناحية العرض ، يتوقف عرض رؤوس الاموال على كل من المقدرة على الادخار والرغبة فيه ، وأما من ناحية الطلب فيتوقف على توافر الحافز على الاستثمار . والبلاد المتخلفة تعاني من حلقة مفرغة من كلى الجانبين .

فمن ناحية العرض ترجع ضالة المقدرة على الادخار لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي ، كما يرد انخفاض مستوى الانتاجية لانخفاض رؤوس الاموال . وهذا يرجع لضالة المقدرة على الادخار الذي يرجع لانخفاض الدخل ، وبذلك تلتحم الحلقة . ومن ناحية الطلب يرجع انخفاض الحافز للاستثمار لانخفاض القوة الشرائية للسكان نظرا لانخفاض الدخل الحقيقي لهم . وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي يعود لانخفاض مستوى الانتاجية الذي يعود لانخفاض رؤوس الاموال المستخدمة في الانتاج .

---

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي الكتاب الاول

ص ٥٤/٥٣ مرجع سابق

(٢) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ص ٥٥ مرجع سابق

والذى يموذجزيا الى انخفاض الحافز على الاستثمار وبذلك  
تلتحم الحلقة (١) •

وكان انخفاض الدخل هنا سبب ونتيجة مما للتخلف، لذا نجد ان  
كثيرا من الاقتصاديين الذين يتابعون نيركسه فى مفهوم الحلقات  
المفرغة يجدون فى انخفاض مستوى الدخل الحقيقى الحلقة المفرغة  
الرئيسية ويضربون لذلك الامثلة بحلقات متعددة مثل ان انخفاض  
مستوى الدخل الحقيقى يؤدى الى انخفاض مستوى الصحة • وهذا  
يؤدى الى انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية الذى يؤدى بدوره  
لانخفاض مستوى الدخل الحقيقى (٢) • وهكذا •

ونيركسه لايقول بأنه لامخرج من هذه الحلقات لانه يقترح للخروج  
منها حلولاً تتمثل فى النمو المتوازن الذى سيأتى شرح نظريته  
فى الباب الثانى من هذا البحث (٣) • وأما هو يشرح المقبات  
الكبيرة التى تعترض طريق التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة •  
وليرفض الاسلوب التدريجى للتنمية الذى حدث فى الغرب والذى •  
يدعو اليه بعض الاقتصاديين ، فهو يرى الحل فى استثمار قدر  
كبير من رأس المال على جبهة عريضة من الصناعات المختلفة  
وان كان يفضل الصناعات التى تستهدف احلال الوردات مع  
الاعتماد على الحماية الجمركية (٤) • ورغم ان نيركسه لم يقل  
بانه لامخرج من هذه الحلقات المفرغة الا ان هذه الفكرة اشاعت  
بين كثير من الاقتصاديين التساؤم فى الخروج منها حتى ظهرت  
فكرة تقول ان هذه الملاحظات الدائرية تستبقى الاقتصاد المتخلف  
فى حالة من التوازن عند مستوى التخلف • او الاندفاع به فى  
غمار عملية تراكمية فى غياهب التخلف - حسب تعبير احمد  
الاقتصاديين<sup>(٥)</sup> والجدير بالذكر ان فكرة الحلقة المفرغة للفقير •

(١) : التنمية الاقتصادية المرجع المشار اليه آنفا ص ٥٤ •

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى الكتاب  
الاول ص ٥٣ •

(٣) : انظر الباب الثانى ص ٢٠٧ من هذا البحث •

(٤) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن يسرى  
احمد ص ١٧٥ ، ١٧٧ •

(٥) : التنمية الاقتصادية المشار اليه آنفا ص ٥٦

(١)  
جاءت في صورة مبسطة لدى الكاتب المسلم محمد بن علي الدلجى  
من كتابة الفلاكة والمفلوكون . وان كانت تتمثل في الناحية  
الاجتماعية والسلوكية ، لانه يرى ان الفقر يتسبب في صفات  
عديدة مثل النزق ، والحقد ، والحسد وكثير من الصفات -  
السيئة التي تؤدي بمن تخلق بها الى مزيد من الفقر  
لانشغاله بها عن الكسب وسياًتى في المبحث التالى تفصل لذلك (٢).

xxxxxxxxxxxx

٣- نظرية تفسير التخلف من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية:

كان الاقتصاديون يمتقدون ان التجارة الخارجية والعلاقات  
الاقتصادية الدولية ، تساهم بطريقة فعالة في دفع النمو  
الاقتصادى لاي بلد له علاقات خارجية اقتصادية .  
وعلى هذا بنى الاقتصاديون الكلاسيك فكرتهم عن التخصص  
في الانتاج لتوافر ميزات نسبية من نوع المنتج الذى يمكن  
تصديره ، واستيراد المنتج الذى لا يتوافر للبلاد فيه

(١) : أحمد بن علي الدلجى : من علماء القرنين الثامن والتاسع  
الهجرى - حسب ما يرجعه الدكتور محمد صالح في بحثه  
" الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الخامس عشر " فى  
مجلة القانون الاقتصادى التى تصدرها كلية الحقوق بمجلة  
(فى امددة) : السنة الثانية كما يرجح انه كتب كتابه  
المذكور الواقع ما بين عام ٨١٥ / ٨٢٤ وذلك انه  
ذكر الملك المميد الذى حكم ما بين هذين العامين - وهو  
مجهول تاريخ الولادة والوفاة ولم يترجم لحياته من  
اصحاب التراجم احد من معاصريه . كما بنى تقرى بردى صاحب  
الدليل الشافى وهو من معاصريه ابن خلدون لانهما عاشا  
فى نفس الفترة وهو ذو فكر جيد تناول مشكلة الفقر -  
ويقول الدكتور محمد عبد المنعم الجمال انه بز الكتاب  
الماركسيين فى تحليل مشكلة الفقر ويقول الدكتور  
سميد لبيب شقير فى كتابه تاريخ الفكر الاقتصادى ان  
لارائه قيمتها من حيث انه علل العوامل المختلفة التى  
تؤثر فى كل فرع من فروع الانتاج وفى نجاحه .

(٢) : أنظر الفلاكة والمفلوكون لمحمد بن علي الدلجى ص ١٤  
وما بعدها فى الفصل الرابع فى الافات التى تنشأ من  
الفلاكة وتستلزمها الفلاكة وتقتضيها .  
وأنظر ص ١٣ فى الفصل التالى

مميزات نسبيه ، وبالتالي تخصيص الموارد الاقتصادية لهذا الانتاج الذى تتمتع فيه البلاد بمميزات نسبيه فأعتبر ريكاردو (١) مثلاً ان التخصص فى انتاج وتصدير السلع التى يتميز فيها البلد نسبياً يساهم فى زيادة الانتاج المادى ، وذلك بسبب ارتفاع الكفاءة - الناشئة عن تخصص البلد فيما يتميز فيه نسبياً او تخصيص الموارد المتاحة محلياً : لا حسن الاستخدامات الممكنة . وجاء مالتس (٢) فأكد مع ستيوارت (٣) مل ان التوسع فى التجارة الخارجية يساهم بصورة ايجابية فى توسع الاسواق وزيادة الانتاج ، ويؤجل حدوث الركود الاقتصادى ، بل ان ماركس (٤) نفسه قد ساهم فى تأييد الفكرة ، حيث توقع تأجيل ازمة النظام الرأسمالى بسبب التجارة الخارجية وذلك من خلال مساهمتها فى توزيع الانتاج .

(١) : دافيد ريكاردو (١٧٢٢-١٨٣٣) : اقتصادى انجليزى من اسرة يهودية اعتنق المسيحية فى سن مبكرة اشتغل مساراً فى بورصة الاوراق المالية وجمع ثروة كبيرة خلال وقت قصير مكنته من ان يكون من ملاك الاراضى ثم عضواً بالبرلمان ثم بعد ذلك اعتزاله العمل لينصرف الى النشاط الفكرى - له مساهمات كبيرة فى علم الاقتصاد حتى ان البعض يعتبره اعظم ممثلى مدرسة الاقتصاد الكلاسيك - ومن اهم مؤلفاته " مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب " ومن اهم رسائله واشهرها ارتفاع ثمن الممان النفسه وله مساهمات و اضافات فى كل نظرية القيمة والاجور والربح . انظر الموسوعة الاقتصادية - للدكتور راشد البراوى ص ٢٧٩ وما بعدها ، دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الاولى ١٩٧١ .

(٢) : توماس روبرت مالتس (١٧٦٦ - ١٨٢٤) : قس انجليزى - ينتمى الى اسرة موسرة بدأ تعليمه فى كلية لاموسه ( كلية يسوع فى كمبردج ) اهتم بالدراسات الاقتصادية وعين عام ١٨٠٥ م استاذاً للتاريخ والاقتصاد السياسى فى احدى الكليات وهو صاحب النظرية المتشائحه فى السكان والمصروفه باسمه والتى كانت سبب شهرته . المرجع السابق ص ٤١٩ .

(٣) : جون ستيوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) : اقتصادى برز نبوغه - صغيراً حتى قيل انه اتم الكثير من العلوم حين بلغ الثانية عشرة من عمرة بل كتب موجزاً لتاريخ العالم القديم ، وقد آلم بكل ما يمكن معرفته عن الاقتصاد السياسى وهو فى الثالثة عشرة من عمرة من اهم مؤلفاته (مبادئ الاقتصاد السياسى )

الفائض من جهة ، والحصول على المواد الخام والسلع الغذائية من المستعمرات ، وغيرها من البلدان الاخرى غير الصناعية بتكلفة منخفضة (١) .

الا ان هذه الفكرة لدى الاقتصاديين الغربيين لم تصمد كثيرا امام الواقع الملموس فهي قد تكون صحيحة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة ، لكنها غير صحيحة بالنسبة للدول المتخلفة لان التجارة الخارجية اتخذت لها بالنسبة لهذه الدول ، مسارا اخر لم يؤد الى زيادة النمو الاقتصادي ، بل على العكس من ذلك

---

تابع (٣) : أنظر قادة الفكر الاقتصادي تأليف روبرت هليرونر ترجمة الدكتور راشد الراوى ص ١٤٣ وما بعدها . مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثانية ١٩٧٩ .

(٤) كارل هنريخ ماركس ( ١٨١٨ - ١٨٨٣ ) : اقتصادى المانى يهودى الاصل - ترك والده الديانة اليهودية واعتنق المسيحية ، تخرج من جامعة برلين ، تأثر بفلسفة هيغل اشتغل بالصحافة ، وعنى بالدراسات الاشتراكية قبل سر وتحالف مع صديقة انجلز واشتركا فى الجمعيات السريية التى تدعو الى الشيوعية واصدر مع صديقة البيان الشيوعى ومن اهم مؤلفاته " رأس المال " وله مؤلف عدة مثل بؤس الفلسفة وغيرها

---

(١) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن يسرى احمد ص ١٩٧ وما بعدها مرجع سابق

وانظر مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية للدكتور محمد زكى شافعى ابتداء من ص ٣٨ مرجع سابق .

أدى الى استمرار ظاهرة التخلف وزاد من قسوتها (١) .  
فالتجارة الدولية كما يرى ميردال أنت بالنسبة للدول  
المتخلفة الى آثار محاكة أو أنكماشية بالنسبة لاقتصادها  
بدل أن تمارس أثرا توسعيا بالنسبة لها ، كما كان مفروضا  
أن تحققه ، فقد كان ينظر الى التجارة الدولية أنها تؤدي الى  
تقليل أو ازالة الفوارق الاقتصادية بين الدول ، الا انها كانت  
سببا في تأكيد تفوق الدول المتقدمة ، وزيادة الدول المتخلفة  
تخلفا ، فالنمط الحالي للتخصص في الانتاج على المستوى الدولي  
أدى الى استمرار تخصص هذه الدول في انتاج المواد الاولية  
مع انه كان من المفترض ان يؤدي الى تحسين انتاجية القطاع  
الاولى ، وتطوير الصناعات التحويلية ، وذلك ما لم يحدث (٢) ،  
وذلك لانه تاريخيا قد تم من خلال السيطرة الاستعمارية والتبعية  
الاقتصادية التي فرضت على الدول المتخلفة خلال القرن الميلاى  
الماضى فرض التخصص على هذه الدول في انتاج وتصدير السلع  
الاولية ، دون النظر الى المزايا الحقيقية لهذه البلدان (٣) ،  
وقضى على كثير من صناعاتها اليدوية التي كان من الممكن  
تطويرها لتصبح قاعدة لتصنيع جديد ، كما حدث في الهند عندما  
قضى على صناعات النسيج المنتشرة هناك ، عن طريق اغراق  
الاسواق بصناعات النسيج الآلية الرخيصة (٤) . وقد ساهمت  
سياسة الحرية التجارية في فتح اسواق البلدان المتخلفة امام  
السلع المصنعة من الدول المتقدمة ، بحيث أصبح من غير الممكن  
- انذاك - قيام صناعات محلية قادرة على منافسة تلك السلع (٥) .  
وقد سعت السياسة الاستعمارية التجارية الى تسخير هذه  
الدول لتلبية احتياجات الدولة المتقدمة من الاغذية والمواد  
الاولية ، عن طريق الاستثمارات الأجنبية التي وجهت الى قطاع

---

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن يسرى  
احمد ص ١٩٢ مرجع سابق .

(٢) : نفس المرجع ص ٢٠٦ . (٣) : نفس المرجع ص ٢٠٦ .

(٤) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى الكتاب  
الاول ص ٥٩ مرجع سابق .

(٥) : دراسات في التنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٢٠٦ .

المواد الأولية ، والتي لم تمارس أثر المضاعف المعروف (١) في الارتفاع بمستوى الدخل لمعظم نطاق التسرب من الزيادة في الدخل المتولدة عن هذه الاستثمارات ، عن طريق الأرباح والفوائد الطائلة التي تحول للخارج لصالح المستثمرين الأجانب ، مع ارتفاع كل من الميل الحدى للاستيراد (٢) والاستهلاك (٣) بالبلاد المتخلفة •

كما ان تحويل الأرباح والفوائد الأثمة الذكر للخارج أدى الى عدم إعادة استثمارها في الداخل • والذي كان من المنتظر ان يؤدي الى توسيع مرافق المقدرة الإنتاجية للاقتصاد بهذه البلاد ، فحرمتها من عنصرهم في عملية النمو الاقتصادي • ذلك ان الاستثمارات الأجنبية التي انسابت الى البلاد المتخلفة بموجب هذه السياسة انما هي في حقيقتها مراكز إمامية للاقتصاد الأجنبي الواردة منه ، بحيث انها لم تشكل الأمن الناحية الجغرافية - جزءاً من الاقتصاد التي انسابت اليه ، فهي من الناحية الاقتصادية لم تكن سوى جزءاً من الاقتصاد الأجنبي التي أتت منه ، تحقق فيه أثر المضاعف ، كما انها تمارس أثراً سيئاً على الاقتصاد في الدولة المنسوبة اليها بحرمانها من فرص انماء صناعاتها الوطنية باستثمارها بمواهب التنظيم ، والقدرات الفنية الوطنية - على قلتها (٤) وهو ما أشرنا اليه في خصائص التخلف بازدياد ايجابية الاقتصاد (٥) •

(١) : المضاعف مصطلح يطلق على المامل المدد الذي يوضح مبلغ الزيادة في الدخل الأهمى المتولدة من الزيادة الأصلية في الانفاق الاستثمارى عن طريق ما يكون للزيادة الأخيرة في تأثير بالنسبة الى الانفاق الأهمى على الاستهلاك •

(٢) : الميل الحدى للاستيراد : مصطلح يراد بها النسبة التي يخصها الافراد من مجموعهم للانفاق على الواردات من الزيادة التي تطراً على دخولهم •

(٣) : الميل الحدى للاستهلاك مصطلح يراد به النسبة التي يخصها الافراد في مجموعهم للانفاق على الاستهلاك من الزيادة التي تطراً على دخولهم •

(٤) : انظر التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى الكتاب الاول ٦٩/٦٨ مرجع سابق

(٥) : انظر المبحث الثالث من هذا الفصل ص ٢٨

وهذا الوضع ازداد سوءاً بما أحاط بتجارة المواد الأولية من أخطار تمثل في عدم استقرار أسعارها واسواقها ، فاقبحت أسعارها نحو الانخفاض منذ المقد السادس من القرن الماضي مما أدى الى تضاؤل تقب هذه التجارة على البلاد المتخصص فيها لان معدل التبادل الدولي بينها وبين المنتجات المصنوعة ، أخذ في التدهور منذ ذلك الوقت ، فأسعار الأخيرة في ارتفاع مستمر وعلى العكس من ذلك أسعار المنتجات الأولية .

ويفسر الاقتصاديون ذلك بأن ارتفاع مستوى الكفاية الانتاجية في الدول المتقدمة أنمكس بصفة اساسية على ارتفاع الاجور ولم يؤد - كما كان منتظرا - الى انخفاض اسعار المنتجات المصنوعة .

كما ان ارتفاع مستوى الكفاية الانتاجية في الدول المنتجة للمنتجات الأولية - ان وجد - أدى قشط الى انخفاض اسعار المنتجات الأولية ، كما لم يؤد الى ارتفاع الاجور ، وقد يرجع البعض ذلك الى اعتماد الانتاج على الايدي غير الماهرة مع ارتفاع درجة مرونة عرضها عند أجر الكفاف أو قربه لسرعة تزايد السكان بالبلاد المتخلفة ، ويزيد الامر حدة في نفس الوقت ان النشاط الوحيد الذي يمكن ان تعمل فيه هذه الايدي هو القطاع الاولى ففرص الاختيار امامها ضئيلة .

كما ان انخفاض اسعار المواد الأولية - لم يؤد الى زيادة الطلب عليها - وحتى لو أدى الى زيادة الطلب فإنه لن يؤدى - الى زيادة الايراد الكلى المتحصل عن تصديرها لما تتميز به هذه المنتجات من ضآلة مرونة الطلب عليها .

وهناك خطر آخر يواجه تجارة هذه المواد وهو تراخي الزيادة في حجم الصادرات منها للدول المتقدمة منذ عام ١٩٣٨ ، وذلك لتباطؤ الزيادة في الطلب عليها من قبل الدول المتقدمة لحاملين اساسيين (١) .

١ - للتفسير في بنیان الطلب بالبلاد الصناعية المتقدمة :

وذلك لان الاغذية مثلاً تحابة قصور في الطلب عليها / لايتابع فهو



الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد لما هو معروف بما يسمى بقانون أنجل ، بالمعروف انه كلما زاد الدخل الحقيقي قل المنفق منه نسبيا على الطعام ، كما ان الدول المتقدمة • اتخذت سياسة توسع نسي انتاج الغذاء ، وازداد اعتمادها على بعضها البعض في توفيرة (١) . أما المواد الاولية الاخرى فتجابه بالقصور في الطلب عليها لتحول البنيان الانتاجي في الدول المتقدمة نحو الصناعات لثقيلة وصناعات الاستهلاك الدائم ، وهي صناعات ينخفض المستخلم من المواد الاولية فيها بالنسبة للوحدة من السلعة النهائية ، علاوة على ما اتاحه التقدم التكنولوجي من زيادة الكفاءة في استخدام المواد الاولية ، وتخفيض ما تستوعبه الصناعة منها كما انه وفر بدائل صناعية لكثير من هذه المواد •

لهذا ، فهذا التفسير أدى الى تراخي الطلب على المنتجات الاولية بالنسبة للزيادة الملحوظة في الانتاج والدخل في الدول المتقدمة •

## ٢ - السياسات الاقتصادية والسياسية والتجارية الدولية

للبلاد : الصناعية المتقدمة <sup>التي تفرض</sup> بقصد تقيد فرص تسويق

المنتجات الاولية المستوردة بأسواقها ، وللمحد من - استيرادها مثل فرض القيود على المنتجات الاولية التي لها مثيل بالداخل في شكل ضرائب جمركية مرتفعة او قيود كمية (٢) أو بهما معا ، وقد أدت هذه السياسة الى التوسع في انتاج المواد الاولية داخليا ، وزيادة انتاجها - بصورة ملحوظة • بل أدى الامر احيانا الى تكوين فوائض منها تخطت باستمرار على الاسواق العالمية لهذه المنتجات بل ان الامر تعدى ذلك في بعض الدول الى برامج دعم للاسعار تقرره الدول المتقدمة لهذه المنتجات داخليا •

(١) : التنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٦٤/٦٥

(٢) : يقصد بالقيود الكمية تحديد المقدار المستورد

منها مثلاً •

كما ان انشاء الاسواق المشتركة بين الدول المتقدمة - كالسوق الاوروبية المشتركة - ادى الى نفس النتيجة لانه يحرر التبادل بين دول هذه الاسواق من القيود ، مما يعنى انسيابا لمنتجات الاولوية فيما بينها ويؤدى الى تخفيض الاعتماد على البلدان المتخلفة فى استيراد هذه المنتجات .

وكل هذه سياسات مقصودة لابقاء الدول المتخلفة حبيسة اوضاعها التى فرضت عليها من قبل ، وحصيلة كل ذلك ان تقل مقدرة هذه الدول على تنفيذ برامج التنمية ، ذلك لان حصيلة الصادرات بها هى وسيلتها لاستيراد ما تحتاجه من سلح استثمارية لتنفيذ برامجها الصناعية ، التى تعتبرها السبيل الامثل لخروجها من مأزق هذا التخلف المادى .

وهذا ما جعل كثير من هذه الدول تلجأ الى الاقتراض سواء كان عن طريق الدول المتقدمة او المؤسسات الدولية ، كصندوق النقد ، والبنك الدولى وهياتة المختلفة ، مما ادى الى وقوعها فريسة سهلة للديون المتراكمة ، حتى مثل الدين العام الخارجى للدول - المتخلفة ذات الدخل المنخفض لعام ١٩٧٩ نسبة ٢٩.٥ ٪ من اجمالى الناتج ، ومثل بالنسبة للدول المتخلفة ذات الدخل المتوسط ١٧.٤ ٪ من اجمالى الناتج (١) . وبلغت نسبة القوائد المدفوعة الناتجة عنه لنفس العام ايضا فى الدول ذات الدخل المنخفض ١٨.٨ ٪ من الناتج فى المتوسط وفى الدول ذات الدخل المتوسط نسبة ٣.٢ من الناتج ، كما ان هذه النسبة تمثل ١٠.٨ ٪ فى المتوسط بالنسبة الى قيمة السلع والخدمات المصدرة للدول ذات الدخل المنخفض وهى ١٤.٢ للدول ذات الدخل المتوسط (٢) . وهذا ما يجعل كثيرا من الدول المتخلفة تلجأ للاقتراض من اجل سداد الفوائد احيانا مع ما تخصصه من مواردها لخدمة أعباء هذه الديون . وهو ما يمثل عبئا متزايدا باستمرار على كاهل الدول المتخلفة ، ويضع

---

(١) : تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨١ . البنك الدولى .  
المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٢) : المرجع السابق ص ١٧٠ .

قيسدا على سير التنمية (١) .

ويجب الا تنسى ان مشكلة الديون هذه نشأت أصلاً عن نظام العلاقات الاقتصادية غير الملائم والذي يتحيز ضد الدول المتخلفة ابتداءً من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حينما وضعت الاسس لنظام اقتصادى عالمى بمصرفة الدول المتقدمة الصناعية وتأثيرها .. حيث وضعت من الشروط التى تعتبر بمثابة عقبات كأداء فى وجه الدول المتخلفة للتمويل الخارجى سواء أكان عن طريق الدول ذاتها أو المؤسسات الدولية ، أو الاسواق المالية العالمية ، وكلها تسيطر عليها الدول الصناعية .

وكثيرا ما تكون القروض وسيلة سيطرة وتبعية للمقترض ، بل قد تؤدي الى التدخل فى شئون الدولة المقترضة (٢) . وما يفرضه صندوق النقد أو البنك الدولى من خطط على الدول المتخلفة المقترضة مثل على هذا التدخل ، رغم ضآلة ما يمنحه كل منهما من تمويل لهذه الدول وحتى أصبحت الاستثمارات من هذه الدول محكومة بهذه الشروط والعقبات ، وموجهة لانشطة معينة قد لاتعود بفائدة كبيرة على الدول التى تحدث فيها .

كما ان اندماج الدول المتخلفة فى السوق الرأسمالية الدولية ، وتبعيةها الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة أدبى الى تأثرها بما يحدث فى اقتصاد هذه الدول علاوة على ما تأثرت به من نتائج تخصصها فى السلع الأولية كما سبقنا الإشارة (٣) وكمثل لتأثرها بما يحدث فى اقتصاد الدول المتقدمة فأن الدول الاسلاميه مثلاً بدأت فى اتجاه التفسير نحو النمط الرأسمالى لتلائم هذا الاندماج وبتمجييع من تلك الدول فضيرت فيها اوضاعها

---

(١) : ازمة الديون الخارجية للدكتور رمزى زكى انظر المقدمة  
الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٧٨ .

(٢) : سيرد مزيد من التفصيل لذلك عند الحديث عن تمويل التنمية فى الباب الثالث انظر ص ٤١٨ من هذا البحث

(٣) : أنظر ص ٢٩ من هذا البحث .

القانونية والاجتماعية والسياسية لذلك ، كما انشأت شركات التأمين والبنوك الربوية ، رغم ما فى ذلك من معارضة واضحة لاحكام الاسلام ، ولتنافيها مع القيم التى يؤمن بها المجتمع مما ادى الى ان التفسير لم ينجح أبدا فى دفع عجلة النمو . .

كما تأثرت بالظواهر الاقتصادية الضارة التى تحدث فى الدول المتقدمة من الدورات الاقتصادية وتماقب الركود والانتعاش بين فترة واخرى مما يؤدى فى حالات الركود بالنسبة للدول المتخلفة الى كارثة ، كما أن التضخم وهو ظاهرة العصر اصبح ينتقل من خلال هذه العلاقات المتشابكة الى الدول المتخلفة فى صورة حادة ، وقد يصاحبه احيانا كثيرة ركود اقتصادى ، مما يؤدى الى ظهور ما يسمى بالتضخم الركودى . وبتماحبها تين الظاهرتين تتعاظم الاضرار وتصب الحلول .

كما ان مشكلة نقل " التكنولوجيا " (١) او تبادل المعلومات الفنية ، أصبحت من المشاكل الصعبة التى تعاني منها الدول المتخلفة ، بسبب هذه العلاقات الدولية المتهيزة ، فبائموها هم الدول المتقدمة ، والمشترون هم الدول المتقدمة ، وينطبق عليهما ما سبق من مشاكل ، فهذه الممارف تحتكر من قبل هذه الدول ، وتفرض أساليب تعارض حتى الاس التى قامت عليها أساسا التجارة الدولية - من حرية التجارة وتحرير التبادل بين الدول ، فلا تصدر التكنولوجيا للدول المتخلفة الا ويصدر منها أسلوب الإنتاج وعلاقاته ، مع شروط قد تشمل توريد الإنتاج ، والمعدات ، وقطع الخيار ، واستخدام الخبراء ، كما تشمل احيانا ملكية المشروع بالكامل او بالمشاركة ، مما

---

(١) : التكنولوجيا : نسق من الممارف الفنية مستمدة من

علوم مختلفة وتهدف كلها الى غاية واحدة وهى تطوير الإنتاج وتنويع وسائله وتحديد دور الانسان فيه وهى بهذا سمة من سمات العصر الحالى انظر المعجم الفلسفى المرجع السابق ص ٥٣

يعنى أنه لن يمارس الأثر المنتظر منه فى تحقيق النمو  
بالمكمل الذى تسمى اليه الدول المتخلفة • وهو أمر يزيد  
التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة أكثر فأكثر (١) •  
هذه صورة عن العلاقات الاقتصادية الدولية وأثرها على  
ظاهرة التخلف لم يقصد بها الإحاطة بقدر إعطاء المثل ، ولعل  
هذه الصورة القائمة هى ما وجدت فيه الماركسية بيئته طالحه  
لنشر افكارها واجتذاب الدول المتخلفة اليها بسببها • وقد  
سبق لنا أن أشرنا الى أن الاشتراكية نفسا التخلف من خلال  
ظاهرة الاستثمار سواء أكان مباشرا كما كان فى السابق أم  
كان فى صورة تبعية اقتصادية •

والحقيقة التى لا تقبل الشك أن الآثار السيئة للتبعية  
الاقتصادية تساعد على استمرار هذه الظاهرة من خلال العلاقات  
غير المتكافئة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة  
ولابد للدول الإسلامية أن تحارب هذه التبعية ما أمكنها الأمر  
لان فى التبعية استذلال وخضوع ، والاسلام يأبى ذلك ، كما أن  
العلاقات الاقتصادية الدولية فى الاسلام محكومة ومقيدة  
باحكام شرعية ، كان الاجدر بالدول الإسلامية البحث عنها  
وتطبيقها •

كما أن على الدول الإسلامية ان تحاول التكتل اقتصاديا  
ما أمكن ومن طريق انشاء سوق اسلامية مشتركة ، متكاملة  
داخلها ، لتحد من الآثار السيئة للعلاقات الاقتصادية  
الدولية من جهة ، ولتقوى على الأقل على المساومة مع  
الدول الأخرى غير الإسلامية عند استيراد حاجاتها منها •

---

(١): انظر بحث الدكتور محمد رشدى الحمالوى " السوق  
الرأسمالية ، للتكنولوجيا والدول النامية " ص  
٣٣٩ من أبحاث المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين  
المصريين لعام ١٩٧٦ تحت عنوان ( التنمية  
والعلاقات الاقتصادية الدولية • نشر الجمعية  
المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع •

فديار الاسلام واحدة لا يفرق بينها حد ولا عرق ولا لون ولا لفة  
والتعاون على البر والتقوى من أمر الاسلام المحكم ، وعلى  
يبقى بعد التعاون على اتقاء شر الذل والتبعيه الالهية  
والمجد والتقدم ، وما يقال عن أن الدول الاسلامية متعددة  
المشارب والأنظمة ولا يمكن أن تتقارب ، يمكن الرد بأن  
التعامل يتم مع دول العام أجمع ، وفيها دول متعارضة  
الأنظمة والأفكار ولم يمنعها ذلك من التعامل ، بل وأحيانا  
التعاون ، كما أن في الدول الاسلامية ما يؤهلها لهذا التكامل

١ - فغالب الدول الاسلامية من الناحية الجغرافية تعتبر  
امتداد لبعضها مما يسهل مثل هذا التكامل .

٢ - ان الموارد الطبيعية تتنوع في بلاد الاسلام تنوعا  
يجعلها اذا تكاملت أقرب الى الاكتفاء الذاتي من  
الناحية الزراعية ، وموارد الطاقة والمعادن والمياه  
.. الى آخر ذلك من الموارد الاقتصادية المختلفة .  
والموارد البشرية تتكامل فيها ، فان مواضع كثيرة  
من العالم الاسلامي تزحم بالسكان ، ومواضع أخرى  
تعانى خفة سكانيه ، وبقليل من اتاحة الفرصة للهجرة  
المنظمة يمكن تلافي الأضرار في الحالتين .

٣ - ولما كان العصر الحاضر عصر العلوم والمعارف الواسعة  
والتي تحتاج الى مراكز البحث ، واعداد الباحثين  
فان قدرة كل دولة على حدة تضعف عن تحقيق ذلك ،  
وأما اذا حاولت الدول الاسلامية التكامل وأنشأت  
مؤسسات للبحث والعلوم مشتركة فإنها ستستطيع توفير  
التمويل اللازم لمثل هذه المؤسسات وان تجتذب اليها  
الكفاءات المسلمة التي تبعثرت في أنحاء العالم (١)

---

(١) : انظر السوق الاسلامية المشتركة الدكتور محمود  
محمد بابلي ص ١٦ وما بعدها دار الكتاب اللبناني  
بيروت الطبعة الاولى ١٩٧٥

## الفصل الثانى

### عوامل أخرى للتخلف من وجهة النظر الإسلامية

تمهيد:

ان ما سبق دراسته من وصف لحالة البلدان المتخلفة انما يعتمد على ملاحظة الواقع وتتبعه ثم لاستنتاج خصائص عامة له هى فى حقيقتها أسباب لحالة التخلف الاقتصادى ومحققات للنمو . وما النظريات المفسرة للتخلف الا من هذا القبيل (١) والاسلام نظام شامل للحياة ، يعنى بواقع الامم وأسباب ضعفها ، ويهتم بقضية التخلف كل الاهتمام من حيث كوز محصلته انما هى الفقر الذى تعاني منه المجتمعات الانسانية منذ أن وجدت على وجه الارض ، فيرشد الى اسبابه ويصف له الملاج ويبين طرق الخلاص منه .

وما قص القرآن الكريم الا بيان لما أصاب الامم السابقة حينما انحرقت عن الطريق السوي من تخلف وضعف وتستشار به هم المؤمنين للاخذ بالاسباب المؤدية الى القوة والتقدم ويرشدون به لتجنب الاسباب التى أتت بالامم السابقة الى الضعف والانحلال

وفى هذا الفصل ايضاح للنظرة الاسلامية للتخلف والاسباب المؤدية اليه ودراسة لموقف المفكرين المسلمين المحدثين فى هذه القضية

(١) : انظر الفصل الاول ص ٢٧ ٢٢٠

## المبحث الاول : النظرة الاسلامية لقضية التخلف

ان النظرة الاسلامية للتخلف المستمدة من الشريعة الاسلامية عقائدها وأحكامها تغيب بآن التخلف المادى يرتبط أو وثيق الارتباط بالجانب غير المادى من الحياة والذي يكون قائدا لها ورائدا فيكون سببا فى تخلفها ان ناله الضعف كما يكون سببا فى تقديمها ان كان قويا وصحيحا .

فالتخلف فى حقيقته يمر بالناحية المعنوية (١) ، ويمكن فيها ومما يسبب اختلال هذه الناحية ويؤدى الى تخلفها ، ومن ثم تخلف الحياة المادية عدة عوامل منها .

١ - ضعف المقيمة : ذلك ان الايمان بالله عز وجل ، والتصديق بما جاء على لسان رسله من عقائد وشرائع ، كفيلة باسعاد البشر ، وعلى العكس منه الكفر به وتكذيب الرسل يؤدى الى شقاء البشر وتخلفهم . قال تعالى : (ولو ان اهل القرى (٢) آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء - والارض ، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون (٣) ) -

فالايمان انما هو التصديق بما جاء به الرسل من العقائد والشرائع ، والتقوى وان كان معناها اتقاء الشرك الا ان لها معنى أشمل وأعم فهى تعنى امتثال جميع الاوامر - الربانية ، واجتناب ما نهى الله تبارك وتعالى عنه ، ويشمل ذلك اداء المبادئ التى تعبدنا الله بها من صلاة وصوم وزكاة وحج ، كما تشمل التخلق باخلاق الفاضلة كالصفه والصدق والامانه والكرم والاخلاص فى العمل واتقانه

---

(١) : سبق وان اشرنا لما يراد بالناحية المعنوية فى مبحث مفهوم التخلف فى الاشتراكه فصل اول فانظره

(٢) : القرية هنا بمعنى المدينه . انظر الجامع لاحكام القرآن لابى عبد الله محمد بن احمد الانصارى لقرطبى ج ٢ ص ٢٥٣ طبعه دار الكتاب العربى القايرة ١٩٨٢ .

(٣) : الاية ٩٦ من سورة الاعراف



والمساهمة في رقى المجتمع، ومما ونة المحتاجين ، واغاثة  
الملهوفين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .  
ومنها البعد عن الرذائل كالكذب والخيانة والنفس والتدليس  
والسرقة والعدوان على النفس والأعراض والربا والغبية والنعمة  
والكسل والتواكل والتسول وشهادة الزور وكل الفواحش ما ظهر  
وما بطن، مفهى تشتمل على كل ما تتقى به النار من اداء عمل  
مالح ومن شرك للمصية مردولة .

وفتح السماء بالبركات وان عنى به فى الآية المطر الذى  
ينبت الزرع (١) . ، الا انه يتعدى ذلك الى كل ما يلهمه الله  
البشر من خير يؤدى الى صلاح أمر دنياهم ، كاستخراج ما فى  
باطن الارض واستغلال ما على ظاهرها .

وبنص الآية فان الايمان والتقوى يرتبطان بالخير والنعم  
اذا حصل كما ترتبط المقوبة بعميها - وهو التكذيب وعلم  
الاتباع وذلك لان الايمان بالله وتوحيده لا يتم الا بمباشرة الاسباب  
التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدرا وشرعا (٢) ،  
فالايان يشمل بالضرورة ربط الاسباب بمسبباتها والعمل على  
معرفة هذه الحقيقة معرفة يقينية ، تؤدى الى عمارة الارض التي  
خلق الله الانسان ليقوم بها قال تعالى: (هو أنشأكم من الارض  
واستحكم فيها (٣) وقال: ) ولقد مكناكم فى الارض ، وجعلنا  
لكم فيها مما يشق قليلا ما تشكرون (٤) .

وكل من طلب امرا من هذه العمارة فيه الخير له وللناس ،  
ولم يأت السبب الذى يؤدى اليه والذى نصبه الله مقتضى له  
كان شائيا إذ لم يتبع الرسول فالعمارة من مقتضيات

---

(١) : مختصر تفسير بن كثير للشيخ محمد على الما بونى ح٢  
ص ٣٨ دار القرآن الكريم بيروت طبعه سب١٤٠٠/٨١  
(٢) : الطب النبوى لشمس الدين محمد بن ابى بكر المعروف بان  
قيم الجوزى ص ٨ دار احياء الكتب العربية القاهرة  
١٩٥٧/٣٣٧٧ نسخة مصورة وانظر له الفوائد بتطبيق احمد  
راتب عمروس ص ١١٢ دار النفائس بيروت الطبعه الاولى  
١٣٩٩/٤٩٧٩

(٣) : الآية ٦١ من سورة هود

(٤) : الآية المباشرة من سورة الاعراف .

الايان والتقوى ، وهى شكر التمكين الذى به سيطر الانسان على المخلوقات من حوله فاذا تهاون فيها الانسان فما ذاك الا لخلل فى ايمانه وتصديقه ، فالايان ليس هو القول وحده بل هو الاعتقاد والقول والعمل .

أما ترك الاخذ بالاسباب التى تؤدى الى الصمارة فانما هو جزء من التكذيب الذى تشير اليه الاية الاولى (١) ، فالجهل بنواميس الكون التى اوجدها الله وقدرها يلقي هذه الصمارة والاستفادة من خيراتها ، والنعم التى جعلها الله لمباده وجعل الصمارة سببا لها . وهو لون من التكذيب برسالات الله وكفر بها يتسبب فى العقوبة المتمثلة فى ازالة النعم المؤدية الى الفقر . والتخلف .

والاسلام وهو الدين الباقي وخاتم الرسالات يرشد الى هذه الحقيقة ، ويوجه الانسان الى التفكير فيما خلق الله له ، فكل ما فى الكون مخلوق للانسان ولانتفاعه واستمتاعه بما أحل الله له منه قال تعالى : ( هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شئ عليم ) (٢) . فاذا لم يتفكر الانسان فى هذا الكون ولم يفتتح بما خلق فيه من أجله لم يحقق ما أراه الله من هذا الخلق ولم يقم بما فرض الله عليه من الصمارة .

والتفكير فريضة اسلامية لان العمل بالعقل وما يرشد اليه فى استنباط الخيرات من هذا الكون أمر من أوامر الخالق لا تجوز مخالفته (٣) قال تعالى : ( أولم يتفكروا فى انفسهم ما خلق الله السموات والارض وما بينهما الا بالحق وأجل مسمى وان كثيرا من

---

(١) : الاية ( ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا )

(٢) : الاية ٢٩ من سورة البقرة .

(٣) : التفكير فريضة اسلامية للاستاذ عباس محمد العقاد ص

٨٤٣ من موسوعة المقاد الاسلامية المجلد الخامس دار

الكتاب اللبنانى بيروت الطبعة الاولى ١٣٩١/١٩٧١

الناس ببقاء ربهم لكافرون (١) • فما خلق الله من شيء فسي هذا الكون الا الامر مهم يهdy اليه التعمق والتفكر • أما ان يكون ذلك الخلق مجرد عيث فهو المحال - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (٢) •

فاذا تخلى البشر عن التفكير وربط الاسباب والمسببات تفقوا في حياتهم • وأول هذا الشقاء ازالة النعم عنهم المؤدى الى فقرهم وضك مميشتهم • فكان لابد للمؤمن ان يطيع ربه وأن - يسمى لصالح أمر دنياه • بأتان الامر الذى جعله سببا لصالحها فاذا فعل ذلك سعد وسعد معه مجتمعه وتوافرت له النعم • وهذا ما يسمى اليه الانسان منذ ان خلقه الله وفطره عليه ليصيح في رغد وطمانينه أى فى رفاهية اقتصادية - كما يصبر الاقتصاديون وهى لا تتحقق بالامانى • بل بالعمل الجاد الموصل لاسبابها والذى به تتحقق • وهذا السعى والعمل من طاعة الانسان لربه • فأصل الشقاء المادى يتمثل اولا فى عدم الايمان بالله ومن ثم فى اهمال ربط الاسباب بالمسببات وترتيب النتائج على المقدمات • حيث يطلب الانسان الشيء من غير أن يهئ له اسبابه فيشقى لانه لن يتحقق له •

ولحل هذا هو حال المسلمين - اليوم - فقد ركنوا الى الجمود ولم يحاولوا ان يربطوا الاسباب بمسبباتها • وتركوا الاخذ بما استحدث من وسائل فيها الخير لهم بتحسين اعمالهم والوصول الى ثرواتهم • واستخلصها لانفسهم • وهو ما يشار اليه بالعقلم والخنى • فضفت عندهم الملكات العلمية والعقلية المؤدية الى ايجاد الجديد واختراع المفيد (٣) •

(١) : الاية الثامنة من سورة الروم

(٢) : الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل لابی القاسم جواله محمود بن عمر الخوارزمى ح ٣ ص ٢٢٥ دار المصرفة بيروت بدون تاريخ

(٣) : الاسلام والطاقت المعطلة للشيخ محمد الفزالى ص ١١٧ وما بعدها دار الكتب الحديثه القاهرة طبعه ثالثه ١٩٦٤ وانظر حاضر العالم الاسلامى للاستاذ عبدالمعظم عبد العزيز سبيع ص ٦١ مكتبة السلام العالمية القاهرة طبعه اولى ١٤٠١/١٩٨٠ • وانظر ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين للسيد ابوالحسن على الحسن الندوى ص ٣٥ دار الكتاب العربى بيروت طبعه ساسه ١٣٨٥/١٩٦٥ هـ

وهذا ما سبقهم اليه غيرهم رغم أنهم على غير الحق لانكارهم الاسلام وعدم ايمانهم به .

٢ - أثر الجود : فان مما يرتبط بما سبق آنفا ويعتبر مضافا للايمان الجود والوقوف عند القديم من الفكر والاساليب ، والتمسك بالموروث عن الابرار والاجداد دون الوقوف على صحتة أو خطئه قال تعالى : ( واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أو لو كان أباءؤهم لايطعون شيئا ولايهتدون )<sup>(١)</sup> ، والجود في الأمور الدينية المادية مدمر للحياة الانسانية يفقدها التجديد وينفي عنها البهجة ، وينتج عنه التخلف المؤدى الى الشقاء ، وهو من أعظم مسببات التخلف ، مجود البشر على ما اعتادوا من وسائل اتخوذها للانتاج قد لاناثم عصرهم تزيدهم تخلفا عن أخذ بما أستحدث من وسائل ظهرت فائدتها ، ولذلك قال تفسير في هذه الحالة امر واجب قال تعالى : ( ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم )<sup>(٢)</sup> فان الله سميع عليم ( ٧ ) ، والآية وان جاءت في سياق التحذير للكفار قريش من مصير من سبقهم من الامم بتغييرهم ما في انفسهم بالكفر والتكذيب فأبدلهم الله النعمة نقمة ، الا أن معنى التفسير في النفس البشرية من حال فيه الشر الى حال فيه الخير لاثابها الآية ، فتغيير ما في النفس بالايمان بعد الكفر تغيير يجلب النعمة بمفهوم الآية المخالف ، والايمان يقتضى كما سلف ربط الاسباب بمسبباتها .

كما أن تغيير حال الايمان بحال الكفر وحيدان - النعم يورث النفس البشرية كاللا يودى الى تجاهل الطرق الصحيحة لاكتساب النعم ، فيجهد البشر حينئذ على ما عرفوه من وسائل ، ولو أصبحت لا تودى الفرض ، ولا توصل

الى النتائج المرغوبة .  
(١) الآية ١٠٤ من سورة المائدة .

(٢) : الآية ٥٣ من سورة الانفال .

فتغيير البشر الى الاحسن والافضل هو أهم وسائل التقدم ، فالإنسان هو هدف هذا التقدم ، كما هو هدف التنمية الاقتصادية التي تمحو آثار التخلف عنه وهو كذلك أداة هذا التقدم وهذه التنمية ، فإذا لم تسخ هذه التنمية الى تغييره فى الداخل ليقتنع بما سيحدث من وسائل فنية وعلمية وعريضة الا يكون من هذه الوسائل ما يحرم شرعا ، فلن ينجح مساه الى التقدم وصدق الله حيث يقول : (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم) (١) ، فأنه اذا كان فى قيم الانسان التى استحدثها لنفسه ما يعوق الممارسة والنمو الاقتصادى مما سبق عرضهم فيها فى خصائص التخلف وسيأتى مثل لها فيما يلى ، فأن هذه القيم (٢) اذا لم تتغير لن يغير الله ما به من تخلف وشقاء وضيق (٣)

٣ - الذنوب والمماصى : وهى بعض القيم الخاطئة التى تحتاج الى تغيير حتى يتمكن المجتمع من أن يغير من احواله الجالبة للشقاء (٤) ، ذلك أن من المقاب عليها التخلف والشقاء فى الدنيا ، يدلنا على هذا أن الأمم السابقة التى ورد فى القرآن ذكرها وما نالها من عذاب أدى الى شقائها وأنهيار حضارتها لم توث الامن حيث معصيتها لله فيما أمر الخلق به ومن اهمه الممارسة لهذا الكون الذى خلقهم له وخلفه لهم على أسس لايمان بالله قال تعالى : ( ذلك ان لم يكن ربك مهلك لقري بظلم وأهلها غافلون) (٥) ، فالله عز وجل لا يسبب للناس

(١) : الآية ١١ من سورة الرعد

(٢) : القيم المقصود هنا جمع قيمة وهى الصفة التى يظلمها العقل على الاقوال والافعال والاشياء طبقا للظروف والملايسات وهى بهذا المعنى كما يرى الوضعيون المنطقيون تعنى بالاهتمام بشئ واستحصانه او الميل اليه والرغبة فيه . انظر المعجم الفلسفى ص ١٥١ اصدار مجمع اللغة العربية .

(٣) : فكرة التغيير الاجتماعى ليست بالجديدة على المسلمين ذلك ان الاسلام نفسه يدعمه لان الجانب الاجتماعى فى الحياة لابد وان يطابق قواعده واحكامه فلا بد من تغييره ليوافق الاسلام .

(٤) : البركة فى فضل السعى والحركة وهذا الكتاب من الكتب

الشفاء بظلم الغاص لانفسهم بالكفر أو الشرك وحده ما لم يكن قد أرسل اليهم من قبل ، ولولا فان هلاكهم يصورهم اليهم ، فبمقدار ما علموا من اسرار كونهم فانهم يفلحون في امور الدنيا أما امر الآخرة فمرهون بالرسالات والرسول ، وهو يجيب على تساؤل البعض عن تقدم من لا يؤمن بالله وبرسالة الاسلام . وتأخر من آمن بالله والرسالة ، وهو تساؤل ناتج عن ملاحظة أن التقدم لم يلحظ بعد في بلاد المسلمين وهم الأمة التي بقيت على ظاهر هذه الأرض تؤمن بدين صحيح . ذلك أن أمر الدنيا مرهون بمعرفة اسرارها وهو ما تركه المسلمون رغم أنه جزء دينهم لأن الاسلام عقيدته وشريعته لا ينفكان وتعاليمهم الاسلام - كما أسلفنا - تأمر بالنظر في ملكوت السموات والأرض وربط الأسباب بالمسببات والخلوص إلى النتائج من المقدمات وشحذ العقل والفكر واستخدامهما في تسخير القوى الكونية لخير الانسان .

ومن أهم المصاحبي التي أهلكت الامم السابقة والتي تشكوا من بعضها اليوم ، وتنتسب في الحال الذي نحن عليه اليوم الانبياء .

التاسع الهجري  
من الكتب الاسلامية القديمة التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث في قضية التنمية والتخلف فان ابو عبد الله الهمازي مؤلفه يذكر في مقدمته أن سبب تأليفه له أنه قد رأى أهل بلده في الكسب مجتهدين وعلى الاعتقال بالحرف ممتددين ومواظبين وأنهم ما رأوا إذا رأوا أهل الرفاهية في البلدان من حولهم وما هم فيه من راحة استقصوا احوالهم وازدروا أفعالهم ، ظناً منهم بأن السدعة والسكون أمر فاضل منون . فأحسب أن يشرح لهم ما يسلى قلوبهم وينفخ كروبهم من فضائل الصناعات وأنها للانبيا عادات وأن يبين لهم فضل الكسب في الزراعات وأن الزرع أفضل المكاسب الطيبات ، وأنه من قروض الكفايات ، وأن يذكر لهم الاشياء الفنية للصالحات التي من استعمالها سلم في دينه وأخرته من الأحوال .

وقد قسم كتابه إلى ابواب سبعة كلها تدور حول هذا الموضوع وأن تأثر بالسلوب الوعظ حيناً بمدح حيناً بالحث على الزراعة والصناعة والتجارة وهي وجوه الكسب الطيبية كما يسميها مفكروا الاسلام . وافرد الباب الثالث من كتابه لأسباب

أ - الظلم بشتى أنواعه وصنوفه سواء كان ظلم للنفس بمخالقة أو أمر الله عز وجل وإثبات ما نهى الله عنه ، أو الظلم الذى يضاد العدل ، بانتشار التظالم بين الناس - والذى يودى الى انتشار الجرائم كالاعتداء على النفس والاموال والاعراض سواء أكان بالقتل أو السرقة أو قطع الطريق أو الزنا أو الربا الذى يسلط القوى على الضيف فيستغلة ، وكالفساد بكل أنواعه كالرشوة وعدم ادا - الحقوق وترك الواجبات ، والاضرار بالناس ، فكل هذه مما صي منشؤها الظلم ، متسبب فى الاخلال بأمن المجتمع وتودى به الى الاضطراب وتصرف افراده عن أداء الاعمال وتتميز الاموال وفوق ذلك تودى الى أمراض للنفس البشرية تنهيب - بطمأنيتها وأمنها ، وتورثها احقاداً ، تنشأ منها الصراعات بين الافراد والجماعات ، فلا يبقى معها للحياة المدنية استقرار فالنفوس اذا ضربت أدى الى نهيب الممارسة وتخلف الانسان ، لذا جاء التحذير من الظلم فى القرآن كثيراً ، قال تعالى : ( ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم رسلهم بالبينات ، وما كانوا ليؤمنوا ، كذلك نجزي القوم الظالمين (١) ) .

والظلم كما يقول ابن خلدون مؤذن بخراب الممران والظلم عنده لا يقتصر على أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم اعم عنده من ذلك ، فكل من أخذ ملك أحد أو غصبه

( ما قبله )

التخلف أو الاشياء التى يجب تجنبها لانها مسببة للفقر . وهذا الباب هو ما أستمنا به فى هذا المبحث ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر الوصابى ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ دار المصرفة بيروت ١٩٧٨ (٥) : الآية ٣١ من سورة الانعام .

(١) : الآية ٣٣ من سورة يونس

فى عمله ، او طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع  
فقد ظلمه ، فالظلم بالمدوان على الاموال سواء أكان بانتزاعها  
من أيدي أصحابها أو تسخيرهم بعمل دون عوضه المكافئ له  
أو مطالبتهم بغير حق بشئ من اموالهم ، او فرض أثوات عليهم  
كل ذلك من الظلم المونن بخراب العمران والمودى الى التخلف  
ذلك أن عدم أطمئنان الناس على أموالهم وثمره اعمالهم ،  
يصرفهم عن الاعمال ، ويقعدهم عن الكسب (١) ، فكم من هذه -  
المور للاعتداء والظلم تقع الآن فى عصرنا ، فتودى بالناس الى  
ترك الاعمال أو الاقتصار على الضرورى منها ، وتقدم عن الكسب  
فيودى ذلك الى خراب العمران ونهاية ، فكم من سياسات  
اقتصادية خاطئة فى بلدان المسلمين ما أنزل الله بها من  
سلطات أدت الى انواع من هذا الظلم وصرفت الناس عن الاعمال  
المثمرة النافعه .

ومن ظلم لحكم بغير ما أنزل الله لانه يودى الى الحكم  
بالبهوى (١) : ومعنى ذلك ان الاستبداد والتحكم ، فبنشر الظلم  
عن طريق سن قوانين خاطئة فاسدة تكون غالبا فى صالح الحاكم  
المستبد والمقربين له ، وينتفى العدل ، وقد عانت البشرية  
من جراء الحكم بغير ما أنزل الله الريلات والذكيات السى  
مختلف المصور ، فتحكم المستبدون بمط ثر الامم وقادوها على  
المهاالك اشباعا لرغباتهم وهوى انفسهم ذلك لان أى قانسون  
يصفه البشر بها سما فانه لن يظلو من هوى واضية واغراضهم  
أما الاحكام الالهية فهى من لدن خبير عليم مخلق البهر وعلم  
ما يصلح شأنهم كله فى حياتهم الدنيا الحاضرة وحياتهم  
الاخرى المستقبلية ، فلا تكون الاعادلة ، ولذا فإن الاسلام  
جعل الحكم بغير ما انزل الله ظلما فقال تعالى : ( ومن لم  
يحكم بما انزل الله فأولئك هم الظالمون (٣) . كما جعله

(١) : انظر المقدمة ص ٢٨٦ وما بعدها مرجع سابق

(٢) : انظر البركة فى فضل السعى والحركة مرجع سابق ص ٢٣٣

(٣) : الآية ٤٥ من سورة المائدة .



كفرا فقال تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (١) • وجعله أيضا فسقا فقال تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) (٢) • فالحكم بما أنزل الله هو المحقق للمعدل وهو الذي يصون الحياة الانسانية من الانحراف ، لذا جاء التنبيه من الحكم بغيره تلك الشدة في كتاب الله •

ذلك أن النظام السياسي وقضية التنمية التقدم مترابطان ترابطا وثيقا كما رأينا فيما سبق • لأن عملية ازالة آثار التخلف بالتنمية لا تتم في فراخ بل لابد وأن تكون الانظمة السياسية والقانونية والاجتماعية ماثمة ومالحة لتتم العملية في يسر وسهولة ، وتحقيق المراد منها • ولما كان الحكم بغير ما أنزل الله عرضة للآهوا • والاعراض للأفراد والفتنات التي تمنع القوانين وتضع النظم ، فإن ذلك يعنى عدم استقرار الأحكام والنظم لارتباطها بوضيعة ، أما الحكم بما أنزل الله من أحكام فإن ذلك يعنى ثباتا في القوانين والنظم ، مما يساعد على ازالة آثار التخلف ويحقق التنمية •

ويرتبط بالظلم والحكم بغير ما أنزل الله ، موضوع لسه أهميته البالغة ، هو موضوع استقلالية العلماء ، وأيضا مهم وجه الحق للمجتمع ، ذلك أن الصفة تتمثل فيهم وفي الأحكام فإذا انحرفتا تان الفتتان ، أدى ذلك الى مزيد من التخلف ذلك ان استبدادية الحكم ، اذا عاونها أهل العلم والفكر اشتد تقسوتها على أفراد المجتمع ، لذا حذر مفكرو الاسلام منذ القديم من مخالطة العلماء للكبراء والأمراء اذا كانوا ظالمين (٣) • لأن ذلك يجعل العلماء يسكون عن قول كلمة الحق وينصرفون عن محاولة الإصلاح ، فاستقلال هذه الفئة وحريةتها له الأهمية القصوى ذلك انها تعلم المعروف والمنكر فتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، فاذا توفرت لها الاستقلالية

(١) : الآية ٤٤ من سورة المائدة •

(٢) : الآية ٤٧ من سورة المائدة •

(٣) : البركة في فضل السمع والحركة مرجع سابق ص ٣٣

والحرية استفيد منهم في تصحيح الاوضاع على اوسع نطاق .  
وقد جرت تبعية العلماء المحكام غير الاكفاء على بلاد المسلمين  
ولايات ومصائب كثيرة حكمت فيهم حتى اعداء الاسلام .  
والذى لا شك فيه ان الصفوة من افراد المجتمع متبعة ومقلده  
فهي القدوة لباقى فئات المجتمع ، والحكام أول افراد هذه  
الصفوة الذين يقلدون لذا اهتم المفكرون السالينيون الاوائل  
بقضية الحكم لماله من أثر بالغ في عمارة البلاد او خرابها  
ذلك أن نوع الحكم له أثر في الشعوب المحكومة فيقول ابن  
خلدون في مقدمته ( والسبب الشائع في تبدل الأحوال والموائد  
أن عوائد كل جيل تابعة لموائد سلطانه ، كما يقال فـ...  
الأمثال الحكيمة : الناس على دين الملك وأهل الملك والسلطان  
إذا استولوا على الدولة والأمر ، فلا بد أن ينزعوا الى عوائد  
من قبلهم ، ويأخذوا كثيرا منها ولا يفتلوا عوائد جيلهم مع  
ذلك . فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لموائد الجيل  
الاول ، فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ، ومزجت من عوائدهم  
وعوائدها خالفت بعض الشيء ، وكانت الأولى أشد مخالفة ، ثم  
لا يزال التدرج في المخالفة حتى ينتهي الى المبانية بالجملة .  
فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان ، فلا  
تزال المخالفة في الموائد والأحوال واقعة ، والقياس والمحاكاة  
للإنسان طبيعته معروفة ومن الضلط غير مأمونه (١) .  
فأثر المحاكاة في حياة البشر أمر ملاحظ ، ومحاكاة الشعوب  
للصفوة منها ممن اختارتهم أو أرغمت على الرضوخ لهم حكما  
ذات أثر بالغ ، ولذا فإن الحاكم يجب أن يكون قدوة في فعله  
وقوله ، وهذا ما كان في عصور الاسلام الأولى حتى أن المظيفة  
قد يمنح نفسه من فعل مباح مخوف أن يراه الناس مداهما عليه  
فيظنونه واجبا . فلا بد أن يكون سلوك الحكام وكذلك العلماء  
هو الممثل للسلوك الاقوم في المجتمع .

(١) : مقدمة ابن خلدون . عبد الرحمن بن محمد خلدون ص ٢٩ مرجع سابق

وأما اذا حدث العكس فان ذلك يكون كارثة على الامة لان العامة من افرادها تقلد حكامها ، وقد رأينا في قول ابن خلدون الآف الذكر كيف تتطور عادات المجتمع وتقاليد تبعا لحكامه جيلا بعد جيل حتى تصل في النهاية الهمباينه تامة لما كان متبعا في الجيل الاول ، وهو الامر الذي حدث في بلاد المسلمين ، حيث كان الجيل الاول حين الخلافة الراشدة . يتمثل السلوك الصحيح المبرر عن الاسلام بكل ما فيه من دوافع الحمارة والحضارة ، ثم بدأت بعض المخالفة في الجيل الذي جاء بعده ... وهكذا حتى وصلنا الى المصور المتأخرة التي بعدت عن تلك الدوافع ، وأخلدت الى الدعة والسكون (١) .

ولذا فقد عني المفكرون المسلمون بالنظام السياسي - واستقرارة وصلاحيته ، لانه الموطن لقيام تنمية شاملة تزيل التخلف وآثاره ، فعنى به علماء الشريعة كما عنى به علماء التاريخ والاجتماع والسياسة . فرأى الفقهاء أن مبنى اقامة نظام سياسى مستقر يقوم أولا يقوم على مبدأ اقامة الحكاكم عن طريق الشورى ، لان الله عز وجل أمر بها رسوله فقال : (فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر) (٢) . وهو امر من الله لرسولة بأن يشاور أصحابه ليطلع المسلمون أن الشورى على الحاكم واجبه ، كما يقول الله ايضا : (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وامرهم شورى بينهم ، ومما رزقناهم ينفقون) (٣) .

(١) : ان ظاهرة تقليد الشعوب لحكامها سيطرت على كثير من المفكرين الاسلاميين حتى ان احدهم قد افرد بها برسالة أسماها " مشاكل الناس لزمانهم " تتبع فيها هذه الظاهرة منذ عصر الخلفاء الراشدين حتى اواخر العصر العباسى انظر - مشاكل الناس لزمانهم . لاحمد بن اسحاق اليعقوبى الميونيخ وتحقيق المستشرق الانجليزى وليم ملورد - نشر دار الكتاب اللبنانى بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠

(٢) : الاية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٣) : الاية ٣٨ من سورة الشورى .

ولذلك نجد أن مبدأ إقامة امام أو خليفة، قد استقر قسرياً  
إنه ان العلماء المسلمين على انه ضرورة لازمة لاستقامة حياة  
الامة وعمران البلاد، وأنه منوط بأهل الاختيار الذين يطبق  
عليهم أهل الحل والعقد، وتتوفر فيهم شروط معينة مسن  
العدالة والعلم الذي يتوصل به الى ممرقة الاصلح الذي يستحق  
ان يكون اماماً أو حاكماً وله شروط معروفة . ذلك أن أمور  
الدنيا لا تستقيم الا به لان الله يزرع السلطان ما لا يزع بالقرآن  
فالنظم والقواعد لا تكفى لإقامة مجتمع مستقر ما لم تكن مقرونة  
بالسلطة المانعة للفساد الجالية لما يطلع به شأن الدنيا .  
فاذا أخذنا كل ذلك في الاعتبار ، فاننا سنجد تفسيراً مهما  
لحالة التخلف الحاضرة فان الظلم والبغى بكل انواعه ومنه  
الحكم بغير ما انزل الله . وتسلط الحكام غير الكفاة على  
مقاليد الأمور ومحاكاة الناس في سلوكهم من الاسباب الهامة  
لوجود هذه الظاهرة واستمرارها .

ب- المحاصي والذنوب التي تمس الحياة الاقتصادية بصفة  
خاصة ، ومن هذه المحاصي ما يمس البناء الاقتصادي للامة  
ويضعفه :-

اولاً : التعامل بالربا والذي عرفت اثاره الاقتصادية  
والاجتماعية وأتضح ، وضحت الدنيا من اضراره  
فالربا شح وقدراة ودنس وأثرة فردية (١) .  
فهو من الناحية الخلقية جشع وشره واستغلال  
الانسان لاخيه الانسان ، فالمرابي يستغل حاجة  
الفقير والعاامل الى المال فيفرض عليه ما يشاء  
من فوائد دون أن يؤدي المرابي عملاً يستحق  
عليه الربح ، فتكون العلاقة بين المقرض بالربا  
والمستفيد علاقة أقل ما يقال عنها أنها علاقة

---

(١) : تفسير آيات الربا للشهيد سيد قطب ص ٦  
دار الشرق بيروت ١٣٩٨ / ١٩٧٨ من تفسير الشهيد  
المعروف " في ظلال القرآن "

### مادية بمحتته (١) \*

ومن الناحية الاجتماعية فانه يزرع الحقاد والحزازات فى النفوس ، فالمال شقيق النفس كما يقال ، وليس آلم لنفس الانسان من ان يرى ماله يأكل ويأخذ منه بدون وجه حقيق وأرباح العامل لاتأتى من ذات النقود وانما أتت مما يذل من جهد فاذا شاركه غيره فيها دون أن يبذل معه جهدا فان ذلك يثير فى نفسه السخط عليه والتذمر منه (٢) \*

وهو من الناحية الاقتصادية تعطيل المال أن يستغل فى طرقه المشروعة من تجارة او صناعة او زراعه أو ماشابه ذلك (٣) \* فان المرابى حريص على تحصيل فوائد وتطعيمها وهو ما لايتاح له اذا شارك بأمواله فى النشاط الاقتصادى الحقيقى المنتج ، فأنه حينئذ لايقض امواله الا للامثلة - التى تدر عائدات كبيرا ومضمونا وبصيدا عن الامثلة المنتجة - التى قد ستعرض للخسارة كما تنعرض للريح \*

والربا أصل لكثير من المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها الإنسانية منها ، فالمقترض بالربا ملزم برد أصل الدين وما فرض عليه من فائدة ، لذا تراه يتجه للمشاريع التى تحقق ربحا وفيها يزيد عن مقدار الفائدة التى يدفعها للمرابى ، فنتيجة رؤوس الاموال الى مشاريع قد لاتكون ذات نفع كبير للمجتمع بل قد تكون فى بعض الاحيان ضارة - بمصلحة المجتمع واقتصاده وهو الامر الذى يضرب بتوزيع رؤوس الاموال على مختلف المشاريع بصورة طبيعى وعادلة وانما نرى فى ظل النظام الربوى أن رجال الاعمال يلجأون الى القروض متوسطة الاجل ، ومن ثم يكتفون بأعمال مؤقتة محدودة النطاق ، مادام يتوافر فيها الربح السريع الوفير (٤) \*

(١) ، (٢) : نظرة الاسلام الى الربا للدكتور محمد بن محمد ابو شهبه ص ٢٥ ، ٢٦ مجمع البحوث الاسلامية الازهر القاهرة ١٣٩١ / ١٩٧١ وانظر "الربا" لابى الاعلى الموردى ص ٤٠ وما بعدها مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٩ / ٧٩

(٣) : نظرة الاسلام الى الربا مرجع سابق ص ٢٧

(٤) : الربا ابو الاعلى المودودى مرجع سابق ص ٥٣

بل ان الهزات الدورية التى تصيب النظام الرأسمالى انما هى نتيجة حتمية للنظام الرئوى ، فان اصحاب رؤوس الاموال - يحجمون عن اقراض اموالهم اذا انخفض سعر الفائدة ويتربحون ارتفاعه ، فيقع الكساد وتقل الاعمال المثمرة المنتجة (١) .  
وفى الدول المتخلفة تزيد اضرار الربا اضافة لما يتسم به اقتصادها من ضعف وهيكلها الانتاجى من انحراف ، فيكون الربا وفوائد عبثا ثقيل على الانتاج يزيده تخلفا ، ويبقى هذه الدول فى اسار التخلف امانا طويلا . فلا غرو ان أن - يحرم الاسلام الربا وأن يشتد على المتعاملين به ، حتى يعلن الحرب عليهم ، قال تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وتروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفلحوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلکم رؤوس اموالکم لانظلمون ولا تظلمون ) (٢) .

ولعل هذا التهديد يفسر لنا سبب تردى أوضاع المسلمين فى حاضرهم فقد تنكبوا جادة الصواب ، فاكلوا الربا اضافة مضاعفة واستشروا التعامل به بينهم ، وأقيمت مؤسساته فى بلدانهم مع علمهم بخطورته وشدة عقاب الله لمتعاطييه وأقل عقاب نالهم ، أن كانوا فى ضحك فى معيشتهم ، وأن - تداعت عليهم الامم . وان العودة الى الله لهم منجاة من كل ما يعانونه من مشكلات لو أرادوا النجاة

ثانيا : الاحتكار وهو من المحاصى التى تمنع الحياة - الاقتصادية ، والتى حاربها الاسلام ورتب عليها المقاب وشد فيه ، فجعله عملا آثما محرما فقال (٣) صلى الله عليه وسلم : " لا يحتكر الا خاطئ " فجعل المحتكر من الخاطئين الذين ينالهم المقاب والدمار ، فقد وصف الله فرعون وهامان

(١) : انظر تفسير آيات الربا للشهيد سيد قطب ص ١٤ / ١٥

مرجع سابقه (٢) : الايتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ من سورة البقرة

(٣) : انظر الجامع الصحيح للامام ابى الحسين مسلم بن

الحجاج القشيري مجلد ثالث جز ١ خامس دار المعرفة

بيروت بدون تاريخ من حديث محمدين ابى محمدرضى

الله عنه ص ٥٦

بهذه الصفة فقال تعالى :- (ان فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) (١) ، وجاء في حديث آخر ( الجالب مرزوق والمحتكر مملون ) (٢) ، واللعنة طرد من رحمة الله ، والتي لا يمنها الهالك ويشدد على المحتكر في الاسلام كثيرا حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الاحتكار سببا في غضب الله على المحتكر - الخاطيء حتى يقتليه في جسده وماله فيقول : (من احتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالجزام والاقلاس) (٣) . ويقول : ( من أحتكر طعاما أربعين يوما يريد به الخلا فقد برئ من الله وبرئ الله منه ) (٤) . فالاحتكار ظلم يعم ضرره (٥) - ويستشري خطره ، لانه سبب في مفاصي كثيرة ، فهو يؤدي الى غلاء الاسعار . كما انه يؤدي الى الكسب المحرم وأكل الناس - بالباطل ، ذلك ان الاحتكار كالربا كسب بالانتظار ، كما يفقد

- 
- (١) : الآية الثامنة من سورة القصص  
 (٢) : من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، انظر سنن ابن ماجه - الحافظ ابى عبد الله محمد بن يزيد القزويني المجلد الثاني ص ٢٢٨ . وتحقيق محمد فواد عبد الباقي دار احياء التراث العربي بيروت بدون تاريخ  
 (٣) : انظر سنن ابن ماجه المرجع السابق نفس المجلد والصفحة من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونقل محقق الكتاب عن الزوائد ان استاذة صحيح ورجالة موثقون .  
 (٤) : انظره في جامع الاصول للامام ابى السعادات مبارك بن محمد بن الاثير الجزري الجزء الثاني ص ٢٦ نشر دار احياء التراث العربي وتحقيق الشيخ محمد حامد فقي الطيحه الاولى ١٣٧٠ هـ / ١٩٥٠ والحدِيث رواه عبد الله بن عمر .  
 (٥) : احياء علوم الدين للامام ابى حامد بن محمد الفزالي المجلد الثاني ص ٧٢ مرجع سابق

مع التكاثر العادل بين السلمه وضمنها مما يدخل على الناس الضرر (١) ، بل قد يؤدي الاحتكار الى اسراف وتبذير فى الموارد الاقتصادية فأنا نرى المحتكرون قد يلجأون أحيانا الى اتلاف فائض انتاجهم حتى لا ينخفض سعره ، كما كان يحدث فى البرازيل عندما كانت تحرق اطنان من البن مع حاجة الملايين من الناس فى العالم اليها .

والاحتكار ذو خطر بالغ على الحياة الاقتصادية ، لان فيه اهدار لحرية التجارة والصناعة ، وتحكم فى الاسواق يستطيع منه المحتكر أن يفرض ما يريد من أسعار على الناس فيرهقهم ويضارهم فى معاشهم وكسبهم فوق انه يسد ابواب الفروض امام الآخرين ليمملوا ويرتزقوا ويقتل روح المنافسة التى تؤدى الى الاتقان والتفوق فى الانتاج (٢) ، وهو بهذه الصورة يعطل النمو ويمنع التقدم .

واذا كان الاحتكار فى ظل نظام ربوى فخطورته أشد لانه حينئذ يزيد النشاط الاقتصادى وهنا على وهن وذلك انه فى ظل الاحتكار لا يمكن للثروات ان تنج بصرة طبيعى الى مختلف اوجه النشاط الاقتصادى حسب أهميتها التى يحتاجها المجتمع ، فالاحتكار يجعل فئة قليلة تتحكم فى النشاط كله وتوجه الموارد الاقتصادية للمشاريع التى تعود عليها بالربح الوفير وبأقل جهد ممكن تبذله ، حتى ولو كانت هذه المشاريع غير ذات نفع للمجتمع أو حتى قد تكون ضارة له .

والاحتكار فى عصرنا هذا أصبح ظاهرة عالمية ، تفتك بالمجتمع الانسانى كله ، وتؤدى الى استمرار ظاهرة التخلف فى المجتمعات الانسانية فان الاحتكارات العالمية قد حشرت كثير من الدول المتخلفة فى انتاج سلمه أو سلمتين من سلع المواد الاولى فلم تستطع هذه الدول أن تنوع انتاجها أو تقضى على

(١) : المال وطرق استثماره فى الاسلام للدكتور شوقي عبده

الساوى ص ١٠٠ دار المطبوعات الدولية القاهرة -

القاهرة الطبعة الاولى ١٤٠١/١٩٨١

(٢) : مقومات الاقتصاد الاسلامى للاستاذ عبدالسيح المصرى

ص ٩٧ مكتبة وهبه القاهرة طبعة اولى ١٣٩٥/١٩٧٥



الانحراف في هيكلها الانتاجي والذي يعتبر من مظاهر تخلفها -  
المادى ، فقد تغلغل الاختكار في ميا دين الانتاج العالمى  
وتحالف المحتكرون من مختلف البلدان ونجحوا في تحديد  
الاسعار التى يريدون والتي تمود عليهم بالربح الفاحش  
وأوجدوا الازمات وتأمروا على بضائمان المواد الاولى التى  
تنتجها الدول المتخلفة ، فأضروا بثلثى سكان العالم الذين  
يقطنون الدول المتخلفة (١) .

والاسلام حينما يحارب الاختكار فان ذلك لايعنى أن هذه  
الحرب تعاليم اخلاقية فقط وانما يجب ان تكون حربا فعلية  
تقضى على الاختكار ، ولذلك ابيح التسمير فى الاسلام - كما  
سيأتى - لمنع المحتكر من فرض سعره الذى يريد ، كما ان  
للدولة أن تجبر المحتكر على بيع سلعته وبالسعر الذى  
أستقر عليه السوق من خلال تلاقى العرض والطلب .

واما الاختكارات العالمية فلا سبيل لكسرها الا وعلى  
الدولة الاسلامية وتكاملها فيما بينها لمنع سيطرة المحتكرين  
العالميين عليها ، وانا نلجوا ان يكون ذلك قريبا ، فقد  
كفى أمة الاسلام ما نالها بسبب معصيتها لربها ، فالمودة السى  
التعاون على البر والتقوى فيما بينها فى طاعة ربها خالص  
لها من كل ذلك .

ثالثا : مجموعة المعاصى الاقتصادية التى تؤدى الى  
التظالم بين الناس فى التعامل وتؤدى الى أن -  
يختل ميزان العدل بينهم فى القيم ، ويجمعها  
الفحش وان سميت باسماء مختلفة ، قال صلى الله عليه  
وسلم ( من غشنا فليس منا ) (٢) . فالخيانة فى الكيل  
والوزن منه ، وهى كبيرة فى الاسلام قال تعالى :

---

(١) : مقومات الاقتصاد الاسلامى ص ٩٨ مرجع سابق .

(٢) : الجامع الصحيح للامام مسلم المجلد الاول الجزء

الاول ص ٦٩ من حديث ابى هريرة رضى الله عنه .

مرجع سابق .

( ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ،  
 وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، ألا يظن أولئك أنهم  
 مبعوثون ليوم عظيم (١) . وقد كانت هذه الخيانة من المعاصي  
 التي كانت سبباً في هلاك أمة قال تعالى : (والى مدين اعظم  
 شميماً ، قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره ، وتتنقصوا  
 المكيال والميزان انى اراكم بخير وانى اخاف عليكم عذاب  
 يوم محيط ) قال : ( افوقوا الكيل والميزان ولا تكونوا من  
 المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم ولا تبخسوا الناس -  
 أشياءهم ولا تحشوا فى الارض مفسدين (٢) ، فهذه الخيانة  
 من الفساد فى الارض الذى لا يكون معه استقرار فى التعامل  
 ولا استقرار فى النشاط الاقتصادى ، فقد جاء فى الحديث  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاهل الكيل والميزان  
 ( انكم قد وليتم أمرين هلكت فيهما الامم السابقة قبلكم (٣)  
 ومن هذه المعاصي الاسراف فى استخدام النعم التي خلقها  
 الله لعبادة قال تعالى ( وهو الذى انما جنات معروشات  
 وغير معروشات ، والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان  
 متشابها وغير متشابهة ، كلوا من ثمره اذا أثمر وآتوا حقه  
 يوم حصاده ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين (٤) .  
 وقد عد الله التبذير مصيبة تجعل من الانسان شيطاناً  
 فقال تعالى : ( وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل  
 ولا تبذر تبذيراً ، ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان  
 الشيطان لربه كفوراً (٥) )

- (١) : الايات الخمس الاولى من سورة المطففين  
 (٢) : الايات ٨٤ من سورة هود ، ١٨١ - ١٨٢ من سورة البراء  
 (٣) : جامع الاصول لابن الاثير الجزء الاول ص ٣٧٢ من حديث  
 عبد الله بن عباس رضى الله عنهما . مرجع سابق  
 (٤) : الآية ١٤١ من سورة الانعام  
 (٥) : الايات ٢٦ ، ٢٧ من سورة الاسراء

والسرف تجاوز الحد في استخدام هذه النعم ، أو تجاوز ما أمر الله (١) ، والاسراف في كل شيء منموم في الشرع ، فلا بد لهذه النعم أن تصرف فيما خلقت له ، فإذا كان الطعام يسد حاجة الإنسان إليه ، فلا يجب تجاوز الحد فيه حتى يصل إلى درجة الضرر ، ولا أن يصرف لغير ما خلق الله وهو أن يسد الجوع والخلة والتبذير مثله فهو نفقة في غير حق (٢) .

لذا فقد حرم الله الاسراف والتبذير في كل شيء في العظيم والخفي فقد جاء في الحديث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأحد أصحابه وهو يتوضأ فقال : (ما هذا السرف) فقال له صاحبه : أفى الوضوء سرف قال صلى الله عليه وسلم ( نعم ) وان كنت على نهر جار (٣) ، وقال صلى الله عليه وسلم ( كلوا واشربوا<sup>وا</sup> وتصدقوا في غير اسراف و هخيلة ) (٤) .

فلا بد أن يحرم المسلمون على هذه الموارد التي حباها الله بها ، فيوجهونها لانتاج ما يسد حاجاتهم برشد ودون اسراف أو تبذير ، وأن يقدمون الأهم على المهم وحتى يتخلصوا من سوء استخدامها الذي يزيدهم تخلفاً مادياً . فقد جاء في الحديث أن الرسول عليه الصلا والسلام قال : (بينما رجل ركب على بقرة ، التففت إليه ، فقالت : لم أخلق لهذا ، خلقت لأحرائه ) قال : (آمنت به أنا وأبو بكر وعمر) (٥) . فاتخاذ البقرة للركوب استخدام سوء لها كمورد ، فقد خلقت

(١) : مختصر تفسير ابن كثير للشيخ محمد علي الصابوني جزء أول ص ٦٢٥ .

(٢) : المرجع السابق الجزء الثاني ص ٣٧٤ .

(٣) : انظر سنن ابن ماجه المجلد الاول ص ١٤٧ من حديث

عبد الله بن عمرو

(٤) : انظر صحيح البخاري بحاشية السندی في باب اللباس

المجلد الرابع ص ٣٣ دار المصرفة بيروت ١٩٧٨

(٥) : صحيح البخاري المجلد الثاني ص ٤٥ من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه مرجع سابق

لشيء آخر واستخدامها للحراثة استخدام رشيد يعود على المجتمع بالانتاج الوفير، وما هذا الا مثل لما يرشد اليه الاسلام من الرشيد في استخدام الموارد الاقتصادية وعدم اساءة الاستخدام سواء أكان بالاسراف او التبذير او للجهل او لاي شيء آخر .  
فالاسلام يحصر على الاستخدام الجيد لهذه الموارد ويمنع تبقيدها او اساءة استخدامها ويعتبر ذلك مفسدة تستوجب العقوبة ويأمر بحماية ثروات الامة فيمنع قطع الاشجار والمنتفع بها (١) . ويمنع أن يستأثر أحد بالثروات التي تعتبر ضرورة - لمجموع الامة فقد روى ابو دواد عن رجل من المهاجرين قال: غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فسمعتنه يقول : المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار (٢) ومن هذه المخاصي التي تمنع العدل في التعامل كثير من انواع المعاملات التي منعه الاسلام لمالها من اضرار على حياة المجتمع الاقتصادية كاخفاء عيوب السلم او اظهار محاسن لم تكن موجودة فيها ليخدع الناس بذلك فكل ما يؤدي الى الخديعة محرم (٣) ، فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

- 
- (١) : البركة في فضل السعي والحركة للمواليا ص  
(٢) : جامع الاصول لابن الاثير الجزء الاول ص ٤٠٩ وفي الباب احاديث كثيرة تمنع بيع الماء والملح والكلاء والنار وهي مثل لما يجب ان يكون ثروة لعامة الامة لا يستأثر به لأئها من ضرورات الحياة التي لا يستغنى عنها ، فبقيت على الشركة العامة بين الجماعة ويقاس على ذلك الثروات الكبيرة التي تصود للامة وتضار اذا امتلكها الافراد واستأثروا بها كالطاقة في عصرنا ( النفط وما شابهه ) والمعادن وما شابه ذلك  
(٣) : ومن ذلك النجس : وهو ان يعطى في السلمة اكثر من ثمنها لا يريد شراءها وانما ليقتدي به . غيره في ذلك وعقد يكون بينه وبين البائع اتفاق على ذلك .  
ومنه الضرر : فكل عقد فيه ثغرة للتنازع بسبب جهالة في المبيع او غرر يوصل الى الخصومة بين البائع والمشتري او غبن لأحدهما فهو ممنوع . لذلك جاء النهي عن المنابذة والملاسة وبيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها او بيع ما في بطن الناقة او الشاة الى آخر ذلك من انواع ممكن ان تتسبب في جهل المبيع او الثمن حماية للناس من الخديعة ، لذا فقد ورد في صحيح البخاري ان رجل ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم انه

فقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا يحل لأمرئ مسلم بيع سلعه يعلم أن بها داء إلا أخبر به (١) . وجاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر في السوق على صبرة طعام فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بلالا ، فقال : ما هذا يا صاحب الطعام . قال : يا رسول الله أصابته السماء ، قال : أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس منا (٢) ومن المصاوي التي تمس الحياة الاقتصادية أيضا ، وتتسبب في العقوبة ترك العمل والكسب والركون إلى الدعة والتكاسل فقد أمر الله بالسمي لطلب الرزق فقال : ( هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها ، وكلوا من رزقه ، والله النشور (٣) . فالقعود عن الكسب والعمل محرم ومقصيه لله ، والمسألة لا تحل لقادر على العمل ، فالصدقة لا تحل لغيره أو ذي مرة سوى - كما سيأتي - وقد جازى التحذير من المسألة لكثير من الأحاديث تنفر منها وتدعو للعمل فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( والذي نفسي بيده لأن يخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا فيسأله أعطاه أو منعه (٤) )

---

يخدع في البيوع فقال له ( إذا بايقت فقل لأخاك ) كما أن الخيار في البيع إنما هو حماية الناس أن يخدعوا . لهذا فإن الإعلان التجاري والذي أصبح اليوم يخدع به الكثيرون من هذا القبيل إذا كان يظهر محاسن في السلعة غـيـر موجودة

- (١) : انظر جامع الأصول الجزء الأول ص ٣٢٦
- (٢) : انظر الجامع الصحيح للامام مسلم المجلد الأول جزء أول ص ٦٩ وجامع الأصول لابن الأثير جزء أول ص ٤١٩ منسوبا للترمذي وأبي داود أيضا مرجع سابق
- (٣) : الآية ١٥ من سورة الملك
- (٤) : انظر صحيح البخاري مجلد أول ص ٢٥٧

وروى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتى يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم ) (١) وقال صلى الله عليه وسلم : ( ان الله كره لكم ثلاثا قيل وقال وأضاع المال وكثرة السؤال ) (٢) .

فالتسول مصيبة مالم يكن اليه حاجة ماسة ، لا يستطيع منها الحياة من عمله وكده ، ومنع حقه في مال الله الذي أوجبه على الأغنياء ذلك أن ترك العمل من المصايب التي تؤدي إلى الفقر والتخلف مما لا يرضاه الاسلام .

رابعا : الفهم العاطفي لبعض أحكام الاسلام وعقائده :

تسرب الى انهم المسلمين - منذامد طويل - مفاهيم خاطئة عن أحكام الاسلام وقواعده أو هنت قواهم وصرفتهم عن العمل الجاد المثمر ، فمن ذلك :

(١) انه عند انتشار تعاليم الصوفية الفاسدة فسدت عاطفة التدين التي كانت وقود طاقة المسلم المتوثبة للعلم والعمل

---

(١) : المرجع السابق نفس المجلد والصفحة .

(٢) : المرجع السابق نفس المجلد وص ٢٥٨ من حديث

المغيرة بن شعبه رضي الله عنه .

حينما كان المسلم يأتي كل أعماله مستحبا نية ماله  
حتى يكون كل عمل له ديني أو دنيوي طاعة لله فأقتصر  
التدين في ظل هذه التعاليم على شعائر محدودة وأوراد  
وأنصرفت الهمم عن العمل للدنيا ، وأعتبر التدين  
انقطاع عن الدنيا وعن كل نشاط مثمر فيها ، وأزداراً  
لكل ساع لثروة أو رفاهية فما الدنيا في نظر  
هذه التعاليم سوى شجرة باسقة ، وما الهواجر  
الدنيوية الا طيور سارحه تبحث عن هذه الشجرة لتحط  
عليها ، والطريقه المثلى لخلوص القلب لله - في  
نظرها - قطع هذه الشجرة من القلب ، فأطراح الدنيا  
وأحتقارها أول ما تدعوا اليه تلك الصوفية المنحرفة (١)  
وقد أنتشر في ظل هذه الصوفية مفاهيم خاطئة للقدر  
والتوكل والزهد فالفقر قدر يجب الا يدفع ، بل يجب  
تقبله وأحياناً السعي اليه ، والتوكل حجة يلجأ  
اليها كل متكاسل خمول لم يستطع أن يصل الى رغد  
المعيش ، فالسعي للكسب والعمل منافي في نظرها  
للتوكل ، والزهد إنما يعني ترك الدنيا وعدم العمل  
لها ، حتى ان أحد علماء القرن التاسع الهجري  
الف كتابا (٢) . في هذا المعنى نحى فيه باللائحه  
على الفقراء لتطلقهم بهذه الاوهام التي ما انزل  
بها من سلطان فيذكر ان التوكل لاينا في لتعلق بالاسباب

---

(١) : الاسلام والطاقت الممثلة للشيخ محمد الغزالي ص ٤٤

دار الكتب الحديثه القاهرة طبعه ثانية ١٩٦٤

(٢) : العالم هو أحمد بن علي الدلجي مؤلف كتاب  
الفلاكه والمفلكون .

وأن الزهد لا ينافي كون المال في اليدين ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لمن سأله عن ناقته فقال : يا رسول الله أعقلها وأتوكل ، وأطلقها وأتوكل . قال (اعقلها وتوكل) (١) .

وقد أمر الله المسلمين عند صلاة الخوف أن يأخذوا حذرهم من الكفار وأن يستعدوا لهم فقال تعالى : ( وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ، ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وامتنعتكم فيميلون عليكم ميلية واحدة ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى إن تضعوا أسلحتكم وخذوا حذركم إن الله أعد للكافرين عذابا مهينا (٢) .

وأمر الله المؤمنين بالاستعداد واتخاذ القوة فقال : - ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم (٣) . وأمر الله نبيه موسى أن يسرى بعباده ليلا فقال : ( ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعبادي فاضرب بهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى (٤) . فالتحن بالليل استخفاً عن عدو الصين نوع تسبب واختفاً رسول الله صلى الله عليه وسلم في غار ثور عن عين الأعداء وأخذ السلاح في الصلاة سبب مظنون لدفع أذى العدو ، قطعنا من كل ذلك أن التوكل لا يمنع العمل أو الحذر ، لأن التوكل في حقيقته عبارة عن دوام حسن ملاحظة القضاء والقدر فسي

(١) : انظر الفلاحة والمفلكون ص ٦٦ والحديث رواه الترمذي في الجامع الصحيح سننه " الجزء الرابع ص ٦٦٨ مسن حديث المظيرة بن أبي فره السدوسي قال ( سمعت أنس بن مالك يقول ٠٠٠ ) وقال الترمذي : هذا حديث غريب من حديث أنس لا يعرفه إلا من هذا الوجه وقد روى عن عمر بن أمية الضمري عن النبي صلى الله عليه وسلم

(٢) : الآية ١٠٢ من سورة النساء

(٣) : الآية ٦٠ من سورة الأنفال

(٤) : الآية ٧٧ من سورة طه



فى جميع الحوادث اذا وقمت ، والاعتماد على أن الاسباب مفضية الى اسبابها مع معرفة ان الله مسبب الاسباب ، وهذا هو التوكل فى أعلى غاية ، فليس من شرط التوكل ترك الاسباب - واطراحها ، هو اهمال الكسب بالبدن والتدبير بالعقل ، لأن هذا الاهمال حرام فى الشرع ، ولن يتقرب الى الله بمحاربة (١) .

ونحن نعلم ان التوكل يأتى فى القرآن غالبا مقرونا بعمل قال تعالى : ( والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوثنهم من الجنة غرنا تجري من تحتها الانهار خالدين فيها نهم أجرة العاملين ، الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون (٢) ) وقا (٣) : فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب ولا تفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم ، وشاورهم فى الامر فاذا - عزمت فتوكل على الله (٤) .

فأن التوكل مع العمل والصبر ، والتوكل مع العزم والتصميم وانما هى اشارة الا ان التوكل لايعنى ترك العمل والتدبير . وكذلك الامر فى الزهد - كما يقول الدلجى : لاينا فى وجود المال فى اليمين ، فدخل الدنيا على العبد وهو خارج عنها لاينا فى الزهد ، لأن ترك العمل واظهار الخشونة فى العيش سهل على من أحب المدح بالترهب والاقطاع عن الدنيا ، اما ان يستوى عند قلب المسلم وجود<sup>المال</sup> وفقده فاذا سعى للحصول عليه ووجه لم يملك عليه لبه ولم يصرقه عن ربه ، واذا - فقده لطارئ لم يتأذ لفقده ولم يفت ذلك فى عضده ، فان هذا اعلى مقامات الزهد (٤) . فقد قال صلى الله عليه وسلم ( ليست الزهادة فى الدنيا بتحريم الحلال ، ولا اضاءة المال ولكن الزهد : ان تكون بما فى يد الله تعالى اوثق منك بما فى يديك ، وأن تكون فى ثواب المصيبة اذا أصبت ارغب

---

(١) : انظر الفلاكة والمفلكون الفصلين الاول والثانى

ابتداء من ص ٥ مرجع سابق

(٢) : الاية ٥٨ ، ٥٩ من سورة العنكبوت

(٣) : الاية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) : انظر الفلاكة والمفلكون نفس الصفحات .

منك فيها لو أنها ابقى لك (١) .

ذلك ان المال عون للمبد على عبادة الله وطاعته ، وبعض  
المطاعات والمباديات تحتاج لتحصيل المال واكتسابه ، فالزكاة  
عبادة مالية ، لا يؤدى بها الا من حمله واكتسبه ، والحج فى جز\*  
منه عبادة مالية تحتاج الى المال لتؤدى ، وهما ركنان من  
أركان الاسلام لابد من اقامتهما ، ولا تتم اقامتهما الا بالتحصيل  
والكسب .

والمال قد حمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه  
وخلفائه ، فقد حملت خزائن الملوك وثروات الامم الى ابي بكر  
وعمر رضى الله عنهما ، فأخذوها بحلها ووصفوها مواصفها ولم  
يهربوا منها ، فعلمنا ان الزهد والتوكل لا ينافيان التحصيل  
والكسب والصمل للدنيا (٢) .

ومما يرتبط بافكار الصوفية الفاسده أن الانكار (٣) يبطل  
التوكل ، وقد عالج الدلجى ذلك فذكر ان الانكار مع فراغ  
القلب عن المدخر لا يعارض التوكل على الله ، بمعنى ان لا يكون  
الانكار شاغلا لقلب الانسان صارفا له عن الله وطاعته ، بسبل  
رأى ان الانكار لمن يضرب قلبه بالانشغال على رزقه وقوته  
أولى ذلك انه فى حال عدم أنكار تتشوش عليه عبادته وطاعته  
لانشغاله فأنه ان أمن على رزقه تجرد قلبه لذكر الله -  
وطاعته ، فوجود المال قد يشغل انسانا ، وعدم وجوده قد

(١) : من حديث ابي نر الففارى رضى الله عنه عند الترمذى

انظر جامع الاصول جز\* خامس ص ٣٧٢ مرجع سابق

(٢) : انظر الفلاكة والمفلكون ص ١١ المرجع السابق .

(٣) : يذكر الفقهاء الانكار ويريدون به انكار البقوت ،

وان كنا نرى ان ذلك لا يعارض مفهوم الانكار بمعنى

ابقاء جز\* من الدخل لا يستهلكه ، لفرض استثماره فيما

بعد ، فان ذلك ليس فى الشرع ما يمنعه ، فالكثر

الممنوع فى الشرع هو المال الذى لا تؤدى عنه الزكاة

كما سيأتى فيما بعد فما دام ابقاء بعض المال فسي

اليددون استهلاكه ليس ممنوعا مادامت زكاته تؤدى

فان استثماره حينئذ ضرورة حتى لا تأكله الزكاة .

يشغل انسانا آخره والمحذور هو الشغل عدما أو وجودا ، أما الدنيا فهي غير محذورة لذاتها لاوجودا ولاعدما ، لذلك بحث الرسول صلى الله عليه وسلم - الى أصناف الخلق وفيهم التجار والمحترفون - أهل الحرف والصنائع ، فلم يأمر تاجرا بترك تجارته ، ولا المحترف بترك حرفته • ويحتج لذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم القوت سنة لعياله ، فقد روى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ( أن النبي كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم (١) ) ، كما يحتج لذلك أن - الصحابة رضوان الله عليهم قد ورثوا اموالا وذكر تركا - بعضهم مثل عثمان رضى الله عنه وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن الصوام وغيرهم ، فلو كان اضرار المال ووجوبه فى العيدين ينافى التوكل على الله والزهد لما فعلوه (٢) •

فالحقيقة التى لامراء فيها ان التوكل لا ينافى الاكتساب وتحاطب الاسباب فالنبي صلى الله عليه وسلم أفضل المتوكلين ولا شك وقد لبس لامة الحرب ومشى فى الاسواق للاكتساب (٣) حتى قال الكافرون : ( ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا (٤) ) • وكذلك الزهد فهو لا ينافى ذلك فان أعلى مقاماته أن يستوى عنده وجود المال وفقده - كما ذكرنا فهو الفنى الحقيقى ، رطلبه يسمى المستغنى ، لانه استغنى بالله وبما فى خزائنه أما الايكتساب ولا يتحاطب الاسباب قذلك غير متصور ، فمن لا يجد المال لا يسمى زاهدا فيه ، فمن لا يملك ولم تساعده الدنيا لا يتصور منه الزهد - كما يقول الامام الفزالى - لان ترك ما لا يقدر على تركه محال (٥) وكذلك الزهد والتوكل عند السلف

(١) : انظر صحيح البخارى مجلد ثالث ص ٢٨٧ مرجع سابق

(٢) : انظر الفلاحة والمفلكون ص

(٣) : انظر شرح العقيدة الطحاوية لمحمد بن علاء الدين

بن محمد بن ابي العز الحنفى ص ٣٠١ نشر المكتب

الاسلامى بيروت طبعه سائسه ١٤٠٠

(٤) : الآية السابعة من سورة الفرقان مرجع سابق

(٥) : انظر احياء علوم الدين للامام الفزالى مجلد

رابع ص ٢١٧ ٢١٨ مرجع سابق

وهو عقيدة أهل السنة والجماعة .  
ومن تعاليم تلك المصوفية المنحرفة التي أثرت في المسلمين  
أما إذا طويلا وتسببت في تخلفهم ، وبعدهم عن الحياة وكل  
نشاط مثمر فيها ، بأنها قد ست الفقر ، وحبذته وبعث اليه  
وتصفت نصوص الشرع لذلك ، ففضلت الفقر على الفنى حتى  
أننا نقرأ في أقوال أهلها المشحونة بها الكتب والتي لا يزال  
الكثير منها يؤثر في النفوس . إذا رأيت الفقر مقبلا  
فقل مرحبا بشمار الصالحين ، وإذا رأيت الفنى مقبلا فقل  
ذنب عجلت عقوبته (١) . وسمنا من أخبارهم انه قد جاء في  
الكتب السالفة : أن الله تعالى أوحى الى بعض أنبيائه  
عليهم السلام ، احذر أن أمقتك فتسقط من عينى فأصب الدنيا  
عليك صبا (٢) .

وتناست هذه المصوفية ان الفنى من نعمة الله التي يمتن  
بها على عباده ، فقد أمتن على نبي هذه الامة عليه  
الصلاة والسلام بالفنى فقال تعالى : ( ووجدك عاثلا فأغنى ) (٣) .  
وأن الله جعل آيتاء المال من عاجل ثوابه لعباده المؤمنين  
فقال تعالى : ( فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا ، يرسل  
عليكم السماء مدرارا ، ويمدكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم  
جنات ويجعل لكم أنهارا ) (٤) . وان الفنى يطلب لانه من الخير  
سماه الله خيرا (٥) ) ( وانه لحب الخير لمديد ) (٦) ، ولذلك

- 
- (١) : يرويه ابو حاتم الفزالي في الاحياء أثرا ، ويقول  
المراقى في تخريج احاديث الاحياء انه قد اخرج ابو  
منصور الديلمي في مسند الفردوس في رواية مكحول عن  
ابي الدرداء . ولم يسمع عنه ، ورواه ابو نعيم في  
الحلية من قول كتب الاخبار غير مرفوع باسناد ضعيف  
(٢) : انظر احياء علوم الدين للفزالي مجلد رابع ص ١٩٤  
(٣) : الآية الثامنة من سورة الضحى .  
(٤) : الايات ١٠ ، ١٢ من سورة نوح  
(٥) : انظر مختصر تفسير ابن كثير للشيخ محمد علي الصابوني  
الجزء الثالث ص ٦٦٩ مرجع سابق  
(٦) : الآية الثامنة من سورة العاديات

سأل رسولنا - صلى الله عليه وسلم - الفنى فقال ( اللهم انى اسألك الهدى والتقى والعفاف والفنى (١) ، والله قد مدح من يسأله الدنيا والاخرة مما قال تعالى: ( فمن الناس من يقول ربنا آتنا فى الدنيا وماله فى الاخرة من خلاق ومنهم من يقول : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الاخرة حسنة وقنا عذاب النار ، أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب (٢) ) ، وكما يقول احد العلماء: انه ليس فى مدح الفقر آية واحدة من كتاب الله ولا حديث واحد يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الحث على القناعة والرضا بما قسم الله للمبد من رزق • فلا تعنى الاستسلام - للفقر وعدم طلب الفنى ، ولا تعنى القعود عن السعى لطلب الفنى الحلال والحياة الطيبة . والمعيش الرغيد • فقد أحل الله الطيبات من الرزق ولكن القناعة دعوة الى الاعتدال فالانسان بطبعه حريص على الدنيا شديد الطمع ، فلو ترك حرصه وطمعه يضر نفسه وأضر غيره ، لذا جاء فى الحديث الشريف :-  
( أيها الناس اتقوا الله وأكملوا فى الطلب ، فان نفسا لن تموت حتى تستوفى رزقها ، وان أبطأ عنها ، فاتقوا الله وأكملوا فى الطلب خذوا ما حل ودعوا ما محرم (٣) ) • فطلب الفنى والسعة لابد وان يكون من طرقه المشروعه الحلال فلا بد ان يمتدل الانسان فى سعيه اليه ويقنع بما اتاه الله حتى لا يدفعه حرصه وطمعه لتحصيله من كل الوجوه ولو كانت محرمة •

(١) : انظر الجامع الصحيح للإمام مسلم مجلد رابع الجزء الثامن ص ٨١

(٢) : الايتان ٢٠٠ ٢٠١٦ من سورة البقرة

(٣) : رواه ابن ماجه من حديث ابى هريرة رضى الله عنه انظر سننه المجلد الثانى ص ٧٢٥ ، وكما يقول محقق الكتاب ان له طرقا اخرى فقد رواه ابن حبان فى صحيحه باسنادين عن جابر بن عبد الله غير سند ابن ماجه

والقناعة تعنى الرضا بما قسم الله للمعبود من رزق بعد السعى والكد وبذل الجهد ، لان الرزق يتفاضل فيه الناس ، لتفاضلهم في الملكات والقدرات تلك سنة الله المبررة التي اقتضتها طبيعة هذه الحياة ، وما منحه الله للانسان من ارادة واختيار وما حقه به من بلاء واختبار قال تعالى : (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) (١) . وقال ( وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبليكم فيما آتاكم ) . وهذا ما يحد من اخطار التفاوت بين الناس ، ويجعل المسلم يعترف بالواقع ، فلا يميح فيهم وحزن لما أوتية الآخرون من رزق ، وما افاض الله به عليهم من خير ، فلا ينظر اليهم نظرة الى عدو ولا يأكل فليه الصد على ما هم فيه من خير (٢) .

والقدر لا يلزم منه ان يستسلم الانسان لفقره ، والا يطلب تغيير حاله الى الافضل ، كما تعتقد هذه الصوفية الممقوتة فالتسليم بقضاء الله وقدره لا يعنى استسلام الانسان لما يستطيع رده او دفعه ، والا لبطال العمل بكثير من اوامر الشرع ، فأن التداوى قد امر به الشرع لدفع أذى المرض (٤) . وهو ممن

(١) : الآية ٧١ من سورة النحل .

(٢) : الآية ١٦٥ من سورة الانعام .

(٣) : انظر مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام للدكتور يوسف القرضاوى ص ١٢ ٢٢٥ وما بعدها مكتبة وهبه القاهرة الطبعة الثالثة ١٣٩٧ / ١٩٧٧

(٤) : يذكر الفزالي في الاحياء ان ترك التداوى قد يحسد

في بعض الاحوال ويدل على قوة التوكل . ويجهد نفسه

في اثبات ذلك بعد ان أثبت ان الرسول صلى الله عليه

وسلم قد فعله في نفسه وامر به اصحابه وان الذين

تداؤوا من السلف لا ينحسرون كما يقول . ثم ينهب

ليثبت دعواه على طريقة الصوفية باقوال لهم ولبعض

الطلماء . ويجهد نفسه في الجمع بين فعل من ترك -

التداوى منهم وفعل الرسول له فيأتى باسباب لذلك

واهيه منها ان يكون المريض - كما يقول - من المكاشفين

وقد كوشف انه قد انتهى اجله وأن الدواء لا ينفعه السخ

ومثل هذه الافكار التي أنتشرت بين المسلمين منذ قرون

عدة قد تسببت فيما نحن فيه من تخلف وتأخر .

باب الفراء من قدر الله الى قدر الله كما قال السلف (١)  
فالمرض قدر الله والتداوى قدرة ايضا ، والفقر ان كان قدرا  
فالسعى للكسب قدرا أيضا وقد جعل الرسول صلى الله عليه وسلم  
فاعله كالمجاهد في سبيل الله فقال : ( الساعى على الارملة  
والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الطائم  
النهار ) (٢) • كما ان دفع الفقر عن ورثة المسلم بعده بتركه  
لهم المال خير من تركهم فقراء فقد قال صلى الله عليه وسلم  
لسعد بن ابى وقاص حينما عاده بمكة وقال سعد : لى مال اوصى  
بما لى كله فقال صلى الله عليه وسلم : لا فقال سعد : فالشطر  
قال : لا فقال سعد : فالثلث قال : ( الثلث والثلث كثير  
ان تدع ورثتك اغنيا خير من ان تدعهم عالة يتفككسون  
الناس فى أيديهم ) (٣) •

فالرضا بالفقر مع القدرة على ازالته عجز لايرفضيه  
الاسلام الذى حارب الفقر بكل وسيلة ممكنة التحقيق ، فحث  
على العمل وجعله عبادة ، وحرم البطالة ونفر منها وشجع  
الزكاة للقضاء على الفقر وآثارة • الى اخر ذلك مما  
سيأتى تباعا خلال هذا البحث (٤)  
والفقر مشكلة تمانى منها منذ أزمنة طارية فى اغوار -  
التأريخ ، وقد حاولت علوم الاجتماع منذ القديم بيان آثارة  
على الانسان والمجتمع  
وقد أبان العلماء المسلمين بيان آثارة ومساوئه ، فقد  
أفرد له الدلجى كما اسلفنا كتابا تحدث فيه عن الفقر

- 
- (١) : انظر فى ذلك الحديث لمجد الله ابن عباس رضى الله  
عنهما عند البخارى فى صحيحه المجلد الرابع ص ١٥  
حينما قدم عمر بن الخطاب رضى الله عنه الشام وبها  
وباء الطاعون ، فاستشار الصحابة فاشاروا عليه بالعودة  
فلما عزم على الرجوع قال له ابو عبيده بن الجراح رضى  
الله عنه أفرارا من قدر الله فقال عمر رضى الله عنه لو  
قالها غيرك يا ابا عبيده نعم نفر من قدر الله الى قدر الله  
(٢) : رواه البخارى من حديث ابى هريرة رضى الله عنه انظر  
صحيحه مجلد ثالث ص ٢٨٦ •  
(٣) : رواه البخارى ان سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه انظر  
صحيحه فى نفس المجلد • نفس الصفحة  
(٤) : انظر الباب الثالث فصل اول مبحث العمل ص ٩٥

وأساببه وآثاره وقد عاش الدلجى فى عصر مضطرب (١) ، انتشرت فيه المخرافات والالهام ، وحرفت القيم الاسلاميه التى تدفع لتحقيق التقدم ، وظهر لدى الناس نزوع للتصوف المنحرف - والابتعاد عن الدنيا ، وقد تأثر الدلجى بهذه الاحوال ورأى انها ستؤدى بالمسلمين للضعف وفحارب الفقر فافكاره ، وأعاد الفقر فى مسئوليته للفقراء انفسهم الذين تعلقوا بالالهام وافكار المتصوفه المنحرفين ، وبين ما فى الفقر من اضرار على الانسان ، فهو يرى أن الفقر يفتح آفات خطيرة تمس الفرد - والمجتمع ، فالفقر كارثة تحل بالانسان فتفجير كثيرا من طباعه وأخلاقه ومن هذه الآفات الامراض النفسيه والجسديه التى تصوق الفرد وتصل مواهبه وتشل تفكيره ومن ذلك -

أ - الحالة النفسية الكئيبه التى تصاحب الفقر ، وشورت الانسان نزفا وسوء تصرف ، ولها ألام نفسيه لاتطاق وهى اقوى أثرا من الالام الجسديه (٢) ، وهذه الالام تؤدى - بالفرد الى الانطواء والعزلة والبعد عن حياة المجتمع وبذلك يحرم المصاب بها المشاركة فى نشاط المجتمع الاقتصادي ويحرم عوائده .

فأن من الالام التى يولدها الفقر فى نظره ألام الانفراد لذلك أن الانسان مدنى بطبعه لا يمكنه الاستقلال بنفسه منفردا عن الغير ، بحيث لا يستعين بأحد فى حاجاته وضروراته ، بل لا تقوم لحواله الا بالتعاون وحتى أن الرغيف من الخبز لا يصير رغيفا الا بالآلات واعمال تفتقر

---

(١) : هذا العصر هو عصر المماليك ، ويعود اليه ان كثيرا من البدع والخرافات نشأت فيه ومهد لانتشارها ما كان فيه من فوضى سياسيه وتنازع بين الفرق والشيخ التى تؤيد امير من هؤلاء المماليك على آخر ، وفى كتاب الخط للمقريزى تسجيل لكل هذا فلينظر .

(٢) : انظر الفلاكه والمفلكون ص ١٤ وما بعدها مرجع

سابق



الى صناع كثيرين كثرة بالفه ، والمدنيه فى استصلاح الحكماء  
هى الاجتماع ولما كان الانسان مدنى بالطبع فى أحواله  
الكماليه والمصلحيه ، فلا يمكنه أن يستغل بنفسه منفردا  
عن الغير .

والفقراء يلزمهم الانفراد لزوما لانفكاك عنه ، لان الناس  
بالنسبة للفقير أربعة اقسام مساو له فى الفقر ، وأكثر  
منه فقرا ، وأغنى منه قليلا ، وأغنى منه كثيرا . والقسمان  
الاولان المساوى له والاكثر منه فقرا ولا فائدة من اجتماعه  
بهما لان حكمة الثمن مفقوده ، وغاية الاجتماع بهما تضاعفت  
الفقر والقسم الاخير الاغنى منه كثيرا يمنع من الاجتماع به  
خوف اهله من أطماع الفقير بما فى أيديهم . كما أنهم قد  
يأنفون منه ، والقسم الثالث والذى هو أغنى من الفقير قليلا  
يمنع الاجتماع بهم ان تعلق الرجاء والخوف بفتة ما ، هو  
أهم داعيه للاجتماع بها ، وهو مفقود عند أهل هذه المرتبة  
لقربهم من مرتبة الفقير وان كانوا أقرب اليه وقد يتسم  
اجتماعهم به (١) .

وهى نظرة تعتمد على ملاحظة الواقع السيئ . والا فان الفقير  
اذا كان عاملا نمطا فانه سيؤدى دوره فى الاجتماع الانسانى  
وسيتغلب على مشكلة انفراده هذه التى يراها الداجى .  
كما انه يرى أن الفقر يدعو للتقل والسفر بحثا عن الرزق  
فأنه اذا تصرف عليه طلب الرزق <sup>مكان</sup> فى آخر ، وهذا  
ما يزيد ألم الانفراد عنده حدة ويزيده انطواء وبمدا  
عن الناس (٢) .

---

(١) : انظر الفلاكه والمفلكون ص ٢٠ مرجع سابق

(٢) : نفس المرجع ص ٢١ ٢٢٥

ب- كما أن منا يصيب الإنسان بسبب الفقر من الناحية النفسية والتي تؤثر في الناحية الجسدية أيضا ، تلك الصفات السيئة التي يورثها حالة الفقر مثل الحقد والحسد وسوء التصرف .. والغيبه والنميه .. الى آخر هذه الصفات التي تعتبر أمراضا نفسية .

وبعض هذه الصفات قد يقود الى المصيبة المبردة - كما يقول - أي أن الحقد والرغبة في الانتقام مثلا قد تؤدي الى ارتكاب الجريمة وتنتشر <sup>بذلك</sup> الجرائم الخلقية والجناية في المجتمع .

ج- أن الفقر اذا انتشر في المجتمع ساعد على تكون طبقة من الفقراء تناصب الاغنياء العداء وترى أن ما في أيديهم من ثروة حق لها ومقصوبه منها ، والمالك المستحق طالب - ولا يك لزوال ماله من أيدي الفاصبين ومحاولا - استرداده مادام يرى أنه حقه وملكه . وهكذا فالخطر حينئذ يهدد المجتمع كله (١) .

د- أن الفقر اذا انتشر في المجتمع أدى الى انتشار الاوهام والخرافات فمدة وطأة الفقر تجعل الفقير يتطلع الى غنى مباغت سريع ، فيصدق حينئذ بالاهتمام التي تجعله يعيش في احلام ومن ذلك تصديق الناس في عصره بما عرف بالسيما ، والتي تسمى لتحويل الممان الى ذهب واشتغال الناس بها مع انها مستحيلة التحقيق وكذلك الاشتغال بالتنجيم بمعنى تأثير النجوم في حياة الانسان . والسحر والسمونه والبحث عن الكنوز المتخيلة والاشتغال بالتزوير بالشهادة والكتابة (٢) . وكلها اعمال عقيمة غير منتجة وفي ذات الوقت تنم عن جهل ومضرة بحياة الامة وتؤدي الى ضعف النشاط الاقتصادي بصفة عامة .

---

(١) : انظر الفلاكه والمفلكون ص ١٦ وما بعدها مرجع سابق

(٢) : نفس المرجع ص ٢٢

والدلعجى بذلك كله يتحدث عما يشبه الحلقة المفرغة  
للفقر والتي عرضنا لها سابقا • فالفقر فى نظره يولد  
فقرا ، لأنه يحد من نشاط الانسان بسبب ما يعتريه من امراض  
نفسية وجسدية تخفض مستواه الصحى والذى يؤدى به الى  
قلة الانتاج فمزيد فى الفقر •

والفقر يؤدى الى الانفراد والانعطاف ، وهذا يؤدى الى قلة  
كسب الفقير لعدم قربه من مواطن الكسب وحركة الناس وهذا  
يؤدى به الى مزيد من الفقر •

والانفراد المتسبب عن الفقر ، يدعو الفقير الى التقل  
والاسفار وهى تؤدى الى نهاب القليل من المال الذى معه  
مع عدم وجود العمل الذى طلبه بالسفر فيؤدى كل ذلك الى  
مزيد من الفقر •

ورغم أن هذه الحلقات يمكن كسرها الا انها تبين اخطار  
الفقر اذا لم يحارب بالعمل والجهد وبالنظم الاسلامية فى  
مكافحته •

وهذا كله اشارة لما حفلت به مراجعنا العربية والاسلامية  
فى دراسة عن المشكلات الاقتصادية وعن التخلف ، وبينان  
الاسباب بحالة التخلف المادى التى نمائى منها • فان مثل  
تلك الافكار الخاطئة التى انتشرت فى بلاد المسلمين منذ  
أمد طويل ولازال الكثير منها يعمل فى الخفاء ، مثل افكار  
الصوفية الفاسدة التى عرضنا لها ، يجب القضاء عليها بنشر  
الوعى بأحكام الاسلام وعقائده الصحيحة دون زيف او تحريف  
فان الصوفية المنحرفة وان اختلفت من حياة المسلمين  
اليوم الا ان لها ذيو لا لازالت باقية وأفكارها فى بطون  
الكتب موجودة ، ولا نأمن اليوم والحركة الاسلامية المباركة  
تسير سريعا نحو هدفها ان تمطرها مثل هذه الافكار والمبادئ  
الفاسدة فتقضى عليها فى مهدها •

## المبحث الثاني

### المفكرون المحدثون وقضية التخلف

تمهيد:

ان المسلمين في عصرهم الحديث عندما أحتكوا بالحضارة الغربية وانجازاتها المادية خلال القرن الماضي وهذا القرن تأثروا بهذا الاحتكاك ولاشك فكان رد الفعل مختلفا ففريق رفض هذه الحضارة وكل ما أتت به ، وأنطوى بميل خوفنا على دينه أو هكذا تهيأ له .

وفريق ثان نظر الى هذه الحضارة ومنجزاتها نظرة اعتدال فرأى أن فيها خيرا وفيها شر ، فإراد اكتساب خبرها ، ورفض شرها ، فصرف جل همه الى بحث أسباب ضعف المسلمين وتدهور اوضاعهم لانه أترك أن المسلمين قد تخلفوا كثيرا وخاصة في الناحية المادية فاقترح الاساليب التي يمكن بها الخروج من حالة التخلف المادي مع الحفاظ على الدين والاحتذاء بحكامه . وفريق ثالث بهره بريق الحضارة الغربية الحديثه ، وهاله ما حققته من تقدم مادي ، فاندفع نحوها دون قيد أو شرط ورأى أن في اتباع أساليبها وخطتها سبيل الخلاص من حالة التخلف التي تعانيها البلاد الاسلامية .

وفي هذا المبحث ستعرض لرأى الفريق الثاني والثالث لاعتدال وتوسط اولهما ، ولخطورة الثاني على حياة الامة الاسلامية ، لما يمثل من اندفاع نحو الحضارة المادية وحدها وفي ذلك من أخطار أقل ما يمكن أن يقال فيها انها محو لهوية الامة الاسلامية ومسح لثقافتها فوق ما نعلمه من خطورة هذا الرأى على الاسلام كدين ينظم الحياة الانسانية أعدل تنظيم .

أما الفريق الاول فلن تعرض له لان افكاره لاتضيف جديدا ولانه لايقدم حلولا وهو مع ذلك يمثل جمودا يزيد حالة التخلف ولا يعالجها .

## أولا : موقف المجددين الممثلين :

وهم الذين يمثلون الفريق الثانى ، وقد تنوع -  
افراد هذا الفريق فمنهم علماء الشريعة والاجتماع  
والمسياسة ، وقد حاول هؤلاء تلمس الاسباب الواقعية  
لظاهرة التخلف المادى ، الذى تعاني منه بلاد المسلمين  
فأنصرف البعض منهم لدراسة الحضارة الاسلامية والتاريخ  
الاسلامى ، على يجد الاسباب الدافعة للتقدم فيه -  
وخاصة أن المسلمين الاوائل قد حققوا تقدما ملموسا  
وأقاموا حضارة زاهرة ، ومنهم من استقرأ تاريخ  
المسلمين المتأخر على يجد الاسباب التى أدت الى  
ضعف المسلمين وتدهور حضارتهم ، وللبحث عن وسائل  
لمقاومتها ، ومنهم من حاول البحث عن أسباب حالة  
المسلمين الحاضرة فيما انتهجوه من وسائل للتعليم  
والتربية .

وقد تتبعنا بعض ما قدمه هذا الفريق من أسباب يرى  
انها السبب فى حالة التخلف ، وان القضاء عليها يزيل  
عن كامل البلاد الاسلامية عبء ظاهرة التخلف ويدفعها  
للتقدم فمن ذلك .

١ - تحول مناهج التربية والتعليم لدى المسلمين  
ابتداء من القرن السادس الهجرى فقد اختلفت  
علوم ، وحلت محلها علوم أخرى ، وأساليب جديدة  
بعينه عن روح الفكر الاسلامى . فمن تلك  
العلوم التى اختلفت مع علم مقارنة الاديان والذى  
كان كما يرى البعض <sup>انه</sup> ذو أثر بارز فى الحضارة  
الاسلامية حيث اجتذب اليها كثير من العقول

الذكىة والخبرات المبقرىة ، وهو العلم الذى هدى اليه القرآن الكرىم (١) حىث يقول الله : (أدع الى سبىل ربك بالحكمة والموعظة الحسنه ، وجادلهم بالتى هى أحسن ، ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبىله وهو أعلم بالمهتدين) (٢) - ويقول : ( ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن الا الذين ظلموا منهم ، وقولوا آمنا بالذى انزل الينا وانزل اليكم ، والامنا والاهكم واحد ونحن له مسلمون ) (٣) .

فقد كان هذا العلم وهو مستمد من القرآن ومن سيرة الرسول مع أهل الكتاب وخاصة اليهود منهم ، ينال عناية أهل الاسلام وعلمائهم ، لما فيه من تصحيح للمقائىد وارشاد لخىر السبىل لاقامة الدين وعمارة الارض ، ذلك أن انتشار المعتقدات الخاطئة والمفاهيم المنحرفة له اسوأ الاثر على العمارة والحضارة .

وهذا العلم كان سبىل الدعوة الى الله بالحسنى ، واكتساب أهل العقول الذكىة من مختلف الامم ذلك أن دىن الاسلام لا يقتصر على حقيقته ذو عقل ذكى الا وعرف انه الدين الحق الا من ضل .

وقد كان لهذا العلم أثر فى انتشار حرية الفكر بىن المسلمين ، وكان دوره الرائد بىن العلوم ينشطها ، لانه يحتاج اليه .

وقد اختلفى هذا العلم وحل محله علم الكلام الذى دخله الفكر الاجنبى الضرىب عن الاسلام ، وبنى على الجدل والمراءى ، وغرق فى مباحث لا لائل تحتها عقيدة او عملا (٤) ، ونشأت بسببه

---

(١) : موسوعة الفظم والحضارة الاسلامىة الجزء الاول و تاريخ المناهج الاسلامىة ) للدكتور احمد شلى ص ٢٩ وما بعدها مكتبة النهضة المصرىة القاهرة طبعه اولى ١٩٧٨

(٢) : الاية ١٢٥ من سورة النحل

(٣) : الاية ٤٦ من سورة الصنكبوت .

(٤) : الاسلام والطاقت المعطلة للشىخ محمد الفزالى ص ١١٤ وما بعدها مرجع سابق .

طوائف مختلفة متناحرة وبسببه توالى على حرية الفكر القيود  
تلقوا القيود حتى كانت هذه الحرية ان تقعد في بلاد المسلمين<sup>(١)</sup>

ب- وقد كانت العلوم الاسلامية تهتم بالعلوم التي ترتبط  
بالحضارة الاسلامية بما فيها من نظم في السياسة والاقتصاد  
والتربية الاجتماعية والسلم والحرب وغيرها •

والعلوم التي نقلها المسلمون عن غيرهم وطوروها مثل  
علم الطب والرياضيات والفلك وفنون الزراعة والصناعة  
فقد اختلفت كثير من هذه العلوم حتى عند الامم التي  
برزت فيها ، فبعثها المسلمون وطوروها متبعين في ذلك  
ما جاء به الاسلام من دعوة للتفكر والتدبر في مخلوقات  
الله ، وما أمر به من استغلال ما في الكون من امكانيات  
مادية ، وما دعى اليه من أخذ الحكمة وطلب العلم ولو في  
اقصى الارض •

فلما انحدر المسلمون وضعفوا تركوا الاهتمام بكل هذا  
في علومهم ، واستبدلوا ذلك بفلسفات تبحث أمور لاجدوى  
منها ، أو اقتصروا على ما بقي لهم من تلك الحضارة -  
وعلموها وجمدوا عليه ولم يطوروه واخذ الاهتمام بعلوم  
الحضارة غيرهم فنقلوها الى لغاتهم عن المسلمين  
وطوروها •

حتى ان كثيرا من العلوم أصبح العلم بها لا يصدوا  
شرح لما أجمل من كتب السابقين أو ايجاز للمطولات منها  
أو تنقيح لها وما شابه ذلك دون اضافة جديدة أو تجديد  
حتى ان بعض هذه المجالات عقدت بعض العلوم حتى أصبحت  
كالرموز أو الاشارات (٢) •

ج- وقد كان ما يهتم به التعليم في عصور الاسلام -  
الاولى علوم اللغات التي كانت طريق نقل العلوم من  
الحضارات الاخرى عن طريق الترجمة •

---

(١) : تاريخ المناهج الاسلامية المرجع السابق نفس الصفحة

(٢) : تأريخ المناهج الاسلامية المرجع السابق ص ٣٧ وبعدها

وانظر مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٢ مرجع سابق

وقد بدأ الاهتمام باللغات وتعليمها منذ الصدر الاول -  
للسلام ، وتم عن طريقها الاستفادة من علوم الأمم وثجاريتها  
ففى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثم انشاء الدواوين  
عن هذا الطريق ، وغربت هذه الدواوين فى العهد الاموى ،  
وفى العهد العباسى استفيد منها فى نقل مختلف العلوم  
مما جعلت به الحضارة الاسلامية . الا ان تعليم اللغات  
اختفى فى العصور المتأخرة وقل الاهتمام به .  
د - ان العلوم الشرعية والتي كانت من اهم الدوافع  
للتعليم لدى المسلمين والتي كانت تعتبر رائدة  
للعلوم الاخرى قد اعترها وما اعترى العلوم الاخرى  
من جمود ، واتبه التأليف فيها نحو الاختصار والايجاز  
والتفتيح ودارت فى حلقه مفرغه ، واختل أسلوب التعليم  
لها . والذي يقصد به الملوك والممل ، وأصبحت حرفة  
وسيلة عيش وحتى اشتغل بها الضعفاء ومحدودى الاقدار  
فاضيح الاهتمام بالقرآن يقتصر على مجرد التلاوة تعبيدا  
فالفاظ دون الاحكام . وتبركاته فى مناسبات (١) .  
وأصبح المشتغلون به يتكسبون بتلاوته ، وقل الاهتمام  
بالسنة الشريفة على النحو الذى كانت عليه العصور  
الاولى فى التمييز بين الصحيح وغير الصحيح ، وفى  
اتخاذ سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم بنموا يحتذى  
وأقتصر الامر على الجمع والحفظ دون التطبيقية (٢) وفى  
تفسير القرآن الكريم اتجهت العناية بجمع الاقوال دون  
تحصيل حتى أمثلت كتب المتأخرين بالاسرائيليات بل  
حتى داخله بعض الاوهام ، ففسرت بعض الآيات الكونية  
بتفسيرات غريبة لأساس لها كالقول أن الارض مستقرة  
على ظهر حوت (٣) . أو على قرن ثور وما أشبه ذلك مما يشبه  
الخرافات .

---

(١) : انظر الطاقات المظلمة مرجع سابق ص ٨٧ وما بعدها

(٢) : المرجع نفسه ص ٩٢ وما بعدها .

(٣) : انظر تاريخ المنهاج الاسلامية ص ٥٨ مرجع سابق



وقد سبق لنا أن أشرنا الى أثر الفكر الاجنبى فى علم  
 العقيدة الذى أتجه بعد نشوء ما يسمى بعلم الكلام الذى  
 مناقشة مباحث لا تليق وراء بحثها كالبحت فى ذات الله  
 فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا فقال  
 (تفكروا فى آلاء الله ولا تفكروا فى الله (١) •  
 وفى الفقه ظهرت بدعة اغلاق باب الاجتهاد ودارت الاحكام  
 بعد ذلك فى حلقة مفرغة لا تجدى نفعا ، وظهرت التعقيدات  
 فيه كما ظهرت فى العلوم الاخرى ولجأ بعض الفقهاء الى  
 ما أسموه بالحيل والتى كانت سببا فى بعض الاحيان للتحايل  
 على الاحكام الشرعية لابطال مفعولها ، ثم ظهر التمسك  
 للمذاهب وجر الديلات على المسلمين (٢) • وقلت مع كل هذا  
 العناية بالتطبيق الفعلى لاحكام الفقه الاسلامى والسعى  
 كانت فيما مضى سببا فى تقدم المسلمين وازدهار حضارتهم  
 كما سيأتى (٣) • ونال علوم اللغة العربية ما نال  
 بقية العلوم الاسلامية من جمود بسبب الوقوف على تركيبة  
 الاقدمون دون التجديد والافاضة ، وكذلك نال علم التاريخ  
 ما نال بقية العلوم فأصبح روايات تروى دون تحقيق وأمثلات  
 بالاسرائليات والرويات غير الموثقة • ولم يجرى ربطه  
 بعلوم الشرع ، فانك تجد كثيرا من كتب التاريخ تتحدث  
 عن وقائع قد جاء ذكر لها فى القرآن والسنة فلا تربطها  
 بها (٤) • كما يروى فيها كثيرا مما يخالف شرائع  
 الاسلام فلا يبحث عن السبب فى ذلك ولا يشار اليه •  
 وهكذا فقد تأثرت كل العلوم بفترة الركود هذه ، والاضرار  
 من ذلك كله ما أعتري التربية نفسها من تحول خطير • فقد  
 نشأ فى ظل هذه الأحوال علوم سلوكية لاتخدم الامة ولا تؤدى

(١) : من حديث عبد الله بن عمر انظر الجامع الصغير للسيوطى  
 الجزء الاول ص ١٣٢ مرقوم سابقا

(٢) : بدع ، وقد غراه للطبرانى فى الاوسط  
 وابن عدى فى الكامل والبيهقى فى معجم الايمان بسند ضعيف  
 وله شواهد ذكر منها السيوطى ثلاثة احاديث بالفاظ مختلفة  
 وبطرق مختلفة وورمز لاحدهما بالصحة فانظرهما •

(٣) : انظر تاريخ المناهج الاسلامية مرجع سابق ص ٥٦

(٤) : انظر الباب الثالث المبحث الاول (المسلم وقيمه) ص ١١٤

(٤) : انظر تاريخ المناهج الاسلامية مرجع سابق ص ١٣

التي تفوقها ، ففي علم التصوف الذي أشرنا الى آثار انحرافه فيما سبق نشأت طريقة سلوكية للتعليم خاطئة ، حيث تقوم تلك الطريقة على أن يفقد المتملم شخصيته المستقلة فالمرشد بين يدي شيخه ، كالمرشد بين يدي غاسله (١) . فهو يتقبل ما يلقي عليه دون أن يناقشه أو أن يتصرف على صوابه من خطئه ونشرت هذه الطريقة في النفوس الذل والاستكانة وأدت الى الضعف والتخاذل ، بعد أن كانت التربية في العصور الاولى تدفع لزمه والقوى الشخصية وتغرس في النفوس حب الابتكار والابداع ، فانطأ بكل ذلك القوى العقلية وتسلطت على الاتهام والاهام والخرافات (٢) ،

كما قل الاهتمام بالمكتبات ووسائل البحث التي كانت متوافره في العصور الاولى حيث اهتمت الدولة والافراد مما بانشائها ، وسيت الحكمة التي أنشأت في عهد هارون الرشيد الخليفة العباسي مثل لذلك ، فقد كانت ذات تأثير منهم في الحضارة الاسلامية حيث كانت تعتبر مجمع علمي بارز ومهبط للبحوث ذو أثر بالغ (٣) ، وقد أنتشرت في تلك المهدو المكتبا وأهتم بها اهتماما بالغا .

ولما تأخر المسلمون اندثرت تلك المكتبات ، وسلا على ماتبقى منها القرباء من المستعمرين ونقلوا نثارها الى بلادهم وخاصة ما كان منها ذو أثر في تقدم المسلمين (٤) . ولا بد ان يطرح ذلك كله باعادة العلوم الاسلامية الى سيرتها الاولى وتصحيح العلوم التي أنحرفت ، ونقل ما استجد من علوم في حياة الانسانية الحاضره مع النظر في الصالح منها وتقويم المموج ، فياخذ<sup>منهم</sup> ما يفيد ولا يعارض الحقيده والاحكام الاسلامية .

(١) : الاسلام والطاقت المظلة ص ٥١ مرجع سابق

(٢) : المرجع السابق ص ٨٢

(٣) : انظر تاريخ المناهج الاسلامية ص ٤١ ، انظر موسوعة

النظم والحضارة الاسلامية الجزء الخامس التربية

الاسلامية ص ١٣٩ وما بعدها للدكتور احمد شلبي مكتبة

النهضة المصرية القاهرة الطبعة السامه ١٩٧٨

(٤) : تاريخ المناهج الاسلامية ص ٤١

## ٢ - الاسباب السياسية :

فقد أهتم هذا الفريق تتبع احداث التاريخ بحثا عن منشأ ظاهرة التخلف في البلاد الاسلامية فأوا أن هناك بعض الاحداث السياسيـه التي لها علاقة وطيدة بهذه الظاهرة فمن ذلك :

أ - انتشار الاستبداد السياسي في الحكم في البلاد الاسلامية في المصور المتأخرة حيث انكسرت في ظلـه الحريات ، وانتشرت الفوضى ، وكان سببا في أن سيطر على الحكم نفر من الجبايرة الذي قلبوا الامور رأسا على عقب ونشرو الفرع بين افراد الامة فقصرت الاملال في ظل حكمهم ووهنت المزايم وخارت القوى المادية والمعنوية .

وذلك أن الاستبداد والظلم يؤدي الى بصر للقيمة الانسانية للفرد ويتبع ذلك اعراض عن الحياة الدنيا ، وجهل بوظيفة الانسان في الكون .

والاستبداد في الحكم غريب على نظام الاسلام وقواعده لانه تهديم للدين وتخريب للدنيا وهو أعد بلاء يصيب الايمان وال عمران مما (١) ، وقد كان هذا الاستبداد من الاسباب المباشرة لاستعمار الاوطان الاسلامية وقد حاول الاستعمار تثبيت أركان حكم المستبدين لان ذلك يمهـد الطريق له ولبقائه في بلاد المسلمين .

ب - آثار بعض الاحداث الحسام التي مرت بحياة الامة الاسلامية ، كظهور التتار كطاقة تخريبية اكتسحت بلاد المسلمين وقضت على الحضارة وال عمران فيها - في مدة وجيزة ، ثم مأساة الاندلس التي فقد المسلمون بهـد جزأها ما من حضارتهم المادية ، ومما همهم ومكتباتهم الغنية ثم الحروب المليبية الممصرة

---

(١) : انظر الطاقات المعطلة في الاسلام مرجع سابق ص ٦٦ وما بعدها .

والتي سمت لتدمير كيان الأمة الإسلامية وحضارتها • وكل ذلك يعود الى أمرين هامين :-

الاول : ما ذكرنا من أثر الاستبداد في الحكم ،

الثاني : الخلافات والانقسامات التي تعرضت لها بلاد المسلمين بسبب هذا الاستبداد مع ما شحته تلك الخلافات من اثاره الخلاق المنهية والطائفية •

ثم مانحاً عن ذلك من تجربة ادارية وسياسية في ساحة الدولة الإسلامية حتى أصبحت تعيش في بلاد الاسلام دويلات ضعيفة متناحرة تناصب كل واحدة منها الاخرى العداء ، مما سهل به عليهم المستعمرين أن يلتهموها • وبعد خروج الاستثمار بقيت الاوضاع السياسية على ما هي عليه من انقسام وخلاف •

ج - وأدت كل هذه الاوضاع الى مثل الدعوة الى الاسلام كنظام

حياة وحكم ، ونمط عيش وتمايش ، ورد هذه الدعوة الى حيز ضيق وكأن الاسلام انما هو اداء شاطر تصبدي لغيره ، ولا شأن له بالحياة ، وأدى ذلك الى مخالفة أحكام الاسلام ونصوصه ، ففصل الدين عن الدولة ، وطبقت القوانين الوضعية مما أفقد الأمة الإسلامية أهم دوافعها للتقدم وهو دينها وأحكامه •

وأنتج كل هذا تخلف عام لدى المسلمين ، وفرض حصار حول أمتهم لم تستطع معه متابعة نتاج الحضارة الحديثة علمياً وصناعياً او المشاركة فيها (١) • وازالة أسباب هذا الخلف وهذه الفتره مع العودة الى الاسلام وتطبيقه كدين ونظام حياة يقضى على دواعي التخلف لدى المسلمين ويضمهم فسي بدء الانطلاقة نحو التقدم ان هم استفادوا من كل تجاربهم الماضية واخذوا الحبرة منها •

---

(١) : انظر كتاب لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم

للخير شكيب أرسلان ص ٧٦ من مقدمة الشيخ حسن

نسيم دار مكتبة الحياة بيروت • ١٩٧٥

### ثانيا : موقف المجددين المتطرفين :

والموقف الثاني للمفكرين المحدثين هو موقف المنبهرين بالحضارة المادية ، والذين وجدوا أن الحل لقضية التخلف عند المسلمين هو في الاخذ بأساليب هذه الحضارة ونظمها ، وهو موقف يتسم بالخطورة لأنه يعالج الكارثة بكارثة أشد وطأة ، ذلك ان اخذ الحضارة الغربية بكل ما فيها لن يودي الى تقدم أبدا ، والدليل على ذلك أن هذا التيار كان هو التيار الغالب منذ بدء ما يسمى بعصر النهضة في البلاد الاسلامية ، وقد اخذ المسلمون بكثير من مظاهر الحضارة المادية ولم ينتج ذلك تقدما ، كما أن نظمنا اليوم وأساليب حياتنا هي في حقيقة امرها تقليد للغرب ولم يكن ذلك تقدما أبدا حتى في عرف هؤلاء المجددين الذين ندرس آرائهم وافكارهم في هذا المبحث .

وقد كان هذا الفريق يشمل أنواعا من أمثل الفكر فيهم الاجتماعيون والاقتصاديون والسياسيون وهم لا يرون حلا لمشكلة التخلف الا أن يكون نظام الحياة واساليبها في البلاد الاسلامية مطابقا لنظام وأساليب الحياة في الحضارة المادية الحديثة ، وهم في ذلك فريقان <sup>أحدهما</sup> يدعو الى نظام الحياة الرأسمالي وآخر يدعو لنظام الحياة الاشتراكي (٢) .

أ - فالذين يدعون لنظام الحياة الرأسمالي يرون أن الخلاص من التخلف المادي لا يتخذ الأساليب والوسائل التي اتبعتها أوروبا في كل شيء .  
فالسبيل الى الحضارة والتقدم ليس في الكلام يرسل ارسالا ، ولا في المظاهر الكاذبة ، والأوضاع

---

(٢) : انظر معنى الاشتراكية في الفصل الاول من هذا الباب ص ٤

الملفقه ، وانما هي واضحة بينه مستقيمه ليس فيها عوج ولا التواء ، وهي واحدة فذة ليس لها تعدد وهي : -  
 أن نسير سيرة الاوربيين ، ونسلك طريقهم ، لنكون لهم اتساعا  
 ولنكون لهم شركاء في الحضارة حلوها ومرها ، وما يجب منها  
 وما يكره وما يخدمها أو يعابها (١) .  
 فالطريقة في رأى هؤلاء أن لا تكون هناك اوضاع ملفقه ، بل  
 وضعا واحدا هو أنتهاج مسلك الغرب في كل شيء ، وهم يقصدون  
 بذلك الا يبقى أثر للاسلام في النظم فهو في نظري من أسباب  
 التخلف .

فإنه من اتباع الغرب في السياسة والاجتماع والاقتصاد -  
 والفنون ومناهج التفكير وكل شيء ( وهذا هو الذي يمكننا  
 من أن نتحدث الى الاوربي فنفهم منه ، ونقوم الاشياء كما يقومها  
 ونحكم على الاشياء كما يحكم عليها وأن فنحن نطلب منها  
 مثل ما يطلب ونرفض منها مثل ما يرفض ، ونريد أن نكون شركاء  
 في الحياة وأعوانه عليها ) .

فالاستقلال الاقتصادي مثلا يكون استقلالا اقتصاديا من  
 الطراز الاوربي . ويجب ان تكون وسائلنا لحماية هي نفس  
 الوسائل التي يطمحها الاوربيون فمن أراد الفاية فقد أراد  
 الوسيلة (٢) .

واذا أردنا تحقيق العدالة في التوزيع مع تحقيق كفاءة  
 الانتاج فاننا يجب أن نسلك في ذلك مسلك النظام الرأسمالي  
 ذلك أنهما مطلبان من مطالب التنمية الاقتصادية وطريق  
 للخروج عن دائرة التخلف ولكنهما متعارضان ولا بد أن يجور  
 أحدهما على الآخر ، فلكل منهما ثمن يتمثل في انخفاض -  
 مستوى واحد منهما ، ففي النظام الاشتراكي يسمى الى الاول

(١) : مستقبل الثقافة في مصر للدكتور طه حسين ص ٥٤ دار  
 الكتاب اللبناني الطبعة الاولى المجموعه الكامله  
 لمؤلفات الدكتور الجزء التاسع ١٩٧٣

(٢) : نفس المرجع ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢

منهما وان تأثر الاثر وفي النظام الرأسمالى ينصر للثانى  
وان تأثر الاول ، وله وسائله لتحقيق أقصى عداله ممكنه مع  
أقصى كفاءة للانتاج ممكنه أيضا فلا بأس ان تتمتع السبيل  
الثانى لانه ليس هناك انظمة أخرى تكفل أقصى درجات العدالة  
الاجتماعيه وتضمن أعلى مستويات التنمية الاقتصادية ومن  
يدعى " أن هناك نظام يكفلهما مما فهو حال ايدولوجى (١)  
يدافع عن انظمة لم تجرب فى الميدان ولم ولن ترى الحياة الا  
على الورق أو فى قاعات المحاضرات (٢) .

فليس فى ذهن هذا الفريق ان نظام الاسلام قد جيب ونجح  
وقاد حضارة قوية وأدى الى تقدم كان له الاثر الاكبر على  
الحضارة المادية الحديثه التى يدعو اليها .

لذلك فان بعض افراد هذا الفريق لا يتورع فى اثبات مزاعمه  
من أن يسليخ شعبا مسلما بأكمله عن المسلمين وطرائق تفكيرهم  
فيدعى أن مصر تنتمى الى الغرب ثقافيا ، ولا تنتمى فى ذات  
الثقافه الى الشرق ، ودليله على ذلك الصلات القديمة بين مصر  
والحضارة اليونانية ، ولان الاسلام كالمسيحية سواء سواء بزعمه  
فالنزبى قد اعتنق المسيحية - وهى أصلا آتية من الشرق - ولم  
يصبح عقله شرقيا ، وكذلك المصرى أعتنق الاسلام ولم يصبح عقله  
شرقيا ، ومن أجل هذا التقارب المدعى بين العقليين الاوربيين  
والمصري يحب الارتواء فى أحضان الحضارة الغربية "فكلمة  
الخديو اسماعيل (٣) التى جعل بها مصر جزءا من اوربا

(١) : انظر محتوى الايدلوجيه فى

(٢) : موضوعات اقتصادية محاصرة للدكتور على بن طلال الجهنى  
ص ٢٢ منشورات هامة - المملكة العربية السعودية جده  
الطبعة الاولى ١٤٠٠ / ١٩٨٠ م

(٣) : الخديو اسماعيل ابراهيم باشا : (١٨٣٠ هـ - ١٨٩٥) حكم  
مصر فى عام ١٨٦٣ وظل فى الحكم حتى عام ١٨٧٩ حينما عزله  
السلطان عبدالحميد بضغط من فرنسا وبريطانيا - وقد  
اوقع مصر بسبب رغبته فى ان يجعلها قطعه من اوربا فى  
ديون كثيرة أتت به الى بيع أسهم الحكومه المصرية فى  
قناة السويس ٤٠٪ من اسهمها للحكومه الانجليزيه وأنشاء  
صندوقا للذين تحت وصاية لجنة من مندوبى الدول الاوربيهه  
الدائنه مما اوقع مصر فى براثن الاستعمار واستمرار بقائه  
تحت الاستعمار مدة طويلة . انظر الموسوعه العربيه -  
الميسرة ص ١٥٩

لا يجب ان تفهم على انها فن من فنون المذبح أو لون من ألوان  
المفاخره ، فمصر ظلت دائما جزءا من أوروبا في كل ما يتصف  
بالحياة العقلية والثقافية على اختلاف فروعها (١) .

وهكذا ألقى النزاع كل ملات مصر بالاسلام وثقافته ، ليثبت  
للمصريين انهم يجب ان يتبنوا الحياة الأوروبية بكل ما فيها  
ما لم يتقبلوه لم يستسلمية كما يزعم ، ونسى ان مصر ظلت  
وستظل اسلامية العقل والثقافة ، فقد حملت مصر لواء الاسلام  
قرونا طويلة وحافظت على علوم الاسلام وثقافته ونظمه رغم  
ما تعرضت له كباقي بلاد الاسلام من اعتداء وعبث ، ولم تصبح مصر  
قطعة من أوروبا بقراو سياسى ولن تكون ، كما أنها لا يمكن أن  
تكون كذلك بمثل هذه المزاعم .

وهذا الفريق لا يلتفت أبدا الى أن الاسلام هو الذى يجب أن -  
يطبق في بلادنا الاسلامية ، وأن الخطر المتأتى من اتخاذ وسائل  
الحضارة المادية وأساليبها سيبيدنا عن الاسلام ، ويمحو هويتنا  
كأمة ، فالدكتور طه حسين الذى نقلنا عنه آنفا - لا يهتم أن -  
يكون في هذا السبيل مخالفة للاسلام واحكامه لانه لا يمرض فسى  
كتابه الذى نقلنا عنه لا يحكم من أحكام الاسلام ونصوص الشرع  
أبدا فهي بالنسبة اليه تسبا منسيا ، وكل ما يقوله عن ذلك  
هو ان يطمئن المتدينين الاخيار الذين يشفقون على حياة  
المسلمين الدينيه مما يدعو اليه فيذكر لهم ان الحياة -  
الأوروبية ليست كلها اثم وأن فيها خيرا كثيرا ، وأن الخالص  
لا يمكن من الرقى وان الأوروبي قد ارتقوا ولا شك ، وأن حياة  
المسلمين الحاضرة والماضية ليست خيرا كلها بل ان فيها شرا  
كثيرا ، ويذكروهم أن الخير الخالص لا يدفع الى الانحطاط وأن -  
حياتنا المسلمين انحطت ما في ذلك شك كما يقول (٢) . وهو  
بهذا يحسم القضية فما دام الأوروبيون قد ارتقوا فان حياتهم  
فيها خير كثير والالما ارتقوا . وان المسلمين قد تأخروا فلا

(١) : مستقبل الثقافة في مصر مرجع سابق ص ٢٩ ٣٦٤

(٢) : مرجع سابق ص ٦٢



فلابد أن أن يكون فحياهم شر كثير وهو بهذا يقرر قاعدة فيها كثير من الصحة ولا تخلم مبتغاه وهو أن الخير يمكن من الرقى والشر بعكسه ، ولما كان الاسلام خير كله - كما يرى العقلاء - فانه ولا شك سيؤدي حتما لو اتبع الى الرقى والتقدم حسب قاعدته .

واما قضية أن في الحياة الاوربية فيها الخير والشر فذلك أمر لا ينكره احد وهكذا الحياة فالخير والشر لابد من وجودهما مما هكذا اتقننت حكمة الخالق عز وجل ، فان وجود المتضادات في الحياة دليل على كمال قدرة الله وعزته وملكه وسلطانه - كما يقول <sup>بعض</sup> السلف وخلقوا الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمة الله . وذلك لا يكون (١) . فقضية الخير والشر محسومة معروفه قد أصبحت من البديهيات التي لا تحتاج للدكتور لشرحها ، اما أن الشر في حياة المسلمين يعود الى الاسلام ونظامه فذلك لا يمكن قبوله ، ذلك ان المسلمين لم يتأخروا الا عنها تطلوا عن تطويق الاسلام . وما في حياتهم من انحراف فهو يعود الى كثير مما ذكرناه في المبحث الاول من هذا الفصل ، وفي هذا المبحث قبل صفحات قليلة .

ب- والفريق الذي يدعوا الى نظام الحياة الاشتراكية لا يبعد كثيرا في المسلك عن هذا الفريق وان كانت الغاية والهدف بينهما مختلفتان فهم يدعون الى اتباع النظام الاشتراكي اقتما ديا للخروج من مأزق التخلف ، فان تفسير ظاهرة التخلف كما يراه أحدهم يختلف باختلاف ما يسميه " المنزع الايديولوجي " فهناك ثلاثة منازع أو تيارات في نظره ( عدا التيارات الدينية الرجعية ) كما يقول وهذه التيارات هي :-

---

(١) انظر شرح المفيدة الطحاوية لابن ابي العز

الحنفى ص ٢٨١ مرجع سابق

أ - التيار الاصلاحي التطوري : وهو التيار الذي يميل الى  
الرأسمالية في تفسير ظاهرة التخلف وهو قسمان او  
نوعان أحدهما علماني عصرى ينتقد التراث وينتقى ما  
يناسبه ويترك ما لا يناسبه ، والطمانية - كما نفهمها -  
تعنى الا يكون للدين نصيب فى الحكم او السياسة وبالتالي  
فانها لا يمكن ان تنتقى من التراث ، ذلك ان تراث -  
المسلمين كله يرجع الى دينهم وأحكامه .  
والنوع الثانى اصلاحي سلفى يميل كما يقول السى  
التحديث والاخذ عن الغرب العقلانية والتكنولوجية  
المعاصرة (١) .

وكلا النوعين فى نظره وان اختلفا قد فشلا فى تفسير  
ظاهرة التخلف وفشلا فى تجاوزها عمليا ، والسبب أنهما  
يؤلمان الغرب والتكنولوجيا الغربية والايديولوجية  
الرأسمالية كما يقول ، ولان من يمثلونها ضيقوا الافق  
ولا يدخلون فى حسابهم المنظور الشامل والثورى (٢) .

ب - التيار التطورى الغربى : وهو فى رؤية المنهج الذى  
يتبنى نماذج التنمية المعدة من قبل الاقتصاديين -  
الغربيين وأصحاب هذا المنهج يرون الخلاص من التخلف  
بتطبيق نماذج الرأسمالية التى يرى أنها معدة  
للتصدير للدول المتخلفة لربطها بالدول الاستعمارية  
المستقلة .

ولهذا فهو يرى ان الدول المتخلفة لن تتقدم الا  
اذا تخلصت من كل نماذج النمو الحالية التى تؤخذ

---

(١) : يقصد بالعقلانية ما ينتمى الى العقل ويتفق معه  
واللفظ من الالفاظ المتبدعه التى لاساس لها فى اللغه .  
أما التكنولوجيا فانظر المعنى المقصود بها فى ص ٩١

(٢) : تطور الفكر الاقتصادى والاجتماعى للدكتور محمد  
عبدالمولى ص ١١٠ الشركة التونسية للتوزيع تونس

بها ، وأن تبني نماذج نمو ذاتيه وهذا القول فيه بعض الصواب (١) لو لم يكن عنده مرتبط بنماذج خاصة أياها نماذج النمو الاشتراكية .

ج - التيار التقدمي العلمي: والذي يفسر التخلف بأفقه امتداد آثار الاستثمار والتبعية الاقتصادية والذي يعتمد على نموذج المركز والتخوم أو القلب والمحيط وهو يرجع الى اقتصادى من أمريكا اللاتينية أسمه راؤول بريبيش (٢) وأصحاب هذا التيار يفسرون التخلف بأنه سبب للعلاقة المزدوجة فى اقتصاد الدول المتخلفة حيث تمثل الدولة المتقدمة المتبوعة من الدول الرأسمالية "المركز" وتمثل الدول المرتبطة بها التخوم فينتج عن هذه العلاقة قطاعان فى الدولة المتخلفة قطاع حديث متقدم مندمج اقتصاديا مع المركز تميز من خلاله فئة قليلة وقطاع متخلف قديم يضم أغلبية

(١) : أن القول بأن الدول المتخلفة يجب أن تبني نماذج نمو مستقلة عن النماذج المعروفة فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، بمعنى أن تبني خططها الاقتصادية للتنمية فى ظل الواقع وفى ظل نظام ترتضيه وفى البلاد الإسلامية لابد وأن يكون هذا النظام فيه الصواب كله ، ولكن ذلك لا يمنع من الاستفاه من تجارب الآخرين ودون اعتناق مذاهبهم .

(٢) : يرى البعض أن هذا النموذج يعود لاقتصادى آخر من أمريكا الجنوبية اسمه ( اندريه فوندر فرانك ) . كما أن الاقتصادى المصرى الدكتور سمير أمين نقله الى اللغة العربية وتبناه ، وأن كان الماركسيون العرب ينتقدونه لانه تبغى هذا النموذج ، وإنما لانه طبقه على الاتحاد السوفيتى حيث اعتبره مركزا وأعتبر الدول المتخلفة المرتبطة به تخوما ذلك - أنهم لا يرضون بوصفه له بأنه دولة امبريالية بمعنى نظام رأسمالية الدولة ) وذلك كما يقولون انه اعتبر دولة اشتراكية لمجرد أنها متقدمة امبريالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

والحق انه اذا أخذ بهذا النموذج كتفسير لمنشأ ظاهرة التخلف فانه يطبق أيضا على الاتحاد السوفيتى مهما اعترضوا انظر المرجع السابق ص ١٧٣ وما بعدها .

السكان ويلعب دورا محدودا فى حياة البلاد او دورا هامشيا كما يقولون (١) .

وهو ينتقد هذا التيار والقائلين به ، وان كان فى نقده لهم أقل حدة وخاصة أن هذا التيار قد شاع كنموذج نظرى فى الأدب الماركسى المعاصر فى اوربا الغربية (٢) .

اما التفسير الذى يرتضيه فهو ان التخلف نتاج تاريخى موضوعى (٣) للاستغلال الطبقي ولتلك الوضعات التى فرضها الاستثمار قديما وجديدا على البناء والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، وهو الى حد بعيد نتاج العقل والوعى المتخلف ، فالمتخلف والأيديولوجيا الرجعية قد ينتميان إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمكس صحيح أيضا (٤) ومن خلال هذه النظرة فأنا نكتشف ان الاسباب الحقيقية فى نظره تعود الى الاستثمار كمسبب لنشأة التخلف وهو موضوع يتفق عليه الاشتراكيون والامر الثانى الاستغلال الطبقي ، وطبعاً هو أمر يؤكد عليه أصحاب هذا الرأى لانه مقدمه للقول بالثورة الاشتراكية ، وأما الامر الثالث الذى يعود اليه التخلف فهو يعود الى ما فرضه الاستثمار من اوضاع اقتصادية واجتماعية وتربوية ، وان كان فى هذا الامر الخير بعض الحقيقة الا أنه لا يكفى فى نظرنا لتفسير ظاهرة التخلف .

والامر الرابع الذى يعود اليه التخلف - كما يزعم فهو نتاج العقل المتخلف والافكار ( الايديولوجية ) وهنا يكمن

---

(١) : الفكرة سبق وان تطرقنا لها فى خصائص التخلف

(٢) : انظر المرجع السابق ص ١٦٣ ، ١٦٧

(٣) : نفس المرجع ص ١٦٧

(٤) : وهو نسبة الى الموضوع وهو ما تتساوى علاقته بجميع المشاهدين برغم اختلاف الزوايا التى يشاهدون منها وبهذا المعنى فالحقائق العلمية تحثان تكون مستقلة عن قائلها بعيدة عن التأثير باهوائهم . وميولهم لتحقيق فى البحث العلمى الموضوعية والنزاهة ، وهذا المعنى لا ينطبق على اقوال المذكور فليس هناك موضوعيه بهذا المعنى فى افكاره انظر المحجم الفلسفى ص ١٩٧

الخطر في الفكرة لأن ذلك يعنى ان الافكار والمعتقدات -  
يجب أن تتغير فاذا أضفنا الى ذلك أنه يعترض بشده على  
ما يسميه بالتيارات الرجعية الدينية لتفسير ظاهرة التخلف  
حتى أنه لم يناقشها ترفلا عن مناقشتها ، فان ذلك يشمرنا  
أن كل القضية مقصودة بها المعتقدات الاسلامية ، فهل فى  
بلاد العرب والمسلمين بصفه خاصة معتقدات وافكار غير  
الاسلام يمكن ان يخشاها أهل هذه الانبا .

أما الحل فى نظره فهو استبدال هذه الافكار والمعتقدات  
الرجعية المتخلفه بالايديولوجيا الاشتراكية المتقدمة  
وبالقضاء على الاستغلال الطبقي الذى يدعيه والذى لا يؤيده  
الواقع ، وبالنضال والتغيير العلمى والسياسى والاجتماعى  
حتى تتم الثورة الاشتراكية التى لعل سواها وهو لا يرفض  
التدرج لفعل ذلك كله بالنضال السياسى اولا فالاقتصادى  
وبالقضاء على الاسر الاقصادية لما يسميه الاستثمار الجديد  
بالتأميم وهكذا (١) .

ويعتمد على فكرة حركة التناقض كما سبقت الاشارة اليها  
لحدوث الثورة التى يرجوها فالتناقض الطبقي وتناقض بعض  
المصالح ومالى ذلك وسيلة لتفجير هذه الثورة ، وقد بذل  
أصحاب هذه الاتجاه جهدا كبيرا ليقنعوا المسلمين به ، ومن  
ذلك ما صنعه الرئيس أحمد سيكتورى رئيس جمهورية غينيا فى  
كتابه أفريقيا الزاحفة حيث بذل جهدا كبيرا فى محاولة  
بائسه للتوفيق بين الاشتراكية العلميه والاسلام (٢) ففى نظره

(١) : المرجع السابق ص ١٦٩

(٢) : الكتاب كله يتحدث عن الثورة <sup>والدين</sup> ويقصد بها الثورة  
الاشتراكية العلميه التى لا ينكر استخدامها كمصطلح  
وبين الدين وهو فى مفهومه كل عقيدة متكاملة تضم  
الافكار النبيلة والقيم الاصيله المحققة للتقدم  
الاجتماعى واحترام الكرامه الانسانية وفضيلة البر  
وهو لا ينكر الآخرة ، ولا وجود الله ، ومع ذلك فانه

خلال مائة وثلاثة سبميين صفحه يتحدث فيها عن الاسلام  
والاشتراكية فى محاولات بائسه للتوفيق بينهما ولا  
دائل تحت ذلك كله لأن التناقض يكتشف بسهولة ويكتشف  
معه قلة ثقافة سيادة الرئيس الاسلاميه .

انه لامنافة بينهما ، لانهما كما يرى يتميزان معا بجوهرهما الموضوعي وطلا بهما العالمى وبالفكر الانسانى والاجتماعى والنظام الذى يفرضانه على نشاط الافراد وسلوكهم ، ولهمما مما خصائص مشتركة ، فهما وسيلتان لتربية الفرد من أجل ان يكتسب نوعية سلوك الرجل الحر المسئول عن خياراته - واعماله ، وكلاهما ينفى الاستغلال ويرسمان للحياة الانسانية والفرد غاية يترتب عليها جزاء بالثواب والعقاب .

وكلاهما يطن عن اهمية المجتمع وجدوى تنظيمية ، وكلاهما يطن الصراع الدائب والكونى وينظمه ويقوده ، فصراع الطبقات هو نفسه صراع الدين مع البشر (١) . وكلاهما يمجّد العمل ويعطى من شأنه . ويسرد بعد ذلك خصائص كثيرة من هذا النوع .

وهى مقارنات لموضع لفظ الرأسمالية موضع الاشتراكية العلمية لما تثير شئ وان كان المحتوى فى الحالىين غير مطابق للمواقع ، فليس للاشتراكية العلمية جوهر موضوعى يتفق عليه ، وليس الفكر فى الاسلام سواء من الناحية الانسانية او الاجتماعية متفق معها الا أن يكون ان القول بان الاشتراكية العلمية دعوة عالمية فهى تشابه الاسلام فى انه دعوة شاملة عامة لكل البشر .

فالفكر الاسلامى اذا كان الفكر يعنى به جملة النشاط المهنى النهنى من تفكير و ارادة و وجدان وعاطفة (٢) ، فهو متأثر باحكام الاسلام وقواعده ، ولا يمكن ان يتفق مع الفكر الاشتراكى فى كل ذلك .

اما ان الاسلام يفرض نظاما مهيمن على نشاط الافراد وسلوكهم فليس معنى هذا الاتفاق بينه وبين الاشتراكية ، لان قواعد

---

(١) : انظر المناظرة الايديولوجية الدولية افريقيا الزاحفة للرئيس احمد سيكتورى عدد ١١٤ ( الثورة والدين )

ابتداء من ص ١٠ / ١٥ مطبعة باتريس لومنيا الوطنيه كونا كرى غانا ١٩٧٨

(٢) : المعجم الفلسفى ص ١٣٧ مرجع سابق

هذا النظام تختلف بينهما اختلافا شاسعا ، والا كان اي مذهب يفرض نظاما على نشاط أفراده وسلوكهم وهو ما يحدث في كل المذهب مهما كانت هيئته الاسلام من ناحية ، ويمثلا الاشتراكية من ناحية أخرى .

واما أن الاشتراكية لها وسيلتها التربوية - كما يزعم لتربية الرجل الحر المستول عن خياراته واعماله ، وان - الاسلام له وسيلته كذلك فلا يعنى ذلك التماثل ابدا ، - فألرأسمالية وكل نظام له وسيلته التربوية وأما تربية الرجل المستول عن اختياراته فهي بالنسبة للاشتراكية امر مشكوك فيه لانها تقوم على اجبار الناس حتى على ما يزيلونه من اعمال كما هو معروف . وكذلك الامر في الاستغلال أما ترتب الجزاء بالشواب والعقاب ، فليس في هذا العالم نظام الا ويرتب الجزاء بالشواب والعقاب على اتبعه ، . . . فالقوانين لم توجد الا من أجل مثل هذا الجزاء ، ولكن نوعية هذا الجزاء تختلف من نظام لآخر .

وعندما يظلم الرئيس بما زق أن الماركسيه تذكر الدين وتحاربه ، فانه يحاول الاعتذار عن ماركس الذي يبطله ويحترمه ويتبعه ، فيذكر ان هجوم ماركس وأنجلز على الدين وانتقادهم القاسي له ، انما انبعث عن ضرورة معركة حادة - في عصرهما مطلوب منها أن تحرر البشر من القوى الاقطاعية والبرجوازية (١) . التي كانت تستغل الدين بهدف السيطرة

---

(١) : البرجوازية : تفسرها الموسوعة الاقتصادية لمجموعة الاقتصاديين الاشتراكيين بانها طبقة اجتماعيه تمتلك وسائل الانتاج والتبادل ، وتمش على استغلال العمل المأجور - والاستحواذ على فائض القيمة . وهي تضم فئات منها : - (أ) : الطبقة المالية المحتكرة التي تتكون من قادة المصانع الاحتكارية المسيطرة .

(ب) : البرجوازية المتوسطة التي تضم الاستثمارات الزراعيه وارباب العمل في المهن الحرة وكبار التجار والصناعيين المتوسطين والصغار الذين يستغلون على الأقل عددا من الاجراء .

(ج) : البرجوازية الصغيرة التي يرتبط بها الفلاحون الصغار والمتوسطون وصغار التجار والاطباء والمحامون والمعلمون لحسابهم والصفه التي تجمع هذه الفئة هي ان افرانها

السيطرة على البروليتاريا • وداخل هذا الاطار فقد كان نجاح الكفاح يتطلب عدم تقديم تنازلات للمدو •  
فقد كان النفس الكامل الذى تسمى اليه الماركسية للنظام الرأسمالى برمته مطلباً يفرض نفسه على مفكرى الماركسية من أجل طلب النظام • وفى ضوء وصف ماركس الدين بأقيون المصوب ، فقد كان مقضياً على ماركس أن يهاجم الأديان ، كما ان الظروف تفرض عليه ذلك • ذلك أن الملاحظات بين الانسان والطبيعة ، وبين الانسان والمجتمع تقوم دون ان تجد لها تفسيراً منطقياً ، والمبادئ الكبرى التى اشاعتها الأديان لم تقدم لها تفسيراً سوى الأخرى • وأخطر من هذا ان الرجعية كانت تفسر كل هذه المبادئ حسب مصالحها الانانية • ثم يقول • وحين يمانى الناس فينبض عدم التصدى للمشغل الاعلى ، واغفال شأن الحياة اليومية المعاشه ان الواقع الملموس الذى يعانى به الانسان هو الاستغلال والقهر وعدم المساواة والظلم والعبوس ، وباسم من كان يمانى الانسان • باسم الدين وباسم من وباسم الله ، كان الواجب ان انكار النظام بمجمله - يجب ان يذكر المرء انكاراً تاماً ، وذلك المنطق الذى يهدف الى اقناعه بقبول ما يقهره (١) •

---

لا يسند نشاطهم الى استغلال الاجراء • رغم انهم يملكون وسائل انتاج ادوات عمل • ثم ان هذه البرجوازية - كما تقول الموسوعه - تسيطر على فئات تساعدها على الحفاظ على سلطتها كالبحريين والشرطة وفئة من المثقفين وقسم من رجال الدين الذين ينشرون لها فكرتها • ومع كل هذا فالموسوعه تقول ان البرجوازية تشكل عدداً قليلاً ومتناقضاً من السكان •  
والحقيقة انها بهذا المفهوم تشمل كل فئات المجتمع فى نظرها • مادام النظام رأسمالياً •



وهكذا يحل الرئيس المعضلة الأخيرة فيما تفترق به الماركسية عن الاسلام فى نظره • فهى قد انكرت وجود الله وانكرت الدين وحاربتة ، ولكن ذلك له سببطان المصركه حادة ، والمدو يتستمر وراء الدين ، ولابد من الانتصار ، فلا تنازلات تقدم للمدو • ولما كان الامر كذلك فلا بد من ابطال سلاح المدو لان الهدف القضاء على النظام القائم برمته ، ولما كان ماركس قد تصور ووصف الدين بأنه أفيون الشعوب فقد أصبح ولأخيار له الا ان يحارب الدين ، أما لما ذا يحارب الأديان جميعا ما دام عدوه يتستمر وراء الدين المسيحى - فذلك لدى الرئيس قضية أخرى • فالعلاقات بين الطبيعة والانسان وبين المجتمع والانسان -

لا تجد تفسيراً منطقياً لدى كل الأديان بل وكل النظم والمذاهب الأخرى ، ولم تجد لها تفسيراً الا فى الماركسية ، والغى بجسوة فلم كل تراث الانسانية الذى يفسر هذه العلاقات ، وأبسان جهلا بالاسلام ، وذلك ان الاسلام كما سنرى فيما بعد (١) • فسر هذه العلاقات تفسيراً منطقياً محكماً يدفع الانسان للحياة والعمارة •

فان فماركس وانجلز (٢) • فى رأيه طيبان مفلوبان على امرهما اضطرا اضطرا لانكار الدين ومحاربته ، فالرئيسه تتخذ سلاحا والمصركه شديدة ، أما ما ذنب الدين ان اخطأ الناس فى تفسير احكامه ونصوصه فقضية لا تهمة ، لانه فى طلال فلسفة مادية كالماركسية التى يريد اقناع المسلمين بأنها السبيل

(١) : انظر ص ٢٥٧ وما بعد ص ٢٥٨

(٢) : يعترف الرئيس بان ماركس ابن اسرة يهودية اعتنقت المسيحيه وتلقى تربية برجوازية كما يقول ولكنه تخلى عن صور الحياة البرجوازية والمسيحيه وعكف على صياغة حياة جديدة لاحداث تغيير جذرى فى طريقة حياة الشعوب • ، ولا يكلف الرئيس نفسه فى البحث عن اسباب تخلى ماركس واسرته عن الديانة اليهودية ثم اعتناقه المسيحيه وتركها لبها ومحاربته للمسيحيه ولا ثم الرأسالية ثانيا ثم لا يكلف نفسه فى البحث عن الملاقه بين ماركس وانجلز والتى ضد تضيف الى فكره شيئا جديدا يجعله يتراجع عن كثير مما افاض فى شرحه •

الوحيد لخلاصهم من حالة التخلف المادى ولا وجود للمثل الأعلى الذى يمثل الحياة -  
الدينى الذى يمثل الدين مادام الناس يمانون ، ففقدت الحياة -  
اليومية المعاشة تمتنع من الانتماء اليه أو لتباعده ، ذلك  
ان المادة فوق كل شئ ، وهى يفسر كل شئ .

والامر غريب جداً كلما اتخذ احد الدين ستاراً لغرضه ففسر  
نصوصه وأحكامه حسب هواه وجب على الناس ترك الدين لان من  
يتستر وراءه قوى ولا بد من القضاء عليه . أيرضى الرئيس ان  
يذكر الناس ماركسيته اذا اتخذها أحد سلاًماً لمظالم يرتكبها  
باسمها - وهى فى الحقيقة كلها ظلم - لا اظنه راضياً أبداً  
فكيف يرضى ان ان تتخطى عن ديننا لان الرجعية كما يقول  
تفسر مبادئه حسب مصالحها الانانية .

وهذا التيار الذى يدعو الى الاشتراكية وان كان بالغ  
الخطورة الا ان تأثيره اقل من تأثير التيار الذى يدعو  
الى اتباع اساليب وسائل الحياة الغربية ونظامها الرأسمالى  
وذلك يعود الى ان التيار الاخير قد سيطر فترة أطول ،  
ولان الامة الاسلامية وشموبها تتوجس خيفة من الشيوعية دائماً  
وهذا ما الحاكماً رأينا رئيس دولة لمحاولة التوفيق بين  
ما يدعو اليه وبين الاسلام ذلك ان التناقض بين الاسلام -  
والماركسيه أبلغ من التناقض الذى بين الاسلام والرأسمالية  
فالماركسية لا تعترف بالدين أو الاله أصلاً .

كما ان الاستعمار الغربى لم يرحل الا بعد أن وضع الاس  
التي أبعدت النظم الحاكمه فى بلاد المسلمين عن الاسلام  
ولازال يؤثر بظهوره الفكرى والسياسى والاقتصادى فى بلاد  
المسلمين حتى اليوم .

ومع كل هذا فالتياران خطران لا على الاسلام وحده ، بل على  
الحياة والاستقرار فى بلاد المسلمين فهما يفقدان المسلمين

---

بل الحكم يبدى اعجابه بهما كثيراً وبكل مفكرى الماركسية  
منذ ذلك التاريخ الذى بدأ فيه ماركس دعوته وحتى الان .

هويتهم وأنتما تم وسنرى أن كلا من الدعوتين لم تستطع  
ان تحل مشكلة التخلف في بلاد المسلمين بما دعت اليه  
فقد طبق في بلاد الاسلام النظامين الرأسالي والاشتراكي  
أو كون منهما نظاما مختلطة ولم يفلح في القضاء على  
التخلف.

ويرجع ذلك بصفه أساسية ان ما ينشأ من النظم في بيئته  
محيته وتحت ظروف خاصة بهذه السيئه ويرتبط بخواص البلاد  
التي نشأ فيها وفكرها لا يمكن أن ينقل الى بلاد أخرى  
لها بيئتها الخاصة وظروفها وفكرها المستقل فينجح عند  
تطبيقه فيها ،لانه حينئذ يزرع في أرض غير صالحة لنموه -  
وسياتى بيان لذلك فيما بعد

ولم نعرض لهذين التبارين الالبيين خطورتهما على  
حياتنا الاسلامية وما يمكن ان يؤديان اليه من تخلف أشد  
لو انتشرا أكثر مما هما منتشران الان .

.....

# الباب الثاني

مناقشة إسلامية لفضايا التنمية  
في ظل الاقتصاد المعاصر

## الباب الثاني

~~~~~

مناقشة أساليه لقضايا التنمية
الاقتصادية في ظل الاقتصاد المعاصر

~~~~~

الفصل الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

المبحث الأول : المفهوم في الفكرين

الرأسمالي والاشتراكي

المبحث الثاني : أهداف التنمية في ظل

الاقتصاد المعاصر

الفصل الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية وأماكن تطبيقها

في المجتمعات الإسلامية

المبحث الأول : نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : نماذج التنمية الاقتصادية

المطبقة تاريخيا

## الفصل الأول

### مفهوم التنمية الاقتصادية

المبحث الأول : المفهوم في الفكرين الرأسمالي والاشتراكي :

المطلب الأول : المفهوم في الفكر الرأسمالي  
وتطوره من خلال النظريات

أن الناظر في طيات الفكر الرأسمالي يجد أن مفهوم التنمية الاقتصادية قد مر بمرحلتين هامتين :  
الأولى منهما : كانت تنظر إلى النمو على أنه زيادة في الملاقه الانتاجيه للاقتصاد على مستوى الدولة وهو بهذا المعنى هدف المدول المتقدم والمتخلف على حد سواء ، ولما كانت الملاقه الانتاجيه للاقتصاد تعتمد اساسا على الاستثمار المنتج في تنمية الامكانيات المادية والبشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ، فإن قياس النمو حينئذ يقوم على اساس المعدل الما في الاستثمار ، ولما كان هذا المعدل يعتمد على تكوين رأس المال ، بما كانت امكانيات رأس المال تكتنفها مصوبات جمه عند قياسه - فقد اعتمد على ما يتحقق من زيادة مافيه مستقرة في الدخل الاهلي الحقيقي .  
ثم أخيف لهذا أن هذه الزيادة قد لا تغطى على زيادة في دخل الفرد ، وذلك حينما تتجاوز نسبة زيادة السكان نسبة الزيادة في الدخل الاهلي ، لذا فقد اعتمد على متوسط دخل الفرد الحقيقي كقياس للتنمية (١) .

وبهذا تصبح التنمية زيادة في الدخل الاهلي الحقيقي يترتب عليها زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ومن ثم زيادة

---

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمد

القاضي مرجع سابق ص ٨٥ ، ٨٦ .

الطاقة الانتاجية للاقتصاد ككله وهذا أمر لايشير الى قصور  
فى النمو . بل يفهم منه أنه يمكن تحقيق هذه الزيادة فى  
ذلك نمو تلقائى تحكمه متغيرات اقتصادية مميته .  
وهو الامر الذى عنيت به الرأسمالية كنظام وكفكر منذ عهد  
آدم سميث (١) . قدم فى مؤلفه الشهير " بحث فى طبيعة  
وأسباب ثراء الأمم " (٢) ، نظرية عن النمو ، كانت ترمى  
قها الأساس الى تحليل كيفية الانتقال السريع من الاقتصاد  
الزراعى المتأخر الى الاقتصاد الصناعى المتقدم ، الا انه  
لم يقدم نظرية كاملة فى هذا الشأن ، فهو يرى لتحقيق ذلك  
أن على الدولة ان تقيم اطارا سياسيا مستمدا من نظام حرية  
السعمل والحركة ، مع الاقلاق من تدخل الاموال العامة الى  
الحد الأدنى ، وذلك لتحقيق تخصيص أكثر مثالية للموارد -  
الانتاجية ، وأنه يلزم أن يسبق ذلك كله تكديس لرأس المال  
وان تكون السوق قد توسعت بالفعل .

ثم جاء ريكاردو (٣) . الذى يعتبر اول واضع لنظرية  
فى النمو . فقد جمع تحليلات سميث وبعض الاقتصاديين الآخرين  
وخرج منها بنظرية متكاملة تشرح عملية النمو فى ظل نظام  
رأسمالى فهو يفترض فى الداية وجود الرأسمالية التى تنتهى

---

(١) : آدم سميث (١٧٢٤م - ١٧٩٠م) اقتصادى بريطانى من اسكتلندا  
درس بجامعة جلاسجو والفلسفة وتخرج من جامعة اكسفورد ، ثم أصبح  
استاذاً للمنطق فى الجامعة الاولى ثم استاذاً للفلسفة  
الاخلاقية ثم مديراً لها ، بدأ حياته الفكرية بكتابه عنوانه  
نظرية المشاعر الاخلاقية فى عام ١٧٥٩ ثم بكتاب ثروة -  
الشعوب المشار اليه - يعتبر المؤسس لمعلم الاقتصاد فى  
القرب كعلم مستقل .

(٢) : كتاب بحث فى طبيعة واسباب ثراء الأمم " او ثروة  
الشعوب " كما اشتهر صدر عام ١٧٧٦ انظر تطور الفكر  
الاقتصادى للدكتور راعد البراوى ص ٢٨ مرجع سابق .

(٣) : دافيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٣٣) اقتصادى بريطانى من  
اسكتلندا ، ينحدر من أسرة يهودية هولندية استوطنت  
بريطانيا ، مخرج عن الديانة اليهودية فى مرحلة مبكرة من  
حياته اشتغل سمساراً فى بورصة الأوراق المالية . وجمع  
ثروة كبيرة فى وقت قصير وأصبح من ملاك الاراضى وعضو  
فى البرلمان ، وقد اعتزل العمل مبكراً مما أتاح له ان  
ينصرف للعمل الفكرى ، ويعتبر فى الفكر الاقتصادى

حسبما يرى الى ركود اقتصادي (١) وتبعا لهذه النظرية فأن -  
الاقتصاديين التقليديين يرون انه ما ان تجتمع الظروف التي  
تسمح ببدء عملية النمو ، فان كل تراكم لرأس المال ، يزيد  
من الطلب على القوى العاملة ، مما يترتب عليه ارتفاع في  
الاجور بسوق العمل ، بالنسبة لاجور الاعالة (٢) .

وفي نفس الوقت وطبقا لنظرية ما لتعن عن السكان فأن -  
وجود أجور مرتفعه يؤدي الى زيادة مركبة في السكان ، بينما  
يزيد الانتاج الفذائي زيادة بسيطة (٣) . وبذلك يزيـد  
عرض الأيدي العاملة في السوق حتى تعود الاجور الى مستواها  
السابق ، وتو تما دل الاجور الثابته ، التي لن تكون - حينئذ -  
كما هي سابقا ، بسبب تطور الاحتياجات الاجتماعية وكذلك  
بسبب الكميات المتزايدة اللازمة من الفضا .

وهذا ما يجعل زراعة أراض جديدة أمر ضروري ، بما في ذلك  
الاراضى الأقل خصوبة والتي بقيت جردا ، واستغلالها يتطلب  
نفقات أكبر بالنسبة لكل وحدة من المساحة المطلوب زراعتها  
وتمطى هذه الوحدة من المساحة محصولا أقل ، وبالتالي  
ترتفع أسعار المنتجات الزراعيه ، وبالرغم من أنه من

---

من أهم ممثلى مدرسة الاقتصاد الكلاسيكى ومن مساهماته المهمة  
ما ساهم به فى نظرية القيمة والتوزيع من كتبه مبادئ -  
الاقتصاد السياسى والضرائب . انظر الموسوعة الاقتصادية  
للدكتور راجد البراوى ص ١٨ وما بعدها . دار النهضة العربية  
القاهرة الطبعة الاولى ١٩٧١ .

(١) : التنمية الاقتصادية روبرت لافون وترجمة  
نادية خيرى ص ٤٩ نشر شركة تراء كسيم السويسريه  
الطبعة العربية - القاهرة ١٩٧٢

(٢) : أجر الاعالة يقصد به ما يسمى بحد الكفاف ، الذى كان  
الاقتصاديون الطبعميون يرون أن أجور العمال لا يمكن ان  
تزيد على الحد الأدنى الذى يتطلبه بقاؤهم فى مستوى  
الكفاف .

(٣) : العبارة هنا تستخدم المصطلحات الرياضية عن الفائدة  
بين مركبه ( مضاعفة ) وبسيطة .



الناحية النقدية تكون الاجور ، اكبر من ذى قبل ، لان أن ارتفاع الاسعار يعود بها فى الواقع الى مستوى أقل من حد الكفاف (١) . وارتفاع تكاليف المعيشة بهذه الصورة - يفيد ملاك الاراضى الجيدة التى بقيت تكاليف الانتاج كما هى بالنسبة لهم ، فيستطيعون فى النهاية أن يحصلوا على فوائد اضافية ، وذلك على حساب الرأسماليون الذين يتضررون لانخفاض الجزء المخصص لهم من الدخل الصافى ، وهكذا تقل أرباح أصحاب رؤوس الاموال أكثر فأكثر حتى يأتى اليوم الذى لا يصبح فيه دافع لهم لتكديس رأس المال ، وحينئذ تحل مرحلة من الركود للاقتصاد الرأسمالى .

ثم يضيف ريكاردو أن المواجهة حينئذ ستقع بين ملاك الاراضى ، وأصحاب رؤوس الاموال ، بينما تقف طبقة العمال فى موقف محايد (٢) .

وهذا ما يعتمر مرحلة اولى بالنسبة لنظرية المفكرين الرأسماليين الى النمو ، ويلاحظ انهم ينطلقون فى تحديده وشرحه من افتراضات أساسيه وهى ان هذا النمو يتم تلقائيا بشرط توافر رأسمالية منذ البداية ، تمتنع فيها الدولة عن التدخل فى مسار الحياة الاقتصادية ، وتترك النشاط - الاقتصادى للأفراد الذين تدفعهم مصالحهم الخاصة لتكوين الثروات واستثمارها ، وما المجتمع فى النهاية سوى مجموع الافراد ، وبالتالي فان مجموع مصالحهم هو بذاته المصلحة العامة .

---

(١) : بفرق ريكاردو بين نوعين من الاجر ، ما يسميه الاجر الجارى والذى يتحدد بمفصول قانون المرض والطلب على اعتبار ان العمل سلعه يتحدد ثمنها فى السوق . والاجر الطبيعى . فهو ما يكفل للعمال الوسائل اللازمه لمعيشتهم ولبقاء نوعهم دون زيادة او نقصان أى ( حد الكفاف ) والاجر الطبيعى هذا هو ما أشير اليه بالاجر الثابت او الاجر الاعالة .

(٢) : التنمية الاقتصادية لروبرت لافون مرجع سابق ص ١٥٠

ان من فلا بد من حرية للأفراد ثامة ومن ضمنها حرية التملك وأن يشم التنافس دون تدخل مما يؤدي الى تخصيص للموارد أفضل مما لو حدث التدخل ، فيسمى الأفراد الى تكديس رأس المال فالتكوين الرأسمالي أهم فروض النمو التلقائي من هذه النظرية ، كما أن اتساع السوق أمر مهم لهذا النمو .

أما دور أصحاب الاراضى أو ملاكها فهو دور مثبت بحيث ينتهزون الفرص ، لزيادة ريعهم فى أملاكهم على حساب الفئة الرأسمالية الصناعية . ولا بد أن يحدث بينهما تصادم . أما دور العمال ، فالعرض التام بما تفرضه عليهم أحوال السوق ، فخصيبتهم من الناتج فقط ما يقيم أودهم ، فأن حدث ارتفاع فى اجورهم بسبب الأحوال السائدة ، فإن القانون - الطبيعى سيلجئهم الى زيادة تناسلهم مما يؤدي الى انخفاض اجورهم ، وحتى فى حالة التصادم بين طبقتى الملاك و الرأسماليين فالعمال محايدون .

أما المرحلة الثانية التى مر بها تطور هذا المفهوم من خلال تطور الرأسمالية ، فهى الفترة التى تصعد فيها المفكرون الاقتصاديون ، تثبت النظام الرأسمالى ، فقد وصلوا الى نتيجة الاقتناع بأن هذا النظام هو الذى يحقق الرفاهية المادية للمجتمعات .

ولهذا فقد كادت المناقشات التى تدور حول التفسير الاجتماعى والاقتصادى أن تتوقف نهائيا (١) ، وانصب الاهتمام على علاج المشكلات التى تطرأ على النظام ، فناقشوا التوازن الاقتصادى وأسباب اختلاله والتشغيل وأسباب نقصه ومسببات البطالة ، والدورات الاقتصادية وأسبابها ، ولولا ان الأحداث تدخلت بما فرضته من تغيير ، لما انصرف المفكرون مرة اخرى الى مناقشة قضية والنمو والتنمية .

---

(١) : قضايا التخلف الاقتصادى للدكتور صلاح الدين نامق

ص ٥ مرجع سابق .

ولترابط المشكلات التي تعرض لها النظام الرأسمالي ،  
والاهتمام الحالي بالتنمية الاقتصادية من قبل المفكرين  
الاقتصاديين الرأسماليين اعتبرنا ما جرى منذ ما يسمى بهرب  
الاقتصاديين التقليديين الجدد ، وحتى ما بعد الحرب العالمية  
الثانية ، التي برز الاهتمام بالتنمية واساليبها بعدما  
مرحلة واحدة وان كان يمكن التمييز فيها بين مرحلتين  
مستقلتين •

ففي هذه المرحلة ظهرت نماذج تؤكد على التوازن والتشغيل  
التام واقتراضه مقدما منها نموذج الفردمارشال (١) • وهو  
مثل لما سواه - فقد كان يرى أن النمو الاقتصادي يتوقف  
على كمية نوع السلع المنتجة ، وتتوقف هذه الكمية بدورها  
على حجم رأس المال ، وعلى العمالة المتاحة ، ويرتبط النمو  
بطلاقة رأس المال بالعمل ، بشكل يجعل كل ترابط بينهما لا يمكن  
أن يكون الا ايجابيا • ويكون عائد كل من رأس المال والعمل  
تبعا لانتاجية كل منهما ، مما يدعو الى حالة من التوازن  
والتشغيل الفعال لكافة العناصر الانتاجية •

ويمكن قياس الانتاجية الخاصة برأس المال بكمية السلع -  
المنتجة بفضل الاستثمارات الجديدة ويتمين تحديد أكبر  
معدل لحصيلة رأس المال ، تحديد النسبة بين قيمة رأس المال  
المستثمر وحجم الانتاج ، وهو أمر يسرى على الاستثمار -  
الاخير ، وكذلك على كافة المكونات السابقة لرأس المال •  
ولنفرض أن أحد رجال الاعمال في الصناعة أراد أن يزيد  
من انتاجه ، فوضع مشروعا للحصول على آلة أو أكثر لضمها  
للالآت التي تعمل بالفعل في مشروعه ، فاذا كانت الزيادة

---

(١) : الفرد مارشال (١٨٤٣ - ١٩٢٤) اقتصادي انجليزي ادخل  
قدرا كبيرا من الدقة على النظريات الاقتصادية -  
التقليدية ووضع أسس المدرسة الاقتصادية الجديدة آنذاك  
والتي يرجع الفضل في صياغة عدة نظريات مثل نظرية  
الثمن ، والقيمة ، والتوزيع وكان له أثر بالغ في  
الاقتصاديين المعاصرين له ، ومن جاء بعدهم • له عدة  
مؤلفات منها مبادئ علم الاقتصاد ١٨٩٠ ، والصناعة  
التجارة ١٩١٩ والنقود والائتمان ١٩٢٣ •

في الانتاج، التي يأمل الحصول عليها ، بفضل هذه الاضافة  
لرأس المال ، تصل الى حصيلة تعادل أو تزيد على سعر الفائدة  
الجاري في السوق ، فإنه سيعتبر هذا الاستثمار الجديد  
ذا جدوى

وهكذا تقوم انتاجية الآلة الجديدة تبعا لزيادة الانتاج  
التي ستترتب على اقتنائها وقياسا على ماسيوثر به هذا  
الاقتناء على الحصيلة الاجمالية للمشروع .

وتؤخذ هذه الحصيلة الجديده كأساس لاتخاذ قرار فيما يتعلق  
بالاستثمارات الجديدة أما العمل فإنه سيتلقى ما يعادل كمية  
السلع المنتجة بفضل تشغيل عدد من العاملين في شكل أجور  
و مكافآت متنوعه ، وبمباراة أخرى فإن سعر الايدى العاملة  
يتحدد تبعا لزيادة الانتاج المترتبة على ضم عمال ثم  
تشغيلهم حديثا .

ولنأخذ مثالا لذلك فإن مصنعا به مائة عامل ، وانتاجه  
اليومى الذى يرجع الى عنصر العمل يقدر بالف ريال ، فاذا  
أضفنا عاملا جديد ، فإن قيمة الانتاج ترتفع الى ألف وثمانية  
ريال ، فهذه الثمانية الريالات الجديده الاضافية ، تقيد  
فى تحديد أجر هذا العامل الجديد والمائة العامل الاخرين .  
شريلة ان توضع هذه الاسعار من وجهة نظر اقتصادية بحته  
دون النظر الى اعتبارات أخرى .

وما يميز هذا النموذج للنمو بصفه اساسيه - لدى  
الاقتصاديين - أن مجموع عناصر الانتاج تستخدم دائما باكمل  
ويجب أن تقبل هذه العناصر بعض المرونة فى أساس حساب  
الاجور والاسعار .

وعلى أصحاب الاعمال اذا كانت الاجور تميل الى الانخفاض  
ان يزيدوا من حصة العمال مع الاحتفاظ بالتشغيل التام ،  
وبهذه الكيفية يمكن أن يستمر النمو الاقتصادى بشكل متوازن  
مع تفادى الصراعات والازمات .

وقد بقي هذا النموذج أساساً لمجموعة تصورات استخدمها الاقتصاديون الرأسماليون في اتجاهات مختلفة ، ولكم سرعان ما ظهر أن الفروض غير صحيحة من خلال محاولة تفسير البطالة في نهاية القرن الماضي ، ومن خلال الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٢٩ (١) .

فالنموذج يبين النظرية على أساس افتراض أن التوازن أمر مسلم به ، فإذا اختلف فإنه يعود إلى ما كان عليه سابقاً ذلك أن التفضيل التام لكل عناصر الإنتاج مفترض مسبقاً فزيادة الإنتاج عن طريق استثمار جديد وتؤدي إلى زيادة في التفضيل لعنصر العمل ، وكمية السلع المنتجة ، أما أن يؤدي هذا الاستثمار الجديد إلى نقص أجور العمال فعليهم القبول فإنه ما لم يكن هناك مرونة في أسعار عناصر الإنتاج فإنه لن يتم توازن أو تفضيل تام . وما على الاقتصاديين إلا أن يقدموا النصيحة لأصحاب الأعمال أن يزيدوا في حصة العمال حتى لا يحدث صراع أو أزمة .

فالمرونة المفروضة في أسعار عناصر الإنتاج ومنها عنصر العمل هي التي جعلت هؤلاء يقولون بالتوازن والتفضيل التام مع افتراض الرشد لدى المستثمرين بالموازنة بينهما سيضيق الاستثمار الجديد إلى الإنتاج ، وما سيكلفهم هذا الاستثمار . مع العلم أن الفروض السابقة التي أشرنا إليها سابقاً ، لازالت قائمة من حرية فردية ، وملكه خاصة مطلقة ، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتوفير سوق متسعة ، مع منافسة تامة لا تدخل فيها .

ولكن كل هذه الفروض قد أمتزت ، فأن الدورات الاقتصادية التي كان النشاط الاقتصادي عندها يتحول من الزيادة والارتفاع

---

(١) : التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص ٦٠ . وانظر التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمد القاضي مرجع سابق ص ١٢٦ وما بعدها في كل ما سبق .

الى الهبوط والركود ، والتي كانت تحدث فى فترات خلال القرن  
الماضى (١) . جعلت الاقتصاديين الرأسماليون لا يستطيعون  
ان يقدموا تفسيراً لها سوى أنها فترات اختلال عابرة ناشئة  
عن بعض العوامل المؤقتة التى لاثبتت أن تزول ، فلو ترك  
الاقتصاد فى نظرهم حراً دون تدخل من جانب الدولة ، فإنه  
إذا حدث الركود وأهم مظاهره البطالة - فان اجور العمال  
ستنخفض ، وانخفاض الاجور يودى الى تشفيل كل المتعطلين  
فترك الاجور تنخفض الانخفاض اللازم شرط للقضاء على البطالة  
لان المنظمين حينئذ سيقبلون على العمل الرخيص . كما انهم  
ينصحون نقابات العمال بعدم التدخل (٢) .

ولم يكن هذا كافياً فى تفسير هذه الدورات المتعاقبة  
ولا فى تفسير البطالة التى تحدث ما دام الفرض أن التشفيل  
التام يحدث تلقائياً ، وخاصة بعد أن لوحظ خلال هذا القرن  
وخاصة فى إنجلترا ، والولايات المتحدة الأمريكيتين وجود  
قدر من البطالة شبه دائم ، وأن العمال المتعطلين يرغبون  
فحلاً فى العمل بأجور منخفضة - مهما كان مقدارها - فلا  
يجدون العمل ويبقون متعطلين .

ففى إنجلترا لم تنخفض نسبة العمال المتعطلين خلال -  
الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية  
عن ١٠ ٪ من مجموع العمال ، وفى الولايات المتحدة كان عدد  
العمال المتعطلين فى نهاية الركود الدورى سنة ١٩٢٢ يقارب  
الخمس عشرة مليوناً من العمال ، ورغم استمداد هؤلاء العمال  
المتعطلين عن العمل أن يعملوا بأجور منخفضة الا انه لم  
يحدث تشفيلهم ، وذلك يعنى أن التشفيل التام لم يحدث  
تلقائياً بانخفاض الاجور كما كانوا يفترضون

---

(١) : حدثت ازمتان متتابعتان فى القرن الماضى وبداية هذا  
القرن فى السنوات الميلادية التالية : ١٨١٠ ، ١٨١٤ ،  
١٨٢٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٥٧ ، ١٨٦٤ ، ١٨٧٣ ، ١٨٨٢ ،  
١٨٩٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٣ ، ١٩٢٠ ، انظر المرجع التالى  
ص ١٦٤

(٢) : تاريخ الفكر الاقتصادى للدكتور  
لجيب مغيرص ١٦٤ ، ١٦٥  
مكتبة نهضة مصر ١٩٥٦

كما أن ما كان يفترض في أصحاب الأعمال أنهم يوازنون بين الاستثمار الجديد وفوائده عن طريق سمر الفائدة أيضا قد أهتز كفرض مسبق، فقد لا يكون لسمر الفائدة هذا الاثر المفترض وكما أن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لم يقو على الوقوف في وجه تيار جديد يطلب من الدولة أن يكون لها دور في مسار النشاط الاقتصادي، ما ذا حدثت عوائق واز ما كما ان نشوء الاحتكارات الكبيرة آنذاك في أوروبا، قضى على فرض المنافسة المطلقة أو التامة .

فقد اهتزت كل الفروض النظرية التي قدمها الاقتصاديون الرأسماليون في المرحلتين السابقتين عند مواجهة الازمات التي يترض لها الاقتصاد الرأسمالي، كما ان ظهور نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي، وتحقيق الاتحاد السوفيتي لمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي المادي في ظل هذا النظام (١) . قد هز فرض وجود رأسمالية في البداية . ومن أجل ذلك ظهر اتجاه جديد في الفكر الاقتصادي الرأسمالي يعالج هذا القصور ويضع الحلول، وهو الاتجاه الذي قاده المورد جون مينارد كينز (٢) . الذي أكد على أن الانخفاض في الاجور قد لا يؤدي الى تحقيق التمثيل الشامل، كما سبقت الإشارة، بل قد يؤدي الى زيادتها بدلا من القضاء عليها . فأجر العمال هو دخلهم الذي ينفقونه على السلع والخدمات فعندما ينخفض هذا، يقل طلبهم على السلع، وعندما يقل

(١) : تاريخ الفكر الاقتصادي لبيب شقير ص ١٦٤ وما بعدها

(٢) : المورد جون مينارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) اقتصادي

انجليزي، ولد في نفس العام الذي توفي فيه كارل ماركس نبغ في سن مبكرة حتى انه التحق بالجامعة وسنه أربعة عشرة سنة، درس الفلسفة والرياضة، ثم اشتغل بالتدريس في جامعة بكامبريدج، ودرس الاقتصاد السياسي وله مؤلفات عديدة وأسهم في التخطيط الاقتصادي لانجلترا خلال الحرب العالمية الاولى والثانية ومثل بريطانيا في مفاوضات بریتون دوز في أمريكا سنة ١٩٤٤ التي تمخضت عن وضع النظام النقدي العالمي وكان له أثر فيها . من أهم مؤلفاته كتاب النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود الذي اهتم فيه بما نحن بصده انظر الموسوعة الاقتصادية للدكتور راشد البراوي ص ٣٨٥ وما بعدها .

الطلب على السلع ينقص المنظمون من انتاجهم ، ومعنى هذا -  
الانخفاض فى النشاط الاقتصادى عن مستوى التشغيل التام فتزيد  
البطالة ، كما ان المنظمون قد يتوقعون انخفاضا أشد فى  
المستقبل للاجور فيأجلون مشاريهم التى كانوا يرغبون فى  
تنفيذها مما يؤدى الى زيادة البطالة •

ونتيجة لهذا فإن مستوى الاجر ليس هو المحدد لمستوى -  
التشغيل كما كان يعتقد ، بل المحدد هو الطلب الكلى الفعال  
وهذا الطلب يتكزن من الطلب على السلع الاستهلاك ، والطلب  
على سلع الاستثمار ، فكلما كان الطلب الكلى كبيرا كانا لانتاج  
والتشغيل كبيرين ، وان كان هذا الطلب صغيرا ، فإن كل من  
الانتاج والتشغيل يتبهم فى الضالة •

ولكن من الطلب على سلع الاستهلاك ، والطلب على سلع الاستثمار  
محددات ليس هذا مجال ذكرها (١) •

الا ان التوازن يتم عند المستوى الذى تتماوى فيه كمية  
الطلب الكلى وهذا المستوى هو الذى يحدد مستوى كل من  
التشغيل والانتاج ولما كان دخل الفرد لا يتفق كله على استهلاك  
فمعنى ذلك أن هناك قدر منه يدخر ، والادخار عامل انكماشى  
بقا ، جزء من السلع دون أن يطلب للاستهلاك ، فلكى يستمر الانتاج  
عند نفس المستوى ، يجب ان يصرف هذا الجزء من السلع الذى  
بقى بدون تصريف بسبب الادخار ، ولا يكون ذلك الا اذا صرف فى  
شكل طلب على سلع الاستثمار ، فتشغيل عمال جدد يزيد الطلب  
حينئذ •

ومعنى هذا ان مستوى لتوازن يتطلب أيضا التماوى بين

---

(١) : يتوقع الطلب على سلع الاستهلاك على عاملين هما الدخل  
وبعض العوامل النفسية التى تدفع الافراد للاقتناء والاقبال  
فكلما زاد الدخل خصص الفرد منه نسبة أقل للاستهلاك ومعنى  
ذلك زيادة الادخار •

ويتوقف الطلب على سلع الاستثمار على الكفاية الحديثة  
لرأسمال المال ، ويقصد به نسبة الربح المتوقع الحصول عليها  
من رأسمال الثابت كالألات خلال مدة حياتها ، وبعد خصم  
جميع التكاليف ما عدا الفائدة ، والعامل الثانى الذى يتوقف  
على الطلب على سلع الاستثمار هو توقعات المنظمين أو المستثمرين  
وهو عامل نفسى • انظر تاريخ الفكر الاقتصادى للدكتور  
لبيب شقير مرجع سابق ص ١٦٨ ١٦٩ •



حجم الطلب على سلع الاستثمار مع الانظار الذي يحققه مجموع الافراد ، فاذا كان الاستثمار متساويا مع الانظار بقوا الانتاج والتشغيل ثابتين عند نفس المستوى واذا زاد الاستثمار عن الانظار ، فان ذلك يدفع الانتاج والتشغيل للزيادة واذا قل الاستثمار عن الانظار ، فان الانتاج والتشغيل يتجهان للانخفاض فهل يعنى ذلك ان تساوى الكمية المنتجة مع الطلب الكلى يحقق مستوى التشغيل التام ذلك ما يؤكد كينز انه قد لا يحقق هذا المستوى ،لانه لابد ليتحقق التشغيل التام من مساواة طلب الاستثمار للانظار الذى يحققه الاقتصاد كله عند مستوى التشغيل التام .

ولكن ليس هناك ما يضمن تحقق التوازن عند هذا المستوى ذلك ان حجم الاستثمارات فى البلاد الرأسمالية كبيرا مما يؤدى الى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عن سمر الفائدة مما يقل الاستثمارات ، فلا يستأوى الاستثمار مع الانظار ، كما انه قد تسود موجات متعاقبة تدفع المنظمين المستثمرين الى انقاص استثماراتهم فتتخفف عن مستوى الانظار ، لهذا فان الانتاج والتشغيل ينخفضان الى المستوى الذى يقل عنده الانظار ليصبح مساويا لحجم الاستثمار الفعلى ، وهنا يتحدد مستوى التشغيل يبقى لمدة طويلة عند مستوى اقل من مستوى التشغيل التام ،

وهذا يفسر وجود قد من البطالة شبه دائم حتى عند مستوى توازنى للاقتصاد .

لذلك ينفج كينز بضم التمسك بسياسة الحرية الاقتصادية وان تتدخل الدولة بقرار يسمح بالقضاء على البطالة عن طريق رفع مستوى الطلب الكلى ، باعادة توزيع الدخل عن طريق فرض الضرائب التماهدية على أموال الاغنياء الذين يدخرون أكثر ، وتوزيع الحويلة على الطبقة الفقيرة فى شكل اعانات اجتماعية نقدية أو عينية مجاهية ، وخدمات تباع للفقراء بأقل من نفقاتها ، وهذا الاجراء يترتب عليه زيادة الطلب الكلى على سلع الاستهلاك كما ان تقديم الدولة لخدمات التعليم والصحة وما شابه ذلك من الخدمات الضرورية للأفراد

مجاناً أو باثمان اسميه تقل عن نفقات انتاجها سيزيد الطلب  
أما زيادة الطلب على الاستثمار فينصح كينز وأتباعه  
بسياسة تدخلية من قبل الحكومة فعند حدوث البطالة يمكن  
للدولة أن تنشأ مشروعات استثمارية تشغل فيها جزءاً من  
العاملين المتعطلين، وأن تخفض من سعر الفائدة لتشجيع  
المنظمين على الاقتراض، ومن ثم القيام باستثمارات جديدة  
وأن تقضى الدولة على الاحتكارات حتى تيسر للمنظمين أن  
يطبقوا المخترعات الجديدة، وحتى تزيد من طلب السلع الاستهلاك  
مما يحفز على الاستثمار لأنه في ظل الاحتكار تكون أسعار -  
المنتجات مرتفعة مما يقلل الطلب عليها (١) .

وبهذا سقطت تلك القروض التي قامت عليها النظرة -  
الرأسمالية للنمو الاقتصادي، مما دفع إلى الإيمان بأن النمو  
الثلثاني يقتريه القصور في تحقيق الزيادة المطلوبة في  
مستوى الدخل الهلي الحقيقي، وبالتالي في تحقيق متوسط  
دخل الفرد مرتفع، ولذا فقد نظر إلى التنمية الاقتصادية على  
أنها تقتصر إلى قيام الدولة بدفع المتضخيمات الاقتصادية  
في سبيل النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي (الثلثاني)  
وبذلك تعتبر في جوهرها نمواً ارادياً مدفوعاً .

كما أنها تفسير لأبد منه حتى يتسنى للدول المتخلفة  
التخلص من أسباب تخلفها لذلك قيل أنها تقتصر إلى التفسير  
البنائي بمعنى تفسير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي  
والسياسي، لأن كل ذلك يعتبر اطاراً تعمل التنمية من داخله  
فاذا كانت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
والسياسية غير ملائمة، فلا بد من تغييرها لتحقيق نمو سريع  
لأنها حينئذ تعتبر معوقات هذه التنمية (٢) وقد أشرنا لذلك  
في الباب الأول .

---

(١) : تاريخ الفكر الاقتصادي للدكتور لبيب شقير مرجع سابق  
ابتداءً من ص ١٢١ وما بعدها .

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي الكتاب  
الأول ابتداءً من ص ٨٥ وما بعدها .

كما أن التنمية تستلزم حينئذ دفعة قوية والتي تعنى أن يكون هناك حد أدنى من الموارد التي ينبغي تكريسها لعملية التنمية إذا أريد لها النجاح • وهي تنصرف إلى أن النمو التدريجي (ال تلقائي) غير صالح لتحقيق التنمية ، فالإسـد من سلسلة قفزات حتى لا تعطل النظم المختلفة الداخليه النمو السريع • (١)

ويستلزم ذلك استراتيجية ملائمة تضمنها الدولة في صورة خطوط عريضة تفرسها في سياستها الائتمائية للانتقال بالاقتصاد من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي مراعية اعتبارات أساسية مثل : الظروف السائدة عند بدء التنمية ، والأهداف المنشود تحقيقها ، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية • ولهذا ظهرت في الفكر الاقتصادي النماذج الخاصة بالنمو - والتي تعتبر مبادئ بديلة لسياسة الاستثمار المعتمدة على النموذج التقليدي للنمو - السابق الإشارة إليه - وان كانت تلك النماذج نظرية إلا أنها تمثل وجهة نظر الرأسمالية إلى النمو ، بعد اضطرارها لقبول بعض التنازلات عن تلك الفروض التي كانت تسلم بها ، تحت وقع المشكلات المتتالية التي تعرضت لها اقتصادياتها • والملاحظ أن هذه النماذج بما فيها النموذج التقليدي ، رغم أحكامها نظريا ، إلا أنها لم تنجح عند التطبيق في تحقيق نمو سريع وهو المطلوب في التنمية الاقتصادية •

---

(١) : انظر التنمية الاقتصادية والدول النامية تأليف مورييس

دوب ترجمة صلاح الدين نامق دار النهضة العربية

القاهرة ١٩٦٦ ص ١٩

مناقشة المفهوم وفروض النظريات التقليدية اسلاميا :

أن المفهوم الرأسمالى الذى طرح للتنمية الاقتصادية  
بنى على فروض أساسية تتمثل فيما يلى :-  
(١) وجود رأسمالية فى البداية :

وذلك لان تحقق النمو على الطريقة الرأسمالية ،لايمكن  
تحقيقه الا فى مجتمع يؤمن بالنظام الرأسمالى ويسلم به  
وذلك انما هو جوهر الدعوة الى التمييز للبنيانا لاقتصادى  
والاجتماعى والثقافى والسياسى ،أى الجانب المادى .  
والمنفوى للمجتمع بما يلائم الوضع الرأسمالى ليتم  
النمو من خلاله . وقد رأينا فى الفصل الثانى من الباب  
الاول كيف أن كل من النظامين يسمى لدعوة الدول المتخلفه  
للتغيير المقصود به الاندماج فى احدهما .

والاسلام قد جاء ليفير أوضاع المجتمع ،ليضعه على اول  
الطريق لصارة الارض وعبادة الله ،لذا جاء فى القرآن  
الكريم نداء بالتغيير فقال تعالى : ( ان الله لايفير  
ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم ) (١) ،وهذا التغيير انما  
هو فى البدء تغيير لما وصفناه بالجانب المنفوى من  
الحياة ،تغيير القيم والمعايير والبناء العلوى كلسة  
ذلك ان الجانب المادى له تبع ،ومهما كان وضع المتغيرا  
الاقتصادية سليما ،فانهما انما تحمل من خلال فكر الانسان  
الذى تسيطر عليه مجموعة أفكار ومبادئ ،فاذا كان  
مابداخل الانسان منها سيئا ،فإن تأثيرها على الجانب  
المادى سيكون سيئا واكثر خطورة ولنا ان نقول أن -  
التغيير الذى حدث فى روسيا قبل الثورة الاشتراكية ١٩١٧

(١) : الآية ١١ من سورة الرعد

من هذا القبيل ، فهو تفسير للمبادئ والقيم والأفكار قبل ان يكون تفسيراً اقتصادياً مادياً .

ولكن ماهو التفسير الذى ينادى به الاسلام ، انه التفسير الذى يلائم بين الانسان وفطرته السليمة ، وطريقة الاتباع للوحى ، ذلك لأن الانسان معقد التركيب فى جانبه النفسى والعاطفى والحصى ، يتأثر بفرائضة واهوائه لاجالة ، وان المعرفة بالانسان وتركيبه مهما تقدمت لدى البشر ، فسان الذى يفوقها علم الله به وبما يصلح لشأنه قال تعالى :  
(الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) (١) ، وقال (والذى اوحينا اليك من الكتاب هو الحق مصدقا لما بين يديه ان الله بعباده لخبير بصير) (٢) . فله عز وجل - العلم التام بهذا الانسان وما يصلح به أمره كله ، فاذا كنا نؤكد من امور دنيانا ما يحتاج الى العلم والخبرة الى ذوى الاختصاص من البشر ، فان تنظيم الحياة الانسانية فى كل جوانبها - سياسية واقتصادية واجتماعية فيجب لايوكله الى من يقصر علمه بما يحتاجه الانسان فى حياته بتركيبه المعقد ، وانما نؤكد ذلك الى ربنا وهذا وحيه المنزل ينظم كل شئون الحياة فلماذا يلجأ الى غيره .

انما  
انن فال تفسير المطلوب فى حياة المسلمين هو تفسير فى جانبه الاكبر معنوى ويمس الحياة المادية بتنظيمها على اسس عادلة هذا التفسير يتمثل فى اتباع وهى الله وتطبيق شرعه . وهو امر لاختيار فيه للمسلمين أبدا .

لهذا فان دعوة التفسير لاتكون الا نابعة من الداخل فحقيقة الامر أن المسلمين قد فرطوا فى كثير من قواعد دينهم ، فمسمهم بذلك الضرر ، ولا كاشف له الا عودتهم الى صفاء الدين وتطبيق الشريعة .

(١) : الآية ١٤ من سورة الملك

(٢) : الآية ٣١ من سورة فاطر .

وذلك أن المسلمين حينما كانوا متبعين لدينهم مطبقين  
لاحكامه حققوا تقدما وأسسوا حضارة ،وعندما اختلست  
موازينهم وفرطوا في أمر دينهم تخلفوا عن الآخرين ماديا .  
إذا فدعوة التفسير الى وضع يكون فيه المجتمع قابلا  
للنمو في ظل نظام رأسمالي غير مقبولة في ظل الاسلام واحكامه  
كما ان الاوضاع التي تعيشها كل الدول المتخلفة ومنها  
الدول الاسلامية اليوم غير مواتية لهذا الفرض .  
فالمعلوم أن هذه الدول ترتبط اقتصادية بالدول الرأسمالية  
المتقدمة ،ولكنها في ظروفها الاقتصادية في الداخل تختلف  
عنها حتى عندما بدأت الاخيرة ثورتها الصناعية أو لنقل  
عندما نشأت فيها الرأسمالية . فلا الطبقية بصورتها البشعة  
التي كانت في أوروبا قبل نشوء الرأسمالية موجودة في  
الدول الاسلامية اليوم ،بمعنى أن توجد طبقة اقطاعية مستغلة  
تلك الصورة التي ترسمها الكتابات الاقتصادية الرأسمالية  
والتي تسببت في الثورة عليها من قبل الرأسماليين .  
كما أن ماكون المقلية الرأسمالية في الغرب من عناصر  
لم يعد موجوبا ، فان تلك الصورة التي رسمت بدقة متناهية  
في الكتابات الاقتصادية لرجل الطبقة الوسطى الساعى -  
لاكبر ربح المنتهز الفرص قد انتهى وجوده الخيال حتى  
في الغرب نفسه ، وحل محله شركات عملاقة في غالبيتها -  
احتكاريه .

وأن امكانية تحقيق تراكم لرأس المال بالصورة التي حدثت  
في الدول الرأسمالية قديما ،غير ممكنة التحقيق اليوم  
فالمعروف أن ذلك التراكم لم يتم فقط عن طريق الموارد -  
المحلية فقط ، بل كان عن طريق الشركات الاستثمارية التي  
انشأت - حينذاك - للاتجار مع المستعمرات القديمة المكتشفة  
حديثا ، وعن طريق الاستثمار المباشر ،وهو أمر لا يمكن تكراره  
الآن ، وأن مما ساعد على النمو في تلك الفترة وجود اسواق  
خارجية - تمثلها المستعمرات - تكفى لتصريف الانتاج الفائض  
عن الحاجة محليا ، كما توفرت مصادر المواد الأولية عن

طريق المستعمرات وهو ما لا يمكن تحقيقه الآن أيضا (١) .  
فكل الأوضاع والظروف الحالية - في الدول الإسلامية - تختلف  
عن الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تهيأت للدول الرأسمالية  
عند بداية تقدمها ، ونشوء نظامها الاقتصادي وفوق ذلك كله  
فإن تلك الأوضاع والظروف لو تيسرت لما كان من الممكن إسلاميا  
القبول بها ، وهذا ما يجعل هذا الفرض عائقا لتطبيق  
أسلوب النمو الرأسمالي في الدول الإسلامية - على الخصوص  
في الحاضر .

## ٢ - الحرية الفردية :

ومن ضمنها الحرية الاقتصادية وهي من الفروض  
الهامة عند مفكرى الاقتصاد الرأسمالي ، ورغم أن -  
المدرسة الكنتزية قد أوهنته ، إلا أنه لا يزال من الأس  
الهامة التي يقوم عليها النظام ، حتى أنه ينمست  
اقتصاده بالحر (٢)

فهو يتوافر هذا الفرض في واقع الدول الإسلامية  
اليوم ، وهو يقبل به الإسلام في صورته التي ينشئ عليها  
النظام الرأسمالي .

أما وفرة في واقع الدول الإسلامية ، فهو أمر مفقود  
لا يحتاج إلى تدليل على فقدته ، وذلك يعود إلى نشوء أنظمة  
مختلفة في الدول الإسلامية ولم تؤمن بالنظاميين  
الموجودين ولم تطبق الإسلام ، بل دمجت بين النظاميين  
الاقتصاديين المعاصرين بما سمي بالاقتصاد المختلط ،  
مما أفقد النظاميين أسسهما ، ولم ينشأ نظاما جديدا  
محتما على أسس وقواعد فكرية ثابتة ، فلا الحريسة

---

(١) : انظر الرأسمالية الناشئة للدكتور أحمد جامع ص

٨٨ وما بعدها دار المعارف بمصر ١٩٦٨

(٢) : انظر ... ص ١٦٥ من هذا الفصل

الفردية وما يتبعها من حريات موجودة ، كما أنها ليست ملغاة  
تماما • ولعل هذا هو حال كل الدول المتخلفة اليوم ، وهو  
وضع أثر في عملية النمو الاقتصادي سلبيا •  
أما عن الحرية الفردية في الاسلام ، فلذلك أنها تختلف في  
الראسمالية فليئن كان مبدأ الحرية في الغرب هو وثيقة  
حقوق الانسان وهي تلك الوثيقة التي وضعا الفرنسيون -  
وتضمنها دستورهم عام ١٧٩١ م ، والتي نصت على حقوق للفرد  
لايجوز التصرف فيها من حقه في الحرية والملكية والأمن  
وأكدت المساواة وسيادة الشعب وأنه مصدر السلطات ، الا  
أن الوثيقة وهي التي توبعت فيما بعد في كل وثيقة صدرت  
عن حقوق الانسان فيما بعد أهملت ذكر الواجبات (١) •  
وهذه الوثيقة كان لها الاثر القوي على الآراء في القرن  
التالي التي لازالت تؤثر حتى اليوم في أفكار الغرب عن  
الحرية •

وأصل ذلك الايمان " بالحق الطبيعي " فما القوانين الا  
علاقات ضرورية صادرة عن طبيعة الاميا • (٢) • والطبيعية  
هذه تؤكد أن تمتع الفرد بهذا الحق الطبيعي في الحرية  
انما هو مؤد الى حق المجموع فيها ، فما هو الا مجموع  
حقوق الافراد •

ان النظرة المادية البحتة منذ عهدا الطبيعيين ، هي التي  
سيطرت على كل شيء حتى مجال الحرية والحقوق • ولهذا  
نجد وثيقة حقوق الانسان تهمل واجباته •  
أما في الاسلام فان الحقوق من حيث هي حقوق للفرد تمنى  
الالتزام ، وبالتالي فهي حق من ناحية وواجب من ناحية اخرى

- 
- (١) : الموسوعة العربية الميسرة باشراف محمد شفيق -  
غريبال ص ٧٢٩ • صادرة عن دار الشعب ومؤسسة فرنكليين  
للطباعة والنشر القاهرة ١٩٥٩ نسخة مصورة •  
(٢) : الفكر الاوربي في القرن الثامن عشر تأليف بولهازر  
وترجمة الدكتور محمد غلاب ومراجعة الدكتور ابراهيم  
بيومي مذكور الجزء الثاني ص ٧٢ وما بعدها لجنة  
التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٩ •



فحق الانسان في الحياة هو حق خالص له ، يحضى من أى اعتداء •  
 ويترتب عليه واجبا هو محافظته على هذه الحياة فليس من  
 حقه اهدارها بالاشتمار أو بتناول ما يضر بجسده مثلا •  
 والاسلام قد جعل الكرامة للانسان مظهرا حريته الواضح  
 فقال الله سبحانه : ( ولقد كرمتنا بنى آدم وحملناهم فى  
 البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير  
 ممن خلقنا تفضيلا (١) • وهذا التكريم يظهر فى جوانب -  
 ثلاثة : فهو تكريم بالحصص والحماية ، وهو تكريم يفالـة  
 الفرد منذ ولادته ، بل منذ تكوينه جنينا فى بطن أمه  
 منحه من الله لم يؤد الانسان لاكتسابها ثمنا وهذه الكرامة  
 يشير اليها قول الله عز وجل ( يا أيها الناس انا خلقناكم  
 من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا انا كرمكم  
 عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير (٢) • فالسواة مظهر  
 لكرامته لا يتحقق الا به ، وهى مظهر لانسانية الفرد ، فالكل  
 سوا فى الانبياء التى ينتمون اليها (٣) •  
 لذا فقد جاءت احكام الاسلام لتحفظ الضرورات الخمس  
 للحياة : الدين ، النفس ، المال ، النسل (٤) • وهى  
 مقومات كرامة الانسان ومسواته بغيره • فالاسلام يحفظ  
 الانسان ويصونه ، ويصون دمه ان يسفك • وعقـلة أن يؤثر  
 عليه او يسلب وماله أن يغتصب وعرضه أن ينتهك

(١) : الآية ٧٠ من سورة الاسراء •

(٢) : الآية ١٣ من سورة الحجرات

(٣) : الاقتصاد الاسلامي للدكتور ابراهيم الطحاوى  
 جز ٢ الثانى ص ٣٣١ من مطبوعات مجمع

البحوث الاسلامية القاهرة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م

(٤) : الموافقات فى اصول الاحكام للامام ابى اسحاق ابراهيم  
 بن موسى الفهمى الفرناطى المعروف بالطائى الجزء  
 الثانى ص ٥ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد مكتبة  
 محمد على صبيح والادة القاهرة بدون تاريخ •

ونسبه أن يبدل .

وهذه الصمة للأنسان في دمه وماله وعرضه ونسبه وعصمه مقرونة بحقه في الدفاع عنها اذا انتهكت قال صلى الله عليه وسلم ( من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ) وقال ( من قتل دون مظلومه فهو شهيد ) (١) . والقرآن ينذر بالحقاب من قبل الذل ولم يقاومه حتى ولو كان بترك وطنه ، قال تعالى : ( ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم ، قالوا فيسم كنتم . قالوا : كنا مستضعفين فى الارض ، قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها . فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا ) (٢) . فان كرامة الأنسان ممانعة من جانية بحقه فى الدفاع عنها ومن قبل الدولة بما يفرضه الاسلام من احكام لصيانتها ، وبمما تبة القاتل بالقصاص وبمما تبة السارق للمال بقطع يده واقامة الحد على الزانى وما شابه ذلك . فهى كرامه ومساواة فعلية لا نظرية وهى حق للأنسان ، ولكنه لا يستمد من حاكم أو اتفاق بين البشر أو من طبيعة الاشياء ، انما هو حق لاهى أمر به وحى الله ووجب على البشر التزامه (٣) .

- (١) : روى الحديثين الامام النسائى ابو عبد الرحمن احمد بن شبيب بن على النسائى فى سننه المجلد الرابع الجزء السابع ص ١١٦ ، ١١٧ . وروى الحديث الاول عن سعيد بن زيد والثانى عن سويد بن مقرن وقد روى البخارى فى صحيحه ان من قتل دون ماله فهو شهيد عن عبد الله بن عمرو انظر صحيح البخارى المجلد الثانى ص ٧٣ وكذلك رواه مسلم فى جامعه الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو ايضا انظر المجلد الاول جزء اول ص ٨٢ . ورواه كذلك ابن ماجه فى سننه من حديث سعيد بن زيد انظر المجلد الثانى ص ٨٦١ وروى الحديث الاول بنفسه كله الامام الترمذى فى جامعه الصحيح عن سعيد ابن زيد ايضا وقال حديث حسن صحيح انظر الجامع الصحيح لابی عيسى محمد بن عيسى من سورة الترمذى جزء رابع ص ١٤ دار احياء التراث العربى بيروت بدون تاريخ تحقيق وشرح احمد محمد شاكر وذكر السيوطى فى الجامع الصغير الحديث الثانى وغراه لسنن النسائى عن سويد بن مقرن ورواهه بالصح . (٣) الاية ٩٧ من سورة النساء .
- (٤) : انظر كتاب " دراسات اسلامية فى العلاقات الاجتماعيه والدولية " للدكتور محمد عبد الله نراز ص ٣٣ دار القلم

ثم يأتى الجانب الآخر لكرامة الانسان متمثلا فى تخليصه من كل اسباب القهر والاسطغان بمعنى تحريره من كل المخاوف وجعله سيدا فى هذا الكون لاسودا ، فلا سلطان لاحد عليه البيتة الاسطغان واحد هو تكريم اكثر من كونه اخضاع هو سلطان ربه سبحانه وتعالى ، فالانسان كما هى المخلوقات - جميعا خاضع بطبعه لخالقه ، وخضوعه خضوعا واعيا لسلطان ربه انما يجبر نفسه من كل مخاوفها الواقعة والمحملة (١) . ويدعو ذلك لاحكام السيطرة على ماحوله من الاشياء ، فان تكريمه اقترن بقدرته على السيطرة عليها . لذا جاء فى آية التكريم للامتنان بالحمل فى البر والبحر - وهو وجه سيطرة الانسان على ماحولة مما سخر له (٢) . وهذه الكرامة للانسان مقرونة بالعموة والارتقاء ، وهى سيادة عامة شاملة لذا جاء فى القرآن قول الله تعالى : (يقولون لئن رجعنا الى المدنية لىخرجن الاعز منها الاذل والله العزة والرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون) (٣) فهى عزة منشؤها الدين ، تجعل من الفرد قويا لا يذل لمخلوق مثله ويأبى أن يذل نفسه أو يهون عليها . والجانب الثالث من هذه الكرامة هو الذى يخص ما يقع على كاهل الانسان من واجبات فينشئ هذه الكرامة لنفسه عن طريق سيرته وسلوكه . بمحافظته على حقوقه واداء حقوق غيره ، ومن جعل ضميره رقيباً على نفسه وبالأجمال طاعة الله فيما أمر وانتهى عما نهى فاذا كان الانسان يسعى لاكتساب المال ، وهو حقه الذى يدافع عنه ، ولايسمح لاحد بمنعه منه ، فان طُرق

---

الكويت ١٤٠٠ / ١٩٨٠ .

- (١) : انظر الثروة فى ظل الاسلام للبهى الخولى ص ٦٥ دار الاعتماد بالقاهرة الطبعة الثالثة ١٩٧٨/١٣٩٨  
(٢) : انظر الفصل الاول من الباب الثالث ص ٢٦٣ ، ٢٦٤  
(٣) : من الآية الثامنة فى سورة المنافقين .

اكتسابه لابد وأن تكون نظيفه مشروعه ، وعند اكتسابه فلا بد من اخراج شيء منه هو حق لغيره وهكذا •  
وهذه الكرامة والمساواة كما هي حق للمسلم ، فهي حق لغيره من شوب الأرض في جانبها الاول ، وهي حق له ، محتبى يسقطها هو عن نفسه ، بارتكابه جريمة تسقط جانباً منها ، فهو حينئذ يعاقب بقدر جريمته ، وبهذه الكرامة حمى الاسلام اعداءه كما يحمى المنتسبين اليه • يعمى الاعداء أن يبدلوا بقتال ما لم يبدأوا به سواء بالحرب أو بمنع حرية الانسان فاعتناق ما يريد ، حينما يمنموا دعوة الاسلام وأمنهم ففى القتال من النهب أو السلب أو الفدر (١) • بل حماهم بعد موتهم بمنع تشويه اجسادهم أو التمثيل بها ، وترك لهم بعد ذلك أن يقبلوا جانبى الكرامة الآخرين •

ثم ان جعل المقياس لتفاضله البشر بعد ذلك رجالات ونساء وألواناً مختلفة التقوى انما هو ازالة لكل الفوارق المفتعله بين البشر ، فلا يبقى الا فارق واحد يكمن فى العمل وتوفيقه وصوابه ، فما التقوى الا عمل طالح ، بكل ما لهذا الصمل من شمول •

اما اختلاف الناس فى اللون واللسن والجنس فانما القصد منه التعارف الذى يتبعه التماون ، فالتسوية فى أصل الخلق ، تمنع الانسان من التعالى أو نسبة حقوق لنفسه دون الآخرين •

فى ضوء هذا فان الحرية التى جاء بها الاسلام ، هي الحرية التى تمنح الانسان حقوقاً وترتب عليه واجبات ، وهي حرية ممنوحة الاهية المصدر ، فالاسلام لا يعرف ما يسمى حقاً طبيعياً والحرية

---

(١) : دراسات اسلامية فى العلاقات الاجتماعية والدولية

هذه ليست مطلقة فهي محدودة بحدود الشرع وأحكامه .  
وقد يقال ان تقييد الحريات أمر مأمور ، الا ان الحقيقة  
والواقع يفرض لكل حرية ينادى بها مناد حدودا فلئن كانت  
الحرية في المضرب تنتهي بالنسبة للفرد وعندما تبدأ حرية  
غيره فان هذا قيد ، ووضع القوانين إنما أتى لوضع قيود  
على هذه الحرية ، ذلك أن الانسان في تركيبه النفس يختلط  
الخير والشر ، والشر له في النفس داعية قوية هي الهوى ،  
فإن ترك الانسان ليحقق ما يريد وكما يريد ، فإن هواه يتحكم  
فيه فينقلب أنانية عمياء ، لذا كان لابد من قيود تحد في  
داعية الهوى في نفسه قال تعالى : (ايحسب الانسان ان يترك  
سدى (١) . كلالن يترك فالقيد عندما يمنع ما يضر لا يكره  
قيدا ، وكل ما يحد من حرية الانسان في الاسلام إنما هو من  
هذا القبيل بضر يلحق بالانسان او يضر من الناس (٢) .  
ومن هذا القبيل الحرية الاقتصادية محرية الاكتساب وال  
والتملك ، وحرية في الانفاق والتصرف ، وحرية في التمتع  
بثمرات كل ذلك ولكنها مقيدة بأحكام الشرع .  
فالملكية في الاسلام أمر مشروع مقرر في الشريعة الاسلامية  
للفرد ، وهو دافع يدفع الانسان للعمل والانتاج مما دام -  
يحصل على ثمرة عمله ويستمتع بها ، والملكية الخاصة أصل  
في الاسلام لا يزعمه قول القائلين ، وطريق اكتسابها هو

(١) : الآية ٣٦ من سورة القيامة ومعنى السدى / في اللغة

(٢) : الشوك انظر القاموس المحيط مادة سدى وجاء في -

مختصر تفسير بن كثير الجزء الثالث ص ٥٧٩ ان معنى

يترك سدى بمعنى لا يبعث وبمعنى لا يأمر ولا ينهى والظاهر

أن الآية تعم الحاليين أي لا يترك في هذه الدنيا مهنلا

لا يأمر ولا ينهى ، ولا يترك في قبور سدى لا يبعث .

(٢) : لم تفصل في بيان الحريات المضمونة للفرد في الشريعة

الاسلامية كحرية الذات والمعتقد والرأي والمأوى

والتعليم ، لأن البحث يخص جانباً واحداً هو ما يمس

الناحية الاقتصادية والاستطراد في بيان هذه الحريات

تفصيلاً يبعد البحث عما قصد به .

الطريق الذى يشير اليه الاسلام بالحلال وعند الاستقصاء نجد  
أن الملكية تكتسب بأحد الطرق التالية :-

١ - العمل : ويتأتى ذلك عن طريق الاستيلاء على المباح -

والعمل فيه ليطوى الصورة التى ينتفع به عندها ، -

فأحياء الأرض الموات -

يكون بالعمل فيها بالزراعة والبناء ، وجمع الأخشاب  
من الغابة مثلاً بقطعها وتهيتها لتكون نافعة ، وجمع  
الملح من الأرض وتنقية كل ذلك مثل للاستيلاء على المباح  
وهذا الاستيلاء يسبقه شروط أن يكون ما يستولى عليه  
مباحاً وليس ملكاً لأحد ، وأن يبذل جهد فى الاستيلاء عليه  
أى يعمل فيه عملاً ، والأبقى على أبحاثه واشتراك الناس  
فيه جميعاً .

كما يتأتى حصول الملك بالعمل فى بذل جهده بأجر  
فيملك بذلك الأجر ، فيقتنى بأجره ما يباع . فثمره عمله

يملكها ويتمتع بخيرها ، فهى الطريق المشروع لاكتساب  
الملك وهى الأجر بالعناية قال - صلى الله عليه وسلم  
( ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل  
يده ) (١) ، والعمل يشمل عمل اليد والذهن ما دام مشروعاً  
وحالاً .

كما يتأتى حصول الملك باقطاع الدولة للفرد أرضاً  
للعمل فيها بالزراعة أو استخراج معادن ، وهى تعطيه  
حق الاختصاص ، لكنه لا يملكه إلا إذا عمل فيه

---

(١) : انظر الحديث فى صحيح البخارى المجلد

الثانى ص ٦ من حديث المقداد بن معد

كرب الكندى رضى الله عنه

١. جاء في الأثر ( وليس لمحتجر حق بعد ثلاث (١) )  
فالحمل أنن هو الصورة الأساسية البارزة لحصول الملك ،  
وما سواها تبع لها .
٢. ما يتأتى من ملك عن طريق عقود نقل الملكية كالبيع  
وكل عقود المعاوضات ، وما دام في هذه العقود عوض ، فإن  
أساسه الملك عن طريق العمل ، فتملك الثمن أو المثلث  
لا يتأتى إلا عن طريق الحمل سواء أكان لمن دفعه أو لمن  
آل إليه منه .
٣. الإرث : وهو وسيلة لنقل الملك من المورث إلى الورث  
بالحق الشرعى له في ذلك ، والحقيقة أنه إذا نظر إليه  
النظرة الفاحصة لتبين أنه تأتى لمورثه أو من آل إليه  
هذا الملك منه بالحمل أصلا .
٤. صلة الأفراد بعضهم ببعض ، كالهبة بلا عوض ، والوصايا  
والصدقات ، والأوقاف إذا كانت لمعين أو معينين ، وهى  
كالمابقة فى رجوعها أصلا للمصل .
٥. أمور أخرى تنقل الملكية قد لا تدخل فى دائرة ماضى  
مثل المهر للزوجة فهو ينقل ملكا من زوجها إليها ،  
وكدية القتيل ، تنقل ملكا من القاتل لمورثة القتيل  
وهناك وسيلة أخرى للملك هى حاجة الانسان للمال للحياة  
وهى الضروريات التى ينبغى أن توفر للانسان كالمأكل

---

(١) : الاحتجار : أن يضع على الارض علامات تدل على اختصاصه  
بها كبناء سور ونحوه .

ويروى ابو يوسف يعقوب ابن ابراهيم فى كتابه  
الخراج هذه العبارة مرة على أنها من قول الرسول  
صلى الله عليه وسلم ، ومرة يرويها على أنها قول  
لحمز بن الخطاب رضى الله عنه ، وانظر كتاب الخراج  
ص ٧١ / ٧٢ نشر المكتبة السلفية - القاهرة - الطبعة  
الخامسة ١٣٩٦ هـ ، وهو حكم عمر بن الخطاب فيمن قطع  
أرضا فلم يصبرها ذكر ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام  
فى كتابه الاموال ص ٣٦٧ . وانظر أيضا الخراج -  
ليحيى بن آدم القرشى ص ٨٦ وما بعدها نشر المكتبة

والملبس والمسكن ، فهي حق له ، تقوم به الدولة (١) ولو كان من أموال الأغنيا \* مشريطة أن يكون قد بذل الجهد فلم يستطع ، أو حال عجزه أو ما يشبهه دون عمله وجهده ، ومن هذا إباحة الماء للضمان ولو كان في اختصاص أو ملك الأخر ، والطعام للجائع كذلك (٢) .

وهذه وسائل اكتساب الملكية في الإسلام التي يجعلها به حلالاً ، كما أنه يحرم وسائل أخرى للحصول على التملك ، فالإغتصاب للمشيء لا يدخله في ملكه غاصبه ، كما أن السرقة لا تدخل المسروق في ملك سارقه والربا والقمار والرشوة ، والفحش واستغلال السلطة أو النفوذ كل ذلك محرم ، وليس بوسيلة صحيحة لاكتساب أو التملك .

ولكن ما هو التملك في حد ذاته في عرف الإسلام . ان من البدييات المسلم بها عند كل مسلم أن المال مال الله لقول الله تعالى : ( ألا ان لله ما في السموات وما في الأرض ألا ان وعد الله حق ولكن أكثرهم لا يعلمون (٣) ) ولقوله وليشفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يفنيهم الله من فضله

السلفيه القاهرة الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ . والاحتجار يعطى حق الاختصاص لا الملكية ، لأن الملكية لا تثبت إلا بالأحياء . أنظر المفنى لابن قدامه الجزء الخامس ص ١٦٩ وأنظر أيضا الملكية ونظرية المقد للمشيخ محمد ابو زهره ص ١٢٩

(١) : أنظر كل من المتكافل في الإسلام للدكتور عبدالعزيز خياط ص ١٠٠ وحتى ١٠٣ . مؤسسة الرسالة ومكتبة الأقصى بيروت ١٩٧٢/١٣٩٢ م ،

والملكية في الإسلام للسيد ابي النصر أحمد الحسين ص ٧٢ ، ٧٣ من نشر احمد التاجر الهندي - القاهرة ١٩٥٢ م في مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . والملكية ونظرية المقد في الشريعة الإسلامية للمشيخ محمد ابو زهرة من ص ٧٠ - ٧٢ دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٧ .

(٢) : الطرق الحكميه في السياسة الشرعيه للإمام محمد بن ابي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية ص ٢٠٤ مراجعة وتصحيح الاستاذ احمد عبد الحليم العسكري المؤسسة العربية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٠/١٩٦١

(٣) : الآية ٥٥ من سورة يونس .



والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيما نكم فكاتبوهم ان -  
 علمتم فيهم خيرا وأتوهم من مال الله الذي أتاكم (١) .  
 فالمال لله وحده ، والتملك على الحقيقة لله وأما الانسان  
 فمستخلف فيه وأمين عليه قال تعالى : ( آمنوا بالله ورسوله  
 وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا  
 لهم أجر كبير (٢) ) ، واستخلافه يعنى أنه يملك التصرف  
 فى هذا المال ، ولكن شرط أن يكون هذا التصرف مأذونا فيه  
 من قبل المالك الحقيقى وهو الله ، لذا فقد عبر المفسرون  
 عن هذا الاستخلاف بأن الامان كالوكيل فيه ، لا يتصرف الا باذن  
 موكله (٣) ،

وبهذا جاءت تعريف الملك عند الفقهاء مؤيدة ذلك فصرف  
 وأنه قدرة لمخص على التصرف الا لمانع ، وعرف بأنه الاختصاص  
 العاجز ، كما عرف بأنه تمكن الانسان شرعا بنفسه أو بنيابه  
 عنه من الانتفاع بالحين ومن أخذ العوض أو تمكنه من  
 الانتفاع خاصة (٤) .

وكل ذلك يدل على اختصاص من نسب اليه الملك على التصرف  
 فيه بالانتفاع بنفسه ، أو تمكين غيره من هذا الانتفاع بأخضع  
 عنه أم بغير عوض ولكن هذا التصرف عليه قيد وهو المشار  
 اليه (الآل مانع) ، كما أشير اليه بالتمكن الشرعى ، فقد  
 يعرض ما يمنع من هذا التصرف ، مثل التصرف فى المما وراث  
 بأن يكون أحد الموضين محرما ، ومثل أن يكون المالك فاقد  
 لأهلية التصرف كالصغير والمجنون والمحجور عليه وهكذا .

(١) : الآية ٣٣ من سورة النور

(٢) : الآية ٧ من سورة الحديد

(٣) : الكشاف عن حقائق التنزيل المجلد الرابع ص ٦١  
 مرجع سابق

(٤) : انظر الملكية ونظرية المقد للشيخ محمد ابو زهرة  
 المرجع السابق ص ٧٠ / ٧١

اذن فالملك علاقة اعتبارية بين المال والانسان يقرها الشارع ويرتب عليها أحكاما ، وهى علاقة محكومة بأحكام الشرع ، فالمال كما يعرفه الفقهاء ما يميل اليه للطبع ويمكن انظاره ، وأو هو ما يجرى فيه البذل والمنع ، وأو هو أسم لغير الآسمى خلق لمطالح الآسمى ، وهو أكمل تعريف للمال . ذلك أن المال فى مفهومه اللغوى كل ما يملك فى جميع الاميال ، فمالية الشئ - تبعا لهذه التعريفات لابد للتحقق من توافر أمران : امكان حيازته والاختصاص به ، والثانى امكان الانتفاع به .

ولكن هل كل مال أمكن حيازته والانتفاع به يعتبر مالا فى نظر الشرع ، هلا لن من الاموال ما يباح اقتناؤه والانتفاع به ( أى يكون حلالا ) ومنها ما لا يباح ولا يصح الانتفاع به أى من الاموال ما لا يجرى عليها الملك فلا يجرى ملك المسلم على فوائد الربا ، ولا يجوز له الانتفاع بها ، ولا يعتبر الخمر والخنزير مالا بالنسبة له ، فالقيد أن يكون مأذون له بالانتفاع والتصرف والآن من الشارع ( ١ ) . وهو أمر يؤكد أن الانسان مستخلف فى المالك لأمالك على الحقيقة وذلك أن ملكية الانسان ظاهرية موقوته للانسان فى حياته ثم يعقبه غيره عليها وهكذا يتعاقب الناس بمد ذلك ، أما ملكية الله فهى ملكية أزلية دائمة فله ميراث الأرض والسما ( ٢ ) .

ولكن ملكية الفرد ثابتة له ، فقد نسب الله الأموال لأصحابها فقال ( وفى أموالهم حق للسائل والمحروم ) ( ٣ ) .

---

( ١ ) : الملكية ونظرية المقد للشيخ محمد ابو زمرة مرجع سابق ص ٥١ وما بعدها .

( ٢ ) : انظر بحث " الوظيفة الاجتماعية للحقوق فى الاسلام " للدكتور مصطفى كمال من ضمن بحوث اقتصاديية وتشريعية الصادرة عن مجمع البحوث الاسلامية بالازهر عام ١٣٩١ / ١٩٧١ ص ٢٠٣ .

( ٣ ) : الآية ١٩ من سورة الذاريات .

وقال ( ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً  
وأورثوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً (١) .  
أما كيف يتأتى الجمع بين الملكيتين ، فذلك إنما هو  
القول بأن ملكية الله التي هي منه للناس بعد ذلك إنما  
تفرض على المالك الفردى حقوقاً وواجبات وتحد من تصرفه  
ليوافق مقاصد الشريعة وأحكامها ، وأما ملكيته فترتب  
له حقاً في التصرف فيما يملك في تلك الحدود وأما إطلاق  
القول : أن ملكية الله بمعنى سيادته الكونية تكون يده  
سبحانه هي الدائمة ، ويد الأفراد هي العارضة ، فإن ذلك  
لا يرتب واجبات على المالك يوديهها ويلزم بها إنشاء للملك  
وتصرفاً فيه .

والقول بأن الملكية وظيفة اجتماعية فأما هو أخذ بالنظرية  
الموضوعية (٢) . التي ظهرت في انقراض كبدل للنظرية

---

(١) : الآية الخامسة من سورة النساء .

(٢) : النظرية الموضوعية : وهي النظرية نشأت في تضاد  
النظرية الفردية التي تقول أن الصالح العام هو  
مجموع الصالح الفردي الخاصة ويجب أن تكون الغاية  
النهائية الجماعية تأمين الحريات والحقوق الخاصة .  
وقد جاءت النظرية الموضوعية لتقول أن المجتمع وحدة  
متماصة تطلبها مثل العليا يتضامن الأفراد في تحقيقها  
ويأتممونها وعناية المجتمع يجب أن تكون إظهار هذه  
المثل والمحافظة عليها وقد اتخذت هذه النظرية أشكالاً  
متعددة فظهرت فيما يسمى بالقانون الطبيعي ، أو

نظرية المنظمة أو النظام أو نظرية التضامن الاجتماعي .  
وقد حاول الدكتور مصطفى كمال وفي تطبيق النظرية  
على الأحكام الإسلامية في بحثه الوظيفية الاجتماعية  
للحقوق في الإسلام المرجع السابق ص ١٦٧ وما بعدها .

الفردية فالملكية الخاصة في الاسلام نظام متميز لايمت  
للتطريقتين بطله ،فهى نوع من الحرية الممنوحة للأفراد  
شرعا وهى ترتب حقوقا للفرد المالك ،وترتب عليه واجبات  
فحقه : الاختصاص بما يملك وأن يستمر هذا الاختصاص له على  
الدوام ،يتصرف فيه كما يشاء منتفعا ومبيعا لغيره الانتفاع  
بالأجر أو العوض أو بغيرهما .

أما الواجبات : فهو أن ينشأ هذه الملكية بسبب مشروع  
فى نظر الشريعة ثم أن يتصرف فيها فى حدود أحكام الشرع  
وقيوده وأحكام الشرع تتناول مصدر نشوء الملكية وطريقة  
اكتسابها ،كما تتناول مظهر هذه الملكية وحقوقها للفرد  
فحق الدوام مثلا الذى يكون للمالك ببقاء ملكه ما بقى  
الحين المملوكه سواء أكان دواما حقيقيا أو اعتباريا (١) .  
يحد منه أولا بالميراث . لأنه ليس للمالك أن يورثه  
أو يوصى به لمن يشاء دون التزام بما حدده الشرع فى  
أحكام المواريث ،والتي تعتبر من وسائل الاسلام فى توزيع  
الثروة وإدارتها بين الناس .

وقد يطرأ ما يلغى هذا الدوام فى حال احتياج هذا الملك  
لمنفعه عامة ، ومصلحة محتبرة فانه يزال ولكن مع تمويض  
عادل . كما اذا أحتج لهم العقار لتوسعة طريق أو مسجد  
أو ما شابه ذلك .

وحق التصرف تتناوله الأحكام أيضا فتحد منه ،فلا تسمع  
أن يكون هذا التصرف مضا بالغير سواء أكان هذا لغير فردا  
أو مجموعدا فالقاعدة الشرعية تقول : أن الضرر يزال ،ولكن  
لابد أن يكون الضرر حقيقيا ويربو على الضرر الذى يقع

---

(١) : حق الدوام الحقيقى هو بقاء الملك فى الحين المملوكه  
ما ظلت باقية حتى تستهلك فى مدة حياة المالك . وهو  
يتناول من الاموال ما يستهلك بالاستعمال .  
اما الدوام الاعتبارى : فهو بقاء الملك فى الحين  
المملوكه على الحقيقة فى حياة المالك وبعد مماته  
بانقالها لورثته . وذلك فى المقار والاموال الثابتة  
والتفسير للقانونين وأردنا به الايضاح فقط .

على المالك بمنع تصرفه في ملكه المأذون أصلاً بالتصرف فيه هذا إذا كان الضرر في جانب الفرد ، ولذلك صور عديسة فالذى يفتح الماء من أرضه يتضرر غيره بحبسه عنه إذا لم يكن مصدر للماء غيره فيمنع هذا المالك من حبس الماء ، أما إذا كان يمكن الغير الحصول على الماء من مصدر آخر ولو كان بمشقة محتملة ، فلا يمنع المالك من هذا التصرف لما يلحقه من الضرر به .

كذلك للناس في البئر حق الشفة " أى الشرب " ولا يحق للمالك أن يمنعهم من ذلك ولكن إذا كان دخولهم إلى أرضه مثلاً فيه ضرر على زروعه فيمنعوا ، والقصد أن يوازن بين الضررين فيدفع أحدهما . كما أن الضرر لا يزال بالضرر (١) . أما إذا كان الضرر يقع بمائة الناس من تصرف المالك في ملكه ، وجب دفع هذا الضرر بقاعدة الشرع أن يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام فمن اتخذ من داره مثلاً داراً للهو المحرم فإنه يمنع من ذلك لأن ضرر تصرفه هذا هام ، والضرر الواقع به خاص ، وكهيم الحائط المائل إلى طريق العامة وهكذا . . . . . وعد التسمير عند الحاجة إليه من هذا القبيل عند الأحناف (٢) .

ولكن منع تصرف المالك في ملكه إنما هو من قبيل الضرورات التي تبيح المحظورات فتقدر بقدرها ، لأن الأصل اختصاص المالك بملكه ، والآن من الشارع وأرد له بالتصرف ، فإذا اضطررنا لحد هذا التصرف فيكون بقدر الضرورة الطارئة وهذا ما يضع قيداً على التصرف في ملك الغير عند الحاجة

---

(١) : الأشياء والنظائر للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ص ٩١ ، ٩٥ دار احياء الكتب العربية القاهرة بدون تاريخ

(٢) : الأشياء والنظائر للشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم ص ٨٧ مؤسسة الحلبي وشركاه القاهرة ١٣٨٨ هـ

فالجائع الذى يخشى موت نفسه يأكل من طعام غيوه بقدر ما يدفع عنه الموت ، لا أن يستغرق فى الأكل وكذلك الأمر بالنسبة للدولة ، فإذا طرأت مملحة عامة تقضى نزع ملك أحد فى يده لا تتوسع فيه بل تلتزم بقدر الضرورة فقط (١) .

٣ - تدخل الدولة فى مجريات الحياة الاقتصادية :

ان الفرض الثالث الذى قام عليه نموذج النمور ومفهومه لدى الرأسماليين ، هو الحد من دور الدولة فى الحياة الاقتصادية للمجتمع ، وحتى عندما ظهر تأثير المشاكل التى جابتها الاقتصاديات الرأسمالية ، وسلم بتدخل الدولة وظهرت أفكار اللورد كينز ومدرسته ، فإن تدخلها أخذ الطابع غير المباشر عن طريق ماسى بالسياسات الاقتصادية التدخلية والتى سبق الإشارة لبعضها (٢) .

ولذلك فإن تلك السياسات التدخلية هى التى جاءت أصلاً بفرض تحقيق التشفيل التام خاصة لهتصر المصل ، لم تستطع منذ ذلك الحين تحقيق غرضها ، فالبطالة أصبحت لازمه من لوازم الرأسمالية . فقد سلم بأنه لابد من وجود قدر منها .

وينقل لنا بول باران عبارة عن قانون التشفيل الصادر عام ١٩٤٦ فى الولايات المتحدة الأمريكية والذى قيل عنه : " الوثيقة المظلمة " تقول هذه العبارة : أن الحكومة ( تستخدم كل الوسائل الممكنة .. بهدف خلق أقصى حد من التشفيل والأيقاء عليه .. بطريقة يقدر لها أن تؤدى الى تشجيع وتدعيم المشروع الحر

---

(١) : انظر الاشباه والنظائر للسيوطى ص ٩٣ مرجع سابق

(٢) : أنظر ١٦٧ من هذا الفصل

### القائم على التنافس (١) •

وهي تشير لما تم فى ظل السياسات التدخلية غير المباشرة من قبل الحكومة •• استخدام كل الوسائل الممكنة •• فرض ضرائب رفع سعر الفائدة - وخفضه - وما الى ذلك ••••• والهدف خلق أقصى حد من التشفيل لايجاد تشفيل تام ••••• وشرط ذلك كله المحافظة على المشروع الحر القائم على التنافس •

كما أن نشوء الاحتكارات الكبيرة فى الدول الرأسمالية وقوتها جعل لها سيطرة على الحكومات بحيث أصبحت هذه السياسات تدار بطريقة لا تضر بفصلتها ، فتدخل الحكومة لتحقيق تشفيل تام أصبح من المتطلبات المسيرة فى الدولة الرأسمالية الحديثه بسبب هذه الاحتكارات الضخمة وطرق اجراء الانتخابات التى تحتاج من السياسى أن يبحث عن الدعم المادى لحملته الانتخابية وغير المادى ساعد على ذلك •

وذلك يدلنا على أن التدخل أمر طارئ ألجأت اليه الظروف ، ووضعت فى سبيله المواثيق عندما أضر اليه •  
الآن التدخل من قبل الحكومة فى النشاط الاقتصادى والتوجيه لنشاط الأفراد أمر غير طارئ ، بل مبدأ ثابت فى الاسلام ، ونظام الدولة الاسلامية ان طبق الاسلام يحول دون تأثيره بفوازع الأفراد وممالهم الخاصة فمنذ أول يوم ظهرت للاسلام فيه دولة وتوجيه الحياة الاقتصادية والمحافظة على سلامة هذا النشاط وتوازنه من وظائف الدولة الأساسية •

ويذكرنا ذلك الجهاز ذو الاختصاصات المتعددة الذى صاحب الدولة الاسلامية منذ نشوئها والمسمى بالحسبة بهذه -  
الوظيفة للدولة •

---

(١) : الاقتصاد السياسى والتنمية تأليف بول باران ترجمة أحمد فؤاد بليغ ص ١٨٥ دار القلم القاهرة ١٩٦٧

أما كيف يتم التدخل ، فيكفي أن نقول أن الحكومة  
في الإسلام جهاز تنفيذي للأحكام الشرعية الإلهية وتدخلها  
يتم من خلال تطبيق هذه الأحكام • ونرجى الحديث عنه مفصلاً  
إلى الباب الثالث حيث سيدرس بتفصيل •

ونعرض الآن تدخل الدولة في جانب واحد فقط هو توفير  
المنافسة العادلة في الأسواق فالمعروف أن المنافسة  
التامة التي كانت الرأسمالية تؤمن بها تعتبر من وجهة  
النظر الاقتصادية نظاماً مثالياً فلما يوجد في الواقع  
والأساس الذي بنيت عليه هو الأساس الذي بنى عليه النظام  
الرأسمالي كله وهو الحرية الفردية ، لذلك عرف النموذج  
القائم عليها للسوق بـ " نظام المنافسة الحرة " (١) •  
والأساس نفسه غير مسلم به خاصة في العصر الحاضر ، وبالتالي  
فإن النظام الذي بنى عليه يناله من النقد ما نال أساسه  
ولما كانت المنافسة الحرة هذه تبني على الحرية الفردية  
التي تجعل من الدولة حارسة لمصالحها فقط ، ومتمنصها من  
التدخل في مجرى الحياة الاقتصادية ، فأنها بهذه الصورة  
لا تتلائم مع طبيعة نظام الإسلام الذي من وظائف الدولة  
الأساسية فيه أن تتدخل ، وبصفتها المنفذة لأحكام الشرع ،  
ولها أن توجه الحياة كلها في المجتمع المسلم لتوائم  
تلك الأحكام •

وقد عرف منافسه تقوم على العدل ، وتراعى واقع الأمور  
في المجتمع الإنساني ، فثمن السلعة يحدده عوامل العرض  
والطلب في السوق ، وواجب الدولة أن تمنع أي تأثير على  
قانون العرض والطلب سواء أكان من قبل المارضيين  
بأثمين ومنتجين أو من قبل الطالبين •

---

(١) : الاقتصاد السياسي للدكتور رفعت المحجوب الجزء  
الثاني ص ١٨٥ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٣



فاذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف ممن غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر - اما لقلّة المعروض - واما لكثرة الطالبين ، فتدخل الدولة هنا بصفة مباشرة بالتسمير محرم لأن هذا الأمر الى الله والزام الناس أن (١) يبيعوا بقيمة معينها اكراه بغير جق كما يقول الفقهاء وفى هذا جاء حديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال ( غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقالوا يا رسول الله سمر لنا . فقال : ( ان الله هو القابض الباسط الرازق ، وانى لأرجو أن ألقى الله ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة فى دم أو مال (٢) .

فإن سؤال الصحابة لرسول الله عليه الصلاة والسلام أن يسمر لهم ، يدل على أن من التسمير ما يحل والا لما سأله اياه ، أما أن يفيب عنهم الفرق بين ما يحل ويحرم منسه فذلك غير ممكن ، وقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - تبريرا لعدم التسمير ( أن الله هو القابض الباسط ، الرزاق ) دلالة على أن غلاء السعر حينئذ لم يكن الا لسباب طبيعیه لا تأثير لأحد فيها .

ولهذا كان من التسمير ما هو ظلم ومحرم - كهذه الحالة ومنه ما هو عدل جائز فإنه اذا تضمن العدل بين الناس باكراههم على ما يجب عليهم من المفاوضة بثلث المثل ، ومنهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل فهو واجب الدولة أن تفعله ، ولذلك حالات تضرب كمثال هذا التسمير الحادل ، فان امتناع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة التى تحدت وفق قانون العرض والطلب - فالحاكم يتدخل باجبارهم على بيعها بقيمة المثل ، وهو الزام بالعدل (٢) .

(١) : الطرق الحكيمه فى السياسه الشرعيه للامام بن القيم ص ٢٨٦ مرجع سابق ، أخرجها التتري . فى الجامع الصحيح "السنن" جز ١ ثالث ص ٦٠٦ وقال حديث حسن صحيح .  
(٢) : انظر الطرق الحكيمه أيضا ص ٢٨٩ .

وقيمة المثل هذه تراعى فيها نفقة الانتاج والنقل ، إلا أن النفقات التى يتحملها المنتج أو البائع لا تمتد من ثمن السلعة التى يحتسب لها الربح إلا إذا كانت مؤثرة فى عين السلعة ، مثل النسيج أو الصبغ للقماش مثلاً ، وما عدا ذلك من النفقات كنفقات التخزين والنقل والتغليف فتحتسب فى الثمن ولا يحتسب لها ربح ، لأنه لا تأثير لها فى عين السلعة أى فى تحويل المادة الخام لتكون سلعة تستهلك (١) .

ومن أمثلة هذا التسعير وحالاته فى جانب البيع المضر أيضاً الاحتكار الذى يجب منعه من قبل الدولة ، سواء أكان احتكار الانتاج ، أو احتكار البيع ، فليس لأحد أن يحتكر انتاج سلعة معينة ويمنع الآخرين من انتاجها سواء أكان فرداً أو جماعة .

وكذلك ليس لمنتج أن يفرض إلا يبيع سلمته إلا فرد أو أفراد مخصوصون ، فالزام الناس ألا يبيع صنفان السلع الا طائفة أو أناس معروفون ، لاتباع تلك السلع الا لهم ، ثم هم يبيعونها بما يرويدون ، ظلم وبغى فى الأرض ، يجب على الدولة أن تسهر على مثل هؤلاء فتمنعهم الا يبيعوا الا بقيمة المثل ، وألا يشتروا من المنتج الا بقيمة المثل وكما يقول ابن القيم ، فلا تردد فى ذلك عند احد من العلماء لأنه اذا منعوا غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه ، فلهم سبيل لهم أن يبيعوا بما شاءوا أو يشتروا بما شاءوا ، كان ذلك ظلماً للناس وظلماً للبائعين الذين يريدون الاشتراك فى بيع تلك السلع ، وظلماً للمشتريين منهم (٢) .

---

(١) : بداية المجتهد ونهاية المقتصد للشيخ احمد بن محمد بن رشد القرطبي الجزء الثانى ص ٨٧ المكتبة التجارية الكبرى القاهرة بدون تاريخ

(٢) : الطرق الحكيمة لابن القيم المرجع السابق ص ٢٨٦

والاحتكار ممنوع (١) ، ومن مهام الدولة أن تمنعه ، فإذا لم يكن من سبيل إلا أن تقوم الدولة بنفسها ببيع المواد المحتكرة فحلت دون أن تظلم صاحبها بأن تبيعها بقيمة المثل ، وتعطية قيمتها (٢) .

كما أن للدولة أن تمنع كل اتفاق يؤدي إلى الاحتكار ، فتمنع أصحاب المهنة أو الصناعة أن يشتركوا ، لما في اشتراكهم من

(١) : الاحتكار فيه تفصيل عند الفقهاء ، فمنهم من يرى أنه لا يكون احتكار إلا أن يكون قوتا يحتاج إليه الناس ، ويضيقون باحتكاره ، وأن يكون مشتري غير مجلوب ولا من غلة صاحبه ، وأن يحصل الضيق على الناس بشراء المحتكر له ، وأن يكون في حال الضيق ( أي في حالة الفلاء ) أما في حال الاتساع والرخس فجائز . وهو رأي الحنابلة . انظر المصنف لابن قوامه ج ٤ ص ٢٤٣ وما بعدها . وهو مثال لرأي جمهور الفقهاء الذين يرون أن الاحتكار لا يكون إلا في الأقوات خاصة .

ويرى بعض الفقهاء أنه يشمل كل ما يحتاج إليه الناس وهو رأي بعض المالكية ، وبه يقول ابن القيم رحمه الله انظر الطرق الحكمية ص ٢٨٤ . وابن حزم رحمه الله ، يرى أن الحكرة المضرة بالناس تحرم سواء في الإقباع أو في الإمساك لما ابتاع - بمعنى منع الاحتكار في جانبي البيع والشراء وأن كان يرى - أن الاحتكار في وقت الرخاء جائز ، انظر المحلى ج ٩ ص ٧١٧ .

ومن قال بأن الاحتكار إنما يكون في الأقوات فقط أحتج بأن راوي الحديث : ( لا يحتكر الاخطى ) كان يحتكر الزيت .

أما النصوص التي نقلنا فيما سبق عند الحديث عن المصالح التي تضر الحياة الاقتصادية ( انظر ص ١٠٩ ) فكلها تدل أن الاحتكار حرام ولم يأت فيها ذكر اختصاصه بالقوت وحده ، والناظر اليوم في حياة الناس الاقتصادية سوف أن كثيرا من ألوان الاحتكار قد تسربت إلى الأسواق وأضررت بالناس كثيرا حتى لو لم تكن في الأقوات التي للناس بها حاجة ، فكم من سلعة اليوم ضرورية للناس كثيرا كضرورة القوت وأكثر . وليست من

(٢) : الطرق الحكمية لابن القيم المرجع السابق ص ٢٨٨

الاتفاق على الاثمان الذى يمنع المنافسه بينهم فمما نص  
الفقهاء عليه منع القسامين الذى يقسمون المقار من -  
الاشتراك ( وهم المساحون ) بالاجرة ، لأنهم اذا اشتركوا  
والناس يحتاجون اليهم أغلوا الأجرة ، وكذلك منع مفلسى  
الموتى والحمالين لذات السبب (١) .

كما أن جانب الشراء - الطلب - يناله تدخل الدولة  
لتوفير جو مناسب للمنافسه المادلة ، فحينما يبيع المنتج  
سلعته لمن يلزمه ألا يبيعها إلا لأناس معروفين يمنع من ذلك  
ومن ذلك تأجير محل تجارى فى موقع هام بأجرة معينة على  
ألا يبيع لأحد سوى طائفة معينة ، كما أن لاتفاق طائفة  
من المشترين لنوع معين من السلع يمنع لأن فى اتفاقهم  
هم لما يشترونه فيشتروه بأقل من ثمن المثل .

ومن ذلك تلقى السلع وبيع الحاضر للبادى . فقد روى  
البخارى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لاتلقوا الركبان  
ولا يبيع حاضر لبار ) وقال طاووس وهو الراوى عن عبد الله  
بن عباس : ما قوله : لا يبيع حاضر لباد ، قال : لا يكون له  
سمارا (٢) . فمنع تلقى الركبان بمعنى شراء السلع قبل أن  
تصل الى السوق فيعلم صاحبها بالأسعار ، ثم فرض اثمان  
لها قد تزيد عن ثمن المثل ، كما قد يكون بالتوسط بين  
البائع البدوى أو الريفى والمشتري الحضرى أو المدنسى  
وذلك لرفع اثمانها ويكون أيضا بتخزين سلعة البدوى  
لدى الحضرى وبيعها بعد ارتفاع ثمنها . وكل ذلك مما يمنع  
المنافسه المادلة بين البائعين مما يكون فى مصلحتهم  
ومصلحة المشترين .

---

(١) : الطرق الحكيمه لابن القيم المرجع السابق ص ٢٨٧

(٢) : صحيح البخارى المجلد الثانى ص ١٩ مرجع سابق .

وهل للدولة أن تفرض سمرًا معينًا على الجانبين " البائعين والمشتريين " . ان العرض والطلب يحددان أثمان السلع وهو ما يقال عنه ثمن المثل الحاضر ، وذلك عند خلو السوق من التأثيرات غير الطبيعية كالاحتكار والاتفاق بشئى صوره ، وكالامتناع عن البيع أساسا قصد انتظار ارتفاع الاسعار والاضرار بالناس بأغلاء السلع عليهم .

فإذا حدثت مثل هذه التأثيرات فان الدولة تتدخل لفرض سعر هو قيمة المثل فقط الذى لو ترك الأمر بلا تدخل من قبل المتعاملين لاستقر سعر السلعة عليه ، ولذا كان مفهوم التسمير كما سبق وأن أشير هو الالتزام بالعدل .  
لذا فان التسمير فى حقيقته عند من أجازة من الفقهاء لا يعدو أن يكون أمر رضى لا اكراه ، فالذى ينبضى على الحاكم أن يفعله عند ذلك ، أن يجمع وجوه ذلك المسمى ( أى البائعين للسلعة ) ويحضر معهم غيرهم استظهارا على صدقهم ، ( أى خبراء قوى - معرفة بأحوال السوق ) . ثم يسأل البائعين كيف يشترون - سلمتهم . وكيف يبيعونها . يفاوضهم فى أمر السعر بما يحفظ لهم الحق فى الربح ، ولا يضر بالعامه المستهلكين ، فاذا - استقر الأمر على سعر متفق عليه أعلنه الحاكم ، فالتسمير حينئذ انما هو إعادة الحق لنصابه واقامة العدل بين الفريقين لا بمعنى فرض فقط (١) .

كما أن من ألوان تدخل الدولة فى السوق حماية للمنافسة العادلة أن تتيح للمنتجين والبائعين حرية دخول السوق - والخروج منها بمعنى أن يضاف الى منتجى السلعة آخرون اذا كان انتاجها يحقق أرباحا لهم ، وترك انتاجها اذا كان انتاجها يحقق خسارة لهم ، شريطة الا يؤدي ذلك الى الاضرار بعامه الناس

---

(١) : انظر كتاب التسمير فى أحكام التسمير للشيخ احمد المجبلى وتحقيق الاستاذ موسى لقبال ص ٤٦ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر بدون تاريخ .

فانه لو فرض ان ترك الناس انتاج سلعة مميّنة وهم خبراء في انتاجها - لقلّة أرباحهم منها - ولم يبق من ينتجها بحيث وقع الضرر بالمجتمع من جراء هذا ، فان الدولة تجبرهم على انتاجها ذلك أن الأعمال الدنيوية كلها فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الآخرين ، ولكن اذا تركه <sup>الجميع</sup> أثموا وكان على ولي أمر اقامة من يستطيع القيام به لأنه حينئذ فرض عين عليهم ، فاذا كان الناس محتاجين الى خصاله قوم أو نساجتهم أو بنائهم صارت هذه الأعمال مستحقة عليهم ، يجبرهم والى الامر عليها بموضع المثل (١) • ولكن شريطة أن يعدل فيهم فلا يمكنهم من رفع أسماهم بما يضر العامة ، كما لا ينقصهم حقهم فيبيعون بأقل من ثمن المثل • فحينئذ يكون التسمير في صالحهم بما يحقق لهم الأرباح المجزية •

وأن الامر في تدخل الدولة لا يقتصر على مصلحة المستهلك فقط وإنما يشمل مصلحة المنتج أيضا بما يحقق العدل • فمن حق الدولة أن تخرج من السوق كل من يعاول تعطيل مجريات الامر الطبيعيه فيه ، فمن التزم سعرا أعلى من السعر الذي استقر عليه <sup>سعر</sup> سلعته في السوق ايها ما للناس بجودتها أو ماشابه ذلك بقصد الاضرار بالآخرين فانه يخرج من السوق ان لم يلتزم بالسعر الذي استقر عليه السوق (٢) • كما أن أهل السوق اذا اجتمعوا على الا يبيعوا الا بما يريدون مما قد يكونون قد تراضوا عليه ، مما فيه المضرة على الناس وأفسدوا السوق كان اخراجهم من السوق حقا على الوالى ، وينظر للمسلمين فيما

(١) : انظر المرافقات للمطابق وانظر الطرق الحكيمه

لابن القيم ص ٢٩٠ •

(٢) : التسمير في احكام التسمير لاحمد بن سعيد المحيلدى

المرجع السابق ص ٥١ ، وانظر تفضيل ذلك في المحلى

لابن حزم ج ٩ ص ٦٧٢ حيث أن من أتى السوق من أهله

أو غير أهله فله أن يبيع سلعته بأقل من سعرها ففى

السوق وبأكثر ولا اعتراض لأهل السوق عليه كذلك ولا -

للسلطان وان كنا لانرى راية •

يطلحهم ويمهمهم نفقه ، ويدخل السوق غيرهم ، فإنه ان فصل ذلك معهم رجسوا عما طمحت اليه نفوسهم من كثرة الربح وقنعوا من الربح بما يقابلهم نفقه ولايدخلون به المضرة على عامة الناس (١) .

واذا أراد أحد تخفيض سعر سلخته بأقل مما استقر عليه سعرها في السوق ، قصد الاضرار بالمنتجين الآخرين - مثل الاغراق مثلا - فانه يمنع من ذلك ويخرج من السوق ان لم يبيع بالسعر المستقر ، فقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حاطب بن بلتمة مضي مثل هذا وحينما وجهه يبيع زبيبا بأثنى من السعر المستقر فقال له : اما أن تزيد فسو السعر والا فأخرج من سوقنا (٢) . فالسعر هنا أقل من ثمن المثل مما لو ترك لأدى الى خسارة المنتجين الآخرين (٣) . ثم بعد كل هذا فالدولة تمنع الفضيكلألوانه . مما يؤدي لتعطيل المنافسة المادلة بين المنتجين ، لذلك منع التدليس (٤)

---

(١) : أحكام السوق ليحيى بن عمر ، وتحقيق المرحوم حسن - حسنى عبدا الوهاب ص ٥٥ ٥٦ ، الشركة التونسية للتوزيع تونس ١٩٧٥م - من رواية أبي جعفر أحمد القصيرى القيروانى .

(٢) : انظر جامع الاصول سعيد بن المسيب ج ٢ ص ٢٤ وفى موطأ الامام مالك ج ٢ ص ١٤٨

(٣) : هذا كما فهمه المالكية ، ويرى ابن حزم أن عمر امره بأن يرخس لا ان يظلى .

أنظر فى المحلى كما سبق فى رقم (١) .

(٤) : التدليس : اخفاء عيوب السلعة .

والتصرية للدابة بمعنى عدم جلبها أيا ما لتظهر جيدة كثيرة اللبن ، كما منع بيع المزر وما فيه الجهالة وبيع المظامرة كالمنا بنة والملامه ، ومنع النجش في المزاييدات باظهار الرغبة في الشراء لخص المشترين على زيادة الثمن . مما هو معروف في الفقه ، كما سبق في الفقرة (١) .

ومن وظيفة المحتسب وضع المقاييس والاوزان والمعايير للسلع المختلفة ، ووضع رئيس لكل مهنة أو صناعة يرجع اليه عند الاختلاف بملم المحتسب وتحت مراقبته ، ووضع شروط خاصة بالاسواق في المدن والقرى وطريقة الموضع (٢) .

وكل ذلك لمتتوا فر لكل سلعة تجانس مقبول ، وليتوفر للمتعاملين في السوق العلم التام بأحواله وأسعاره وأنواع السلع المعروضة .

ويجب قبل أن نأتى على نهاية هذا المبحث أن نشير الى أن تدخل الدولة في مجريات السوق انما هو لحماية الطرفى التعامل منتجاً ومستهلكاً ، بائعاً ومشترياً ، كما أنها تتدخل لتحصى الكل من منبة عدم علمه بما يجرى في السوق ، لذا فان من يبيع او يشتري دون علم مسبق بما يجرى في السوق - لجهلة بذلك سواء أكان ذلك جهلاً لعدم خبرته أم جهلاً يتأتى - لمواثق يصفها المتعاملون في السوق لحجب المعلومات عنه فانه اذا اشترى بسعر أعلى من سعر السوق وأو باع بسعر أقل من سعر السوق فله الرجوع بما زاد من الثمن على من باعه

(١) : أنظر ص ١١٢ من الباب الاول

(٢) : معالم القرية في أحكام الحسبه لمحمد بن محمد بن احمد القرشى المعروف بابن الاخوة ، ومن تحقيق الدكتور محمد محمود شعبان والاستاذ صديق احمد عيسى المطيحي ص ١٣٧ الهيئة المصرية العامة لكتاب ١٩٧٦ وكتاب الاحكام السلطانية والولايات الدينيه لابى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى ص ٢٤١ وما بعدها شركة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي الطبعة الثالثة



وبباقى الثمن على من باعه سلحته بأقل من سعر السوق اذا -  
شرط لنفسه الخيار .

فان تلقى السلع ممن يجلبها ليشترىها منهم بأقل من -  
سعرها حين تصل السوق ، فان لمن اشترى منهم الحق فى رد -  
بيعه وقد عقد الامام البخارى باجا لذلك فقال : باب النهى  
عن تلقى الركبان وأن بيعه موهود لأن صاحبه عاص آثم اذا -  
كان به عالما وهو خداع فى البيع والخداع لايجوز (١) . ثم  
ساق لأحاديث النهى عن ذلك .

وقال أحمد المجلىدى : ومن اشترى دون السعر ، وهو جاهل به  
فله الرجوع بما بقى له بحساب السعر (٢) ، وقد روى البخارى  
عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رجلا ذكر للنبي صلى  
الله عليه وسلم - انه يخدع فى البيوع فقال : " اذا بايعت  
فقل لأخلاقه " (٣) ، ولذا فان خيار البيع انما هو لمنع  
الخديعة فى البيع ، فاذا وضح أن البيع تم على خديعة فى الثمن  
أو عيب فى السلعة ، كان للمشتري أن يرد البيع فلا ممنوحينئذ  
للقول بأن القانون لا يحمى المفضلين كما يقال .

ان تدخل الدولة انما هو أقرار للاوضاع السليمة التى تؤدى  
الى منافسة عادلة تحت ظروف طبيعية لاثاثير فيها لأحد من  
المتعاملين ، لذا كان المنع من الاعلان التجارى اذا كان -  
لايعرض الحقيقة مجردة لانه لون من الخديعة المنهى عنها وواجب  
على الدولة المسلمة أن تمنحه .

وحينما لايجد الانسان لكسب غير الطريق المشروع الذى -  
يعتمد على العمل والابداع فى مجال الانتاج ، فان جهودةحينئذ  
ستنصرف الى اجادته عمله وصبغته مما يساعد على نمو الانتاج

(١) : صحيح البخارى المجلد الثانى ص ١٩ مرجع سابق

(٢) : التسيير فى احكام التسمير للمجلىدى ص ٥٥ مرجع سابق

(٣) : رواه البخارى انظر صحيحه المجلد الثانى ص ١٢ مرجع

وتنوعه ، لأنه الطريق الوحيد لزيادة أرباحه وحصوله على كسب  
وفير .

وهذا ما يجعل هذا النوع من التدخل من قبل الدولة عاملاً  
دفعاً للتنمية الاقتصادية ، لاعامل تحويق لها لأنه يبنى على  
أسس صحيحة واقعية وتراعى كل الظروف المحيطة بواقعة  
الحياة الاقتصادية .

ذلك أن الفرد مهما سما وأرتفع ، فإن حبه لنفسه ونفسها  
قد يدفعه سواء أعلم أو لم يعلم للاضرار بالآخرين حبا لذاته  
ومنافعتها ، لأن دواعي الهوى في الانسان أقوى من دواعي  
التحمل ، وملاجات المصرايح الالهيه الالتهج للانسان عن  
داعي هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد لنفسه  
اضطراباً بأصل خلقته .

ويملم من التجارب والمعادن أن من المصالح الدينيه  
والدنيويه ما لا يحصل مع الاسترسال في الهوى والمشى مع  
أغراض وحظوظ النفس الانانية . فحب الانسان لملكه غريزة  
فيه ، فلو ترك له هواه ، فإنه يود لم لم يمتلك معه أحد  
غيره شيئاً ، ولكن حاجته للاجتماع بغيره والتعاون معه  
تؤدى به الى الرضى بملك غيره .

فحب الانسان أن يحصل على النفع لنفسه والربح يدعو -  
أحيانا لما ذكرنا من أحوال تدفع للخلال بظروف السوق -  
الطبيعيه التي تتحدد الأسعار والأثمان بموجبها ، فإذا ترك  
وهواه ، فإن الحال يصل به الى الاحتكار وتكوين الاتفاقات  
مع غيره للحصول على أكبر ربح ممكن دون النظر الى مصلحة  
غيره ، هو ما حدث في الدول الرأسمالية مؤخراً ، وحتى وأن -  
أدى ذلك الى الركود العام في الحياة الاقتصادية والسدى  
تشمل اضراره الكل ، لذا فإن التدخل لاعادة الأمور لمجرها  
الطبيعي سياسة حكيمة لمنع الاضرار بالحياة الاقتصادية  
وحفاظاً على نموها بالقدر المفيد لكل أفراد المجتمع .

## المطلب الثاني

### مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاشتراكي

ان المتتبع لفكر كارل في كتاباته وتخصصها بالذكر رأس المال ، ذلك الكتاب الضخم الذي جاء بعشر فيه بتهاية النظام الرأسمالي ، سيوى بوضوح أن كارل ماركس لم يضع نظرية في النمو أو التنمية ، بل كان غاية ما فعله هو نقد طريقة النمو الرأسمالي الذي يعتمد على التراكم الرأسمالي الذي سيصل - ففى نظره - الى نهايته المحتومة بالانهيار وما ذاك الا لأنه يعتمد على استغلال طبقة العمال ، وسرقة القيمة المضافة التى تحقق أرباحا خيالية للرأسمالي النشط على حد تمبيره .

وهو وان لم يضع نظرية للنمو أو التنمية مفانه ناقش بتحليل فيه كثير من الدقة - من وجهة النظر الاقتصادية - نظرية النمو الرأسمالية ، المعتمدة على الحرية التامة والملكية الخاصة ، دون تدخل من الدولة أو تخطيط مسبق والتى رأى فيها أسباب الاضطراب فى النشاط الاقتصادى بحيث يؤدى هذا الاضطراب الى الكساد . فيؤدى هذا الكساد الى اضطراب اجتماعى ، ثم حكم بأن الرأسمالية بذلك وعلى غسبروعى منها ستولد النظام الذى سيظفها .

وهذا النظام هو الاشتراكية العلمية التى تخلق طبقته مدربه ومنظمه تصبح فيما بعد الأدوات التى تقوم عليها الاشتراكية ، ولا تعتبر قاعدة فنية فقط . وهذه الطبقة هى طبقة العمال (١) .

ولكن ماركس لا يحدثنا كثيرا عن النظام الاشتراكي ثم الشيوعى الذى يتلوه بوضوح كما فعل عندما انتقد الرأسمالية

---

(١) : قادة الفكر الاقتصادى . تأليف روبرت هيلبرونرا وترجمة الدكتور رشدى البراوى ١٦٤

وطريقة النمو فيها •  
ولكن عندما بدأ تطبيق الفكر الماركسى فى روسيا ، بدأت -  
تظهر ملامح نظرية للنمو تعتمد أسلوب التصنيع وسيلة للتنمية  
وخاصة التصنيع لادوات الانتاج ، مع حد من الاستهلاك لدرجة  
كبيرة لم تعهد من قبل • وقد أدى ذلك الى نجاح ظاهره ، مما  
أغرى كثيرا من الشعوب المتخلفة الى محاولة تطبيقه ، الا  
أن اقتباسه ومن ثم تطبيقه لم يعط نفس النتائج ، وذلك لان  
نقل تجربة ما من مجتمع الى آخر دون مراعاة التلائم بينها  
وبين البيئة الخاصة بالمجتمع المراد نقل التجربة اليه  
بما تحتوى من أفكار ومعتقدات ، وهى أهم من الظروف المادية  
المحيطة لأنها فى الحقيقة الموجهة لها ، ان عدم مراعاة  
التلائم هذا هو ما أدى الى فشل التجربة •  
بهذا يتضح أن البداية لدى الفكر الماركسى كانت قسم  
النظرية الاقتصادية الرأسمالية برمتها ، ومن ضمنها نظريات  
النمو ولكنه لم يضع نظرية مستقلة للنمو •  
والحقيقة ان الفكر الماركسى قد آمن بنظرية المراحل  
المفسرة للنمو ، وأعتبر أن كل مرحلة من نمو الانتاج يقابلها  
مرحلة معينة من علاقات الانتاج ، التى تنمو تبعا لنمو  
الانتاج وتتغير تبعا له ، وقد سبق وأن أشرنا الى تلك  
المراحل الخمس فى الباب الاول من هذا البحث (١) •  
وبهذا تعتبر الماركسية أن الرأسمالية مرحلة من مراحل  
النمو أو التطور الاقتصادى ، تتلوها مرحلة أخرى هى -  
الاشتراكية ثم الشيوعية وهى نهاية مراحل النمو والتطور (٢)  
لازالت هذه الفكرة أساسية فى الفكر الماركسى وان أدخل  
عليها شئ من التطوير باستحداث الثورة وان لم تبلغ

---

(١) : أنظر من ٧٧ من الفصل الاول

(٢) : الاشتراكية للدكتور رفعت المحجوب ص ٣٠٠ وما بعدها

#### • الرأسالية منتهى تطورها

ولكن بعد التطبيق الفعلى للاشتراكية ظهرت تعريفات - للتنمية - تراعى التعريف السابق للتخلف ، فإذا كانت الزيادة فى الإنتاج تعنى زيادة الدخل الأملئ الحقيقى وهذا يجب أن يشتمل على زيادة فى متوسط دخل الفرد منه فان هذه الزيادة لابد وأن تصاحب بالتقدم والتغيير فسى أساليب الإنتاج السائدة •

فالتنمية انن تعنى الزيادة والتطور المستمر فى قوى - الإنتاج الاجتماعية ( مادية وبشرية ) ، وهذا يعنى التغيير فى علاقات الإنتاج بما يتلائم مع تطور هذه القوى الانتاجية ويستدعى التغيير والتقدم فى أساليب الإنتاج تغييرا فسى البينان الثقافى من قيم وعادات ومؤسسات اجتماعيه وثقافية وبمبنى آخر فالتنمية الاقتصادية عملية اجتماعية يترتب عليها تغيير الوضع الاجتماعى برمته ، وعناصر هذه التنمية تكمن فى هذا التغيير ( ١ ) •

ويحدد بول باران - مفهوما للتنمية الاقتصادية بتمريفها بأنها الزيادة على مر الزمن فى إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد ، ويمكن أن يقال أن تحقيق الزيادات فى الناتج الإجمالى وبالتالى الزيادة بالنسبة للفرد نتيجة لاحدى التطورات التالية :-

- ١ - يمكن ان يتمح الاستخدام الإجمالى للموارد دون تغييرا<sup>ت</sup> فى التنظيم أو التكنولوجيا ، أى أن الموارد التى لم تكن تستخدم ( من قوة العمل والارض ) يمكن أن تدخل العملية الانتاجية •

---

( ١ ) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محى الدين ص

٢ - يمكن أن ترتفع الانتاجية بالنسبة لوحدة الموارد -  
المستخدمه نتيجة للإجراءات التنظيميه أى بتحويل  
العمال من الأعمال الأقل انتاجية أو الأعمال غير  
المنتجة الى من أكثر انتاجية وباطالة يوم العمل  
وتحسين تغذية العمال ، وتقوية الحوافز الملائمة  
لهم ، وبترشيده أساليب الانتاج ، والاستخدام الأكثر  
اقتصادا للوقود والمواد الأولية ونحو ذلك .

٣ - يمكن أن يصبح السلاح التكنيكى . للمجتمع أكثر  
قوة وذلك :

أ - بإحلال وسائل أكثر كفاية محل المانع والمعدات  
البالية والضيقة .

ب - اضافة وسائل جديدة ( من نفس النوع أو نوع  
أفضل من الناحية التكنولوجيه ) الى الوسائل  
التي كانت تعمل من قبل ( ١ ) .

وهو مفهوم أكثر اعتدالا مما سبق ، الا أن القاسم  
المشترك بين كل هذه التعريفات من هذا النوع هو  
أن التنمية لاتتم الا بعد التحول السابق والمراد منه  
تحول المجتمع الى الاشتراكية عن طريق الثورة الاجتماعية  
والتي ستوجد طبقة مدربة ومنظمة تصبح الأدوات التي  
تعمل للتنمية وهى طبقة العمال .

وأما الأسلوب الذى يجب أن تسير عليه التنمية فانما هو  
تكرار للتجربة السوفيتيه ، والتي قامت أساسا على  
الاكتفاء الذاتى والحزلة التامة ، ومن ثم الحد من  
الاستهلاك ، والاتجاه الى التصحيح فى الصناعات الثقيلة  
أو الأساسية أولا .

---

(٢) : الاقتصاد السياسى والتنمية تأليف بول . باران  
وترجمة أحمد فؤاد بليغ ص ٦١ مرجع سابق

فنجاح التنمية في الدول النامية يتطلب وجود حجم معين من الاستثمارات الحكومية ، يقوم على تنفيذ القطاع العام في الصناعات المؤممة وقطاع الخدمات العامة ، وقد تكون الأرباح التي يحققها القطاع العام ذات مصدر تمويلي هام يعتمد عليه في تمويل المشروعات ، ومن ثم ينبغي توجيه هذه الاستثمارات الى ما يسمى بمفاتيح الصناعة (١) • والتي يمكن أن نقضى على بعض المشاكل المتصلة بالتنمية الاقتصادية مثل الاختناقات التي تطرأ على بعض القطاعات في الاقتصاد وبهذا يضمن ايجاد التنمية الاقتصادية وبشكل متصل لايتوقفاً (٢) والتخطيط الشامل لازمة هذا الأسلوب ، فالتخطيط الاقتصادي أصبح اليوم من المسائل ذات الأهمية البالغة في تحقيق أهداف التنمية ، اذ بدون اتباع أساليب التخطيط الاقتصادي لن نضمن تنفيذ الأهداف المتعلقة بالتنمية الصناعية ، كما يصعب كذلك تحقيق معدلات نمو سريعة في الدول النامية (٣) • وهذا التخطيط الاقتصادي لايتلائم مع قيام المشروع الفردي الخاص بدور ذو أهمية في توجيه عمليات الاستثمار والابتكار والتنمية " فإنه عندئذ وجود خطة اقتصادية مرسومه مسن جانب الدولة تنبضى اتباعها تصبح غير ذات بال (٤) •

مناقشة هذا المفهوم :

=====

أن مناقشة هذا المفهوم اسلامياً يتضمن مناقشة عامة ، وخاصة فالمناقشة العامة هي في تعريف التنمية الاقتصادية بأنها

(١) : يقصد بمفاتيح الصناعة الصناعات الرئيسية التي تمد باقي الصناعات بمنتجاتها كالقوة الكهربائية والحديد والصلب والاسمنت وصناعة إنتاج الحديد والآلات..... الخ انظر ص ٥١ من نفس المرجع •

(٢) : التنمية الاقتصادية والدول النامية تأليف موريس دوب وترجمة الدكتور صلاح الدين نافق ص ٤١

(٣) ، (٤) ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية موريس دوب مرجع سابق ص ٤٠

الزيادة فى الناتج المادى من السلع ، وهو أمر يكاد ان -  
يتفق عليه - النظامان الرأسمالى والاشتراكى .  
واذا نظرنا الى التنمية باعتبارها تغيير يشمل جوانب  
الحياة كلها ، فان ذلك يدعونا الى عدم الاقتصار على مظهرها  
المادى فقط ، فالتنمية انما تستهدف أساسا الانسان فهو  
هدفها كما أنه هو عاملها الأساسى . ولهذا فان الاسلام يعتبر  
التغيير اللازم انما يكمن فى الانسان " ان الله لا يغير ما  
يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (١) . ولهذا اتجه الى تغيير  
النفوس قبل تغيير الأساليب المادية ، ثم ان التنمية بمفناها  
الشامل الذى يشمل جانبيها المادى والمعنوى يضع قيودا على  
النمو المادى ، فانه يجب ألا يتم على حساب الانسان وقدراته  
المعنوية والحسية مما .

فما تعرض له الانسان من قبل الرأسمالية أثناء الثورة -  
الصناعية من الظلم والاذلال ، بلغ حدا كبيرا حتى أصبح  
الغذاء فى السجون التى يقيم فيها المجرمون أحسن بسببا  
من الغذاء المتاح للفقراء الذين يعملون بالأجر ، كما أن  
العمل الذى يطالب به السجين هو نصف العمل الذى يؤديه  
الشامل المادى (٢) .

وما تعرض له الانسان من ظلم خلال الخطا الاقتصادية -  
السوفيتية متمثلا فى الحد من حاجاته الاستهلاكية الضرورية  
وقد واجهت الدولة بسبب ذلك مشكلتها الأساسية الأولى عندما  
أرابت زيادة الصادرات من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى  
دون أن يتأثر مستوى معيشة السكان فى الداخل وأن ينخفض  
بسبب ذلك الى أدنى من المستوى المنخفض الذى كان عليه فى  
ذلك الوقت (٣) .

(١) : الآية ١١ من سورة الرعد .

(٢) : رأس المال تأليف كارل ماركس وترجمة الدكتور راشد  
البرأوى ص ٦٤٣ وينقل كارل ماركس هذا عن

احصائيات اعدتها الدكتور جوليان هنتز عن المال -

الزراعى سنة ١٨٦٣

(٣) : التنمية الاقتصادية والدول النامية لموريس دوبر

مرجعتها بق ص ٤٧



ثم لن ننسى ما عاناه الانسان خلال تلك الخط من فقدان -  
لحريةته وكرامته ، وكونه أصبح أجيرا لدى الدولة ، يعمل  
يقوت يومه .

هذه التضحيات التي تعرض لها الانسان والتي تحط من كرامته  
حتى يصبح أداة لهذا النمو المادي . أمر يتناقض مع التنمية  
في ظل الاسلام ، والتي هي أساسا عمارة للأرض مبنوية وحسية  
تؤدي الى ارتقائه ، وليكون سيدا في هذا الكون كما سيأتي (١)  
فالله عز وجل قد جعل النمو المادي سببا في تكريم الانسان  
فقال تعالى : ( ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر  
والبحر (٢) . ففي الاسلام العمارة كل مترابط للمادة والحس  
وللروح والمعنى . وكلا الجانبين لازم للآخر لا يكون الا به .  
هذا من ناحية المناقشة العامة أما الخاصة . فترجع أولا الى أن  
التفسير المطلوب لاستحداث التنمية لا يمكن أن يكون من خلال  
الاستراكية فقط ، فقد تحقق نمو كبير في ظل الرأسمالية  
ملحوظ ومشهود ، ولا يمكن للدول المتخلفة وخاصة الاسلامية  
منها أن تعالج أخطاء الرأسمالية بأخطاء أخرى تمثل في  
الاستراكية ، وقد جرب كلا من السلوبين كثير من هذه الدول  
ولم يصل الى نتائج مشجعة بل كانت أسباب معاناة لها .  
والاسلام نظام حياة متكامل . لا يمكن معه قبول أسلوب يتعارض  
مع أحكامه ومبادئه ( ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل  
منه (٣) . والتناقض بين الاسلام ، والماركسيه كمبدأ أمر  
واضح لا يحتاج الى تدليل ، يلاحظ العدو قبل الصديق .  
يلاحظ جاك أوستوى أن التناقض بين الشيوعية والاسلام عميق

---

(١) : انظر الباب الثالث ص ٢٥٩ وما بعدها

(٢) : الآية ٧٠ من سورة الاسراء

(٣) : الآية ٨٥ من سورة آل عمران

فى المبادئ الأساسية وفى التطبيق وفى الوضع الخاص (١) .  
فالماركسيه كمبدأ تقوم على الاتحاد ، والاسلام كنظام حياة  
يقوم على الايمان بالله ، وعند التطبيق فالاسلام يحترم  
بالملكيه الخاصة ويحترمها ، والماركسيه تلفيها ولا يحترمها  
ممنوع الاسلام متميز \* وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء  
على الناس (٢) \* فهو لا يقصد المادة ولا يستهين بها ، ولا يذيب  
الفرد فى المجموع ويلغى كيانه ، وانما يحد له حدودا ويدعوه  
للتعاون مع أخيه الانسان \* وأعتصموا بحبل الله جميعا ولا  
تفرقوا (٣) \* . (و) تماونوا على البر والتقوى ولا تماونوا على  
الاثم والعدوان (٤) .

وكل قول بامكانية أخذ مبادئ الماركسية الاقتصادية دون  
التأثير بروحها هو قول لا يمت للحقيقة بطلا ، وكل اجتهاد  
للمشابهة بين الاسلام والاشتراكية مردود كما مر فى الباب  
الاول (٥) .

واذا كان هناك تفسير وهو أمر لا بد منه ، فانه يجب أن يكون  
باتجاه الاسلام لأن ما يتوافر فيه من قيم ومبادئ كقيلولة  
بتحقيق نمو متوازن بين المادية والمعنوية . وتحقيق تقدم  
فعلى ، والتجربة التاريخية تدل على ذلك ، فقد تقدم المسلمون  
عندما طبقوا أحكام دينهم وأتبعوا مبادئه .

وتشمل هذه المناقشة الخاصة ثانيا أن العزلة التامة عن  
طريق الاكتفاء الذاتى ، أمر لا يمكن حدوثه فى عالم اليوم -  
المترا بطة ، ان الاسلام لا يقر هذه العزلة ، لأنه دين يدعو  
الى الايمان ونشر أحكام الله فى الارض ولا يتحقق ذلك من خلال  
العزلة أبدا ، وقد أنتشر الاسلام فى اصقاع الأرض عن طريق

(١) : الاسلام والتنمية الاقتصادية تأليف جاك استروى  
وترجمة الدكتور نبيل صبحى الطويل ص ٥٣ وما بعدها

مرجع سابق .

(٢) : الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

(٣) : الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

(٤) : الآية الثانية من سورة المائدة .

(٥) : انظر الباب الاول ص ٢٢ / ١٥٤

التعامل التجاري والتبادل ، حيث كان المسلم الذي يمنهن التجارة يدعو الى الاسلام ويرغب فيه ، ودولة كاندونيسيا المسلمة مأمدة على ذلك .

وأما التخطيط الشامل فأمر لا يمكن أن يتم من خلال ملكية وسائل الانتاج للدولة كما هو الأمر في الاشتراكية وأن أقر الاسلام أسلوب التخطيط ، فبما للدولة من وظائف أساسية في التدخل المباشر وغير المباشر ، ولأهداف وغايات غير ما تريده الماركسية وسأتى تفصيل لذلك في الباب الثالث (١) .

ومن هذا كله يتضح أن مفهوم التنمية في النظامين الرأسمالي والماركسي لا يلزم النظام الاسلامي لما ذكرنا ومفهوم التنمية الاسلامية كعمارة للأرض حسية معنوية أشمل وادق وسأتى تفصيله في الباب الثالث من هذا البحث (٢) .

---

(١) : انظر الباب الثالث الفصل الثالث ( التخطيط الاقتصادي )

(٢) : انظر الباب الثالث ص ٢٥٨

## المبحث الثاني

### أهداف التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد المعاصر

تمهيد:

بعد أن تبين لنا مفهوم التنمية الاقتصادية في كل من النظامين الرأسمالي والماركسي، وجب أن نتصرف على أهداف التنمية الاقتصادية في النظامين المشار إليهما ومناقشتها إسلامياً .

فالتنمية الاقتصادية حسب مفهومها في النظامين تسمى إلى تحقيق زيادة في الإنتاج تتمكن على زيادة في الدخل الأهلي الحقيقي، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل (١) . فالهدف الرئيسي اقتصادي مادي بحت . وإن سعت التنمية الاقتصادية في ظل هذين النظامين لأهداف اجتماعية فإنما يتأتى ذلك عرضاً لتربط لاسبيل لدفعه بين كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية (٢) . وقد كان البعد الوحيد إلى عهد قريب في التنمية الاقتصادية والنمو يقتصر على تحقيق زيادة تراكمية يمتد بها في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من السنين (٣) . وهذا الهدف وإن أضيف إليه أهداف أخرى أكثر جاذبية، مثل القول بأن من أهداف التنمية رفاهية الإنسان وسعادته أو زيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد أو تحقيق السيادة -

---

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور المشري حسين درويش ص ٦٤

مرجع سابق .

(٢) : محاضرات في التنمية والتخطيط للدكتور محمد ذكي

شافعي ص ٤٩ جامعة بيروت العربية بيروت ١٩٧٣

(٣) : المرجع السابق ص ٦٤ أيضا .

والاستقلال الاقتصادى (١) . فان ذلك كله لا يخرج كثيرا عما أدى اليه الهدف الأول من أن عملية التنمية الاقتصادية فى ظل الاقتصاد الوطنى المعاصر إنما تسمى الى تحقيق أهداف اقتصادية بحتة .

كما أن اضافة أهداف تشير الى الجوانب الاجتماعيه مثل تحقيق الرفاهية الاجتماعية أو العدالة الاجتماعيه (٢) . فانها لا تفر من الأمر شيئاً ، لأن تلك الرفاهية والعدالة إنما هى من منظور مادى ، ويسمى الى تحقيقها بأساليب مادية بحتة .

وحتى أن اهتمام الاقتصاد المعاصر ، بالصحة العامة لأفراد المجتمع ، وتعليمهم ، إنما يرجع أساساً الى هدف بارز هو تحسين أداائهم الاقتصادى المادى فقط (٣) .

#### الأهداف فى ظل الرأسمالية :

الرأسمالية يسمي من خلال النمو الاقتصادى الى ثلاثة أهداف رئيسيه هى : الاستقرار الاقتصادى ، التقدم الاقتصادى والعدالة الاقتصادية .

ويعنى بالاستقرار الاقتصادى تحقيق التشغيل الكامل دون تضخم أى التوصل الى انتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادى ، وتحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة فى المجتمع وفى الوقت نفسه المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور

---

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتورين على حافظ منصور ونبيل الروبى ص ٦٦ مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧٦

(٢) : نفس المرجع والصفحة

(٣) : التنمية الاقتصادية للدكتور على حافظ منصور ص ٦٦ مرجع سابق

ارتفاع تضخم في الأسعار نتيجة طلب فعلى زائد على تشفيل كامل لقوة العمل ، وكل ذلك رغبة في تجنب الاعتماد على الكساد والتضخم (١) .

وهو هدف لم تستطع الرأسمالية تحقيقه ، وخاصة في عصرنا الحاضر ، مما أدى الى ظهور أفكار تؤيد ثبات الأسعار ولو على حساب نسبة من البطالة ، وأفكار تنادى بتشفيل كامل لقوة العمل ولو على حساب نسبة من الارتفاع في الأسعار كما ظهرت الفكرة الوسط التي تنادى بوجود استهداف أكبر نسبة من تشفيل قوة العمل مع أقل نسبة في ارتفاع الأسعار .

ورغم أن هذه الفكرة الوسط جاءت لحل المعادلة الصعبة إلا أنها لم توفق في حلها ولا زالت الدول الرأسمالية تعاني من هذه المشكلة حتى الآن (٢) :

أما هدف التقدم الاقتصادي ، فيعني الارتفاع المتواصل في قيمة الناتج الإلهي المادي أو الدخل الإلهي الحقيقي الذي يتوصل اليه الاقتصاد عند مستوى التشفيل الكامل وذلك عن طريق معدل نمو اقتصادي أكبر من معدل تزايد السكان ، بحيث يرتفع معدل الدخل السنوي الفردي الحقيقي من عام الى آخر ، ونتيجة لهذا الهدف فإنه يمكن للأجيال المستقبلية أن تتمتع بمستويات من المعيشة أكبر من تلك المستويات التي تمتعت بها الأجيال السابقة لها .

ولتحقيق هذا الهدف شرطان أساسيان يتمثلان في : دفعات قوية متواصلة للبحوث العلمية وفنون الإنتاج من جهة زيادة متواصلة في تراكم رؤوس الأموال الانتاجية والاستثمار بحيث يسهل تطبيق تلك البحوث والفنون في كافة مجالات -

---

(١) : النظرية الاقتصادية للدكتور أحمد جامع الجزء الثاني ص ٤٣ دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثالثة

الانتاج من جهة أخرى .

الا أن هذا الهدف يعانى أيضا من مشكلة ، تتمثل فى أن - تحقيق زيادة فى تراكم رؤوس الأموال أو الاستثمار ستتم دون تضحية فى الاستهلاك الجارى مادام التشفيل الكامل لم يتم ، أما اذا تم فان الزيادة فى معدل تراكم رؤوس الأموال لابد وأن يتم على حساب الاستهلاك الجارى ، وفى هذه الحالة يرى الكتاب الرأسماليون أنه لابد من تضحية كجزء من الحاضر فى سبيل المستقبل (١) .

ورغم أن هذا الهدف قد تحقق فى الدول الرأسمالية المتقدمة وشكف من آثاره أن التشفيل التام أصبح ناسر الحدوث ، الا أن له سلبيات أخرى لم توضع فى الحسبان فى البداية ، فان السعى الحثيث نحو الارتفاع المتواصل فى قيمة الناتج المادى ، أدى الى تدهور للبيئة وانتشار أخطار التلوث ، واستنزاف للموارد غير المتجددة (٢) . بل وأحيانا كثيرة الى سوء استخدام للموارد المتاحة وهدر لها .

والأعظم من ذلك خارا ، أن الحياة الانسانية اتخذت الدايح المادى الصرف ، فتراجعت القيم الانسانية والاخلاق ، ففتككت عزى الأسر ، والروابط الاجتماعيه ، وعاش الانسان فى قلق مستمر .

---

(١) : النظرية الاقتصادية للدكتور احمد جامع الجزء الثانى مرجع سابق ص ٤٧٣ .

(٢) : حدود النمو " مشروع نادى روما " دونيللا . ه .  
ميدرز وآخرون ترجمة محمد مصطفى غنيم ص ١٦ وما بعدها  
دار المعارف بمصر ١٩٧٦ ، والموارد غير المتجددة  
كالنفط والفحم الحبرى وما شابه ذلك .

وأما هدف العدالة الاقتصادية : فأنما يعنى توزيعاً عادلاً ،  
للدخل الهللى بين الطبقات الاجتماعية التى أسهمت فى تحقيقه  
وما بين الأفراد داخل كل طبقة ، ولا يعنى ذلك المساواة فى  
توزيع الدخل ، وأنما يعنى أن يكون الجزاء أو المائد  
متناسباً مع الاسهام فى الانتاج (١) .

وهو هدف لا يعنى العدالة الاجتماعية ، التى قد تسمى  
الرأسمالية الى تحقيق بعضها بفرض ضرائب متعادية على  
الدخل المرتفعه ، لأن تحقيقها ليس بهدف رئيسى لها .  
فإن تحقيق العدالة الاجتماعية : فى مساواة الانسان  
لأخيه الانسان تساويًا فى الأصل والمنشأ ( يا أيها الناس  
أتقوا ربكم الذى خلقكم فى نفس واحدة وخلق منها زوجها  
وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً ) (٢) . ومساواة فى التكريم  
والكرامه \* ولد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر  
ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً (٣)  
ثم المساواة فى مبدأ تكافؤ الفروض والمعدل بين جميع  
الأفراد فى ذلك ، ثم التفاوت بعد ذلك بالجهد والمعمل (٤) .  
وحتى لا يبلغ هذا التفاوت حداً يكون ذو آثار سلبية على  
المجتمع ، جعل من حق القوى على المعمل والاكتساب حقاً  
فى ماله لأخيه الذى قصر به الجهد أو المجر أن يحقق ما  
حققه القوى ( وفى أموالهم حق للسائل والمحروم ) (٥) .  
فالزكاة أداة هامة للاستثمار الاجتماعية ، ثم الحث على  
الانزاع بنفقات الأقارب ، وفى محيط الأسرة تكامل ، وفى محيط

- 
- (١) : النظرية الاقتصادية الجزء الثانى مرجع سابق ص ٤٣  
(٢) : الآية الأولى من سورة النساء .  
(٣) : الآية ٧٠ من سورة الاسراء .  
(٤) : انظر العدالة الاجتماعية فى الاسلام للمشهد سيد قطب  
ص ٣٦ / ٥٥ وما بعدها . دار الشرق بيروت الطبعة  
الساوية ١٤٠٠ / ١٩٨٠

(٥) :



المجتمع ككل تكامل ، واثبات مبدأ التوارث بين الأجيال  
تحقيق للعدالة وتفتيت للثروة حتى لا تتراكم في أيدي  
قليلة . وهكذا .

هذا اللون من العدالة لا يعني للرأسمالية بلانها انما -  
تسمى لتحقيق عدالة اقتصادية مادية بحتة .  
ولا يعني هذا أنه ليس للرأسمالية أهداف أخرى تريد تحقيقها  
من خلال النمو ، فان تحقيق توازن في ميزان المدفوعات أو -  
مكافحة الاحتكار ، أو تنمية الأقاليم المتخلفة في الدولة  
والحفاظة على الثروة القومية ، الى آخر ذلك أهداف ثانوية  
للنظام .

الأهداف في ظل الماركسية :

وفي ظل الماركسية فان هدف زيادة الانتاج ونموه هدف  
بارز من أهدافها لتحقيق النمو المادي للانتاج هدف مشترك -  
الانظامين ، الا أن الماركسية هدف مرحلي هو ما يذكر كشعار -  
لمرحلة الاشتراكية ، وهو أن لكل شخص بحسب عمله من الانتاج  
أي ان مرحلة الاشتراكية تسمى لسد حاجات أفراد المجتمع  
بحسب ما يقدمونه من عمل ومساهمة في الانتاج وتسقط من حسابها  
تحقيق ربح للفرد لان مصدر الربح هو فائض القيمة كما تنراه  
وفي حالة الاشتراكية فهذا الفائض ينقسم ، أما فائض -  
الانتاج فيستعمل لاعادة الانتاج وتوسعه (١) .

ففايض القيمة في نظر الماركسية هو قيمة اضافية ينتجها  
العامل ويتملكها الرأسمالي مجانياً ، فهو يظهر بالنسبة  
للرأسمالي عند نهاية الدورة الانتاجية ، ويمثل الفارق بين  
الايوانات ورأس المال المقدم والمنفق في شكل منتج ورأس المال

---

(١) الاشتراكية للدكتور رفعت المحجوب ص ٢٣٣ وما بعدها

هذا هو الذي تظن أن زيادة على قيمته بسبب ما قدمه المامل من جهد وعرق لا عدل \* المنتج شكله النهائي .  
ولاحق للرأسمالى فى فائض القيمة هذا فهو يسرقه من المامل ولا بد لهذا الوضع من أن يختفى فى ظل الاشتراكية (١) . وذلك أن الثورة الاشتراكية ستقضى على كل التفاوتات الطبقيّة وستقضى على علم المدالة الاجتماعية . وسيكون لكل انسان فى ظلها من الانتاج بحسب عمله بعد أن يقدم من المامل ما يستطيع حسب طاقته ، وهذا فى المرحلة الاولى « الاشتراكية (٢) » وقد أوقع هذا المبدأ الماركسيه فى مأزق فالأفراد يختلفون فى اعمالهم تبعاً لاختلاف كفاءاتهم ونوعية العمل ودرجة تعقيد واختلاف الاعمال سيؤدى الى تفاوت القيم التى توجد فى تلك الاعمال ، وقد أقرت الماركسيه بهذا التفاوت بين الاعمال ، فقسمت العمل الى بسيط ومركب ، ورأت أن قيمة ساعة عمل مركب شديد التعقيد قد تفوق بأضعاف قيمة ساعة من العمل البسيط .

ولما كانت مرحلة الاشتراكية ستقضى على الطبقيّة فسوف نراها ، فان هذا التفاوت يعنى وجود قدر من الطبقيّة ، ويرى انجلز أن هذا التفاوت مرجعه أن الافراد وعائلاتهم هم الذين يدفعون تكاليف التعليم والتدريب ، لذا فالعمل المركب يستحق ثمناً أعلى ، ولكن فى حالة المجتمع المنظم تنظيمياً اشتراكياً فان المجتمع هو الذى يتحمل هذه التكاليف واليه تعود ثمراتها وهى القيم المالية التى ينتجها هذا العمل ، ولا تكون حينئذ زيادة الأجور مطلباً من مطالب العمال .

وهذا الحل النظرى لهذا المأزق لم يأخذ صورة التطبيق أبداً ، لأن الاشتراكيين رأوا استحالة التسوية بين الافراد

---

(١) : الموسوعة الاقتصادية للمجموعة الاقتصاديةين

مرجع سابق ص ٣٥٨ .

فى الأجور والغزول بأعمال العلماء والسياسين والمسكرين  
مثلا الى مستوى العمل البسيط ، لأن ذلك يجد النمو الفكرى  
ويطال الحياة الفنية والعقلية ، ويجعل الأفراد ينصرفون -  
الى أتفه الأعمال ، مادام الأجر هو الأجر ، مهما اختلف العمل  
وتمتد ، وبذلك نشأت فى المجتمع الاشتراكى الفوارق بين  
الناس رغم المبادئ المطلقة (١) .

وفى ضوء هذا فان العدالة الاجتماعية التى تغلدى بها  
الماركسية إنما هى شعار لم يحض بالتطبيق ، فالماركسية  
لا تشرح لنا كيف يتم التعامل فى ظل الاشتراكية مع غير القادر  
عن العمل فانه اذا كان لكل حسب عمله فما هو نصيب هذه -  
الفئة من المجتمع ، هل تهدر كرامتها الانسانية لأن الظروف  
المحيطة بها لم تجعلها قادرة على العمل ، ذلك ما لا تحدثنا  
عنه الماركسية .

ثم ان الاشتراكية لم تفحى بالعدالة فى هذا المبدأ ،  
فالواقع أنه حتى فى ظل الفاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج  
وجعلها ملكية عامة وإعلان أن لكل حسب عمله ، فان امتيازات  
فئات معينة من المجتمع لازالت موجودة كأفراد السلطة ، أو  
الحزب الحاكم ، أو العسكريين ، أو رجال الاستخبارات (٢) .  
وذلك رغم أن هذا المبدأ لا يبعد كثيرا عن الهدف المبادئ  
العام الذى سعى اليه النظام الرأسمالى ، فكل من النظامين  
يسعى الى زيادة الإنتاج المادى ويعطى لكل لثمن من  
نتائج هذا الإنتاج بحسب ما شارك به فى العملية الانتاجية  
وأن أفترقا فيما يوجد القيمة فى المنتج هل هو العمل  
وحدة كما هو الحال فى الماركسية أم لا يقتصر الأمر على ذلك  
كما هو الحال فى الرأسمالية .

---

(١) : أنظر اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر ص ٢٠٥  
مربيع سابق

(٢) : نفس المرجع

أما المرحلة الثانية من الماركسية وهي مرحلة الشيوعية والتي ستتخفى فيها الدولة كما تتوقع الماركسية وتتحول الى مجرد وظائف ادارية اقتصادية وحيث يكون لكل انسان بحسب طاقته ولكل بحسب حاجته ، بمعنى أن يؤتى في العمل ما يستطيع ، وأن تسد حاجات أفراد المجتمع كله بدون استثناء ودون تمييز ، وهي المرحلة التي لم تتحقق بعد (١) . والتي لا يمكن أن تحقق في ظل الظروف الراهنة ، فان مناقشة هدفها لا جدوى منه في هذه المرحلة مادام أنها لم تتحقق بعد ، وقد ايقنت الماركسية بهذا الهدف في الخيال فأعطت كل بحسب حاجته لأعماله تمنى أن يعطى كل فرد قدر ما يشبع رغبته ويحقق سائر مطالباته ، تمنى أن الثروة التي يملكها المجتمع قاسرة على أشباع كل الرغبات ، وهو فرض بعيد عن الواقع كثيراً فتزاحم الرغبات الانسانية كما هو معروف على الموارد يوجد ندرة نسبية فيها يمنع ذلك كما سيأتى (٢) . وكيف يمكن تطويع الانسان لهذا الهدف وغريزة التملك والاعتصام من غريزة الفطرية التي لا تفارقه . خاصة وأن الدولة ستتخفى في هذه المرحلة ، فمن انى يستطيع ان يطوعه لذلك وعلى كل حال حتى تتحقق تلك المرحلة والتولى تحقق أبداً يكون لكل حادث حديث كما يقال .

وبهذا يتضح أن أهداف التنمية من خلال الفطرة المادية الصرفة لا تحقق للانسان السعادة لانه في ذلك ذلك أنا الانسان ليس كيانا ماديا فقط ، بل جسد وروح ولكل من الجانبين فيه متطلباته .

ولا يتحقق له ذلك الا من خلال هدف يحقق له متطلبات الجسد والروح حين تكون التنمية عمارة لهذا الكون حبة ومعنوية تحت طلال هدف عام شامل وهو اقامة أحكام الله على الارض . وتخليص الانسان من كل ألوان السيطرة والقهر عن طريق عبوديته لله عز وجل وهو الهدف الاسمى للتنمية والعمارة في السلام كما سيأتى (٣) :

- 
- (١) : الاشتراكية للدكتور رفعت المحجوب نفس الصفحات السابقة  
 (٢) : أنظر الباب الثالث الفصل الثانى (المشكلة الاقتصادية) ص ٥٦  
 (٣) : أنظر الباب الثالث الفصل الاول (أهداف العمارة) ص ٢٧٢

## الفصل الثانى

### نظريات التنمية الاقتصادية وأماكن تطبيقها فى المجتمعات الإسلامية

تمهيد :

يرى بعض الاقتصاديين أن هناك فرقا دقيقا بين النمو والتنمية ، حيث أن النمو الاقتصادى عفى مثله حالة الدول الرأسمالية المتقدمة (١) ، ولهذا ظهرت فى التحليل الاقتصادى نظريات عدة له تقوم على أن النمو عملية تحدث فى المجتمعات الرأسمالية كبقاء بين الزيادة فى عدد السكان والتقدم فى فنون الإنتاج لكنه لا يعتمد على التخطيط المسبق وليس مقترنا به (٢) .

أما التنمية الاقتصادية فانما هى اجراءات وسياسيات وتدابير متممة تتمثل فى تغيير بنية وهيكلة الاقتصاد ، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد (٣) .

وعلى هذا فان كل من النمو والتنمية تستهدف الزيادة فى الدخل الحقيقى ومتوسطه للفرد ، الا أن النمو غير متمسك

---

(١) : التنمية الاقتصادية الدكتور على لطفى ص ١٧١ -  
مطبعة لجنة البيان العربى القاهرة بدون تاريخ

(٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادى الدكتور عبد الحميد  
محمد القاضى ص ١٢٦ مرجع سابق

(٣) : التنمية الاقتصادية الدكتور على لطفى ص ١٧٢  
مرجع سابق

أما التنمية فمتعمدة ، ولهذا نظريات النمو غالباً ما تمالج  
المفاهيم الاقتصادية التي تتمركز حولها الاقتصاديات المتقدمة  
وقد لا يماحبه تدخل في مجرى النشاط الاقتصادي ، بينما التنمية  
الاقتصادية تماحِبُ بتدخل في هذا النشاط بقصد إحداث تسريع  
الحملوبة لتحقيق هذه الزيادة (١) .

ويرى البعض الآخر عدم التفرقة بين النمو والتنمية ، وأنهما  
مطلحان يدلان على مدلول واحد ، ولذلك يستخدمان في الدراسات  
الاقتصادية كلفظين مترادفين لتضمنهما عناصر مشتركة (٢) .  
فإذا كان النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة الناتج الملموس  
الذي يتضمن زيادة العناصر المستخدمة في الإنتاج وزيادة  
كفاءتها الإنتاجية ، فإن التنمية قد تكون أوسع حيث تتضمن  
كل هذا وتزيد بأنها تشير إلى إجراء تغييرات جذرية في  
تنظيمات وفنون الإنتاج ، وقد تتضمن إجراء التغييرات  
الجذرية في هيكل الناتج وهي توزيع عناصر الإنتاج بين  
قطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومعنى ذلك أن المفهومين  
ليسا بينهما تباين وإنما أحدهما أوسع مضمونا من الآخر  
وان كان البعض يذكر حتى هذه التفرقة ويجعلها بمعنى واحد  
يشمل كل ذلك (٣) . وهو الأمر الذي جعل الحديث عن النظريات  
في التنمية في الكتابات الاقتصادية يكون أحيانا حديثا عن  
النمو وقد سبق لنا أن تحدثنا عن النظريات التقليدية في  
هذا الشأن في الفصل الأول وسنكمل الحديث عن النظريات  
الحديثة الآن .

وسنمعرض نظريتين من نظريات التنمية الاقتصادية هما :  
نظرية الدفع القوية والنمو المتوازن . ونظرية النمو

- 
- (١) : المرجع السابق ص ١٧٠
  - (٢) : أنظر التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد  
محمد القاضي ص ٨٦ مرجع سابق
  - (٣) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبد الرحمن  
يسري أحمد ص ٧٧ وما بعدها مرجع سابق .

غير المتوازن وهما مثالان على هذه النظريات تعطيان فكرة واضحة على الاتجاه العام لدى الاقتصاديين الوضعيين\* وسندرس ما وجه من نقد لكل نظرية منهما ، ثم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النظريتين .

.....

### المبحث الأول

#### نظريات التنمية الاقتصادية

##### أ - نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن :

وهما في الحقيقة نظريتان مجاء بالاولى منها نظرية الدفعة القوية بول روز نشتين رودان ، وجاء بالثانية وهي نظرية النمو المتوازن راجنيرنركه ، لكن التشابه بينهما يدعو لدراستهما معاً ، حيث يمكن القول أن نظرية النمو المتوازن ملهى فى الواقع الا امتداد وتطور طبيعى لنظرية الدفعة القوية (١) .

وقد نشأت هذه النظرية حينما بدأ رفض أسلوب النمو التدريجى ، وتبني أسلوب الدفعة القوية المعتمدة على التصنيع أولاً ، فالدول المتخلفة ليست بالخياريين - الاسلوبين التدريجى والبطئ ، وأسلوب الدفعة القوية فظروفها تقتضى الاسراع فى النمو ، وذلك يعنى بالنسبة لها الاقدام على التنمية الاقتصادية أو تنكب السبيل عنها (٢) .

وهناك اعتبارات تدفع لذلك منها لدى روز نشتين تكامل دوال الانتاج العرض والطلب والأنهار ، ويؤيده فى كثير من

(١) : التنمية الاقتصادية الدكتور على لطفى ص ١٢٩ مرجع

سابق وانظر التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى

شافعى الكتاب الثانى ص ١٢٨ ، ١٢٩ مرجع سابق .

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى الكتاب

الاول ص ١٨

ذلك نيركسه •

وقد بنى روز نشتين تحليله على فرض أساسه : أن التصنيع ضرورة لا بد منها لكافة البلدان المتخلفة ، فهو السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخل فيها ، وأهم الأسباب الداعية إليه وجود نسبة مرتفعة من العمال الزراعيين المتطلين بشكل كلى أو جزئى (١) • ويمكن التسليم بحل التصنيع فلا بد من امتداد عملية التصنيع إلى مساحة كبيرة (٢) • ويقصد بها اتساع المنطقة أو الوحدة الاقتصادية مقدرة بحجم الناتج الكلى وليس المساحة الجغرافية أو ضخامة السكان (٣) •

الأسس التى تقوم عليها النظرية :

الاعتبارات التى بنيت عليها نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن تكمن فى تكامل الدوال وهى •

١ - عدم قابلية دوال (٤) الانتاج للتجزئة :

لما كانت إقامة الهياكل الأساسية للتنمية الاقتصادية عن طريق مشروعات رأس المال الاجتماعى يعتبر شرطاً أساسياً لامكان القضاء على التخلف وتحقيق التنمية ، ولما كانت هذه المشروعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة ، ويتحتم البدء فيها لأنها توفر للمؤسسات الانتاجية فرصة الانتفاع بوفورات

(١) ، (٢) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن

يسرى احمد ص ١٦٣ ١٦٤ مرجع سابق

ويقصد بالتطل بشكل جزئى البطالة المقنعة وبشكل كلى البطالة السافرة •

(٣) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن

يسرى احمد ص ١٦٣ مرجع سابق

(٤) : الدوال جمع دالة وهى مصطلح رياضى يدل على العلاقة

بين متغيرين يكون أحدهما تابع فى تفسيره للآخر فالانتاج مثلاً إذا يعتمد على مشاريع الهياكل الأساسية فإن كل منهما متغير يعتمد الأول منهما على الثانى وهذه العلاقة توصف بأنها دالية وقد توضح فى صورة معادلة رياضية فنقول  $ج = د (هـ)$  فنرمز للانتاج مثلاً بحرف ج ، ونرمز للملاقة الدالية بحرف د ، ونرمز للمتغير الموزن بحرف هـ وهو هنا مشاريع الهياكل الأساسية



#### • خارجية •

فان ذلك يدعو لدفع قوية فى اقامة هذه المشروعات نظرا  
لكبر الحد الأدنى للمشروعات هذه ، ومن ثم ارتفاع الاستثمارات  
اللازمة لاقامتها ، لأن اقامتها تدريجيا تحول دون امكانية  
الاستفادة منها ، ومن ثم يعتبر ذلك تعذيبا فى الموارد النادرة  
التي يملكها المجتمع ، فحسن الاستفادة من هذه المشروعات  
يستوجب مراعاة التلزم الزمني بينها <sup>(١)</sup> ، فعلى سبيل المثال عند  
تنفيذ مشروعات اقامة السدود مثلا ، لابد من تنفيذ مشروعات  
توليد القوى الكهربائية ، وكذلك عند تنفيذ مشروعات شق  
وتعميد الطرق بالمدن لابد من تنفيذ مشروعات الانارة والمياه  
والمجارى ، لذا رأى روزنشتين أن على الدولة المتخلفة آن  
تخصى نسبة تتراوح بين ٣٠ ٪ الى ٤٠ ٪ من الاستثمارات لاقامة  
رأس المال الاجتماعى (٢) •

وينطبق هذا على الصناعة أيضا ، لأن الصناعات من ناحية -  
عملياتها الانتاجية المتصلة بها رأسيا أو أفقيا متكاملة ،  
فبعضها يتكامل رأسيا بمعنى أن عملياتها الانتاجية تمثل  
مراحل متتالية فى عملية انتاج السلعة مثل الحلج  
والفزل والنسيج فى صناعة الأقطان ، وبعضها يتكامل أفقيا  
مثل صناعة المنسوجات والصناعات المكملة لها كتوليد الكهرباء  
أو النقل (٣) ، فانه لا يتصور حينئذ نجاح صناعة جديدة وجيدة  
فى بيئة غير صناعية لانها ستضطر حينئذ الى انشاء وحدات -  
انتاجية مكملة لها رأسيا وأفقيا لتتمكن من الاستمرار وبذلك  
ترتفع تكلفة الوحدة المنتجة ارتفاعا باهضا ، مثال ذلك : لو  
تصورنا قيام صناعة جديدة لانتاج المنسوجات فى بيئة زراعية  
فأنها حينئذ ستضطر الى انشاء وحدات انتاجية لحلج الاقطان

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور على لطفى ص ٨١

(٢) : نفس المرجع والصفحة

(٣) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن

يسرى أحمد ص ١٦٣

والخزل، وإلى إنشاء وحدات للنقل خاصة بها، وربما إلى بناء مساكن لعمالها وتدريبهم وربما اضطرت إلى بناء محطات خاصة لتوليد الطاقة المحركة • وهكذا (١) •

#### ١ - عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة :

يتصل بوجه فكرة عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة في أن ضيق نطاق السوق في الدول المتخلفة التي تسمى للتنمية يزيد المخاطر اللاحقة بالاستثمار في المشروع الواحد أو الصناعة الواحدة، نظرا لما يثور من شك حول مقدرة السوق على تصريف منتجات المشروع أو الصناعة • ويضرب لذلك روزنشتين مثالا هو أن تفترض أننا في (٢) • اقتصاد مطلق لاتربطة بالخارج علاقات اقتصادية، فإذا أنشئ مصنع أحذية فيه مستخدما من عنصر العمل عمالا كانوا في بولاية مقنمه، فإن الأجور التي يتقاضونها من المصنع الجديد تشكل دخلا إضافيا، ومن الواضح أنه لو أنفق الصال الذين يعملون بهذا المصنع جملة أجورهم التي يتقاضونها في شراء الأحذية لما وجد المصنع صعوبة في تصريف منتجاته •

ولكن هذا الأمر لا يتأتى، فالصال لن ينفقوا سوى جانباً يسيراً من أجورهم التي يتقاضونها في شراء الأحذية، ولن يجد المصنع بالتالي السوق الكفيل باستيعاب منتجاته • لأنه لا ينتظر من بقية المستهلكين الآخرين تغيير سلوكهم تجاه هذه السلعة لأنه لم تستجد لهم دخول جديدة مما يترتب عليه فشل هذا المشروع •

أما لو أنشئ عدد كبير من المصانع والمزارع مثلاً ليعمل بها هؤلاء الصال الذين كانوا في حالة بطالة مقنمه، وأنتجت هذه المصانع والمزارع معظم السلع التي

---

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبد الرحمن يسري أحمد ص ١٧١ مرجع سابق •

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي هاشمي الكتاب الأول ص ١٢١

يتفق عليها العمال الجدد أجورهم ، فإنه حينئذ سوف يوجد كل مشروع <sup>طالبا</sup> لتصرف منتجات المشروعات الأخرى (١) .  
والأصل في الفكرة أن الحاجات الإنسانية في مجال الاستهلاك تتميز بالتعدد والتنوع ولاتقبل التجزئة ، فجوهر الفكرة هو أنه إذا كانت السوق ضيقة أصلا فلن يمكن توسيع نطاقها بانتاج احدى السلع التي تشبع حاجة انسانية معينة ، وانما بانتاج مجموعة من السلع التي تشبع الحاجات الاستهلاكية المتكاملة .

وهذا يقتضى أن التنمية الاقتصادية لايمكن أن يؤدي اليها انشاء صناعات الاستهلاك واحدة تلو الأخرى على فترات زمنية متفرقة ، لأن هذه الصناعات ستواجه بمشكلة تصريف انتاجها كل منها على حدة " وأما انشاء عدد من هذه الصناعات فسي آن واحد أنه نخلق سوقا متسا لها جميعا (٢) ، وهذا يحل توفر حد أدنى من الاستثمار لابد منه .

### ٣ - عدم قابلية دالة الانذار للتجزية :

وهذا يتعلق مباشرة بتنفيذ برنامج استثماري على جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة كما سبق القول ، ورغم أن هذا البرنامج يحتاج من البلدان المتخلفة التي تصبى للتنمية الى تهيئة قدر غير عادي من التمويل ، وهو ما يثير مشكلة كبرى بالنسبة لهذه الدول ألا أن روزنشتين يرى أن هذه المشكلة رغم كونها معقدة وغير يسيرة إلا أنه لا مفر منها طالما أنه رفض الأسلوب التدريجي في التنمية ، لأن الأسلوب التدريجي يخفف قاطبا من هذه المشكلة بصفة مؤقتة في بداية عملية التنمية فقط .

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي ١٩٧٤

مرجع سابق

(٢) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن

يسري احمد ص ١٢٠ مرجع سابق .

أما فيما بعد فالأمر جد مختلف، فإن الدخل في هذه الحالة يرتفع بمعدلات منخفضة ولذلك لا يأمل في ظل هذا الأسلوب أى تحسن في معدلات الانخار، أما أسلوب الدفعة القوية في ظل تكامل الطلب والمرض، فإنه يساهم في نمو الدخل بمعدلات مرتفعة بما يرفع الميل الحدى للانخار، ومما يمنع أن يؤخذ الميل المتوسط للانخار كدلالة على عدم القدرة على تمويل التنمية.

فهذا الأسلوب وأنشأ مشكلة حادة في التمويل في بداية عمالة التنمية لكنه يهيئ الحل لها فيما بعد (١) \*، وينبغى التفرقة هنا بين الميل المتوسط للانخار والميل الحدى، فقد لا يتجاوز الميل المتوسط للانخار ١٠٪ لكن الميل الحدى قد يبلغ ٤٠٪ مثلاً، وبعبارة أخرى قد لا يتجاوز نصيب الانخار من الدخل ١٠٪، ولكن في الوقت نفسه قد يرتفع نصيب الانخار من الزيادة التي تطرأ على الدخل ٤٠٪، ومن هنا فإنه ليس في انخفاض الميل المتوسط ما يحول دون الارتفاع كثيراً بالميل الحدى للانخار (٢) \*.

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية ص ١٧٠ مرجع سابق  
(٢) : لتوضيح ذلك نقول أن الانخار: إنما هو مقدار ما يفيض من الدخل بعد الاستهلاك وميلته المتوسط يتأتى من النسبة المحتفظ بها من المدخرات عند مستوى معين من الدخل أى أنه عبارة عن الانخار منسوباً للدخل \*  
وأما ميله الحدى فأنما يعنى مقدار التخفيض فى الانخار الناجم عن تخفيض معين من الدخل بين فترتين متتاليتين، فهو يقاس بالحالة بين التغيرات فى الدخل والتغيرات الانخار، ولهذا كله فإنه عند مستويات الدخل المنخفضة قد يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، ولكن هناك حقيقة اقتصادية تقول أنه كلما ارتفع الدخل فإن الاستهلاك لا يرتفع بنفس النسبة بل بنسبة أقل وذلك يعنى ظهور الانخار \*.

وكلما زاد مستوى الدخل الجارى عن مستوى الاستهلاك الجارى أيضاً، كلما ارتفعت نسبة الانخار، أى ارتفع ميله المتوسط. أما ميله الحدى فهو مرتبط فقط بالزيادة فى الدخل، فمقدار هذه الزيادة يحدده، وبما أن الزيادة فى الدخل لا تتم إلا عبر استثمارات جديدة من المدخرات فإن ذلك يعنى أن العلاقة بين ميله المتوسط وميله الحدى \*.

أنظر أسس التحليل الاقتصادى للدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ص ٩١ وما بعدها \* مرجع سابق

وبهذا نجد أن انخفاض مستوى الاندثار بالبلاد المتخلفة ليس مأزقا لا مخرج منه ، وذلك لأنه إذا تسنى تحقيق ارتفاع يعتد به في الدخل في المرحلة الأولى من التنمية ، فإن في مقدور السلا أن تتخذ من الاجراءات ما يكفل استئثار بالاندثار بجانب كبير من الزيادة في الدخل بما يترتب عليه ارتفاع في الميل الحدى للاندثار كثيرا عن الميل المتوسط له .

ومن هنا قرر روزنشتين أن الصورة الثالثة لعدم القابلية للتجزئة انما تمثل في عدم قابلية الاندثار للتجزئة ، وهو يريد بذلك أنه على حين يتميز عرض الاندثار بالبلاد المتخلفة بظالة المرونة تجاه سعر الفائدة ، والذي كان يعتد أن عرض الاندثار مرتبط به كل الارتباط ، فإذا ارتفع هذا السعر ارتفعت نسبة الاندثار ، وإذا انخفض انخفضت ، وهو قول قد يصدق على الدول المتقدمة ، لكنه لا يصدق على الدول المتخلفة للسبب الذي ذكرناه ، ولأسباب أخرى لاحاجة لذكره الآن . إلا أن عرض الاندثار في هذه الدول يتسم بارتفاع المرونة بالنسبة لتغير الدخل (١) ، ويضاف لكل ذلك أن ارتفاع معدل الزيادة السنوية من السكان يعتبر من جملة الاعتبارات الجوهرية التي تبرر انتماج أسلوب الدفعة القوية والنمو المتوازن في كلا القطاعين للتغلب على المحوقات التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية فتصبح الدفعة القوية شرطا للانطلاق في مرحلة النمو الذاتى . وخلاصة هذه النظرية : رفض التجزئة في إقامة المشاريع

التنموية وخاصة في مجال الصناعة وبناء البنية الأساسية وبالتالى رفض أسلوب التنمية التدريجى التقليدى بالبداية - بصناعات الاستهلاك مثلا للحلال محل السلع المستوردة .

ورفض أن يكون انخفاض الميل المتوسط للاندثار لدى الدول المتخلفة سببا في مشكلة التمويل ما دام يمكن رفع ميلية الحدى كثيرا ، وبالتالى تدعو الى إقامة مشروعات متكاملة

---

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى الكتاب الأول ص ١٢٣ مرجع سابق .

للمتطلب على ضيق السوق ، ولدفع ميل الانحار الحدى للارتفاع وذلك يعنى أن تقوم الصناعة بشكل متوازن فيه المشروعات الاستهلاكية مع المشروعات الانتاجية ، ويؤخذ من اقوال روزنشتين أنه يحبذ أسلوب التنمية أو النمو الذى أخذ به الاتحاد السوفيتى (١) ، وان كان يرى نفسه من أن يكون ذلك التحبذ دعوة للمشيوعية ، وأما عيوب أسلوب التنمية هذا ، والتيشير اليها روزنشتين /تلاقيها فهي كما يلي :-

١- أن هذا الأسلوب يتطلب قدرا من التمويل المحلى مما يستلزم ضغط الاستهلاك بشدة تحت مستواه المنخفض فضلا بدرجة واضحة ، فان غيه تضحية كبرى لا يمكن تصورهما (٢)

٢- أنه يعرض عن فوائد التجارة الدولية الممتدة على تقسيم العمل الدولى وما يترتب عليه من فوائد ، فان اقامة جميع الصناعات يتضمن بعدا عن التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية ، ومن ثم خسارة اقتصادية لكل من البلد الذى يستهدف التصنيع والتنمية ، والعالم الخارجى (٣) .

ويرى روزنشتين المتطلب على مدين المأخذين اللذين يأخذ على أسلوب النمو فى الاتحاد السوفيتى ، أن ينتهج أسلوب النمو المتوازن والدفعة القوية بمحتوى يتمشى مع تقسيم العمل الدولى ويحضى على مزاياه ، ويقوم ذلك لديه على افتراض تدفق رؤوس الاموال بمقادير ضخمة من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة سواء أكان ذلك عن طريق الاقتراض أو الاستثمار المباشر ، وينصح بذلك حكومات الدول المتقدمة والدول المتخلفة

(١) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عبد الرحمن يسرى احمد ص ١٦٣

(٢) : نفسه المـ مرجع

(٣) : نفسه المـ مرجع ص ١٦٤

على السواء •

كما يوصى الأخيرة بتأمين وضمان حركة رؤوس الأموال • كما أنه يرى للأولى فائدة في هذا الأسلوب بحيث يمكنها أن تقوم بتصريف الفائض من إنتاجها ، وخاصة في الصناعات الثقيلة إلى المناطق المتخلفة ، ويرى أن تتيح الدول المتقدمة للدول المتخلفة أن تقيم صناعات التصدير عن طريق هذه الاستثمارات وذلك من خلال ما أقترحه من برنامج للتصنيع المتكامل ، وهذه الصناعات تصدر منتجاتها إلى الدول المتقدمة لسداد هذه القروض والاستثمارات ، وبهذا فإن البلدان المتخلفة سيؤديها حل التصنيع هذا إلى امتصاص الأيدي العاملة المتعطلة في الزراعة إلى الصناعات ، مصحوبا بارتفاع في إنتاجية العامل وحدة ، خطوة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية • والدول المتقدمة سوف تساهم بفائض إنتاجها ورؤوس أموالها في تصنيع البلدان المتخلفة مقابل تلقي كميات من السلع الاستهلاكية (١) • وبذلك تزداد الرفاهية الاقتصادية للدول المتقدمة مقاسة بكمية أكبر من الاستهلاك يمكنها الحصول عليها مع عدد ساعات عمل أقل ، وبالتالي تنمو التجارة الدولية بين الفريقين على أساس تحريك رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة ، وعلى أساس استمداد أبناء الدول المتخلفة للعمل ساعات أطول في سبيل حجم أكبر من الإنتاج من ناحية ورغبتهم في الحصول على المزيد من الاستهلاك والراحة فيما بعد من ناحية أخرى (٢) •

وأخيرا تجدر الإشارة إلى ما أضافه نيركه إلى هذا الأسلوب من مفهوم النمو المتوازن حيث أكد: أن السياسة الإنمائية لابد أن تهدف إلى تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة في برنامج التنمية ، لأنه ما لم يغطى هذان القطاعان جنباً إلى

---

(١) : دراسات التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص ١٦٦ وما بعدها

(٢) : نفس المرجع ص ١٦٩

جنب، فان تخلص أحدهما لابد وأن يصرقل نمو الآخر .  
المنقد الموجه للنظرية :

والواقع أن هذه النظرية بالصورة المصروضة آنفا لم تخلص من  
أوجه النقد التي سنبحثها فيما يلي :

١ - لعل أهم نقد يوجه لهذه النظرية ، هو ما سبق قوله من  
ان اتباعها يفترض توافر كميات ضخمة من رؤوس الأموال  
لدى الدول النامية فى المرحلة الأولى للتنمية ، حتى يمكن  
اقامة الهياكل الأساسية والمشروعات المتكاملة .

والمصروف، أن أغلب الدول النامية يمانى من ندرة فى  
رؤوس الأموال (١) ، والاقتراح يتدفق رؤوس الأموال من الدول  
المتقدمة فى شكل قروض أو استثمارات رغم أن ما تدفق من  
رؤوس الأموال هذه كان قليلا منذ بدء عقد التنمية فى  
الستينات حتى الآن بل هو فى تناقص مستمر - فان له محاذير  
كثيرة من التبعية الاقتصادية الى التبعية السياسية الى  
انصراف هذه الاستثمارات الى مجال تصدير المواد الخام .  
وفوق ذلك ما ثبت بالتجربة من ان القروض وفوائدها  
مثلت قيودا على التنمية فى الدول المتخلفة ولم تصب  
حلا .

٢ - ان اقامة الهياكل الأساسية والمشروعات المتكاملة  
دفعة واحدة يستلزم وجود أعداد ضخمة من المهندسين ،  
الفنيين والاداريين اللزمين للإشراف على هذه المشروعات  
وادارتها .

وعلاوة على ذلك فان نجاح هذه المشروعات تقتضى وجود  
أسواق مالية منظمة وأجهزة لتمبئة المنخرات المحلية  
وهيئات تتولى الاستئمانه بالقروض ، والتسهيلات الائتمانية

---

(١) : التنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٨٣  
وأنظر التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور  
عبدالحاميد محمدا لقاضى ص ١٥٣ مرجع سابق



الاجنبية ، وما الى ذلك .  
وكل ذلك لا يتوافر أصلا في الدول المتخلفة ، وواجبادة يحتاج  
الى تمويل يضيف عبثا ، ويحتاج الى مدة أطول .  
لذا فان بعض الاقتصاديين رأى في هذه النظرية هروبا من  
الواقع وحتى لو افترضنا امكان استقدام الفنيين من  
الخارج فان الإدارة تبقى مشكلة (١) .

٣- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية يخلق قطاعين  
مستقلين داخل الاقتصاد : أحدهما متقدم . هو القطاع  
الصناعي ، وآخر تقليدي متخلف هو القطاع الزراعي (٢) .  
الا أن النظرية لم تقل بذلك فانه مع وجود الصناعات  
فالمللوب عدم اقبال الزراعة ، بل لابد من السعى في  
تحديثها وعدم بقائها في الأساليب القديمة المتخلفة (٣)

٤- أن ضيق السوق الذي نتحدث عنه لا يكون الا في حالة  
واحدة عندما يقام مشروع جديد يهدف زيادة الانتاج للسوق  
المحلى ، أما اذا كان الهدف من الاستثمار الجديد هو  
تخفيض تكاليف الانتاج في حالة تواجد ميزة نسبية للانتاج  
في البلد الذي أقام المشروع ، أو الانتاج من أجل  
التصدير ، أو اللحل محل الواردات فمعنى ذلك ان هذا  
المشروع لن يعاني من ضيق السوق .

٥- أن الاستثمار على جبهة عريضة من صناعات الاستهلاك خاصة قد  
يؤدي الى ضرر الوحدات الانتاجية ، ومن الطبيعي أن يؤدي  
ذلك الى اقامة مشروعات تقلل الحجم الممثل ومن ثم لاستفيد  
هذه المشروعات من وفورات الانتاج سواء الداخلية أو -  
الخارجية وهو ما تسمى اليه النظرية (٤) .

---

(١) ، (٢) : التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص ٨٣ ، ٨٤  
وأيا التنمية والتخطيط مرجعها بق نفس  
الصفحة .

(٣) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالرحمن  
يسرى احمد ص ١٧٧

(٤) : التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص ٨٤

٦- تفترض النظرية ان الدولة المتخلفة تبدأ السير فـسـى طريق التنمية من الضرر أى من لاشى\* ،ولذلك ان هذا لايتفق والواقع لان الدول النامية تبدأ السير فى هذا الطريق من مراكز اقتصادية سابقة تمكن ما توارد على الاقتصاد من قرارات استثمارية فى الماضى بحيث تكون الأوضاع الاقتصادية السائدة فى المراحل الاولى للتنمية ليست توازنية نتيجة لتطور بعض القطاعات دون بعض الاخر فى الماضى . وعلى هذا الأساس فان الاستثمارات الجديدة التى تتم فى نطاق هذه النظرية قد تودى الى نمو غير متوازن لذا فان الأمر يستدعى استثمار جديد متوازن (١) . وعلى كل فان كل هذه الانتقادات لاتجعل من النظرية غير صالحة تماماً فان لها بعض الجوانب المفيدة

#### ب- نظرية النمو غير المتوازن :

يشارك فى الدعوة الى هذه النظرية عدد من الاقصاديين لعل أبرزهم فرانسوييرو ،والبرت ميرشمان ،الا أن معظم الدراسات التى تناولت هذه النظرية تعتمد على أفكار ميرشمان ،ونموذج النمو غير المتوازن باعتباره أبرز أداء لها من الناحية التحليلية ،وان كان فضل السبق فيها لفرانسوا بيرو (٢) .

وملخص النظرية فى فكرة مؤداها أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بالنماء فى بعض الصناعات ،أو القطاعات الرائدة ،ثم تنشر بعد ذلك تلقائيا الى بقية الصناعات والقطاعات الاقتصادية .

- 
- (١) : التنمية الاقتصادية للدكتور على لطفي ص ٧٥ مرجع سابق  
(٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمد القاضى ص ٧٤ مرجع سابق .

والنمو غير المتوازن عند هيرشمان ميزة كبرى فى البلدان المتخلفة التى تفتقر الى القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية (١) . والتى يمكن اعتبارها عنصرا نادرا - ومتخفا فى الدول التى تسمى الى التنمية (٢) ، فهو يسمح لهذه الدول أن تقتصد فى هذا المنصر النادر ، وذلك يرجع الى أن النمو فى بعض القطاعات الاقتصادية يحضر على الاستثمار فى القطاعات الأخرى .

وعلى هذا الأساس يمكن أن ينظر الى الاستثمار الذى يتم فى هذه القطاعات على أنه استثمار محرض أو مستدرج أو مدفوع اليه ، يهدف الى استمادة التوازن من جديد . فالنظرية ترى أن التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة تتمثل فى خطوات متتالية تقود الاقتصاد بعيدا عن التوازن وتفسير ذلك : أن كل خطوة من هذه الخطوات انما نتجت عن اختلال سابق فى التوازن ، وتؤدي الى خلق اختلال جديد فى التوازن ، وهو بدوره يحضر الاقتصاد على خطوة أخرى ... وهكذا (٣) . فهذه السلسلة من الاختلالات هى جوهر عملية التنمية الاقتصادية (٤) .

ويتحقق هذا التتابع الاستثمارى نتيجة استفادة بعض الصناعات من الوفورات الخارجية ، التى تتولد نتيجة لنمو بعض الصناعات الأخرى ، فان نمو صناعة ما يتولد

---

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور على لطفى ص ٨٦  
مرجع سابق .

(٢) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محى الدين ص ٣٢٢  
مرجع سابق .

(٣) : وليس القصد ان هذه الاختلالات تستمر الى ما لانهاية فان التوازن سيحدث فى مرحلة متقدمه من النمو

(٤) : التنمية الاقتصادية ص ٨٧ المرجع السابق .

عنه وفورات خارجية (١) • بالنسبة لها ، وفي نفس الوقت تستفيد منها صناعة أخرى مما يؤدي الى نمو هذه الصناعة الأخرى وخلقها لفورات خارجية تستفيد منها وفي نفس الوقت تستفيد منها صناعة ثالثة وهكذا •  
وتمزج النظرية ظهور الوفورات الخارجية الى ظاهرة تكامل ظاهرة الإنتاج ، والمقصود بهذا التكامل : هو الحالة التي تؤدي فيها زيادة الطلب على سلعة ما الى نشأة ضغط لزيادة انتاج سلعة أخرى ، فقد يترتب على زيادة انتاج سلعة معينة الى زيادة ما يدره انتاج سلعة أخرى من ارباح سواء اكان

(١) : الوفورات من مزايا الإنتاج الكبير ، حيث يمكن مثلا

أن ينتفع بمزايا شراء المواد الأولية بمقادير كبيرة مثلا وبيع المنتجات النهائية بالجملة ، واستغلال المنتجات الثانوية والفضلات ، وما تمجيز عنه المشروعات الصغيرة ، وحينئذ يطلق على هذه الوفورات داخلية •

والوفورات الخارجية يحققها المشروع من تتركب الصناعات في منطقة معينة مثلا فتستفيد من ذلك من توفر المواصلات وتحسينها وتدفع المال - المهرة الى موطن التركيز ، كما يستفيد المشروع من ترابط الصناعات ، كما هو الحال في المصانع ، فأن الأبحاث العلمية والفنية تكون أيسر وكذلك جمع المعلومات والقيام بالتجارب •

وتتمثل هذه الوفورات في الظروف المثلثي التي

تؤدي الى اتخاذ قرارات الاستثمار فالاستثمار في

صناعة (أ) مثلا يؤدي الى خلق وفورات خارجية

بالنسبة اليه ولكنها تدفع الى الاستثمار في صناعة

(ب) لكي تستحوذ عليها وتستفيد منها ، بينما يكون

التوسع اللاحق لصناعة ب موديا الى خلق وفورات -

تعتبر ذات أهمية بالنسبة لها ، ولكنها للصناعة (أ) و (ج) مارجية

وهكذا •

انظر الموسوعة الاقتصادية ص ٧٧ ٦٠٢٦ مرجع سابق •

ذلك راجعاً لانخفاض التكلفة الحدية (١) . لانتاج هذه السلعة الأخرى ، أم لزيادة الطلب عليها مما يؤدي الى ارتفاع - ثمنها (٢) ، أو كان راجعاً لكلى الأمرين ، مما .  
ويلاحظ أنه اذا كانت المشروعات التى تستهدف تحقيق الربح هى التى تتولى انتاج هذه السلعة الأخرى ، فان قوى السوق تتكفل بعض هذه المشروعات على زيادة انتاجها ، وذلك عن طريق حافز الربح ، وأما اذا كانت السلطات العامة هى التى تتولى انتاج هذه السلعة ، فكما هو الحال لخدمات لتعليم أو المرافق العامة مثلاً ، فان الدافع الذى يحض على زيادة انتاجها سوف يتخذ صورة الضغط السياسى على السلطات العامة لتوفير هذه الزيادة .

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا القول : بأن السياسة - الانمائية للنمو غير المتوازن ، تتلخص فى تركيز الجهود الانمائية على عدد معين من الصناعات أو القطاعات التى تتميز بأنها تحض على القيام باستثمارات فى صناعات - او قطاعات أخرى (٣) .

---

(١) : التكلفة الحدية : وتسمى النفقة الحدية أيضاً ويقصد بها الاضافة الى التكلفة الكلية أو النفقة الكلية التى تلزم من اضافة وحدة جديدة أخرى من الانتاج ، والتكلفة الكلية التى يتم انفاقها على حجم الانتاج بما فيها من نفقات ثابتة كقيم المباني والآلات ومتغيره . كالأثمان عناصر الانتاج المتغيرة ، والتكلفة المتوسطة هى ما يحض الوحدة المنتجة من التكلفة الكلية .  
أنظر النظرية الاقتصادية للدكتور أحمد جامع  
ج ١ ص ٤٩٣ وما بعدها والموسوعة الاقتصادية  
للدكتور راشد البراوى ص ١٨٣ .

(٢) : التنمية الاقتصادية ص ١٨٧ ، ١٨٨ المرجع السابق  
وانظر التنمية والتخطيط الاقتصادى مرجع سابق ص ١٥٥

(٣) : التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص ١٨٨ وأنظر  
التنمية والتخطيط الاقتصادى مرجع سابق ص ١٥٧

وأما كيف يمكننا التصرف على هذه الصناعات أو القطاعات التي يكون اختلال التوازن الناجم عنها أمد مفصلاً، وأنفذ أثراً من حيث الخسائر على الاستثمار في صناعات أو قطاعات أخرى؟ فالاجابة هي هذا السؤال لها أهمية قصوى، إذا ما أخذنا في الاعتبار ما تتميز به الدول المختلفة من ندرة رؤوس الأموال وافتقارها إلى المنظمين القادرين على اتخاذ القرارات - الاستثمارية، والأمر على كل حال يقتضى تقرير أوليات معينة للقيام بالمشروعات الاستثمارية تبعا لأثرها من حيث الخسائر على استثمار جديد .

والنظرية تطرح لهذه الأوليات أسلوبين تعتبرهما النمط الأمثل لتماثل الاستثمارات هما :-

أولاً : التنمية عن طريق المفاضلة بين أسلوبين أولهما :- التنمية عن طريق أحداث فائض في المقدرة الانتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعى، وذلك بالنسبة للطلب عليها من جانب فرع النشاط التى تقوم بالانتاج (١) ، فمن الطبيعي أنه إذا كان من الصعب التوسع فى مشروعات رأس المال الاجتماعى، وفى نفس الوقت لتوسع فى المشروعات التى تقوم بالانتاج مباشرة، فإن الأمر حينئذ يقتضى تقرير الأولوية لأحد هذين النوعين من المشروعات ، - وكلاهما له أثر معين من حيث الخسائر على الاستثمار فى النوع الآخر (٢) .

فالتنمية عن طريق أحداث فائض فى رأس المال الاجتماعى تخضع على الاستثمار فى المشروعات التى تقوم بالانتاج مباشرة لأنها سوف تستفيد من خدمات رأس المال الاجتماعى المتوافرة وكذلك فإن التنمية عن طريق إيجاد عجز فى رأس المال - الاجتماعى تتمتع عن صفه الاجتماعى شديد على السلطات العامة

(١) : التنمية الاقتصادية مرجع سابق، ص ١٨٨ ١٨٩  
والتنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى الكتاب  
الأول ص ١٤٠ مرجع سابق .

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور على لطفى ص ١٨٩  
مرجع سابق

لزيادة خدمات رأس المال الاجتماعى لأن عدم كفاية هذه الخدمات بصفة مستمرة ، يعوق نمو فروع النشاط الأخرى التى تقوم بالانتاج مباشرة ، وهذا الأسلوب هو الذى يفضله - هيرشمان على أساس أن فائض رأس المال الاجتماعى لا يتصد مفعوله مجرد الحى على الاستثمار فى فروع النشاط التى - تقوم بالانتاج مباشرة على حين أن عجز رأس المال الاجتماعى بالنسبة للمطلب على خدماته يؤدى فى النهاية الى توسيع المقدرة الانتاجية المرافقة .

ثانيا : التنمية عن طريق المفاضلة بين الاستثمارات فى فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة ، وذلك تبعا للأثر كل منها من حيث الحى على الاستثمار فى غيره من فروع هذا النشاط (١) .

والنظرية - تبعا لهيرشمان - تعالجها على أساس التفرقة بين الاستثمار فى المراحل الانتاجية السابقة ، والاستثمار فى المراحل الانتاجية اللاحقة ، ويقصد بالمراحل الانتاجية السابقة أن اقامة صناعة ما قد يؤدى الى اقامة صناعة أخرى تمد هذه الصناعة بما تحتاج اليه مثل أن تقوم مصانع مياة غازية مثلا فانه تؤدى الى زيادة الاستثمار فى صناعة الزجاج ، ومثل أن تقوم مصانع لنسيج القطن فتؤدى الى زيادة الاستثمار فى صناعة غزل القطن وهكذا . أما الاستثمار فى المراحل الانتاجية اللاحقة فيقصد به أن اقامة صناعة ما يؤدى الى اقامة صناعات أخرى تعتمد على منتجات هذه الصناعة كمدخلات لها ، مثل أن تقوم صناعة نسيج القطن فتؤدى الى زيادة الاستثمار فى صناعة تجهيز المنسوجات القطنية ، ومثل أن تقوم صناعة للجلود فتؤدى الى زيادة الاستثمار فى صناعة الاحذية (٢) .

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافى ١٤٢

(٢) : وهو ما يسمى آثار الدفع الى الخلف وآثار الدفع الى الامام . وانظر التنمية الاقتصادية للدكتور على لطفى ص ١٩١ مرجع سابق

ولما كان تقرير الأولوية لاستثمار على آخر انما تتوقف على أثر كل منها فى الض على احداث استثمارات جديدة فإنه يمكن اجراء مقارنة بين جميع الاستثمارات على أساس ما يؤدى اليه كل منهما من حيث الاستثمار فى المراحل الانتاجية السابقة للاستثمار فى المراحل الانتاجية اللاحقة<sup>(١)</sup> ولقياس هذه الآثار يمكن الاستمائه بجداول المدخلات و - والمخرجات (٢) .

وقد أوضحت هذه الجدول أن الصناعات التى تقع فى المراحل الوسطى للانتاج أفضل من غيرها من حيث أثرها فى الض على احداث استثمارات جديدة لانها تؤدى الى اقامة صناعة فى المراحل الانتاجية السابقة وأخرى فى المراحل الانتاجية اللاحقة (٣) .

#### النقد الموجه للنظرية :

١ - هذه النظرية لم تسلم أيضا من النقد عند الاقتصاديين وأهم ما يوجه اليها من نقد : أنها تفترض أن التنمية تجرى بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية ، فهى تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يتأتى

---

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور عبد الحميد القاضى ص ١٥٧ مرجع سابق .

(٢) : جداول المدخلات والمخرجات و ما يسمى بجدول المستخدم / المنتج وهو أحد الاساليب المحتمدة فى التخطيط على شكل مصفوفة رياضية متساوية - الاعمدة والمصفوف القصد منها تقسيم الاقتصاد الى قطاعات او صناعات ببيان التدفقات من السلع والخدمات التى تتم بين هذه القطاعات لايضاح العلاقات المتشابهة على مستوى الاقتصاد ككل بين الفروع والقطاعات الانتاجية المختلفة فهو يوضح الاستخدام المباشر وغير المباشر للسلع مما يمكن معه التحقق من الوصول الى التوازن الكلى - انظر التخطيط الاقتصادى للدكتور عمرو محى الدين ص ٨٦ دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٥

(٣) : التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور عبد الحميد محمد القاضى ص ١٥٧ مرجع سابق .



. للاختلال من حى المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار .  
ومن هنا فان السياسة الانمائية طبقا لهذه النظرية تتلخص  
فى : أن تتمد السلطات الى احداث الاختلال فى البنىة  
الاقتصادى على نحو يكون من شأنه تحقيق أقصى ما يمكن من  
الاستثمارات المستدرة ، والنهض على القيام بها سبق  
الاستثمارات فى قطاعات أخرى (١) .

وما يجب ملاحظته ان الجهود الخاصة وقوى السوق لا يتوقع  
منها أن تفلح وحدها فى دفع عجلة النمو الاقتصادى فى البلدان  
المتخلفة فى العصر الحاضر ، وذلك بسبب انخفاض مستواها  
الراهن وكثرة الحوائك التى تفرض نموها . ولابد حينئذ  
من قدر من التدخل الحكومى يفوق ما تدعو اليه النظرية من  
احداث الاختلال فقط ، فيتمثل هذا التدخل فى التخطيط الاقتصادى  
من قبل السلطة لكافة الصناعات والقطاعات (٢) .

٢ - تفترض النظرية أن القيد الوحيد الوارد على عملية  
النمو هو ندرة القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار ومن  
ثم لاتناقش القيود الأخرى الواردة على عملية النمو  
من حيث الصرض ، فإنه يفهم ضمنا من الخطوط العامة لها  
أن عرض الموارد سوف يكون سهلا ومتاحا ، اذا استطعنا  
التغلب على عقبة اتخاذ القرارات .

وحقيقة الامر أن اتخاذ القرار يعتبر عنصرا نادرا فى  
البلدان المتخلفة الا أن ذلك لايعنى اهمال عرض الموارد  
الأخرى ، فان التفرقة بين الموارد المادية والقدرة على  
اتخاذ القرار تفرقة مظللة ، وتؤدى الى نتائج مختلفة  
فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، فمن يركز على الموارد  
المادية يرى أن القرارات سوف تتخذ طالما أن الموارد  
كانت متاحة ، وهو أمر غير صحيح ويؤدى الى انتهاج

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافى الكتاب

الاول ص ١٤٤ مرجع سابق

(٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادى الدكتور عبد الحميد

محمد القاضى ص ١٥٨ مرجع سابق

سياسة اقتصادية معينة مثل الاعتماد على رفع الضرائب -  
ليتم تحرير الموارد وتاحتها لعملية التنمية (١) أملا  
من يركز على اتخاذ القرار ، فإنه يرى أن الموارد سوف  
تتدفق بحرية طالما أن الحوافز لاتخاذ القرارات قد  
وجدت ، وبالتالي ينصح بسياسة اقتصادية معينة مثل تخفيض  
الضرائب لتجشيع الحوافز والدوافع . وكل من الرأيين  
خاطيء إذا نظر إليه بمفرده ، فليس هناك صيغة عامة واحدة  
يمكن تصميمها في هذا المجال .

٣ - ويوجه إليها أيضا نقد أساسي في استخدامها لفكرة  
الارتباط ، أو الدفع إلى الأمام أو إلى الخلف بحيث  
يتم حساب هذه الفكرة على أساس الاحتياجات من الاستخدمات  
الجارية عن طريق جدول المدخلات والمخرجات ، وليس  
على أساس الاحتياج من رأس المال .  
وهذا ما يضيف القدرة على تحديد الأولوية للصناعات  
الثقيلة مثلا ، فإنه لا يمكن تحديدها على أساس هذه  
النظرية كما أن النظرية تركز على قوة الدفع<sup>ال</sup> الأمام  
وهذا يمكن اعتباره أهمالا لقطاع الزراعة الذي  
يتميز بضعف قوة دفعة للخلف .

والحقيقة أن التصنيع يكاد أن يكون مستحيلا دون نمو  
متوازي في قطاع الزراعة وهو ما تؤكد الخبرة التاريخية  
لنمو الاقتصاد (٢) . وذلك لأن الاختناقات التي يخلقها  
تخلف القطاع الزراعي عن بقية القطاعات قد تؤدي إلى  
عرقلة عملية النمو الكلية .

---

(١) : التنمية والتخلف للدكتور عمرو محي الدين

ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ مرجع سابق

(٢) : المرجع سابق نفس الصفحات

### ج - أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظريتين :

١- ان أهم ما يجمع بين ماتين النظريتين هو التأكيد على ضرورة توافر حد أدنى من حجم الاستثمارات ، فهو عامل مشترك بينهما برغم اختلاف الأسباب التي يستند اليها في كل منهما .

ففي نظرية النمو المتوازن تقوم اعتبارات الدفعة القوية على ضرورة اقامة جبهة عريضة من الصناعات التي تدعم بعضها بعضا ويكمل بعضها البعض الآخر ، وتقوم اعتبارات الدفعة القوية في نظرية النمو غير المتوازن على ظاهرة وفورات النطاق أو الحجم ، وعدم تجزئة الاستثمارات ، والمحصلة لكل ذلك أن كل منهما يعتبر الدفعة القوية ضرورية لبدء تحريك عجالات النمو .

وأما الخلاف بينهما من حيث الدفعة القوية ، فيتمثل في حجم ونطاق هذه الدفعة فان نظرية النمو المتوازن تنادى بمساحة اكبر من حيث الاستثمارات في عدد من الصناعات المختلفة .

اما نظرية النمو غير المتوازن ، فتضيق حجم ونطاق هذه الدفعة بقصرها الاستثمار على قطاعات أو صناعات رائدة يعتقد أنها ستحضر على استثمارات أخرى (١) .

٢- ان الاطار الفكري لكل من النظر يتين مادي متأثر بالتجارب التي مرت بأوروبا (٢) ، ولكن نظرية النمو المتوازن اكثر تأثرا بالتجربة الروسية ولذا نرى روزنشتين يحذ اعادة التجربة في البلدان المتخلفة ، وان حاول التملص من الدعوة الى الشيوعية (٣) .

(١) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ص ٢٢٨٢٢٦

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي

١٣٢ الكتاب الثاني مرجع سابق .

(٣) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عبدالحمن

يسرى احمد ص ١٦٣

أما نظرية النمو غير المتوازن فهي أكثر تأثيراً بالتجربة الإنجليزية حيث كانت صناعة النسيج هي الصناعة الرائدة (١) ٣ - وأما من حيث التخطيط فمن الجدير بالذكر أن كلا من نيركس وهيرشمان، وهما الاقتصاديان اللذان أسسزا النظريتين لا يدعوان إلى التخطيط ويطرحان النظريتين من خلال نظرة مستقلة عنه (٢) ، ٥٠ ، ألا أن نظرية النمو المتوازن تعد أقرب إليه والتي تفترض أن النمو يحدث في اقتصاد مطلق ، أما نظرية النمو غير المتوازن ، وهي النظرية التي تعتمد على المبادأة الفردية ، وعلى قوى السوق كحافز للاستثمار ، فأنها ان اعترفت بالتخطيط فانه التخطيط القطاعي لا الشامل (٣) .

وأن كان من أيدوا النظريتين من الاقتصاديين قد رأوا أن سياسة التخطيط كأسلوب للتنمية ضروري ، ففي نظرية المتوازن بنوا حجتهم على أساس ضرورة التنسيق بين قرارات الاستثمار للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة وعلى ظاهرة الوفورات الخارجية التي يفتأ عنها التناقض بين المائد الخاص والمائد الاجتماعي .

وفي نظرية النمو غير المتوازن بنوا حجتهم على - أساس عدم قدرة القطاع الخاص على تحمل طاقة إنتاجية فائضة وخسارة ، كما أقاموها على ظاهرة الارتباط - المتبادل بين قرارات الاستثمار المختلفة (٤) .

(١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي

ص ١٤٤ الكتاب الثاني مرجع سابق

والتخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين

ص ١٠٧ مرجع سابق .

(٢) : التخلف والتنمية ص ٣٢٥ مرجع سابق .

(٣) : التنمية الاقتصادية للدكتور علي لطفى ص ١٩١

مرجع سابق .

والتنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي

ص ١٤٤ الكتاب الثاني

(٤) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين

ص ٣٢٥ ٣٢٦ مرجع سابق .

٤ - ويظهر الاتفاق بين النظريتين في اعتبارهما أن القطاع الرائد في إطلاق عملية النمو إنما هو قطاع الصناعة فهما تعتبرانه المسئول عن تحقيق التراكم الرأسمالي وهو المحرك الأساسي للنمو، والاختلاف إنما يظهر في نطاق وحجم المشاريع الصناعية المطلوبة (١) .

والملاحظ أن النظريتين تكاد تتداخلان بما تتفقان عليه حتى قال أحد الاقتصاديين العرب أن من تناول هذا الموضوع من الكتاب الاقتصاديين عدد كبير وقد وضعت الكتابات الاقتصادية في هذا الشأن حدا تترتب عليه اختلاط المفاهيم وتتداخلها بحيث لم يعد واضحاً ما المقصود بالنمو المتوازن وما المقصود بالنمو غير المتوازن، فكلاهما يبحثان عن الوسائل الكفيلة بالقضاء على التخلف وتحديد شروط انطلاق الاقتصاد في طريق النمو، وكلاهما يتطرق بكيفية بدء عملية التنمية (٢) حتى أن هذا الاقتصادي أفرد بحثاً للخطاب بينهما اسماء استراتيجية النمو المتوازن في إطار من عدم التوازن (٣) والحققة أن منبع النظريتين إنما هو الفكر الأوربي وتجارب التنمية الاقتصادية في جميع الدول المختلفة في هذا العصر، إنما يعود فضلها إلى أنها تردت بين تبني الأسلوب الرأسمالي في التنمية - والذي مثلته النظرية الثانية - وبين الأسلوب الاشتراكي والذي مثلته النظرية الأولى، ثم هي إذا خرجت عنهما فإنما لتلجأ إلى الجمع بينهما كما فعل صاحبا بالدمج

(١) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ص ٣٢٥  
والتنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي ص ١٤٨  
(٢) (٣) : التخلف والتنمية المرجع المشار إليه آنفاً

### بين النظريتين •

فالآثار الفكرى الذى يجمع بين مناهج التنمية الاقتصادية المطروحة على ساحة التطبيق فى عالمنا اليوم محدودة بهذين الاسلوبين لا يتجا وزهما (١) •  
والفعل يرجع فى ذلك لسبب رئيسى هو أن أى منهج يبراد له النجاح فى مجال التطبيق، لابد من أن تتوافر له شروط ثلاثة •

١ - أن يتوافق هذا المنهج مع البيئة التى يراد تطبيقه فيها • وبيئة الدول المتخلفة وخاصة الاسلامية منها - لاتتألف من مسج المنهجين المطروحين ، لاختلاف الفكرة والمعتقد والقيم الاخلاقية والاجتماعية • بين بيئة المنهج الاسلامية والبيئة التى يراد تطبيقه فيها •  
٢ - أن يكون المنهج قادرا على تجديد المبادرات فى الافراد واستشارتهم للمشاركة فى عملية تطبيق المنهج ، ولاختلاف الفكرة بين البيئتين ، فان ما تستثيره الفكرة المادية البحتة فى الافراد فى الغرب لا يمكن أن تثيره فى الافراد فى عالمنا الاسلامى ، ولعدم ايمان الافراد بالفكرة - الاساسية للنمو المادى على الصورة التى تم بها - سوا • فى الجانب الرأسمالى أو الاشتراكى فان المنهج لم يعد قادرا عند نقله من بيئته على تجديد مبادرات الافراد واستثارة همهم للمشاركة فى عملية التنمية بهذه الأساليب •

٣ - أن يمتاز هذا المنهج بمرونة كافية أمام الظروف - المتغيرة والظروف التى تجابه الدول المتخلفة وخاصة الاسلامية ظروف لم تعرض من قبل لتلك الدول التى تم فيها تطبيق المنهجين ، وبالتالي فان مرونة أى منهما لم تعد

---

(١) : استراتجية وتكتيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام  
للدكتور يوسف ابراهيم يوسف ص ٢١ الاتحاد الدولى  
للبنوك الاسلامية القاهرة ١٩٨١/٤٠١ •

كافية أمام الظروف الجديدة من هذه الدول (١) .  
فالمنهج الرأسمالي "ليحقق التنمية" اعتمد على أسس خاصة به ، نشأت في بيئته في فسرأ أوروبا وأمريكا ، وأنت الى نجاحه في تلك المنطقة ، فالحضارة الاوربية انما هسى حضارة مادية لاهناية لها بالروح ، وحتى المسيحية كدين لم يكن لها تأثير كبير في الفكر الاوربي .  
فلا لاسس الفكرية في الغرب قامت على المنفصه الخالية من أى معنى ، روحى أو استشراف مطلق ، فهى تحصر التفكير فى الامكان المادى للحياة ، مادام أن أصل الحياة الانسانية وكذلك مصيرها بعد الموت ، لايمكن معرفته عن طريق الاختيار العلمى والتقدير الصابى ، ولهذا نشأت فى أوروبا مادية عاتيه سيطرت على كل جوانب الحياة ، ومنها الجانب الاقتصادى فقد نشأ المنهج الرأسمالى فى ثرية مادية فجاء ماديًا خالما وأنتج تقفلا ماديًا صرفًا ، ولما كان الفكر ماديًا فمن الطبيعى أن يكون موافق لبيئته تلك وأن يكون قادرا على استثارة هم المؤمنين به وأن يجذب طاقتهم من أجل القيام بالعمل الاقتصادى ، ثم هو قد نشأ فى ظروف خاصة به فاستطاع ان يكون مرنا أمام تغيرها .  
وكذلك الحال فى المنهج الاشتراكى الماركسى فهو نتاج البيئه الأوربيه المادية ذات الأثر الرومانى الصريق ، فهو يشارك الرأسمالية فى الغزوع عن شرب واحد هو المادية وان اختلفت الاشتراكية عن الرأسمالية . فانهما لايفتلفان فى اطل الفكرة وانما فى مداها - فقد أتفقا فى الفكرة المادية وأختلفا فى التطبيق لها .  
فأن استعارت الرأسمالية الأفراد بحفزهم عن طريق الربح والمنفصه واطلاق التصرف من كل قيد ، فقد قيدت الاشتراكية

---

(١): استراتجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام

مربيع سابق ص ٦٤٢

التصرف وأعدمت حافز الربح إلا أنها لم تقضى على المادية أبداً (١) ، ورغم تأكيد الاشتراكية على الإطار السياسى والاجتماعى للتنمية الاقتصادية إلا أن النظرية تعتبر مشكلة التكوين الرأسالى المفتاح الحقيقى للنمو (٢) ، وبذلك تصل لنفس ما وصلت اليه الرأسمالية ، وهذا منشأ المشكلة فى فشل أساليب التنمية المنقولة الى الساحة الاسلامية .

.....

### المبحث الثانى

=====

#### نماذج التنمية الاقتصادية المطبقة تاريخياً

=====

##### تمهيد:

=====

ان التجارب التاريخية التى مرت بالبلدان المتقدمة خلال تطورها ، هى فى الواقع التجارب التى يمكن عرضها كنماذج للتنمية ، ذلك لأن التجارب التى تمر بها الدول المختلفة الآن منها كان نصيبها من النجاح أو تحقيق بعض النمو ، فأنها لاتزال قيد التجربة وكثير منها كما سبقت الإشارة آل الى الفشل أو لازال يعانى من محوقات عدة .  
وأما التجربة التاريخية الاسلامية فسأجرها الى الباب الثالث حيث نغرد لها فصلاً خاصاً ، وسنمعرض لنماذج التنمية الاقتصادية المطبقة فى الدول المتقدمة فى مطلبين الاول -  
منهما : نبحث فيه نموذج التنمية التلقائية والذى يعتمد على المبادأة الفردية . والثانى منهما : نبحث فيه نموذج التنمية المخططة ، ونعرض فيه للتجربة الروسية .

(١) : استراتجية وتكنيك التنمية الاقتصادية المرجع السابق

ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) : السياسات الاقتصادية فى الاسلام للدكتور محمد عبد المنعم

عصفري ص ١٦٨ الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية القاهرة

١٩٨٠/١٤٠٠



## المطلب الاول

### نموذج التنمية التلقائية

أن التنمية التلقائية التي تمت في أوروبا واليابان - اعتمدت بصورة أساسية على الأفراد وان كان ذلك لا يمنع من أن للدولة دورا فيها ، إلا أن التنمية التلقائية التي حدثت في أوروبا تعتبر من نماذج التنمية المفتوحة بحيث اعتمدت على الخارج ، وفي التنمية التلقائية التي حدثت في اليابان اعتبرت من نماذج التنمية المملوكة التي تعتمد فيها الدولة على مواردها الخاصة (١) .

ففي كل من بريطانيا وفرنسا في القرن الثامن عشر الميلادي وفي الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر الميلادي ، وفي ألمانيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مطلق هذا النموذج وأدى إلى تطور هائل ، فإذا قيس هذا التطور بتطور الدخل لرأينا أن بريطانيا مثلا كان دخلها في عام ١٨٤٥ م أربعة مليارات بمبلغها الوطني ثم وصل في عام ١٩١٣ إلى ٣٣ر٤ من المليارات ، وفي فرنسا في العام ١٩١٣ على التوالي ٩٥ مليار ، ٣٦ مليار ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان دخلها فيما بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٨ سبعة مليارات تطور ليصبح في عام ١٩١٤ م خمسة وثلاثون مليارا ، وفي ألمانيا كان دخلها عام ١٨٨٦ مائة وخمسة وسبعون مليارا وبلغ في عام ١٩١٣ خمسمائة وواحد مليار (٢) .

ويمكن أن ندرس هذا النموذج من خلال أمور ثلاثة :-

---

(١) : دراسات في التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد

ص ١٢٠ مرجع سابق .

(٢) : نفس المرجع .

١ - آلية التنمية التلقائية: ورغم أن التنمية في هذه البلدان تحققت خلال الثورة الصناعية إلا أن هناك عوامل لا تقل أهمية عن هذه الثورة من أهمها الثورة الزراعية وثورة المواصلات •

أ - فالثورة الصناعية : والتي بدأت بالحدوث في بريطانيا ابتداءً من عام ١٧٦٩ م ثم انتشرت بعد ذلك في السدول الأخرى • وذلك لانتشار المخترعات وتحول الأيدي العاملة من الزراعة إلى الصناعة ، وقد ساعد على ذلك توافر رؤوس الأموال ، ووجود نظام مصرفي فيها حيث أنشئ بنك إنجلترا عام ١٦٩٤ ، ولما تمتع به السوق البريطاني في اتساع بسبب سبقها في التجارة الدولية والكثرة - مستحضراتها وتمتعها بالاستقرار السياسي (١) •

أما في فرنسا فقد تأخرت الثورة الصناعية فيها حيث لم تبدأ إلا عام ١٨١٥ م (٢) • ويرجع ذلك لانخفاضها بالأمم السياسية حيث اندلعت فيها الثورة الكبرى عام ١٧٨٩ ، وما أدت إليه من انقسامات واضطرابات ولعدم توافر الأيدي العاملة ، ورؤوس الأموال فيها كما كانت متوفرة في بريطانيا (٣) •

أما في ألمانيا فقد تأخرت فيها الثورة الصناعية حتى عام ١٨٦٠ م وذلك لأسباب سياسية • لانقسام ألمانيا آنذاك وحدث الاضطرابات الداخلية فيها ، فقد كانت ألمانيا حتى عام ١٨٣٣ تتألف من ٣٧ مقاطعة مستقلة ، مما أدى إلى عدم توافر رؤوس الأموال لضخ المخترعات لدى الأفراد بسبب

---

(١) : التطور الاقتصادي للدكتور علي لطفي ص ١٤٢

مرجع سابق

(٢) : يرى البعض أن عام ١٨٢٥ م يعتبر مبدأ قيام الثورة الصناعية في فرنسا ، لأن إنجلترا في ذلك العام رفعت الحظر الذي سبق أن فرضته على تصدير الآلات الجديدة من الخارج وتمكنت فرنسا من التوسع في استيرائها وتقليدها •

(٣) : مرجع سابق ص ١٤٤ ١٥ ١٦

كثرة الحروب، ولتمسك الشعب بالزراعة فترة طويلة، ووصوبة وتأخر المواطات (١) .

وقد كانت انطلاقها الاقتصادية والصناعية بعد انشأ الاتحاد الجمركى "الزلفرين" (٢) . عام ١٩٣١ واقامة معهد جروب للأبحاث العلمية ثم انتاج الفحم الحبرى عام ١٨٤٥ (٣) وأما تأخر الثورة الصناعية فى الولايات المتحدة الامريكه حتى بداية القرن التاسع عشر فهو يرجع الى استثمار بريطانيا لها ولم كانت تفرضه عليها من نظم (٤) . لصالح صناعتها وحمايتها من المنافسة .

لقد كانت الثورة الصناعية والمخترعات الفنيه الجديدة واكتشاف الفحم والحديد هى انطلاقة التنمية فى هذه الدول بـ الثورة الزراعية: وتعتبر هذه الثورة من الصواميل الرئيسيه فى نجاح التنمية فى هذه الدول ، وقد بدأت تقريبا فى وقت واحد مع الثورة الصناعيه فتطافرت معها ، ووقوت أثرها ، وقد قامت هذه الثورة على تحويل الزراعات الضخيرة الى زراعات كبيرة وتغيير وسائل الانتاج الزراعى وتطبيق طرق زراعيه جديده عن طريق الدورات الزراعيه ، وظهور محاريث جديدة ، واستخدام آلات للبذور وهكذا .. مما أدى الى زيادة الانتاجية الزراعيه وتخفيض نسبة العاملين بها (٥) .

- 
- (١) : التطور الاقتصادى المرجع السابق ص ١٥٨ ، ١٥٩
  - (٢) : جاء فى الموسوعه العربيه الميسرة ان كلمة الزلفرين تعنى فى اللغة الالمانية " الاتحاد الجمركى " غير ان الكلمة تستخدم للدلالة - بالذات على الاتحاد الجمركى الذى تم فى القرن التاسع عشر بين الولايات الالمانية .
  - (٣) : دراسات فى التنمية الاقتصادية ص ١٧٣ مرجع سابق
  - (٤) : التطور الاقتصادى ص ١٦٣
  - (٥) : دراسات فى التنمية الاقتصادية ص ١٧٤ وما بعدها

ج - نمو طرق المواصلات بظهور السكك الحديدية ، حيث أصبح الانتاج أكثر اتساعا وعمقا ، وأصبحت الاسواق أكثر ترابطا وشبعت طرق المواصلات السريعة والمأمونة على انتقال الأفكار الجديدة وطرق الانتاج الحديثه (١) .

٢ - القائمون بالتنمية : وقد سادت أوروبا آنذاك طبقة من الرأسماليين النخيلين الذين يبحثون عن الربح وتحقيق أكبر قدر منه والمخاطرة في سبيل ذلك ، فقد سادت هذه الروح رجال التجارة في القرن الثامن عشر ، مما دفعهم الى التحول الى منظمين مناعيين باحثين عن المواد الاولية والآلات اللازمة للصناعة و تحقيق تركيز مناعى وأماج ، وبذلك سيطروا على عدة مناعات أتت الى طفرات فى الانتاج حتى أن المدوى أصابت المزارعين وكبار الملاك فتحولوا الى منظمين زراعيين يديرون مزارعهم على أنها مشروعات تجارية الهدف منها تحقيق أكبر ربح ممكن .

وساعد على ذلك وجود نظامى مصرفى يقدم لهؤلاء الباحثين عن الثروة الموارد المالية اللازمة لصاريجهم .  
كما أن الدولة وقفت بجانب هؤلاء فميجت الحركة التجارية والتبادل التجارى وقد كان دور الدولة يظهر فى ألمانيا وفرنسا أكثر منه فى بريطانيا (٢) .

٣ - تمويل التنمية فى النموذج التلقائى : وقد تم بطرق مختلفه : عن طريق البنوك وعن طريق رؤوس الاموال - المتراكمه لدى التجار ، كما قامت الدولة أحيانا بالتمويل كما حدث فى فرنسا فيما بين عام ١٧٤٠ / ١٧٨٠ ، وقد حدث التمويل بعد ذلك عن طريق احتياطي المنشآت الصناعيه ، ثم أصبحت شركات الاموال والبنوك ذات دور رئيسى فى هذا المجال ثم لانفسى ما أمده المستعمرات

(١) نفس المرجع السابق ص ١٧٧

(٢) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف

السيد ص ١٧٩ ١٨٠ ١٨١

من تمويل للصناعة آنذاك (١) •

وقد تم كل ذلك في إطار من الحرية الاقتصادية ، وإن كان للدولة دور مشجع •

أما في اليابان فإن نموذج التنمية فيه يعتبر مثالا فريدا للتنمية الاقتصادية ، فقد خاف قاداته أن يقوموا تحت السيطرة المالية الأجنبية ، فقاموا بتأمين بلادهم من ذلك باعتمادهم على مواردها الخاصة ، فقد بدأت جهود التنمية مع إصلاحات الامبراطور مييجي (٢) • ابتداءً من عام ١٨٦٧ العام الذي -

اعتلى فيه العرش • وإن كانت البداية الفعلية للنهضة الصناعية عام ١٨٦٨ الذي بدأ تنفيذ إصلاحاته •

وكانت موارد التمويل لهذه التنمية تستمد من اليابان من القروض الداخلية ، والادخار النقدي والحصيلة الضريبية وقد بدأت التنمية في اليابان عن طريق الزراعة فقد فرضت الدولة ضريبة على ملاك الأراضي ، وودفت بذلك ملاك المساحات الضخمة الغير منتجة لانتاج أمثل أن يتخلصوا من ملكياتهم وبالتالي ابتداءً التجميع الاختياري للأرض - الزراعية في مساحات كبيرة ، وهدف من وراء ذلك تجميع الاستغلال الزراعي ، وإلى دفع الناس إلى الهجرة من الزراعة للصناعة •

كما عملت الدولة على تسويق المحاصيل الزراعية • ورفعت بذلك الإنتاج الزراعي كما أن الدولة كانت متدخلة منذ البداية ، ولكن اليابان لم تستطع الاعتماد على مواردها الخاصة إلى مدى بعيد ، فقد اضطرت عند تطور الصناعة أن - تلجأ إلى الموارد الخارجية بحرص شديد حتى جاء القرن التاسع عشر وجاءت الحرب فأضطرت اليابان لقبول الموارد الخارجية بصورة كبيرة (٣) •

(١) : مرجع سابق ص ١٨٥ •

(٢) : مييجي اسم اتخذته امبراطور اليابان (موتسوهيتو) حينما - اعتلى العرش سنة ١٨٦٧ • وقد حدث في أوائل حكمه حرب أهلية قصيرة وبدأت تدخل اليابان عصرًا جديدًا ابتداءً من عام ١٨٦٨ حينما أعيدت للإمبراطور سلطانة بعد الحرب • وفي عصره انطلق وأهمست الأراضي الواسعة التي يملكها كبار الأشراف واتجهت البلاد نحو

## المطلب الثاني

### نموذج التنمية الاقتصادية المضطلة

قامت التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي على أساس من القرارات السياسية الاقتصادية التي تجعل من التصنيع أداة لتحويل الهيكل الاقتصادي للبلاد من هيكل زراعي إلى هيكل صناعي (١) .

فقد قامت الثورة الاشتراكية أو ما سميت بالثورة البلشفية عام ١٩١٧ م في روسيا ، وقد حاولت الدولة حينئذ تأميم جميع وسائل الإنتاج تطبيقاً للمبادئ التي جاءت في البيان الشيوعي الذي أصدره كلرل ماركس عام ١٨٤٨ ، إلا أنه واجهتها صوبتان هما أن الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر في الصناعات الثقيلة كان أجنبياً ، وأن الإنتاج في الصناعات الخفيفة كان موزعاً على عدد كبير من المنشآت الصغيرة . لذلك فإن عملية التأميم لم تتم دفعة واحدة فقد بدأت عام ١٩١٧ بإصدار قرار بإشراف العمال على الصناعات القائمة ، والرجوع إلى اللجان المالية في كل ما يتعلق بالإنتاج داخل المصنع ، وكذلك توزيع منتجاته ، ثم بإنشاء المجلس الأعلى للاقتصاد القومي . لتنظيم النواحي الاقتصادية والإشراف على عملية التأميم ، وفي عام ١٩٢٠ ، ثم تأميم الصناعات الرئيسية ثم بعد ذلك تأميم الصناعات الصغيرة (٢) ولم يبدأ اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي إلا عام ١٩٢٨

---

التصنيع واقتباس الحضارة الغربية انظر الموسوعة العربية الميسرة ص ١٧٩٨

(٣) : دراساً في التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص ١٩٦ حتى ٢٠٠

---

(١) : مرجع سابق ص ٨٥

(٢) : التطور الاقتصادي مرجع سابق ص ١٧١ ، ١٧٢

وقد قامت السياسة الاقتصادية في ظلّه على ثلاثة أسس هي :-

١ - اختيار الاستثمار : ويقع هذا الاختيار على الصناعة وخاصة الثقيلة منها .

٢ - العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي ، ويحكمه احتياج قطاع الصناعة للزراعة ، وذلك بمحاولة الارتفاع بالانتاج الزراعي بتوسيع الاستغلال للأراضي الزراعية وميكنة الزراعة ، لتحرير جزء من الأيدي العاملة فيها للعمل في الصناعة ، ثم لتخصيص جزء من الناتج الزراعي للفدائيين للمعاملين في الصناعة ، فكان يخص منه جزء لبيعهم في المدن بأسعار مخفضة بما عرف بالتسليم الجبائي للمحصولات .

٣ - الحد من الاستهلاك : فقد استهدفت السياسة الاقتصادية الحد من الاستهلاك لأعطاء المزيد من الفرصة للاستثمار وقد كانت وسيلة ذلك الضرائب غير المباشرة للتوفيق بين العرض والطلب من ناحية وتحقيق التوازن من ناحية وتحقيق التوازن

أخرى ، ولتقليل القوة الشرائية من الأفراد إلى الدولة

وقد ساعد على نجاح التجربة السوفيتية رغم أنها كانت تجربة مطلقة أن روسيا تمتلك موارد طبيعية كثيرة ومتنوعة تتوافر فيها الأيدي العاملة ، كما ساعد على نجاحها الاستثمارات الضخمة التي خصصت للصناعة في ظل هذه السياسة ، كما ساعدت -

التضحيات التي تحملها الشعب السوفيتي والتي كانت —  
فائحة وجسيمة في نجاح هذه التجربة (١) •  
ومن هذا المرض الموجز لهذه التجارب يتضح لنا كما سبق  
القول أن الظروف التي مرت بها الدول المتقدمة تختلف  
عن الظروف التي تمر بها الدول المتخلفة الآن •  
ولهذا فإن تكرار التجربة غير ممكنة الا اذا توافرت  
نفس الظروف ، وذلك لا يمكن حدوثه •

---

(١) : التطور الاقتصادي المرجح السابق ص ١٧٢

.....



# الباب الثالث

النمية الاقتصادية في ظل  
أحكام الشريعة الإسلامية

## الباب الثالث

### التنمية الاقتصادية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية

#### الفصل الأول: مفهوم التنمية من وجهة النظر الإسلامية ومطابعتها وأهدافها.

##### المبحث الأول: المفهوم الإسلامي للتنمية

##### المبحث الثاني: المقارنه بين المفهوم الإسلامي والمفاهيم الوضعية

##### المبحث الثالث: أهداف التنمية وغاياتها

#### الفصل الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية

##### المبحث الأول: المقومات البشرية

##### المبحث الثاني: أساليب الانتاج

##### المبحث الثالث: العلاقة بين حجم الموارد البشرية والممارسة

#### الفصل الثالث: المقومات الأخرى (الموارد الطبيعية والرأسمالية)

##### المبحث الأول: الموارد الطبيعية

##### المبحث الثاني: الموارد الرأسمالية أو تمويل التنمية

#### الفصل الرابع: الدولة والممارسة

##### المبحث الأول: تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي

##### المبحث الثاني: تصور إستراتيجيه الممارسة الإسلامية

الفصل الخامس: التجربة التاريخية للممارسة الإسلامية  
=====

المبحث الأول: عصر التكوين  
=====

المبحث الثاني: عصر الخلفاء الراشدين  
=====

المبحث الثالث: عصر الدولة الأموية  
=====

المبحث الرابع: عصر الدولة العباسية

## الباب الثالث

التنمية الاقتصادية في ظل احكام الشريعة الاسلامية

الفصل الاول : مفهوم التنمية من وجهة النظر الاسلامية  
ومما يبررها واهدافها

المبحث الاول : للمفهوم الاسلامي للتنمية

تمهيد:

مما لا شك فيه ان الاسلام كدين قد جاء ليكون خاتمة الاديان الالهية ولينظم حياة البشر من كل جوانبها ، ويشمل كل ما يؤدي لسعادتهم في دنياهم ومن ثم في آخراهم . وما ذاك الا لانه قد جاء من لدن حكيم عليم ، ومن الضبط المنض أن نحاول المماثلة بينه وبين ما يصحح للبشر لانفسهم من قواعد وأنظمة تسيير حياتهم ، حينما يفيض عنهم وحى الله وألا يهتدون اليه .

وأننا واجدون في الشريعة الفراء كل ما يصلح حياة البشر في هذه الدنيا تنظيماً وهداية الى سلوك ، فقد جاء القرآن الكريم بكليات ينهج البشر منهجها ، فتثبت لهم مكانة عليا بين اندامهم انا تبصوها . ومن ذلك ما جاء عن عمارة الارض والتمكين فيها لأولئك الذين يؤمنون بالله ، وبوحية المنزل على رسله فقد قال الله تعالى ( هو أنشأكم من الارض واستمركم فيها ، فاستغفروه ثم توبوا اليه ، ان ربي قريب مجيب ) (١) ، فخلق البشر جاء لغرض ظاهره هو عمارة الارض ، فقد خلق الله البشر وطالبهم بالايان به ، وعبادته وأدائها على اكمل وجه فقال : ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) (٢) . وما العبادة لله عز وجل في جوهرها الا طاعة لما امر به وانتهى عما نهى عنه ، فاذا وجه عباده لعمارة الارض وأنشأهم منها ، فان تلك العمارة تكون حينئذ عبادة لله اذا قصد بها امتثال أمر الله واعلاء شأن الاسلام .

(١) : الآية ٦١ من سورة هود . وقد جاءت الآية الكريمة في سياق قصة نبي الله صالح مع قومه ثمود وسبقها قصة هود ، وعاد ، وكل هذه القصص تشير الى شئون اقتصادية كانت المخالفة فيها سببا للعذاب .

(٢) الآية ٥١ من سورة الفاريسات

## المطلب الأول : المصارة وأركانها :

شاع لفظ المصارة في الفكر الاسلامي للدلالة على جوانب التنمية المختلفة وبمعنى يتسع لأكثر من التنمية المادية ، وان كان يشملها بكل مقوماتها . فقال المفسرون في معنى " استصمركم " في آية هود ، أنه يؤخذ منه الامر بالمصارة بجميع انواعها من غرس وبناء \* وشق للطرق وحفر للابار (١) . واستخدمه كتاب الخراج في مؤلفاتهم بهذا المعنى ، فمن ذلك اقتراح الامام ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم على أمير المؤمنين هارون الرشيد أن يأمر عمال خراجه بمصارة بلادهم ، وذلك باستخراج الأنهار وحفر مجاريها واستصلاح الاراضي ليزداد بذلك خراجها وبه يزداد دخل الدولة ، واقترح عليه ان ينفق على وجوه الإصلاح هذه من بيت مال المسلمين ، وأن لا يحمل أهل تلك البلاد هذه النفقات فأنهم ان - يعمروا خير من أن يخربوا وان ينفروا (٢) خير من أن ينهب ما لهم ويعجزوا " (٣) .

واستخدم اللفظ بنفس المعنى كتاب المصمران - والاجتماع ، فذكره ابن خلدون في اول ابواب مقدمته فذكر حاجة الانسان للاجتماع ، لتمدد حاجاته ، ولعدم استطاعته الاستقلال في تحصيلها بمفرده فقال " واذا كان التماون حصل له القوت للفساد والسلاح للمدافعة ، وتمت حكمة الله في بقاءه ، وحفظ نوعه ، فان هذا الاجتماع ضروري للنوع الانساني

(١) : الكشاف لابي التماسم جاد الله محمد بن عمر الزمخشري الخوازمي المجلد الثاني ص ٢٧٨

• مرجع سابق

(٢) : ينفروا : من الوفرة بمعنى الكثرة بمعنى يغفوا لذا جاء نهاب المال والحجز بضمه اي (الفقر)

(٣) : الخراج للقاضي ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم ص ١١٩

والا لم يكمل وجودهم وما اراده الله من اعمار هذا المالم بهم واستخلافه اياهم ، وهذا معنى الصمران الذى جعلناه موضوعا لهذا العلم (١) فقد سمي علمه فى المقدمة علم الصمران وتابعة على ذلك فى ذكر الصمران بنفس المعنى أبو عبد الله بن الأزرق فى كتابه بدائع السلك من طبائع الملك (٢) .

واستخدم الماوردى " اللفظ " بذات المعنى فى كتابه " أدب الدنيا والدين " فى باب " أدب الدنيا " وسط القول فى الصمران وحاجة الانسان الى " لانه مدنى بطبعة لا يمكنه الاستقلال بحاجاته " ثم ذكر ما يطرح له أمر هذا الصمران ويستقيم ، من دين متبع ، وسلمان قاهر وعدل شامل ، وأمن عام ، مطمئن اليه القفوس وتنتشر فيه الهمم وخصب دار فى المكاسب والمواد (٣) . وأمل فسيح يدعو الانسان للاقتناء ما يقصر العمر عن استيما به ليرتفع به من يأنى بعد المقتنى (٤) . فالصمارة بهذا الاستخدام للفظها فى فكرنا الاسلامى تتطلب نواحى عدة ، بعضها يتدرج تحت ما يسميه الاقتصاديون العوامل الاقتصادية " المادية " وبعضها الآخر يشمل ما يشيرون اليه بالعوامل غير الاقتصادية اجتماعية كانت أم سياسية ثقافية أم نفسية .

ومفهوم الصمارة هذا يقوم على اركان ثلاثة هى اسسه التى يقوم عليها ، ويتألف من تلازمها وترابطها وهى الاستخلاف والتمكين والتشجير .

الاستخلاف : وهو وظيفة مقدرة للانسان قبل خلقه ليكون صاحب هذه الارض المستخلف فيها من قبل الله ، يلتقى على عاتقه أمر عمارتها بروحه وجسده معا ، بعد ان هيا لها بما ركب فى نفسه من ملكات ومواهب ، وفى جسده

(١) : المقدمة لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمى المصربى ص ٤٣ مرفع سابق

(٢) : بدائع السلك فى طبائع الملك لابى عبد الله محمد بن على الاصمعى المعروف بابن الأزرق الجزء الاول ص ٤٦ تحقيق الدكتور على سامى النشار نشر وزارة الاعلام العراقية ١٩٧٧ م .

(٣) : المقصود بالمكاسب - الاعمال المودية الى الحصول على الكسب وبالمواد المادية .

(٤) : أدب الدنيا والدين للماوردى ص ٣٢ وما بعدها دار الكتب العلمية بيروت بتحقيق مصطفى السقا الطبعة الرابعة

من قدرة حواس وأجهزة مختلفة •

وهي وظيفة تكريم وتفضيل للانسان على سائر المخلوقات ، فقد قدرها الله للانسان قبل خلقه • فقال عز وجل لملائكته قبل ان يخلق آدم - عليه الصلاة والسلام - ( واذا قال ربك للملائكة انى جاعل فى الارض خليفة ) (١) • فالجعل فى الآية بمعنى " الخلق " فقد خلق الانسان ليكون مستخلفا فى هذه الارض (٢) • وقال ( ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ) (٣) • فلان الانسان خلق لىستخلف ويمصر • فقد فضل على سائر المخلوقات بالعقل والطم لينفع بما ذكر فى الآية (٤) • وهو معنى تهيهته بالمواهب والملكات التى تصينه على ادا هذه الوظيفة على أكمل وجه • كما هيأت له الارض على وجه يمكن له بمواهبه وملكاته - كما سيأتى - ان يصمرها الصمارة التى أراها الله واقتضتها حكمته (٥) • ولم يكن لغيره من طوائف الخلق الذين خلقهم الله هذه المزية ( الله اعلم حيث يجعل رسالته ) (٦) • ومن أجل ذلك كانت الصمارة من أمانته التى فطر على قبولها وتحملها لا يدعو لتركها ، الا اختلال فطرته • قال تعالى : ( إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال • فأبين أن يحملها وأشفقن منها وحملها الانسان ) (٧) • اذا اخذنا بقول المفسرين ان الأمانة هى الطاعة وتحمل التكليف (٨) • واول امر كلف به الانسان وتحمله بعد خلقه هو ان يكون مستخلفا فى الارض ليقوم بممارتها •

- (١) : الآية ٣٠ من سورة البقرة •
- (٢) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء الاول ص ٢٦٣ مرجع سابق وايضا تفسير الكشاف للزمخشري المجلد الاول ص ٢٧٦ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير المجلد الاول ص ٦٩ •
- (٣) : الآية ٧٠ من سورة الاسراء •
- (٤) : صفوة التفاسير للشيخ محمد على الصايبونى الجزء الثانى ص ١٢٠ دار القرآن الكريم بيروت الطبعة الرابعة ١٩٨١/١٤٠٢ م
- (٥) : الثروة فى ظل الاسلام للبيهى الخولى ص ٦٢ وما بعدها مرجع سابق
- (٦) : الآية ١٢٤ من سورة الانعام •
- (٧) : الآية ٧٢ من سورة الاحزاب •
- (٨) : أنظر فى ذلك تفسير الكشاف للزمخشري المجلد الثالث ص ٢٧٦ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير المجلد الثالث ص ٥٢٢ •

فقد هيا الإنسان لحمل الأمانة والصارة بمقتضى وظيفة الاستخلاف بأن خلق عاقلاً واعياً ، ليكون متقبلاً للأدراك والعلم وجعل العلم طريقة ووسيلته لذلك قال تعالى ( وعلم آدم الأسماء كلها ) (١) ، فإنه بتقبلة للعلم والمدرجات العقلية يكون ماثماً لما وضع الله من سنن فى طبيعة الأرض ، وما استودعها من كنوز ، فيحدث توافق محكم بين ما أودع الإنسان من ملكات ، وما أودع فى الأرض من سنن وقوانين لاستخراج كنوزها <sup>ولا يتم ذلك</sup> إلا من خلال فهم هذه السنن والقوانين والإنسان هو من يملك الأداة لهذا الفهم ، ليكون الأقدر بمقتضى وظيفة الاستخلاف على استخراج هذه الكنوز وبالتالي عمارة هذه الأرض (٢) ، وهذا الأمر أقرب ما يكون للفطرة والطبيعة التى طبعها الله فى الإنسان وفى الأرض وهو بهذا المعنى تكليف قسرى يأتية الإنسان بأصل فطرته وطبيعته ، لا باختياره وتقديره ، لكن الأمر لا يقتصر على هذا ، بل يصاحبه تكليف آخر اختياري هو الأمر الشرعى يتحمل الأمانة واستعمار الأرض الوارد فى الآية التى سبق ذكرها ( هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ) فقد قال القرطبي فى تفسيره قال بعض الشافعية الاستعمار طلب الصارة ، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب (٣) .

وخلق الإنسان ابتداءً من الأرض وكونها أصل نشأته فيه ربط وصلة مستمرة بين هذا الإنسان وهذه الأرض التى منها نشأ وفيها استقر يجعل عمارة الإنسان لها أمر فطرة لازم ، وسنه قائمة ، وتكليف تشريف ، كما هى له وسيلة حياة فقد خلق هذا الإنسان مفتقراً الى ما يقوم بجسده من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وكل ذلك من أمرا العمارة وهى وسيلة اداً لأن الإنسان حمل الأمانة فكلف بالايان بالله وعبادته التى تظهر فى قيامه بتكاليف معينه مناطة به ، هى فى جملتها الدين الذى شرعه له ربه ، ولا يمكنه اداً كل هذا الا اذا حقق الصارة التى شاء الله ان تكون قبل ان يخلق الإنسان ويستخلف فى الأرض ، فهى من الله مشيئة أزليه .

(١) : الآية ٣١ من سورة البقرة .

(٢) : الثروة فى ظل الاسلام للبهى الخولى ص ٦٢ ، ٦٣ وانظر التصور الاسلامى للاستاذ عثمان جمعه ضميره ص ٣٩ دار الارقم الكويت

(٣) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء التاسع ص ٥٦ مرجع سابق



وليست العماره مفروضة من اجل أن يحيا الانسان فيأكل ويشرب ويتنامل ثم يموت فقطه فهذا جانب منها والجانب الاخر وهو مساوية أو يفوقه قدرا هو المقصد الحكيم والهدف الاسمي من خلق الانسان وتكليفه بالعماره وهو عبادة الله التي بها يتحرر الانسان من كل سلطان أو تسلط فملى من جنسه ، او متوهم من المخلوقات من حوله فلا يبقى الا سلطان واحد يحكمه هو سلطان خالقه الذي لسه يخضع وهو الحق والخير باطلاق (١) . وبهذا المعنى تكون العماره من أجل إقامة هذا السلطان على الارض ، لان كل ما في الكون انما هو لله وحده ( لله ملك السموات والارضوما فيهن وهو على كل شئ قدير ) (٢) . فكل ما في هذا الكون واقع تحت سلطان الله وقهره وهو ملكه على الحقيقة وتحت مشيئته (٣) والانسان خاضع لهذه السلطة ، مقر بها ولذا حمل الامانه ، فاطاع ربه بالعبادة طاعة فسر به بأصل خلقته وما فطره الله عليه سواء اراد ذلك ام لم يره فهو مستسلم لسلطان ربه منفذ لمشيئته ، وهذا معنى قول المفسرين في قوله تعالى ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) أى ليقرؤا لى بالعبادة طوعا او كرها ، والكره ما يرى فيهم من أثر الصنعه (٤) . حيث يفتقرون الى ما يقوم بحياتهم فيسعون اليه طائعين مستسلمين سواء آمنوا أم كفروا فهم لا يستطيعون الخروج عن سلطان الله أبدا ، ومن تكريم الله للانسان ان جعله مختارا ، فكانت حالة السموات عنده أن يطيع ربه ويمجده طاعة اختيارية عن وعى وانرا كما أن ارسل له الرسل وأنزل وحيه يرشده ويهديه وهذه الطاعة هي التي تميزه عن غيره من المخلوقات من حوله كالحيوانات والجمادات فهي خاضعة مطيعه بالمعنى الاول — انقياد واستسلام بأصل الخلقه والبطرة تؤدى وظائفها في الحياة حسب سنن الله التي وضعها لها ، ولهذا لم يحمل الامانه غير الانسان الذي أجمع له نوعى العبادة ، الطاعة القسريه والطاعة الاختياريه

(١) : الثروة في ظل الاسلام البهي الخولى ص ٦٥

(٢) : الآية ١٢٠ من سورة المائدة .

(٣) : صفوة التفاسير للشيخ محمد على الما بونى المجلد الاول

ص ٣٧٥ مرجع سابق .

(٤) : الميودية لشيخ الاسلام ابن تيميه ص ٥١ المكتب الاسانى بيروت الطبعة الخامسة ١٣٩٩ .

وهذا ما يوجب عليه اقامة سلطان الله على الارض باقامة احكامه  
التي جاء بها وحيه (١) . فتحقق الخلافة الفعلية للانسان  
بذلك .

والخلافة تقتضى الصارة وتستلزمها فلا بد ان تتم هذه  
الصارة وفقاً لحكام الله وشرعه ، فتكون بذلك عمارة حسية مادية  
وعمارة معنوية غير مادية بعبادة الله واقامة احكامه ، وهما  
جانبا الصارة الحقيقية التي لا تتم الا بهما ، فان اقتصر  
الانسان على جانب واحد منهما اخل بالصارة ولم تؤت ثمارها  
وجنى على نفسه لان حياته لا تتم بجسده وحده ، ولا بروحه وحده  
بل بهما معا ، ولا بد ان تحقق له الصارة المطلوبة منه والمكلف  
بها بمقتضى وظيفته كمستخلف من ربه فى الارض ، مستلزمات جسده  
وروحه معا .

وهذان الشقان من الصارة متلازمان يؤثر كل منهما فى الآخر  
لذلك يرشدنا القرآن الكريم اليه فيقول : ( فقلت استغفروا ربكم  
انه كان غفارا ، يرسل عليكم السماء مدرارا ويمددكم بأموال  
وبنين ، ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا ) (٢) . فالاستغفار  
عبادة بالقول والعمل وتوبة الى الله من المحاصى ، وهو  
لا يأتى الا من مؤمن صادق الايمان ، وهو أيضا سبب فى الرخاء  
المادى ويحقق عمارة الارض الحسية ، كما أن الصارة المعنوية  
أو غير المادية لا تتحقق دون الصارة الحسية ، فأن العبادات  
المحضة قد شرطت لها شروطا تستوجب العمل والكسب ، فستر الحورة  
والطهارة وتفرغ القلب من الهموم الدنيوية لا يتم الا بعمل  
وكسب ينفق منه المسلم على حاجاته فيأمن فيعبد الله ، لذلك  
وضعت الروية لتلائم الجانبين لدى علماء المسلمين فقالوا أن  
المعاش ذريعة الى المعاد ومعين عليه وأن الدنيا مزرعة  
الآخرة ومدرجة اليها (٣) . وان الكسب فيه معنى المعاش والمعاد

(١) : الشروة فى ظل الاسلام للبهى الخولى ص ٦٥ مرجع سابق .

(٢) : الايات من ١٠ حتى ١٢ من سورة نوح .

(٣) : احياء علوم الدين للامام أبى حامد الغزالي المجلد الثانى  
ص ٦٥ مرجع سابق

القرب والطاعات لانها لا تتم الا به ، بل ان الاكتساب واتخاذ الحرفة فرض عين على المسلم لان به بقاء الجسد واستمرار الحياة ولانه لا يمكن اذا الفرائض والطاعات الا بقوة العبد ولا تكون الا به (١) .

التمكين : اما كان الاستخلاف غرضه الظاهر عمارة الارض - واستثمار ما فيها من منافع في المآثر عبودية الانسا لله عز وجل ، فانه لا يتم الا وان تكون للانسان القدرة التامة على ذلك ، لذلك مكنه الله في هذه الارض - فقال سبحانه : ( ولقد مكناكم في الارض وجعلنا لكم فيها مما يشق قليلا ما تشكرون ) (٢) . والتمكين جاء في الآية الكريمة بمعنى اتخاذ الارض موطننا وقرارا ، وبمعنى السيطرة والقدرة على التصرف فيها (٣) . بمعنى ان الارض وما فيها وما فوقها من ثروات وموارد مهياة لينتفع بها الانسان ، ولدية القدرة بمواهبه وقدراته على هذا الانتفاع . وهو تكريم للانسان ان تخضع له المخلوقات من حوله وان يكون له وضع السيطرة عليها والتحكم فيها ، وهذا ما يجعل المسلم أقدر من غيره على تحقيق العمارة ومنع التلوث ، لما يستقر في نفسه كمقيدة ثابتة أنه قد اعطى القدرة على التحكم في الاشياء وفي الطبيعة التي خلقها الله من حوله ، لا على سبيل الصراع كما يرى العقل المادي الاوربي وانما على اساس أنها مهياة أصلا لخدمته تؤدي دورها المفوط بها مستسلمة لخالقها ، والانسان مأذون له في الانتفاع بها ، ومأموره فيكون البحث عن الجديد

(١) : كتاب الكسب للامام محمد بن الحسن الشيباني ص ٦١٦٣٤٦٣٢ وتحقيق الدكتور سهيل زكار ونشر عبد الهادي خرصوني دمشق الطبعة الاولى ١٤٠٠ / ١٩٨٠ .

(٢) : الآية العاشرة من صورة الاعراف .

(٣) : الكشاف للخوارزمي المجلد الثاني ص ٦٨ مرجع سابق وأنظر الاسلام والتنمية الاقتصادية للاستاذ شوقي احمد دنيا ص ٥٧ دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الاولى ١٩٨٩ .

واستنباطه لاستغلال ثروات الارض وما أودع فيها ، أمر لازم لتحقيق عمارتها ، وأمر بدهى بالنسبة للمسلم لو وعى حقائق دينه .

التسخير : لما كان التمكين تكريم للانسان بتطويع الاشياء له لينتفع بها ووضع سيطرة وتصرف عليها وفيها ، فأن اداة هذا التمكين هو تسخير هذه الاشياء للانسان بحيث لاتأبى سيطرته وتمكنه منها ، بمعنى ان تكون قد خلقت على سنن جارية وثراميس مطردة ، يملك الانسان أن - يراقبها وأن يدركها ، ويكيف حياته معها وينتفع بها لفهمه لقوانينها ، فهو مأثور بالآخذ بالاسباب ليصل بها الى المسببات (١) ، ولهذا جاءت آيات التسخير في القرآن الكريم مستملة على دعوة العقل للتفكير والتدبير ، وقد جاء لفظ " سخر " كثيراً في القرآن وفي مواضع متفرقة فيما يزيد على عشرين مرة ، فمن الآيات التي جاءت بذلك قوله تعالى : (وسخر لكم الليل والنهار ، والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ان في ذلك لايات لقوم يعقلون) (٢) وقوله تعالى : (وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه ، ان في ذلك لايات لقوم يتفكرون ) (٣) . فلو كان هذا التسخير والتطويع لقوم يعقلون ويتفكرون فذلك لينتفعوا بما سخر لهم ، ويعرفوا اسرارهم وقوانينه فيتم لهم بذلك الانتفاع الذي يدعوه القرآن ويرشدهم اليه حيث يقول ( وهو الذي سخر البحر ، لتأكلوا منه لحما طرياً وتستخرجوا منه حليه تلبسونها

- 
- (١) : خصائص التصور الاسلامي ومقوماته للاستاذ سيد قطب ص ١١٨ وما بعدها دار الشرق بيروت الطبعة السابعة ١٤٠٢/ ١٩٨٢ .
- (٢) : والاختذاب لاسباب للوصول الى مسبباتها لا يمنع ان يكون جريان هذه الاسباب لتحقيق مسبباتها انما هو بأمر الله ومشيئته - فالمسلم يؤمن بان الله عز وجل هو مسبب الاسباب ومجريها على سننه ثابتة ، ولا يعنى ذلك الا تحصل المسببات الا عن طريق اسبابها فالله قادر على ان يجعل الاسباب تحصل دون المسببات كما في المعجزات .
- (٣) : الآية ١٢ من سورة النحل .
- (٣) : الآية ١٣ من سورة الجاثية .

وترى الفلك مواخر فيه ، ولتبتطوا من فضاه لملككم تشكرون (١) .  
فتطويح البحر للانسان يفوض في اعماقه ويركب أمواجه ، وموردا  
للطعام ، وموردا للحلى والزينة ، ووسيلة مواصلات كل ذلك -  
ليبتغى الانسان فضل الله . فينتفع بما سخر له ويستفيد منه ، ثم  
يشكر به فيصرف نعمته فيما خلقت له ولا يبدد ما رزقه الله من  
هذه الموارد الكثيرة النعم . والمؤمن مدعو للتفكر والتدبر  
فيما سخر له ليتدبر فتنتفع فيؤمن بربه ، فيشكره قال تعالى :  
( الله الذى رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش  
وسخر الشمس والقمر ، كل يجرى لاجل مسمى ، يدبر الامر ، يفصل  
الايات ، لملككم بلقا . ربكم توقنوا ) (٢) . فطريق معرفة الله  
سبحانه والتعظيم له انما هو التفكير فى عجائب مصنوعاته وفهم  
الحكمة فى مبدعاته وذلك سبب لرسوخ اليقين قال تعالى : ( قل  
انظروا ماذا فى السموات والارض وما ننسى الايات والنذر عن  
قوم لا يؤمنون ) (٣) . وقال تعالى : ( وجعلنا من الماء كل شئ  
حى ا فلا يؤمنون ) (٤) . وقال تعالى ( الله الذى خلق سبع سموات  
ومن الارض مثلهن ، يتنزل الامر بينهن ، لتعلموا ان الله على كل  
شئ قدير وأن الله أحوط بكل شئ علما ) (٥) . وآيات التسخير  
والجمل والخلق فى القرآن من امثال هذه وغيرها ، كلها تلفت نظر  
الانسان للتفكر فى مخلوقات الله وتدعو لفهم الحكمة من خلقها  
ليرسخ الايمان ويثبت ولينتفع الانسان بما خلق له ليصمر الارض  
التي كلف بصارتها ، وهذا الترابط بين الايمان بالله والتفكر  
فى مخلوقاته والحكمة من خلقها ، وارتفاع الانسان بها ، يجعل  
المادة والروح أمرين متلازمين ، لا فصل بينهما ، والايمان لا يتم

- 
- (١) : الاية ١٤ من سورة النحل .  
(٢) : الاية الثانية من سورة الرعد .  
(٣) : الاية ١٠١ سورة يونس وانظر كتاب الحكمة فى مخلوقات الله  
للإمام أبى حامد بن محمد الفزالى تحقيق الدكتور محمد رشيد  
القبانى ، دار احيا العلوم بيروت الطبعة الاولى ١٩٧٨م .  
(٤) : الاية ٣٠ من سورة الانبياء .  
(٥) : الاية ١٢ من سورة الطلاق .

الا بهما • فليس الايمان فى الاسلام قضية عقلية مجردة دون الحس  
فالعقل والحس طريقاه ، وهذه وحدة تناسق فى حياة المسلم بين  
الروح والمادة لا تضاد احدهما الاخرى ، ولا تطغى واحدة منهما  
على الثانية ، وقد صرف علماء الاسلام الهم لذلك فبحثوا فى  
من خلق الاشياء وفى الكون وما فيه من اسرار وعجائب لدعم  
الايمان بالله وللحمل بمقتضى حكمة الله وسننه فى مخلوقاته  
يقوم الامام الفزالى - رحمه الله : ( انك اذا تأملت هذا العالم  
بفكرك وجدته كالبيت المبنى ، الممد فيه جميع ما يحتاج اليه  
فالسما مرفوعة كالسقف ، والارض ممدوده كالسباط والنجوم  
منصوبة كالصابيح ، والجواهر مخزونة كالخاثر ، وكل شئ من  
ذلك ممد مهيناً لشأنه • والانسان كالمالك للبيت ، المخلول فيه  
فصروب النباتات لمأربه ، واصناف الحيوانات مصرفة فى مصالحه )  
ومن ذلك جاء فى الاثر ( تفكروا فى الاء الله ولا تفكروا فى  
الله ) فالتفكير فى نعم الله ومخلوقاته السخرة للبشر  
يؤدى الى الايمان الراسخ بالله مع استقامة الحياه ، اما التفكير  
فى ذات الله بلا دليل من وحى الله قد يضل صاحبه ولا يهتدى  
ومن هذا الباب كرامة السلف لعلم الكلام أو ما نسميه فى هذا  
المصر متابعة للضرب ميتافيزيقيا " أو ما وراء الطبيعة ، ولا يمتنى  
ذلك عدم اعمال العقل والفكر فى معرفة الله والايمان به ، وعن  
طريق التفكير فى مخلوقاته واقامة الدليل على وجوده وقدرته  
وصفاته كلها ، وبهذا الفهم السوى للكون والحياة والانسان وقضية  
الايمان عند المسلمين بلغوا فى مراقى الحضارة شأواً عظيماً •  
وقد كان لهذه الحقائق أثر بارز فى حياتهم اقاموا به عمارة  
للارض مستقيمة واسسوا حضارة مبنية على علوم ومعارف مختلفه

( ١ ) : الحكمة فى مخلوقات الله للامام ابى حامد الفزالى ص ١٥

المرجع السابق •

( ٢ ) : انظر الابانه عن اصول الديانه لابى الحسن على بن اسماعيل

الاميرى ص ٩٣ مكتبة دار البيان دمشق الطبعة الاولى ١٤٠١ /

١٩٨١ من تحقيق وتخرج الاحاديث عبد القادر الارناؤوط

وجاءت هذه المبرارة فى اقوال السلف كثيراً ، وقد رواها

الطبرانى فى الاوسط كحديث عن ابن عباس وابن عمر ورواها

كحديث أيضاً ابو نعيم فى الحلية والبيهقى فى شعب الايمان •

كانت هي الاساس للحضارة الحديثه . لانه قد توافر لهم بذلك  
دوافع للانجاز والتقدم من أجل الخير والحق ، اكثر من غيرهم  
فلما ضعفوا واستكانوا ، هملوا بما لا يفيد فتأخروا فحقائق  
التسخير والتمكين جعلت من الفرد المسلم انسانا قويا يستخدم  
المادة لصالحه ولا تطلق عليه ، لانه يضمها في موضعها الصحيح  
خادمة لافرازه لامتحمة فيه .

### والخلاصة :

ان الصمارة بشقيها المادى الحسى ، المعنوى الروحى ،  
فرض وعبادة الله يقوم بها المسلم بمقتضى استخلاصة فى الارض ،  
ووسيلة هذا الاستخلاص ودلالته تمكين الانسان <sup>من</sup> هذه الارض وتطويع  
مواردها له ، وهذا التمكين <sup>لله</sup> تسخير الله للأمياء والمخلوقات  
من حول الانسان له ، بخلقها على سنن ثابتة يمكنه ادراكها  
وفهمها ومن ثم استثمارها لصالحه . كل ذلك فى اطار من  
التناسق التام بين ما طبع الله المخلوقات عليه ، وما فطر  
الانسان عليه وما هيا فى نفسه وجسده من ملكات وقدرات ملائمه  
لهذا الخلق واستكناه حقائقه ، وتناسق تام بين روجه وجسده  
وايمانه بالله وانتفاعه بما خلق له ، فكان سيدا للكون بذلك  
يخدمه غيره من الامياء .

### المطلب الثانى : ما يبرر تحقيق الصمارة :

ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية انما  
يراد بها فى السلام تحقيق الصمارة المطلوبة  
شرعا والتي تستمر بها الحياة ويقوى بها  
الاشراد على اداء التكاليف والطاعات وذلك  
لا يعنى الاقتصار على الضروريات التى لا تقسم  
الحياة الانسانية الا بها او الحد الذى يملك  
الحياة عن القوت ، لان الصمارة التى ارادها  
الله لا بد وان تقترن بقوة المجتمع المشتملة  
على قوة افراده وقوة الفرد تكمن - قبل كل  
شىء - فى رضى نفسه وطمأنينتها . وهذا الرضى  
والطمأنينه لا تتحقق للانسان وهو منشغل بلقمة  
عيشه ، والحاجة تذله ، والمزلة للمؤمن مطلوبة  
وكرامته مصونه محفوظه بحفظ الشرع لها فلا بد

ان أن تحقق الصارة مستوى أعلى من الميض ويتفق وهذه المزه  
والكرامه • لذلك كان من المايير التي تقاس بها الصارة ومقدار  
تحققها ما يلي :-

#### ١- توفير حد الكفاية للأفراد :

وحد الكفاية هذا يعنى خروج الفرد من دائرة الفقر بسد  
حاجاته الضرورية أولاً ثم بئى من التوسعه عليه فوق ذلك بسد  
حاجاته فوق الضرورية فقد عرفه الفقهاء فقالوا :- أنه المستوى  
الذى يخرج به الفقير والمسكين من الحاجة الى الفنى ، وهو  
ما تحصل به الكفاية على الدوام (١) ، وهذا المستوى هو نسوع  
من الارتقاء بالحياة الانسانية بحيث يوفر للفرد أوائل حدود  
الفنى ، وهو أمر قد حدث فى عهد الاسلام الاولى فقد قال عمر  
بن الخطاب رضى الله عنه لعمال الزكاة : اذا أعطيتم فأغنوا  
وذكر ابن حزم الظاهري : انه لا مخالف له من الصحابه (٢) وقال  
عمر رضى الله عنه أيضا لاسعاة : ( كررو عليهم الصدقة وان راح  
على أحدهم مائة من الابل (٣) • وقد بعث ممان بن جبلة رضى الله  
عنه من زكاة أهل اليمن فى عام الى أمير المؤمنين عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه ثلثها فراجع الخليفة فى ذلك بتولية  
لم أبعثك جابيا ولا آخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من اغنياء الناس  
فتردها على فقرائهم ، فقال ممان فى جوابه : ما بعثت اليك بشىء  
وأنا أجد أحدا يأخذه ، وفى العام التالى بعث ممان الى عمر  
بنصف الزكاة وتراجعا بمثل قولهما الخالف ، ولما كان العام  
الثالث بعث ممان بالزكاة كلها ، وتراجعا بنفس القول (٤) وفى  
هذا دلالة على ان المستوى المميشى لامل اليمن قد ارتقى لحد  
الكفاية وتواربت دخول الناس بحيث لم يبق بينهم من هو فى

- (١) : المغنى لابن قدامة الجزء الثانى ص ٦٦٢ مرجع سابق ونهاية  
المحتاج شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن احمد المصرى  
الجزء الثالث ص ٤٣ مرجع سابق •  
(٢) : المحلى للامام على بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ص  
٢٣٣ مكتبة الجمهورية العربية القاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م  
الجزء السادس •

(٣) : انوار الاموال لابى عبيد المريج الثانى ص ٦٧٦

(٤) : الاموال لابى عبيد القاسم بن سالم ص ٧١٠ مكتبة الكليات  
الازهرية ، ودار الفكر القاهرة الطبعة الاولى ١٣٩٥/١٩٧٥



حاجة للأخذ من الزكاة خاصة اذا أخذنا بالاعتبار رأى الخليفة  
عمر فى اعطاء الزكاة للفقير ليمينه عن الحاجة كما سلف • وحده  
الفنى المانع من أخذ الزكاة هو ما يخرج به الفقير والمساكين  
عن هذين الوصفين بأن يكون له من المال (١) • ما يكفيه ويكفى  
من يموله فى سعة بلا تضيق عليه ، وذلك بانظاره قوت عياله  
لمدة سنة ، ووجود مركبه وخاصة ، ومسكنه وما يحتاج اليه من  
آلة فى صناعته او حرفته ، وكتب العلم التى تلزمه ، وما يلحق  
بذلك مما يحتاج اليه ولا يستغنى عنه بل قال الاضاف ان الشخص  
لا يكون غنيا الا اذا حاز كل ذلك وملك نصا بما تجب عليه فيه  
الزكاة أو مقدارة (٢) •

وهذا المستوى المعيشى الذى يسمى اليه المجتمع المسلم  
والذى استدللنا عليه بما يجب ان توفره الدولة لافرادها ، اذا  
قصر بهم جهدهم عن تحقيقه او عجزوا عنه وذلك عن طريق الزكاة  
هذا المستوى يشتمل على سد الحاجات الاساسية والضرورية هو  
مطعم وملبس ومسكن ، وادوات الانتاج اللازمه لصاحب الحرفة وتوفير  
وسيلة الانتقال ، والتعليم والزواج وقضاء الديون ، بل ويشمل  
الفرحة والسياحة (٣) • فان فى الزكاة تصيب لابن السبيل المتقطع  
فى سفره اذا كان سفره مباحا وهذا مستوى يفوق كثيرا مستوى -  
الكفاف المتعارف عليه ، فقد الكفاية يعنى المستوى الكريم  
من المعيشة الذى يرفع الانسان من هذه الفقر الى مستوى الفنى  
وهو مستوى غير محدود بعد معين ، لانه يتغير بتغير الزمان والمكان  
فيراعى فيه المستوى المعيشى الذى بلغه المجتمع وأما تقدير هذا  
المستوى فيرجع فيه الى أهل الخبرة فى كل عصر ومكان ، يقسول  
الامام الفزالى) وللمحتاج فى تقدير الحاجات مقامات فى التحقيق  
والتوسيع ثم يضيف ان تقدير ذلك الى الاجتهاد وان هذه الاسرور

---

(١) : المال هنا لا يقصد به المال النقدي فقط بل والمعين ايضا  
كما ان الزكاة تغطى نقدا وعينا وكذلك تؤخذ •

(٢) : أنظر بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسخى الجزء  
الثانى ص ٤٨ • دار الكتاب للنشر الطبعة الثانية ١٣٩٤ / ١٩٧٤

(٣) : استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام للدكتور  
يوسف ابراهيم يوسف ص ٣٨٥ مرجع سابق •

وان لم يكن فيها حزم بالتقدير فليس للمجتهد الا الحكم بما يقع له (١) \* وهذا يعني أن تقدير هذا المستوى يرجع فيه الى أهل الخبرة والاجتهاد، وان كنا نرى أن تقدير هذا المستوى المميّز يجب أن يتم في صورة دخل حقيقى للفرد، لان تقديره في صورة دخل نقدي فقط، قد لا يمتطى الصورة المادقةن هذا المستوى لما نعلمه في عصرنا هذا من تضيير قيمة النقود هبوطاً - وارتفاعاً (٢) \*

وهذا المستوى المميّز الذى تتخذه معياراً لتحقيق التنمية والمصاراة قد أعتد به الفقهاء القدامى، ووجدته في مختلف مذاهب أهل السنة وفضلوا ذلك في الحديث عن الزكاة (٣) \* التى شرعت أصلاً لازالة الفقر والحاجة وقد بدأت آية المصارف بالفقراء والمساكين فقال تعالى: (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفى الرقاب، والغارمين وفى سبيل الله، وابن السبيل، فريضة من الله والله عليم حكيم) (٤) \* فالقرآن نزل بلفظ العرب الذين يقدمون الأهم فالأهم، فكان تقديم أهل الحاجة من الفقراء والمساكين دلالة على ان أهم اهدافها ازالة هذا الفقر (٥) \* واذا استثنينا العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، وجدنا ان مابقى من أهل مصارف الزكاة الذين تصرف لهم يشاركون أهل الفقر فى الحاجة وقد أكدت السنة ذلك فقد قال صلى الله عليه وسلم فى وصيته لما نرضى الله عنه عندما بعثه الى اليمن (اعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد الى فقرائهم) (٦) \* وهذا الاقتصار

- (١) : احياء علوم الدين للامام ابى حامد الفزالى الجزء الاول ص ٢٢٤ مرجع سابق \*
- (٢) : الاسلام والتنمية الاقتصادية للاستاذ شوقى احمد دتينا المرجع السابق ص ٩٨ \*
- (٣) : انظر كل من المحلى لابن حزم ص ٢٣٣ وما بعدها وبداية الصنايع للكاسانى ص ٤٨ والمغنى لابن قدامة ص ٦٦٢ من المجلد الثانى واحياء علوم الدين للفزالى المجلد الاول ص ٢٣٣ وبداية المجتهد لابن رشد ص ٣٣٥ من الجزء الاول \*
- (٤) : آية ٦٠ من سورة التوبة \*
- (٥) : فقه الزكاة تأليف يوسف القرضاوى ص ٥٤٤ الجزء الثانى مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٠/١٩٨٠
- (٦) : الحديث مروي عن ابن عباس رضى الله عنه جاء فى جميع الوائد فى جامع الاصول ومجمع الزوائد للامام محمد بن محمد بن سلمان ص ٧٧٠ طبع السيد عبدالله هاشم اليماني بالمدينة

على الفقراء في الحديث يدل على أن أول أهداف الزكاة إزالة  
الفقر والحاجة من المجتمع المسلم (١) فإذا كان هذا الركن من  
الاسلام قد شرع لهذه الغاية ، ولتحقيق مستوى الكفاية للفرد المسلم  
في معيشتة ، فإن السعى اليه لتحقيقه لأفراد المجتمع يصبح -  
فريضة لازمة ، قال صلى الله عليه وسلم لمن جاءه وقد تحمل حماله  
بطلب المون منه صلى الله عليه وسلم فأمره بالإقامة عنده حتى  
تأتي الزكاة (ان المسألة لاتحل الا لأحد ثلاثة وذكر منهم ) رجل  
أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما  
من عيشه أو قال سداً من عيشه ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول  
ثلاثة من ذوى الحجا من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة  
حتى يصيب قواما من عيشه أو قال سداً من عيشه (٢) . وهذا الحديث  
مستند من قال من الفقهاء ان الفقير يعطى من الزكاة ما يخرج  
عن فقره الى الفنى ، فتوفير حد الكفاية بهذا المعنى الذى سبق  
أمر مشروع مطلوب من مجتمع المسلمين ان يحققه ، وذلك يصنى  
ان على المجتمع المسلم ان يسعى لرفع مستوى معيشة افراده بما  
يكفل لهم الرفاهية والفنى ولأحد لذلك الا ما يحده الشرع بالتحريم  
وهو يستلزم السعى لنمو الانتاج باطراد ، وهذا المستوى يشمل  
على ما يعتبر اليوم معياراً للتقدم وهو مستوى متوسط دخل الفرد  
إذا روعى ان يكون تقديره فى صورة دخل حقيقى ، وروعى فيه التوزيع  
العادل للدخول وقد عد هذا المستوى المعيشى معياراً ملائماً -  
للتنمية كثير من الباحثين المسلمين المحدثين تذكر منهم الاستاذ  
شوقى احمد دنيا (٣) . والدكتور يوسف ابراهيم يوسف (٤) . وجمله  
الاخير استراتجية للانتاج فى الاسلام ولعل هذا المعيار اهم  
المعايير التى تتخذ لقياس التنمية الاقتصادية لمجتمعاتنا

المنورة عام ١٣٨١ هـ ، ١٩٦١ م ٢٨٥ وهو مروي عن السنة  
الا مالكا كما ذكر المؤلف .

- (١) : فقه الزكاة الجزء الثانى ص ٥٤٤ المرجع السابق .
- (٢) : الجامع الصحيح للمسلم بن الحجاج القشيري المجلد  
الثانى ص ٩٨ دار المعرفة بيروت بدون تاريخ
- (٣) : فى كتاباى الاسلام والتنمية الاقتصادية انظر ص ٩٨ وما بعدها
- (٤) : فى كتاباى استراتجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى  
الاسلام انظر ص ٢٧٩ وما بعدها .

الإسلامية الحديثة اذا ارادت تحقيق تقدم حقيقى ، موافق  
لإسلامها واحكامه .

٢- مستوى لاكتفاء الذاتى للمجتمع المسلم اقتصاديا :

يعد معيارا مهما من معايير التنمية والتقدم لابد وان -  
يؤخذ فى الاعتبار وذلك لان العزة مطلوبة للمسلمين لحملهم  
رسالة الاسلام قال تعالى : ( ولله العزة ولسولة وللمؤمنين )  
وقال فى وصف المؤمنين ( أذلة على المؤمنين اعزة على  
الكافرين ) ( ٢ ) . ونهى الله عن اتخاذ اهل الكفر اولياء فقال  
( لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ) ( ٣ ) .  
ولما كانت قوة الامم اليوم فى قوة اقتصادها واستقلالها  
فان ذلك ولازم يحقق العزة للمسلمين اذا حققوا فيه اكتفاء  
ذاتيا أو تكاملوا فيما بينهم ، فيقدر ما يستقل اقتصاد الدولة  
المسلمة بقدر ما تحقق تقدما وعمارة حقيقية وذلك ليعنى ان -  
الدولة المسلمة لا تتعامل مع غيرها ، وانما لا يكون هذا التعامل  
على حسابها او يكون فيه الرضوخ لاهل الكفر ، كما هو الحال  
اليوم بالنسبة للدول الاسلامية كما سبقت الاشارة فى الباب  
الاول ( ٤ ) . من هذا البحث حيث اصبحت تابعة فى اقتصادياتها  
للدول المتقدمة متأثرة بها فمتدا تكون الدولة المسلمة  
اكثر تماثلا اقتصاديا مع دول الكفر مع امكان صرف هذا -  
التعامل الى دولة اخرى مسلمة فان ذلك يعنى اتخاذ الكافرين  
اولياء من دون المؤمنين فقد قال ابن عباس رضى الله عنه فى  
تفسير الآية : ( نهى الله المؤمنين ان يلاطفوا الكفار -  
فيتخذوهم اولياء ) ( ٥ ) . فكيف اذا كان ذلك يتجاوز الملاطفة  
فى اختصاصهم بالمنافع وحرمان المسلمين منها ثم اننا نرى  
اليوم الحرب الاقتصادية ذات تأثير كبير فى سياسة الدول

( ١ ) : الآية ٨ من سورة المنافقين .

( ٢ ) : الآية ٥ من سورة المائدة .

( ٣ ) : الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

( ٤ ) : انظر الباب الاول الفصل الاول ص ٢٢٦ ٨٢

( ٥ ) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء الرابع ص ٥٧

مرجع سابق

فالضغوط الاقتصادية والمقاطعة الاقتصادية تعرض كثيرا في الدول للضاغطين والمقاطعين ، فاذا تصورنا ان دولة اسلامية تتمسك في صدراتها ووارادتها على دول غير اسلامية - وهو واقع كثير في الدول الاسلامية ، ثم حدث الخلاف بينهما وبين هذه الدول - غير المسلمة الا يمكن حينئذ ان يضيغ استقلال هذه الدول - المسلمة الاقتصادية بل والسياسي ايضا .

ولكل هذا قلنا يجب ان يتخذ استقلال الدول المسلمة اقتصاديا ومن ضمنه تكاملها مع الدول المسلمة مقياسا يعتمد به لتحقيق التنمية والعمارة ، ومعيارا لتقدمها ، ولهذا رأى الفقهاء حتى داخل الدولة الا يكون تسلط من اهل الكفر مهمل كانوا على المسلمين فمنبوا أن يكلف بالولايات اهل الذمة (١) . بل رأوا اكثر من ذلك حينما منعوا ان تكون يد الشريك من غير المسلمين في نشاط اقتصادي على المال حتى لا يتسلط عليه ويتصرف فيه بغير احكام الاسلام (٢) .

وقد سبقت الإشارة الى ان ارتباط الدول المسلمة باقتصاديات الدول المتقدمة قد عرضها الى أخطار جمة (٣) . وهذا لا يعني ان تغفل الحقيقة في ان الاقتصاد العالمي اليوم مترابط ترابطا لم يسبق له مثيل في التاريخ ، وان اقتصاديات الدول على - اختلاف نظمها متأثر بهذا الترابط ، وانما يعني ان تسمى الدولة المسلمة بقدر المستطاع ان تدرا الاخطار عنها وان تحقق ما استطاعت استقلالا اقتصاديا يعتمد به .

٣= المستوى العسكري للدولة المسلمة يعتبر مقياسا هاماً لتقدمها ولتحقيقها عمارة حقيقية ، فالاستوى العسكري لاى دولة امر ذو شأن كبير عند الحديث عن مؤشرات التقدم ، خاصة اذا وعينا الترابط الوثيق بين ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي

- 
- (١) : انظر كل من السياسة الشرعية في اصلاح الرعى والرعية للإمام تقي الدين احمد بن عبدالحليم بن تيميه بتطبيق محمد عبدالله السمان المكتبة العلمية المدينة المنورة ١٣٧٩٠/١٩٦٠ . ومعالج القرية في احكام الحسبة للقرشي ص ٩٧
- (٢) : المفتي لابن قدامه الجزء الخامس ص ٣ وما بعدها مرجع سابق
- (٣) : انظر الباب الاول الفصل الاول ص ٣٦ ٨٢٦

والمستوى العسكري، فهو امر ملاحظ مشاهد في الدول المحاصرة -  
والاسلام دعوة شاملة عالمية مستمرة تحتاج الى قوة تحميمها -  
والجهاد في الاسلام أفضل اعمال العبادة عند الله لان به تقوم  
دولة الاسلام ، وبه يتحقق مراد الله بصيانة هذه الارض (١) . وهو  
اقامة احكام الله في الارض ، فكان حقا على المسلمين ان يرفعوا  
ذلك وان يسموا لما يحققه . ويجعل القوة للاسلام وأهله ، وهذا  
يقضى ان تقوم في بلاد الاسلام مناعة عسكرية متطورة فذلك دلالة  
على تقدمها .

وأما ما يقال من ان ما تصرفه الدول اليوم على الناحية  
العسكرية وضع آلات الدمار ولو صرف في اوجه اخرى من الانتاج  
المدني لكان ذلك اقدر على محو الفقر في العالم (٢) ، فإنه  
حقيقة بالنسبة لدول لا تعتمد هذه القوة الا من أجل اذلال البشر -  
ونشر الفساد اما القوة التي يراد بها اقامة الحق وتحقيق  
الامن والكفاية لافراد البشر جميعا ، فهو أمر مطلوب ومهم لتحقيق  
العمارة بل لا بد منه مادام في الارض كفر وايمان ، وقد كانت  
في عهد الاسلام الاولى الاموال تصرف مع الحاجة اليها من قبل  
الافراد ومن قبل الدولة في سبيل الجهاد وللمجاهدين الذين ليس  
لهم مرتبات ثابتة تصيب في الزكاة فهم مصرف من مصارفها  
في سبيل الله .»

ومما لا شك فيه انه من الجائز للدولة المسلمة ان توجه جزء  
من اموال الزكاة الى تجهيز الجيش واقامة شئونه ، ونحن نطمح  
ان الزكاة من صنوف الاموال التي تليها الائمة ، أي تحلها الدولة  
وتصرفها في وجوه صرفها المعروفة (٣) .

---

(١) : الحجة البالغة للشيخ احمد المعروف بشاه ولي الدين  
الدلهوى ص ١٧٠ الجزء الثاني دار المعرفة بيروت

بدون تاريخ .

(٢) : انظر تفصيلا لذلك في كتاب الاسلام والمشكلة الاقتصادية  
للدكتور محمد شوقي الفنجري ص ١٥ وما بعدها مكتبة

الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٨

(٣) : الاموال ابو عبيد القاسم بن سلام ص ١٤ مرجع سابق

٤- هذه المعايير السابقة ذات أهمية خاصة في الإسلام تتقدم كل المعايير من وسائل تحقيقها المستوى التعليمي والصحي للأفراد والمذات لآيمان الا بتحقيق مستوى الكفاية لهم والذي ذكرناه انفا وقد نال هذان المستويان عناية احكام الاسلام كما سيأتى - كما ان الاستقرار السياسى وتحقق الامن - من المعايير التى يجب ان تولى عناية خاصة ، وذلك لما لامتاز به الاسلام من ثبات فوق طمه ، ولما يهدف اليه من تحقيق الكفاية والامن فى مجتمعه فقد اعتبر الاسلام الكفاية من الغذاء والامن من الخوف هما سبيل بقاء الامم وسعادتها ، لذا فقد أمتن الله على قريش بذلك فقال : ( فليمبدوا رب هذا البيت الذى طعمهم من جوع وآمنهم من خوف ) (١) . وقال عز وجل ( وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة بأيتها رزقها من كل مكان فكفرت بأنعم الله ، فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنمون ) (٢) .

٥- أما تلك المعايير التى اتخذت من قبل الاقتصاديين مقاييس للتنمية مثل متوسط دخل الفرد والذي يشمله المميار الاول - الذى ذكر اول هذا المطلب فهى من مؤشرات للدلالة على حدوث نمو معتد به وهى ولا شك تتأخر من حيث الأهمية عما ذكرنا من المعايير ، وقد عد بعض المسلمين حسن استخدام الموارد - الاقتصادية التى تؤدى الى زيادات مستمرة وحقيقية فى متوسط نصيب الفرد مؤشرا لذلك وكذلك استخدام العمل استخداما رشيدا وتوزيعه على قطاعات الاقتصاد مما يؤدى الى نموها جميعا مؤشرا اخر (٣) .

---

(١) : الايتين ٣ ، ٤ من سورة قريش .

(٢) : الآية ١١٢ من سورة النحل . وانظر الاقتصاد الاسلامى  
مذهبا ونظما للدكتور ابراهيم الطحاوى الجزء الاول  
ص ٨ مرجع سابق

(٣) : النظام الاقتصادى الاسلامى للدكتور محمد عبد المنعم عفر  
ص ٣٣ دار المجمع العلمى . جدة المملكة العربية السعودية

## المبحث الثاني

المقارنه بين المفهوم الاسلامى والمفاهيم

الوضعية

=====

أن التنمية بمفهومها الإسلامى كصارة لهذه الأرض واجب دينى  
تعبدى ينبع من وظيفة الإنسان الرئيسيه فى الحياة ، ومعنى ذلك  
أنها الامية من حيث التكليف وان كانت المنفعة تأتى لتحقيقها  
وهو مستمرة دائمة لانه لايمترض سبيلها الجدل القائم حول قضية  
تضحية الاجيال الحاضرة من أجل اجيال المستقبل لان ذلك أمر  
محسوم فى الإسلام فالرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول ( ان  
قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فليفرسها ) (٢) . لهذا -  
فدوافعها قوية لان من يقوم بعمل وهو يؤمن بأنه عبادة فيها رضى  
الله ، وعمله هذا نفعه اليه ، وثمرته له ، لا شك أن دافعه  
أقوى ممن ينبض النفع المادى الحاجل فقط ، فللعقيدة تأثير  
بالغ على النفوس حتى أننا لانرى أمة على وجه الأرض والا واتخذت  
لها عقائد أو أفكار سواء أكانت صائبة أم خاطئة لتدفع بها  
افرادها نحو ما تعتقده ، ولتتخذ منها مثلاً علياً تنسجها .  
١- كون الصارة عبادة يجنبها آثار المادية :

ان كون التنمية عبادة لله فى الإسلام يجنبها آثار المادية  
المدمرة التى تعرضت لها الامم التى أعتنقتها ، فانه عند  
التطبيق ظهرت آثار سلبية فى كل من الفريقين الرأسماليين  
والاشتراكي الماركسي تحدثنا عنها فى الباب الثانى من هذا  
المبحث عند استعراضنا لسايب التنمية المادية فى الاقتصاد  
المعاصر .

(١) : الفسيلة : النخلة الصغيرة وأفلها انتزعها من امها

واغتراسها كما فى القاموس المحيط مادة فصل فهو  
مانسميه اليوم بالمتلة .

(٢) : جاء فى جمع الفوائد من جامع الاصول ومجمع الزوائد  
الجزء الاول ص ٦٣٩ من حديث انس وعزاه للبراز وقال عنه  
فى اعذب الموارد رجاله اثبات نقلا عن مجمع الزوائد .



فقد نتج عن الحضارة المادية فى الغرب مثلاً تفكك فى الأسرة وانحلال عرى تماسكها ، بسبب القيم المادية التى اعتنقها الافراد رغم ما لتماسك الأسرة من أثر قوى على تقدم المجتمع اجتماعياً وروحياً ، وقد حاول الاقتصاديون نقل هذا الى المجتمعات التى تسمى الى تنمية نفسها ومنها دولنا الاسلامية ، فقيل ان ( المائلة الممتدة ) لاتساعد على التقدم والحجة فى ذلك ان اعتماد افراد الأسرة على بعضهم البعض حتى يقتسم كل افرادها دخلهم بما يماثل الملكية الجماعية ، قد يكون معوقاً للنمو الاقتصادى لكبر الالتزام المائلى فيؤدى الى اضافة الحافز على زيادة الانتاج والثروة بل أنهم يربطون بين التقدم وضيق مدلول الأسرة (١) . كما أنهم يرون ان كبر حجم الأسرة يدفعها للانتاج للاستهلاك الذاتى ويقلص الدور النقدى فى المجتمع الذى تتميز به .

والحقيقة أنه كان لتفكك الأسرة فى الغرب آثار خطيرة - اجتماعياً ونفسياً بل واقتصادياً فاننا لايمكن ان ننكر أثر الحالة النفسية على نشاط الفرد الاقتصادى والمحافظة فى الانسان جزء مهم منه ولها قوة تأثير على سلوكه كلة فشمورة بالوحدة - وبعدم التكاتف مع اقاربه قد تؤدى الى فقدانه الحماس للعمل والانتاج واقتضاره على أقل جهد يوفر له الحياة ، وقد يدفعه للاشتطاط فى سلوكه حتى يتفانى فى جلب الثروة لنفسه دون أن ينظر لما يحل بغيره بسبب مسلكه ، لانه حينئذ لايرى قيمة فى الحياة الا للناحية المادية ، وفوق ذلك كله ما ينجم عن المشاكل النفسية بسبب تفكك الأسرة من جرائم ، أما ان كبر المائلة وترايط أفرادها يدعو الافراد الى التكاسل أو أنه يضعف الحافز على النمو ان تكوين الثروات ، فهذا ما لا يمكن التسليم به فى مجتمع يؤمن بقيم الاسلام وبمكانة صلة الرحم منه ويدعو الفرد لمضاعفة الجهد ليقوم بحق هذه الصلة كما امر الله شريطة ان يكون المجتمع قد وعى حقائق الاسلام وامتلأها . أما تقليص الدور النقدى فى المجتمع الذى يتميز بمثل هذه المائلات لتوجيهها للانتاج من أجل استهلاك اقاربها ، فان الواقع يكذبه فقد أصبحت كثير من

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادى الدكتور عبد الحميد محمد

المجتمعات المتخلفة نقدية ولم تتقدم .  
ومما نتج عن الحضارة المادية فى الدول الاشتراكية أن قل  
الحافز للإنتاج ، لأن الفرد لم يعد له الكيان الخاص الذى -  
يحفظ كرامته ويدفعه للنشاط الاقتصادى مع بقية العوامل الأخرى  
وما ذاك إلا لأن الإنسان أصبح فى مستوى الآلة أو أقل (١) .  
٢ = عناية الصمارة فى الإسلام بالإنسان :

كما أن الصمارة لما كانت وظيفة مفروضة وعبادة لازمة  
هدفها النهائى إقامة أحكام الله فى الأرض لتحقيق العدل  
والخير للبشر كانت عنايتها بالإنسان أولى مهامها وأوجبها  
تضمنه فى موضعه الصحيح ، فهو أداة الصمارة وهدفها ، فالاهتمام  
به يسبق أى اهتمام فلا يكون القصد منها حينئذ مآدى صرف  
فإن الإنسان بما كرمه الله من خصائص وجعله فوق كل المخلوقات  
مهيمن عليها متصرفا فيها ، فأن التنمية الاجتماعية له  
تسبق التنمية المادية وتماحبها ، والصمارة المادية الحسية  
لا تتاح لها فرصة أن تمارض العناية بالإنسان أو تهمله ، كما  
حدث فى الحضارات المادية الماصرة للام الضربية والشرقية  
لذا فإن أول آية نزلت من القرآن دعوة الى العلم ( اقرأ باسم  
ربك الذى خلق ) (٢) . فالاهتمام بالإنسان ماديا وروحيا والترقى  
به هدف للصمارة الإسلامية يجب أن تسمى الية . ومن هذا المنطلق  
فمفهوم الصمارة فى الإسلام يضع للعوامل غير الاقتصادية المؤثرة  
فى النشاط الاقتصادى أهمية خاصة ، ويجعلها ذات أهمية لا تقل  
عن العوامل الاقتصادية .

أ - فتربية الفرد المسلم التربية الدينية الصحيحة عامل هام  
فى حدوث التنمية ، لأنه اذا آمن بمجموع القيم والأحكام  
التي جاء بها الإسلام ، فلا شك أنه سيكون أقدر على المشاركة  
فى التنمية والصمارة ، لتوافر الدوافع القوية فى نفسه  
لذلك فإن الفرد حينما يؤمن أن هذه العملية إنما هى -

(١) : الاقتصاد الإسلامى الدكتور محمد أحمد مقرر ص ٥٩  
دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الأولى

١٩٧٨ / ١٣٩٨

(٢) : الآية الأولى من سورة الطلق .

أمر الهى تكليفى فأنه سيتدفع اليها بكل جهده ، وهو اذا عرف أنه لايجب ان ينظر الى المنفعة الشخصية له فقط عند مزاولته للنشاط ، وان خير الانشطة الاقتصادية التى يثاب عليها ما تجاوز نفعه الى غيره فانه حينئذ يختار من هذه الانشطة النشاط الاكثر انتاجية ، فأن الاعمال والحرف لاتفاضل الا بمقدار ما يكون نفعها شاملا كما يذكر الامام ابو يوسف فى كتاب الكسب (١) . وهذه التربية - ولاشك - سوف تبين مجتمعا جديدا ، أى انها ستؤدى الى تغيير المجتمع وعاداته وسلوك افراده بما يضع المجتمع فى مرحلة الانطلاق نحو التقدم ، لان المجتمع المسلم فى اقطارنا المسلمة قد انصرف عن الفهم الصحيح للاسلام ، واستمار من غيره كثيرا من القيم والعادات أدت الى ضعف وعدم قدرته على تحقيق نمو يعتد به .

وان من المسلم به ان المجتمع المسلم الماصر يعاني من ازدواجية فى الافكار والقيم تحول دون انطلاقة ، فمما لاشك فيه ان الاسلام يعيش فى قلوب أهله ويتمكن من كثير من افكارهم واعتناق الافكار القادمة من خارجة والمناقضة للافكار التى يحتنقها والمتأتية من ايمانه بالاسلام ، توقعه فى حيره وبلبله تؤثر فى مساره كله ، وتوحيد هذه الافكار واقتضاها على ما جاء به الاسلام سيكون مهيتا لهذا المجتمع لمرحلة انطلاق جديده . وهنا تحفظ لا بد أن يرد وهو ان الاسلام كثقافة وفكر مر بمراحل ضعف أدت الى دخول افكار ليست منه ، والى اجتهادات خاطئة يجب ان يخلص منها أولا ، فافكار الصوفية الداعية الى التواكل - والركون الى البلادة يجب ان تبعد ويجب التحذير منها . ويجب ان توضح عقيدة القدر توضحا يجعلها من دوافع العمارة (٢) . لا من دوافع التخلف . كما يجب ان يتضح معنى الخلاف الفقهي فى انهاء المسلمين حتى لا يكون سببا فى التنافر وقيام صراعات غير مجدية تعود على المسلمين بالضرر .

---

(١) : كتاب الكسب للامام ابى يوسف ص ٦٥ مرجع سابق

(٢) : الاسلام والطاقت الممثلة للمشيخ محمد الفزالى ص ١١٤/٣٧ وما بعدها مرجع سابق .

ب- ان قيام النظام الاسلامى المتكامل حكما وسلوكا وثقافة هو المحقق لهذا المفهوم فمهما حاولنا الاستفادة من جوانب الاسلام وهى مجدية ولاشك ، وكم قد أخذ الضرب من الاسلام وأحكامه وعلومه الا ان تطبيق الجزء لا يفيد الكل ، ولترابط اجزاء الكل بعضها ببعض وتأثيرها فى بعضها ، يقتضى الا ينجح الجزء انا طبق او نفذ وحده فان اخذ بعض المبادئ- الاقتصادية من الاسلام وكان الحكم والقضاء والسلوك لا - يطالبوا احكام الاسلام ، قد يودى الى نتيجة عكسية وهى لا يمكننا ان نطلب من فرد لم يحج معنى العبادة بصدق ويحصرها فى شائرها يأديها ببدنه فقط ، وينسى ان للعبادة معنى اعم مرتبط بالنية والقصد او هو يجهل ذلك اصلا ان يشارك فى العمارة والتنمية لانها عبادة ، ولا ان نطلب ممن لم يؤمن بأن هذه العمارة اخلاقية بمقتضى التكليف الالهى ما لم يعرف ما هى هذه الاخلاقيات وكيف يتبناها . ونخلص من كل هذا الى أن :-

- ١- العمارة الاسلامية الالهية التكليف وبمقتضى هذا التكليف فهى عبادة لله عز وجل يؤديها المسلم برضى نفس يندفع به اليها بكل جهده وطاقته وهو ما لا يتوافر فى مفهوم التنمية عند الاقتصاديين الوضعيين الذين يحاولون ايجاد حوافز من أقصى ربح أو أعلى أجر او غيرهما ليدفعوا الانسان للمشاركة فى عملية التنمية .
- ٢- العمارة الاسلامية لا تقتصر على الناحية المادية بل تقيم وزنا أكبر للعمارة المعنوية وتجعل من الناحية المادية وسيلة لها ومساعدة لان عقيدة الاسلام تجعل الدنيا فى موضعها الصحيح فهى ممبر الى الحياة الاخرى الثابتة المستقرة . وهذا ما لا يتوافر فى التنمية الاقتصادية عند الوضعيين .
- ٣- العمارة الاسلامية تعنى بالدرجة الاولى بالانسان لانه هدف العمارة وغايتها ، واداتها فى نفس الوقت وهو ما لا تولية أى اهتمام التنمية الاقتصادية المادية وان أولته اهتمامها فانما بصفة تبعية لانه احد عوامل الانتاج وعناصره الرئيسيه ، فلا تمنى بتربيته تربية خاصة ، وانما تدربه ليكون فنيا متخصا وتهمل جانبا

الروحى تماما مما أدى فى الدول المتقدمة اليوم الى نتائج سيئه معروفة •

٤- الصارة الاسلاميه مرتبطة كل الارتباط بنظام توزيع مسبق على عملية الانتاج ويمتاز بالثبات والاستقرار لانه الهى المصدر ، فلا يتسرب الى النفس شك بأن سوء توزيع الثروات أو الدخل قد يجعل من عملية التنمية ظلم اجتماعيا متواصلا كما حدث فى المذاهب الاقتصادية الوضعيه •

٥- الصارة الاسلاميه لا تعتمد بأعلى نمو يتحقق مالم يكن مرتبطا بعدم الاضرار بأفراد المجتمع أو حرمانهم أو شقائهم .....

### المبحث الثالث

#### اهداف التنمية وغاياتها

#### المطلب الاول : اهداف التنمية الاسلاميه

##### تمهيد :

ان الاهداف المرجوه من عملية التنمية هى التى تفرق تفرقه حقيقية بين اسلوب واخر من أساليبها اذا كانت هذه الاهداف ممكنة التحقيق ، واذا كان السعى الى تحقيقها واقعا فطليلا لا مجرد اعلان للترغيب فى نوع معين من النظم ، وقد سبق ان اتضح لنا فى الباب الثانى من هذا البحث ان اهداف التنمية فى النظم الوضعيه المختلفه كثيرا ما تكون مجرد اعلان وكيف يستحيل بعضها على التحقيق (١) • وما ذلك الا للقصور الذى ينتاب أحكام البشر مهما تساموا فيها على التصرفات والاشياء ودونسه لا تستقيم لهم حياة (٢) •

وهذا المبحث يبين هذه الحقائق فيؤكد اولا الفرق الواضح بين الاسلوب الاسلامى للتنمية وغيره من الاساليب الوضعيه ، وذلك

(١) : انظر الباب الثانى الفصل الاولى ص ٤٠

(٢) : تاريخ الادب العربى ( العصر الاسلامى ) للدكتور شوقى ضيف ص ١١ الطبعة السادسة • دار المعارف بمصر ١٩٧٤  
الفصل الخاص بأثر الاقتصاد •

لاختلاف الاهداف والغايات بين كل منهما ،والذى يستلزم أيضا  
اختلاف الوسائل ايضا ،كما يؤكد من ناحية الأخرى ان الاسلام  
هو الطريق الوحيد الذى ان سلكه البشر حققوا الامان التام  
لانفسهم فى معترك هذه الحيلة •  
الهدف النهائى للعمارة أو التنمية :

---

لما كان خلق الانسان لغاية مثلى هى عبادة الله عز وجل  
حيث قال الله: ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) (١) ومعنى  
ذلك ان يطيع الانسان ربه وخالقه الذى اصطفاه من بين سائر  
مخلوقاته لمهمة عمارة الارض واستخلاقه فيها ، وتلك الطاعة  
لا تتحقق الا بامثال احكام الله التى جاء بها الدوحى ، فكان  
لابد للانسان ان يقيم هذه الاحكام على الارض التى أمر بعمارته  
وان يجرى هذه العمارة على ستن هذه الاحكام وقوانينها ومنع  
ان هذا طاعة لله وامثال لامره ، فهو تخلص للانسان من كل  
سلطان غير سلطان الله مما له الاثر البارز فى تحقيق الامن  
والطمأنينة للانسان ليقوم بمهمته فى عمارة الكون خير قيام  
فمعنى عبادة الله ان يتحرر الانسان من كل سلطان ،فيتحرر  
من سلطان الجور السياسى والاقتصادى والكهنوتى ،وسلطان الشهوات  
المختلفة وأهواء الظهور والملو والجاه الدنيوى • ويكون  
خالما لسلطان الله وحده لان سلطانه هو سلطان الحق والخير  
والعدل (٢) • فاذا تحرر من الخوف سوا • أكان خوفا له دواع -  
واقميه أم كان خوفا متوهما ،فأنه ولاشك منصرف الى مهمته  
مطمئن النفس ثابت القلب •

فلا بد ان ان يكون هدفه الذى يسمى اليه من العمارة هو  
اقامة احكام الله والتزامها والا فإنه لم يؤد المهمة والامانة  
الملقاة على عاتقه •

فالحكمة من تحقيق العمارة انما هى عبادة الله واقامة  
سلطانه على الارض بتطبيق احكامه التى شرعها لعبادة فلا بد ان  
ان يكون هدف التنمية الاسلامية الرئيسى والنهائى هو تحقيق  
المجتمع الذى يطبق احكام الله ولا يرضى عنها بديلا •

---

(١) : الاية ٥٦ من سورة الذاريات •

(٢) : الثروة فى ظل الاسلام للبهى الخولى ص ٦٥ مرجع سابق •

## الاهداف المصاحبة للهدف النهائي :

أول هذا الهدف النهائي للعمارة تفتج عنه أهداف أخرى -  
 تصاحبة وتصفده فلئن كانت العمارة من الانسان المطيع طاعة  
 اختيارية مدركه ، انما تهدف بصفة نهائية الى تحقيق عبادة الله  
 باقامة احكامه على هذه الارض التي قدر للانسان ان يحيا على  
 ظهرها ، وهو هدف غير مادي ، لكنه مهيم على كل ما يصاحبه  
 أو ينتج عنه من اهداف أخرى فانه يجعل الفارق كبيرا بين  
 الساليب الوضعية والاسلوب الاسلامي للعمارة والتنمية ، لانه  
 والحالة هذه ، لا يمكن تصب اهداف وغايات تمارض او تختلف مع  
 احكام الله ، كما انه من غير الممكن ان يتخذ من الوسائل  
 المحققة للعمارة الا ما كان بحسب هذه الاحكام مشروعا او حلالا  
 او مباحا وعلى سبيل المثال لا يمكن جعل زيادة الانتاج هدفا  
 دون ان ينظر الى نوع هذا الانتاج وعلى يحظى بالقبول من  
 هذه الاحكام او لا ، كما انه لا يمكن ان تتول عمليات الانتاج  
 برأسمال يتقاضى عنه غائدة ربوية مثلا .

ان هذا هو هدف الاسلام النهائي من العمارة ان يقيم  
 سلطان الله في هذه الارض وان تطاع احكامه . فهل يفرض علينا  
 هذا الهدف أهدافا أخرى مصاحبة له . نعم وذلك لان تكاليف  
 الشريعة السخاء ترجع لحفظ مقاصدها في الخلق وأن هـــــ  
 المقاصد تقسم الى أنواع ثلاثة :-

### ١- مقاصد ضرورية :-

والدنيا ، بحيث اذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة  
 وأدى ذلك الى الفساد وفوت الحياة .

### ٢- الحاجيات :-

وهي التي يفتقر اليها من حيث التوسعة ورفع  
 الضيق المؤدى غالبا الى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت -  
 المطلوب فانها اذا لم تراعى دخل على المكلفين على الجملة  
 الحرج والمشقة ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد المادي المتوقع  
 في المصالح العامة .

### ٣- التحسينات أو التكميلات :-

وهي ما تؤدي الى الاخذ بما يليق  
 من محاسن الماديات وتجنب الاحوال المذنبات التي تأنفها  
 القول الراجحات .

وتلك المقاصد الثلاثة تراعى فى كل ما جاءت الشريعة لحفظه  
للخلق ، فإن كانت الشريعة كما اتفق العلماء قد جاءت لحفظ  
أمر خمسة تعتبر ضرورات وهى : الدين ، النفس ، النسل ، المال  
والعقل ، فأنها تراعى فى حفظها من الناحيتين الإيجابية بمعنى  
ما يقيم أركانها وتثبت قواعدها بمراعاتها من جانب الوجود  
والسلبية بما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع بمراعاتها  
من جانب النقص (١) . وقد استقرأ العلماء أحكام الشريعة  
فى كلياتها وجزئياتها وطبقوها على هذه المقاصد . فوجدوها  
لاتخرج عنها ، فكان هذه المقاصد مقاصد كلية واهداف عامة  
للشريعة الإسلامية مع ملاحظة ما يلى :-

أ - أن المصالح التى تجلب سواء أكانت دنيوية أم آخروية  
وكذلك المفاسد التى تنذر ، المقياس المعتمد فيها ما جاء  
به الشرع ، وهى ان وافقت العقل السليم ، لانه لايلزم من  
ذلك اعتبار المصلحة التى يرشد اليها العقل وحده ، وهى  
تخالف ما جاء به الشرع وذلك احتراز عن ما يهتدى للانسان  
أحيانا انه مصلحة له أو لمجموعه - وهو فى حقيقة الأمر  
لايعدوا كونه مفسده ، فالمصلحة المعتبرة انما هى ما ارشد  
اليه الشرع اما ما الفاه فلا مصلحة فيه ، أما ما لم يرد  
فيه من الشارع حكم وفيه مصلحة فانه ينظر فيه السوى  
شواهد الشرع من أمثاله (٢) أى يجتهد فيه .

ب - أن المصالح والمفاسد لا تكون خالصة محضه فأن -  
المصالح الخالصة عزيزة الوجود ، كما ان المفاسد  
الخالصة كذلك لذا فان الشرع عندما يأمر بشئ فانما  
يراعى غلبة المصلحة فيه ، وعندما ينهى عن شئ فانما  
يراعى غلبة المفسدة (٣) . فيه ، فالخمر قد حرمها وفيها  
منافع والمنافع مصالح سواء اكانت لذة ام فائدة مالية

(٢) : الموافقات للشاطبى الجزء الثانى ص ٤ حتى ٧

(٣) (٣٤) : الموافقات الجزء الثانى ص ١٧ ، ١٨  
مرتب ما بين



كما انه امر بالجهاد والقتال وفيه فقد الحياة لكن نتائجه اقامة الدين واستقامة الحياة انن فالمصلحة المطلوبة لايلزم ان تكون خالصة وانما يرجح منها جانب المصلحة ، كما ان - المفسده التي يجب ان تدرك كذلك يرجح فيها جانب المفسده ثم ان المصالح تتفاوت فما كان الاكتساب فيه محصلا لاحسن المصالح فهو أفضل الاعمال ، وما كان منه محصلا لاقبح المفساد فهو ارجح -  
الاعمال (١) .

ج - التسليم ان مراعاة غلبة المصلحة او المفسدة وان - كانت حاصلة في الامور الاعتيادية من احوال الدنيا ، الا انها لا تطلق على المصالح الشرعية المعتبرة او المفساد الشرعية المعتبرة تأديبا لان مصالح الشرع خالصة غير مشوبة بشيء من المفساد وان ظهر في الوهم انها كذلك ، وكذلك المفسده المعتبرة شرعا هي خالصة غير مشوبة بمصلحة والقصد من ذلك تنزيه الشرع في القول فالمرعى حينئذ المصلحة فقط ، او المفسدة فقط (٢) .

كيف نستخلص أهداف التنمية من هذه القواعد الشرعية :

ان عرض قاعدة المصالح الشرعية ، ومقاصدها على هذه الصورة ضرورة اقتضتها طبيعة هذا البحث ، حيث أن استخلاص اهداف - للتنمية من احكام الشرعية الاسلامية ، يقتضى عرض قواعد - في صورة مبسطة ما أمكن لفهمها اولا ثم ربط ذلك بما نود قوله ونعتقد انه ممثلا لرأى اسلامي في هذه القضية ، فاذا كانت الشريعة قد وضعت لمصالح العباد ، وراعت في احكامها مقاصد معينة ، فإنه اجدر بنا ان نحقق ذلك في سميها لتقدم بالنتيجة وتنمية ثرواتها وتستخلص من ذلك أولا :

---

(١) : قواعد الاحكام في مصالح الانام الجزء الاول ص ٧/٤ عبد العزيز دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ . بن عبد السلام السلمي

(٢) : الموافقات للشاطبي الجزء الثاني ص ٨

ان عناية الصمارة الاسلامية يجب ان تكون اولا بالانسان :  
 أ : وحجتنا في ذلك ان الشريعة قد تكفلت بحفظ ضرورات خمس  
 هي الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، وجعلت اول -  
 مقاصدها هي هذه الضرورات الخمس لتحفظها بجانبها الايجابى  
 والسلبى ( ١ ) وتلك الضرورات تنصب قبل كل شئ على حياة  
 الانسان وحفظها ومن ثم تكريمه .

ب- ويؤيده ان التنمية لاتتم الا بالانسان فهو هدفها وغايتها  
كما انه عنصرها الاساسى ، فدوره حاسم فيها وبدونه لن  
تتحقق مهما توافرت الموارد المادية ، فعلاقة الانسان -  
بالتنمية علاقة عضوية ، بل هى علاقة الشئ بنفسه بل ان  
الحديث عن التنمية فى حقيقته انما هو حديث عن الانسان  
به يكون التقدم وبه يكون التخلّف فهو مانع التنمية  
والعمارة والقائم بها وهو فى نفس الوقت الهدف منها  
هو الوسيلة والحماية معا والسبب والنتيجة ، مرغبتة  
وحضرة الفاعل هو نقطة البداية فيها ، فلذا فأن البحث  
فى التنمية وكيفية تحقيقها والاسراع بها هو فى الجانب  
الاكبر منه بحثا فى جوانب نفسه الانسان وكيف تصاغ  
الصياغة القادرة على ان تجعل منه قادرا على تحقيقها (٢) .  
لذا فأن العناية به اول امر لابد ان تهدف اليه  
المجتمعات ، لذا فأن الشريعة الاسلامية كل الشرائع  
والنظم من حيث عنايتها بالانسان وعندما تحققت هذه  
العناية فى هصور الاسلام الاولى رأينا كم كان تأثيرها  
ذلك على تقدم المسلمين وتحقيق الرخاء لهم وهذه حقيقة  
بدأت معالمها تتضح حتى فى الفكر الاقتصادى الوضعى اليوم  
حتى ان من بحثوا التنمية جعلوا بحثهم فى نفسية  
الانسان (٣) .

(١) : الموافقات للشاطبي الجزء الثاني ص ٥ المرجع السابق  
 (٢) : استراتيجية وتكتيك للتنمية الاقتصادية في الاسلام الدكتور  
 يوسف ابراهيم يوسف ص ٢٤٣ وما بعدها مرجع سابق •  
 (٣) : وهو دافيد ماكلياند في كتابه مجتمع الانجاز الدوافع  
 الانسانية للتنمية الاقتصادية وقد ترجمه الدكتور ان محمد  
 سعيد فرج ، عبد الهادي احمد الجوهري مكتبة الانجلو  
 المصرية القاهرة ١٩٧٥ •

وهذا الأمر قد يفسر تمثر خطط التنمية في كثير من بلدان العالم الثالث فان تجاهل أو إهمال قضية الإنسان هي من أهم الأمور التي أفقدت تجارب هذه الدول الشرط الأساسي لنجاحها (١) .

ونخلص من كل هذا الى ان تحقيق الممارسة الإسلامية تتطلب بمقد إقامة احكام الله في الارض ويصاحبها العناية التامة بالإنسان واعداده الاعداد الإسلامي ليكون مالحا للقيام بهذه الممارسة فينصرف الجهد المبذول لتحقيقها في العناية به بكل ما ذكرناه وهذا يستلزم إقامة مجتمع الاسلام المطبق لاحكامه قبل كل شيء في نظمة ومؤسساته هذا اذا اردنا فعلا النهوض بمجتمعنا تنسا - والملاحق بركب التقدم الانساني ، لان ذلك ضرورة حتمية لان المجتمع الذي لا هوية له لا يحقق عمارة متقدمة وتجارب الأمم في الماضي والحاضر تثبت ذلك .

ثانيا : الا يكون هناك انفصال بين اهدافها المادية .

والمعنوية فكلهما يجب ان يقوما معا ، فاذا كان السعى الى تحقيق رخاء مادي هدف للمجتمع ، فان ذلك لا يبد ان يكون معه نمو اجتماعي وتغيير للأوضاع ، فلا يؤدي - السعي نمو تحقيق هذا الرخاء الى قلق نفسي او تأثير على القيم الإسلامية التي يؤمن بها المجتمع كما نرى في كثير من دول العالم المتقدمة ويتم ذلك بالتزام الدين واحكامه ، ولهذا فان اهداف التنمية والممارسة يجب ان توافق مقاصد الشرع فيجب :-

أ - أن تكون الاولوية في المشاريع الانمائية

الصمرانية لما يحافظ على الضروريات فمثلا المشاريع التي تؤدي الى زيادة انتاج الضروريات من غذاء وكساء مساكن تأتي في المقدمة ، ولهذا فالمشاريع الزراعية يجب ان يكون لها الاولوية فيها حفظا للغنوس وخاصة اذا نظرنا الى احوال العالم اليوم وكيف أصبح التهديد سياسيا بموارد الطعام المستورده وسيلة الاذلال للأمم والحرب القائمة بين الدول سياسيا من أجل

(١) : استراتيجية وتكنيك للتنمية الاقتصادية في الاسلام

القمح تعطينا مثلاً لذلك •

وفقهاء الاسلام قد عددوا فضائل الزراعة وبعضهم قد رأى  
انها أفضل الاعمال، لما ورد فيها من النصوص التي تحت عليها  
ولأن ما يكتسبه الزارع تصل منفعته الى الجماعة ولقول - (١)  
الرسول - صلى الله عليه وسلم - (خير الناس من ينفع الناس)  
وقال ائدهم ان دلائل فضائل الزراعة اكثر من ان تحصر وأشهر  
من ان تذكر وارتفاعها على سائر الحرف لا ينكر (٢) •  
ولسنا في مجال تفضيلها أو اثبات ذلك، ولكننا اردنا فقط  
الاشارة الى فكر هؤلاء العلماء الاجلاء، فنتحن قد اكدنا أن -  
الضرورات لابد وان تكون اول ما يعنى به في مشاريع التنمية  
تحقيقاً لمقاصد الشرع ولا يعنى ذلك الا نقوم المشاريع -  
الآخري • بل ان الاهتمام بالزراعة في دولنا الاسلامية قد تكون  
بداية للانطلاق نحو الصناعة فان اقامة الصناعات القائمة  
على الزراعة تكون في مرتبتها من ناحية الضروريات وكذلك  
اقامة صناعات الكساء والانشاء ما دام ذلك يخدم المقصد  
الشرعي الاول وهو حفظ الضروريات •

كما ان الضروريات التي تقوم بها الحياة لاتكون في كل  
حين هي نفسها ما كانت فيما سبقه من زمن لان تطور الحياة -  
الانسانية قد يجعل مما كان حاجياً ضرورياً، فان اقامة  
المستشفيات وصناعة الادوية قد تكون اليوم من الضروريات  
اللازمة وخاصة انها تخدم مقصد الشرع من حفظ النفوس والمقول  
كما ان اقامة المدارس والمعاهد ومراكز التدريب هي ما  
يحفظ المقول، ويحفظ النفوس بتوفير الحرفة للأفراد وبهذا  
المعنى تكون من الضروريات التي يجب ان يسعى لتحقيقها  
اولاً • ولعل قيام الطرق ووسائل المواصلات اصبحت اليوم من  
الضروريات التي يجب ان تحظى بالاولوية في مشاريع العمارة  
لما فيها من حفظ للنفس بايصال ضرورات الحياة من منتجات

(١) : انظر كتاب (الكسب) للامام محمد بن الحسن الشيباني  
ص ٤٨ مرجع سابق والحديث رواه جابر رضي الله عنه وجاء  
في الجامع الصغير للسيوطي الجزء الثاني ص ٩ ورمز له  
بالحسن •

(٢) : البركة في فضل السعي والحركة للوصابي ص ١٠ مرجع  
سابق •

الى المستهلكين بأقصر وقت وأسرع من هذا يتضح أن المشاريع التنموية الأساسية او ما يطلق عليه البنية الأساسية أصبحت اليوم من الضرورات التي لاتقوم الحياة الا بها ، ومن هذا نخلص الى ان اقامة المشاريع التي تحافظ على الضروريات سواء أكانت بنية أساسية او مشاريع زراعية يجب ان تكون أولسـ هدف للتنمية والعمارة بعد اقامة أحكام الله فى الارض والعناية بالانسان وهى فى حقيقتها من وسائل هذين الهدفين ولذا قلنا • ولا انها تصاحب هدف العمارة النهائية •

بـ اذا توفرت الضروريات التي مثلنا لها فى الفقرة السابقة فحينئذ ننتقل الى مستوى الحاجيات وهى التي تقتضى رفع الحرج عن الناس والتوسعة عليهم ، فاننا \*مشاريع لانتاج سلع ليست لازمه لحفظ الحياة ولكنها تزيد فى التوسعة على الناس من طبقات حلال كتفوع الوان الفرش (١) او - الغذاء أو تحسين المساكن او انتاج السيارات لاستخدام الافراد او اجهزة الراديو او الاجهزة الكهربائية السقى تخفف الميع على الانسان فى حياته اليومية وما الى ذلك تأتى فى المرتبة الثانية بعد المشاريع الأساسية السابقة •

جـ ثم يأتى دور التحسينات او التكميلات مما يدخل فى رفاهية الانسان مثل توفير وسائل للانتقال السريع جدا ، او يدخل البهجة على نفسه ، كالتوسع فى انتاج الاثاث وتنويعه وتزيينه ، وتوفير ادوات الهوايات البريئة (٤) • الفير محرمة شرعا ، و انتاج الحلوى والمجوهرات واشباه ذلك • هذا مع مراعاة ان أن هذا التقسيم يفترض ان كل مستوى من المستويات الثلاثة يكمل الآخر ، فالتحسين يعتبر مكملا للحاجى والحاجى مكمل للضرورى (٣) • او بمعنى اخر انه عند توافر الموارد بقدر يمكن من تحقيق المستويات الثلاثة فلا بأس من تحقيقها مما ، اما اذا كانت الموارد لاتفى بذلك فيجب تحقيق

(١) (٢) : بحث الدكتور محمد انس الزرقاء بعنوان صياغة اسلاميه لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك من كتاب (الاقتصاد الاسلامى) بحوث مختارة فى المؤتمر المالى للاقتصاد الاسلامى المركز العالمى لبحوث الاقتصاد الاسلامى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة طبعه اولى ١٤٠٠/٠٩٨٠ (٣) : الموافقات للشا طبع جز ٢ ثانى ٧/٧

الاول فالاول لان تحقيق الادنى قد يفوت تحقيق الاعلى أو كما يقول  
الشاطبي ان كل مرتبة من المراتب الثلاث ينظم اليها ما هو -  
كالتمنعة او التكملة لها مما لو فرضنا فقد لم يخل بحكمتها  
كما يجب ملاحظة الا يعود تحقيق المكمل بابطال الاصل او الاضرار  
به (١) فاذا اعتبرنا أن تحقيق مشروع مستشفى لحفظ الصحة ، وهو  
أمر ضروري يقتضى اقامة مصنع لانتاج اللات الطبية ، وهو أمر قد  
يعتبر حاجيا او تحسينا حسب مستوى مواردنا ، ولكن اقامة هذا  
المصنع قد يكون بارتفاع تكلفته قد يؤدي الا يقام المستشفى او  
الا يقام من المستشفيات العدد الكافى ، فإنه حينئذ يمكن الاستغناء  
عنه باستيراد هذه اللات من الخارج . وهكذا بهذا التطبيق  
لهذه القاعدة الشرعية الهامة يمكننا ان نرتب اولويات -  
المشاريع الصارة والتنمية آخذين فى الاعتبار قدرة الدولة  
التمويلية للمشاريع وكفاءة الموارد ومقدار توفرها .  
بهذا الاستعراض لاهداف التنمية نصل الى نتيجة حتمية  
وهى ان تحقيق الرخاء المادى أمر مطلوب فى الاسلام ولكنه يجب  
أن يتم فى تدرج بحسب حاجات المجتمع وقدر الطاحها على  
الاشباع متوافقة مع مقاصد الشرع وغاياته وان الاهداف الاقتصادية  
وغير الاقتصادية ( الاجتماعية مثلا ) لابد وان تكون متعاضدة  
فى خطة تنمية اسلامية مبنيه على اسس الشريعة الاسلامية ، والا -  
يهمل احداهما فى سبيل تحقيق الاخرى ، فاقامة الدنيا وعمران  
الارض لا يكون على حساب اقامة الدين وامر الآخرة وان الفايضة  
المظلمى والهدف الاسمى من العمارة هو خدمة الدين وتطبيق  
احكامه ولهذا لايجب ان يفيب هذا الهدف عن كل أمر من أمور  
العمارة ، بمعنى ان تراعى احكام الجل والحرمة فى كل أمر  
يتحقق من أجل العمارة .  
وان كل ما يؤدي الى قوة المسلمين وعزتهم أمر يجب أن يؤخذ  
فى الاعتبار مادام امرا مشروعا فى كل خطة للتنمية ، لأنه  
بهذا يتحقق الهدف النهائى للعمارة .

---

(١) : الموافقات للشاطبي الجزء الثانى ص ٧/٦ مرجع سابق

المطلب الثاني : المقارنة بين أهداف  
===== التنمية في الاقتصاد  
الوضعي المعاصر وأهدافها في الشريعة  
الإسلامية  
=====

سبق أن عرضنا لأهداف التنمية في الاقتصاد المعاصر ففي  
الكتاب الثاني ، ورأينا أن تلك الأهداف تنصب على هدف  
رئيسي هو تنمية الإنتاج المادي وزيادته وحتى عندما  
حاولت النظم الاقتصادية الاهتمام بالعدالة مثلتها ففي  
عدالة اقتصادية مادية وقد ناقشنا هناك بعض تلك الأهداف  
وعرفنا ما تعرضت له بعضها من استحالة التحقيق وما يفترض  
البعض الآخر من مشاكل ، وما ذاك إلا أنها عنيت أساسا بالناحية  
المادية من الحياة ، ولم تعط الجانب المعنوي منها اهتماما  
وذلك لأن الفكرة التي قام عليها المنهاج أساسا فكرة مادية  
ورأينا أن الإنسان قد تعرض للمماناة في سبيل تحقيق تلك  
الأهداف .

وأما أهدافنا الإسلامية فأنها وإن كانت لا تقف في وجه  
زيادة الإنتاج المادي بل تطلبه إلا أنها تضع تكاملا وتوازنا  
بين الأهداف المادية والمعنوية ، بحيث تجعل من الأهداف المادية  
وسيلة لتحقيق الأهداف المعنوية وذلك لاختلاف الفكرة والمنهاج  
بين النظام الإسلامي ، والنظام الوضعي بشقيه .

.....

## الفصل الثانى

### المبحث الاول : مقومات التنمية الاقتصادية

#### تمهيد:

الكتاب الاقتصاديون يختلفون فيما بينهم بمدد المقومات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ، فمنهم من يرى أنها النمو السكاني ، والموارد الطبيعية ، وتراكم رأس المال ، وتزايد حجم الانتاج ، وتخصه ، والتقدم التكنولوجى . (١) والبعض الآخر منهم يشير الى أنها الابحاث العلمية ، والابتكارات والانخار والموارد الطبيعية ، وعناصر أخرى . وفريق ثالث منهم يعتبرها مثلة فى الهيكل الاساسى للمجتمع وأن أى دراسة للتنمية يجب ان تتناول البيئة الطبيعية والهيكل السياسى ونظم الحوافز ، ووسائل التعليم ، والاطار القانونى ، وتراكم رأس المال ، وموقف المنظمات ، والافراد تجاه التغييرات التي ستحدث (٢) .

وحقيقة الامر ان كل ما ذكر - بفض النظر عن مصدره - يعتبر من مقومات التنمية الاقتصادية ومكوناتها ، الا ان حصره فى مجموعتين رئيسيتين الاولى نطلق عليها المقومات البشرية والثانية المقومات المادية ، يسهل المهمة على الباحث فى جمع المتفرق ويعطية الفرصة لمعرض مقومات التنمية بصورة أسهل وأوضح وكما يقول آرثر لويش فى جملة مختصرة لما اشير اليه سابقا : ان النمو الاقتصادى يتوقف على الموارد الطبيعية المتاحة من جهة

---

(١) : التكنولوجيا : كما يشير المعجم الفلسفى هي نسق من ممارف تقنية مستمدة من علوم مختلفة ، تهدف كلها الى غاية واحدة هي تطوير الانتاج وتنويع وسائله وتحديد دور الانسان فيه ، وهى بهذا الوصفه كبيرة من سمات عصرنا الحاضر .

(٢) : الاسلام والتنمية الاقتصادية للاستاذ شوقى احمد دنيا  
ص ٢٦ ٢٧ مرجع سابق .



وعلى السلوك البشري من جهة أخرى (١) .  
وسيتم عرض هاتين المجموعتين من خلال إيجابياتهما وسلبياتهما  
وما يطرأ عليهما من مشاكل ، تجب معالجتها ، لتتبع لاداء دورها  
في التنمية والمصاراة .

### المجموعة الاولى : المقومات البشرية

ان الاسلام كنظام حياة ، ومن ضمنه نظامه الاقتصادي ، ينظر  
الى الانسان على انه العنصر الاساسى فى النشاط الاقتصادي الذى  
يجب أن تطوع كل العناصر الاخرى لخدمته ، وتحقيق أهدافه  
فقد قال الله تعالى : ( ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم فى البر  
والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا  
تفضيلا ) (٢) . فقد خلق الله الانسان وكرمه بخلقه على هذه -  
الصورة على أحسن هيئة ، وجعل من تكريمه ان له العقل الذى  
به الفهم والتمييز ، وأن جعل له التسلط على سائر المخلوقات  
التي فى الارض ، وذلك بتسخيرها له لتكون فى خدمته ، ولينتفع  
بها فى كل أمور حاجاته ، وما الرزق الا تكريم للانسان بتعدد  
حاجاته من ألوان الطعام واللباس وسائر الملذات ما لم تكن  
محرمة (٣) . وقد رأى القرطبي فى تفسيره لآية فى هذا التكريم  
ردا على من ادعى من الصوفية ان الامتناع عن طيب الطعام  
مقو على العمل بالعبادة ، ورأى ان ذلك مضاد للشرع والعقل .  
والإشارة فى الآية الى الحمل فى البر والبحر انما هو تعبير  
عما امتاز به الانسان من عقل استطاع به اختراع تلك المركبات  
التي تحمله فى البر والبحر ، كما انه اشار الى تسخير ما فى  
الكون من موارد لاستخدام الانسان فى الانتاج لسد حاجاته من  
حيوان أو نبات وما سواها (٤) .

(١) : المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٢) : الآية ٧٠ من سورة الاسراء .

(٣) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء الخامس ص ١٩٤ مرجع  
سابق وكذلك تفسير القرآن العظيم لابن كثير المجلد  
الثالث ص ٥١ وايضا تفسير الكشاف للزمخشري المجلد  
الثانى ص ٤٥٨ وكلاهما مرجع سابق .

(٤) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء الخامس ص ٢٩٥  
المرجع السابق .

فقد اعتبر الاسلام الانسان سيدا على هذه الارض وسخر الله له كل شئ فيها لنفسه فكان عليه الانتفاع بكل ذلك مما لم ينسه ، لان الله لم يخلق شيئا عبثا •

وهذا التكريم للانسان على هذه الصورة ، يوجب الا يكون هناك تضحية به او بحاجاته من أجل الممارسة المادية او لاي غرض كان ، فهو الهدف والغاية لكل نشاط يقوم به ، فان لم يؤد هذا النشاط الى خدمة للانسان واسمائه ، فقد فشل المسمى وآب بالخيبنة والخذلان ، فاذا كانت التنمية والممارسة هدف تسمى المجتمعات الانسانية اليه اليوم ، فانها في المجتمع الاسلامي يجب ان تكون وسيلة لاسعاد الفرد ومجتمعه ونفى المحاناة عنه لاسباب فسي معاناته •

واذا امعنا النظر الى المقومات الاساسية التي تقوم عليها التنمية المشار اليها سابقا ، فاننا سنكتشف ان المقومات البشرية تستحوذ على الجانب الاكبر منها ، فالنمو يتوقف على هذه المقومات اساسا ، والانسان هو الجانب الواعي منها فنمو اعداده له أثر في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم - التكنولوجي المعتمد على معارف وعلوم انما مصدره الانسان وكذلك البحوث العلمية والابتكارات ، كما ان الانسان هو الذي يحقق الانذار ويوجه الاستثمار ، كما ان الاطر الثقافية والسياسية والقانونية والاجتماعية لا تتكون الا به وعنه تصدر كما ان نظم التعليم والحوافز موضوعها الانسان ، ولموقفه كفرد او مجموعة الاثر البارز في تحقيق التغيير المطلوب - لاستحداث التنمية •

وحتى يمكن اعتباره مقومات مادية لا يخلو من أثر للانسان وتأثير له فالموارد الطبيعية لا يكون لها الدور الحاسم في النمو الا عن طريقه وتحقيق زيادة الانتاج وتخصه ، وتحقيق التراكم الرأسمالي لا يتم كل ذلك الا به وله • وهو ما يؤكد الدور المباشر والحاسم للانسان كمفهم اساسي بالغ الاهمية لتحقيق الممارسة والتنمية ، ويجعل القول بان المقومات البشرية هي القائدة والرائدة في مجال التنمية صحيحا • فهي المؤثرة في باقى المقومات ، ولعل كل هذا يوضح سراً اهتمام الاسلام - بالمقومات البشرية وتقديمها على ما سواها ، فالطاقة البشرية مدار كل مشايط وتنظيم وعمل وانتاج ، ولولاها لما كان

هناك شيء اسمه عمران أو مدنيه ، لان انعدام الطاقة البشرية  
يعنى انعدام الفعالية الانسانية التى تستتبع انعدام الحياة  
والطاقة البشرية هى القدرة الانسانية فى كل مجهود ينتج عن  
الانسان فهو المحرك والفاعل ضمن حدود طاقته - لما يحتاج  
لتأمين اسباب حياته مما هو مسخر له من الله عز وجل (١) .  
ولما كان نشاط الانسان انما هو العمل ، فانه الوسيلة  
الاهم لتحقيق الصدارة والتنمية التى استخلف الانسان فى الارض  
من أجل تحقيقها وجعلت الغاية من خلقه ، والوظيفة الاسمى له  
فقد سبق فى علم الله ان الانسان سيخرج من الجنة التى لا يحتاج  
فيها الى عمل أو جهد ومشقه ليهبط على الارض ليكون قدره الشقاء  
والتعب بالعمل لسد حاجاته الى الطعام والشراب والكساء والسكن  
وهى كما يقول المفسرون الاقطاب التى يدور عليها كفافه لانسان (٢)  
فيكون ذلك سبباً فى عمارة الارض التى انتدب الله لها الانسان  
كما ورد فى قصة آدم عليه السلام فى قوله تعالى :- ( فقلنا  
يا آدم ان هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى  
ان لك الاتجوع فيها ولا تضرى وانك لا تطعم فيها ولا تضحى ) (٣) .  
فالمعمل انن هو الوسيلة الاساسية لتحقيق الصدارة والتنمية  
وما الوسائل الاخرى الا ناتجة عنه وفرع له .

.....

## المطلب الاول : العمل

### المفهوم :

ان مفهوم العمل - اقتصاديا - هو كل نشاط اقتصادى يتمثل  
فى شكل مجهود انسانى ذهنى او جسمانى يقوم به الفرد من اجل  
الانتاج (٤) . وانحصار العمل فى النشاط الاقتصادى المادى فى  
الفكر الاقتصادى المعاصر صفة لازمة له ، ولايعنى ذلك ان الخدمات

(١) : الاقتصاد فى ضوء الشريعة الاسلامية للدكتور محمود محمد  
بابلى ص ٧٩ / ٨٠ دار الكتاب العربى ببيروت الطبعة  
الاولى ١٩٧٥ .

(٢) : الكشاف للزمخشري ص ٥٥٦ من المجلد الثانى وتفسير الجلالين  
للأمامين جلال الدين محمد بن احمد المحلى وجمال الدين عبدالرحمن  
بن ابى بكر السيوطى ص ٢٦٧ دار الفكر بيروت بدون تاريخ وتفسير القرآن  
المعظم لابن كثير المجلد الثالث ص ١٧٦ . (٣) : الايات ١١٢ ، ١١٩ سورة طه  
(٤) : النظرية الاقتصادية للدكتور احمد جامع جزء اول ص ٣٨ مرجعنا بقى

لا تدخل ضمنه وانما يرمى ذلك الى ان نتاجه تكون مادية صرفة سواء اكانت فى انتاج السلمه او الخدمة .

وهو بهذا المفهوم الضيق غير معروف فى الفكر الاسلامى وذلك لان العمل فى الاسلام مرتبط بالجزاء - ثوابا او عقابا - سواء اكان دينيا أم دنيويا - مع أخذ الحيطة فى انه لا حدود فاصلة بينهما فى الاسلام - لان كل عمل صاحبه نية خالصة ، وقصد به وجه الله ومرضاته فهو عبادة يثاب عليها المسلم فى الدنيا والاخرة حتى - وان كان عملا دنيويا محضا ، وكل عمل صاحبه نية فاسدة أو قصد به غير وجه الله أو أريد به الاضرار ، فهو محصية يماقب عليها المسلم حتى وان كان عملا دينيا محضا .

فالسمى لاكتساب الرزق ، وهو سعى لتحصيل المادة التى تشبع حاجات الانسان ، وهو عمل دنيوى ظاهر ، اذا قصد به المسلم التقوى على طاعة الله ، والاستغناء عن الناس ، والانفاق على نفسه وعياله وهى امور الزم بها شرعا ، كان حينئذ هذا السعى عبادة - قد تفوق غيرها من الوان العبادة الاخرى ، فقد جاء فى الحديث ( أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان جالسا ذات يوم مع أصحابه فقطروا الى شاب ذى جلد وقوة ، وقد بكر يسمى ، فقالوا : ويح هذا لو كان عبدا وجهه فى سبيل الله ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا هذا فانه ان كان يسعى على نفسه ليكفيها عن المسألة ويفنيها عن الناس فهو فى سبيل الله ، وان كان يسعى على ابوين ضعيفين أو كرية ضاف يفنيهم ويكفيهم فهو فى سبيل الله ، وان كان يسعى تفاخرا وتكاثرا فهو فى سبيل الشيطان (١) .

كما ان بناء المساجد طاعة ظاهرة ، يتمسك الله بها ، ولكن لو قصد المسلم ببناء مسجد الاضرار - كما فعل المنافقون ببناء مسجد الضرار (٢) . وكما لو بناه فى ملك غيره لقصد الاضرار به او ازالة ملكه ، فانه حينئذ يكون محصية لاطاعة ماثب عليها .

(١) : انظر كتاب من قضايا العمل والمال فى الاسلام للشيخ ابو الوفا مصطفى المراغى ص ١٦ مجمع البحوث الاسلامية القاهرة ١٣٩٠/١٩٧٠ واما الحديث فقد اوردته الامام الفزالى فى الاحياء فى باب فضل الكسب الجزء الثانى وقال عنه المراقى فى كتابه المقنى عن حمل الاسفار الملحق بالاحياء انه لكعبين عجرة وقد رواه الطبرانى فى معاجمه الثلاثة وفى سنده ضعف .

(٢) : مسجد الضرار مسجد بناء المنافقون قرب مسجد قبا ، قصد تفريق كلمة المسلمين والاضرار بهم انظر تفسير الكشاف ص ٢١٤ مجلد ثان

فالعمل الذي يدعو اليه الاسلام هو العمل الصالح ، أعم من أن يكون دينيا ، ومن ثم فقد لازم فونصوصه بين اللفظ " العمل " وبين صفة " الصالح " مما يعنى ان العمل فى الاسلام موجه دائما ، فالإنسان مطالب من الله تعالى ان يحسن عمله وأن يؤديه على خير وجه (١) . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ( ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه ) (٢) . وذلك ليثاب عليه المسلم وليترتب عليه الجزاء قال تعالى : ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيق أجور من أحسن عملا ) (٣) . وان المتبع للفظ العمل فى نصوص الشرع ، وفى آثار الفقهاء والطلما المسلمين يجد انه دالا على كل جهد يبذل سواء اكان ماديا او معنويا او مؤلف منهما معا . وقد يطلق علوا لعمل لفظ الاكتساب او الكسب اذا كان القصد منه تحصيل المال وقد عرفة الفقهاء فقال الامام محمد بن الحسن الميثباني : الاكتساب فى عرف أهل اللسان تحصيل المال بما يحل من الاسباب ، واللفظ فى الحقيقة مستعمل فى كل باب وقد قال تعالى : ( أنفقوا من طيبات ما كسبتم ) (٤) . وقال : ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبتم أيديكم ) (٥) . ثم قال فى اية السرفسة ( جزاء بما كسبا ) أى بما باشرا من ارتكاب المحظور ، فمرفنا ان اللفظ مستعمل فى كل باب ، ولكنه عند الاطلاق يفهم منه اكتساب المال (٦) . وقال الما وردى الشافعى : الكسب يكون بالاقصاال الموصلة الى المادة والتصرف المؤدى الى الحاجة ، وذلك من وجهين احدهما نقل فى تجارة والثانى تصرف فى صناعة ، وهذان مما فرح لوجهين المادة ، فصارت اسباب المواد المألوفه .

- 
- (١) : الاعتماد الاسلامى للدكتور ابراهيم الطحاوى الجزء الاول ص ٢٤٠ مرجع سابق .  
 (٢) : من حديث عائشة رضى الله عنها ورواه البيهقى ، وقد جاء فى الجامع الصغير عنها الجزء الاول ص ٧٥ .  
 (٣) : الاية ٣٠ من سورة الكهف .  
 (٤) : الاية ٢٦٧ من سورة البقرة .  
 (٥) : الاية ٣٠ من سورة الشورى .  
 (٦) : الاية ٣٨ من سورة المائدة ثم انظر الكسب لمحمد بن الحسن ص ٣٢ مرجع سابق .

ونجات المكاسب المصروفة في أربعة أوجه : زراعة ، ونتاج حيوان ، وبيع تجارة ، وكسب صناعة (١) .

وهذا هو مفهوم العمل الاقتصادي على الخصوص في الفكر الإسلامي وقد يطلق عليه المصنف بمعنى طلب الكسب والسعي في تحصيله ويقول ابن خلدون : أن المصنف هو عبارة عن ابتغاء الرزق - والسعي في تحصيله وهو مفعل من العيش ، كأنه لما كان العيش الذي هو الحياة ، لا يحصل إلا بهذه جعلت موضعا له على طريق المبالغة (٢) . كما أن الكسب قد يراد به أحيانا المال حيث يصره ابن خلدون بأنه السعي في اقتناء المكاسب بدفع الأضرار (٣) . وكما يشير إليه الماوردي حينما يمرض لقول الله تعالى : (وأنه هو أغنى وأقنى) (٤) . فيقول وأقنى جعل لهم قنية وهي أصول الأموال (٥) .

ويتسم العمل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الإسلامي السعي أنواع مختلفة نجد ذلك عند علي بن حبيب البصري الماوردي (٦) . وعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي (٧) .

- (١) : أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ مرجع سابق
- (٢) : المقدمة لابن خلدون ص ٣٨٠ مرجع سابق .
- (٣) : المقدمة أيضا ص ٣٨٠ .
- (٤) : الآية ٤٨ من النجم .
- (٥) : أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٢٠٩ المرجع السابق
- (٦) : الماوردي من فقهاء المالكية البارزين ومن علماء القرن الخامس الهجري له مؤلفات عديدة منها هذا الكتاب الذي نقلنا عنه آنفا وله فيه نظرات اقتصادية جاثية وكذلك كتاب الأحكام السلطانية وهو كتاب في المياسة المالية جدير باطلاع رجال الاقتصاد وله مؤلفات أخرى عديدة في الفقه والسياسة ومنها كتاب الوزارة الذي يحوي نظرات جديدة باهتماما في السياسة ونظام الحكم .
- (٧) : ابن خلدون ( ٧٣٢ - ٨٠٨ هـ ) المؤرخ المشهور صاحب كتاب الصبر وديوان المبتدأ والخبر من علماء القرن الثامن الهجري . كان له قدم السبق في بحوث علم الاجتماع وفلسفة التاريخ ، مشهرة مقدمته بين دارسي الاجتماع والاقتصاد ، لما حوته من نظرات ماثية في الاجتماع والسياسة والاقتصاد . وقد نالت المقدمة عناية الباحثين المحدثين ، فألفت عنها الكتب وقدمت عنها الرسائل الجامعية .

واحمد بن علي الدلجي ، محمد بن عبد الرحمن بن عمر الوصابي  
الحبيشي ، وعقد محمد بن محمد الاصبحي المشهور بابن الازرق (١)  
وقد اختار الباحث تقسيم الماوردي ، الا ما كان يمثل اضافة  
حقيقية اليه فيذكر منها به .  
وهؤلاء ماعدا الماوردي يرون بادي ذي بدء ان العمل الاقتصادي  
ينقسم قسمين :-

- ١- معاش طبيعي وهو يشمل ألوان العمل الاقتصادي المنتج  
مثل الزراعة والصناعة والخدمات الا انهم يختلفون  
على انواع من الخدمات ، مثل العمل الوظيفي الذي يتخذون  
له مثالا الامارة فأبن خلدون لا يراه من المعاش الطبيعي  
ويضيف اليه اعمال الخدمة الوضيعة ، ويتابعه في ذلك أبن  
الازرق والدلجي والوصابي ولكن الماوردي يحددها من  
الاعمال المنتجة ، ولعله الاقرب الى ما وصل اليه الفكر  
الحديث من اعتبار الخدمات اعمالا منتجة ، ذلك لان الاعمال  
ال اخرى مثل عمل الزراعة والصناعة تحتاجها ولا تتم الا بها .
- ٢- معاش غير طبيعي : ويؤخذ من كلامهم انهم يقصدون به  
الاعمال غير المنتجة اقتصاديا مثل السحر والتنجيم  
المقصود به ربط حوادث حياة الافراد بحركة النجوم  
او ما يسمى بقراءة الطوالح ، والبحث عن الكنوز المرموزة  
ويسمونها المطالب واعمال الخدمة البسيطة والكيمياء -  
المتوهمة المراد منها تحويل الممان الى ذهب . وهم  
يتناولون هذه الاعمال بالتقدي والذم وبيان الاسباب التي  
يجب ان تحذر من اجلها وذلك لان فائدتها متوهمة ولا عائد  
لها ، ويذكرون النصوص الشرعية التي تحرمها ولعلم حين  
يورن الامثلة عليها قد يمرضون لما اصبح اليوم من المهن  
ذات الاحترام مثل البحث عن الآثار وعندهم في ذلك انهم

---

(١) : ابن الازرق (٨٣٢ - ٨٩٦) من علماء الاندلس المشهورين  
الذين تولوا القضاء واشغلو بالسياسة وتولوا مناصبها  
سعى اثناء محنة المسلمين بالاندلس الى ملوك وامراء  
المسلمين بالغرض فيقتصرهم ويستحثهم على تصرة مسلمي  
الاندلس ولكنه وجدهم قد انشغلوا بغلاتهم فلما يئس منهم  
لجأ الى القدس حيث تولى القضاء بها حتى وافاه الاجل  
له مؤلفات منها روضة الاعلام بمنزلة العربية من علوم  
الاسلام . وكتاب شفاء الغليل من مختصر خليل . وكتابه

لا يقصدون به ، ما يقصد اليوم بالبحث عن الآثار ، حيث كان في عصرهم الطلب في المواقع الأثرية القديمة يراد به الحصول على الكنوز والسدقات ، ويختلط بنوع من الكذب والتدليس أيها ما للناس بصحته ، وليحصل مدعى العلم به أجراً على ذلك أو ليسع المدعى له عقاره وما شابه ذلك (١) .

أما التقسيم الثاني للعمل الاقتصادي المنتج وهو المعاش الطبيعي المشار إليه آنفاً والذي اعتمدنا على الماوردي فهو يقسمه إلى عمل زراعي (٢) . أو عمل رعي أو عمل تجارة ، أو عمل صناعة . ثم يورد مشروعية عمل كل من هذه الأنشطة الاقتصادية ويدعمه بالأدلة الشرعية ويبين فضله ثم يقسم الصناعة إلى أقسام ثلاثة . :-

(١) صناعة فكر وهي تنقسم إلى قسمين :

- أ - ما وقف على التدبيرات الصادرة عن نتائج الآراء -  
الصحيحة كسياسة الناس وتدبير البلاد ولعله بذلك يقصد ما يقصده الآخرون بالامارة وهو ما يضمن وظائف الدولة العامة في اجهزتها المختلفة السياسية والدفاعية والامنية والقضائية .
- ب - ما أدت إليه المعلومات الحادثة عن الأفكار النظرية ويعنى به الانشغال بالعلوم المختلفة فهو ان يقصد به الناحية العلمية والتعليمية .

(٢) - صناعة العمل وهي أيضا تنقسم إلى قسمين :

- أ - العمل الصناعي وهو أعلى الأقسام عنده رتبة لأنه يحتاج إلى مطاطة في تعلمه ومماناة في تصوره فصار بهذه النسبة من المعلومات الفكرية ولعله

---

وكتابه الذي نقلنا عنه وهو بدائع السلك في طبائع الملك وهو في علم السياسة والصران وقد تأثر فيه بمقدمة ابن خلدون ونقل عنها .

(١) : الفلاحة والمفلوكون لأحمد بن علي الدلج ص ٣٠ مرجع سابق .

(٢) : أدب الدنيا والدين للمدوردي ص ٢٠٩ مرجع سابق .



يقصد ما نمرقه اليوم بالاعمال الفنية التى تحتاج الى اعداد وتعلم وتودى بصاحبها انه كان لديه الاستعداد الى الاختراع والابداع (١) • مثل الاعمال الهندسية والميكانيكية والالكترونية وما شابهها •

ب- العمل الطاعى البسيط والذى اسماه صناعة كد وآلة مهنة او العمل البهيمى وهى الاعمال التى تغلب عليها الناحية المصليه ، ويقل دور المعلومات فيها ، لانها تتقن عن طريق المران والمدة ، ومثل اعمال الحدادة البسيطة فى مجتمعاتنا سابقا ، وأمثالها اليوم العمل الذى لم يتلقون تعليميا خاصا او تدريبيا مكثفا كالعمال الذين يقومون باعمال الحفر وما شابهها •

٣- صناعة مشتركة بين الفكر والعمل وهى قد يكون جانب الفكر فيها اغلب والعمل تبعا كالكتابة ( والقصد اتخاذ الكتابة حرفة ) وقد يكون جانب العمل فيها اغلب والفكر تبعا كالبناء •

(١) : استخدمنا لفظ الابداع مع معرفتنا ما قد يعترض به عليه الا ان رأينا ان الالفاظ تستخدم فيما وضعت له لغويا وان كان لها معان اخرى مثل لفظ الخلق والابداع والطبيعية وما شابه ذلك فان كان الابداع يعنى ايجاد الشئ من لاشئ بمعنى عدم المسبوقية بالمادة لهذا الشئ فانه يطلق ايضا على تأسيس الشئ عن الشئ ، كما يطلق على استنباط الشئ واستحداثه وكذلك الامر فى الخلق فانه يطلق ايضا على ايجاد الشئ من شئ اخر اى انها تأتى بمعنى صنع ، كما تأتى بمعنى التدبير ، وكذلك الامر فى الطبيعة فانه فى اللغة السجيه او ماركب فى الانسان والاشياء فى ستن تجرى عليها •

فاذا كان للالفاظ مدلولاتها المتعددة فان استخدامها فى اصطلاحات معينة لا يلغى مدلولاتها اللغوية ، كما انه لا يرتب على استخدامها شعبة ما علم ان الاستخدام لها انما تم بمدلولاتها اللغوية لا بمدلولات اصطلاحية اخرى • لذا فان نرى الاقدميين من علمائنا لم يرو بأسا من استخدام مثل هذه الالفاظ فى مدلولاتها اللغوية فانظر القرطبي يقول فى تفسير قول الله عز وجل ( هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ) البقرة اية ٣٠ ان خلق بمعنى اخترع واوجد بعد العلم وقد يقال فى الانسان " خلق " عند انشائه شئاً وتجد مثل هذا كثير فى اقوالهم انظر القاموس المحيط فى مادة بدع مخلق مطبخ ، وانظر التمريرات لمسى بن محمد الشريف الجرجاني مكتبة لبنان بيروت ١٩٧٨ انظر الجامع الاحكام القرآن للقرطبي جزء اول ص ٢٥١

هذا هو التقسيم الذى رأينا انه الاوفق من تقسيماتهم والذى يشمل كل انواع العمل الاقتصادى حتى <sup>المصر</sup> هو الحديث <sup>فهي</sup> لا تخرج عنه الا ان ابن خلدون يرى ان العمل الزراعى يدخل فيه المصير والرعى وتربية الحيوان فى المزارع <sup>(١)</sup> ويتابعه على ذلك ابن الازرق (٢) .

وما يلاحظ على هذا التقسيم ان الصناعة لدى مفكرى الاسلام القدامى تشمل الصناعة بمفهومها الحديث كما تشمل الوان من الخدمات كالحرث والمهن المختلفة كما تشمل العمل الفكرى .

### مميزات العمل فى الاسلام

ان مفهوم العمل الذى استعرضناه فى الصفحات السابقة يوضح لنا ان العمل هو اساس الحياة ، ومن هذا الاعتبار جاء مشموله لكل نشاط يقوم به الانسان حتى العبادة المحضة ، وهو بهذا المعنى عام لذا فان لفظ العمل ومشتقاته قد تردد كثيرا فى النصوص القرآنية وفى الاحاديث النبوية للدلالة على شتى انواع الاعمال ومنها كما قلنا العبادة الا ان هناك معنى خاصا للعمل وهو العمل الاقتصادى الذى نعتى به بذل الجهد الانسانى الواعى من أجل الاكتساب او بقصده للحصول على الكسب الذى تسد به الحاجات الانسانية سواء كان هذا الجهد جسديا ام نهنيا ونعتى بالاكتساب الحصول على الدخل سواء كان عينيا ام نقديا وسواء كان العمل لذات الفرد ام يقدم لآخر وهو بهذا يشمل انتاج السلع المختلفة ، وخدمات العمل بمفهومها الاقتصادى - المعروف ، ويدخل فيه خدمة التنظيم (٣) . كما تدخل فيه خدمات موظفى الدولة بما فيها خدمات الجيش ، والامن ، والقضاء . ويشعرنا استخدام المفكرين المسلمين لهذا المفهوم الخاص - للعمل الاقتصادى بمميزات هامة هى :-

- (١) : المقدمة لابن خلدون صفحات ٣٨٢ ، ٣٨٣
- (٢) : بدائع السلك فى طبائع الملك الجزء الثانى ص ٢٩٩  
وزارة الثقافة والفنون المرقية ١٩٧٨
- (٣) : الاسلام والتنمية الاقتصادية الاستاذ شوقى احمد دنيا  
ص ١٢٨ مرجع سابق .

١- أن العمل بشموله هذا جعلهم يطلقون لفظ ( العامل ) على كل افراد المجتمع القادرين على العمل ولا يخصون به فئة معينة كما هو الحال عليه في الفكر الاقتصادي المعاصر حيث انصرف لمن يقدم خدمات عمله بأجر وهذا الاستخدام للفظ العامل ليس هو مصطلح فقط لاثاثير له في الواقع ، وانما يعنى النظرة الاسلامية للانسان فى تساويه مع افراد جنسه من حيث كونهم عمالا وبشرا لهم كرامتهم وان تفاوتت قدرتهم ومزاياهم ودائرة عملهم ضيقا وسعة او تفاوتت اجورهم فالاصل لا امتياز لفئة على اخرى بسبب هذا التفاوت قد يودى الى النظام (١) . فان هذا التفاوت انما ينتج عن اختلاف طبيعى فى قدرات البشر ، يودى الى التفاوت والتألف ولا يودى الى التناقض والصراع فيما بين فئات المجتمع يقول الماوردى فى أدب الدنيا والدين ( واسباب المادية مختلفه ، وجهات المكاسب متشعبة ليكون اختلاف اسبابها علة الاختلاف بها ، وتشعب جهاتها ، وتوسعة لطالبتها كيلا يجتمعوا على سبب واحد فلا يلتئموا ) (٢) . مشيرا بذلك الى ان اختلاف المادة او الموارد يقتضى اختلاف طرق الكسب بحسب القدرة والاطم فتعدد بذلك المهن وتختلف بحسب قدرات الناس فيكون ذلك سببا لتمازجهم لاتساع مجال الاعمال وتعدد انواعها واحتياج الانسان الى ما يفتجه غيره فيتم بذلك تبادل المنافع ولا يحدث الاختلاف بمفهوم الصراع .

٢- ان العمل هو اساس الحياة ووسيلة الانسان للبقاء وتحقيق الحكمة من خلقه بعبادة الله واقامة احكامه ، ولهذا لا بد ان يكون العمل فى أصله مشروعاً من قبل الشارع ، بل واجبا فهو فرض عين على الانسان كما يقول الفقهاء . فطلب الكسب عندهم فريضة كما ان طلب العلم فريضة (٣) . ويستدلون لذلك بنصوص من الكتاب والسنة واقوال السلف . فمن القرآن

(١) : نظام الاسلام - الاقتصاد محمد المبارك ص ٣٧ دار الفكر بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٨ / ١٩٧٨ م .

(٢) : أدب الدنيا والدين للماوردى ص ٢٠٨ مرجع سابق

(٣) : الكسب للامام محمد بن الحسن الشيبانى ص ٣٢ مرجع سابق .

قوله تعالى: (ان ربك يعلم انك تقم ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم ان لن تحصوه ، فتاب عليكم ، فأقروا ما تيسر من القرآن علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله ، فأقروا ما تيسر منه واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، واقضوا الله قرضا حسنا ، وما تقدموا لانفسكم من خير تجده عند الله هو خيرا واعظم اجرا - واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ) (١) . قال محمد بن الحسن الشيباني : كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد ، فيقول : لان أموت بين شصتي رحلى أضرب في الأرض ابتغى من فضل الله احب الي من ان اقتل مجاهدا في سبيل الله ، لان الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله على المجاهدين بقوله تعالى فذكر الآية (٢) . ومودى هذا ان التفاضل بين العمليين يقتضى التسوية في حكمهما وبما ان الجهاد فرض ، فالكسب فرض ، وقال القرطبي : ( سوى الله تعالى في هذه الآية بين درجة المجاهدين والمكتسبين المال الحلال للنفقة على نفسه وعياله والاحسان والافعال فكان دليلا على ان كسب المال بمنزلة الجهاد لانه جمعه مع الجهاد في سبيل الله ) (٣) . كما ورد الامر بالزكاة وهي عبادة مالية وبالقرض الحسن الذي يقصد به وجه الله تعالى لفك عسر مسلم ، او كان القرض بمعنى النفقة على الاهل او النفقة في سبيل الله (٤) . على اختلاف في الاقوال دلالة على ان الكسب من امر الدين وتكليفه ، فيه تتم هذه الفروض ، كما ان الامر بعمارة الأرض في قوله تعالى ( هو انشأكم من الأرض واستمركم فيها ) (٥) . قال الجصاص " يعنى امركم من عمارتها بما تحتاجون اليه وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض المزراعه والقراس والابنية (٦) . وكذلك الايات

(١) : الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٢) : الكسب للشيباني المرجع السابق ص ٣٣

(٣) : ٤٤ : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء التاسع عشر ص ٥٥

(٤) : الآية ٦١ من سورة هود

(٦) : احكام القرآن لابي بكر احمد بن علي الرازي الجصاص

الجزء الثالث ص ١٦٥ دار الكتاب العربي بيروت بدون تتركيا تاريخ طبعة مصورة عن الطبعة الاولى مطبعة الاوقاف لاسلاميه

الأمرة يا بتغاف الرزق وطلبه والاكل مثل قوله تعالى: ( يا أيها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون ) (١) • وكقوله ( يا أيها الناس كلوا مما فى الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين ) (٢) فالامر بالاكل فى هذه الآية عام للناس جميعا وفى سابقها الامر موجه للمؤمنين • وقيد الحلال واضح لاحتاج الى تفسير • والطيبات قيل فيها : الحلال ، وقيل المستلذذ (٣) • ومن يقول به يورده بالحلال او مالم يحرم • اما الاكل فقد قال فى القربى انه الانتفاع من جميع الوجوه وقيل هو الاكل المعتاد والوجه الاول لما ورد فى صحيح مسلم عن ابى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " يا أيها الناس ان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا وان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ( يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا انى بما تعملون عليم ) (٤) • وقال " يا أيها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم " ( ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه الى السماء يا رب يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فانى يستجاب له ) (٥) • فاذا اضيف الى ذلك الامر بالشكر واخذناه بمعنى صرف النعمة فيما خلقت له كما قال الشاطبى (٦) • وكما قال الفزالى ان معنى الشكر استكمال نعمه تعالى فى محابه كما ان كفره تقيضه ( عكسه ) (٧) • اتضح حينئذ المعنى بان الامر

(١) : الآية ١٧٢ من سورة البقرة •

(٢) : الآية ١٦٨ من سورة البقرة •

(٣) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبى الجزء الثانى ص ٢٠٨

(٤) : الآية ٥١ من سورة المومنين •

(٥) : الجامع لاحكام القرآن الجزء الثانى ص ٢١٥ • والحديث مما

رواه ابو هريرة رضى الله عنه وهو من حيث مسلم والترمذى

انظر جمع الفوائد من جامع الاصول ومجمع الزوائد الجزء

الاول ص ٦٣٥ •

(٦) : الموافقات الجزء الثانى ص ٣٦ مرجع سابق •

(٧) : احياء علوم الدين للفزالى الجزء الرابع ص ٩٠ مرجع سابق

بالاكل على الوجوب - وهو الانتفاع بالطيب من الحلال لان ذلك شكر  
للنعم بصرفها فيما خلقت له ، وفيما يحبه الله ويرضاه وهو -  
المأمور به وربط كل ذلك بالمباداة بجعل تنفيذ هذا الامر كما جاء  
طاعة وعبادة لله •

ثم يستدلون على ذلك بما علم بالضرورة من حرمة قبل النفس  
وان جملة المباديات لا تقوم الا بالاكساب والعمل بمفهومه المسمى  
مخرجنا فالحج ركن من اركان الاسلام كما هي الزكاة وكلاهما عبادتان  
ماليتان وان كان في الحج جانب التعبد بالجوارح وبالايمان ، وكل  
ذلك يلزم له المال ، ولو لم يكن الكسب فريضة لتركه الناس لما  
فيه من المشقة والكد ، ولما اقيمت هذه المباديات ، وكذلك امر  
الصلاة فهي تحتاج الى ستر العورة مثلاً ولا يتم ذلك الا بالكسب  
وهكذا كثير من الفرائض لا تقوم الا بالكسب وما لا يقوم الواجب  
الا به فهو واجب كما هو مقرر في الاصول (١) • وقال محمد بن  
الحسن بعد ان اورد جملة نصوص من القرآن والسنة : وفي هذا  
بيان ان المرء باكتساب ما لا بد منه ينال من الدرجة اعلاها ، وانما  
ينال ذلك باقامة الفريضة ، ولانه لا يتوصل الى اقامة الفريض  
الا به فيكون فرضاً بمنزلة الطهارة للصلاة وبيانها من وجوه : •

١- آن يمكنه من اداء الفرائض بقوة بدنه ، وانما يحصل ذلك  
بالقوت عادة ولتحصيل القوت طرق الاكساب والتغالب والانتهاز  
وبالانتهاز يستوجب المقاب وفي التغالب فساد والله لا يحب  
الفساد ، فتمعين جهة الاكساب لتحصيل القوت ثم ذكر الامور  
التي تتم بهد العبادة وتحتاج الى الكسب كما ذكرنا •

٢- أن الكسب طريق المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين  
وقد أمرنا بالتمسك بهم والافتداء بهديهم ، ثم ذكر اعمال  
الانبياء الحرفية مثل النجارة لنوح ، وصناعة السلاح لسدود  
الى اخر ذلك (٢) •

ثم ذهب يأتى باقوال المتصوفة وبعض الفرق الضالة كالكراميه  
القاتلة حرمة الاكساب ويرد عليها ويفندوها •

---

(١) : المستقصى في علم الاصول لابي حامد محمد بن محمد الفزالي  
الجزء الاول ص ٧١ دار العلوم الحديثه بيروت بدون تاريخ

(٢) : الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني ص ٣٤ وما بعدها •

ثم ذكر ان الكسب الذى هو فرض عين على كل مسلم انما هو المقدار الذى لابد منه لكل أحد، وهو ما يقيم طلبه لانه لا يتوصل الى اقامة الفرائض الا به، وما يتوصل الى اقامة الفرائض يكون فرضه (١) . ورأى الماوردى ان يطلب من الكسب قدر كفايته (٢) . ويشهد له ما اشرنا اليه فى معيار الصارة بأنه تحقيق مستوى الكفاية لا الكفاف وما بعد هذا المستوى فحينئذ يكون على السعة كما يقول محمد بن الحسن، ويكون احيانا فرض كفاية كالقيام بالحرف والوان النشاط الاقتصادى كالزراعة والصناعة والتجارة اذا كان ما يعود الى الفرد من مزاولة النشاط اكثر من كفايته مع توفر النية فى قيامه بذلك عن نفسه وعن اخوانه المسلمين بنية فرض الكفاية ليسقط عنهم ذلك الفرض بقيامه به (٣) .

٣- والميزة الثالثة ان العمل بهذا المفهوم له قيود ترد عليه فلا بد ان يكون فى دائرة الحلال، فالعمل الذى يبذل لانتاج سلح محرمه كالخمر مثلا لا يعتد به وهو محرم على المسلم، وان يطلب به الحصول على الطيب من الحلال ومعنى ذلك انه تكون السلة المنتجة جيدة لتكون طيبة كما ان العمل لا يكون مضرا بصاحبه لان اتلاف النفس وضرها محرم ولا بغيره من افراد المجتمع لان القاعدة الشرعية تقول لا ضرر ولا ضرار (٤) . وان يكون العمل عن علم سابق لان المطلوب الاثقان، ويدخل فى ذلك العلم بالشرع حيث يمكنه معرفة الحلال والحرام، وما يكون مع النية عبادة من الاعمال فيقصد بها، وان يستطيع ان يحقق معناها بأن يقصد بكل عمل يأتيه رضى الله وطاعته . وبذلك يكون القدر اللازم من علم الشرع لكل عمل فيما يخصه واجبا فمن يعمل بأجر عليه ان يعرف احكام ذلك من الفقه ومن يعمل بالتجارة عليه تعلم القدر اللازم من احكام البيع والصرف وما الى ذلك وكل هذا يعد العلم الضرورى بالمقائيد

(١) : المرجع السابق ص ٥٧

(٢) : ادب الدنيا والدين للماوردى ص ٢١٣

(٣) : المدخل لابى عبدالله محمد بن محمد الشهير بابن الحاج الجزء الرابع ص ٣ دار الكتاب العربى بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٢ .

(٤) : انظر الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥ مرجع سابق

وحينئذ إذا جرى العمل بذلك بين أفراد المسلمين وجماعاتهم  
فلا شك أنهم متقدمون ويحققون عمارة حقيقية •

.....

## المطلب الثاني : الكفاية الانتاجية للعمل

### تمهيد :

ان اسلوب العمل وصلاحيته ، وضمان القيام به ، وتنظيمه وعائده  
وحوافزه تم اسسه من العلم والتدريب وقيمه في النفس البشريه  
كل هذا من العوامل المؤدية الى رفع انتاجية العمل مع الملائمة  
التامة بين كل ذلك وظروف الانتاج واساليبه •

فاذا كان العمل في الاقتصاد الرأسمالي ، يهدف الى كسب المال  
دون ان تحده قيود او التزامات خلقية او دينية ترسم له الطريق  
وترشد الى الاسلوب (١) • فانه في الاقتصاد الاشتراكي واجب يقوم  
على مبدأ القسريه ، فليس للفرد الا ان يفعل ما تأمره به الجماعه  
والا يأخذ الا ما تعطيه ، فالتقدير للدولة ، وفي المرحلة لاحقه  
" الشيوعيه " التقدير للحاجة بل كل بحسب قدرته ، ولكل بحسب  
حاجته " فالعمل اجباري وعائده فقدر من الجماعه " الدولة " •  
في مرحلة ومقدر بالحاجة في مرحلة لاحقه وعنصر الخلق والدين  
لامجال له لديها ، لان الماركسيه فلسفه مادية صرفه (٢) •

ولذا فالمنهبان لايؤمنان بقيم اخلاقية او دينية ، يقوم  
عليها صلاح العمل واسلوبه او ضماناته ، وان نودى الى عائد  
عادل له فانما يتم تنظيمه فيهما من خلال المادة وقد ادى -  
افكار عنصر الخلق والدين في المنهبين الى اضرار بالفسه  
بالانسان والانتاج مما اما الاسلام فانه يجمع بين المادة والدين  
وقيمة الاخلاقية في نسق متلاحم ، فكل منهما مرتبط بالآخر لا ينفك  
عنه ، وهيمنه الدين والخلق انما هي من قبل تقديم عوج المادة  
وليس لثائها او عدم الاعتراف بتأثيرها ، فاسلوب العمل فيه يقوم

(١) : الاقتصاد الاسلامي للدكتور ابراهيم الطحاوي جز\* اول ص ٣٧

مرجع سابق •

(٢) : الاشتراكية للدكتور رفعت المحجوب ص ١٥٩ وما بعدها •



على ذات الدعائتين المادية والدينية الخلقين ، فصلاحه لا يتم  
الا بهما معا فمن :

أ ( الناحية الخلقية والدينية :

فالعمل كما سبق فرض وعبادة ، ملزم بها المكلف شرعا  
يأثم بتركه ويقاقب على اهماله (١) . وقد حث القرآن على  
العمل ، كما لم يحث على امر اخر غيره ، فقد استقصى احد  
الباحثين المحدثين الايات التى تتحدث عن العمل فى القرآن  
الكريم فوجد ان ثلثمائة وستين اية منه تتحدث عن العمل  
ومائة وتسعة آيات تتحدث عن الفمل (٢) . ورغم ان هذا احصاء  
عندى ، الا ان له دلالة واضحة على ان العمل امر مرغوب  
فيه محتاج اليه لاقامة الدين والحياة .

والعمل بكونه عبادة لابد وان يكون صالحا وقد سبق  
الإشارة للنصوص الدالة على ذلك والصلاحية تتناول عدة  
امور منها :

١ - ان يكون امرا مشروعا ، أمر الله به ، وحث عليهم  
بإيجابه كعمارة الارض او استحبه وقبليه ، او اباحه  
ولكل مثال فيما نحن فيه ، فانتاج الطيبات التى تدخل  
ضمن الحاجيات لا الضروريات امر مندوب اليه ومستحب  
وانتاج الكماليات أمر مباح بعد ان يتم انتاج الضروريات  
فالحاجيات . ومن صلاحيته ان يقترن بالنية الخالصة أى  
ان يقصد به التقرب الى الله عز وجل . ومعنى ذلك  
ان يكون العمل مقيدا بقيود الشرع فمن ذلك :

أ - ان يشتمل على النفع الذى يعود على العامل بما فيه  
فيه كفايته ، وحفظ كرامته ، وعلى مجتمعه كذلك  
فقد جاء فى الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم - ( خير الناس انفسهم للناس ) (٤) .

(١) : انظر الباب الثالث من هذا البحث فى المبحث الاول فى

الفصل الاول ص ٢٥٧ ومبا بمحا .

(٢) : الاقتصاد الاسلامى للدكتور ابراهيم الطحاوى جزء اول ص ٢٧٧

مرجع سابق نقلا عن كتاب اشتراكية الاسلام للدكتور مصطفى

السباعي .

(٣) : شرح حديث الأعمال بالنيات رسالة شيخ الاسلام ابن تيمية ص ١٤  
نشر مكتبة السلام العالمية بالقاهرة والتحقيق وتخرىج الاحاديث  
للاستاذ عبد الله بن حجاج ١٤٠ / ١٩٨١ (٤) : رواه جابر  
بن عبد الله رضى الله عنه وهو حيث حسن اورده السيوطى فى

ب- الا يشتمل على ضرر يعود على العامل او يؤدي الى ضرر  
بغيره من افراد مجتمعه التزاما بقواعد الشرع الكلية فلا  
ضرر ولا ضرار والضرر يزال الا ان الضرر الواقع على الغير  
يقدر بحسب ما يؤول الى العامل من ضرر لو ترك العمل او -  
اريد ان يجبر على تركه لما ينال غيره من ضرر بسبب عمله  
فاذا كان الضرر اللاحق بغيره يفوقه الضرر اللاحق به لسو  
ترك العمل لم يجبر على تركه ، فالمقدم نفسه حينئذ ، اما  
اذا كان الضرر اللاحق بغيره يفوق الضرر اللاحق به لتركه  
العمل فلا يمكن من هذا العمل ، واما اذا كان الضرر لاحقا  
بالجماعه فمصلحتها اولى بالتقديم . أى يوازن بين  
الاضرار ويؤخذ باخفها واقلها ، ومن ذلك قولهم اذا تنازعت  
مفسدتان ، روعى ضررا بارتكاب اخفهما (١) . وقولهم الضرر  
لايزال بالضرر ( اى بضرر اكثر منه ) والضرورة تقدر  
مقدورها (٢) . فمن ذلك منع بعض الاعمال مثل منع الطبيب  
من العمل اذا ظهر جهلة ، ومنه منع العالم الماكن من  
الفتوى (٣) . ومثل منع صانع السلاح من بيعة لاعداء  
المسلمين ، ولو ادى ذلك الى تركه صناعته ، ومثل منع  
الجزارين من الذبح فى محلاتهم . او فى الطريق واجبارهم  
من قبل المحتجب على الذبح فى المذبح ( المسلخ ) لما  
يعود على المجتمع من فعلهم من اضرار مثل تلوث الطريق  
وما يؤدى اليه ذلك من اضرار صحيه (٤) .

٢ - ان يكون عن علم سابق فالعلم خاتم العمل والعمل غاية  
العلم فلو لا العمل لم يطلب علم ولولا العلم لم يطلب  
عمل ، فلا بد ان يسبق العمل تحصيل للمعلوم والمعارف الخاصة

الجامع الصغير من رواية القضاى عن جابر عن عطاء ص ٨٣ من  
الجزء الاول . وانظر كتاب الوزارة للماوردى من تحقيق الدكتور  
محمد سليمان داود ، وفؤاد عبدالمنعم احمد ونشر دار الجامعات  
المصرية الاسكندرية طبعه اولى ١٣٩٦/١٩٧٦

(١) : الاشباه والنظائر للسيوطى ص ٦٥ وما بعدها مرجع سابق

(٢) : الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨

(٣) : ايضا المرجع السابق نفس الصفحات .

(٤) : معالم القرية فى احكام الحسيه لابن الاخوة القرشى

ص ١٦٣ مرجع سابق .

بحمل الحامل ، لان الكفاية العلمية مطلوبة ، وهى وسيلة الاتفاق  
المهارة وبها يكون العمل صالحا •

وعلى الحامل عند مزاولته العمل ، اخلاص النية فى سدد  
حاجته وحاجات غيره من افراد المجتمع واجهاد النفس للعمل  
بموجب العلم لان العلم شجرة والعمل ثمرة ولا يعد عالما من لم  
يكن بعلومه عاملا ، فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
لاتزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع ، وعن عمره  
فيما افناه وعن علمه ماذا عمل فيه ، وعن ماله من اين اكتسبه  
وفيما انفقه وعن جسمه فيما ابلاه (١) •

.....

### عناصر الكفاية الانتاجية

#### أ - قيمة العمل فى الاسلام واثرها

فال كفاية الانتاجية للعمل مؤشر هام لقدرة اى مجتمع على  
تحقيق التنمية والعمارة ومن ثم تحقيق تقدم حقيقى للمجتمع  
ومستوى افضل للمعيشة ، وان تعثر خطط التنمية فى الدول -  
المتخلفة ماديا يرجع جانب مهم منها لانخفاض الكفاية  
الانتاجية للأفراد الحاملين ، ولئن كان رد هذا الانخفاض الى  
عوامل كثيرة مثل انخفاض المستوى الصحى للأفراد بسبب سوء  
التغذية او عدم توافر الرعاية الصحية او انخفاض المهارة  
الفنية ، بسبب انعدام التدريب او سوء برامج التعليم •  
الا ان هناك عاملين هامين لهذا الانخفاض ان لم يتوافر لهم  
ترتفع انتاجية العمل ولو توفرت كل العوامل المادية  
الآخرى وهما نظرة الانسان الى العمل وقيمته فى نفسه ، والعلم

---

(١) : اقتضاء العلم العمل للامام ابو بكر احمد بن على بن  
ثابت المعروف بالخطيب البغدادى ص ١٧ ، ١٨ تحقيق الشيخ  
محمد ناصر الدين الالبانى من منشورات المكتبة الاسلامى  
بيروت الطبعة الرابعة ١٣٩٧ هـ • والحديث من مرويات  
الصحابى الجليل ابنى برزة الاسلامى قال عنه الشيخ الالبانى  
انه حديث صحيح وتقل قول المنذرى فى الترغيب بانه قد رواه  
البخارى والطبرانى باسناد صحيح وله شواهد من حديث معاذ بن  
جبل وغيره •

وقيمته لدى افراد المجتمع وعلاقته بالمهارات الفنية والتدريب وهو ما يبحثه هذا الفرع والذي يليه فقيمة العمل في نفوس الافراد او لنقل الدافع للعمل انما يتوافر من خلال قيم دينية او دينيوية فلسفية تدفع الافراد للعمل وتستثيرهم وقد رأينا موقف الاسلام من العمل فيما سبق - فهو عبادة مفروضة . واجتماع الجزائين الدنيوى والاخروى فيها للعمل الانسانى الذى يجب ان تصاحبه النية ، وان يتصف بالصلاح ، تجعل منه امرا محببا للنفس يرغب فيه الافراد وينهمكون فيه دون عناء ، لانهم حينئذ يتجاوزون مشاقه او الاله التى ضلت تصاحب الفكر الاقتصادى الوضعى وتضع قيда عليه بتحقيق اكبر قدر من النفع المادى باقل جهد انسانى ممكن ، لان القصد الاول منه تحقيق ذلك النفع ، اما العمل بمفهومه الاسلامى الذى يجمع بين النفع المادى والمعنوى المتمثل فى ابتغاء رضى الله والحصول على الثواب منه ، يعنى ان النفعين (١) .

والجانبين ممتزجين يكمل احدهما الآخر . والله يقول ( وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ) (٢) .

فالخطاب فى الآية للجميع والامر يقتضى الوجوب فاذا كان العمل واجبا فانه ايضا متابع من قبل الامة فى الدنيا ( فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ) قال القرطبى ( اى باطلعه اياهم على اعمالكم ) فليس الامر متابعه فقط دون اكتشاف لان الله يهئ للمؤمنين الاطلاع على الاعمال مهما خفيت ثم قال : وفى الخبر ( لو ان رجلا عمل فى صخرة لآباب لبها ولاكوة لخرج عمله الى الناس كائننا ما كان ) (٣) ثم يأتى الجانب

---

(١) : القول بان الثواب نفع للانسان هو قول يوافق النصوص الشرعية التى تميد عدد تفح العبادة على المتعبس سواء كان هذا النفع اخرويا متمثلا فى النعيم المقيم فى الجنة ام فى الدنيا كالبركة فى الرزق ، وطمانينة النفس الخ .....

(٢) : الآية ١٥٥ من سورة التوبة .

(٣) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبى الجزء الثامن ص ٢٥٢ مرجع سابق

الثانى والاهم من المراقبة والمتابعة للعمل والذي يمثل قوله تعالى ( وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ) فطم المسلم بأنه محاسب على عمله ، مثاب عليه او معاقب بعد خروجه من الدنيا ، يولد فى نفسه مراقبة ذاتية لاعماله ، ومراقبة الله فى العمل تقتضى اتقانه واجادته ، وهذا الجانب ذو أثر بالغ فى تحقيق الكفاية الانتاجية للعمل -  
الاقتصادى .

ولأنه يسهل امر المتابعة الدنيوية ويجعلها فى حدود دنيا ويحصرها فى متابعة المواد من الافراد الذين يتجاوزون الحد وينبوسلوكهم ، وهم حينئذ سيكونون قلة .

فاذا كان العمل بهذا المفهوم ، وبهذا القصد فان دواعيه متوافرة فى نفوس الافراد الذين نفعوا حقيقة الشريعة والتزموا بها ، وقيمتهم مرتفعة عندهم ، فقيمة المرء فيما يحسنه كما يرى الخليفة الراشد على بن ابي طالب رضى الله عنه (١) .  
فلا تجد بينهم من لا يعمل أو من يركن الى راحة أو لغة وبذلك ترتفع انتاجيتهم . وقد أشير فيما سبق ان الدوافع النفسية ذات اهمية كبيرة بالنسبة للانجاز وتحقيق الصارمة والتنمية لان من يشارك فيها يجب ان تكون لديهم قناعة تامة يجدواها حتى تتوافر الدواعى لديهم لتحقيقها (٢) .

اما اذا كان المائد المادى وحده هو الدافع فان الانجاز سيهبط الى اقل مستوى . لذا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ( ان قامت الساعة وفى يد احدكم فسيلة فليفرسها ) فان زرع مثله انما هو تحقيق لامر الله بالصارمة دون النظر الى الفائدة المادية التى تعود على الزارع ، لان ما يعود اليه انما هو تفضلا من الله ومنة والاله ما كان هناك معنى لفرسها حين قيام الساعة وفناء الارض منتظر .

---

(١) : عبقرية الامام على للاستاذ عباس محمود العقاد ص ٨١٢

المجلد الثانى من موسوعة العقاد الاسلامية مرجع سابق

(٢) : انظر ص ٣٨٧/٣٩٦ من هذا البحث .

## ب- التعلیم والمهارة الفنية

### ١- العلم وقيمه لدى الانسان المسلم :

ان العلم بمفهومه الواسع الذى يشمل العلوم الشرعية والعلوم الاخرى هو الركيزة الثانية التى تبين عليها الكفاية الانتاجية للفرد اما علوم الشريعة فهى وان بعد عن المنهج اليوم بسبب الثقافات التى غزت مجتمعات المسلمين - ان يكون لها أثر مباشر على كفاية الافراد الانتاجية الا انها فنى الحقيقة الاساس الاول الذى يبين عليه غيره ، لان ما ذكر من الحقائق السابقة عن العمل واهميته لاتدرك الا بها ، ثم ان سلامة التعامل ومثاليته لاسبيل اليها الا بالعلم بها - وحتى ولو كان هذا الامر يمس الفاحية القانونية - كما يقال - الا ان احكام الشريعة تختلف عن احكام القانون اختلافا جوهريا . فلئن كانت احكام القانون تنظم التعامل وترتب على الاخطاء عقوبات الا انها تخلو من اهم ما يدفع الانسان لاتباع نصوصها اذا - غابت عنه الرقابة ، اما احكام الشريعة فاثارها موجودة سواء اكشف الفعل ام خفى ، وسواء اوجدت الرقابة ام غابت لانها ليست من وضع البشر الذين يحاسبون على الظاهر فقط وانما هى الاهية المصدر ورقابة الله تشمل الظاهر والباطن . والعلم بصفه عامة وتحصيله فريضة على المسلم ، وانما يختلف بكونه فرض عين او كفاية - كما ذكر - وقد جاء فى الحديث ( طلب العلم فريضة على كل مسلم ) (١) . ونصوص القرآن التى جاء فى الحث على العلم والتعلم كثيرة حتى ان بعض الباحثين قد احصى ان مادة العلم تكررت فى القرآن الكريم ما يقارب الثمانمائة والثمانين مرة \* والذى يشهد لفقده لك ان اول ما نزل من القرآن انما هو حث على التعلم ( اقرأ ) وكما ان طلب العلم فريضة ، فاداء العلم للناس فريضة ايضا يطالب بها المسلم ، وهو من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

(١) : جاء الحديث فى الجامع الصغير الجزء الاول ص ٥٤ من

حديث انس بن مالك رضى الله عنه واخطره فى جامع بيان العلم وفضله ليوסף بن عبد البر القرطبي ص ٧ دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٨ / ١٩٧٨ .

الذى جعلت أمة الاسلام القائمة به قال تعالى : ( كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ) (١) .  
 وآيات القرآن الكريم الواردة فى العلم تأتى عامة ، وكثير منها جاء فى سياق الكلام عن الكون وما فيه قال الله تعالى :  
 ( ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفة ألوانها ، ومن الببال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ، ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك . انما يخشى الله من عبادة الظالمين ان الله عزيز غفور ) (٢) . وهذا المصوم وهذا الارتباط يجعل من قصر العلم المحثوث عليه بالقرآن على علم دون علم لا يرتبط بدليل . واما التفاضل والتفاوت بين العلوم فذلك امر لا يحتاج الى التدليل ، فالقول بان علوم الشريعة أفضلها الاولوية أمر أستقر فى الانسان واصبح من بديهيات الاسلام التى لا ينافى فيها قال صلى الله عليه وسلم ( من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ) (٣) . والاستزادة من العلم مطلوبة ( وكل رب زدنى علما ) (٤) . والفارق كبير بين الجاهل والعالم ( قل هل يستوى الذين يعلمون - والذين لا يعلمون انما يتذكر أولو الالباب ) (٥) . واجسر العلم وثوابه عظيم ( من سلك طريقا يطلب به علما سهل الله له طريقا الى الجنة ) (٦) . والعلم عبادة لله يثاب عليها - المسلم قال تعالى : ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير ) (٧) . والعلم فى الاسلام مقدم على العمل قال الامام البخارى باب العلم قبل

(١) : الآية ١١٠ من سورة آل عمران وانظر كتاب الكسب للامام

محمد بن الحسن الشيبانى ص ٦٦ وما بعدها مرجع سابق

(٢) : الآية ٢٧ ٢٨٦ من سورة فاطر .

(٣) : انظر صحيح البخارى جزء اول ص ٢٤ مرجع سابق

(٤) : الآية ١١٤ من سورة طه .

(٥) : الآية التاسعة من سورة الزمر

(٦) : رواه البخارى انظر الصحيح الجزء الاول ص ٢٤ مرجع سابق

(٧) : الآية ١١ من سورة المجادلة وانظر صحيح الامام البخارى

الجزء الاول ص ٣٣ مرجع سابق

القول والعمل كقوله تعالى : ( فأعلم انه لا اله الا الله ) (١)  
فبدأ بالعلم ، وقال الشاطبي ( العلم الذي هو العلم المحسوب  
شرعا - اعنى الذى منح الله ورسوله أهله على الاطلاق - هو  
العلم الباعث على العمل الذى لا يخلط صاحبه جارى مع هواه  
كيفما كان ، بل هو المتيد لصاحبه بمقتضاه الحامل له على  
قوانينه طوعا وكرها (٢) • وقد علم بالضرورة من الدين : انه  
لا يصح عمل بلا علم ، وانه لا يقدر جاهل بجهلة •

وقد رأى الفقهاء ان من علم الشرع ما يلزم تعلمه عينا على  
كل مسلم وهو العلم الضرورى الذى به يكون الانسان مسلما  
فمعرفة الاركان الخمسة فى الاسلام ضرورة وهى تشتمل العقيدة  
وامر العبادات كلها ، ونعنى العلم بها على الجملة فيها  
يستقر الاسلام فى نفس الفرد ، كما ان تعلم احكام المعاملات  
تعتبر فرض عين على كل واحد بحسب حاله ، وفيما يخص ما يزاوله  
فى اعمال كما سبقت الاشارة ، ليدرك قبل كل شئ ما يحل له منها  
وما يحرم ثم لتكون تصرفاته وعقوبه صحيحه مطابقة لمقاصد  
الشرع واحكامه وبها تنتفى المظالم بين الافراد ويحصل  
التماون محل التنافر والاختلاف وليتحقق العدل والحق فتسلم  
بذلك الحياة وتستقيم ، فينتشر الامن وتطمأن النفوس ، فيفرغ  
الناس لعبادة الله ويحققون مراده بممارسة الارض وتحقيق  
النمو المتواصل •

وما عدا ذلك من علوم الشرع ، فهو على الكفاية اذا قام  
به البعض سقط عن الباقي (٣) • ولعل ذلك ما يجوز فيسه  
التخصص بصورته الحديثه وأصل ذلك قوله تعالى : ( وما كان -  
المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة  
ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم  
يحذرون ) (٤) •

(١) : الآية ١٩ من سورة محمد

(٢) : الموافقات الجزء الاول ص ٣٤ مرجع سابق

(٣) : احيا علوم الدين للفرالى المجلد الاول ص ٣ وما بعدها

مرجع سابق •

(٤) : الآية ١٢٢ من سورة التوبة وانظر تفسير القرآن العظيم

لابن كثير المجلد الثانى ص ٤٠٠ مرجع سابق



وهي أصل بنى عليه الفقهاء ان باقى العلوم ما يصلح به امر الدنيا ففروض كفاية • فقد قسموا العلوم الى محمود ومذموم فالحمود منها ما يرتبط به مصالح امور الدنيا كالطب والحساب وهي التى تكون ففروض كفاية ، فكل علم لا يستغنى عنه فى قوام امور الدنيا كالطب الذى هو ضرورى - كما يقول الفزائلى - وفى حاجة بقاء الابدان ، وكالحساب الذى هو ضرورى فى المعاملات فان مثل هذا لو خلا منه البلد عمن يقوم به خرج أهل البلد ، ولهذا فى ان اصول<sup>منه</sup> الصناعات من هذه الفروض (١) • وكل عمل يحتاج اليه ويتقضى علما فانه فرض كفاية فى العمل والعلوم اما العلوم المذهومة فيمثلون له بعلم السحر والشعوذة وما شابه ذلك ، وذلك يعنى ان كل علم ضار فهو مذموم ومنوع ، ثم يأتون بعلوم اخرى مباحة مما يرجع الى الترويج عن النفس كاللشمار وغيرها ولكن شرط الاشتغال على محرم • ولما كانت العلوم التى تقوم بها الحياة الدنيا فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين ، فالنظر الى هذا الفرض بالنسبة لطلما<sup>ا</sup> الاول انه متوجه على الجميع (٢) • بمعنى انه ملزم لمجموع الامة ، لانهم بتركهم له يأتئون جميعا • فترك الاشتغال بعلوم الطب لحفظ الابدان مثلا يودى الى مظاهر منها اتلاف النفس المعمر شرعا ، فكان لابد من ان تقوم به فئة من المجتمع والا وقع الحرج وأثبت الامة جميعها بتركه ، ولكنه فى حقيقة الامر يرد على من فيه أهلية القيام به فيتمتع عليه حينئذ ، لانه قادر عليه مباشرة ، وفرضه فى حقه القيام به ، وفرض باقى الامة ان تقيم المتمتع عليه ذى الاهلية له بل واجباره على القيام به ، لهذا قال بعض الفقهاء بالزام الفئة ذات - الاهلية للقيام بفرض الكفاية فانه اذا كان الناس محتاجين الى فلاح قوم أو نساجتهم أو بنائهم ( وهى امثلة للحرف والصناعات ) مارت هذه الاعمال مستحقة عليهم ، يجبرهم ولى الامر عليها بموضع المثل ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن

---

(١) : احيا<sup>ا</sup> علوم الدين المجلد الاول ص ١٦٦ مرجع سابق

(٢) : الموافقات للشاطبى الجزء الاول ص ١١٢ نرجع سابق

عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم ، بأن يطوهم دون حقهم (١) .  
أما تلك العملية التي تجعل المتصف بها قادر على اداء فرض  
كفاية معين مباشرة ، فهي تعتمد على أمرين : الاستعداد الخاص  
او لنقل الموهبة ثم ادراكه بتنمية هذا الاستعداد بالتعليم  
فاذا ادركه بهذين الأمرين تعين عليه فرض القيام به . وان  
تركه أجبر عليه .

وقد أفرد المشاطبي لتوجيه التعليم لمد حاجات كفايات الفروض  
فصلا في كتابة الموافقات في سياق حديثه عن المقاصد الشرعية  
فرأى ان هناك مستوى من التعليم بقدر مشترك لا بد منه وذلك  
ما كان من قبيل الافعال او الاقوال او العلوم والاعتقادات او  
الاداب الشرعية او العاديه ، وانه اثناء هذه المرحلة من  
التعليم يجب ملاحظة الميول والاستعدادات " ففي اثناء العناية  
بذلك يقوى في كل واحد من الخلق ما فطر عليه وما الهه له من  
تفاصيل الاحوال والاعمال ، فيظهر فيه وعليه ويبرز فيه على  
أقرانه ممن لم يتهيا تلك التهيئة ، فلا يتأتى زمان التعقل  
الا وقد نجم على ظاهره ما فطر عليه في أوليته فتوى واحدا  
قد تهيئا بطلب العلم ، وآخر لطلب الرئاسة ، وآخر للمتصفح  
ببعض المهن المحتاج اليها ، وآخر للصراع والنطاح الى سائر  
الامور " .

فاذا ظهرت هذه الاستعدادات لدى الفرد تعين على المشرفين  
على التعليم توجيهه الى التخصص الذي يناسب ميوله واستعداده  
فيتمتع على الناظرين فيهم الالتفات الى تلك الجهات فيراعونهم  
بحسبها ويراعونها الى ان تخرج في ايديهم على الصراط المستقيم  
ويعينوا ختم على القيام بها ، ويخرضونهم على الدوام فيها ،  
حتى يبرز كل واحد فيما غلب عليه وما الى من تلك الخط (٢)  
ثم تأتي مرحلة التخصص فيما يبرز فيه الفرد وظهرت فيه ميوله  
ثم يخلو بينهم وبين أهلها فيعلمونها بما يليق بهم ليكونوا  
من أهلها اذا طارت لهم كالأضاف الفطرية والمدركات الضرورية  
فعند ذلك يحصل الانتفاع وتظهر نتيجة تلك التربية (٢) .

(١) : الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٩٠ مرجع سابق

(٢) : الموافقات للمشاطبي الجزء الاول ص ١١٢ وما بعدها  
مرجع سابق

وبهذا الأسلوب في التعليم تتوافر التخصصات المختلفة التي تقوم عليها فروع الكفايات من مهن وحرف وصناعة وطب وغيرها وبذلك يتربى لكل طفل هو فرض كفاية قوم لأنه سير أولاً في طريق مشترك فحيث وقف السائر وعجز عن السير فقد وقف في مرتبة محتار إليها في الجملة وإن كان به قوة زاد في السير إلى أن يصل إلى أقصى الكفايات في المفروضات الكفائية ، ومن التي ينسدر من يصل إليها كالاجتهاد في الشريعة والامارة فبذلك تستقيم أحوال الدنيا وأعمال الآخرة (١) .

وهذا الأسلوب المتفرد في التعليم الذي يبنى على أسس تربوية تراعى الفروق بين الأفراد في الاستعدادات والميول ، ويواجه فيه التلاميذ ، أما يمكن أن يبرزوا فيه نال عناية من مفكرى المسلمين فتحدث عنه ابن خلدون في مقدمته في الباب السادس من الكتاب الأول حيث يفرد فصلاً في هذا الباب في وجه الصواب في تعليم العلوم وطريق افادته حيث يأتي بنظرية في التعليم تعتمد التدرج والتكرار حتى تنتهي إلى التخصص وهو في بقية الباب يستعرض - العلوم المختلفة عقلية ويقصد بها العلوم الشرعية وطبيعتها ويقصد بها باقى العلوم التي يهتدى الإنسان إليها بفكرة ، ومنها العلوم العقلية الفلسفية والعلوم الطبيعية ويدخل فيها علوم الزراعة والصناعة كما أنه يرى أن الصنائع تكسب صاحبها عقلاً ولا يرى أن هذا العلم العلوم كلها إلا من خلال الممران والحضارة (٢) ويضع المفكرون أسساً لهذا الأسلوب الموجه للتعليم تكاد أن تكون متشابهة ، لا يظهر بينها اختلاف إلا ما يؤدي إلى اختلاف وجهات نظرهم حسب عنايتهم بالعلوم ، فالفقيه يصرف جل هممه للتعليم الدينى فالماوردي في كتابه ادب الدنيا والدين يعرض لذلك من هذه الوجهة (٣) . كما يعرض لها الاديب الراغب الاصبهاني ، من وجهة نظره كأديب (٤) . وهكذا إلا أن الأسس

- 
- (١) : الموافقات المرحج السابق الجزء الاول ص ١١٤ .
  - (٢) : المقدمة لابن خلدون ص ٤٢٩ ، ٤٣٤ ، ٥٥٣ مرجع سابق .
  - (٣) : أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٥٥ مرجع سابق .
  - (٤) : محاضرات الادباء ، ابو القاسم حسين الراغب الاصبهاني في الحد الاول ص ١٣ وما بعدها الجزء الاول منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦١ .

مقاربة والهدف واحد ، وكذلك الامر في الواقع والتطبيق  
فالمتتبع لسير التعليم على مر المصور عند المسامير يسرى  
تلك العناية واضحة ، فالتمهيم مراحل مختلفة حتى في المصور  
الاولى التي كان يتم التمهيم فيها في المساجد فقط ، كان يتدرج  
من مرحلة الى اخرى داخل المسجد (١) . وعندما نشأت المكتاتيب  
وفرت المرحلة المشتركة العامة من التمهيم وشاركتم المساجد  
ثم بعد ذلك المدارس ، ولا يغفلنا استقصاء تاريخ التربية  
لدى المسلمين فقد تكفل الكثيرون من الكتاب الممارسين  
ببحثه (٢) . التي ازدهرت خلال ثلاثة قرون من الزمان ولم تنه  
الا بالحلم ، وما ذاك الا ان دين الاسلام قد جعل من التفكير  
فريضة على البشر ، لانه وسيلة الايمان بالله (٣) . قال تعالى :  
( ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولى  
الانبا بما لذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون  
في خلق السموات والارض ، ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه ، فقلنا  
عذاب النار (٤) .

وان المزية التي يقل الخلاف فيها بين المسلمين وغير  
المسلمين كما يقول المقاد والتي يتميز بها القرآن بوضوح هي  
التفوية بالعقل والتحويل عليه في امر الحقيفة وأمر التبعة  
والتكليف ، وذلك لانها تثبت من تلاوة القرآن ثبوتا تؤيدة  
ارقام الحساب ودلالات اللفظ اليسير ، قبل الرجوع في تأييدها  
الى المناقشات والمذاهب التي قد تختلف فيها الاراء (٥) .  
فكثير من آيات الكتاب انما تخاطب العقل لانه مناط التكليف  
واننا لنلاحظ ختام الايات بالقول ( لقم يعلمون ) ( لقم يفقهون )

(١) : (٢) : موسوعة النظم والحضارة الاسلامية التربية الاسلامية  
الدكتور احمد شلبي ص ٢٨٠ الطبعة السادسة مكتبة  
النهضة المصرية القاهرة ١٩٧٨ م . والكتاب بحث تاريخ  
التعليم عند المسلمين وبين مراحل وانواعه ولايات  
عليه الاكثرية القول عن مصادر اجنبية فيما يمكن ان  
ينقل فيه عن المصادر العربية الاسلامية وذلك بحكم  
كون الكتاب رسالة دكتوراه في الفلسفة حضرت فوجامة  
كمبريدج البريطانية .

(٣) : الفلسفة القرآنية للاستاذ عباس محمود المقاد ص ٢٦ من موسوعة  
المقاد الاسلامية نشر دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٧١

(٤) : الآية ١٩٠ ١٩١ من سورة العمران

(٥) : التفكير فريضة اسلامية للاستاذ عباس محمد المقاد ص ٨٢٩ من

( لعلكم تتفكرون ) ( أفلا تعقلون ) وذلك كثير من أى القرآن ولهذا فان هذا الحث على التفكير وربطه بالحقيدة والايمان بالله استقر فى نفوس المسلمين الاوائل حتى كانت علوم الشريعة سببا فى نشوء الكثير من العلوم حتى ما كان طبيعيا منها ، فقد رأوا ان الحكم الشرعى مستلزم للعلوم بأسرها ، والعلوم مترابطة بعضها يستلزم بعضا او يستمد منه وكذلك لهذا فان استخلاص الحكم الشرعى كحكم وجوب الصلاة يستلزم علوما اخرى كعلم اللغة لمعرفة الامر وصيغته ، وأصول الفقه لمعرفة دلالة اللفظ وما الى ذلك من علوم الشرع المختلفة ، وكذلك يستلزم العلم بالهيئة او علم الفلك لتحديد القبلة ، ومعرفة المواقيت وهكذا . وقد افرد الدلجى فى كتابة الفلاكه والمفلوكون فصلا لبحث كيف أدى العلم بالشريعة الى طائفة كبيرة من العلوم فذكر علوم اللغة والشريعة المختلفة ، والطبيعة والرياضة والمنطق والطب والهندسة ثم تتبع نشوء هذه العلوم جميعها منذ العصر الاول للإسلام وحتى عصره وما صاحب ذلك من عناية بالتعليم وانشاء المدارس والمكتبات وتوفير كل ذلك بجهود الدولة والافراد (١) .

## ٢ - المهارة الفنية وأثرها

وصف المامل بالفنى يقتضى كفاءة خاصة تتحصل له من الدراسة والخبرة مما فيتخصص فى لون من الانتاج او العمل يلائمه ويطور خبرته بالدراسة احيانا فيه (٢) والمهارة اتقان للعمل او الانتاج . والمهارة الفنية امر مطلوب لتحسين الانتاج وتطويره وهى مما يرفع الكفاية الانتاجية للفرد المامل ، وهذه المهارة تبنى على العلم والتدريب

- 
- موسوعة المقاد الاسلامية المجلد الخامس نشر دار الكتاب  
البنائى بيروت ١٩٧١م  
(١) : الفلاكه والمفلوكون ل احمد بن على الدلجى الفصل السادس  
ص ٤١ حتى ٥٣ مرجع سابق .  
(٢) : انظر الموسوعة الاقتصادية لمجموعة الاقصاديين  
الفرنسيين ترجمة كل من عادل عبدالمهدى والدكتور  
حسن الهموندى ص ٣٢٠ مرجع سابق

والاسلام قيد العلم بكونه صالحا ، وفقى صلاح العمل اتقانته ،  
فالإتقان أمر شرعى مأمور به المسلم فى كل عمل يقوم به ، فقال  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ( ان الله يحب اذا عمل  
أحدكم عملا ان يتقنه ) وقال ( ان الله يعصب من العامل اذا  
عمل ان يحسن عمله ) (١) وقد سبق وان أشير الى ان من يتصدى  
لعمل دون معرفة به ، يضمن اذا حصل تلف من وراء عمله ، -  
ويؤاخذ به ويحاسب عليه من قبل الحاكم . وقد نظمت الحسبة  
كادارة هامة من ادارات الدولة - لخدمتها المحتسب لا يقبل  
الاشتغال بأى مهنة من الفرد الا بعد امتحانه فيها ، ومعرفة  
مقدار اتقانه لها ، وسواء اكانت هذه المهنة حرة ام تعلق  
بالامر بوظيفة حكومية .

ولذا فقد اشترط الفقهاء فى العمل الكفاية اى ان يكون  
كفوا فيه والكفاية هذه جانبان هاما هما الامانة والقوة  
واعتمادا على قول الله تعالى : ( ان الله يأمركم ان تؤدوا  
الامانات الى أهلها ) (٢) وقوله ( ان خير من استأجرت القسوى  
الامين ) (٣) . فالامانة تقتضى اداء العمل على اكمل واحسن  
وجوهه الممكنة اى المهارة والحدق فى حرفته او مهنته ، ثم  
ان يكون قادرا وهذا يتطلب كفاية صحية فى جسده ، وكفاية  
من نوع آخر تعطيه القدرة على التعامل مع الظروف السائدة  
ومتطلباتها (٤) . وهذا يستلزم صفات فى العامل لابد من  
توافرها منها :

- (١) : الشعور بالمسئولية ومراقبة الله فى اداءه لعمله .
- (٢) : الكفاية العلمية والمهارة المترتبة عليها من  
الخبرة المتأتية من التجربة .

- 
- (١) : انظر الجامع الصغير للسيوطى جزء اول ص ٧٥ وقد روت  
الحديث الاول السيدة عائشة رضى الله عنها وقد رمز له  
السيوطى بالضعف ، وروى الحديث الثانى كليب ورمز له  
السيوطى بما رمز للاول وغداهما للبيهقى فى شعب الإيمان
  - (٢) : الآية ٥٨ من سورة النساء .
  - (٣) : الآية ٢٦ من سورة القصص .
  - (٤) : انظر السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٨ وما بعدها وكتاب  
الاسلام والتنمية الاقتصادية للاستاذ شوقى احمد دنييا  
ص ١٤٩ وما بعدها . مرجعين سابقين

وقد سبقت الإشارة الى ان من واجب الدولة توجيه التعليم  
لما يسد الحاجات في المجتمع لما اطلق عليه فروض الكفاية  
واقامة القاصر منهم او المتهين له لادائه .

٣- القدرة على العمل المتأدية من الكفايات الاخرى منه  
علميه وصحية ، ورغبة في العمل ، فان غير الراغب في العمل  
لا يمكن ان ينتج فيه . وهذا يقتضى مراعاة الاصلح فالاصح  
للعمل والامثل فالامثل (١) .

الا ان ذلك لا يعنى ان يترك فرض من فروض الكفايات دون ان  
تسد الحاجة فيه لعدم توفر من تتكامل فيه كل الصفات -

والاثقان المتناهي وفي ذلك يقول ابن تيمية في الحاكم : ان  
عليه ان يستعمل الاصلح ، ( اى اصلح الموجود ) وقد لا يكون  
في موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الامثل فالامثل  
في كل منصب بحسبه ، فاذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام واخذ  
للولاية بحقها فقد أدى الامانة وقام بالواجب في هذا ، وان  
اختلف بعض الامور في هذا الموضع بسبب من غيره اذا لم يمكن  
الا ذلك فان الله يقول : ( فأتقوا الله ما استطعتم ) (٢) .

ويقول ( ولا تكلف الله نفسا الا وسعها ) (٣) . فمن أدى الواجب  
المقدور عليه فقد أمتدى (٤) . وهذا نظر حكيم للامور ، فان  
هناك من الظروف ما لا يتيسر فيه تحقيق كل المهارات في كل  
الحقول ، ولا توجد المهارات المالية بسبب ظروف البدايسة  
عند تحقيق الصارة والتنمية ، فالأخذ بهذا المبدأ حيث  
يصبح واجبا ولازما ويحل النقص في كثير من المجالات شريطة  
ان يتم التحسين المستمر بالتدريب ورفع الكفايات .

---

(١) : ، (٤) : السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦ مرجع سابق

(٢) : الآية ١٦ من سورة التغابن .

(٣) : الآية ٦٢ من سورة المؤمنون .

## ج - علاقات العمل وأثرها :

ان غاية ما سعت اليه الانظمة الوضعية ان جعلت العمل حقاً من حقوق الانسان ، وحرية من حرياته يختار بسببها من الاعمال ما يشاء . وقد تم اعلان حقوق الانسان وحرياته المزعومة (١) . في العالم المعاصر عام ١٩٤٨ . وان سبق لبعض الدول والمجتمعات اصدار قوانين او اعلانات عن بعض الحقوق ، الا ان هذا الاسر لم يستقر بصورة تكفل هذه الحقوق بصورة قطعية وملزمة حتى اليوم ، وحتى ان اعلان حقوق الانسان المشار اليه آنفاً ظل اعلاناً ولم ينتقل الى حيز التنفيذ رغم موافقة المجتمع الدولي عليه عبر هيئاته الدولية ، ثم ان هذه الحقوق المطلقة يردها فقهاء القانون العام الوضعي الى القانون الطبيعي الذي نادى به من قبل حكماء اليونان ، وهو أمر يجعل من هذه الحقوق عطاءً بشرياً محضاً ، اما السلام فحقوق الانسان فيه الالهية ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ملزمة لجميع افراد الانسان وجماعاته تبني على اساس متين من الايمان بالله وقوته ومن ثم حقوق الحرية الحق (٢) . التي لا تبقى سلطة على الانسان الا من خالقه . فتتأزم الحقبة والوجوب في هذه الحريات والتي منها حق الانسان في العمل واختياره لما يناسبه منها ضمن حدود ما شرعه الله . واول ضمانات العمل تكمن في هذه الحقوق الثابتة وفيما يلي تفصيل لذلك :-

### ١ - العمل حق وواجب :

فالعمل حق للمسلم لا يمنح<sup>منه</sup> أبداً بناءً على تساوى الناس - لانفاضل بينهم الا بقدر اتقانهم وتقواهم وتفاوتهم في الملكات والقدرات قال تعالى : ( يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير ) (٣) .

- (١) : قلنا انها مزعومة لانها اصبحت اليوم حبراً على ورق ولم تطبق فعلياً وما يحدث اليوم في دول العالم دليل على ذلك
- (٢) : حقوق الانسان في نظر الشريعة الاسلامية الدكتور عبد السلام الترماني دار الكتاب الجديد بيروت ١٩٧٦ طبعه ثانية
- (٣) : الاية ٣٣ من سورة الحجرات .



فما خلف البشر من أصل واحد الممير عنه بقوله (خلقناكم من ذكر وانثى) الا دلالة على التمازى ولا التفاضل، وان اريد به التمييز بين اعيان افراد ليصرف كل واحد منهم الآخر بنسبة فاكل منهما أب وأم وكل واحد منهما يدلى بمثل ما يدلى به الآخر وكذلك الامر فى الصوب والقبائل (١). أما التفاضل فيكون فى التقوى فقط والصلاح ولذلك قال صلى الله عليه وسلم (لا فضل لعربى على عجمى الا بالتقوى) (٢) وليس للانسان الا ما يكسبه ويعتبه لنفسه او عليها، ولا يأخذ بما جناه غيره (لا تزروا وزارة وزير أخرى) (٣). وأن ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى (٤). وهذه المساواة تجعل البشر متساون متكافئ. الفرص فأطلا الثروة ملك لله عز وجل (و لله ملك السموات والارض) (٥). والناس عيال الله متساون فى الاحقية فيها، وهى منه لعبادة (٦) قال تعالى: (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) (٧). يستحقها العامل بعمله وجهه وكنه (من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فلنفسه) (٨) ولكل درجات مما عملوا وليوفيهن اعمالهم وهم لا يظلمون (٩) وقال صلى الله عليه وسلم (اعملوا فكل ميسر لما خلق له) (١٠).

لذا فقد رغب الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى توفير العمل لمستطيعه فقد روى أنس رضى الله عنه ان رجلا من الانصار أتى النبی يسأله فقال صلى الله عليه وسلم: (اما فى بيتك شيء) قال بلى: جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقمت نمر ب فيه الماء. قال: (أثنتى بهما) فأخذنما بيده وقال: (من يشتري هذين) قال رجل: اخذنما بدرهم. قال:

- 
- (١) : الكشاف للزمخشري المجلد الثالث ص ٥٦٩ مرجع سابق  
 (٢) : انصر مسند الامام احمد بن حنبل الجزء الخامس ص ٤١ دار صادر بيروت  
 (٣) : الآية ٣٨ من سورة النجم.  
 (٤) : الايات ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ من سورة النجم  
 (٥) : الآية ٤٢ من سورة النور.  
 (٦) : الثروة فى ظل الاسلام للبهى الخولى ص ٦١ وما بعدها مرجعها بق  
 (٧) : الآية ٣٩ من سورة البقرة. (٨) الآية ٤٦ من سورة فصلت  
 (٩) : الآية ١٩ من سورة الاحقاف.  
 (١٠) : من حديث علي بن ابي طالب رضى الله عنه، انظر فى صحيح البخارى المجلد الرابع ص ١٤٤ مرجع سابق

( من يزيد على درهم ) مرتين أو ثلاثا ، فقال رجل انا أخضما بدرهمين فأعطاهما اياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الانصارى وقال ( اشتر باحدهما طعاما فأنبذه الى أهلك واشتر بالآخر قدوما فأثنتى به ) فأتساه به ، فشذ فيه - صلى الله عليه وسلم عودا بيده ، ثم قال ( أنهب واحتطب وبيع ولا أرينك خمسة عشر يوما ) فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاء ، وقد أصاب عشرة دراهم فأشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - ( هذا خير لك من تجيء المسألة فكتة في وكمسك يوم القيامة ) (١) فقد هيا رسول الله للانصارى العمل الذى يناسبه وشارك فى اعداد آلة حرفته ، فطالبه ان يمود اليه بمدة ضربها له لمصرفه النتيجة مراقبة للعمل نجاحا او فشلا حتى اذا لم يكن مناسبا له ارشده الى غيره .

ويقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه -  
( ان الله قد استخلفنا على عبادته لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم ) (٢) . وسواء كان هذا الضمان بتهيئة الفرص للتقاسم على العمل بتهيئة اسبابه ، وهى الاجدى والاجدر او كان بالضمان المباشر بالزام الهيئات والمؤسسات بايجاد الفرص للحاملين او باللاحاق باعمال الحكومة ، فكل ذلك من الضمان الذى تسوق اليه الدولة وتوفره لافراد شعبها . فلكل فرد على الوالى حق بقدر ما يصلحه كما يقول أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه (٣) .

- 
- (١) : انظر جامع الاصول لابى السعادات مبارك بين محمد ابن الامير الجزرى الجزء العاشر ص ٤٣٩ ، ٤٤٠ دار احياء التراث العربى بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠/١٤٠٠ وقد عزا الحديث الى ابى داود والترمذى وقال صاحب اعذب الموارد ان الترمذى قد حسنه وعزاه ايضا لاحمد وابن ماجه انظر مجمع الفوائد من جامع الاصول ومجمع الزوائد الجزء الاول ص ٤٠٠ .
- (٢) : ظالم من الغرب للشيخ محمد الخزالى ص ١٣٩ دار الكتاب العربى القاهرة الطبعة الاولى ١٩٥٦/١٣٧٥ .
- (٣) : نهج البلاغه للشريف ابو الحسن محمد الرضى بن الحسن الموسوى ص ٤٣٣ طبعة ثانية شرح الاستاذ الامام محمد عبده وحققه عبد الحى عيسى سيد الاملى دار الاندلس بيروت ١٩٦٣/١٣٨٢ وانظر ما كتبه الاستاذ ذوقى احمد دنيا فى كتابه الاسلام والتنمية الاقتصادية عن ضمانات العمل ص ١٣ وما بعدها مرجع سابق

## ٢- تنظيم العمل :

وان صلاح العمل يرتبط كل الارتباط بتنظيمه ووضع القواعد الملائمة له في علاقة العامل بمهنته او حرفته وعلاقته مع الآخرين المحتاجين لثمرة عمله ، وهي تشمل العلاقة القائمة بين العامل ورب العمل فمن ذلك :-  
أ - علاقة العمل بعمله فان العامل المسلم تبني علاقته بعمله وحرفته على أساس من الحب .

والاسلام قد كرم العاملين وأعلى منزلتهم حتى جعل عملهم عبادة وجهاد في سبيل الله - كما مر - وهو شرف يطلبه الانسان لنفسه ، فالله يحب المؤمن المحترف (١) وقدر الانسان في مجتمعه لا يعود الى نسبه ، ولا الى طبقة انما يرتبط قدره بعمله ، فقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان اذا رأى رجلا واعجبه حاله سأل عنه : هل له من حرفه فان قيل : لا سقط من عينه (٢) وهادى الأثر : ان الله يكره الرجل الفارغ لاقى عمل الدنيا ، ولا فى عمل الآخرة (٣) .

فالبطالة مرفوضة ولما جاء فى الاثر فاتها نفس القلب (٤) . وقال صلى الله عليه وسلم : (ما أكل احد طعاما خيرا من ان يأكل من عمل يده وان نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) (٥) . ويقول ( لان يحتطب احدكم حزمة على ظهره خير من ان يسأل احدا فيعطيه او يمنعه ) (٦) وعائشة رضى الله عنها تقول ( كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) : يروى الطبرانى فى معجمه والبيهقى فى سننه حديثهما  
المعنى ( ان الله تعالى يحب العبد المؤمن المحترف )

انظر الجامع الصغير للسيوطى الجزء الاول ص ٧٥

(٢) : تاريخ عمر بن الخطاب للحافظ ابو الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى ص ٣٠ تحقيق اسامه عبد الكريم الرفاعى

(٣) : دار احياء علوم الدين دمشق ١٣٩٤ هـ  
المقاصد الحسنة لمحمد بن عبد الرحمن البخارى ص ١٢٦ دار الكتب العلمية بيروت

(٤) : البركة فى فضل السعى والحركة للرمالى ص ٦

(٥) : صحيح البخارى من حديث المقدم الجزء الثانى ص ٦

(٦) : صحيح البخارى من حديث ابى هريرة رضى الله عنه ص نفس الجزء

عمال انفسهم (١) . وقد كان عليه الصلاة والسلام يعمل بيده ويشارك اصحابه في عملهم ، فقد شارك في بناء مسجدته وفي حفر الخندق ولا يمضي له وقت في غير عمل لله تعالى او فيما لا بدله من صلاح نفسه ، وكان يمضي في خدمة أهله ويخفف نمله ويرتقي ثوبه ، وقد حفظت لنا السنة المطهرة الكثير من افعال الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، بما يكون به القدوة والعلم بشرف العمل ومكانته (٢) .

وهذه العلاقة بين العامل وعمله تولد لديه الرغبة فيه والحماس له فلا يمود عبثا يولد ألما ، وتنتفي به المقارنات بين الالم الذي يعانيه العامل بأدائه العمل والمائد الذي يجنيه من وراءه ، فلا توجد لدى المسلم فكرة بذل الجهد الاقل للحصول على النفع الاكبر ، انما هو العمل الغاية والهدف والنفع المائد عليه تبع لاصل ، وليس معنى هذا الا يكون النفع مطلوباً للعامل المسلم ، وانما القصد الا يكون الغاية الوحيدة كما ترى النظم الوضعية التي بنيت على فكرة لغانية الانسان وصنع تمثال الانسان الاقتصادي .

ب- الوقت وأهميته : فالمسلم يدرك ما للوقت من أهمية وهو ينظر الى الحياة كلها على اساس من تقويم الوقت واستغلاله الاستغلال الامثل ، فهو مستول عن عمره فيما امضاه ويحاسب عليه ، وما الحياة التي يحيها الا مرحلة زمنية لها ما بعدها يتلقى فيها الثواب على عمله اثنا ثمها فلا يضيع منها لحظة قايما به بالحياة الاخرى بعد الموت يجعل للوقت عنده أهمية كبيرة يحافظ عليه ولا يهدره فانه ينم الذين ضلوا ولم يستفيدوا من وقتهم فيقول ( فسرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون ) (٣) .

- (١) : المرجع السابق من حديث عائشة رضي الله عنها ص ٦  
(٢) : جاء ذلك في جملة احاديث منها حديث جاء في قصة حفر الخندق المتفق عليه ورواه ابن حبان والترمذي وحديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه (لا يمضيه وقت في غير عمل لله تعالى وفيما لا بد منه من صلاح نفسه رواه الترمذي في الشمائل وحديث عائشة رضي الله عنها اخرجه الامام احمد وقال المراقى رجاله رجال الصحيح وله شاهد في البخاري من حديثها (كان يكون في مهنه اهله) انظر المفنى عن حمل الاسفار للمراقى على هامش الاحياء الجزء الثاني ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ مرجع سابق .  
(٣) : الآية ٨٣ من سورة الزخرف

وقد نظمت حياة المسلم كلها على أساس احترام الوقت وتقديره فالصلاة المفروضة منظمة بأوقات محددة وكذلك الصوم والحج ، لا تقدم عن وقتها ولا تؤخر فسلوكه كله منظم اوقات - ومواقيت ، وهذا ما يصوره على تنظيم وقته وتقسيمه على اعماله الدنيوية والاخرية قال تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) (١) وقد جاء فى حديث الثلاثة الرهط الذين سألوا عن عبادته صلى الله عليه وسلم قوله: (أما والله انى لأخاطبكم لله واتقاكم له لكنى اصوم وأفطر وأصلى وأرقد واتزوج النساء فمن رغب عن سنتى فليس منى) (٢)، فلكل فعل وقته فالعمل له وقت والراحة وقتها بتنظيم وتدبير . وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه ( ان لله حقا بالليل لا يقبله بالنهار وحقا بالنهار لا يقبله بالليل (٣) . وكتب عمر بن الخطاب الى احد عماله : (أما بعد فان القوة فى العمل لا تؤخر عمل اليوم لغيره فانكم اذا فطمت ذلك تداركت عليكم الاعمال فلم تأخذوا بها <sup>تدبروا</sup> تأخذون ، فأضمت (٤) . وقال عمر بن عبد العزيز لابنه عندما قال له : يا أبت تنام الناس على بابك يا بنى ان نفسى مطيتى وأخاف ان أحمل عليها فتقصد بى (٥) . ونصح القاضى أبو يوسف الخليفة هارون الرشيد فقال : لا تؤخر عمل اليوم الى غد فانك ان فعلت أضعتان الاجل دون الامل فبادر الاجل بالعمل ، فانه لا عمل بعد الاجل (٦) . ولكل هذا فرعاة الوقت وتنظيمه بحيث يصود العمل باكبر قدر من النفع صفة ملازمة للمسلم الواعى بحقائق دينه ، واضاعته واهداره محمية لايقع فيها المسلم . واما التنظيم لساعاته فى اليوم او الاسبوع فمهمة النظم التى توضع لذلك وتحدهه ففيها سعة على المسلمين

(١) : الآية ١٠ من سورة الجمعة .

(٢) : رواه البخارى عن انس بن مالك رضى الله عنه انصر صحيح البخارى الجزء الثالث من كتاب النكاح ص ٣٢٧ مرجع سابق

(٣) : الخراج لأبى يوسف ص ١٢ مرجع سابق

(٤) : الاموال لأبى عبيد القاسم بن سلام ص ٢٨ مرجع سابق

(٥) : الوزارة للماوردى ص ١٤٩ مرجع سابق

(٦) : الخراج لأبى يوسف ص ٤ مرجع سابق .

يختاروا منها ما يعود عليهم بالانتاج الوفير ، ويوازن بين الجهد والوقت اللازم له (١) .

جـ - عائد العمل وخوافزه : عائد العمل يعتبر اكبر الدوافع أثرا في النظم الاقتصادية الممارسة غير الاسلامية ، لانه الجزء المادى المباشر له ، ثم هو من عوامل رفع انتاجية العمل المهمة (٢) . وهذه حقيقة تؤيدها الملاحظة لما جبل عليه الانسان من حب الخير لنفسه ، وما فطر عليه من الاختصاص لنفسه بما كسبه ، ولكنه ولائك لا يكفي وحده في رفع انتاجية العمل فان لها عوامل عديدة منها الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية وغيرها (٣) . وقد سبقت الإشارة الى بعض هذه العوامل وبيان أهميتها في هذا الفصل ، والمفهوم الذى أخذ به في هذا البحث للمعمل من وجهة النظر الاسلاميه قد اتسع بحيث شمل المنتج والمنظم والعامل فكلهم من وجهة النظر هذه عمالا ، واعتمادا على هذا فعائد العمل يشمل الاجر والربح لان العمل بهذا المفهوم الوسيلة الاصلية لاستفادة الملكية في الاسلام ، وهو بهذا يعتبر دافعا مهما لرفع الانتاجية للعمل يسبقه دافع الدين والمباداة .

ومشروعيته مما يعلم من الدين بالضرورة فقد سقنا بعض النصوص آنفا مثل قوله تعالى : (وان ليس الانسان الا ماسئسا) . كما يقول عز وجل : (ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم اعمالهم وهم لا يظلمون) (٤) . وقال تعالى في قصة موسى : ( قالت احدهما يا أبت استأجره ان خير من استأجرت القوي

(١) : وفي احكام الفقه في الاجارة الكثير مما يمكن الاسترشاد به في هذا المجال فكمثل لهذا فقد اجاز المالكيه ان يأخذ العامل اجره على المدة المضروبه لعمل حتى وان اتمه في اقل من المدة المضروبة . انظر المدونه للامام مالك " رواية سحنون عن عبدالرحمن بن القاسم " الطبعة الاولى نشر محمد افندى ساس المرفى التونسى القايرة مطبعة السعادة ١٣٣٣ هـ نسخة مصورة جزء رابع ص ٤١٢ .

(٢) : مدخل الى أسس علم الاقتصاد للدكتور اسماعيل محمد هاشم ص ٢٨٩ دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٧٥ .

(٣) : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) : الاية ١٩ من سورة الاحقاف .

الامين (١) . وجاء في صحيح البخاري قوله صلى الله عليه وسلم  
 ( قال الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، رجل أعطى  
 بى ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا  
 فاستوفى منه ولم يوفه أجره ) (٢) . وقال صلى الله عليه وسلم  
 ( أعطوا الاجير أجره قبل أن يجف عرقه ) (٣) .

والاجر جزاء عادل للمصل فكل عمل يؤديه الانسان يستحق من  
 الاجره بقدر ما عمل ، لان الاجرة انما هى للمصل فلكل جزء من  
 المصل جزء من الاجرة (٤) . وما يكون من رؤوس الاموال الامينية  
 من آله او بناء أو أرض ، فانما اكتسبه الانسان بمصله أو آل  
 اليه بعمل غيره كمورثه ، أو أرض أحيائها بعمله ، فلما لكها  
 الاجر اذا شاركت فى عملية انتاجية فهو حق له ووسيلة من  
 وسائل الاكتساب المشروع ، والمنظم للعملية الانتاجية ان كان  
 هو صاحب رأس مالها ، أو لم يكن فما هو الا عامل يستحق اجرا  
 لقاء عمله . يمكنون عادلا ، والموظف والمسئول انما هو عامل  
 وأجير له ذات الحق ، والاجارة عقد مشروع على المنافع ، متفق  
 على جوازها من جمهور الفقهاء منذ الصدر الاول وحتى اليوم (٥)  
 ولهذا العقد شروط وقواعده التى تنظمه ، ويبتغى من ورائها  
 تحقيق العدل ورفع الظلم عن كامل العاملين ، وقد تكفلت  
 كتب الفقه ببيان كل ذلك .

ومن أهم ما ينظر فيه من هذه الشروط العلم التام بالمنفعة  
 والاجر وقدره والمدة التى لا يتكون الا مقدرة معلومة واشروط  
 لتقدير اكثرها فى الشرع الا بالمدة التى تبقى فيها الحين  
 المستأجرة ، والمنفعة المقصودة بالاجارة وهو امر واضح  
 فى العامل تقدر المدة المعقولة التى تبقى بها الحياة  
 غالبا (٦) . وفى غيره من الآلات ونحوها عمرها الافتراضى

(١) : الآية ٢٦ من سورة القصص .

(٢) : رواه البخاري عن حديث بى حريز رضى الله عنه الجزء الثانى ص ٣٤٤

(٣) : أنظر سنن أبى ماجه بتحقيق محمد فواد عبد الباقي

المجلد الثانى ص ٨١٧ مرجع سابق

(٤) : المحلى لابن حزم الجزء التاسع ص ١٧ مرجع سابق

(٥) : بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ص ١٩٣ مرجع سابق

(٦) : المرجع السابق ص ١٩٨ والمضى لابن قدامة الجزء الخامس

ص ٤٣ والمحلى لابن حزم جزء ٦ تاسع ص ٦ وما بعدها مرجع سابق

الممكن . كما ان الاجر لا يكون الا بما صح ان يكون عوضا فسي  
المبيعات سواء اكان نقدا او عينا وعند البعض منفعة كأن يكون  
أجر المنفعة منفعة اخرى ولا بد ان يكون الاجر حلالا ومباحا  
ولا يكون محرما فلا يصبح اخذ الخمر أجرة على عمل هو ان تكون  
المنافع أيضا محللة ومباحة ، أما ما كان محرما منها فلا يجوز  
اخذ الاجرة عليه ، و بمعنى آخر ان يكون عملا محظورا ولا يجوز  
دفع الاجرة الى من يقوم بمثل هذه الاعمال كاللغاة او الكهانة  
وكل ما حرم وكان معصية .

وأما تحديد الاجر وكيف يتم ، فليبيان ذلك فان العاملين

في مجموعهم قسمان :

١- العاملون لدى الدولة في الوظائف العامة او في القطاع  
الاقتصادي العام ، وهؤلاء يتم تحديد اجورهم اولا بضمنان  
حد ادنى هو حد الكفاية وقد سبقت الإشارة لتعريفه عند  
الحديث عن معايير التنمية وهو الحد الذى يضمن لهم  
الحياة الكريمة وهو حد تكفله الدولة حتى لفيرا العاملين  
فيها من الزكاة فاذا ضمن هذا الحد فان التفاوت بمقد  
ذلك وارد يقدر ما يؤدى العامل من عمل وما فيه من يسر  
او مشقة وما يحتاجه من مستوى علمي ودرجته ، ويتخذ  
لذلك معايير منضبطة يتم على اساسها تحقيق العدل في  
فرض الاجور لهم ، مراعى في كل ذلك ظروف المجتمع وموارد  
الدولة ، والاصل في ذلك قوله تعالى : ( وان ليس الانسان  
الا ماسى وان سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الاوفى (١) .  
وقوله صلى الله عليه وسلم : ( من ولى لنا شيئا وليس  
له امرأة فليتزوج ، ومن لم يكن له مسكن ، فليتخذ  
مسكنا ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركبا ومن لم يكن  
له خادم فليتخذ له خادما (٢) ) . وقد قال ابو عبيد ابن  
الجراح رضى الله عنه لامير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى  
الله عنه : دنست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال له عمر : يا ابا عبيد اذا لم استعن باهل الدين

(١) : الايات ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ من سورة النجم

(٢) : انظر مسند الامام احمد الجزء الرابع ص ٢٢٩ مرجع سابق



على سلامة ديني فبمن أستعين • قال : أما اذا فعلت فأغنيهم  
بالصالة عن الخيانة ، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : يقول  
اذا استعملتهم على شيء فأجزل لهم في الخطاء والرزق لا يحتاجون<sup>(١)</sup>  
فان ضمان حد من الكفاية للموظف والعامل يلحقه بأول  
درجات المعنى ولعلمها الدرجة التي دونها الفقر وفوقها الفنى  
والسمه فهي تمنى الوسطية وهي ما يكون عليه غالب افراد المجتمع  
لو كان نظام التوزيع الاسلامى مطبقا •

ان ضمان هذا الحد للعامل يفنيه عن الحاجة التي قد  
تضطره اذا ضعفت نفسه ان يحصل على المال من غير حله فتحدث  
جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوس مما يقع غالبا فى  
المجتمعات التي لا تراعى كفاية العاملين فيها او تبخسهم  
اجورهم •

ولاشك ان هذا الضمان غير كاف وحده فى ذلك اذا لم يرافقه  
الوازع الدينى والذي يفترض ان له التأثير الاكبر فى نفس  
الضملم ، فهو فى كل حال يراقب ربه فى كل اعماله وتصرفاته  
ولعل هذا ما عناه ابو عبيده بقوله : اذا فعلت فأغنيهم  
بالصالة عن الخيانة ، ولذا قال الفقهاء ان تقدير المطاء  
معتبر بالكفاية (٢) • ففى الكفاية استغناء للعامل عما  
ذكرنا وعن ان يشتغل بما يصرفه عن اداء عمله بكفاية لانه  
ان احتاج شغلت نفسه بتدبير ما يكفيه ويفنيه عن الحاجة •

واما بعد ضمان هذا الحد فان اجور العاملين فى الدولة  
بعد ذلك تختلف وتتفاوت بحسب تفاوت الاعمال بين العمل  
اليسير والاكثر مشقة وجهدا وما يلزم لكل عمل من مهارة او -  
مستوى معين من العلم او التدريب حتى ان العمل الواحد قد  
يختلف اجره من فرد لآخر حسب اتقانه واخلاصه وتفانيه ، وفى  
قول أمير المؤمنين فى المفاضلة فى الخطاء وارزاق الجند  
كفاية فقد قال رضى الله عنه : الرجل وبلاؤه فى الاسلام والرجل

---

(١) : يرويه ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم

عن ابيه عن ابي جعفر الخراساني عن ابي جعفر سابق

(٢) : الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠٥ مرجع سابق

وقدمه في الاسلام والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته (١) .  
فان الغناء في العمل اي التفاني فيه واجادته مع الاخلاص -  
ذو اثر بالغ في رفع انتاجية العمل فكان لا بد ان يكون له  
حافز من زيادة في الاجر والا تساوى العامل والعامل وقسود  
الامر .

اما الحال الذي لاثفى فيه موارد الدولة بمستوى الكفاية  
ثم التفاضل بعد ذلك وهي الظروف الطارئة التي قد يتعرض  
لها المجتمع في بدء التكوين وحالات الركود ما وحالات الحرب  
مثلا ، فانه حيثئذ لا يكون الا الاسوة بالسوية ، بقدر ما تطابق  
موارد المجتمع ، فقد حدث ابو موسى الاشعري قال : ( قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ) ان الاشعريين اذا ارملوا فليس  
الغزو ، او قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم  
في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في لثام واحد بالسوية ، فهم  
منى وانا منهم (٢) .

وقد عزم امير المؤمنين عمر بن الخطاب عام الرمادة (٣) الا  
يترك اهل بيت من المسلمين لهم سعة الا ادخل معهم اعدائهم  
من الفقراء وقال : ( فلم يكن اثنان يهلكان من الطعام عليهما يقيم  
واحد ) (٣) .

(١) : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٢٠ مرجع سابق .  
(٢) : رواه البخاري ومسلم انظر الجامع الصحيح للامام مسلم  
الجزء الرابع ص ١٧١ . مرجع سابق .  
(٣) : عام الرمادة كان سنة شديدة ملحة ( اي عام مجاعه )  
وذكر ابن الجوزي ان عوف بن الحارث ذكر عن ابيه انه  
انما سمى عام الرمادة لان الارض كلها طارت سوا ( يعني  
من الجذب ) فشبهت بالرماد وكانت تسعة اشهر ستة ثمانى  
عشرة من الهجرة انظر الكامل في التاريخ لمحمد بن محمد  
عبدالكريم الشيباني المعروف بابن الامير الجزء الثانى  
ص ٢٨٨ دار الكتاب العربى بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠ /  
١٩٨٠ وكذلك تاريخ عمر بن الخطاب المرجع السابق ص ٨٨ ،  
١١١ . مرجع سابق .

(٣) : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٨٨

٢- العاملون في الاعمال الخاصة ممن يعمل بالاجر عند غيره كعمال المصانع او المحلات التجارية مثلاً ما و ممن يعمل بأجر لعامة الناس وهو ما يطلق عليه الاجير المشترك كأصحاب الحرف المختلفة كالطبيب والمهندس والخياط مثلاً وهؤلاء لتحديد اجورهم مبدآن :

الاول : التراضى والاتفاق وهو طبعا يتم من خلال ظروف المحرض والطلب للعمل الذى يقدم ولذا بنى عقد الاجارة على التراضى كما هو عقد البيع والشرط الا يكون هناك ما يخل بقانون العرض والطلب كاتفاق العمال واصحاب العمل للاضرار بمصلحة الطرف الاخر . او اتفاق اصحاب مهنة معينة برفع السعر للاضرار بالمستهلكين فكل ذلك من الضرر الذى يزال شرعا فقد رأى بعض الفقهاء تطبيقا للقواعد الشرعية الكلية من باب السياسة الشرعية تسمير الاعمال وذلك ان الناس اذا احتاجوا الى ارباب الصناعات كالفلحين وغيرهم - اجبروا على اجرة المثل وهو من التسمير الواجب (١) . كما يمنع اتفاق أى طائفة من اصحاب الاعمال والحرف من الاشتراك فيما بينهم اى تكوين احتكار بقصد اغلاء الاجرة كقاسمى العقار او مضلى الموتى والسماوسة الخ . قال ابن القيم انه قد منعه غير واحد من العلماء كأبى حنيفة واصحابه كما لا يمكن للناس ومنهم المنتجين الذين يستخدمون العمال من ظلم العمال بأن يعطوهم دون حقهم وهو أجر المثل لان ذلك ظلم (٢) . والرد على اجر المثل قاعدة فى باب الاجارة يكاد ان يكون منقفاً عليه بين الفقهاء عند جهالة الاجرة او عدم اشتراطها بقدر

(١) : الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن القيم

ص ٢٩٢ مرجع سابق

(٢) : الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية أيضا

لابن القيم مرجع سابق ص ٢٨٧ .

معيّن (١) .

الثانى : الاجر المادل وهو ما يراعى فيه جودة العمل واتقانه فلا تساوى الاعمال الا بأمثالها ، وهو فرع لما سبق وهو ما أشير اليه بأجر المثل وهو الاجر الذى يساوى نوع العمل فى السوق والذى حدده المرض والطلب ويصاد فيه الى أهل الخبرة فى ذلك (٢) .

وقد سبقت الإشارة الى قول ابن حزم ان العمل يقابل كل جزء فيه جزء من الاجرة (٣) . وحتى فى التسمير فانما حقيقته كما يقول ابن القيم " انه الالتزام بالعدل والمنع من الظلم " (٤) . وهو عند من اجازة من الفقهاء لا يكون الا عن رضى بان يجمع المحتسب أو الوالى وجهه أهل الحرفة أو السلعة - أى

الخبراء فيها - ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم ويسألهم كيف يشتررون وكيف يبيعون وينازلهم الى ما فيه لهم وللعمامة مصلحة وسداد . (٥)

ان فتقرير الاجر المادل انما هو الاجر الذى يتحدد فى السوق دون اضرار بالمامل أو بمن يستأجره للعمل قصد دون افراط أو تفريط والدولة ان تتخذ من الوسائل السلمية ما يضمن تحديد هذا الاجر بالعدل والاصل فى ذلك قوله تعالى ( يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم فجزاؤه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ) (٦) . فان الحكم من عدلين على المثل للمحرم لما قتل من الصيد اتخذ عند الفقهاء والمفسرين

(١) : انظر كتاب الايجارات من كتاب المبنى لابن قدامه

جزء خامس ابتداء من ص ٤٣٢ .

(٢) : منسوب بن عباس فى الربا للشيخ زيدان ابو المكارم ص ٧٨ وما بعدها دار الاتحاد العربى للطباعة القاهرة الطبعة الاولى ١٣٩٢/١٩٧٢

(٣) : انظر ارض من هذا الفصل .

(٤) : انظر ما سبق فى هذا البحث ص ١٧٣ وما بعدها

(٥) : الطرق الحكمية المرجع السابق ص ٢٨٥ ٢٨٧ .

(٦) : التيسير فى احكام التسمير لاحمد سعيد المجيلدى مرجع سابق ص ٤٦ ٤٧ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦

على الحكم بالمثل في القيمة والاجر لان التقويم مما يحتاج الى النظر والاجتهاد (١) . وبهذا فالذي يقدر قيمة المثل والاجر المثل انما هو العدل الذي يعرف الاسواق والبضائع في كل بلد بحسب ما جرى فيه وفي الوقت الذي جرت فيه المعاملة بـ . وأما العاملون في الاعمال الخاصة لانفسهم كأصحاب رؤوس الاموال الذي يقومون بالتنظيم بانفسهم والتأليف بين عناصر الانتاج بقصد الربح فهو لا أجرهم ربحهم بمقدار تقدير تكاليف انتاجهم الفعليه ، وقد رأى المالكية في بيع المراجحة ان ما يحسب عليه الربح فانما هو ما يمد في أصل السلعة أي ما يدخلها في مواد اوليه وعمل وأجر ما تحتاجه من آلات ، ومثلوا لذلك بأنه ما كان مؤثرا في عين السلعة مثل الخياطة والصبغ ، وما يمد من ثمنها فهو كل ما تحمله من نفقات في تهيئة السلعة للاستهلاك فيدخل فيه الخزن والتغليف والنقل أي ان النفقات منها نفقات مؤثره في احتساب الربح ومنها ما لا يؤثر في احتسابه وان أثر في الثمن الذي تعرض به السلعة في الاسواق . اما السمسرة فلا يرى بعض الفقهاء تكون مؤثرة لاقى احتساب الربح ولا في الثمن ، اما البعض الآخر فيرون احتسابها في الثمن ( ٣ ) ولا بأس من ان يحسب في ربحه أجر عمله كمنظم ، فلا مانع منه من غيرا لان له تقدير وبعه بالعدل وثمان سلخته انما يحدده العرض والطلب في السوق . واما الربح فتحدده يتسم عن طريق تحدد ثمن السلعة في السوق الا ان هناك قيود فيمنع الاحتكار بشتى صورة فقد مال على الله عليه وسلم لايحتكر الاطلائ . فاذا وقع فانولى الامر يكره المحتكر على

(١) : الكشاف للزمخشري المجلد الاول ص ٦٨٥

(٢) : منذهب ابن عباس في الربا المرجع السابق ص ٧١

(٣) : بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن احمد

بن رشد القرطبي جزء ثانى ص ٨٧ . وانظر بدائع

المصنف في ترتيب الشرائع للكاساني جزء خامس

ص ٢٣٣ مرجع سابق

بيع ما عنده مما يحتاج اليه الناس بقيمة المثل، وأتفاق -  
المنتجين على البيع بثمن محدد وهو لون من الاحتكار مثل ما  
عرف في الاقتصاد الوضعي بالكارتل أو التراست (١). فهو  
ممنوع شرعا ولا يمكنون من هذا الاتفاق وهنا يجب التمييز كما  
سلفت القول، ولكنى دون ظلم للطرفين بمرض سلع هؤلاء المنتجين  
فى الأسواق حتى يتحدد ثمنها ويجبرون على بيعها به، وللدولة  
ان تضع من النظم وأن تقيم من الاجهزة ما يكفل تحقيق المدل  
فى ذلك، ولنا بصد بيان حكم الاحتكار والوانه واختلاف  
الفقهاء فيه وانما نحن نتحدث عن أجر هذا الصنف كما اراه من  
وجهة النظر الاسلامية.

أما المنظم الذى يعمل عند غيره فمثله مثل العامل من  
الطب الاول يتحدد أجره بما يتحدد اجر ذاك .  
وقبل أن نختتم هذا المبحث لابد من الإشارة الى أن أجر  
المثل وقيمتة الذى يسميهما فى الحالات التى ذكرنا له وجه  
آخر، وهو أن يخفض الثمن عما تقرر فى ضوء المرض والطلب  
قصد الاضرار بالبايعين أو المنتجين أو العاملين، فإنه من  
الضرر الذى يجب ان يزال وأما التمييز بمعنى تحديد الثمن  
من قبل السلطة المركزية للتخطيط <sup>لصالحها</sup> بتحديد الاجور وأثمان  
السلع، فإنه من وجهة النظر الاسلامية لا يمكن الاخذ به لان -  
التمييز دون موجباته التى أشير اليها محرم بالنص فقد  
قال صلى الله عليه وسلم : ( ان الله هو المسعر، القابض ،  
الباسط، الرازق وأنى لأرجو أنلقى ربى وليس أحد منكم  
يطالبنى بمظلمة فى دم أو مال ) (٢) . وذلك عندما طلب اليه  
التمييز . قال ابن القيم : ذلك اذا كان الناس يبيعون سلهم

- 
- (١) : الكارتل : اصطلاح يدل على تنظيم يشمل مشروعات مستقلة  
أو افرادا مستقلين بفرض ممارسة شكل من التأثير المقيد  
أو الاحتكارى على انتاج أو بيع سلعة أو مجموعة من السلع  
التراست : اصطلاح يدل على تفاق عدد فى المشروعات على  
الانضمام تحت اداة موحدة بحيث لا يصبح لى منها اى استقلال  
والهدف منه السيطرة على فرع من فروع النشاط الاقتصادى  
أو الانتاج . فكلاهما اتفاق بين مشروعات أو افراد بهدف  
الى لون من الاحتكار والسيطرة الا ان الاول يحتفظ باستقلال  
المشروعات المشتركة فيه ام الثانى فلا .  
(٢) : انظر جامع الاصول الجزء الثانى ص ٢٥ فقد روى الحديث عن

على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر أما  
لقلّة الشئ\* وأما لكثرة الخلق ، فهذا الى الله ، فالزام الناس  
أن يبيعوا بقيمة يعينها اكراه بغير حق(١) . وروى يحيى بن  
عمر : أن ابن وهب قال ، وأخبرني غيره من أهل العلم أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم - عندما طلب اليه - التسعير غضب  
يومئذ حتى عرف فيه ذلك وقال ( السوق بيد الله يخفّضها  
ويرفعها ولكن مرهم فليخرجوا متاعهم في البراني (٢) . وليبيعوا  
كيف أحبوا ، ولا يسألني الله عن سنة أحدثها فيكم ، ولكن أسألو  
الله من فضله ) ثم قال حدثني من سميت له من مشايخي عن ابن  
وهب قال : سمعت مالك ابن أنس يقول لا يسر على أحد من أهل  
السوق ، فإن ذلك ظلم ، ولكن ان كان في السوق عشرة أصوع فقط  
هذا صاعا يخرج من السوق (٣) . ( أي خفض سعره اضرارا ) .

فالاصل في هذه القضية ان الحرية متوافرة في السوق ، وأن  
تدخل الدولة يكون عند وجود الضرر ، أما التخطيط  
المركزي بصورته الموجوده في لاقتصاد الاشتراكي المعاصر ،  
فغير ملائم للحكام الاسلاميه وسنناقش هذا فيما بعد عند  
الحديث عن التخطيط المقبول اسلاميا (٤) .

د - المستوى الصحي : ان أحد العناصر الهامة للكفاية  
الانتاجية للأفراد العاملين يتمثل في مستواهم الصحي  
انخفاضا او ارتفاعا لما له من مردود واضح الاثر على  
قدرتهم الجسدية ، وحالتهم النفسية ، وهما ركنا قدرة -  
الانسان ورغبته في العمل وما يترتب على ذلك من ارتفاع

أنس رضي الله عنه وغراه الترمزي وابو داود ، وهو عند  
الترمذي في كتاب البيوع وقال عنه حديث حسن صحيح انظر الجامع  
الصحيح له الجزء الثالث ص ٦٠٦ مرجع سابق

- (١) : الطرق الحكميه مرجع سابق ص ٢٨٦ .
- (٢) : البراني جمع برنيه وهي اناء من الخزف واسع الفم -  
كالجرة يحفظ فيه الطعام وغيره انظر حاشية احكام السوق  
ص ٤٣ .
- (٣) : احكام السوق يحيى بن عمر ص ٤٤ مرجع سابق
- (٤) : انظر الفصل الرابع مبحث التخطيط الاقتصادي ص ٤٧

أو انخفاض الانتاجية بصفه عامه •

فقد لوحظ بالمشاهدة والتجربة أن انخفاض المستوى الصحى للأفراد يضاف من طاقتهم الانتاجية ، وينهك قواهم نظرا لمدم قدرتهم على العمل المستمر وكثرة تضييهم عن العمل مما يؤدي الى ضياع طاقة انتاجية كبيرة على المجتمع ، وتشير بعض الدراسات الى أن انخفاض المستوى الصحى يؤدي الى خفض الانتاجية في الدول المتخلفه بنسبة تتراوح بين ٣٠ ، ٤٠ ، % (١) . والملاحظ اليوم ان اكثر بلاد العالم تخلفا وفقرا هي تلك البلاد التي تنتشر فيها الامراض والابوئه ، وينخفض المستوى الصحى لأفرادها انخفاضا شديدا •

ورغم ترابط العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤدي الى انخفاض المستوى الصحى للأفراد ، كانخفاض مستوى الدخل ، وانخفاض مستوى المعيشه بالتالى ، وسوء التغذية المرتبط بهما ، وانخفاض مستوى الرعاية الطبيه أو تخلفها - ان صح التعبير - تدخل هذه العوامل وتأثيرها المتبادل في بعضها البعض . الا انه من الممكن مناقشة الكفاية الصحية كمكون من مكونات الكفاية الانتاجية من وجهة النظر الاسلاميه من جانبين :-

جانب الوعي الصحى والثقافه الصحيه المؤدى الى المحافظة على الصحه حتى ولو كان من جانب السلب حينما يقال الوقاية خير من العلاج ، وجانب توافر الرعاية الصحيه الفعليه بكل انواعها •

أ - ان الوعي الصحى ضرورة : للمحافظة على الصحه ابتداءً وهو لا يأتي للأفراد الا بانتشار الثقافه الصحيه التي ينشأ عنها قيم اجتماعيه صحيه مراعاة لدى أفراد المجتمع • وقد جاء الاسلام بمبادئ أكيدة في هذا

---

(١) : التنمية الاقتصادية الدكتور على لطفى

ص ٦٨ مرجع سابق •



الثان فدعى الى المحافظة على الصحة بكل الوسائل ومن ذلك  
(١) : حفظ الصحة عن طريق المحافظة على النظافة حيث امر بها  
فقد جاء في الاثر أن النظافة من الايمان وجاء في صحيح  
مسلم من حديث أبي مالك الاشعري قول الرسول - صلى الله  
عليه وسلم - (الطهور شطر الايمان) (١) • وأمتدح الله  
المؤمنين لطهارتهم فقال : ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا  
والله يحب المطهرين ) (٢) ، وأرشد ان الماء للتطهر فقال  
( وهو الذي ارسل الرياح بشرا بين يدي رحمته وانزلنا  
من السماء ماء طهورا ) (٣) • وما روى الترمذي حديث -  
( ان الله طيب يحب الطيب من طيب يحب النظافة ، كريم  
يحب الكرم جواد يحب الجود فنظفوا أنفسيتكم ولا تشبهوا  
اليهود ) (٤) ••

(٢) : حفظ الصحة عن طريق الاعتدال في المأكل والمشرب قال تعالى :  
( يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا  
ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين ) (٥) •  
قال ابن القيم بعد ذكره الآية أرشد الله عباده الى  
ادخال ما يقيم البدن من الطعام والشراب معوض ما تحللل  
منه وأن يكون بقدر ما ينتفع به البدن في الكمية  
والكيفية ، فمتى ما جاوز ذلك كان اسرافا ، وكلاهما مانع  
من الصحة ، مجالب للمرض ، أعنى عدم الاكل والشرب ، أو  
الاسراف فيهما ، ثم يقول ومن تأمل هدى النبي صلى الله  
عليه وسلم وجهه أفضل هدى يمكن حفظ الصحة به ، فإن

(١) : انظر الجامع الصحيح للامام مسلم جزء اول

ص ١٤٠ مرجع سابق •

(٢) : الآية ١٠٨ من سورة التوبة •

(٣) : الآية ٤٨ من سورة الفرقان •

(٤) : انظر الجامع الصحيح للترمذي جزء خامس ص ١١٤

والحديث عن سعيد بن المسيب وقال عنه الترمذي

انه حديث غريب ، وجاء في الجامع الصغير للسيوطي

جزء اول ص ٧١ ورمز له بالحسن •

(٥) : الآية ٣١ من سورة الاعراف •

حفظها موقوف على حسن تدبير المطعم والمشرب والملبس  
والمسكن والهواء والنوم واليقظة والحركة والسكون .....  
فاذا حصلت هذه على الوجه المعتدل الموافق للملائم للبشر  
والسن والمادة كان أقرب الى دوام الصحة والمافيه أو  
غلبيتها الى انقضاء الاجل (١) .

(٣) ٤ وتحفظ الصحة بذلك وغيره لانها نعمة بل من أجل  
نعم الله على العبد فقد قال صلى الله عليه وسلم  
( نعمتان منضمون فيهما كثير من الناس - الصحة  
والفراغ (٢) . وهذا يعني انه يجب المحافظة عليها  
والاعتدال في الجهد وأن يكون هناك أوقات للراحة  
يستجم فيها الجسد ليعود الى نشاطه .

(٤) : حفظ الصحة بتنوع الغذاء ، فإنه لم يكن من عادة  
النبي صلى الله عليه وسلم حبس النفس على نوع واحد  
من الاغذية لثيتمدها الى غيره ، لان ذلك يضر بالطبيعة  
جداً وقد يتمذر عليها أحيانا فأن الفرد اذا اعتاد  
على نوع واحد من الطعام لا يتناول غيره ضعف أو ملك  
وان تناول غيره لم تقبله طبيعته فاستضر به ،  
فقصرها على نوع واحد دائما ولو أنه أفضل الاطعمة  
خطر مضر بالصحة . وقد قال أبو هريرة رضى الله عنه  
( ما عاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طعاما  
قط كان اذا أشتهى شيئا أكله وان كرهه تركه (٣) .  
فقد كان عليه الصلاة والسلام يأكل اللحم والخبز ما دوما  
والفاكهة والحلوى وما الى ذلك من ألوان الاطعمة  
ليقتدى به في ذلك (٤) .

(١) : الطب النبوي للامام محمد بن ابي بكر الزرعي

المشهور بابن تيمم الجوزيه ص ١٦٧ مرجع سابق

(٢) : رواه البخاري من حديث ابن عباس انظر صحيح

البخاري مجلد رابع ص ١١٥ مرجع سابق .

(٣) : انظر الجامع الصحيح للامام مسلم جزء ساس ص

١٤٣ / ١٣٣ وانظر جامع الاصول الجزء الثامن ص ٢٦

وقد عزاه للبخاري وابي داود والترمذي .

(٤) : الطب النبوي ابن القيم مرجع سابق ص ١٧١ ١٧٢

(٥) : ان كثير من الأحكام التي شرعت للمعابدات فيها حكمة ظاهرة لحفظ صحة الانسان سواء ما كان منها ، وقاية بالنظافة مثل وجوب الطهارة للصلاة بالوضوء والغتسال فرضا أو ندبا ، فإن الوضوء وتكرره للمعبادة من صلاة وتلاوة بل بقاء الانسان دائما على طهارة مفدوب اليه مثاب عليه ، والفصل في مناسبات عدة كالفضل من الجنابة والحيض ، والفصل لصلاة الجمعة والميدين بل ولصلاة الكسوف والخسوف ومالى ذلك ، والصوم فيه جانب - للصحة • وكذلك ترك الصوم رخصة فى السفر للمشقة حفاظ للصحة ومنع استعمال الماء للمريض الذى يتأذى به للفصل الواجب مثلا حفظ للصحة ، وحلق شعر الرأس للمحرم اذا تأذى منه لمرض برأسه وهكذا (١) •

(٦) : الامر بالوقاية من الامراض ، فمن ذلك عدم التمرض للمدوى ، فقد ورد فى صحيح البخارى قوله صلى الله عليه وسلم ( اذا سمعتم بالطاعون بارض فلا تدخلوها ، واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها ) (٢) • وقوله عليه الصلاة والسلام : ( لاعدوى ولا طيره ولا مامة ولا صفر وفسر من المجذوم كما تفر من الاسد ) (٣) ، كما جاء فى الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر لقوم من عكل - وعرينة قدموا المدينة ولم يلائمهم صحيا بدود من الابل وراع مصهما ، ثم أمرهم ان يخرجوا من المدينة فيشربوا من ألبانها ، بعد أن شكوا اليه وقالوا : انا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف وأستوخموا المدينة (٤) •

(١) : انظر المرجع السابق ص ٢ وما بعدها •

(٢) : صحيح البخارى المجلد الرابع ص ١٤ من حديث اسامه بن

(٣) : أيضا صحيح البخارى نفس المجلد والصفحة ١٢ من زيد • حديث أبى هريرة •

(٤) : أيضا نفس المرجع والمجد والصفحة من حديث أنس بن مالك •

فاتقاء الحدودى من المأمور به شرعا ، وهو من دفع قدر الله  
بقدر الله كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما أعترض  
عليه المعترضون فى عودته من الشام بعد أن علم أن بها وباء  
الطاعون (١) \* ومن ذلك النهى عن الاسراف فى الطعام والشراب  
وتحريم النار منه كلحم الميتة ، ولحم الخنزير ، والخمر ، ومن  
ذلك أيضا النهى عن التنفس فى الأنا\* الذى فيه الشراب والنهى  
عن الشرب من فم السقاء وكل ذلك وقاية من الامراض ومنصا  
للحدوى ، ولما فى ذلك من الضرر اللاحق بالانسان .

(٧) : الرياضة البدنية : فان مما حبذه الاسلام وأرشد  
اليه تقوية الاجساد بالرياضة ، فالؤمن القوى خير  
من المؤمن الضعيف ، وفى كل خير ، كما جاء الحديث (٢) .  
وقد أفرد أبو القيعم فى كتابه الطب النبوى فصلا -  
لذلك فقال : وأما تدبير الحركة والسكون فتذكر  
منها فصلا يعلم منه مطابقة هدية صلى الله عليه وسلم  
فى ذلك لاكمل أنواعه وأحدها وأصوبها " ثم ذكر فوائد  
الرياضة وخير أوقاتها ، ثم ذكر الكثير من أنواعها  
التي حث عليها الرسول صلى الله عليه وسلم مثل  
ركوب الخيل ، ورمى النشاب ، والمصارعة ، والمساابقة  
على الاقدام ، ثم ذكر أن الصلاة نفسها ، فيها من حفظ  
البدن وصحته ما هو أنفع شئ له ، وكذلك قيام الليل  
والاستيقاظ المبكر لصلاة الفجر وما فى ذلك كله من  
النشاط وذكر حديث الصبيح فى مغالبة الشيطان  
للانسان عند الاستيقاظ لصلاة الفجر وفيه ( فأذا صلى  
انجلت عقده كلها ، فأصبح نشيطا طيب النفس ، والا

(١) : صحيح البخارى المجلد الرابع ص ١٥ من حديث عبد الله  
بن عباس .

(٢) : انظر الجامع الصحيح للامام مسلم المجلد الرابع  
الجزء الثامن ص ٥٦ حديث أبى هريرة رضى الله عنه  
قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) المؤمن  
القوى خير واحب الى الله من المؤمن الضعيف وفى كل  
خير ، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز .

أصبح خبيث النفس كسلان (١) - وذلك اذا كانت الفلحة للشيطان فلم يستيقظ المسلم للصلاة •

ثم ذكر الصوم وما فيه من رياضة للبدن والنفس وأسباب الصحة ثم ذكر الجهاد وما فيه من رياضة ، فإن فيه من الحركات الكلية التي هم من أعظم أسباب الصحة والقوة وصلابة القلب والبدن • حتى يقول ( فملمت أن هدية - طلى الله عليه وسلم - فوق كل هدى فى طب الابدان والقلوب وحفظ صحتهم ودفن اسقامهم ولا مزيد على ذلك لمن قد أحضر رشده (٢) •

اذن فالرياضة البدنية أمر يفره الاسلام ويطلبه لما فيه من تقوية الابدان ، ولما فى قوتها من الخير للأمة افرادا - وجماعة • ولما نعلم من تأثير ذلك على صحة الافراد وبالتالي التأثير على كفايتهم الانتاجية •

(٨) - ان مما يدلنا على العناية الفائقة التي نالتها صحة الافراد والمجتمع من جانب الوقاية الصحية فى الاسلام هو وجود نظام الحسبه فى الدولة الاسلامية فقد كان مما يتبع والى الحسبه خبرا \* مشرفون على كل مهنة (٣) • وحرفة وخاصة ما كان له علاقة بصحة الناس مثل تلك المهن المتعلقة باعداد الطعام وبيعها لحامة الناس كالجزارين والخبازين والطباخين (٤) •

وامثالهم بمراعاة أصول النظافة وعدم غش الجيد بالردئ ، ومنع ما يتضح ان له ضررا بصحة العامة ولكل ذلك شروط وقواعد تتبع عند المحتسبين كما أن المهن هذه لا يمكن منها الاصحح البدن ، ويمنع من مزاولتها

---

(١) : انظر صحيح البخارى المجلد الاول فى باب التهجيد

عن ابي هريرة رضى الله عنه •

(٢) : الطب النبوى لابن القيم الفصل الخامس من ص ١٩١ حتى

١٩٤ مرجع سابق •

(٣) : الاحكام السلطانية لعلى بن محمد بن حبيب الما وردى ص ٢٤٠ • البابى الحلبى لقاهرة الطبعة الثالثة ١٣٩٣ / ١٩٧٣

(٤) : معالم القربى فى احكام الحسبه لمحمد بن احمد

القرشى ص ١٥٤ ١٦١ ١٧٣ مرجع سابق •

المريض وذى العلة (١) . كما أن مما يتبع وإلى الحسبه المشرفون على صحة البيئه الذين يمنعون من تلوثها ، فيمنعون الباعه من رمى بقايا محلاتهم فى عرض الطريق يقول أبـن الاخوة القرشى : وأما القصابون فيمنعهم المحتسب من الذبح على أبواب دكاكينهم فأنتهم يلوثون الطريق بالدم والسروث وهذا منكر يجب المنع منه (٢) . وأوجب يحيى بن عمر على أصحاب الحوانيت أن يكتسوا الطين اذا كثر فى السوق بسبب جمعهم أياه فى وسط السوق مما يضر بالمارة (٣) .

وللمحتسب اشراف عام على صحة البيئه والنظافة العامه يأمر أصحاب المهن المتصله بصحة الناس بنظافتهم أجسادهم وملابسهم وآلاتهم (٤) . ويضع ذلك المقاييس المضبوطة ، نجد ذلك مودعا بدقه فى كتب الحسبة بل لعل الموازين والمقاييس الحديثه قد أخذت عنها ثم جرى عليها التطوير . ومن وظائف المحتسب مراقبة الافراد وأمرهم بالنظافة والطهارة فله أن يذكر على من يخل بتطهير جسده أو ثوبه أو موضعه ملاته اذا تحقق من ذلك (٥) .

ولا شك أن ما يتوافر للدولة الاسلامية الحديثه من وسائل لمراقبة الصحة العامه ونشر الوعى الصحى بين افراد المجتمع هو أكثر فعالية ، وأوسع انتشارا اذا أحسنت الاستفاده من ثرات الماضى ووسائل الحاضر ، على ان تجعل هدفها الاول تحقيق أحكام الشرع وتطبيقها ، فلا يكون بين وسائلها ما يتعارض مع احكامه مهما كانت جدواها ظاهرة . فالحق انه لاخير الا فيما وافق الشرع ، كما أن القول أن الشرع قد يخالف ما يرشده الىه العقل السليم ويحقق الامن والسلامة للبشر قول مدعى لا دليل عليه . وفيما سبق دليل على أن الشرع يحقق للإنسان

- 
- (١) : احكام السوق ليحيى بن عمر ص ٩٨ مرجع سابق
  - (٢) : معالم القربة فى احكام الحسبه مرجع سابق ص ١٦٣
  - (٣) : احكام السوق ليحيى بن عمر مرجع سابق ص ٩٥ .
  - (٤) : معالم القربة فى احكام الحسبه مرجع سابق ص ٣٣٢
  - (٥) : الاحكام السلطانية للما وردى ص ٢٤٧ مرجع سابق .

أقصى ما تسمى اليه حضارة اليوم من ناحية تحقيق السلامة للإنسان بل ويتجاوزها بمراحل عدة ، فمراعاة قواعد الصحة في الشريعة الإسلامية لاتأتى لكونها تحقق نفعا مباشرا للإنسان فقد وانما هى عبادة لله وفرض على المسلم ، مطالب بأدائه ، والقيام به دون إبطاء ، وهذا ما جعل المحافظة على الصحة بوسائلها المعروفة والمشروعة أمر لازم لاغنى عنه للمسلم .

ب- توافر الرعاية الصحية الفعلية : فهو الجانب الآخر من الكفاية الصحية ومن وسائله ما يلى :-

١ - توافر وسائل الصحة العامة من مزارع صحية ونظافته عامة وحماية للبيئة من التلوث وتوفير الدواء ، وقد حض الاسلام على التداوى ، وأمر به ، وأمر برعاية البيئة ونظافة المدينة حتى جعل ذلك من الايمان فقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الايمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا اله الا الله ، وأدناها إمطة الاذى عن الطريق والحياء شعبة الايمان (١) . فنظافة الطريق وإمطة الاذى عنه شعبة من الايمان وجزء منه ، ومجتمع يكون أمر النظافة العامة فيه جزء من ايمانه وعقيدته لابد وأن تكون عنايته ببيئته وحمايتها عظيمة .

٢ - الدواء والتداوى فالامر بالتداوى قد وردت النصوص من أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام فيه كثيرة متنوعة حتى أورد له الشيطان البخارى ومسلم أبواب الطب فى صحيحهما وهكذا فعل أصحاب السنن ، وعنى كثير من علماء الشريعة بافراد ذلك بالتأليف فى الطب النبوى فمن ذلك ما جاء فى صحيح البخارى فى كتاب الطب من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن

---

(١) : رواه مسلم انظر الجامع الصحيح للإمام مسلم الجزء الاول ص ٤٦ مرجع سابق .

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( ما أنزل الله داءً الا أنزل له شفاءً ) (١) • ومنه حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ( لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بان الله عز وجل ) (٢) • وفي سنن الترمذى من حديث أسامة بن شريك قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الاعراب فقالوا : يا رسول الله : أتتداوى • قال نعم يا عباد الله تداووا فان الله عز وجل لم يضع داءً الا ووضع له شفاءً غير داء واحد قالوا : ما هو • قال ( الهرم ) (٣) • ان الله لم ينزل داءً الا أنزل له شفاءً علمه من علمه وجهله من جهله • وجاء فى سنن ابن ماجه من حديث ابى خزيمة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايت ادوية ننتداوى بها ورقى نسترقىها وتقى نتقيها • هل ترد من قدر الله شيئاً فقال : ( هى من قدر الله ) (٤) •

وقد عقب ابن القيم بأن هذه الاحاديث تضمنت اثباتاً لاسباب والمسببات ، وأن فيها الامر بالتداوى وأنه لا ينافى التوكل كما لا ينافيه دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها بل لا تتم حقيقة التوحيد الا بمباشرة الاسباب التى نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدراً وشرعاً ، لان تركها عجز يتنافى التوكل الذى هو اعتماد القلب على الله فى حصول ما ينفع المبد فى دينه ودنياه ، ودفع ما يضره فى دينه ودنياه ، ولا بد مع هذا الاعتماد مباشرة الاسباب الا كان معطلا للحكمه والشرع • فلا يجعل المبد عجزه توكلًا ، ولا توكله عجزاً (٥) •

- (١) : صحيح البخارى جزء رابع ص ٨ مرجع سابق  
 (٢) : الجامع الصحيح للامام مسلم جزء رابع ص ٢٨ مرجع سابق  
 (٣) : انظر الجامع الصحيح للامام الترمذى جزء رابع ص ٣٨٣  
 مرجع سابق وقد قال الترمذى حديث حسن صحيح وانظره فى الجامع الصغير للسيوطى جزء اول ص ١٣ مفروا للامام احمد فى مسنده والحاكم فى مستدركه وقد رمز له السيوطى بالصحة  
 (٤) : انظر سنن ابن ماجه مجلد ثانى ص ١٣٧ وانظر الجامع الصحيح للترمذى جزء رابع ص ٤٠٠ وقد قال عنه هذا حديث حسن صحيح •  
 (٥) : الطب النبوى مرجع سابق ص ٩ ١٠٤



وقد سبق لنا في الباب الاول أن اوضحنا قضية الاسباب (١) .  
وهذا الفهم لنصوص الشرع كان من الاسباب التي أدت الى  
ازدهار الطب وتقدمه في الحضارة الاسلامية .  
وقد ظهر من النصوص السابقة أن الامراض لها من الادوية  
ما علمه البشر وما خفى ويمكن أن يكتشف ، وهذا دلالة على انه  
يجب السعى لاكتشاف الادوية للامراض التي للعلاج حاسم لها حتى  
اليوم ، أو تلك التي تستجد ، فما أنزل الله داء الا وانه دواء  
وقد كان من هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم - فصل  
التدبير في نفسه والامر به لمن أمابه مرضي من أهله وأصحابه (٢)  
فقد روى الشيخان في صحيحهما أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره ، وأنه استعط ، وأنه بمشألى  
أبى بن كعب طبيباً فقطع منه عمراً ثم كواه (٣) . بمضى  
أنه أجرى له جراحه ثم كواه ، والاحاديث والنصوص في هذا  
كثيرة .

٣- العناية بالناحية النفسية والعلاج النفسى نال في ظل  
الاسلام عناية فائقة ، فالناحية النفسية تقتل باعتلال  
الجسد فإن المريض جسده تتأثر حالته النفسية بمرضه  
والإيحاء له بالشفاء الحاجل بالقول وتهوين أمر مرضه  
مع علاجه من علة الجسد ، أمر يعطيه قوة معنوية على  
مقاومة المرض فقد جاء في الحديث ( إذا دخلتم على  
المريض فنفسوا له في الاجل ، فان ذلك لا يرد شيئاً وهو  
يطيب نفس المريض (٤) .

كما أن القلب يمرض ، ولا نعنى بالقلب لعضلة الدافعة  
للدم ، وانما نعنى ما يراد به النفس المتأثرة بالمواطن  
وقد جاء في نصوص الشرع الكثير مما تعالج به النفوس

- 
- (١) : انظر الباب الاول ص ٩٥ وما بعدها .  
(٢) : الطب النبوى لابن القيم ص ٥ مرجع سابق  
(٣) : انظر صحيح مسلم الجزء السادس ص ٢٢ وانظر صحيح  
البخارى الجزء الرابع ص ١٠ مرجع سابق  
من حديثى ابن عباس وجابر بن عبد الله على التوالي  
(٤) : انظر سنن أبى ماجه المجلد الاول ص ٤٦٢ من حديث  
ابى سعيد الخدرى وانظر صحيح البخارى المجلد الرابع ص ١٠

إذا مرضت بما يتيح لها الطمأنينة ، فذكر الله والدعاء والصلاة وتلاوة القرآن والتسليم باقدار الله بعد بذل الجهد ، كسل ذلك مما تعالج به النفس الانسانية ، وقد ثبتت جدواه ، وتمت تجربته وما العلاج برقى من القرآن مباحه (١) . الانوع من انواع هذه المما لجه ، وان كان في القرآن شفاء حتى للأمراض الجسدية (٢) قال تعالى : ( وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خساراً ) (٣) .

كما ان النهى عن أنواع من الخلق مؤثرة في النفس كالحرص والغضب والنميمة والضيبة ، والامر بأنواع من الخلق رضية مؤثرة في النفس كالتماسيح والحلم والكرم ، انما هو نوع مما لجة للنفس الانسانية وهدي لازالة آثار هذه الاخلاق السيئة مما له الاثر البالغ في تنقية المجتمع المسلم من الشرور والآفات النفسية .

٤ - توافر الاطباء الماهرين : فأنه لا يكفي الامر بالتداوى والحث عليه ، فقد جاء الامر بأن يصهد بالعلاج للطبيب الحاذق الماهر ، الذي يبني علاجه على علم وخبرة ، فقد روى الامام مالك في الموطأ ( أن رجلاً في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - جرح فأحرقن الدم ، وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار ، فنظرا إليه ، فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما / اطب ، فقالا : أو في الطب خير يا رسول الله . فقال / أنزل الدواء الذي أنزل -

(١) : الرقى المباحه : هي ما كانت بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من آيات القرآن الكريم والدعاء المأثور كقراءة الفاتحة والمعوذتين وآية الكرسي أو قول ( أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ) وما شابه ذلك فقد روى الترمذى في جامعه ( السنن ) جزء رابع ص ٣٥٣ وحسنه عن انس بن مالك رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في الرقية من الحمة والصين والنملة والحمة يراد بها السم من لدغ الحنظل وما شابهها والنملة قروح تخرج من الجنب اما الرقى بالكلام الذي لا يفهم معناه أو تعليق الثائم والحجب وما شابه ذلك فانها فاسده وغير مشروعه فقد جاء في جامع الاصحاح ( الجزء ثامن ص ٣٥٩ من حديث ابن مسعود ان الرقى والثائم والتولة شرك .

(٢) : الجمع لاحكام القرآن للقرطبي جزء عاشر ص ١٦ مرجع سابق

(٣) : الاية ٨٢ من سورة الاسراء .

الادواء (١) فينبغي الاستئمانه في كله علم ومنه الطب بأخذق أو  
أمر من فيه والا علم فالاعلم كما جاء في الحديث تضييـ  
الطبيب المدعى للطب وهو جاهل فقد قال رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم : ( من تطيب - ولم يعلم منه الطب قبل ذلك  
فهو ضامن (٢) . قال ابن القيم : ايجاب الضمان على الطبيب  
الجاهل أمر شرعى فاذا تعلم طى علم الطب وعمله ، ولم يتقدم  
له به معرفة ، فقد هجم بجهلة على اتلاف الانفس ، وأقسم  
بالتهور على ما لم يعلمه ، فيكون قد غرر بالمطيل فيلزمه  
الضمان لذلك ، وهو اجماع من اهل العلم ، وأما الطبيب الحاذق  
المبنى طيه على علم فلا يضمن حتى ولو تلف المريض لم يضمن  
تحديه (٣) ، ثم نقل ابن القيم اقوال الفقهاء في ذلك مما  
لأاجة الى ذكره هنا .

كما ان الطب مهنة طلحت للرجال والنساء ، واشتغل بها  
الصفان ، فقد ذكر الامام البخارى في كتاب الطب حديث ربيع  
بنت معوذ بن عفراء قالت : ( كنا نفزوا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نسقى القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى  
الى المدينة (٤) . وقد عملت غير واحدة من الصحابيات بتمريض  
جرحى الحرب ، وقد ترجم البخارى للحديث السابق بيان هل  
يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل أو أحدى في ذلك  
ورغم ان الامر يحتاج الى بيان - ليس هذا موضعه -  
الا انا نقول أن الطب من المهن التى تناسب المرأة وبه  
اشتغلت فى صدر الاسلام ولا سيما أوقات الحرب .

(١) : الحديث رواه الامام مالك عن زيد من أسلم رضى  
الله عنه انظر موطأ مالك جزء ثالث ص ١٢١ مرجع  
سابق

(٢) : الحديث رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انظر  
سنن ابن ماجه المجلد الثانى ص ١٤٦ . مرجع سابق

(٣) : الطب النبوى لابن القيم ص ١٠٩ . مرجع سابق

(٤) : انظر صحيح البخارى مجلد رابع ص ٨

- ٥ - الرقابة على الطب والأطباء : ولا يكفي أن يعهد المريض بمعالجته إلى طبيب حاذق أو أن يعهد أهله بذلك ، فعمل المريض لا يعرف الطبيب الماهر وكذلك أهله ، وهنا يأتي دور الرقابة الحكومية على مهنة الطب وما يستتبعها من صيدلة ومستشفيات ، وقد كانت هذه الرقابة قديماً من وظائف المحتسب يعهد بها إلى الخبراء والممارين من أهل المهنة ، فيقيم لكل أهل اختصاص نقيباً منهم يكون أكثرهم خبرة وعلماً ليرجع إليه عند الاختلاف ، وليشرف على عمل أهل اختصاصه ويتفقد أدواتهم الطبية وسلامتهم ونظافتهم ومالهم ذلك مما يعنى أهل الاختصاص في الطب ، وعلى هذا النقيب أن يرشد إلى الطبيب الحاذق الماهر لمن يستفسر عنه وهكذا .
- ومن ينظر إلى كتب الحسيه يرى أن مؤلفيها قد استقصوا كل ما يمكن استقصاءه في تنظيم هذه المهنة من امتحان الطبيب في اختصاصه قبل مزاولته المهنة الطب وأخذ العهد عليه بالاخلاص واسفاف المريض حين حاجته إليه ومن مراقبته عند عالجته للمرضى وزياراته لهم وما يجب أن يفعله أزاء ذلك (١) .
- ٦ - توافر المشافي : وقد كان أمر إقامة المشافي في القديم قد يترك لمبادرة الأفراد حكماً ومحكومين وتجري عليه الاوقاف ، وقد كان البر والاحسان آنذاك في المسلمين محهود واليه يسمى ويجد الطلب . الا ان الظروف قد تغيرت والاحوال قد اختلفت فوجب على الدولة أن تسعى إلى إقامة المشافي وأن تنظم أصولاً للصحة العامة ملزمة

---

(١) : معالم القرية في احكام الحسيه للقرشي

ص ٢٤٧ حتى ٢٥٩ مرجع سابق

وكل ذلك لا يخرج عن دائرة الشرع وأحكامه، فقد عني الاسلام بهذا الأمر منذ عصره الاول، فقد رأينا فيما سبق ان الرسول قد أنفق على الاعراب الذين أجتوا وأستوخموا المدينة من أموال الصدقة حيث أعطاهم منفعة أبل ليشربوا البضها لان ذلك يوافق علاج مرضهم وأوفد معهم راعيا (١)، ولما كانت الزكاة كما سبق وأن أشرع جاءت لتمحو الفقر والحاجة في المجتمع فأعلاء الفقر المريض منها ليتداوى فهو من باب أولى كما يرى بعض العلماء فلا بد للمرضى في هذا العصر من أن تيسر له سبيل العلاج اذا مرض هو أو واحد افراد عائلته ويجب الا يترك فريسة للمرضى يفترسه ويفتك به فهذا قتل للنفس، والبقاء باليد الى التهلكة وهو أمر ممنوع في الشرع قال تعالى: (وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا ان الله يحب المحسنين) (٢) وقال: ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا (٣) وفي الصحيح (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه) (٤) فاذا ترك المسلم اعياه أو ترك المجتمع المسلم فرداً منه فريسة للمرض دون ان يعالجه، فقد أسلمه وخذله بلائيك (٥).

وأموال الدولة ما سوى ما خص بمصارف كالزكاة والخنائم وخمس الفئ فهو ما يطلق عليه أموال المصالح تصرف في مصالح المسلمين المختلفة كبناء الجسور وحفر الابار والانهار وما شابه ذلك، وقد أصبح انشاء المشافي اليوم من المصالح العظيمة للأمم فكانت أحق وأولى بالصرف عليها من هذه الاموال

(١) : انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لشهاب الدين ابن

حجر المسقلاني مجلد عاشر ص ٣٠ دار المنارة بيروت

(٢) : الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٣) : الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٤) : الحديث رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنه انظر

صحيح البخاري مجلد رابع ص ٢٠٢ مرجع سابق

(٥) : فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي جزء ثانوي ٥٧٦

مرجع سابق

خاصة وأنها لحفظ صحة الأبدان وقد سبقت الإشارة  
إلى أنه من مقاصد الشرع الضرورية حفظ الحياة  
الذي لا يتم إلا بحفظ الصحة (١) .

---

(١) : انظر مبحث أهداف وغايات التنمية من هذا  
المبحث ص ٢٨١

## المبحث الثالث: العلاقة بين حجم الموارد البشرية

### والمصاراة

#### تمهيد:

ان الانسان هو جوهر التنمية ، فهو أداؤها ووسيلة تحقيقها ، وهو الغاية والهدف منها في ذات الوقت . لذلك كان لنمو اعداده أثر بالغ الاهمية فيها ، وقد شغل الفكر الانساني منذ العصور القديمة بالعلاقة بين نمو السكان ونمو الانتاج وتحقيق التنمية والمصاراة .

الا ان هذه العلاقة كان ينظر اليها الى عهد قريب من كلى جانبها الايجابى في تحقيق المصاراة ونمو الانتاج وتحقيق التقدم ، والسلبى في حال تزايد السكان ، وقلّة الموارد - وخاصة موارد الطعام - وتعتمد في ذلك الاراء وتتوارد الحجج ولكنها أصبحت اليوم لا ينظر اليها - غالبا - الا من الجانب السلبى حيث اعتبر نمو السكان مشكلة تواجه المجتمع البشرى وعائقا من الحوائق التى تقف في سبيل تقدمه ، وأصبحت سياسات الحد من معدلات نمو السكان من سياسات التنمية في غالب دول العالم ، حتى قيل عن هذه السياسات انها أهدأ ثورة في التاريخ الا انها قد تصبح من أهم الثورات (١) . ويرجع ذلك لامرين هامين :

الاول : الفكرة النظرية عن المشكلة الاقتصادية والتى تؤكد ===== أن الانسان متعدد الحاجات ووسطه الذى يعيش فيه محدود الامكانيات ، وأن حاجاته متعددة وموارده - المتاحة لاتباعها نادرة (٢) .

---

(١) : نشرة صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية عن الموقف السكاني العالمى لعام ١٩٨١

(٢) : الاقتصاد السياسى للدكتور رفعت المحجوب جزء اول ١٩٨٤

ومن هنا نشأ التفكير فيما سمي بالمشكلة السكانية . والتي  
تجد أساسها من تقابل الموارد الاقتصادية النادرة . والاعداد  
السكانية المتزايدة بحيث يقال أنها إذا كانت الدولة غنية في  
مواردها الطبيعية ، وسارت فيها التنمية بمعدلات أكثر ارتفاعا  
من معدلات زيادة السكان ، فإن هذه المشكلة لا تظهر ، أما إذا -  
كانت الدولة فقيرة في مواردها الطبيعية أو غنية فيها -  
لكن التنمية تسير فيها بمعدلات منخفضة عن معدلات زيادة السكان  
فإن المشكلة تظهر ، وفي حالة فقر الموارد تزداد حدة  
بمضى الزمن (١) .

الثانى : الملاحظ والمشاهدة لتجارب التنمية الاقتصادية  
===== في الدول المتخلفة والتي أخفقت أو لم تؤت ثمارها  
المرجوه خلال النصف الثانى من هذا القرن وزاد -  
نمو السكان خلالها بمعدل مرتفع ، فنظر اليه على  
أنه من الاسباب الرئيسيه لهذا الفشل .  
ورغم أن فى كل هذا بعض الحقيقة الا انه لا يمثل  
كل الحقيقة ، وهذا المبحث يدرس المشكلة الاقتصادية  
فى مطلبين ويزين الموقف الاسلامى منها ، ويدرس المشكلة  
السكانية ونظرة الاسلام اليها فى مطلب ثان .

#### المطلب الاول : المشكلة الاقتصادية

=====

أن المشكلة الاقتصادية والتي تتمثل فى أمرين هما الحاجات  
الانسانية وما تنصف به من تعدد ، والموارد الاقتصادية  
وما تنصف به من ندرة تسببه فى مقابلها هذه المشكلة  
احدى مسلمات علم الاقتصاد المعاصر ومنها تتفرع مسائل  
التي يدرسها ، وقد درسها الكتاب الاقتصاديون المسلمون  
المعاصرون ووقفوا منها ثلاثة مواقف :-

---

(١) : الاسلام والمشكلة الاقتصادية للدكتور محمد شوقى

الفجرى ص ١٥ مرجع سابق



- ١- موقف ينكر وجودها أصلاً ويرى أن الأرض تتسع لاستيعاب البشر مهما كثر عددهم ، وأنه لم يثبت حتى الآن عدم مقدرتها على استيعاب بنى البشر وكفاية حاجتهم (١) .
- ٢- وموقف يرى أن المشكلة موجودة كما هي فى الفكر الاقتصادى المماصر ، وأنها فى النظام الإسلامى لا تختلف إلا من حيث مفاهيم الحاجات البشرية ووسائل اتباعها فقط (٢) .

٣- الموقف الثالث وهو المتميز بعض الشيء ، والذى يرى أن المشكلة الاقتصادية لاتعود الى الندرة فى الموارد بقدر ما تعود الى قصور الوسائل المتاحة للإنسان لتسخير الموارد الممكن له استخدامها والافادة منها فى إشباع حاجاته وتطوير طاقاته ، علاوة على كسل الإنسان وتجاوزه الحد فى تقديره لحاجاته (٣) .

وهذا الموقف الأخير أقرب المواقف فى تقدير البحث لتلمس الحقيقة فى الإسلام لأن الإسلام كرسالة الهية لم يثبت حتى الآن أن صام حقيقة علمية يقينية يرشد اليها العقل والحس ، وإن كان لا يلزم من ذلك توافقه مع كل ما يطالع عليه حقائق علمية ، وإن كانت من باب النظريات ، كما هي فى الأغلب قضايا علم الاقتصاد بوصفه علماً اجتماعياً يختلف عن العلوم الطبيعية .

فالحاجات الانسانية إنما هي رغبات فى الحصول على وسائل توقف احساساً بالآلم أو تمنع حدوثه أو تحفظ احساساً طبيعياً أو تنمئة أو تزيد منه (٤) .

---

(١) : الاقتصاد فى ضوء الشريعة الإسلامية للدكتور محمود با بلى ص ٥٩ مرجع سابق

(٢) : المدخل الى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى الدكتور احمد النجار ص ٩٠ دار الفكر طبعه ثانية ١٣٩٤/٧٤

(٣) : النظام الاقتصادى الإسلامى للدكتور محمد عبد المنعم عفر ص ٢٧ مرجع سابق .

(٤) : الاقتصاد السياسى للدكتور رفعت المحجوب جزء اول ص ٦٨ مرجع سابق والتعريف للاقتصاد الايطالى بنثاليونى وهو يدخل ما لا يعتبر حاجة اقتصادية فى عرفه لاقتصاديين . وقد اخذنا به للايضاح والبيان مع علمنا ان الحاجة رغبته نفسية قبل كل شيء وان اطلاق الوصف الاقتصادى عليها

والحاجة بهذا المعنى تكون انعكاسا لشخصية الفرد الذى يحس بها ، وقد تكون انعكاسا للوسط الاجتماعى الذى يحيط به ، وقد تكون انعكاسا للبيئة الطبيعية التى يعيش فيها وهو أمر لاحظته علماء الاجتماع منذ زمن طويل ، فأبن خلدون مثلا لاحظ أن كثرة الاعمال تكثر قيمها بين الناس ، فتكثر بذلك مكاسبهم بالضرورة ، وتدعوهم لحوال الرفه والتمنى حينئذ الى المتصرف وحاجاته من التألق فى المساكن والملابس واستجادة الانيسة والماعون واتخاذ الحنم والمراكب (١) . فحاجات الناس تكثر و تتمدد بتقدمهم .

ثم ان تعدد الحاجات ذو علاقة بما طبع عليه بنو الانسان من غريزة كامنه فيهم للتقليد والمحاكاة لبعضهم البعض لما يتم بين افرادهم وجماعاتهم من تبادل مستمر فيما - يصنعون ويكتشفون ، لذا فالحاجات لطبيعة البشر هذه دائمة التغير والتجدد والتعدد .

ولتعدد الحاجات أيضا علاقة بتمو الاعداد البشرية وهو أمر مستمر بلا توقف لما اراد الله من بقاء الانسان (٢) . وحقيقة ان الحاجة فى حد ذاتها ذات أصل نفسى ، جعلت الاقتصاديين لايهتمون بالحاجات بحد ذاتها ، بل يهتمون - بنتائجها الاقتصادية متمثلة فى وسائل اشباعها والقدرة على الحصول عليها ، لذلك فهم لايفرقون بين الحاجات الطبيعية كحاجة الانسان الى الغذاء والملبس والمأوى مثلا ، والحاجات المكتسبة كحاجته لتحسين مسكنه ، ولا بالحاجات الحقيقية التى لايتفنى كل فرد عن اشباعها ، وغير الحقيقية مما يمكن للانسان الاستغناء عنها دون ضرر يلحق به .

---

انما هو من باب التجوز ، لان الذى يمكن ان يوصف بذلك انما هو وسيلة اشباع هذه الحاجة وليست الحاجة ذاتها .

(١) : المقدمة لابن خلدون ص ٣٦٠ مرجع سابق .

(٢) : أسس التحليل الاقتصادى للدكتور عبدالرحمن يسرى

احمد ص ٢٢ مرجع سابق .

كما لا يفرقون بين الحاجات المشروعة وغير المشروعة ، أو الحاجة النبيلة أو غير النبيلة لانهم يعتقدون ان كل هذا لا يؤدي الى اختلاف في الظواهر الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بثمن وسيلة الاشباع ، وهم على ذلك يعتبرون الحاجة الاقتصادية حقيقة محايدة بمعنى أنه لا يتطلب أن تكون منفقة مع الاخلاق أو الدين .

والشرع لا يأخذ بهذه الحاجة المطلقة من كل قيد ، فليست كل رغبة تدعو لها حاجة تمتلج بها نفس صاحبها ، يمكن اشباعها ، ولو كان صاحبها لديه القدرة ووجدت الوسيلة لاشباعها . فالحاجة في الاصل مطلحة ، ومعنى ذلك أن الحاجة المتولدة عن رغبة نفسه أو طبيعته أو اجتماعيه إنما هي في الاصل مطلحة للانسان تقوم بها حياته ، وتحصل بها لذته فالشبع لذة أسبابه هي وسيلته وهي الطعام والحصول عليه بسبب حالة نفسية لدى الانسان هي الفرح وسببه ما يحصلها لطعام من اشباع .

وكذلك شرع المفاسد كالجوع الذي يجلب ألماً وسببه عدم حصول وسائل دفعه ، وعدم الحصول هذا يسبب حالة نفسية هي الغم وسببها الحرمان من الطعام الذي يمنع هذا الألم وما يتبعه من شعور نفسي (١) .

وهذه الحاجات بمعنى كونها مصالح تجلب مصلحتها أو تدرأ مفسدتها ، أما ان تكون مأموراً بها من قبل الشارع كوجوب الاكل لحفظ النفس أو منهيها عنها لدرء مفسدتها كتحرير الخمر لان ضررها في افساد العقل أغلب من مصلحتها في اجتلاب اللذة وقد تكون مستحبه أو مكروهه لذات الاغراض وقد تكون مباحه بأن يكون الآن وارداً بها كباقي المصالح الدنيوية التي لم يرد من الشارع أمر بها أو نهى عنها (٢) .

(١) : انظر قواعد الاحكام في مصالح الامام لمز الدين ابن عبد السلام الجزء الاول ص ١٢ وما بعدها مرجعها بق .

(٢) : الموافقات للشاطبي جزء ثاني ص ٨ مرجع سابق

وعلى هذا فالاحتياجات الانسانية مقيدة بقيود شرعية ولا يمكن ان تكون مطلقة فى عرف الشرع ، فمنها حينئذ ما يجب اشباعه ومنها ما لا يجب اشباعه ومنها ما يكون اشباعه مستحباً أو مكروهاً أو مباحاً ، وحينئذ تكون عملية الاختيار بين الاحتياجات الستة تشبع والتي لاتشبع أمر محسوماً محكوماً بقانون الشرع ، ولا يكون متروكاً للإنسان يختار كما يشاء . كما لا يكون "للثمن" ذلك الدور الذى يلعبه فى الاقتصاد الرأسمالى فى عملية الاختيار هذه وإنما يكون دوره محدود بما اذا تساوت الحاجات من وجهة نظر الشرع فيترك له تحديد الاولى منها بالاشباع حسب القدرة كالمباحات مثلاً .

كما أن دور الدولة فى هذا المجال يفرض عليه قيد الشرع فلا تمنع حاجة من الاشباع أو يوجب اشباع حاجة الا اذا كان ذلك ضمن حدود الشرع وأحكامه .

٢ - الموارد الاقتصادية : وتشمل الموارد الطبيعية بمفهومها اساسية ثم الموارد الاخرى من عمل وآلات وما سواهما . وهذه الموارد نادرة نسبياً ، فالموارد المتاحة للإنسان تقتضى جهداً لتكون نافعة وقادرة على اشباع حاجاته ، وذلك يقتضى صرف الوقت والانتظار ، كما ان قابليتها للاستخدام فى وجوه مختلفة من الانتاج يجعل عليها تزامناً يقتضى ندرة وكذلك قابليتها للحلال . فالندرة فيها متأتية قبل كل شئ مما هى عليه من صفات اساسية ، وهى نادرة فى المتاح منها والممكن استخدامها ، فالندرة تتحكم فيها أمور عدة منها :-

١ - أن الموارد الطبيعية وحدها دون أن يشاركها غيرها لاتفى بحاجات الانسان بمفردها الا فى حالة يشير اليه الاقتصاديون بالاموال الحرة وهى التى لايسمى أحد من الناس للاستئثار بها وتملكها ، وكل واحد يمكنه أن يشبع حاجاته منها دون قيود . وأما الموارد الطبيعية التى لايمكن أن تفسى بحاجات الانسان بمفردها فنذرتها النسبية تتأثر اولاً وقبل كل شئ من سعى الانسان للاستئثار بها فاذا أطلقت الحرية للإنسان وغريزته الانسانية

فى حبه للاستثمار بها دون قيد ولا شرط فان هذه الندرة  
تزداد وتصبح مشكلة مستعصية على الحل .

ب- أن عدم وفاء هذه الموارد بحاجات الانسان دون عمله  
فيها لاعدائها للاسباع عامل مهم فى قدرتها النسبية  
فلا انسان يريد ان يحصل على اكبر قدر من النفع بأقل  
جهد يمكنه بذله لان الجهد مشقة وتمبه ولذا كان من  
شقاء الامم أن ينتشر فيها المترفون المنعمون للذين  
لا يميلون الى عمل فالترف فى عرف الشرع معصية ومعناه  
أن تكون النعمة والفنى سببا للبطر والبغى ، وبترك  
الانسان العمل اكتفاء بما آله من الفنى والنعمة  
قال تعالى : ( اذا اردنا ان نهلك قومية أمرنا مترفيها  
ففسدوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً ) (١) .  
وسواء أكان معنى «أمرنا» أكثرنا فيها المترفين ، أو  
كانوا أصحاب السلطة فيها ( الامراء ) فان ذلك يصنى  
انتشارهم فى المجتمع ، وفى الفسق معنى المعصية بترك  
العمل بما أمروا به (٢) . وسبق وأن أوضحنا أن العمل  
لعمارة الارض عبادة لله مأمور بها الانسان بمقتضى  
استخلافه فيها .

فهذا النوع المتواكل اذا استأثر بالموارد مع  
تركه للعمل أو اتيانه للقليل منه سبب الدمار للعمارة  
لانه حينئذ يوجه موارد المجتمع لانتاج ما لايلبى حاجات  
افراده ولايراعى الاولى فالاولى منها لاناتيته وكسلة .  
ج- أن قصور الوسائل المتاحة للانسان التى تمكنه من  
استغلال الموارد لانتاج ما يشبع حاجاته سبب من أسباب  
ندرتها النسبية ، وهذا القصور يتمثل فى جهل الانسان -  
بأمثل السبل لاستغلالها ، لذا نجد ان القرآن عندما يذكر

(١) : الآية ١٦ من سورة الاسراء .

(٢) : انظر كل من تفسير الجامع لاحكام القرآن الجزء العاشر

ص ٣٣٢ وتفسير ابن كثير المجلد الثالث ص ٣٢ وتفسير

الكشاف للزمخشري مجلد ثانى ص ٤٤٢ .

هذه الموارد ويذكر تسخيرها للإنسان يقرن ذلك بالدعوة للتفكير واعمال العقل كقوله تعالى : (ان فى خلق السماء والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة ، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لآيات لقوم يعقلون (١) . ولئن كلن اعمال العقل والفكر للاستدلال على وجود الله والايان به مقصود فى الآية ، فان ذلك لا يمنع الارشاد الى أن يصمم الفكر فى الانتفاع بهذه المسخرات من الله للإنسان بدليل أن الآية تشير الى هذا الانتفاع فالفلك انما تجرى بالنفع وكذلك الماء المنزل من السماء احيا الارض ، وبث الدواب انما لينتفع بها ، وهذا الانتفاع من قوى البحر أو ما فيه والارض وما فيها وما عليها لا يتم الا بعمل يد وفكر وعمل العقل أعظم .

والتأريخ يحطينا أدلة واضحة على أنه على قدر ما يبذل الانسان من جهد فى ميادين البحث والعمل والانتاج يكون مقدار ما يحصل عليه من خيرات من هذه الموارد . فمن العلوم ان الثورة الصناعية التى حدثت فى أوروبا وما أدت اليه من تقدم كبير فى مجال استغلال الموارد وما اكبتها وما تلاه من تقدم كبير فى كافة المجالات ، قد أحدث تطورات هائلة فى ميادين العمل والانتاج ، وما أدى اليه ذلك من الانتقال من مورد الى آخر من موارد الطاقه وغيرها ، مما مكن الانسان من تحقيق التقدم الاقتصادى واشباع الكثير من حاجاته ، رغم أن الارض لم تتجدل وسنن الله فيها هى ثابتة لم تتغير الا أن سعى الانسان فى اكتشافها والافادة منها هو الذى يحقق له رغباته ويشبع حاجاته (٢) .

(١) : الآية ١٦٤ من سورة البقرة .

(٢) : النظام الاقتصادى الإسلامى للدكتور محمد عبد المنعم عفر ص ٢٩ مرجع سابق

والحضارة الاسلامية السابقة للحضارة الاوربية تدل على ذلك فقد انتشر الرخاء في ظلها لهذا السبب ذاته ، وما الحضارة في جزء كبير منها الا هذا فان للصناعات لاتكامل الا بكمال العمران الحضري وكثرته كما يقول ابن خلدون ومن لوازمه العلم والتعلم وانتشار العلوم (١) . وما المدنيه في جزء كبير منها الا نتيجة المجهودات التي ببذلها الانسان في تعامله مع موجودات الطبيعة ليحوها بصورة تجعلها - صالحه لاشباع حاجاته (٢) .

والقرآن يؤكد ذلك بحثه على التفكير في الكون - كما مر - وبثأكيده على السعى والعمل قال تعالى : ( وأن ليس للانسان الا ما سعى ) (٣) . فبقدر ما يبذل الانسان من جهد عقلي وعقلي يجنى قوائدا .

د - أن اطلاق الانسان العنان لنفسه في تقديره لحاجاته لبتجاوز بذلك الحدود ، ينشأ عنه تزامم هذه الحاجات على الموارد ، فتزداد ندرة ، فان تطور حاجات الانسان أمر لافر منه مادام الانسان يتطلع للافضل شريطة أن يفي بحاجاته الاصلية والضرورية اولا ، لانه يخطئ السبيل حينما يوجهه موارده لاشباع حاجات قد تكون من باب الترف والكماليات على حساب حاجات ضرورية لابد أن تشبع ، فقد عاب القرآن على قوم هود بنائهم على الجبال اعلا ما دون فائدة الا اللهو فقال تعالى ( أتبنون بكل ريع آية تعبهن ) (٤) . فان حاجات الانسان - كما ذكر من قبل - مقيدة بقيود الشرع ، وهذا ما يمنع تجاوز الحد فيها كما يحدث الان في عصرنا عندما توجه الموارد الاقتصادية

(١) : المقدمة لابن خلدون ص ٤٠٢ مرجع سابق .

(٢) : الاقتصاد السياسي للدكتور رفعت المحجوب جزء

اول ص ٦٢ مرجع سابق

(٣) : الاية ٣٩ من سورة النجم

(٤) : الاية ١٢٨ الشعرا .

لانتاج الكثير من آلات اللهو مثلاً أو الزينة النسائية المتعددة التي لأصغر لها مع أن هناك من الحاجات الضرورية ما لا يبيع بعد، ولو ذهبنا نعدد تلك الحاجات التي توجه الموارد لأصابعها دون أن تكون حاجات حقيقية لاحتجنا إلى بحث جديد فأن توجيه الموارد لانتاج سيارات فارهة مثلاً قد يعد عبثاً لظائل تحتها إذا كان ممكن توجيه الموارد إلى انتاج الطعام مثلاً واستصلاح أراضي جديدة، وبناء مساكن صحية جديدة •

وفي الغرب قد تعدد الحاجات بشكل متزايد في الكماليات ولكن الحاجات الأصلية والضرورية تكاد تكون قد أصبحت تماماً عندهم، فلما عذرنا نحن في الدول الإسلامية، ونحن لم نلجأ بالحاجات الضرورية بعد • وفي توجيه بعض مواردنا لانتاج -

الكماليات قبل أن نستوفي الضروريات، وهذا ما جعل بعض الاقتصاديين العرب يلحون بالمطالبة أن يكون إشباع الحاجات الأساسية معياراً لتقويم تجارب التنمية الاقتصادية في الدول العربية، لما لاحظوه من أن تلك الحاجات لم تشبع بعد وحتى الآن في الدول العربية بصفة كاملة (١) مع ما نصله من أن كثير من هذه الدول يوجه بعض موارده لانتاج سلع كمالية •

م - ترتبط هذه الندرة النسبية في الموارد أيضاً بسوء التوزيع للثروات الإنسانية وسوء الاستغلال للمتاح منها فالمعروف أن الدول تتفاوت في نصيبها من هذه الثروات الطبيعية لاختلاف الأرض والمناخ وما تحتويه الأرض من كنوز واختلافها في مصادر الطاقة من بترول أو قوى محركة كالماء، والانهار وما شابه ذلك •

وهذا الاختلاف رغم أنه طبيعي مما طبع الله الأرض عليه إلا أن توزيع الشعوب يرجع للإنسان، فالحروب وحجب السيطرة والاستعمار أفتعل حدوداً بين الدول حتى التي يمثل سكانها

---

(١) : انظر بحث الدكتور جلال أحمد أمين بعنوان (إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية ضمن أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت للعام - الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ ص ٦٥ وما بعدها نشر بالمعهد •



وحدة جنسية ( قومية ) كالدول العربية ، أو وحدة عقيدة  
كالدول الاسلامية •

والدول الاقوى تسيطر على الدول الضعفى وتستغلها • وكل  
هذا عاد على بعض الدول الضعيفة بأن كانت فقيرة فى مواردها  
فما نت من ذلك ، ومن أجل ذلك تظهر ميزة الاسلام الكبرى فى  
كونه دين شامل عام لكل شعوب الارض يسمى لتوحيدها تحت  
راية الحق ، فعالم الاسلام عالم فكرة لاعالم أرض اذ يصل له  
حدود مرسومة ، فهو يمتد ويتسع بانتشار الفكرة حتى يشمل  
الارض كلها • وقد يتقلص يضعفها واهمال الصل بها (١) •

فاذا كان المسلمون لم يستطيعوا فى هذا العصر خدمة  
الفكرة ونشرها بتخلص البشر من شتى ألوان الظلم الواقع  
عليهم فلا أقل من أن يحموها فى محيطهم الجغرافى الذى تستقر  
به شعوبهم ويحاولوا تقريب المسافات بينهم بنشر الفكرة  
بينهم فان لم يتحقق اتحادهم أرضا وشعوبا فلا أقل من أن  
يتكاملوا اقتصاديا بينهم •

فالدول تسعى الى التكامل والتكتل فى الشرق والغرب حتى  
أصبح عالم اليوم عالم التكتلات الكبيرة ، فالدول الاوربية  
تتكتل اقتصاديا وتتكامل فيما عرف بالسوق الاوربية المشتركة  
منذ عام ١٩٥٧ ، والدول الاشتراكية تكون تكتلا اقتصاديا  
بزعامة الاتحاد السوفيتى فيما عرف بمجلس المصونة الاقتصادية  
المتبادلة أو ما يرمز له عادة " بالكوميكون " وذلك منذ  
عام ١٩٤٩ • ولا زالت اتفاقيات التعاون والتكامل بين كثير  
من دول العالم تحدث كل يوم (٢) • وتظهر نتائجها •

والدول الاسلامية حتى اليوم لم تنفذ اتفاقية اقتصادية  
واحدة ذات مردود حقيقى • مع أن تكاملها وتماونها تشير كل

- 
- (١) : اقتصاديات العالم الاسلامى للاستاذ محمود شاكر ص ١٥  
مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الاولى ١٣٩٩ / ١٩٧٩ •  
(٢) : انظر التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية للدكتور  
اسماعيل عبدالرحيم شلبى ص ٥٣ ، ٨٣ وما بعدها •  
مرجع سابق

الموامل لنجاحه ، اذا خلصت النيات وصدقت الماسعى ، فاطار  
المقيدة الواحدة يشملها ، وتنوع الثروات فى أقطار العالم  
الاسلامى وامكانات البشيرة والمادية واسعة ، فما تفتقد  
دولة من موارد تجدة عند الاخرى ، فلتن شكت دولة قلة الايدى  
الحاملة ، فان فى الاخرى فائضا منها وان شكت دولة نقص  
رؤوس الاموال ، فلدى دولة اخرى فائض منها وهكذا •

فتكامل الدول الاسلامية اقتصاديا سيخفف كثيرا من وطأة  
سوء توزيع الموارد بين دولها ودول العالم الاخرى ، لانها

حينئذ تكون قوية تستطيع ان تسام وتحصل على ما تريد  
دون ان تتعرض للضغوط السياسية أو غيرها كما يحدث الان لها •  
كما ان سوء استخدام الموارد الاقتصادية يؤدى الى  
زيادة ندرتها النسبيه فاذا كانت هذه الموارد للاسباب -

السابقة تعاني من ندرة نسبيه ، فان سوء استخدامها يؤدى  
الى فقدان واضاعة لجزء من هذه الموارد يزيد ندرتها حدة  
وأمثلة سوء الاستخدام فى عالم اليوم كثيرة ، فان توجيه  
الموارد للاحتاج الحربى المتزايد فى ناسبق لانهاية له بين  
دول الشرق والغرب مثل لسوء الاستخدام هذا (١) • والانفاق  
المظهرى على الدولة فى لمدول النامية مثل لهذا السوء  
فى الاستخدام الى غير ذلك من الامثلة التى لاحتاج الى  
ايضاح (٢) •

اذن فالندرة التى تتصف بها الموارد انما هى ندرة -  
نسبيه فى المتاح من هذه الموارد ، وكونها نسبيه يقتضى

(١) : توجيه الموارد للانتاج الحربى ضرورة لازمة للدولة  
المسلمة التى تحمل لواء الدعوة الى الله كما سبق  
وان اشرنا لكن لاعلى هذه الصورة التى تتسابق الدول  
عليه لا لاقامة حق وعدل ومنع ظلم وانما تأييدا لباطل  
ووسيلة لظلم •

(٢) : الاسلام والمشكلة الاقتصادية للدكتور محمد شوقى الفخرى  
ص ١٥ وما بعدها

الا تظهر الا بنسبتها الى الحاجات المتعددة المتزايدة التي لحدود لها فيما يطلق الانسان لعنان نفسه لتصورها وتشهيمها وهي مشكلة يعالجها الاسلام بتوجيه حاجات الانسان وتقييدها بقيود معينة تحد من تزايدها بلا حدود ، والاسلام يحث على اعمال المقل والفكر لاستنباط الكثير من الموارد وتسخير المتاح منها لنفع الانسان دون سرف ولا تبذير ، ويقضى على الاسباب المؤدية لهذه الندرة أو على الأقل يخففها الى أبعد حد ممكن ، وبذلك تتضاءل وتضيق حدتها .

فالندرة المطلقة في الموارد بمعنى قلتها وعدم وقائها بحاجات الانسان الضرورية غير مقصودة ، لان الله عز وجل قد خلق الارض وقدر فيها أقواتها قال تعالى : ( قل ائذكم لتكفرون بالذى خلق الارض في يومين وتجعلون له امدادا ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة ايام سواء للسائلين (١) . فقد جعل الله الجبال في الارض لتثبيتها ، وجعلها ظاهرة لتكون منافعها موضوعة لطالبها محاضرة لمحصليها كما يقول المفسرون (٢) . وبارك فيها ) بما خلق فيها من المنافع وأكثر خيرها وأنماه ، بمعنى أن خيراتها تنمو وتزداد ( وقدر فيها اقواتها ) بمعنى انه أوجد فيها ارزاق أهلها وما يصلح حياتهم (٣) .

وقد تكفل الله بالرزق لكل ما خلق فقال تعالى : ( وما من

دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين (٤) . وقال : ( الله الذى خلق السموات والارض وأنزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم

(١) : الآية ٩ ، ١٠ من سورة فصلت .

(٢) : انظر تفسير الكشاف للزمخشري مجلد ثالث ص ٤٤٤ مرجع سابق .

(٣) : انظر كل من الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء خامس عشر ص ٣٤٢ والكشاف للزمخشري مجلد ثالث ص ٤٤٤ مرجع سابق .

(٤) الآية السادسة من سورة هود .

وسخر لكم الفلك لتجروا فى البحر بأمره ، وسخر لكم الانهار  
وآثا .كم من كل ماسألتموه ، وان تمدوا نعمة الله لا تحصى ان  
الانسان لظالم كفار (١) .

فاله قد عدد فى هذه الاية نعمة على العباد ، ليمتبروا -  
وليستدلوا بطواهرها على وجوده وأنه الخالق الذى يجب أن  
يعبد ، ثم أرشدكم الى الانتفاع بهذه النعم ، فوسائل الحياة  
مكفولة للبشر من قبل خالقهم ، فالارض والسماء والماء والثمرات  
المختلفة تخرج به من الارض ، والسفن تجرى فى البحر بما وضع  
الله فيه من سنن ، والانهار وفوائدها والشمس والقمر وأثرهما  
فى الحياة والاحياء كل ذلك من قبيل الموارد الطيبية التى  
بذلها الله لعباده وخلقها لهم واعطاهم كل وسيلة ممكنة  
فيها وفى أنفسهم للانتفاع بهذه الموارد لاقامة حياتهم ومما  
يحتاجون اليه لمعاشهم ومما لهم .

وهذا معنى قوله تعالى : ( وآثا .كم من كل ماسألتموه ) ونعم  
الله بهذا المعنى لا تمد ولا تحصى على المد ، فلا قلة فيها -  
فلم يبق الا العمل للانتفاع بما أمر الله وشرع ، لكن الانسان  
ظالم كفار ، يففل شكر النعمة فيصرفها لغير ما خلقت له (٢) .  
ويبدد هذه الموارد ، فيحدث فيها الندرة بفعله ثم يمانى  
منها . فالرزق الذى جعله الله لعباده يوجب السعى والعمل ،  
فقد رتب الله الاسباب على مسبباتها ، وجعل لكل شئ سننه  
وقانونا . وان تجد لسنة الله تبديلا . والله قد أوجد  
فى كل شئ توازن تام بين القلة والكثرة ، مما يحفظه ويبقى  
نوعه والندرة المتسببه عن عوامل مروفة تمكن علاجها -  
وتخفيف آثارها ، ان اتبع طريق الشرع وقانونه قال تعالى :  
( والارض مددناها والقينا فيها رواسى وانبتنا فيها من كل

---

(١) : الاية ٣٣ - ٣٥ من سورة ابراهيم

(٢) : انظر كل من تفسير القرآن العظيم لابن كثير مجد ثانى  
ص ٥٣٩ وتفسير الكشاف للزمخشري مجلد ثانى ص ٣٢٩ مرجعين  
سابقين .

شيء موزون • وجعلناكم فيها مما يش ومن لستم له برازقين وان  
من شيء الا عندنا خزائنه ما ننزله الا بقدر معلوم (١) •  
فاله قد وزن بين الاشياء فكل شيء يقدر معلوم موزون -  
بحسب الحاجة اليه ولبيضاؤه ويرتبط ذلك بمشيئة الله ، وهذا  
ما نلاحظه في كل المخلوقات فقد جعلها على سنه وقانون يبقياها  
بقدر الحاجة اليها ، فلا تزيد <sup>الزيادة</sup> والمضرة ولا تنقص النقص -  
المؤدي الى الهلاك مقدره موزونه معلومة عند خالقها ، وكل  
الاشياء عند الله وفي قبضته يعطى منها بقدر الحاجة اليها  
أو للحكمة التي يريد • وبذلك ينتفى خوف المؤمن من هذه  
الندرة الحادته ولكنه يسمي لتلقيها فكل منهما قدر ، والمؤمن  
يدفع قدر الله بقدر الله (٢) •

فلما حل المشكلة انما يتم من خلال الانتاج والذي يمثل  
الوظيفة الاولى للانسان ، فاله قد استخلفه في الارض ليعمرها  
بمعنى أن ينتج بمعاونته هذه الموارد المسخرة له وليس  
حاجاته المختلفه والمتطورة ، بمعنى أن يبحث عن السبل  
الكفيلة بزيادة انتاجها عن طريق البحوث العلمية ، والتقدم  
في وسائل انتاجها ، واكتشاف الجديد منها •

والمسلم مؤهل لذلك لما يتوفر له من دوافع للانتاج ، فقد  
أمر بالعلم والعمل ، وسخرت له الاشياء <sup>موجودة</sup> حوله وأمر بالتفكر  
والتفعل في هذا الكون الفسيح المترامي الاطراف ، وبنيت  
سلته به على ذلك ، ولذلك فالمسلم يعمل وينتج حتى قيام الساعة  
كما سبقت الامارة (٣) • فانتاجه مستمر لا يتوقف •

وقد جعل له الثواب الدنيوي والاخروي على ذلك لان عمله  
عبادة ، فقد حث الاسلام على العمل حتى ان الفكر الاسلامي

(١) : الايات ١٩ ٢١٦ من سورة الحجر •

(٢) : انظر تفسير الايات كل من الجامع لاحكام القرآن الجزء  
الما ص ١٢ وما بعدها وتفسير الكشاف المجلد الثاني  
ص ٣٨٩ • مرجعين سابقين

(٣) : انظر ص ٣١٣ من هذا الفصل

ربط قدر الإنسان بما يحسنه ، فقد كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا رأى الضئى فأعجبه حاله وسأل : هل له حرفة ، فان قيل له لا قال : سقط من عيني (١) . وقد منع الاسلام ترك العمل ، وعالج البطالة بمنح القادر على الكسب القوى في بدنه ، والمتوفرة له فرصة العمل ، ان يعطى من الزكاة ، لان ذلك مدعاة له لان يعمل وينتج ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى ) (٢) والانتاج يرضح له الاسلام اوليات محينه ، كما اشرنا في هذا البحث (٣) فلا بد أن يوجه للضروريات اولاً ثم الحاجيات - فالكماليات ومعنى هذا أن يرشد الانتاج .

كما ان الاسلام ينهى عن الاسراف والتبذير ، ويقرن المرففين بالضيافين فالله يقول ( ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً ) (٤) . فالاسراف في استخدام الموارد الانتاجية يمنعه الاسلام بشدة ، ويحرمه أشد التحريم . ويوجه الاسلام كل الموارد للانتاج والاستثمار فيمنع كنز المال وعدم استخدامه ويجعل من الدولة حارساً للمال ، تحاسب أهلها ويجوز لها ان تحجز على من أساء التصرف في ماله ، وهو نوع رقابة من المجتمع ممثلاً في الدولة من أن تهدر موارد فيعسا لألائل تحته .

فالاسلام يحدد نوع الانتاج ، ولمن ينتج هذا الانتاج ، فيمنع انواعاً من الانتاج لحرمتها وضررها ، وكذلك يحدد الاستهلاك - ويحرم الاسراف والتبذير ، فيوجد بذلك توازناً بين الانتاج والاستهلاك . فيخفف من آثار المشكلة الاقتصادية ويعالج آثارها .

- 
- (١) : تاريخ عمر بن الخطاب لعبد الرحمن بن علي الجوزي ٣٣٠  
 (٢) : انظر جامع الاصول لابن كثير جزء خامس ص ٣٦٦ من حديث عبد الله بن عمر بن العاصي وهو في الجامع الصحيح -  
 لترمذي جزء ثالث ص ٤٢ وقال عنه حديث حسن وغراه ابن الاثير لابي داود ايضاً - . وذى المرة السوى القوى صحيح  
 البلق الذي يحتمل الكد والتعب .  
 (٣) : انظر اهداف الصمارة ص ٢٨٥ من هذا البحث  
 (٤) : الآية ٢٧ من سورة الاسراء .

وفى الدول الاسلامية الماصرة - كما هو الامر فى مائر  
الدول المتخلفة - تزداد المشكلة الاقتصادية حدة نتيجة  
لضعف الانتاج الممكن من الموارد المتاحة لها .  
فان الموارد المظلة تكثر فى انحاء الدول الاسلامية فى  
الدول العربية وحدها ٨٠ ٪ من الاراضى المزروعة فعلا لاثستفل استغلالا  
وافيا كما يرى الخبراء .

كما ان هناك مساحات كبيرة تقارب ٦٢٩ الف كيلو متر مربع  
صالحة للزراعة لكنها لاثستفل حتى قبل أن بلدا واحدا -  
كالسودان يمكنه او لاستفلت أراضية الزراعيه ان يكفى البلاد  
العربية من الفناء .

كما ان فى البلاد العربية مثلا كثير من المعادن لم تستفل  
بعد لعدد من الاسباب ، كما ان ما يستفل من هذه المعادن غالبا  
ما يصدر للدول المتقدمة فى صورته الاولى (١) .  
كما أن كثيرا من رؤوس الاموال تستثمر فى خارج البلاد  
الاسلامية فقد بلغت استثمارات الدول العربية للمضادة  
للنفط فى عام ١٩٧٨ ما يقارب ١٤٥ مليار دولار فى الاسواق -  
العالمية (٢) . وهو فقط مثال والا فان هذه الاستثمارات -  
وخاصة فى الدول الاوربية ، والولايات المتحدة الامريكىة -  
تتزايد يوما بعد يوم ، وهذه الاموال لو وجهت لاستثمارات -  
داخل مجموعة الدول الاسلامية وحسب قواعد ونظم الشريعة  
الاسلامية فانها ولاشك سوف تقضى على مشاكل عديدة للمجتمعات  
الاسلامية .

كما ان هناك سوء استخدام للموارد المتاحة للمجتمعات  
الاسلامية الماصرة تتمثل فى توجيه هذه الموارد لانتاج سلع  
لاتنهيا لها فرص التسويق والتصرف مثلا ، او توجيهها لانتاج

---

(١) : اقتصاديات العالم العربى للدكتور راشد البراوى

ص ١٢ ١٣ ٣٤٦ ربيع سابق

(٢) : استثمار الارصة وتطوير الاسواق المالية العربية  
للاستاذ حكمت شريف الغناشيني المؤسسة العامة  
للحراسات والنشر بيروت طبعه اولى ١٤٠٠/١٩٨٠

سلع كمالية لا يستفيد منها غير عدد قليل من الامة وأحياناً  
تنتج سلع بمداخل أجنبية مما يجعل الصناعات القائمة فى خطر  
دائم ويزيد على ذلك ارتفاع تكاليفها •

كما ان النية الاساسية فى كثير من المجتمعات الاسلامية  
لم تكتمل بعد مما يضيّق نمو الانتاج وتطور أساليبه ، كما  
ان التعليم لا يلبي حاجات المجتمع ، وارتفاع نسبة الامية  
يحقق كل ما ذكرنا آنفاً • فالقضية أنن هى مشكلة انتاج  
قبل كل شئ فلا بد من أن :-

١ - ان تستغل الموارد الممطرة حالياً فى الدول الاسلامية  
سواء كانت ممطرة بمفحة جزئية أو كلية وعلى رأسها  
قوة العمل التى لم تستغل الاستغلال الامثل •

٢ - أن تطبق مبادئ تقسيم العمل والتخصص بين مناطق  
الدولة وبين الدول الاسلامية ليتمكن الاستفادة القصوى  
من الموارد المتاحة لها •

٣ - ألا يبدأ فى انتاج منتج معين قبل ان تكفل لـه  
المقومات اللازمة لنجاحه من حيث الموارد والخبرات -  
والسوق الملائمة لتصريفه •

٤ - أن يوجد تعاون وتكامل بين الدول الاسلامية يوجب  
استغلال رؤوس أموالها ومواردها الطبيعية لصالحها (١)  
وهذا لن يتم الا بتضافر جهود المخلصين من أبناء هذه الامة  
فى سبيل تحقيق تنمية حقيقية وتقدم ملموس •

---

(١) : اقتصاديات العالم العربى مرجع سابق ص ٦١



## مشكلة تزايد السكان وتحديد النسل :

ان نمو السكان يعتبر أحد العوامل المهمة فى تحقيق التنمية والعمارة ، لان تزايد اعدادهم لايعنى فقط تزايدهم على الموارد الاقتصادية المتاحة ، وانما يعنى أيضا تزايد الايدى العاملة ، ومن ثم تزايد الحاجات الانسانية التى هى الدافع للانتاج ، وهو يعنى اتساع السوق أيضا مما يسهل قيام صناعات مختلفة .

ووجهة النظر هذه آمن بها الاقتصاديون الوضميون ورجحوا من الزمن ، ولانزال البعض منهم يؤمن بها حتى يومنا هذا وسبقهم بالايمان بها بعض المفكرين المسلمين كأبن خلدون وهى مادقة يؤيدما الواقع والملاحظة ، وخاصة عند ملاحظة التاريخ الاقتصادي فى بداية الثورة الصناعية فى أوروبا (١) .

ورغم ان نظرية مالتس (٢) تعود الى اواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين الا انها لم تلق الترحيب ، ولم يكن لها التأثير الكبير الا فى القرن الحالى حينما ظهرت مشكلة تزايد السكان تزايدا كبيرا فى السدول المتخلفة ، بسبب انخفاض الوفيات وبقاء نسبة المواليد على ماهى عليه ، وليس من مهمة البحث دراسة هذه النظرية والسبب

- 
- (١) : النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي تأليف سدنى كونتز ص ١٠٩ وما بعدها ترجمة احمد ابراهيم عيسى دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٦٧ .
- (٢) : مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) م واسمه توماس روبرت ، وهو اقتصادى انجليزى اشتهر بنظريته فى السكان عمل قسيسا لتخرجه من كلية اللاهوت وعمل مدرسا للدين والفلسفة بجامعة كمبردج ثم عين مدرسا للاقتصاد والتاريخ لمساهمته - الاقتصادية من كتبه : بحث فى مبادئ السكان ، ومبادئ الاقتصاد السياسى . انظر اقتصاديات السكان للدكتور صلاح الدين نامق ص ٧٢ الموسوعة العربية الميسرة ص ١٦٢٩

بناها صاحبها على أساس أل السكان يميلون الى الزيادة بسرعة تفوق سرعة نمو مقومات الحياة (١) .

ورغم أن هذه المعادلة بين السكان والذخائر لم تتحقق وان تطور وسائل الانتاج قد أتاح لمزيد من السكان الذخائر - الا ان هذه النظرية قد عادت للظهور فى عصرنا الحالى وأخذت اشكالا مختلفة فظهرت نظريات سكانية عديدة منها ما تمسكت بالنظريات البيولوجية (٢) . أو الثقافية (٣) . أو الاقتصادية ، وكلها تحاول أن تصل الى قانون عام ينظم نمو السكان . وقد صاحبها انتشار الدعوة الى ضبط النسل وتنظيمه منذ عام ١٩٥٠ وحتى اليوم .

والذى يهمنا التأكيد عليه أن وسائل زيادة الانتاج - المختلفة يجب أن تستوفى بدلا من ان يوجه الجهد الى ضبط النسل أو تنظيمه واهدار الاموال فى سبيل ذلك .

فان تمويل عمليات ضبط النسل مما يثقل كاهل الدول - المتخلفة والتي تحتاج الى تمويل مشاريع التنمية قبل كل شئ ، واما موقف الاسلام من ذلك . فانه يركز على أمرين :

(١) : انظر اقتصاديات السكان للدكتور صلاح الدين نامق ٧١ ، ٨٣ وما بعد دار المعارف بمصر ١٩٨٠ ، ومالتس يرى ان السكان يتزايدون على أساس المتوالية الهندسية بينما تزيد موارد العيش على أساس المتوالية المددية فاذا كان سكان منطقة ما يتضاعفون كل خمسة وعشرين سنة ، فان الزيادة تكون على اساس ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ وهكذا يزيدون ستة عشر ضعفا بعد مائة سنة فى حين ان امدادات الطعام قد تزيد على اساس ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ بمعنى ان نصيب الفرد من الذخائر بعد نهاية المائة سنة ثلث ما كان عليه وقت ان كان السكان فى وضعهم الاول .

(٢) : النظريات البيولوجية : وهى تلك النظريات التى تعتمد على ربط نمو السكان بموامل طبيعيه غير اقتصادية كتلك النظريات التى تربط بين الخصوبة والانجاب لدى الانسان والذخائر .

(٣) : النظريات الثقافية وهى تلك النظريات التى تعتمد على ربط نمو السكان بموامل مادية او غير مادية ترتبط - بالناحية الثقافية كربط الارتقاء الاجتماعى بقله الخصوبة او الانجاب لدى الانسان او ربط ذلك بالموامل النفسيه - المختلفه ولو ارتبط ذلك بموامل مادية كمقدار الدخل -

أولهما : ما ورد من النصوص فى استحباب زيادة النسل ،  
وثانيهما : ما ورد من نصوص فى اباحة تحديده .

أولاً : قد وردت النصوص بالدعوة الى اكثار النسل فقد جاء  
فى القرآن الكريم قول الله تعالى : ( قل تعالوا أتتل  
ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئاً وبالوالدين  
احساناً . ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرزقكم  
واياهم (١) . وفى الآية الاخرى ( نرزقهم واياكم (٢) .  
وفى الآية نص على ان قتل الاولاد لسبب اقتصادى هو  
خشية الفقر ، وبهذا فان اتخاذ وسيلة تحد من النسل  
بنية عدم الوقوع فى الفقر ، وهى الدعوى الاقتصادية  
حرام شرعاً لتعارضه مع تكفل الله تعالى برزق عباده  
وهو معطوف على الشرك بالله المحرم (٣) . والزواج  
شرع فى الاسلام لطله هو بقاء النوع الانسانى ومعنى  
ذلك قصد النسل أولاً (٤) . والله عز وجل سمي النساء  
حرثاً فقال : ( نساؤكم حرث لكم فأتو حرثكم أنى شئتم (٥)  
والحرث لا يأتى الا أن يراد الزرع ، وقال صلى الله  
عليه وسلم : ( تزوجوا الودود الولود فأتى مكاثركم )  
بعد ان سأل رجل عن أنه أصاب امرأة ذات حسب وجمال  
وانها لاتلد أهيتزوجها (٦) . وهو بيان للطله والحكمة  
من الزواج وهو النسل وبقاء النوع ، والمباهاة بكثرة  
العدد مع ما يضاف الى ذلك من سننه صلى الله عليه وسلم

انظر النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادى المرجع  
السابق للفصلين الخاصين بتلك النظريات ص ٣٣ وما بعدها  
وص ٧٧ وما بعدها .

- (١) : الآية ١٥١ من سورة الانعام
- (٢) : الآية ٣١ من سورة الاسراء
- (٣) : تفسير الكشاف للزمخشري مجلد ثانى ص ٦٨ مرجع سابق
- (٤) : الاحياء للامام الفزائلى مجلد ثانى ص ٢٤ مرجع سابق
- (٥) : الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .
- (٦) : جامع الاصول لابن الاثير الجزء الثانى عشر ص ١٣٣

من كثرة ، وفصل اصحابه ذلك دون أن يلجأوا الى حد او تعظيم  
وفوق كل ذلك فإن زيادة عدد المسلمين في قوة لهم ، ومدا فمة  
لاعدائهم فاذا وضع هذا فلا يجوز ان يكون الحد من النسل  
اتجاها عاما بين المسلمين تدعوا اليه الحكومات وتؤكدته •  
أما الالتزام به فلا سبيل اليه أبدا <sup>لأنه</sup> أمر مشروع بنصوص  
الشرع مرغوب فيه ، فلا يحكم حاكم مسلم بضمه الا اذا خرج  
عن دائرة الاسلام ، والمعروف أن حتى النظم الوضعيه لا تلزم  
به ، لأنها تعتبر أمر الانجاب من قضايا الحرية الشخصية  
التي لا يجب ان يعتدى عليها •

أما النصوص التي تبينه ، فهي النصوص التي أباحت العزل  
قال الامام الفزالي في الاحياء : ( فان عزل فقد اختلف العلماء  
في اباحتهم وكرهاتهم على أربعة مذاهب فمن مبيح مطلقا بكل  
حال ، ومن محرم بكل حال ، ومن قائل بحل برضاها ( اي الزوجه  
ولا يحل دون رضاها ) ومن قائل يباح في المملوكه دون الحرة )  
ثم صح الاباحه ثم ذكر النيات في العزل من استبقاء جمال  
المرأة ، ومن الخوف عليها من الحمل ، ثم ذكر الخوف من كثرة  
الخرج بسبب كثرة الاولاد ( ١ ) • ولم أره عند غيره من الفقهاء ،  
وقال في المفضي : أنه قد رويت كراهته عن عمر وعلى وأبن  
عمر وأبن مسعود وروى أيضا عن ابي بكر الصديق - رضي الله  
عنهم جميعا - وعلى ذلك بأن فيه تقليل النسل وقطع اللذة  
وقال الا لحاجة مثل كونه في دار حرب ، أو خوف استرقاق ابنه  
اذا كانت زوجته أمة •

وأما الاباحه فقد رويت عن علي وسعد ابن ابي وقاص وأبى  
أيوب وزيد بن ثابت وجابر وأبن عباس والحسن بن علي وخباب  
أبن الارت وسعيد بن المسيب وطلح ووس وعطاء والنخعي ومالك  
والشافعي وأصحاب الرأي ( ٢ ) •

( ١ ) : احياء علوم الدين للامام الفزالي مجلد ثانى  
ص ٥١ ٥٢ مرجع سابق •

( ٢ ) : المفضي لابن قدامه جزء سابق ص ٣٣ مرجعها بق

ودليل من أباح قول الرسول صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن العزل : ( وانكم لتفعلون قالها ثلاثا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهى كائنة (١) ) . ورغم ما فى الحديث من أضرار أن العزل غير مفيد فى تحديد النسل لأن منع النسل لا يعتمد عليه بقدر ما يعتمد على مشيئة الله ، ثم حديث البخارى عن جابر ( كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل (٢) ) . وهو أصرح ادلتهم وكذلك ما جاء فى صحيح مسلم عن جابر أيضا ( كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك رسول الله ، فلم ينهانا ولو كان شيئا ينهى عنه لنهانا القرآن (٣) ) ، وفى صحيح مسلم جاء التصريح بالعزل فى حديث جابر رضى الله عنه أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ( ان لى جارية هى خاسمتنا وسانيتنا (٤) ) . وأنا أطوف عليها وانا أكره أن تحمل ، فقال ( اعزل ان شئت فأنت سيأتها ما قدر لها ) . فلبث الرجل ثم اتاه ، فقال ( ان الجارية قد حبلت ، فقال ( قد أخبرتك انه سيأتيها ما قدر لها ) (٥) . وبذلك فالعزل مباح كوسيلة لمنع الحمل لفرض صحيح كالخوف على المرأة او ولدها ، وان كان لا يرثب حكما فى النسب فلو حملت المرأة وزوجها يعزل عنها ، فالولد يلحق به لهذه النصوص ، ولما جاء فى حديث عبد الله بن عمر

- 
- (١) : صحيح البخارى المجلد الثالث ص ٢٦٢ من حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه وانظر الجامع الصحيح للامام مسلم المجلد الثانى جزء رابع ص ١٥٨ .
- (٢) : صحيح البخارى نفس المجلد ص ٢٦٢ من حديث جابر رضى الله عنه وانظر أيضا الجامع الصحيح للامام مسلم نفس المجلد والجزء ص ١٦٠ .
- (٣) : انظر الجامع الصحيح للامام مسلم نفس المجلد والجزء ١٦٠ أيضا .
- (٤) : سانيتنا أى تسقى لنا النخل او الزرع وقد جاء التصريح بذلك فى بعض الفاظ من هذا الحديث انظر جامع اصول الجزء الثانى عشر ص ١٧٥ .
- (٥) : انظر الجامع الصحيح نفس المجلد والجزء والصفحة .

رضى الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال (ما بال رجال يطؤون ولائهم ثم يعزلون عنهن • لا تأتقين وليدة يعترف سيدها أنه قد ألم بها الا الحقته ولدها فأعزلوا بمدا او اتسر كوا (١) •

ويبقى ان نقول أن جواز العزل أو اباحته يبقى أمر فردى يقدره الشخص حسب ظروفه الطارئة والتي تمنع من الحمل لدى المرأة ويبقى الاصل طلب الولد •  
فإذا كان حكم الاسلام فى منع الحمل وتحديد النسل أنه قضية فردية تلجأ اليه ظروف طارئة وخاصة به فإن حل مشكلة اقتصادية عن طريقة أمر مشكوك فيه خاصة اذا علمنا ان كل الجهود التي بذلت من اجل تنظيم النسل كما يقال ولم تؤد الى نتيجة ولم تخفض نسبة المواليد ، فلابد أنن أن يبحث الحل فى زيادة الانتاج واتاحة الهجرة والتنقل بين البلاد الاسلامية للموازنة بين البلاد المكتظة بالسكان وتلك التي تعاني من خفة سكانية (٢) •

#### ب- قضية عمل المرأة وصلتها بذلك :

ان مما يكثر تكراره فى الكتابات الاقتصادية أن دور المرأة فى المجتمعات المتخلفه دور يساعد على التخلف ، وذلك أنها فى تلك المجتمعات أمية فى الغالب ، لا تشارك فى العملية الانتاجية ، مما يقلل من الايدى العاملة المتاحة فنسبة الماملات فى هذه المجتمعات الى مجموع الاناث من السكان - تتراوح بين ٣ % ، ٤ % بينما أن النسبة نفسها فى الدول المتقدمة بين ٣٠ % ، ٤٠ % (٣) • والحقيقة ان قضية عمل

- 
- (١) : انظر جامع الاصول نفس الجزء ص ١٧٧ •  
(٢) : الحقيقة ان قضية تحديد النسل او ضبطة كوسيلة علاج لما تعانيه الدول المتخلفه قضية مفتعلة يراد منها الهاء هذه الدول عن القضية الاساسية التي تخص التنمية والانتاج • وقد كتب فى ذلك كثيرا والكتابات الاسلامية عن هذه القضية متوافرة ولهذا اكتفينا بما ذكر •

- (٣) : التنمية الاقتصادية للدكتور المشرى حسين درويش ص ٤٩ مرجع سابق •

المرأة في القضايا التي شغلت مجتمعاتنا الإسلامية منذ زمن ليس بالقصير ، فمنذ بداية ما يسمى بحصر النهضة ، والدعوات لتحرير المرأة ، ودفنها للحمل مع الرجل جنباً الى جنب تملأ أسماع مجتمعات المسلمين بدءاً بكتاب تحرير المرأة - لقاسم أمين ، وحتى دعوة المرأة للمشاركة السياسية ففى وقتنا الحاضر .

وقد فهم فى وقت مضى ان قضية المرأة انما تكمن فى تحريرها من الحجاب فقد كانت للمعركة - كما يقول احد الكتاب ساحتها المباشرة الحجاب (١) . ، وقد أدت هذه الدعوات الى شئ كثير من الخطأ فى الفهم لاحكام الاسلام وقيمة . فقد أنشغل الكتاب ممن نادوا بتحرير المرأة - بقضية الحجاب وحده دون أن يعرفوا ما هو الحجاب وما المقصود منه ، فأنحصر جهدهم اولا فى الدعوة الى سفور المرأة ، وخروجها للحمل متساوية مع الرجل . وقد أدى ذلك كله الى انحراف عن فهم القضية الحقيقة وهو حق المرأة فى الحمل مع بقاء الاحكام الشرعية المتعلقة بحجابها وتصرفاتها وتصرف الرجل حيالها .

كما أدى الى نشوء دعوات مضادة انكرت على المرأة حتى حقوقها الشرعية التى لا بدال فيها حتى فى قضية الحجاب - ذاتها .

والحق أن كل ذلك من الخطأ البين لفهم احكام الاسلام فالاسلام ساوى بين الرجل والمرأة فى كثير من احكامه - فالتكاليف الشرعية من أركان الاسلام الخمسة منوطة بالرجل والمرأة مما لا ماتفرقة طبيعة كل منهما فى الخلق ، وما خصه الله بأحدهما دون الآخر لذلك . وهو أمر ملاحظ فى كل - احكام الاسلام من صلاة وصوم وزكاة وحج وحتى فى الجهاد فى سبيل الله للمرأة مشاركة بدأتها مع بدء ظهور الاسلام .

---

(١) : انظر كتاب تحرير المرأة لقاسم امين ص ٦ من مقدمه

الاستاذ احمد بهاء الدين نشر دار المعارف فى مصر

ولكن الذى يعنيننا هنا أن نبين وجه الحق فى قضية عمل المرأة فهو الذى يهمنى فى هذا المجال وأول ما يتبادر الى الذهن قول الله تعالى: (لرجال تصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن) (١) • فقد جاءت المساواة فى الثواب - والمقاب على العمل لذا قلن أن المرأة تقوم بالعمل (٢) • سواء أكان تمبديا محضا كالصلاة والصيام ام كان تمبديا دنيويا مثل اكتساب الرزق اذا نظرنا اليه أنه عبادة لله فلا أفترن بنية خالصة •

فالعمل حق للمرأة كما هو حق للرجل - لذلك -  
فالمرأة تمارس النشاط الاقتصادي كما يمارسه الرجل ، ولها أن تمتلك وأن تبيع وأن تشتري وأن تهبط وان تشارك غيرها  
فالتكاليف المالية منوطة بها كما هو منوطة بالرجل  
فالمرأة شقيقة الرجل فقد جاء فى الحديث الشريف ( ان النساء شقائق الرجال ) (٣) • وأيات القرآن تدل لذلك فالله يقول: ( يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير ) (٤) • ويقول ( يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء • واتقوا الله الذى تساءلون به ، والارحام فان الله كان عليكم رقيبا ) (٥) • والذى لا شك فيه أن المرأة تمارس كل الحقوق المالية مثلها فى ذلك مثل الرجل واسم يقل أحد من علماء الامة بغير ذلك ، ولكن الذى يتردد على

(١) : الآية ٣٢ من سورة النساء •

(٢) : الجامع لاحكام القرآن للمقرطبي جزء خامس ص ١٦٤

(٣) : من حديث عائشة رضى الله عنها عند الترمذى فى جامع

الصحيح الجزء الاول ص ١٩٠ وذكره السيوطى فى الجامع

الضئير الجزء الاول ص ١٠٢ وعزاه للامام احمد فى

مسنده ولا يابى داود فى سننه عن عائشة وعن انس رضى الله

عنهما ورمزاه برمز الصحة •

(٤) : الآية ١٣ من سورة الحجرات

(٥) : الآية الاولى من سورة النساء •



اقلام الكتاب اليوم أن من الاعمال ما لا تطيقه المرأة أو أنه  
يخشى خفرتها وحياءها أو ياتهم طبيعتها .

والحق أنه ليس في نصوص الاسلام ما يمنع المرأة من عمل معين  
بدأته وما كان له صفة الخصوصية لجنس معين كالقتال ، كلف  
به الرجال دون النساء ، ولكن المرأة اذا حضرت القتال -  
فقاتلت لم يكن في ذلك اثم ، وان وقع الخلاف بين الفقهاء هل  
للنساء سهم في الفنائم اذا حضرن القتال ام لا (١) .

وأما ما لا تطيقه المرأة فان كان محرماً فانما هو من قبيل  
تحريم أذى الانسان لنفسه بموجب أن الاسلام حرم الضرر ، وأن  
يلقى الانسان بنفسه للتهلكه .

وأما أن يخشى حياء المرأة عمل فأنه لا يتصور في مجتمع  
مسلم يطبق احكام الاسلام ويراعيها ، فعمل المرأة كعمل الرجل  
يجب أن يكون في دائرة الحلال والمباح ، فما يخشى الحياء  
انما يتصور في العمل المحرم كعمل اللهو وما شابهه وحتى  
في تعامل المرأة مع الرجال اذا التزم بأحكام الاسلام انتفى  
أن يقال ان في ذلك خدش لحياء المرأة لتعرضها للرجال .  
وأما سوء حال النساء في عصور الاسلام المتأخرة وثوارتهن عن  
الحياة وكأنهن لم يكلفن بالشريعة حتى نسين واجباتهن -  
الدينية قبل الدنيوية فأن ذلك لا يعود الى الاسلام ، وانما  
يعود الى ما ران على مجتمعات المسلمين في عصورهم المتأخرة  
من جهل وتخلف (٢) .

فقد شاركت المرأة الرجل في عصور الاسلام الاولى الحياة -  
والعمل في مجالات عدة حتى انها شاركت البيعة وهي أمر  
من أمور السياسة ، فقد بايعين الرسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، بل لقد كان في بيعة العقبة الاولى من الانصار امرأتان (٣)  
وحتى صلاة الجماعة - تحضرها المرأة وتشارك الرجل فيها فقد  
جاء في الحديث " لا تمنعوا اماء الله مساجد الله (٤) " وقد

(١) : انظر المحلى لابن حزم جزء تاسع ص ٥٤١ مرجع سابق  
(٢) : انظر الاسلام والطاقت المصطفوية للشيخ محمد الفزالي ص ١٣٧ مرجع  
(٣) : حقوق النساء في الاسلام للشيخ محمد رشيد رضا ص ١٥ .  
المكتب الاسلامي ببغداد تاريخ .  
(٤) : انظر الجامع الصحيح للإمام مسلم مجلد اول جزء ثاني  
من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . مرجع سابق

وقد قال أحد الفقهاء \* لذلك بأنه لا يحل لولى المرأة أن -  
يمنعها من حضور الصلاة في المسجد (١) .

وكل هذا إنما أردنا به رفع اللبس عن قضية عمل المرأة  
وخاصة أن مجتمعات المسلمين اليوم في حاجة لمضاعفة الجهد  
في كافة الأنشطة الاقتصادية حتى يحققوا تقدماً. يقولون به  
ويحمون به بلادهم ودينهم .

ولم نرد أن نقول أن التساوى بين الرجل والمرأة في  
قضية العمل يعنى التساوى في كل شيء \* فلا شك أن المرجع  
قائمة على النساء ودرجة \* كما أن مسئولية البيت وتربية  
الأولاد منوطة بالمرأة وهى عمل ذو قيمة كبيرة حتى فوا للتنمية  
الاقتصادية لأن فيه تهيئة لأجيال صالحة .

ولكن ذلك لا يتأتى مع جهل المرأة وتخليها فإذا تعلمت  
المرأة فنذلك لأنها مخاطبة بتكاليف الشرع الذى جعل العلم  
فريضة على المسلم \* ثم هى بعد ذلك تستطيع المشاركة في  
الأعمال قبل زواجها وبعده على قدر طاقتها ، وللدولة  
المسلمة أن تضع في الأنظمة المستقاة من نصوص الشرع وأحكامه  
ما توجه به عمل المرأة ليكون مثمراً وذو فائدة لا يمنعها من  
ذلك القول أن الزمان قد فسد وأنه قد أحدث من الناس -

أحداث تتنقض أن تمنع النساء من مشاركة الرجال الأعمال فإن  
ما يحدثه الناس في مناص لا تحرم حالاً ولا تعل محرمات \* وقد  
قال ابن حزم - رحمه الله - عندما تمرض لصلاة المرأة في  
المسجد : أن ما يحدثه بعضهم لا يمنع سائرهن من الخير (٢) .  
فالامر كذلك في عمل النساء فإنه حق لهن لا يمنع منه \* بمثل  
هذا القول فلعل بعضهم يحدثن سوء فلا يكون سبباً لمنع من  
لم يحدثن من الخير وكذلك أمر \* حجاب المرأة المسلمة  
فانه إذا كان ساتراً لجسدها مستوعباً صفيقاً لا يف عن جسدها  
وفضاضاً غير ضيق ليس بزينة في حد ذاته الى آخر ما اشتهر به  
الفقهاء \* فيه (٣) \* فلا عليها حيثئذ ان تخرج لحملها وبأنها  
وان أحدثت بعض النساء بهذا الخروج سوءاً أو أتت به محرماً .

(١) : انظر المحلى لابن حزم جزء \* ثالث ص ١٧

(٢) : المحلى لابن حزم .

(٣) : حجاب المرأة المسلمة للشيخ محمد ناصر الدين الباني  
ص ٢٤ منشورات المكتب الاسلامى بيروت طبعه عامه

### المبحث الثالث : أساليب الانتاج وتطويرها

---

ان مما يرتبط بالمهارة الفنية وتوفير الكفاءات اللازمة لتحقيق العمارة ويدخل في الكفاية الانتاجية للأفراد أسلوب الانتاج ، فأن طرائق الانتاج وأساليبه مسئولة مسئولية كبيرة عن مدى تقدم البلاد أو تأخرها (١) .

فالفن الانتاجي مرتبط كل الارتباط بالكفاية العلمية والمهارة في العمل أو ما يطلق عليه في عصرنا " بالتكنولوجيا " والذي يرتبط بمقدار الممارف الممكن الحصول عليها في مجال الانتاج وتقسيم العمل وآليته وتنظيمه علميا ومهنيا وانما نلاحظ ، كما ترتبط بنسب التأليف بين عوامل الانتاج المختلفة ، وتقدم الفن الانتاجي وأساليبه يؤدي الى رفع انتاجية العمل (٢) .

#### ١ - تقسيم العمل والمدينة :

---

قد لوحظ لدى مفكرى المسلمين الاوائل أن انتشار الممارف وتراكمها انما يكون مع ازدياد الحضارة والمدنية ، فأبن خلدون يرى أن العلوم من جملة الصنائع وهي انما تكثر في الامصار على نسبة عمرانها في الكثرة والقلة والحضارة والترف فتكون نسبة جودتها وكثرتها به (٣) . ويعطى ذلك بأن انصراف

---

(١) : التنمية الاقتصادية الكتاب الاول للدكتور محمد

زكى شافعى ص ٣٧ مرجع سابق

(٢) : الاقتصاد السياسى جز ١ اول للدكتور رفعت المحجوب

ص ٥٠٥ مرجع سابق .

(٣) : المتقدمه لابن خلدون ص ٤٤٤ ويعنى ان نسبة جودتها

وكثرتها متعلقة بكثرة العمران وازدهاره .

الناس اليها انما يتأتى بعد توافر الضروريات للمعاش فاذا  
فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم أى بحثهم عن الضروريات  
انصرفت الى ما وراء ذلك من التصرف فى خاصية الانسان وهى  
العلوم والصنائع (١) وهذا يعنى أن التخلّف يؤدى الى نقص  
المعارف المودية لذلك .

وهو أمر نلاحظه فى عصرنا مما تعانيه الدول المتخلفة من  
نقص فيها ، ومن حاجتها الى نقل " التكنواوجيا " عن  
الدول المتقدمة .

كما ان تناقص العمران والحضارة كما يرى ابن خلدون -  
يؤدى الى تدهور اساليب الانتاج أو بمعنى آخر يرتبط بتخلف  
طرائق الانتاج كما يقول الاقتصاديون المعاصرون (٢) .

وقد لاحظ ابن خلدون وغيره من مفكرى الاسلام ما لتقسيم  
العمل من أثر على تقدم اساليب الانتاج وارتفاع انتاجية  
الأفراد ويقول ابن خلدون : ( ان الاجتماع الانسانى ضرورى -  
ويصير الحكماء عن هذا بقولهم ان الانسان مدنى بالطبع  
أى لا بد له من الاجتماع الذى هو المدنية فى المعاشهم وهو  
بمعنى العمران وبيانه أن الله سبحانه خلق الانسان وركبه  
على صورة لاتصح حياته وبقاؤه الا بالفضاء وهذه القوى  
التماسه بفطرته ، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله  
الا ان قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته  
من ذلك الفضاء ، غير موفية له بمادة حياته منه . ولو  
فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم الحنطة مثلاً فلا  
يحصل الا بعلاج كثير من الطحن والصبغ والطبخ ، وكل واحد من  
هذه الاعمال الثلاثة يحتاج الى مواعين وآلات لاتتم الا بمفاعلات  
متعددة من حداد وبخار وفاخوري .. الى ان يقول : " فلا بد  
من اجتماع القدر الكثير من ابنا جنسه ليحصل له القوت  
له ولهم بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لاكثر منهم  
بأضاف (٣) . وهو يعنى بذلك تزايد الانتاج بتقسيم العمل

(١) : المقدمة لابن خلدون ص ٤٣٤ مرجع سابق

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى

الكتاب الاول ص ١٣ مرجع سابق

(٣) : المقدمة ص ٤٣

ونجد التأكيد على تقسيم العمل لدى الامام الماوردي في  
 "أدب الدنيا والدين" (١) وعند الامام الفزالي في "أحياء" (٢)  
 وعند الدلجى في الفلاحة (٣) .

وتقسيم العمل أمر تحمده الشريعة وتطلبه ، لأنه من التعاون  
 على البر الذي أمر الله به فقال "وتعاونوا على البر والتقوى  
 ولا تعاونوا على الاثم والعدوان" (٤) وقد سبقت الإشارة لذلك  
 عند الحديث عن اختلاف الناس في الملكات والقدرات ، وقد  
 أوردنا هناك الآية الكريمة " ورفعنا بعضهم فوق بعض  
 درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا " (٥) .

وتقسيم العمل هذا من أول الأمور البديهية التي ترد عندما  
 يراد مناقشة تطوير أساليب الإنتاج فبتقدم هذه الأساليب  
 يزداد تقسيم العمل بين الأفراد المنتجين العاملين وهو أمر  
 قد لوحظ بالمشاهدة في أحوال الأمم التي تقدمت ماديا ، بل  
 هو المقدمة الصحيحة لدخول الآلة حقل الإنتاج .

وهو لا يتم إلا مع استقرار النظم وتوافر الحضارة والمدنية  
 وهو الأمر الذي يحققه الإسلام إذا طبق ، فالإسلام بنظمه  
 المختلفة يخلق الاستقرار ، ويحقق العدل والأمن ويدعو للتحضر  
 والتمسك .

فقد كانت الهجرة إلى المدينة مبدأ لبناء حياة المدنية  
 والحضارة ، حتى أن المهاجرين البادية إليها كان يمنع من  
 العودة إلى البادية ، ترغيبا في حياة المدنية ، حتى أن  
 الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يستمضون بالله مسن  
 المتعرب ( أي سكنى البادية ) بعد الهجرة فقد روى أبو يزيد

- 
- (١) : أدب الدنيا والدين للماوردي ص ١٣٢ مرجع سابق .  
 (٢) : أحياء علوم الدين للامام الفزالي ص ٩٠ جزء مرجع سابق .  
 (٣) : الفلاحة والمفلوكون للدلجى ص ٢٠ مرجع سابق .  
 (٤) : الآية الثانية من سورة المائدة .  
 (٥) : الآية ٣٢ من سورة الزخرف .  
 (٦) : المقدمة لابن خلدون ص ١٢٤ مرجع سابق .

بن أبى عبيده عن سلمه ابن الاكوع رضى الله عنه دخل على  
الحجاج فقال له الحجاج : يا ابن الاكوع ارتدبت على عقبيك  
تمربت قال لا ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم انن لى  
فى البدو (١) ، وقد اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
البداوة جفوة وعلظة فقال : ( من بدا جفا ) (٢) ، وحتى أن القرآن  
نعت الاعراب وهم البدو بقوله تعالى ( الاعراب أشد كفرآ  
ونفاقا ، وأجدر الا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله  
والله عليم حكيم ) (٣) ، فالبداوة مدعاة للتخلف والبعد عن  
المفاهيم الاسلامية حتى أن البعض قال ان الاعراب لاحق لهم  
فى الفئى والفتيمة ما لم يهاجروا ، ورأى بعض الفقهاء أن -  
شهادة أهل البادية لا تصح على أهل الحضر (٤) .

وهذه مواقف اتخذت فى بدء الاسلام حثا على التمدن والحضارة  
لما فى ذلك من عمارة الارض وصلاحها ، فقد ورد فى الحديث  
" ثم أُنعمهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين -  
واخبرهم انهم ان قتلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم فئا  
على المهاجرين ، فأن أبوا عن أن يتحولوا عنها فأخبرهم  
انهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذى  
يجرى على المؤمنين ولا يكون لهم فى الفتيمة والفئى شئ الا  
ان يجاهدوا مع المسلمين (٥) .

## ٢ - دوافع الانجاز وأثرها :

القضية الثانية فى تطوير اساليب الانتاج هى وجود  
دوافع للانجاز لدى الافراد تدفعهم للبحث عن الجديد

(١) : انظر الجامع الصحيح للامام مسلم مجلد ثالث جزء  
سابع ص ٢٧ . مرجع سابق

(٢) : الحديث من مرويات عبد الله بن عباس رضى الله عنه  
جاء فى الجامع الصغير للسيوطى الجزء الثانى ص ١٦٨  
ورواه الطبرانى ورمز له السيوطى بالحسن .

(٣) : الاية ٩٧ من سورة التوبة

(٤) : انظر الجامع لاحكام القرآن للقرطبى جزء ثامن ص ٣٣ ،

٣٣٢ .

(٥) : حديث بريده فى الجامع صحيح مسلم جزء خامس من مجلد  
ثالث ص ١٤٠ فى دعوة الاعراب للهجرة وانظر فى المرجع  
السابق ص ٣٢ وانظر فى الموضوع مقال ( لماذا اعتبر  
الاسلام العودة الى البداوة من الكباثر ) للدكتور محمد

وتطوير القديم ، وقد سبق لنا وأن أشرنا عند مناقشة مفهوم العمل بحث الدوافع الهامة التي تسيطر على نفس المسلم وتحته على الانجاز فأستقرار الانظمة والقوانين ووجود المؤسسات القانونية والاجتماعية التي تتسم بثبات نسبي ، والامن الذى يحسه الافراد من العوامل الهامة لوجود هذه الدوافع كما ان قيمة كل من العلم والعمل فى نفوس الافراد له أثر بالغ فى دفعهم للانجاز ، وكل مما يشتمل عليه نظام الاسلام . ولايعنى هذا أننا نقول بتوافر طبقة معينة تقوم بالمبادرة ويولد دوافع الانجاز لديها حب المغامرة وتحقيق الربح ، كما هو الحال فى الرأسمالية حيث يكون للطبقة الوسطى الزيادة فى هذا المجال ، ذلك أن المجتمع الاسلامى يقل فيه التمايز بين الطبقات ، ولا تظهر فيه تلك الفوارق بينها بالصورة التى ظهرت فى بداية عصر الثورة الصناعية فى أوروبا ، كما ان الظروف التى أدت الى ظهور تلك الطبقة لايمكن أن تتكرر فى تجربة اسلامية .

### ٣ - نمو السكان وتوسع الاسواق :

القضية الثالثة التى تفرض نفسها أن اساليب الانتاج تحتاج عند تطويرها وتحديثها الذى يفترض فيه أنه يزيد الانتاج ويخفض النفقة اللازمه لهذا الانتاج ، وهو ما حدث فعلا من الناحية التاريخيه (١) تحتاج الى معدل نمو سكان نمقول ، واتساع للسوق ملائم لتزايد الانتاج مع حرية اقتصادية موافقة ، لينتشر حينئذ الجديد من أساليب الانتاج ويقدم المنتجون عليها .

جابر الانصارى فى مجلد العربى ( الكويتيه ) عدد

شهر محرم سنة ١٤٠٣ ص ١٤ .

(١) : تطور الفكر الاقتصادى للدكتور عبدالرحمن يسرى

ص ١٤٨ . دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٧٩

والاسلام يحث على نمو السكان وتزايدهم ، واتساع السوق لازمه لتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية اذا التزمت بها المجتمعات فان مبدأ التعاون على البر يدفع الدول الاسلامية الى التكامل فيما بينها ، فتتسع السوق بمجملها ، كما ان عدالة التوزيع التى يهدف اليها الاسلام <sup>البي</sup>تنظما في الزكاة والصدقات والكفارات - ووجوه الانفاق الاخرى المتعددة \* توجد قوة شرائية للطبقة المستهلكة من الفقراء أو متوسطى الحال ، كما ان حث المسلم على العمل والسعى وراء الرزق واكتسابه سواء أكان ذلك داخل بلاده أم خارجها واينما وجد ذواته على اتساع السوق (١) وحرية التعامل فى النظام الاقتصادى أو الحرية الاقتصادية المقيدة مكفولة فى نظام الاسلام . كما سبقت الاشارة (٢) . وهى مما يدعوا المنتجين لتطوير أساليب انتاجهم ، ليزيدوا أرباحهم .

#### ٤ - البيئة الاجتماعية الملائمة :

القضية الرابعة التى يتناولها تطوير أساليب الانتاج تكمن فى وجود البيئة الاجتماعية الملائمة لحدوث تقدم حقيقى فالمجتمع الذى يقدر ذوى المواهب والقدرات الخاصة ويمنحهم الثقة ويكرمهم ، والذى ينظر الى العلم والفكر النظرة الجديرة به ، ويعطيه الاهتمام الذى يستحقه ، هو مجتمع يسمى فعلا الى التقدم فى كل - مجالات الحياة ، وهذا ما تدعو اليه أحكام الاسلام ومبادئه وهو المناخ الطبيعى الملائم لحدوث التقدم ، فعندما كان الاسلام يحكم بلاد المسلمين ويطبق فيها ، كانت فيها نهضة كبرى متقدمة (٣) وكان البحث العلمى يودى الى

(١) : التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام للدكتور عبد الرحمن يسرى احمد ص ٩٧ دار الجامعات المصرية الاسكندرية

١٩٧٩

(٢) : انظر الباب الثانى ص ١٧٩

(٣) : التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام للدكتور

عبد الرحمن يسرى احمد مرجع سابق ص ٦٧



كثير من المخترعات الحديثه ، حتى فى حالات ضعف بلاد الاسلام ،  
والتأريخ يحدثنا عن كثير من المستكشفات الحديثه العلميه  
فى الطب والفلك والرياضيات والمكانيكا • وغيرها وأعلام  
العلماء مثل ابن سينا والاريسى وابن الهيثم والرازى -  
وغيرهم كثيرون ، علامات على تلك النهضة (١) •  
واذا أرادت الدول الاسلاميه النهوض ، فما عليها الا -  
المودة الى ذلك النهج الذى به قد حققت دول الاسلام قديما  
تقدما فعليا •

#### ٥ - المزج الملائم بمناصر الانتاج ونقل التكنولوجيا :

القضية الخامسة التى تبرز نفسها عند التحدث عن  
تطوير أساليب الانتاج هى مراعاة النسب الملائمه لمزج  
عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية ، فإن محاولة  
الانتاج بكثافة رأسمالية فى مجتمع يفتقر الى رؤوس  
الاموال الضخمة ، قد يؤدى الى تخلف طرائق الانتاج -  
لاتقدمها ، وقد يوجد مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة  
كما ان الانتاج بكثافة المال فى مجتمع يفتقر الى  
الايدي العاملة محاولة محكوم عليها بالفشل ، فلا بد  
من النظر الى العناصر المتوفرة ومزجها مزجا ملائما  
حتى يمكن للانتاج ان يتزايد •

ويتبع هذا قضية نقل الفنون الانتاجية المتقدمة  
او التكنولوجيا الحديثه الى مجتمعات المسلمين ، دون  
النظر الى ظروفها الخاصة والفكر الذى بنيت عليه ، وقد  
أدت هذه المشكلة الى ان تقلد هذه المجتمعات ، -  
المجتمعات المتقدمة ما ديا دون ان توائم بين ظروفها  
الخاصة وما يمكنها نقله من هذه الممارف الثقنيه  
فكانت النتيجة أن نقلت تقاليد اجتماعيه وسلوكيه

---

(١) : كنتم خير امه اخرجت للناس لخير الله لطفاح ص

٢٨٩ من الجزء الثانى وما بعدها دار الكتاب

المربى بيروت الطبعة الخامسة ١٩٧٥/١٣٩٥ •

قبل ان تنقل ممارف حقيقية فانتقلت اليها أنماط الاستهلاك فى المجتمعات المتقدمة قبل أن يوجد لديها الهيكل الانتاجى الملبى لهذا الاستهلاك، مما نشأ معه ظروف مصوقة للتنمية فتضاعف الاستيراد وتراجع التصدير، و تراكم الديون، دون ان يتحقق نمو اقتصادى معقول (١). رغم أن أنماط الاستهلاك قد لاتوافق النظام الاسلامى الذى يوجهه ويضبطه.

وان مما يجب أن يتضح فى الاثنان أن نقل العلوم التكنولوجيه واساليب الانتاج المتقدمه، ليس نقلا ماديا فقط، وانما هو - صاحب بنقل مفاهيم وأفكار معينه قد لا توافق البيئة المنقولة اليها، وحينئذ يكون أثر هذا النقل سيئا بدلا من كونه «افما للتقدم.

وهنا لابد وأن ننشأ مشكلة الاختيار بين هذه الاساليب والعلوم حتى يتم نقل المفيد مع تطويعه للبيئة الاسلامية، التى تتحكم فيها مبادئ وقيم معينه. فأن الدول الاسلامية يمكنها أن تحقق تقدما بتكلفة اجتماعية تقل كثيرا عن تلك التكلفة التى دفعتها مصوب الدول المتقدمة عندما بدأت فيها الثورة الصناعية، وذلك أن المئاح اليوم هى هذه العلوم واساليب متعدد يمكنها الاختبار منه، وتلاقى الميوب عقد التطبيق بعد أن اتضحت فى الدول الاخرى بدلا من خوض التجربة ذاتها. ولا ننسى أن الاسلام يضع قيودا على أساليب الانتاج وفنونه عندما تراعى احكامه، فمثلا الفن الانتاجى الذى يتسبب فى اضرار تمس الصحه العامة عن طريق تلوث البيئة مثلا، فانه حينئذ يمارض مقصدا كليا من مقاصد الشريعة الاسلامية فى حفظ النفس الانسانية والمحافظة على صحة الفرد والمجتمع. كما ان تطبيق فنون انتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية قد يتسبب فى خلق بطالة عمالية خطيرة فى المدى القصير أو الطويل فاذا كان علاج ذلك بطيئا أو غير ممكن فان هذا الفن يترتب عليه ضرر عام تمنحه القواعد الشرعيه، فالضرر لابد من ازالته، ومكذا فالامثلة على ذلك كثيرة لامجال لصرها.

(١) : المجتمع التكنولوجى الحديث للدكتور حازم البىلاوى

ص ١٦ منشأة الممارف يا لاسكندرية بدون تاريخ.

### الفصل الثالث

## المقومات الأخرى (الموارد الطبيعية والرأسمالية)

### المبحث الأول : الموارد الطبيعية

#### تمهيد:

الموارد الطبيعية بمفهومها الاقتصادي والذي يشمل كل العناصر الطبيعية التي في محيط الإنسان والتي لها القدرة على إشباع حاجاته بصورة مباشرة أو غير مباشرة (١) والتي لا تكون في نظر الاقتصاديين موردا اقتصاديا إلا إذا كان إشباعها لحاجات الإنسان لا يتم إلا بعد عمل وجهد منه لجعلها نافعة له ، بمعنى أن يجري التحويل عليها من أجل ذلك (٢) .

هذه الموارد بهذه الصفة تشمل كل النعم التي خلقها الله للإنسان من الأرض وما فيها وما عليها فمصادر الميساء والقابات ومصادر الطاقة المختلفة من نفط ومعادن ، وما في البحر من ثروات ، كل ذلك من الموارد الطبيعية والتي تعتبر في نظر الاقتصاد العامل الأول من عوامل الإنتاج ، ذلك لأن عناصر الإنتاج كما هي عند الاقتصاديين أربعة الأرض التي هي مصدر هذه الموارد ، والعمل ويأتي عن طريق الموارد البشرية وعنصران آخران مصدرهما هذان العنصران هما رأس المال والتنظيم ، حتى أن النظرة الاقتصادية القديمة كانت تجعل العنصرين الأساسيين هما الأرض والعمل .

(١) : الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية . د محمود بابلي

ص ١٦٩ مرجع سابق

(٢) : النظرية الاقتصادية للدكتور أحمد جامع الجزء الأول

ص ٣٧ مرجع سابق

والموارد الطبيعية بهذا كله تعتبر مقوماً مهماً للصناعة والتنمية لأن الإنتاج يعتمد عليها وعلى المجهود الانساني. وقد عرضنا فيما سبق من هذا المبحث في مواضع عدة لهذه الموارد ضمناً ، فعند تحدثنا عن المفهوم الاسلامي للتنمية (١) لمسنا جانب علاقة الانسان بها وأنها جميعها مسخرة لنفع الانسان ، وأن الانسان يمكن منها • وأن الانسان مدعو لمعرفة أسرارها وماطيها الله عليه من سنن ليفيد منها • كما عرضنا في المبحث الثاني من الفصل السابق لعلاقة حجم الموارد البشرية بالصناعة لما يحتاجه الموارد من ندرة نسبية وأسبابها وكيف يمكن للانسان أن يتغلب على ذلك ، ووسائل ترشيد استخدامه لها (٢) •

كما عرضنا في الباب الثاني (٣) • وبعد ذلك في مواضع عدة لجانب علاقة الانسان الآخر بهذه الموارد في تملكها لها وعملها فيها وما يجب عليه تجاه ذلك وما يضع الاسلام له من احكام في هذا المجال •

ولذلك فأننا في هذا المبحث سنلتقي بالتمعرض لأهمية هذه الموارد لعملية الصناعة والتنمية وما أرشد اليه الاسلام ليتمنئها والمحافظة عليها •

أهمية الموارد الطبيعية :

يثار جدل في الكتابات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية حول مدى أهمية هذه الموارد للتنمية ، فالبعض يرى أن لها أهمية كبرى في هذه العملية وأن قصورها يعتبر من الأسباب التي تؤدي الى تخلف المجتمعات الانسانية (٤) ، والبعض

---

(١) : أنظر ص ٢٥٧ وما بعدها من هذا البحث

(٢) : أنظر أيضا ص ٣٥٥

(٣) : أنظر أيضا ص ١٨٣ وما بعدها

(٤) : التنمية الاقتصادية والتجربة المصرية للدكتور أحمد

ديواندار ص ٣٦ القاهرة ١٩٧٧ •

وأيضا السياسة الاقتصادية في الاسلام للدكتور محمد

عبد المنعم عفر ص ٢٤٧ مرجع سابق •

الأخر لا يرى لها أهمية كبيرة في حماية التنمية ، لأنه في حالة عدم توافر بعض هذه الموارد فإنه يمكن التغلب على ذلك من خلال التبادل التجاري الخارجى ، ومن الحلول بين عناصر الإنتاج المختلفة (١) . ولأن كثير من الدول المختلفة تمتلك كثيرا من هذه الموارد ولم تكن سببا في تقدمها كما أن هناك دول متقدمة لا تمتلك من هذه الموارد إلا القليل (٢) .

إلا أن المنفق عليه أن لتوافر هذه الموارد أثر فى تحديد ما يمكن الوصول إليه من معدلات التنمية الاقتصادية خاصة وأن الاعتبارات السياسية ذات أثر كبير فيما يمكن الحصول عليه من هذه الموارد من الخارج ، وأن توافرها بقدر محقول يسهل عملية التنمية ويخفض من تكلفتها ويسرع بها (٣) .

والحقيقة أن الموارد الطبيعية ذات أهمية ولائكة لعملية العمارة والتنمية وإن كان مدى الاستفادة من هذه الموارد يتوقف على عدة اعتبارات فمستوى التقدم الذى حققته الدولة ذو أثر فى تكون الاستفادة منها أكبر ، ذلك أنه فى ظل هذا التقدم تستطيع الدولة الافادة فى مواردها بأقصى طاقة ممكنة ، كما أن الخبرات الفنية والتقدم العلمى المؤدى الى اكتساب الجديد منها وتطوير أساليب الاستفادة من الموجود منها سيكون أيسر فى ظل ذلك . كما أن من الاعتبارات الهامة لدى الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة فى الدولة ، توافر قدر من رؤوس الأموال للقيام باستثمارات محقولة منها يكون مردودها على عملية التنمية أجدى وأسرع .

- 
- (١) : السياسات الاقتصادية فى الاسلام المرجع السابق ١٤٧ أيضا  
(٢) : المثال المصنوع لذلك اليابان وسويسرا  
(٣) : الاسلام والتنمية الاقتصادية للاستاذ شوقى أحمد دنيا  
ص ٣٣ مرجع سابق

كما أن لنوعية الموارد مقدار المتوفر منها أثر فى مدى الاستفادة منها وفى تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية ، كما أن لنمو اعداد السكان تأثير على مدى الاستفادة من هذه الموارد .

فكل هذه الاعتبارات لها الأهمية الكبرى فى مدى الاستفادة من الموارد الطبيعية فى عملية الصارة ، كما أن بعضها مشمول عما نسميه الندرة النسبية فيها ، فان الدولة التى تتوافر لها موارد طبيعية كبيرة وعدد سكانها قليل قد لايتحقق التقدم المرجو كالدولة التى لديها مثل تلك الموارد ولها عدد سكان كاف ، كما أن الدولة التى لا تتوافر لها رؤوس الاموال الكافية ، ولو توافر لها الموارد الطبيعية الكافية ، قد تكون أهد فقرا من تلك التى تفتقر الى الموارد الطبيعية (١) .

كما أن لتقدم العلمى والفنى قد يبطل من الموارد الطبيعية القليلة ذات نفع ويجدوى لعملية الصارة ، أكثر من توافر الموارد ذاتها فان العلم الحديث قد فتج آفاقا فى التطلب على بعض القصور فى هذه الموارد حيث استطيع من خلال اتقدم العلمى تطوير الزراعة وزيادة المساحات المنزرعه مثلا والتى كانت قبلا غير صالحه للزراعة مثلا ، واستنبطت بذور لبعض النباتات تستطيع مقاومة الحرارة أو البرودة ، وأمكن بذلك زراعتها فى غير الاجواء المألوفه لها طبيعيا ، كما أن العلم قد توصل الى انتاج بدائل صناعيه لمنتجات تقصر الموارد الطبيعية فى بعض البلدان من توفيرها كالمطاط الصناعى مثلا أو الياف النسيج الصناعى (٢) . وأستطيع فى ظل

---

(١) : التنمية الاقتصادية والتجربة المصرية المرجع

السابق ص ٣٦

(٢) : مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية للدكتور

محمد زكى شافعى ص ١٥ مرجع سابق

التثم الملمى التطلب على بعض الموائق التى تمنع توافر بعض هذه الموارد بالقدر الكافى ، ففى هولندا مثلاً وفرت مساحات كبيرة من الاراضى بتجفيف البحيرات •

فأهمية الموارد الطبيعى فى عملية المصارى والمتممسة كمقوم من مقوماتها لا نذكر فما الانتاج فى حقيقته الا تلاقى الانسان بجهده وكنه مع هذه الموارد يعمل فيها وينتجج منها •

وأهمية هذه الموارد فى الاسلام ذات مغزى خاص ، فالله عزوجل قد خلقها وأنعم بها على عباده وأمتن عليهم بذلك وجعلها دلائل قدرته وحكمته وعلمه ولم ذا فقد جاءت النصوص القرآنية التى سقناها فى التسخير وفى مواضع متعددة من هذا البحث هتومة بالدعوة الى التفكير والتفكير ، لذا فإن أهميتها بكونها نعم الله وبكونها دلائل قدرته وعلى أنه الخالق • تدعو المسلم لاحترامها احترام المحافظة والحناية ، فلا يعبث بها ولا يستهين ، ويضع كل مسورد منها فيما سخر له فيصرفها لما خلقت له •

وفوق ذلك لا يطلب المسلم الانتفاع بهذه الموارد الا عن طريق فهم ما طبعها الله عليه من سنن وقوانين كما سبق وأن أمرنا (١) • فى اثنى الأسباب المؤدية الى الانتفاع (٢) ومعنى هذا أن يتفهم تلك القوانين بتعلمها وادراكها •

تثمية هذه الموارد :

=====

قد سقنا فيما سبق النصوص الدالة على تسخير هذه الموارد للانسان وتمكينه منها ، وهى دعوة من الله عزوجل للانسان للافادة من هذه الموارد فى خدمة اهداف الانسان وغاياته فى ظل حكم الله وسلطانه كما أن الحث على العمل ، وتفضيل

---

(١) : أنظر ص ٦٤ ، وما بعدها

(٢) : الثروة فى ظل الاسلام البهى الخولى ص ٣٢ ، ٣٣

مرجع سابق

كسب اليد أدلة واضحة على أن الاسلام قد رسم الطريق  
لتنمية هذه الموارد ، كما أن فكرة اهدار هذه الموارد  
أو تعطيلها فكرة غريبة عن الاسلام الذي جعل أمر استفالها  
وحسن استخدامها <sup>قوله تعالى</sup> قال تعالى : ( قل من حرم زينة الله  
التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هي للذين  
آمنوا في الحياة الدنيا ، خالصة يوم القيامة وكذلك  
نفضل الآيات لقوم يعلمون ) (١) .

ولقد عاب القرآن على من عطلوا بعض هذه الموارد بدعوى  
دينيه متوهمة أو دنيويه فقال تعالى : ( ما جعل الله من  
بحيرة ولا سائمة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون  
على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون ) (٢) . فان تلك الاصناف  
المذكورة في الآية مآلها كان عند أهل الجاهلية تركها  
وعدم الانتفاع وتحريمها ، فحباب الله عليهم ذلك لأنه  
تحريم منهم لما لم يحرمه (٣) . الله ولائ فيه تعطيل  
لبعض الموارد التي جعلها الله نعماً لعباده وهذا هم  
لانتفاع بها .

وقد هيى الاسلام لتنمية هذه الموارد بعنه وسائل فأمر  
بأحياء الأرض بالزروع والبناء وجعل ذلك سبباً لتملكها  
فاذا عطلها من أخذها ليحيها انتزعت منه لأن ذلك تعطيل  
لها عن الانتاج فليس لمحتجر حق فوق ثلاث كما مر .  
ومنع أن يكون لأحد حق للأفراد بمحتى سيطرته على الأرض  
ذات الكلا والماء بمنع غيره منها فقد قال صلى الله عليه  
وسلم ( لأحقى الآله ورسوله ) (٤) . لان ذلك يعطلها

- 
- (١) : الآية ٣٢ من سورة الاعراف  
(٢) : الآية ١٠٣ من سورة المائدة .  
(٣) : انظر مختصر تفسير ابن كثير محمد على الصابوني  
المجلد الاول ص ٥٥٥ وما بعدها  
(٤) : رواه البخارى من حديث ابن عباس أنظر صحيحه  
الجزء الثانى ص ٥٣ .



عن أن تستثمر وتنمي باحتجازها دون عمارة ثم منعه الناس منها وهي ذات نفع لهم كما جاء منع فضل الماء لذلك لأنه تعطيل للمورد المفروض أن يستفاد منه في الانتاج وزيادته فاذا فضل ما بعد سقيه لزراعة فليس له الحق أن يمنعه عن غيره فقال صلى الله عليه وسلم: (لا يمنح فضل الماء ليمنح به فضل المكلا) (١). وحث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض لم يزرعها أن يمنحها لغيره يزرعها حتى لا تمطل فقال: (لأن يمنح الرجل أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خرجا معلوما) (٢).

وان فيما مضى من البحث الكثير مما عرضنا لذكره من هذه الوسائل فإن النهي عن التبذير والاسراف والإرشاد إلى حسن الاستخدام مما يضي أن تنمي هذه الموارد فيما يعود بالخير على الفرد والمجتمع فقد قال صلى الله عليه وسلم (ما من مسلم يفرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) (٣). وكل ذلك يدل على أن الإسلام قد أرمدها إلى تنمية وتثمين ثروات الأمة ومنع أن تعطل أو تهمل أو يما استخدامها حتى يستفاد منها أمثل استفادة وأن تستغل خير استغلال.

- 
- (١) : من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنظره في الأموال لأبي عبيد ص ٣٧٣ مرجع سابق  
(٢) : رواه مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنه أنظر جامع الصحيح الجزء السادس ص ٢٥  
(٣) : رواه البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه انظر صحيحه الجزء الثاني ص ٤٥ مرجع سابق.

## المبحث الثاني : الموارد الرأسمالية أو تمويل التنمية الاقتصادية

### المطلب الاول : التكوين الرأسمالى وأهميته

يركز الكتاب الرأسماليون الاقتصاديون على أهمية التكوين الرأسمالى للنمو الاقتصادى فقد كانت المدرسة للتقليديه منذ أيام سميث، تشبه نمو الاقتصاد الاهلى ، بنمو المشروع الواحد فحيث ينمو المشروع بازيداد تراكم رأس المال ، ويتوقف نمو الاقتصاد على اتساع تراكم رأس المال ، فهم ينظرون الى النمو الاقتصادى على أنه داله لتراكم رؤوس الاموال (١) .

رأس المال هنا ينصرف الى ذلك الجزء من الناتج الذى - يوجه للاستثمار ، والذى يضاف الى رصيد رأس مال المجتمع ، فهو الزيادة فى الناتج بعد الاستهلاك (٢) وبمفهوم أوسع كل ما يزيد الطاقة الانتاجية للمجتمع (٣) من مبان صناعيه وآلات وأجهزة انتاجية ، كما يشمل البنية التحتية من الطرق والاتفاق والجسور والسكك الحديدية ووسائل المواصلات الاخرى والمدارس والمستشفيات ... الخ .

وسواء أكان رأس المال فى صورته المينيه أم كان المقصود به قيم وحقوق يمكن تحويلها الى أدوات ووسائل انتاج مادية فان تراكمه فى نظر هؤلاء الاقتصاديين عامل حاسم فى النمو الاقتصادى .

- 
- (١) : مشكلات التمويل فى الدول النامية للدكتور على لطفى ص ٦ مطبعة لجنة البيان العربى القاهرة طبعة اولى ١٩٦٦
- (١) : الاقتصاد السياسى للدكتور رفعت المحجوب جزء اول ص ٥٠٣ مرجع سابق .
- (٢) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محى الدين ص ٦٦ مرجع سابق .

ولم تبعد الاشتراكية كثيراً عن الرأسمالية في اعتبار تراكم رأس المال أمراً ذو أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي، وإن - اختلفت التمايز والالفاظ، فالتراكم في نظرها هو تحويل جزء من فائض الإنتاج الاجتماعي إلى قوى إنتاجية جديدة أي وسائل عمل وقوة عمل • وتطوير القوة المنتجة بشكل فعال يعتمد أساساً على تحويل جزء من فائض الإنتاج إلى الاستثمار أي تحويل جزء منه إلى وسائل إنتاج (١) • والجزء الآخر إلى قوة عمل (٢) • وهذا معنى التراكم لديهم والذي يعتبر أحد عوامل تطور المجتمع المهمة (٣) • فتراكم رأس المال يعتبر ذو أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي في النظامين الرأسمالي والاشتراكي مما لا يمكن الأخير يؤكد على قوة العمل أي للإنسان المنتج حيث يعتبره من رأس المال الذي يوجه إليه الاستثمار • للأهمية تكاد تكون متقاربة عند الطرفين وإن اختلفت المصطلحات، أما من يقوم بهذا التراكم فهو الفرد أم المنظمات الرأسمالية كما هو الحال في النظام الرأسمالي فلم تقوم به الدولة لملكيتها التامة لوسائل الإنتاج كما هو الحال - في النظام الاشتراكي • فهو أمر لا يغير من أهمية عملية التراكم شيئاً، فسواء أكان هذا التراكم هو لفائض الإنتاج أم تراكم - لرأس المال فالنتيجة واحدة وهو وجوب استقطاع جزء من الناتج بعد الاستهلاك لتوجيهه للاستثمار •

- 
- (١) : تعرف الموسوعة الاقتصادية لمجموعة الاقتصاديين الاشتراكيين ص ٥٨ وسائل العمل بأنها مجموعة خاصة من الأشياء • يستعملها الكائن البشري من أجل التأثير على موضوعات العمل بهدف تغييرها مثل الآلات والأدوات ومنشآت الاستثمار والأعمال الفنية ووسائل النقل والفنوت والطرق والمطار والأرض • الخ •
- (٢) : وتعرف قوة العمل بأنها الحائض الفيزيائي والفكري الموجودة في جسم إنسان في شخصية الحية والتي يجب أن تتحرك من أجل إنتاج أشياء مفيدة وطبعا هلوسة القوة تبني عملياً ص ٣٩٦ من الموسوعة الاقتصادية المشار إليها •
- (٣) : الموسوعة الاقتصادية لمجموعة من الاقتصاديين ترجمة عادل عبد المهدى والدكتور حسن الهموندي ص ٢٦٦

الآن عملية الاستثمار عندما تتم عن طريق الدولة قد تؤدي الى تراكم سريع ، وخاصة عندما يحد من الاستهلاك بصورة أو أخرى حتى ولو أدى ذلك الى تضحيات كبيرة ، كما حدث في الاتحاد السوفيتي عند بدء خطته الاقتصادية بدءاً بخطته أثناء الحرب عام ١٩١٩ وحتى ظهور المخططات الطويلة ابتداءً من ١٩٢٥م ، إلا أن التضحيات الانسانية الكبيرة قد لا يوازئها ذلك التراكم الذي يتحقق (١) .

كما أن التراكم الذي يتم عن طريق المبادأة الفردية قد يكون بطيئاً فقد بدأت عملية التراكم الرأسمالي في أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي ، بدءاً بتراكم رأس المال التجاري وانتهاءً بتراكم رأس المال الصناعي . إلا ان التراكم الذي تم بهذا البطء أيضاً لم يسلم من تقديم تضحيات - انسانية قد تكون أحياناً كبيرة وخاصة ما حدث أثناء الثورة الصناعية من تضرر فئات المجتمع الدنيا (٢) .

أما تراكم رأس المال في الاقتصاد الاسلامي فسيأتي تفصيل ذلك ضمن المطلب التالي

.....

#### المطلب الثاني : تمويل التنمية الاقتصادية

##### أ و لا : سبب ندرة رؤوس الاموال :

أن الدول المتخلفة جميعاً تعاني من ندرة في رؤوس الاموال ، وهذه الندرة احدى المقبات الهامة التي تقف في وجه خطط التنمية الاقتصادية فيها ولاشك ولذا لمسك أسباب عدة منها :-

---

(١) : الاقتصاد المخطط لهنري شامير ترجمة الدكتور سمحى

فوق المادة ص ١١ ٣٦ منشورات المبادئ بيروت ١٩٧٣

(٢) : الرأسمالية الناشئة للدكتور احمد جامع ص ٢٥ مرجع

## ١ - ضعف الميل للاستثمار :

والذى يعتمد بصورة اساسية على انخفاض الدخل الذى يودى الى أن ما يخص منه للاستهلاك جزء كبير ، ويعين على ذلك عوامل أخرى مثل : ضعف القوة الشرائية الناتجة عن انخفاض الدخل أصلا ، وضييق السوق الداخلى ، وارتفاع الميل للاستيراد ، مما يودى الى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ، وقد يصسود الامر الى حلقة مفرغة من الدائرية من كل هذه المتغيرات ، كما ان لهذا الضعف عوامل ترجع الى الانحار نفسه (١) كما سنرى .

لكن ما يجب التنبيه عليه أن ضعف الميل للاستثمار لا يمنى أبدا قلة فرص الاستثمار فى الدول المتخلفة ، بل على العكس من ذلك ففرص الاستثمار واسعة النطاق فى هذه الدول لقلة حجم الاستثمارات القائمة .

## ٢ - ضعف الميل للانحار :

والذى يعتبر سببا مباشرا لضعف الميل للاستثمار ، ويرجع لنفس أسبابه السابقة فيما يكون ما يسمى بالحلقة المفرغة الا ان قلة المدخرات ترجع لاسباب تهم البحث من الناحية الاسلامية منها :

أ - هناك حقيقة يشير اليها الاقتصاديون بأن الميل للانحار لدى الاغنياء يكون مرتفعا ، ولدى الفقراء يكون منخفضا (٢) . وذلك بسبب أن ما يستقطع من الدخل من أجل الاستهلاك ، لا يزيد بنفس النسبة التى يزيد بها الدخل وعلى هذا فاذا اعتبرت الدول المتخلفة فقيرة ، فإن ميلها للانحار يكون ضعيفا نسبيا عنه فى الدول المتقدمة الفنية .

(١) : الاقتصاد السياسى الدكتور رفعت المحجوب جزء ١ ص ٥٠٨

مرجع سابق .

(٢) : مشكلات التمويل فى الدول النامية الدكتور على لطفى

ص ١٦ مرجع سابق .

ب - انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الاهلى .  
ج - بعض الصفات السلبية التى تنتشر بين الافراد فى  
المجتمعات المتخلفة فالدول المتخلفة بطرابطها -  
الاقتصادى بالدول المتقدمة الرأسمالية ، انتقل اليها  
أنماط استهلاك غير مشجعه على الاضرار فأثر التقليد  
يظهر بين الافراد كمحاكاة الأسلوب الاستهلاكى الغربى  
الترقى (١) .

وفى دولنا الاسلامية من هذا التقليد الكثير محاكاة  
لانماط الاستهلاك الغربية فى الكماليات حتى أن أسلوب  
الحياة كله يكاد يطبع بالصيغة الاوربية رغم ما فى  
ذلك من منافاة للاخلاق الاسلامية ، بل وللحكام الشرعية  
فالتوسط فى الانفاق للاغنيا ، قبل متوسطى الحال أو -  
الفقراء ، خلق اسلامى ملزم به المسلم ونصوص القرآن فى  
ذلك واضحة قال تعالى : ( يا بنى آدم خذوا زينتكم عند  
كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب  
المسرفين ) (٢) وهو نهى عن الاسراف جازم على المسلم  
اتباعه وقال تعالى : ( وآت ذا القربى حقه والمسكين  
وأبن السبيل ولا تبذر تبذيرا ، ان المبذرين كانوا  
اخوان الشياطين ، وكان الشيطان لربه كفورا ) (٣) .  
والتبذير كما هو الاسراف ، تفريق المال فيما لا ينفع  
وانفاقه فى غير حقه . وغاية المذمة ان يسوى بين  
المبذر والشيطان ، وجعلهما فى مكانه واحدة تصنى  
ان مصيرهما واحد هو جهنم (٤) .

- 
- (١) : الاقتصاد السائى المرجع السابق ص ٥٠٨ .  
(٢) : الاية ٣١ من سورة الاعراف .  
(٣) : الاية ٢٦ ، ٢٧ من سورة الاسراء .  
(٤) : تفسير الكشاف للخوازمى المجلد الثانى ص ٤٤٦ .

كما ان النهي قد ورد عن تقليد الكافر واتباعه قال الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم (لتركبن سنن من كان قبلكم شبرا  
بشبر وذراعا بذراع وحتى لو ان احدهم دخل حجر متبلد خلتكم) (١)  
والتوسط في الانفاق مطلوب شرعا قال الله يقول: (ولا تبطل  
يديك مفلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) (٢)  
والاسراف والتبذير - انصافا للحق - ليس كله يرجع الى  
تقليد الغرب، فان من العادات الاجتماعية السيئة التي تطبع  
عليها الافراد في عصور الانحطاط التفاخر بالانفاق البذخ  
والانفاق فيما لا طائل تحته في حفلات الافراح، بل وحتى المآتم  
وكل ذلك مناف للخلق الاسلامي وتوجيهات القرآن .

ومن هذه الصفات المذمومة والتي تقلل من كمية المدخرات  
التي توجه الى الاستثمار اكتناز المال عن طريق احتجاز جزء  
من الدخل في شكل نقدي، ومنه من التداول أو في شكل ذهب  
ومجوهرات ثمينة، وخاصة بعد أن تعرضت كثير من الدول -  
الاسلامية لعدم الاستقرار السياسي، رغم ان الاكتناز محرم في  
الاسلام قال تعالى: (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها  
في سبيل الله فيبشروهم بعذاب اليم) (٣) .

د - تضخم النفقات الادارية: فان بعض الدول المتخلفة ورغم  
ما تمنانية من ندرة رؤوس الاموال واحتياجها في كثير من  
الاحيان الى القروض التي تفرض على هذه الدول عبئا تحد  
من قدرتها على التنمية بدلا من ان تكون عوناً لها بعض  
هذه الدول تخصص من ميزانياتها ما بين ٢٥٠ الى ٢٦٠ % من  
مجموع إيرادات الميزانية للنفقات الادارية، مما  
يؤدي الى اضعاف قدرتها على الانظار العام، مع انه يمكن  
الاستغناء عن كثير من هذه النفقات مع الاداء الكفء -  
للجهاز الاداري (٤) .

- 
- (١) : من حديث ابن عباس رضي الله عنه وورد في الجامع الصغير  
للمسيوطي في الجزء الثاني ص ١٣٣ ورمز له بالصح ٥  
وغراه للاحاكم في مستدركه  
(٢) : الآية ٢٩ من سورة الاسراء  
(٣) : الآية ٣٤ من سورة التوبة  
(٤) : مشكلات التمويل في الدول النامية مرجع سابق ص ١٩

د - تهريب الاموال الى الخارج : ويعتبر هذا التهريب من الاسباب الهامة لضعف الانغار في الدول المتخلفة ، فالاغنياء يفضلون ايداع اموالهم في البنوك الاجنبية وقد يعود ذلك الى طلب الامان لتلك الاموال في الدول التي لا تستقر فيها الانظمة والتي قد يتعرض فيها الاغنياء للمصادرة تحت شعار التأمين والقضاء على الاقطاع أو للبحث عن عائد من الفوائد المرتفعة .

كما ان الدول قد تلجأ لمثل هذا الايداع ، وخاصة الدول النفطية ذات الفوائض مع ان استثمار هذه الاموال في الاسواق الاسلامية أجدى وانفع ، يدل تعرضها للاضطراب لاداعي لها في الخارج ، فقد بلغت استثمارات منظمة الاوبك في الاسواق الدولية حوالى ١٦٨ مليار دولار منها ١٤٥ مليار دولار تخص الدول العربية المنتجة للنفط منها استثمارات مالية واستثمارات مباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية ٤٢ مليار دولار وفي الدول الصناعية الاخرى ٣٢ مليار دولار ، وذلك في نهاية عام ١٩٧٨ م (١) .

و - الاستثمار في عمليات غير منتجة مثل الاستثمارات في المضاربة في العقارات والاراضى وتخزين الملح ، يساعد على ذلك أيضا مما يعتبر غير منتج المضاربة في الاوراق المالية في الاسواق الاجنبية ، وتوجيه الاموال حتى من قبل البنوك الى البنوك الاجنبية للحصول على فوائد مرتفعة ، والاحجام عن العمليات الانتاجية في المشروعات الصناعية والزراعية في الداخل (٢) .

ز - ضعف منشآت الانغار : ويعود ذلك لضعف كفايتها لاداء عملها على الوجه المطلوب لنقص الكفايات المدربة والى نقص في عددها ، وكل ذلك لا يهيئ للافراد امكانية

- 
- (١) : استثمار الارصدة وتطوير الاسواق المالية العربية -  
للاستاذ حكمت شريف النشاشيبي ص ٢٠ المؤسسة العربية  
للدراسات والنشر بيروت طبعه اولى ١٤٠٠/١٩٨٠ م  
(٢) ، (٣) : مشكلات التمويل في التسعينات المتخلفة



#### الادخار والتشجيع عليه (١) •

فاذا نظرنا الى هذه المنشآت في صورتها الحالية رأينا أنها تتعامل بالربا مما لا يتيح الفرصة لتوجيه الاموال التي تجمعها الى مجالات الاستثمارات النافعة ، فأنها من أجل الحصول على اكبر عائد ممكن تقرض هذه الاموال لتمويل عمليات غير منتجة ، وأحيانا نقوم بايداع الاموال لدى بنوك أجنبية ترتفع لديها الفوائد لتحصل على اكبر فوائد ممكنه •

والصيفه الاسلاميه للبنوك كفيلة بالقضاء على كثير من هذه السلبيات ، لو أحسن استغلالها وأتيحت الفرصة لها لتكون البديل عن البنوك الحالية الربويه •

.....

#### المطلب الثالث: مصادر التمويل الداخلية

تتمثل مصادر التمويل الداخلية في الدول الرأسماليه من الادخار والضرائب والقروض ، والتمويل عن طريق العجز في الميزانية •

والادخار المخلى بشقيه العام والخاص ، بمعنى بالعام فائض الإيرادات الحكومة الجارية عن نفقاتها الجارية أيضا . ونعني بالخاص ادخار القطاع المائلى وادخار قطاع الاعمال أى المشروعات التى تحمل فى نطاق القطاع الخاص •

ولما كان نظامنا الإسلامى لايمكن ان يكون اشتراكيا علميا بأن تمتلك فيه الدولة كل وسائل الإنتاج ، فقد اتخذنا من مصادر التمويل الرأسماليه مثالا للتقسيم والمقارنه • فالادخار أهم مصادر التمويل الداخلى للتنمية ، وعليه يعول فى الاسراع بالتنمية الاقتصادية ، فقد ذكرنا فيما سبق أننا - بعض أسباب ضعفه التى يمكن التغلب عليها من خلال تطبيق كامل للإسلام ، وتوعية بأحكامه ومبادئه •

---

(١) : مشاكل التمويل فى الدول المتخلفه ص ١٩٠ مرجع سابق

وقد يتبادر الى الذهن ان كثرة الآيات التي تحض على الانفاق في القرآن الكريم دعوة ضد الانفاق وتكوين الثروة، وهو فهم خاطئ، آيات القرآن الكريم، وذلك لان كثيراً من الآيات التي تحض على الانفاق، تأتي في الحض على الانفاق الواجب كإخراج الزكاة، والنفقة على الأقارب، مثل قوله تعالى: (وَرَحِمَتِي وَسَعَتْ كُلُّ شَيْءٍ مَّا كَتَبْتُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (١) • وهو حض على إخراج الزكاة، التي لا تتأتى الا بجمع مال واستثماره، لتخرج منه الزكاة فهي تحض على الاستثمار ولائيك الذي لا يكون الا بعد ادخار من الدخل الذي يحصل عليه الفرد •

أو تأتي في الترغيب على انفاق بعض الرزق كصدقه والمعروف البديهي أن الصدقة لا تكون الا من الفائض من المال فأى الزائد عن الحاجة، ولا يتم ذلك الا عن يسر وغنى، قال تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٢) كما أن الآيات التي تنهى عن الاسراف والتبذير تدل على أن الانفاق الذي يحث عليه القرآن، إنما يكون الانفاق الواجب كالزكاة، ونفقة الاهل، والولد والأقارب، ثم التصديق بعد ذلك اذا كان في المال زيادة عن الحاجة، وقد سبق لنا وأن أشرنا عند الحديث عن مقاييس التنمية، عندما ذكرنا حد الكفاية كيف تكون الزيادة عن الحاجة •

كما أن الانفاق لا ينحصر في ذلك، فقد يكون استثماراً فقد ورد في الحث على الزراعة قوله - صلى الله عليه وسلم - ما من مسلم يزرع غرساً أو يزرع زرعاً ف يأكل منه طيراً أو انساناً أو بهيمة الا كان له به صدقه • ونجد في الحث على التجارة والصناعة في كثير من الاحاديث ما يدل على أن الانفاق لا يمارس الانفاق •

- 
- (١) : الآية ١٥٦ من سورة الاعراف  
(٢) : الآية الثالثة من سورة البقرة •

والانفاق يشمل النفقة على الأهل والولد وله ثواب الانفاق بمعنى التصديق بالمال ، فقد جاء في الحديث ( أفضل الصدقة ما ترك غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى وأبداً بمن تحول (١) . وهو واضح في الدلالة على أن الغنى مطلوب فخير الصدقة ما تترك للإنسان بهما غنى يستند اليه ، أي ما يبقى بعده غنى لصاحبها ، وهو دلالة على النفقة على الأقارب الذين تلزم المسلم نفقتهم من الصدقة .

وروى سعد بن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يمشي وهو مريض بمكة ، فقال سعد للرسول : لي مال ، أوصي بمالي كله . قال صلى الله عليه وسلم لا . قال فقلت الشطر . قال لا قال قلت : فالثلث . قال : ( الثلث والثلث كثير أن تدع ورثتك أغنياً خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيديهم ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفضها في فمى أمراتك (٢) . وقال صلى الله عليه وسلم : ( الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الطائم النهار (٤) .

وكل ذلك يدل دلالة واضحة على أن الانفاق لا يكون مضاداً للاستثمار لأن التوسط فيه إنما يراد به ترك بعض المال - لاستثماره فالانفاق على الأهل والولد صدقة ، والسمي للمكسب يعادل الجهاد في سبيل الله ، وإخراج الزكاة أفضل من عدم إخراجها ولا يتم ذلك إلا بتنمية المال وتثميته ولا يتم هذا إلا بتجنيب جزء منه لهذا الاستثمار حتى أن خير الصدقة ما تترك لصاحبها غنى وهي هنا صدقة التطوع . وما أردنا بذلك إلا أن نبين خطأ ما قد ذهب إليه البعض من أن المعتقدات الدينية لا تحث على الانفاق ، وهو كثيراً ما يشار إليه في الكتابات الاقتصادية (٥) .

- (١) : من حديث أبي هريرة في صحيح البخاري في باب وجوب النفقة على الأهل والحيال المجلد الثالث ص ٢٨٦ .
- (٢) : المقصود سعد بن أبي وقاص وفي الحديث ولعل الله يرفئك فيتفتح بك تام ويضربك آخرون
- (٣) : صحيح البخاري مجلد ثالث ص ٢٨٦ .
- (٤) : من حديث أبو هريرة رضي الله عنه نفس المجلد والصفحة
- (٥) : انظر كل من دراسات . في التنمية للدكتور عاطف الاقتصادية

ثم ان مبدأ الانظار أمر مسلم به في الاسلام فقد روى مالك بن  
أوس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ( أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم - كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لأهله - قوت  
سنه (١) .

وان كان الانظار هنا على صفة عينيه والمقصود به الاتفاق  
الاستهلاكى الا انه يعنى تجنيب جزء من الدخل وهو يدل على  
أن نفقة الاستهلاك يجب أن تكون قدر الحاجة لاتزيد عنها ، وهو  
ما يتيح فرصة للانظار من أجل الاستثمار .  
ولما كان الانظار انما يعنى الجزء من الدخل الذى لا -  
يستهلكه فان ترميد الاستهلاك والحد منه يزيد من حصصة  
الانظار من الدخل هفالمتوسط فى الاتفاق انما يعنى الاستهلاك  
بالدرجة الاولى .

ومنع سلخ ممينه من أن تنتج أصلاً كالخمر مثلاً وتحريم  
بعض السلع الاستهلاكية على فئة ممينه من المجتمع كالحرير  
والذهب للرجال وأواني الذهب والفضة للرجال والنساء انما  
يعنى الحد من هذا الاستهلاك .

ولما كان الانظار انما يعنى به الاستثمار والا كان اكتنازاً  
فقد حرم الله الاكتناز وجعل مصير من يكتنز جهنم ، وحرم الربا  
وشدد فى تحريمه ، لان من يكتسب من فوائد الربا يتواكل عسك  
المخاطرة بماله فى مشاريع استثمارية قال تعالى : ( يا أيها  
الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين  
فان لم تفعلوا فأنذونا بحرب من الله ورسوله ، وان ثبتم فلکم  
رؤوس أموالکم لاتظلمون ولا تظلمون (٢) ) .

وهل هناك أشد عقاباً من الحرب من الله ، ثم ان هذا حكماً  
للمرسول أى يحارب من ظك على تعامله بالربا بعد الاسلام ، ثم  
هو أمر للمسلمين بعد ذلك أن يحاربوا من أبى ترك الربا  
أو قام عليه ، قال الامام مالك بن انس رضى الله عنه : لم

---

السيد ص ٩٨ ٩٩ ، والاسلام والتنمية الاقتصادية لجاك اوستروى  
ص ٤٥ مرجع سابق .

(١) : الآية ٢٧٨ ٢٧٩ من سورة البقرة

(٢) : صحيح البخارى مجلد ثالث ص ٢٨٧ من كتاب الخفقات .

أر شيثا أمر من الربا لأن الله آذن فيه بالحرب، وروى انقرطبي في تفسيره قول ابن عباس " من كان مقيما على الربا لا ينزع عنه فحق على امام المسلمين أن يستتيبه ، فإن نزع والا ضرب عنه هو قال قتاده أو عد الله أهل الربا بالقتل فجعلهم بهرجا أينما شقوا " (١) .

والربا أيضا عوامل تخلفنا تأثيرا<sup>(٢)</sup> ، وذلك لأن البنوك -

الحالية الربوية قد ربطت اقتصاد البلاد الاسلامية باقتصاديات الدول المتقدمة ، وعمقت التبعية الاقتصادية التي يعاني منها اقتصادنا ، ذلك لأنها تسمى لتأمين أرباح مضمونة من الفرق بين ما تطيق من فائدة للمودعين ، وما تفرضه من فائدة على المقترضين ، فأنتا نراها تودع أموالها في بنوك اجنبية ، للحصول على فائدة اكبر ، دون أن تشارك في اقامة المشاريع الانتاجية في البلاد الاسلامية ، كما انها تقوم بتمويل الاستيراد لأن ربحه مضمون ، وتشجع الاغنياء على عسك المشاركة في جهود التنمية بانشاء المشاريع ، لأنها تأمن لها عائدا ثابتا دون جهد .

والبنوك الاسلامية كبديل للمصارف الربوية مستوذي عسك انتصارها الى القضاء على هذه المساوئ ، حيث أنها بطبيعتها ستكون استثمارية بالدرجة الاولى حيث توجه كل أموالها - للاستثمار عن طريق المشاركة وغيرها من الاساليب المشروعة ، وهي ميزة للاستثمار لا تتوافر في البنوك الحالية ، وان - وجهت بعض الاموال الى استثمارات غير مفيدة في الوقت الحاضر في البنوك الاسلامية القائمة ، فإن المنتظر مع رسوخ التجربة وكثرة هذه البنوك أن يقضى على مثل هذه الاخطاء . فتحريم الربا ، والتزام الدولة الاسلامية بهذا التحريم ومنع كل المعاملات الربوية ، سيؤدي حتما الى أن يزداد - المحروض من الاموال للاستثمار في مشروعات انتاجية مفيدة

---

(١) : البيهقي : المعنى المباح وثقفوا : ظفر بهم وقد

اراد ان سماهم مهدورة وانظر الجامع لاحكام

القرآن المجلد الثالث ص ٣٦٣ ٣٦٤

(٢) : انظر ص ١٠٧ من هذا البحث

## • للتنمية والعمارة •

كما ان محاربة الاكتناز ومنعه في الحياة الاسلامية من  
الصوامل الهامة لتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في المشروعات  
الانتاجية ، وهو أمر يرتبط بمامل آخر هام يدفع الفرد لتوجيه  
مدخراتهم نجد الاستثمار وهو ركن الزكاة ، فالمال الذي  
تخرج زكاته لا يعتبر كنزا في عرف الشرع فقد روى الامام  
البخاري ان رجلا سأل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن  
قول الله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها  
في سبيل الله ) فقال عبد الله ( من كنزها فلم يؤد زكاتها  
فويل له فانما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة (١) • واخراج  
الزكاة من المال انما يعنى الاستثمار لان المال الذي بلغ  
النصاب ووجب اخراج الزكاة عنه فان لم يستثمر فمالة الى  
الفناء ولذلك ورد الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم :  
( ألا من ولى يتيمًا له مال فليتجر فيه ، ولا يتركه حتى تأكله  
الصدقة (٢) • اتجروا بأموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة (٣)  
والزكاة ليست مفروضة على الربح بحيث اذا اختزن المال -  
واكتنزه لم تؤد عنه ، وانما هي شاملة لرأس المال (٤) • لذا  
فان ترك الاموال دون استثمار يؤدى الى فنائها من يـد  
ماحبها •

ولكن ذلك لا يتم الا من خلال أمرين هامين  
التزام الافراد بالاسلام وأحكامه التزاما تاما ، وأن تقوم  
الدولة بتحصيل الزكاة وصرفها في وجوهها •  
وللزكاة آثار أخرى على التمويل ، فهي ادارة للقضاء على  
البطالة والتعطّل وذلك بتوفير رأس المال لصاحب الحرفة

(١) : انظر صحيح البخاري مجلد اول ص ٢٤٤ من حديث جال الدين

مسلم •

(٢) : الجامع الصحيح للامام الترمذي جزء ثالث ص ٣٢ من حديث  
عمر بن شبيب عن ابيه عن جده مرجع سابق •

(٣) : انظر الموطأ للامام مالك بشرح السيوطي جزء اول ص ٢٤٥

مرجع سابق • دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ  
(٤) : لا يعنى ذلك ان الزكاة تشمل رأس المال الثابت كالابنية  
مثلا او الارض ذلك ان الزكاة انما تفرض على المال  
النامى كما هو معروف ما لم تكن اعدت للتجارة

أو الصناعة أو التجارة ، كما هو رأى بعض الفقهاء ، في إعطاء هؤلاء ما يكفيهم من حصيلتها ليقوموا بالعمل (١) . كما أنها — توفر موارد لبعض أنواع الاستثمار ، الذي يجب أن تخصص له الدولة بعض الموارد كإقامة القوة العسكرية ، فمن مصارف — الزكاة " في سبيل الله " والمقصود أساساً به الناحية العسكرية .

كما أن تمويل التنمية عن طريق موارد الدولة من خراج وعشور وجزية وما تفرضه الدول من ضرائب خاصة للمرضى ، كل ذلك يقوم بتمويل الجانب الأساسي من التنمية في البنية الأساسية من مشاريع طرق وجسور وكبارى ومدارس ومستشفيات ومالي ذلك .

كما أن للدولة أن تلجأ إلى الاقتراض من الميسورين في الحالة الطارئة وعندما يخلو بيت المال من الموارد الكافية لمواجهة هذه الحالة يقول الإمام الماوردي : فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عن أحدهما ، وأُتسع لأحدهما صرف فيما يصير منهما ديناً فيه ، فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد ، أن يقترض على بيت المال في الديون دون الارتفاق ، وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذاً بقضائه إذا أُتسع له بيت المال (٢) . " وهذه الاقتراض بما أنه بلا فوائد ، فإنه كالوظيفة " الضريبة " التي تفرض في الأحوال الطارئة ، يختص بالميسورين ويكون له صفة الأجير — مراعاة الحد في تقسيمه بينهم .

كما أنه ليس هناك ما يمنع الدولة أن تشارك الأفراد في مشاريع إنتاجية تمولها من إيراداتها إذا رأت في ذلك مصلحة لدفع عجلة التنمية ولها أن ترد نصيبها إلى الأفراد مرة أخرى إذا نجح المشروع ببيع حصتها اليهم ، إذا رأت في ذلك مصلحة — أو الاحتفاظ بها لتكون أرباحها من مواردها التي تستعين بها على إقامة المشاريع التي لا يقبل عليها الأفراد . والحقيقة أن التمويل الداخلي سيرتفع مردوده لو أناسم أتبع وطبقت أحكامه في الدول الإسلامية .

(١) : فقه الزكاة ليويسف القرضاوى جز ٢ ، ثاني ص ٨٨٤ مرجع سابق

(٢) : الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥

## المطلب الرابع : تمويل التنمية الاقتصادية الخارجية

مبررات الاستعانة بالموارد الاجنبية ومناقشتها :

ان تمويل التنمية عن طريق المصادر الخارجية من أموال تنساب من الدول الاجنبية لداخل الدولة في شكل استثمارات - مباشرة أو قروض ، أو معونات حكومية ، يجد مبرره عند الاقتصاديين فيما أسهمت به رؤوس الاموال الاجنبية تاريخيا في عملية التنمية الاقتصادية والتصنيع لبعض الدول خارج نطاق أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر الميلادي ، فقد اعتمدت هذه الدول - دول الاستيطان الحديث ككندا وأستراليا ونيوزلندا وبعض الدول - الأمري كاليا بان على انسياب رؤوس الاموال الاجنبية في تمويل عمليات التنمية والتصنيع .

كما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من رؤوس الاموال المنسابة من الخارج اليها في انشاء السكك الحديدية والمناجم ، كما استفادت منها روسيا قبل ثورة ١٩١٧ في مجالات النفط والفحم والحديد (١) .

وهذا ما أوجد مبررا للدعوة الى الاستفادة من مصادر التمويل الخارجي في عملية التنمية الاقتصادية ، كما أضيف الى ذلك مبررات أخرى منها :-

( ١ ) - تعزيز المدخرات المحلية وتقوم هذه الحجة على :

أ - أن مستوى الانحار المحلي منخفض ، وهو أشد انخفا في المراحل الأولى للتنمية لعظم مقدار الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل مناسب للتنمية ، فلابد والحالة هذه - من الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية لاثابة الفرصة لتحقيق معدل اعلى من تكوين رأس المال (٢) .

(١) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ٤٩٥ ، ٤٩٦

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي مافى الكتاب

الثاني ص ٥٣ مرجع سابق



ب- أن لرؤوس الأموال الأجنبية المنسابة الى الدولة المتخلقة أثرا في تخفيف العبء الواقع عليها لتمويل التنمية والذي يؤثر في مستوى الاستهلاك وخاصة في المراحل الاولى في التنمية ، فان تمويل التنمية عن طريق المدخرا المحلية يعنى الضغط على الاستهلاك • وانسياب الموارد الأجنبية باعتباره اضافة الى الموارد المحلية المتاحة للاستخدام ، يخفف الضغط على الاستهلاك ويساعد على استعادة التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلية ، وتخفيف الضغوط التضخمية الناجمة عن عملية بدء التنمية •

فان توجه نسبة متزايدة من الناتج الاهلى نحو الاستثمار يعنى أن يقل نصيب الاستهلاك مما يجعل موارده تنمو بمعدل أقل من نمو الناتج ، وفي نفس الوقت يتزايد مستوى الطلب الفعلى على السلع الاستهلاكية للتوسع في تشغيل الصناعات وازدياد مستوى النشاط الاقتصادي بفعل مشاريع الانماء • ويترتب على ذلك اختلال فى التوازن بين الطلب على سلع الاستهلاك والكمية المتاحة منها (١) •

ج- أن عملية التنمية الاقتصادية يصاحبها غالبا ظهور اختلال فى التوازن الخارجى ينتج عن زيادة الواردات عن الصادرات ، وذلك لان الدولة تحتاج الى استيراد السلع الاستثمارية من الخارج ، للوقاية باحتياجات عملية التنمية ، ولما كانت الدول المتخلقة مصدرة لسلع أولية وقد تقتصر الدولة على سلعة او سلعتين وكما هو معروف فان السلع الأولية معرضة لعدم الاستقرار فى الاسعار مع ما تمنية من اتجاه التبادل الدولى فى غير صالحها فيما بينها وبين السلع الصناعية - كما سبق وأن -

اوضحنا (٢) • ولذلك فان زيادة الواردات عن الصادرات

---

(١) : التخلف والتنمية للدكتور عمرو محي الدين ١٩٦٢ مرجع سابق

(٢) : انظر الباب الاول ص ٣٦ وما بعدها ١٨٤ وما بعدها

فى هذه الحالة تظهر اختلالا فى ميزان المدفوعات للدولة المتخلفة مما يؤدى الى ضعف قدرتها على الاستيراد لاحتياجات عملية التنمية من سلع استثمارية وغيرها • بسبب نقص مواردها من العملات الاجنبية اللازمة للاستيراد ، التى لا تفى بها المدخرات المحلية وحدها •

وفى هذه الحالة ، فان اتسياب الموارد الاجنبية اليها يساعد على تقرير مواردها من العملات الاجنبية لتلقى هذا الاختلال ويساعد على الاستقرار الاقتصادى فى مواجهة الخارج والتوازن فى ميزان المدفوعات (١) •

كما ان التنمية تقتضى الارتفاع بمستوى الاستثمار ، وخاصة من أجل انشاء المشاريع الصناعية والذى يعنى الاعتماد على الدول الاجنبية " المتقدمة " للحصول على الآلات والمهمات والسلع الاستثمارية الاخرى اللازمة لتحقيق برامج التصنيع ، وذلك يعنى الارتفاع بمستوى الانظار المحلى الى المستوى اللازم لتحقيق المعدل المرغوب فيه للاستثمار ، ولكن حتى لو تسنى الارتفاع بهذا المستوى فانه لا يعنى توفير احتياجات الاستثمارات من العملات الاجنبية لان زيادة المدخرات المحلية بقدر معين لا يعنى تحرير قدر مساو لهذه الزيادة من العملات الاجنبية لان ذلك يتبع الميل الحدى للاستيراد (٢) فانه كلما زاد هذا الميل كلما قلت قدرة الاقتصاد المحلى على الاتفاق على الواردات الاجنبية (٣) •

(١) : انظر كل من التخلف والتنمية للدكتور عمرو محو الدين ص ٤٩٢ والتنمية الاقتصادية المرجع السابق الكتاب اول ص ٥٥ •

(٢) : الميل الحدى للاستيراد : يراد به نسبة ما يخصصه الافراد فى مجموعهم للاتفاق على الواردات من الزيادة التى تطرأ على دخولهم ، فاذا صاحب زيادة الدخل الاملى مثلا من ١٠٠٠ مليون ريال الى ١٢٠٠ مليون زيادة فيما ينقعه الافراد من مجموعهم على الواردات الاجنبية قدرة اربعين مليون ( من ٢٠٠ الى ٢٤٠ مليون ) فان الميل الحدى للاستيراد يكون حيث  $\frac{240 - 200}{200} = \frac{40}{200} = 20\%$

(٣) : انظر التنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٥٥

٢ - يرى البعض ان تدفق الموارد الخارجية ، وخاصة فى شكل قروض يودى الى توزيع اعباء التنمية على الاجيال المتعاقبة ، بما يستلزم من فرض الضرائب لتحمل منها جزء الاجيال المستقبلية فى سداد اقساط القروض والفوائد فى المستقبل ، وذلك تلافيا لوقوع العبء كله على الجيل الحاضر لعملية التنمية (١) .

ورغم ان بعض هذه المبررات قد فقدت أهميتها ، لما طرأ من تغيير ، فالاسلوب الذى تم به تدفق رؤوس الاموال الى الدول التى ذكرنا فى القرن التاسع عشر الميلادى حكمته ظروف خاصة وهى ان تلك الدول كان مستوطنوها من أوروبا ، وكان نقل رؤوس الاموال الخاصة اليها سهلا ويتم احيانا عن طريق المستوطنين أنفسهم ، كما أن الثقة كانت متوافرة بين الدول التى تدفقت رؤوس الاموال والدول التى تدفقت اليها وذلك لانها غالبا كانت مستعمرات لها أو شبه مستعمرات .

كما ان ما حدث فى الاتحاد السوفيتى عند قيام الثورة الاشتراكية من تأميم أدى الى تخوف أصحاب رؤوس الاموال من نقل رؤوس اموالهم من بلد الى آخر خشية التأميم كما ان ما تدفق من رؤوس الاموال فيما بعد للدول المتخلفة لم يستثمر فى نفس المجالات التى أستثمرت فيها رؤوس الاموال الاجنبية فى القرن الماضى ، ذلك أن الاستثمارات توجهت الى قطاع المواد الأولية ، وهو قطع اولى لايحدث تنمية سريعة (٢) .

كما ان ما تصوره الاقتصاديون من آثار لتدفق الموارد الاجنبية على عملية التنمية الاقتصادية لم يحدث فى ظل تدفقها فى الوقت الحاضر ، وهو نسبة ضئيلة اذا ما قيس بما كان عليه الحال بالنسبة للدول السالفة الذكر

(١) : انظر التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص ٥٤

(٢) : أسترشد ببعض ما جاء فى التخلف والتنمية للدكتور

عمرو محى الدين ابتداء من ص ٤٩٥ وما بعدها .

فإن الموارد الأجنبية في الوقت الحاضر لم تسهم في دعم الموارد المحلية لتحقيق معدل أعلى من تكوين رأس المال ، لأنها لا تسهم في عملية التصنيع أساسا بل تتوجه إلى قطاع المواد الأولية من أجل توفير هذه المواد للدولة التي جاءت منها (١) هذه الموارد .

وأما للتبرير بأن الموارد الأجنبية تخفف من الضغوط التي ترافق عملية التنمية فإن توفير سلع الاستهلاك إذا تم عن طريق هذه الموارد ، فإن معنى ذلك أنها لم تؤد الفرض منها في زيادة المتاح للدولة من العملات الأجنبية لفرض استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية .

وإن السلع الخدائية التي تستوردها الدول المتخلفة تبلغ من جملة الواردات في الدول ذات الدخل المنخفض نسبة ١٧ ٪ في المتوسط لعام ١٩٧٨ بينما لا تمثل المعدات والاتسوى ٢٤ ٪ في المتوسط وينصرف الباقي إلى الوقود والسلع المصنعة الأخرى والمواد الأولية ، وهي لا تبعد عن ذلك كثيرا في الدول ذات الدخل المتوسط من الدول المتخلفة (٢) . وذلك يعني أن جزءا ليس باليسير من حيلة العملة الأجنبية التي تحصل عليها الدول المتخلفة سواء عن طريق مبادراتها أم عن طريق تدفق الموارد الأجنبية ، لا يساهم مساهمة فعلية في حل مشكلة استيراد مستلزمات ومهام التنمية .

وأما مشكلة اختلال ميزان المدفوعات والتي تبرر بها الاستمانة بالموارد الأجنبية فهي في ازدياد مستمر في الدول المتخلفة فقد بلغ على سبيل المثال العجز في الحساب الجاري منه بالنسبة للدول المتخلفة التي لا تصدر النفط عام ١٩٧٤ مبلغ ٣٣٥ بليون دولار وأرتفع في عام ١٩٧٥ إلى ٤٥٢ بليون دولار (٣)

- 
- (١) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي الكتاب الثاني ص ٥٦ نقلا عن سنجر .
- (٢) : انظر تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨١ الصادر عن البنك الدولي ص ١٦٤ مرجع سابق .
- (٣) : أزمة الديون الخارجية للدكتور رمزي زكي ص ٥٨ مرجع سابق .

وذلك يعنى ان تلك الموارد لم تساعد على الاستقرار فى ميزان المدفوعات للدول المتخلفة .

وأما القول بأن توزيع المبع بين الاجيال الحاضرة والمستقبلية، يقتضى او يمرر اللجوء الى تمويل التنمية عن طريق الموارد الاجنبية ، فهو قول لا يحتاج الى مناقشة لاسقاطه كمبرر من مبررات اللجوء الى هذا التمويل ، وذلك ان تدفق الموارد الاجنبية تكتنفه مخاطر عدة تجعل من المقارنه بين أخطارها والرغبة فى تخفيف المبع عن الجيل الحاضر أمر غير وارد أصلاً ، وفوق هذا الاعتبار هناك اعتبار آخر أهم وهو ان المفاضلة بين عبء جيل حاضر ، وما يجب ان يتحملة جيل قائم غير ممكنه الآن ، كما ان الفكرة تبسّط على أسس مادية بحتة متمثلة فى الانانية ، والا فكيف <sup>يمكن</sup> توضيح أسس عادلة لتوزيع هذا المبع بين الاجيال الحاضرة والمستقبلية وقد رأينا فيما سبق ان الاسلام يأمر المسلم أن يفرض شئلة ولو كان ذلك قرب نهاية الدنيا وقيام الساعة . فالمسلم لا ينظر مثل هذه النظرة الى أمور المستقبل . أما المخاطر التى تكتنف الاستمانه بالموارد الاجنبية فمنها :-

١ - لقد عانت الدول المتخلفة من رؤوس الاموال التى تدفقت اليها فى الماضى بفرض الاستثمار فى قطاع المواد الاولى فما نتج عنه تلك الخسارة التى تحدثنا عنها فى خصائص التخلف وهى ازدواج الاقتصاد بنشوء قطاعى انتاج أحدهما متقدم والاخر متخلف ، مما يعنى انحراف الجهاز الانتاجى وماله من أضرار (١) .

٢ - الاخطار السياسية التى تتعرض لها البلدان المتخلفة من جراء استمانتها بالموارد الاجنبية ، فان الممونه الاقتصادية والقروض لاتقدم للدول المتخلفة من أجل أن تنمى اقتصادها وان تتقدم كما يعلن ، وانما تحكمها

---

(١) : التنمية الاقتصادية الكتاب الثانى ص ٥٦ مرجع

عوامل سياسية وتستخدم للحصول على مصالح سياسية يقول يوجين بلاك رئيس البنك الدولي السابق : " لقد استخدم الصون الاقتصادي كثيرا في السنين المتأخرة في بذل الجهد لصون السياسة التقليدية كتمويص للحلاف العسكرية أو الامتيازات السياسية أو كمحاولة أخيرة للتمويص عن خطأ سياسى فى التقدير ففى مثل هذه الفرص يكون البلد المستلم للمعونه قد استنتج أن سهمه فى الصفقة قد تم متى وقعت الاتفاقية أو صوت عليها فى الأمم المتحدة ، أما جوانب الانماء فلم تكن أكثر كثيرا من كونها عرض بضاعة فى شباك (١) .

وهذا ما يفسر لنا عدم عدالة توزيع تدفقات رؤوس الاموال توزيعا عادلا بين الدول المحتاجة اليها ، ذلك لان هذه التدفقات تتم من خلال اتفاقات ثنائية وحكومية تخص المساعدات السياسية أكثر منها اقتصادية (٢) . ولهذا فإن - المساعدات الاقتصادية الغربية تتجه لخدمة اغراض السدول الغربية السياسية ، فبريطانيا مثلا تتوجه مساعداتها - فى المقام الأول - لدول الكومنولث الموالية لها ، والولايات المتحدة الأمريكية كذلك تتجه مساعداتها لاسرائيل وبعض الدول الأخرى ككوريا وفيتنام الجنوبية لنفس الفرض (٣) .

٣ - ارتباط الحصول على هذه الموارد الأجنبية بشروط قد لاتخدم عملية التنمية أو تؤدى الى زيادة تكتاليفها مثل أن يفيد الحصول عليها باتفاقها على مشروعات معينة قد لا تكون متوافقة مع السياسة التى وضعت للتنمية فى البلد الذى يريد الحصول على هذه الموارد . ومن ذلك تقييد القروض باستعمالها للاستيراد من سوق معينة ، فقد تقرض الدولة المقرضة ان يتم استيراد - احتياجات المشروع المراد انشاءه بهذا القرض من الدول

- 
- (١) : سياسية الانماء الاقتصادية تأليف يوجين بلاك ترجمة عبد الرزاق الربيعى ص ٩٢ دار مكتبة الحياة بيروت وشركة النبراس ببغداد بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ١٩٦٦
- (٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد محمد القاضى ص ٢٧١ مرجع سابق
- (٣) : المرجع السابق ص ٢٧٢

المقرضة ولو كان ذلك يصاحب بارتفاع في التكاليف .

٤ - المبدأ الذي تفرضه القروض الخارجية على البلاد المتخلفة

فإن تلك القروض كلها كما هو معروف ربوية ، وتسيّد  
اقساطها ومن ثم فوائدها يلقي على كاهل المدول المتخلفة  
عبثاً ثقيلاً يحد من قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية  
فقد بلغت نسبة <sup>خدمة</sup> الدين الخارجي الى اجمالي الناتج  
الاملي في الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض عام ١٩٧٩  
نسبة ٢٨ ٪ . وفي الدول ذات الدخل المتوسط منها ٣٢ ٪  
وكلاهما فوق المتوسط (١) .

فاذا اخفنا الى ذلك أن كثيراً من الدول المتخلفة  
ومنها دولنا الاسلمية تتفق نسبة كبيرة أحياناً من هذه  
القروض في مجالات غير انتاجية معرفنا كيف تتضاعف أعباء  
هذه القروض عليها .

كما لانتمى خطوة نوع من الموارد الاجنبية في المصـر  
الحاضر المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية فهو  
من اخطر انواع الاستثمار الاجنبي المباشر بالبلاد المتخلفة  
وهي شركات عالمية احتكارية تنتمي للدول المتقدمة  
الرأسمالية وتهدف الى السيطرة على مناطق الانتاج -  
والتوزيع والاستثمار التي ترتفع فيها معدلات الربح  
وهي تنوع وتغير من نشاطها ومراكز انتاجها على نحو  
سريع ومرن بما يتلاءم مع تحقيق هذا الهدف ، فتسعى  
للاستفادة من الفروق القائمة بين أجور العمال وأسعار  
الاراضى ومدى توافر وسائل الطاقة والمواد الخام  
بين مناطق العالم المختلفة .

وهي تتوغل اليوم في البلاد المتخلفة للاستفادة من  
بعض هذه الميزات ، كما انها تستخدم البنوك الاجنبية  
التي لها فروع في الدول المتخلفة وأحياناً البنوك

---

(١) : تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨١

مراجعة سابق ص ١٧٠ .

المحلية لتجميع المدخرات المحلية ووضعها تحت تصرفها ، مما يؤدي الى حرمان المشروعات الانتاجية المحلية من موارد التمويل الداخلية ، كما أنها تؤثر على ميزان مدفوعات الدول المختلفة بتحويلها الارباح للخارج معالوة على أن مشاركتها لا تمارس أثر انعاش في الداخل عن طريق مضاعف الاستثمار حينما تقام المشروعات بتلك الارباح لانها موجهة للخارج أكثر منها للداخل (١) .

ورغم هذه الاخطار الهديدة لهذه الشركات الا أنها تلقى تقبلا من الدول المختلفة وتسابقا لاطاعتها المزايا والتسهيلات (٢) ولكن هي معنى ذلك أن التمويل الخارجي لا مبرر له بصفه نهائية ، والجواب أن هذا التمويل يبقى له مبرر بسبب أن التمويل الداخلي غير كاف في الوقت الراهن في كثير من الدول المختلفة للأسباب التي ذكرناها فيما سبق ، ولأن حصيلة المصادرات بسبب تخصص الدول المختلفة في انتاج المواد الأولية لا تكفي في توفير قدر كاف من العملات الأجنبية لاستيراد مستلزمات التنمية ومهامها (٣) .

مصادر التمويل الخارجي :

بقي الآن بعد هذا الاستعراض أن نسعى لحل مشكلة تتمثل في السؤال التالي :- كيف يمكن التوفيق بين ضرورة الحصول على الموارد الأجنبية في المرحلة الراهنة التي تمر بها الدول المختلفة والتي يعنيها منها الدول الإسلامية ، وبين تلاقى اخطار اللجوء اليه التي أشير اليها آنفا .

وللإجابة على هذا السؤال لابد لنا من معرفة مصادر التمويل الخارجي ، وهي تتمثل فيما يلي :-

---

(١) : أزمة الديون الخارجية مرجع سابق ص ٣١٩ / ٣٢١

ص ٣٢١

(٢) : المرجع نفسه



- أ- القروض ومصدرها قد يكون الحكومات ويتم الانفاق عليها  
ثنائيا بين الدولة المقرضة والدولة المقترضة ، وقد تكون  
عن طريق المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين  
ومؤسسات الائتماء ، وقد تكون عن طريق طرح سندات في السوق  
المالية (١) . ومنه القروض كلها بفائدة ربوية وللأسف  
أنها حتى بين الدول الإسلامية تتم بالفائدة .
- ب- المساعدات الحكومية المالية والفنية كإعانات ومنح  
من الدول الأخرى وهي ضخمة النسبة قليلة الجسدي -  
بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية (٢) . ومصدرها الحكومات  
وبعض المؤسسات الدولية وخاصة في المساعدات الفنية .
- ج- الاستثمارات المباشرة ويقوم بها رأس المال الخاص وقد  
تصرفت على أخطار ذلك من خلال الحديث عن الشركات -  
الجنبية المتعددة الجنسية ، وهو رغم هذا لم يعد مصدرا  
مهما للتمويل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وذلك  
أن التغيرات المطارئة والتي أدت إلى عدم الاستقرار فسي  
كثير من الدول ، والتي أصبح رأس المال يخشى الانتقال  
بسببها ، علاوة على ما فرض من قيود عديدة عليه .
- فأما القروض ، فإنها تتم بالفوائد الربوية والتماثل  
بالربا في الإسلام محرم وتحريمه شامل عام فالله يقوله  
( وأحل الله البيع وحرم الربا (٣) ) . ولا يمكن أن تخصص  
الدولة من هذا التحريم .
- وأما ينصب إليه البعض استنادا على قول الأحناف بإباحة  
الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب فأدلته ضعيفة  
لأنهم بها حجة على الإباحة فقد قالوا : أن الربا يجوز  
بين المسلم والحربي في دار الحرب (٤) .

(١) ، (٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور المصري حسين درويش

ص ١٥٨ ١٥٩ مرجع سابق .

(٣) : الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٤) : مرجع كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني

أما محمد بن أحمد الشرحبالي الجزء الرابع ص ١٥٩٤ وتحقيق

عبد العزيز أحمد ونشر عهد المخطوطات السدول

المصرية القاهرة ١٩٧١ م

• يتبادر إلى الذهن أن صندوق النقد الدولي لا يقدم قروضا للتمه  
وهذا أمر صحيح ، إلا أن الصندوق يقدم قروضا لإصلاح الخلل  
الطارئ في ميزان المدفوعات ، والذي يلبه أحيانا ما تلجأ إلى عملية التتمه

مستدلين لذلك بحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال: ( لا ربا بين المسلمين وأهل الحرب في دار الحرب )، وهو حديث مرسل غريب، يروى عن مكحول (١)، لا تعرف صحته كما يقول ابن قدامة ولا يترك ما ورد بتخرية القرآن، وتظاهرت به السنة وأنشد الإجماع على تحريمه بخبر مجهول لم يرد في صحيح ولا سند ولا كتاب موثوق (٢) .

ثم يحتجون بعد ذلك بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة " ألا أن كل ربا كان في الجاهلية موضوع وأول ربا يوضع هو ربا المباسي بن عبد المطلب " (٣)، ووجه الاستدلال عندهم أن الناس قد اختلفوا في وقت أسلم المباس رضي الله عنه، فقال بعضهم : كان قد أسلم قبل وقعة بدر وقال بعضهم : أخذ أسيرا يوم بدر فأسلم، ثم استأثن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجوع الى مكة، فأثن له، فكان يربى الى زمن الفتح، وقد نزلت حرمة الربا قبل ذلك وقول الله تعالى : ( لا تأكلوا الربا أضافا مضاعفة ) نزلت في وقعة أحد، وكان ذلك قبل فتح مكة بسنتين، واسم يبطل الرسول صلى الله عليه وسلم ربا المباس، ولم يبطل يوم الفتح شيئا من مما ملته الا ما لم يتم بالقبض فتبين انه يجوز عقد الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب (٤).

(١) : مكحول الشامي ابو عبد الله مولى بنى هذيل روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم وبعض اصحاب مرسل، وروى متصلا عن انس وأبي امامة تما رخت فيه الاقوال فوثقه المصطفى وابن حجر، ووضعه ابن سعد وقال عنه الذهبي ( صاحب تدليس وقد رمى بالقدر .

انظر الكواب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة والوثقات لابن البركات محمد بن احمد المعروف بابن الكيال ص ٢٩٤ وتحقيق عبد القيوم عبد رب النبي . نشر جامعة ام القرى بمكة طبعة اولى ١٤٠٩ / ١٩٨٨ .

(٢) : المفنى لابن قدامة جزء رابع ص ٤٦ مرجع سابق .

(٣) : هذا اللفظ الذي ورد في شرح السير الكبير والحديث

قد روى مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله في حجة الوداع " الا كل شيء في أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، وسما الجاهلية موضوعه وان اول ثم أضفه من سمانا ثم ابن ربيعة بن... وروا الجاهلية موضوع وأول ربا اضع ربانا ربا عباس بن عبد المطلب .

(٤) انظر شرح السير الكبير جزء رابع ص ١٤٨٨

والحقيقة أن هذا لا ينفخ دليلاً على إباحة هذه المعاملة بين المسلم والحربي، وذلك أن دعوى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أقر المباس على معاملته الربوي بعد نزول التحريم لا يثبت بمثل هذا، فلم يرد خبر صحيح بذلك، والمعروف أن آية الربا من آخر ما نزل من القرآن كما يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) ويقولون أن أموال أهل دار الحرب مباحة للمسلم، ولا يسلم لهم بذلك إلا أن يكون بين المسلمين وبينهم حرب قائمة فتلك إباحة الغنم منهم، أما إذا كانوا أهل سلم وموادة أو بيننا وبينهم ميثاق فلا يتم لهم ذلك وإلا فما الفرق بين المسلم وغيرهم إذا أباحوا أخذ الربا من غيرهم وحرمة بينهم • إلا يكونوا حينئذ مثلي أسريل هتدا قالوا (ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) (٢).

فالربا محرم على كل حال بين المسلم وغيره أخذاً وعطاءً فهو يحرم في دار الحرب كما هو محرم في دار السلام والجمهور على ذلك متفقون (٣). وهو ولا شك العدل والحق الذي يجب امتثاله •

وأما القول بأن التعامل اليوم مع الخارج ضرورة لابد منها والضرورة تبيح المحظور، فذلك فاسد لأن القاعدة الشرعية أن الضرورة تبيح المحظور، تابعة لقاعدة شرعية هامة هي المشقة تجلب التيسير والعلماء يقولون: إنما تعتبر المشقة والخرج في موضع لائن فيه، أما مع النص بخلافه فلا (٤). ومعنى هذا أن القاعدة مع مخالفة النص الصريح لا يمكن أعمالها فلا يطلب حينئذ رفع مشقة أو جلب تيسير •

(١) : انظر احكام القرآن للجصاص الجزء الاول ص ٤٦٤

(٢) : الآية ٧٥ من سورة آل عمران

(٣) : المصنف لابن قدامة الجزء الرابع ص ٤٥ مرجع سابق

(٤) : الاشباه والنظائر لابن بخيم ص ٨٣ مرجع سابق •

كما أن الضرورة تحد عنهم ببلوغ الانسان حدا يهلك نفسه  
ان لم يتناول هذا المظهر ، وعلى ذلك فالضرورة هنا غير  
صالحة لباحة المحرم أبدا .

ولكل هذا نقول أنه لا يجب للدولة المسلمة أن تلجأ لتمويل  
التنمية عن طريق القروض الربوية سواء كانت عن طريق  
الدول او المؤسسات . أما الاستثمار المباشر فاذا أمن من  
اضراره ووضعت القيود اللازمة له فلا بأس منه ، وكذلك أمر  
المنح والهبات .

وهذا لا يكيف قيداً على قدرة الدولة الاسلامية من  
الاستفادة من الموارد الاجنبية ولذا فليس امام الدول -  
الاسلامية الا ان توفر حدا أدنى من الانفاق فيما بينهما لتكون  
كتلة اقتصادية تستطيع من خلالها أن تكتسب قوة فسي  
المساومة في تجارتها الخارجية مع الدول الاخرى بما تستطيع  
معه التغلب على مشاكل تجارتها وخاصة في المواد الاولى  
كما تستطيع من خلالها أيضا ان تتكامل اقتصاديا بحيث  
تستطيع ان تزيد موارد تمويلها داخليا دون اللجوء الى  
دول خارج الكتلة الاسلامية ، وقد أشرنا سابقا الى ان كثيرا  
من رؤوس اموال الدول الاسلامية تستثمر في الدول المتقدمة  
وامكانية توجه للاستثمار في الداخل في الدول الاسلامية .  
كما أن تطبيق الاسلام كنظام سيؤدي حتما لزيادة قدرة هذه  
الدول على توفير مزيد من التمويل الداخلي . لما في الاسلام  
من قيم تحث على ذلك كما سبق وأن أسلفنا في هذا المبحث

.....

## الفصل الرابع: الدولة والعمارة

### المبحث الاول : تدخل الدولة والتخطيط

#### الاقتصادى

### المطلب الاول : تدخل الدولة

ان السياسة الاقتصادية والتي تمثل الجانب التطبيقى للافكار الاقتصادية ، والتي تعتمد على مذهب ونظام اقتصادى معين وترتبط به ، انما تسعى فى الاساس لتفضيل أهداف اقتصادية معينة على أهداف اقتصادية أخرى ، أو لتوضيح كيفية اختيار المجتمع لأهداف اقتصادية معينة ، عندما يكون للسياسة الاقتصادية التى تتبناها الدولة دور أساسى فى تحديد هذا الاختيار .

وضرورة هذا الاختيار تعود الى الندرة النسبية للموارد وتزايد الحاجات وتعديدها (١) . ولهذا فسياسة التنمية الاقتصادية الممارسة تعطى أهمية كبرى لزيادة الموارد المتاحة للمجتمع وتخصيص هذه الموارد وإدارتها (٢) .

من أجل هذا تظهر الفروق بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة لتقدير دور الدولة فى هذا المجال ، فالنظام الرأسمالى يضيق حدود التدخل من قبل الدولة ويوكل مسئولية النشاط الاقتصادى بصفة أساسية الى الجهد الفردى ، ما يمانا منه بجدوى المبادأة الفردية فى ظل مبدأ الحرية الاقتصادية التى تنادى بها ، فيقتصر دور الدولة على وظائف معينة يعتبرها الأساسية بالنسبة لها . وهى الدفاع ضد المدوان الخارجى والمحافظة على النظام والقانون بفرض توفير الأمن فى المجتمع ليقتاح للأفراد ممارسة نشاطاتهم الاقتصادى دون خوف وصيانة لحقوق

(١) : السياسة الاقتصادية للدكتورة سلوى على سليمان ص ٤٩ ، ٥٠

(٢) : التخطيط الاقتصادى لادوارد ماسون ترجمة عبد الفتاح

البدلى ص ٣٩ مكتبة الممارف بيروت بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر - نيويورك الطبعة الثانية



وذلك لأن ملكية وسائل الانتاج جماعية لافردية • واما التخطيط  
الشامل الذى يتبعه الصورة لاقصى حدود تدخل الدولة بحيث -  
يتم حصر الموارد الاستثمارية وتوزع على مختلف الأنشطة التى  
تسبغ الحاجات بتفضيل معين ، والدولة تقوم بانشاء المشاريع  
واناراتها حيث يسيطر عليها قطاع عام عريض (١) .

والمتدخل من قبل الدولة على هذه الصورة المفرطة لم يكن  
معروفا قبل الحرب العالمية الثانية الا فى بلد واحد مسن  
بلدان العالم هو الاتحاد السوفيتى ، الا ان صور التدخل  
أخذت تزداد بصورة أو أخرى فى أكثر بلدان العالم منذ عام  
١٩٤٥م (٢) . وخاصة بعد وضوح الصعوبات التى تخترق سبيل  
النظام الرأسمالى والتى تمثلت فى مشاكل عملية عديدة  
ومن أهمها فشل الحرية الاقتصادية فى تحقيق التوزيع بصورة  
مثلى للموارد بين الاستتمالات المختلفة ، وفى تحقيق التفضيل  
الكامل للموارد المادية والبشرية ، وهو ما كان يعتقد انه  
يتم تلقائيا (٣) . ومثل تعرض النظام لازمات التضخم والكساد  
والبطالة عن طريق الدورات الاقتصادية (٤) .

وقد كان كل من الموقعين الرأسمالى والاشتراكى من  
تداخل الدولة مخطأ لا يحقق المقصود من هذا التدخل ، فتضييق  
دور الدولة الى أقصى حد ، لم يتيح للدولة أن تحقق الكفاية  
والعدل فى المجال الاقتصادى •

كما ان سيطرة الدولة التامة على النشاط الاقتصادى الذى  
يضعف دور الأفراد أو يلقيه لا يحقق أيضا العدل والكفاية  
لغيا بالحاظر الفطرى لدى الأفراد لمزاولة النشاط مما ادى  
الى ظهور مساوئ عديدة فى كلى النظامين •

(١) : المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٧ ودور الدولة فى النشاط  
الاقتصادى بحث للشيخ محمد المبارك ضمن بحوث المؤتمر  
العالمى للاقتصاد الاسلامى ص ٢٠٤ المنشور فى جريدة  
مرجع سابق •

(٢) : الاقتصاد المخطط لهنرى شامير ترجمة الدكتور سمحى  
فوق المادة ص ٥ منشورات عوايدات بيروت طبعه اولى ٧٣

(٣) : كان من احد قروض النظرية الاقتصادية التقليدية تحقق  
التفضيل الكامل للموارد فى ظل توازن اقتصادى تلقائى

(٤) : السياسة الاقتصادية للدكتورة سلوى على سليمان ص

٤١ ٤٢ مرجع سابق •

أما في الإسلام فالامر جد مختلفه ذلك لان دور الافراد في النشاط الاقتصادي دور أصيل تفرضه الفطرة الانسانية ويؤيدة العقل ويأمر به الشرع ، كما ان دور الدولة أصل من أصول النظام - لاغنى عنه لملان الافراد قد يتحرفون بما لديهم من استعداد لهذا الانحراف ، فيختل بذلك الوضع الاقتصادي ، فالملحة الفردية اذا أتم الفرد بالانانية لايمكن ان تحقق صالح المجموع .

فالشرية الاسلامية انما هي احكام وقواعد واجبه التنفيذ والاتباع ، من قبل الافراد والدولة ، فهي لا تلغى دور الفرد من أجل الجماعه ، ولا تلغى حق الجماعه من أجل الفرد ، بل توجد توازنا قائما مستمرا بين الفرد والكل .

فالقاعدة الاساسية فيها ان كل الاموال (١) ملك لله عز وجل سواء أكانت هذه الاموال في صورتها الاولى ، كثروة لم تستغل بعد كالموارد الطبيعية او حرة لاثميل النفوس الى حيازتها لتوفرها وقدرتها على سد حاجات الكل اليها ، أو كانت أموالاً قد حيرت واستأثر بها ونسيت الى الفرد ، فالله هو مالك السماء والارض وما فيهن على الحقيقة .

فالمال اذا حازة الانسان وأستأثر به ، لا يخرج عن ملك مالكة الاصل وهو الله قال تعالى : ( وأتوهم من مال الله الذي آتاكم ) (٢) . فهو مال الله من حيث الاصل فهو منشؤة وخالقة وما الانسان الا مستخلف فيه ، بمنزلة الوكيل أو النائب قال تعالى : ( أمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه

(١) : يعرف الاقتصاديون المال بالمعنى العام : انه الشيء النافع الذي يشبع حاجة انسانية بطريق مباشر او بطريق غير مباشر ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الاثباع - بمعنى أنه يتضمن ثلاثة شروط ١- وجود الحاجة الانسانية اليه سواء أكانت هذه الحاجة محسوسة في الوقت الحاضر او متوقعة في المستقبل ٢- وجود شيء يقدر الانسان انه يشبع هذه الحاجة ٣- وجود هذا الشيء تحت التصرف من قبل الانسان وهذا المعنى ينطبق على الاموال بصورتها التي جاءت في المتن . انظر الاقتصاد السياسي للدكتور رقت المحجوب جزء اول ص ٢٦ .

(٢) : الآية ٣٣ من سورة النور .



فالذين امنوا منكم وانفقوا لهم اجر كبير (١) .  
ونسبة المال الى الانسان - كما يقول المفسرون انما هي بما  
موله الله اياه ، وخوله الاستمتاع به ، وبما جعل له من أحقية  
التصرف فيه ، وهذا التصرف لا يتم الا وفق ما أنن الله به منه  
اكتسابا وانفاقا ، يحكم ذلك أحكام الله التي ألزم بها الافراد  
والجماعة .

ولكل هذا قواعد وأحكام ثابتة مستقرة ، فان نفذها الانسان  
بنفسه وبرغبة منه ، والا ألزم بذلك من قبل الدولة .  
والدولة متدخلة بأصل تنظيمها وتشريعها وتدخلها في نشاط  
الناس الاقتصادي تنفيذ لأحكام وقواعد الشريعة لا يتجاوزها ، فان  
لم يكن ثمة نص يحكم في قضية ما ، فلا بد من الالتزام بمليقرة  
أهل الشورى استنباطا من نصوص الشرع وقواعده العامة .  
وتدخلها في الحياة الاقتصادية أصل في النظام الاسلامي ، كما  
هو الحال في الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية ولكل منها  
قيود وضوابط سبق الاطعام ببعضها .  
وتدخل الدولة قائم أساسا على أحكام الاسلام وقواعد . وهو  
يشمل الجانب الأكبر من هذه الحياة لانه بذلك ينظمها ويهيئ  
لها أسباب النجاح . فمن تلك المجالات التي تتدخل الدولة  
الاسلامية فيها ما يلي :-

١ - الملكية الخاصة : تدخل الدولة فيها يتم بتطبيق الأحكام  
عليها من حيث كونها وظيفة تعديديه قبل  
أى شئ آخر ، فالانسان مستخلف في ماله - كما  
مر - يقوم بتنمية ماله للإصلاح والفساد -  
ولتقوم المصاراة (٢) .

والدولة منفذة للأحكام وتدخلها يشمل  
الملكية منذ انشائها ، فلا تصح بنشوء الملكية

---

(١) : الآية اليابعة من سورة الحديد  
(٢) : المجتمع المتكامل في الاسلام للدكتور عبدالعزيز  
الخطاط ص ٩٨ مروج سابقا

الا بأسبابها المشروعة فلا تقوم الملكية في ظلها الا بعمل  
وجهد يحق به لصاحبها اكتسابها ، وأرث أو استيلاء على مباح  
فيما يحق للفرد الاستيلاء عليه منه ، وأحيا ، موات من الأرض -  
لاستثمارها في الزراعة والبناء ، وأما تقطع الدولة لذلك وكافة  
الوجوه المشروعة لاكتساب التملك (١) .

والدولة لا تصح بالتملك بالطرق غير المشروعة والمحرمه  
فتمنع القمار والربا والمضيق الفاحش الذي هو لون من الخداع  
بأن يبيع الفرد الشيء بأكثر من قيمته ، والتدليس باخفاء -  
عيوب المبيع ، وأظهار محاسن ليست فيه ، تمنع من تملك  
أنواع من المال محرم اقتنائها كالخمر ومخاطة أو انشاء  
مزارع لتربية الخنزير مثلا ، كما تمنع اغتصاب مال الغير  
أو سرقة ومكذا .

هذا من جانب انشاء الملكية أما اذا استقرت في يـ  
صاحبها فان الدولة تمنع صاحبها أن يتصرف بها فيما يضر  
به نفسه والمجتمع ، فتحاسب المبذر الذي يضع المال في غير  
موضعه فتحجر عليه وتقيم على ماله من يحسن التصرف اليه  
والغير (٢) . كما تمنع المالك من أن يضر بالافراد أو المجتمع  
يتصرفه في ملكه فتمنعه من الاحتكار ، والفسخ ، وتجبره على حقوق  
الارتفاق في ملكه مثل الطريق الذي يمر بملكه وحق الشرب من  
بشره أو نهره الضيق المؤدى الماء الى أرضه ، وتأخذ منه حق  
المجتمع في ماله مما فرضه الله من الزكاة ، وبذلك تمنعه من  
الاكتناز لئلا يفتجره على استثماره وتوجه هذا الاستثمار  
أى تطبيق عليه في كل ما يملك قاعدة الحلال والحرام ، فتمتنعه  
من الحرام ، وتتيح له سبيل الحلال . لان هذه القاعدة هي  
المقياس الشرعى لباحة التملك (٣) . كما ان للدولة أن تنزع

(١) (٣) : انظر المجتمع المتكامل في السلام مرجع سابق

ابتداء من ص ٩٤ وحتى ١٠٠ .

(٢) : الحجر يتم بطلب اولياء المحجور عليه اذا اقاموا

البينة على سفهه في الرأي الراجح كما هو معروف

انظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ثانى ص

٢٥٠ وما بعدها .

الملكية في احوال خاصة معينة ففي حال الضرورة المصلحة عامة معتبرة كفتح طريق أو توسعه مسجد أو ما شابه ذلك تنزع الملكية ويغوز صاحبها بقيمة مثلها ، كما أن لها أن تنزع الملكية التي اكتسبها بطرق غير مشروع • مثل حصوله عليها عن طريق الرشوة أو الاغتصاب (١) •

## ٢ - الملكية العامة وملكية الدولة :

الملكية العامة تكون في المباح على سبيل الاشتراك بين كافة الناس • كالمرعى ، والمعدن ، والنفل ، والدولة تضع يدها عليها وتتصرف فيها بما يعود على الكافة بالمصلحة ، فقد تنشئ المشاريع الخاصة باستغلالها كقطاع عام ، أو توكل للأفراد بعضها ممن لهم القدرة على استثمارها كقطاعهم الأرض التي لأمالك لها ، وقد تضع لذلك شروطا بأن تقطع الأرض لمشاريع معينة ، وتحصر أخرى إذا رأت أن المصلحة تستدعي ذلك كأن تغطي - التسهيلات لمشاريع انتاج الغذاء مثلا ، وانشاء صناعات انتاجية ذات أثر في تنشيط صناعات أخرى • كما تنشئ المرافق العامة من طرق وسكك حديدية ومطارات وموانئ ومستشفيات ومدارس وحدائق عامة ، وقد تنزع ملكيات خاصة لهذا الغرض بشرط التمويض لأصحابها • كما أن للدولة - بشخصها الاعتباري - أملاك خاصة بها تتمثل في دور ممالحها المختلفة • وما قد تمتلكه من مشاريع انتاجية عند ما ترى ضرورة لذلك ، وترى أن - الجهود الفردية لا تستطيع القيام بها ، وقد تملكها فيما بعد للأفراد على شكل شركات مساهمة أو تحتفظ بها •

---

(١) : انظر كل من : المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٢٢٤ وما بعدها مؤسسة الرسالة بيروت ومكتبة القدس ببغداد الطبعة الخامسة ١٩٧٦/١٣٩٦ ، المجتمع المتكامل في الاسلام للدكتور عبد العزيز الخياط ص ١٠٠ وما بعدها • وبحث الملكية الفردية وتحديدها في الاسلام للشيخ علي الخفيف من ضمن بحوث مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الجزء الأول لعام ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م

وهي تمارس من خلال اتفاقها سواء أكان استهلاكيا أم استثماريا  
تدخلا غير مباشر في النشاط الاقتصادي محيطة توجه هذا الاتفاق  
لرعاية جوانب من هذا النشاط عن طريق تشجيعه بالاتفاق على  
سلخه معينه مثلا .

ولنا أن نقول أن الدولة الإسلامية لا يمكن أن تستأثر بالانتاج  
وأن تجعل من الأفراد لهم كما أنه من غير الممكن أن تطلق لهم  
الحرية دون حدود أو قيود ، وما ذاك إلا لأنها منفذه لأحكام الشرع  
الذي أباح للفرد أن يمتلك وأن ينتج مع مراعاته للأحكام -  
والقواعد وقد سبق لنا وأن تحدثنا عن تدخل الدولة في السوق  
وتصرفات الأفراد في الباب الثاني من هذا البحث فليرجع  
اليه .

آراء حول تدخل الدولة ومناقشتها :

وقد أثار موضوع تدخل الدولة في الإسلام آراء كثيرة نوقشت  
ضمن الدراسات الاقتصادية الإسلامية الحديثه اتماما للموضوع نود  
أن نعرض لبعضها ونناقشه ، لئلا نلغى من أثر في هذه الدراسات -  
أ - فمن هذه الآراء القول بأن تدخل الدولة لا يقتصر على مجرد  
التطبيق للأحكام الشرعية الثابته ، بل يمتد الى ملء منطقة  
الفراغ من التشريع (١) . وهو قول يهم صاحبه ، لأن الشارع قد  
قد بين كل ما للناس اليه حاجة ، من معرفة الحلال والحرام  
والثواب والعقاب .

والنص قطعي الثبوت والدلالة على أن القرآن الكريم -  
والشرع الشريف لم يهمل شيئا . فلم يعد بعد بعثة الرسول  
صلى الله عليه وسلم - فملأ أو شئ الأول في الشرع محل  
حكم قال تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم  
نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ) (٢) . فالشريعة لم تهمل فعلا  
من أفعال العباد أو تصرفاتهم مهما كان ، إلا وقد نصبت  
له دليلا من القرآن أو السنة ، أو وضعت له اماره عليه

---

(١) : اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر ص ٦٥٢ مرجع سابق

(٢) : الآية الثالثة من سورة المائدة

تنبيه المكلف على مقصدا فيه وعلى الباحث على تشريعه وذلك  
لعموم قوله تعالى: (٠٠) وتزلنا عليك الكتاب تبينا لكلى  
وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين (١) .

والمباح الذى بنى القائل بمنطقة الفراغ راية عليه ، وإنما  
هو حكم شرعى ، مثله مثل الحكم التكليفى تماما ، وكلاهما متعلق  
بمطلب الشرع أو الاقتضاء ، للشرك " النهى " أو اقتضاء التخيير  
وهو المباح (٢) . فلا حجة اننا <sup>للقول</sup> بأن هناك وقائع لأحكام لها -  
تمثل منطقة فراغ فى التشريع ، يترك للدولة أو لولى الأمر  
أن يملأها فى ضوء الظروف المتغيرة ، فأن معنى هذا أن يكون  
لولى الأمر أن يشرع وليس الأمر كذلك ، فالشرع قد اكتمل ،  
والشرع انما والله ، وأما المرونة التى تمتاز بها الشريعة  
فهى ترجح للاجتهاد فى استنباط الحكم من نصوص الشارع وقواعد  
الشريعة ، لا بمعنى أن تشريع حكم ابتداء .

والقائل يستدل لقوله بأن الأحياء للأرض الموات مباح ، والذى  
قد وزد بالأمر به . قال صلى الله عليه وسلم ( من أحيأ  
أرضا ميتة فهو له ، وليس لمروق ظالم حق ) (٣) وقال ( من  
أعمر أرضا لمست لأحد فهو أحق ) (٤) . وبالنقص فإن الأحياء  
مأمور به وليس الأمر فيه متروك فيه لولى الأمر يحلله حينما  
ويحرمه حينما آخر . كما يقول فيكون مأذونا فيه فى عهد  
الاساليب القديمة ، ومنعوا فى عهد الاساليب الحديثة ووسائل  
السيطرة على الطبيعة بحجة إمكان السيطرة من قبل افراد  
قائل على مساحات كبيرة من الأرض (٥) .

(١) : الآية ٨٩ من سورة النحل

(٢) : المستقصى للأمام الفزائى الجزء الاول ص ٧٥ مرجع سابق

(٣) : انظر صحيح البخارى المجلد الثانى ص ٤٨ وقد رواه

عن عمر وابن عوف رضى الله عنهما ، كما روى أن -

جزء منه قول لعمرو بن لاهى فى جامع الأصول لابن الأثير

الجزء الاول ص ٢٤٩ من حديث عمرو بن الزبير وغراه

للأمام مالك فى الموطأ والترمذى فى سننه والترمذى

فى الجامع الصحيح .

(٤) : صحيح البخارى المجلد ثلثى ص ٤٨

(٥) : اقتصادنا المرجع السابق ص ٦٥٢

فان تحريم الاحياء مخالفة للنصوص لا يمكن قبولها ، وأما تنظيمه بتحديد المساحات التي تحيا ، وألا تحيا أرض الا بان الدولة (١) فذلك أمر آخر يسبقه الاجتهاد .

ومن تلك الاقوال ما يتسم بالتعميم كالقول " بأن في يد الدولة أن تفرض أو لا ضرائب خاصة - غير الضرائب العامة - فتخصم ضريبة للجيش وأخرى للتعليم وثالثة للمستشفيات ، رابعة لضريبة لكل وجه طارئ من أوجه الانفاق ، ولم يحسب حساب به قس المصروفات العامة (٢) . وهو قول قد يضرى الاحكام بفرض - الضرائب كل حين بدعوى من هذه الدعوى ، والفريضة التي تفرض كما سبق القول يجب أن تراعى فيها الضرورة وتقديرها (٣) . وقد عرفت مساوئ الضرائب المتعددة اقتصاديا ، ووضحت - أخطارها ، وبعض هذه الضرائب المطلوب فرضها قد روعي في فرائض الاسلام المالية ، مثل أن تفرض ضريبة للجيش ، فقد سبق لنا أن أشرنا ان للدولة ان تخصص من ربح الزكاة حصة له وذلك لان - الجهاد في سبيل الله يقتصر من موارفها .

كما أن للاسلام فرائض المالية من زكاة وعشور وخراج . الخ ويجب مراعاة ذلك عند فرض وظائف مالية جديدة - كما سبق القول بأن تكون محدودة ومقيدة بالحاجة بالحاجة الطارئة والملزمة (٤) . وذلك حتى تتلافى مساوئ تعدد الضرائب وكثرتها وحتى لا تكون مكسا يثبط هم الناس عن العمل والنشاط ، فقد جاء من النصوص في الحكوم وعقاب من يفرضها ، مما يجعلنا نتظر عند فرض وظيفة مالية بحرص شديد فقد قال صلى الله عليه وسلم - ( لا يدخل الجنة صاحب مكس ) (٥) .

- 
- (١) : يشترط ابو حنيفة رضي الله عنه في احياء الارض الموات انن الامام فضلا بين الناس حتى لا يتشاحوا فيما بينهم على احياء موضع معين . انظر الخراج لابن يوسف ص ٦٩ و ٧٠ .
- (٢) : معركة الاسلام والراسمالية للشهيد سيد قطب ص ٤٣ دار الشرق بيروت طبعه خامسة ١٩٧٨/١٣٩٨ م
- (٣) : انظر ص ٤١٤
- (٤) : انظر ص ٤١٤
- (٥) : رواه ابو عبيد في الاموال عن عقبة بن عامر رضي الله عنه .

وليس الاعتراض على فرض الضريبة في حد ذاتها ، وإنما الاعتراض على هذا لاطلاق الذي يفتح الباب على مصراعيه للحكام في زمن قد أختلت فيه موازين الحق مما قد يدقح للمظلم واضرار الحياة الاقتصادية للامة ، فكيف يكون للدولة أن تفرض لكل وجه من أوجه الانفاق لم يحسب له حساب في المصروفات العامة ، ما تفرض في كل حين وظيفه مالية جديدة ، فتترك الحياة الاقتصادية كل حين ، وذلك ما يتصب عليه الاعتراض .

ج - والاكثر من هذا اطلاقا أن يقال " أن في يد الدولة ان تنزع من الملكيات وأن تأخذ من الثروات بنسب معينة كل ما تجده ضروريا لتعديل أوضاع المجتمع أو لمواجهة نفقات ضرورية لحماية المجتمع من الآفات ، بل ان في يدها أن تنزع الملكيات والثروات جميعا ، وتميد توزيعها على أساس جديد ، ولو كانت هذه الملكيات قد قامت على الاسس التي يعترف بها الاسلام (١) .

فالقول بمثل هذا الاطلاق لا يقوم على دليل شرعي فكيف يكون للدولة أن تنزع ملكية أو ثروة اكتسبها الفرد على أسس شرعية صحيحة ، إلا اذا كان الامر لا يخص نظام الاسلام ، لأن الاسلام أقر الملكية ولم يضع لها حدا ، خاصة أن القائل ضرب أمثلة للآفات التي تنزع من أجلها هذه الثروات وهي المرض والجهل والحرمان ، والترف ، والاحقاد بين الافراد والمجتمعات .

ان ذلك لا يمكن ان يكون غرضا صحيحا لهذا التصرف ، فقد كان في المجتمع الاسلامي الاول بعض هذه الصور فكان فيه الفقراء ، والاغنياء ، ومع ذلك لم ينزع ملكيات الاغنياء للقضاء على فقر الفقراء ، وإنما أخذ في هذه الملكيات والثروات حق الفقراء الذي أوجبه الله ، ولم يبرز الاغنياء في أموالهم ولم يؤخذ فوق ذلك الا ما كان صاحبه يقدمه عن رضى ، وقد مرت بالمجتمع المسلم آنذاك من كمام الرمادة ولم يؤد بالدولة أن تنزع الثروات والملكيات .

---

(١) معركة الاسلام والرأسمالية للمشهد سيد قطب ص ٤٣

أما حسن الاسوة والايثار فهو خلق المسلم ، ومن أوامر دينه  
ولو وعى المسلمون دينهم واتبعوا أحكامه لم نحتاج لمشغل  
هذا التصميم فى القول ، فان نزع الملكية لضرورة طارئة  
ولمصلحة اعتبرها الشرع لا يكون مصادرة أبدا ، وانما يكون -  
بموضع المثل ، فلما أقره الله بحكم ثابت من الحقوق لا يمتدى  
عليه بحال من الاحوال ، لانه ليس للدولة أن تظالف أحكام  
الشرع ان هذا التصميم فى القول مصدر خطورة لاعلى المجتمع  
المسلم فقط ، بل وعلى نظام الاسلام ذاته ، لان تدخل الدولة  
نفسه ان لم يكن مقيدا آثر بحياة المجتمع الاقتصادية لانه  
ما أن يبدأ حتى يتوالى مرة بعد مرة ، حتى يؤدي الى القضاء على  
الحرية التى أصل ثابت فى الاسلام لذا فقد لاحظ ذلك بعض  
المفكرين المسلمين ونبهوا اليه مثل ابن خلدون وابو الفضل  
جعفر الدمشقى (١) :

.....

---

(١) : وهو ابو الفضل جعفر بن على الدمشقى يرجع انه  
عاش بين القرنين الخامس والسادس الهجريين له كتاب  
" الاشارة " الى محاسن التجارة " المعروف وقد عرض القضية  
خطورة تدخل الدولة او الحاكم دون قيود او حدود فى  
كتابه المذكور ص ٦١ والكتاب من نشر مكتبة الكليات  
الازهرية بالقاهرة عام ١٣٩٧/١٩٧٧ وتحقيق البشرى  
الشوربجى .



## المطلب الثاني : التخطيط الاقتصادى

تمهيد :

ان التخطيط الاقتصادى مسألة حديثة العهد ، بالنسبة للاقتصاد الوطنى ، فهو يرجع الى تجربة الدول الاشتراكية وعلى الاخص التجربة السوفيتية منها (١) . وقد بدأ التخطيط فيها بعد الحرب العالمية الاولى حيث بدأ فى خطط قصيرة ثم خطط طويلة الاجل ابتداءً من عام ١٩٢٨م (٢) .

وقد حقق الاتحاد السوفيتى نموا ملحوظا ، فى الوقت الذى تعرض فيه النظام الرأسمالى لهزات كبيرة بسبب انتشار البطالة مع تقارب الدورات الاقتصادية ، التى أنتهت السى كساد عام ١٩٣٠ . مما أدى الى ظهور دعوات لتدخل الدولة وأدى الى تحقق فشل سياسة الحرية الاقتصادية فى معالجة مشاكل البطالة ومن ثم تزعزع الايمان<sup>بها</sup> كمحرك للنمو - الاقتصادى (٣) .

وساعد على ذلك كله استقلال كثير من الدول المستعمرة لتحقيق تنمية اقتصادية تقضى على تخلفها وتلحقها بركب الدول المتقدمة ، ولما كانت طريقة نمو الاقتصاد الرأسمالية لا يحقق لها نموا سريعا ، فقد أتجه كثير منها الى التخطيط الاقتصادى كوسيلة مساعدة فى دفع عجلة النمو الاقتصادى ، مأخذوة بما حققه الاتحاد السوفيتى من نمو مادى سريع (٤) .

- 
- (١) : اقتصاديات التخطيط للدكتور عبدالفتاح قنديل ص ١٧ دار النهضة العربية القاهرة بدون تاريخ
  - (٢) : الاقتصاد المخطط لهنرى شامير ترجمة الدكتور سموحى فوق المادة ص ١٣ مرجع سابق والتطور الاقتصادى للدكتور على لطفى ص ١٦٩ مرجع سابق .
  - (٣) : تاريخ الفكر الاقتصادى للدكتور لبيب عفير ص ١٧٨
  - (٤) : اقتصاديات التخطيط المرجع السابق ص ١٧ مرجع سابق

بل ان الدول الرأسمالية ذاتها لجأت الى التخطيط الاقتصادى فى فترات معينه كالخروب مثلا ، فقد كادت الدولة فى بريطانيا أن تسيطر على النشاط الاقتصادى ابان الحرب العالمية الاولى (١) وقد أصبحت قضية التخطيط الاقتصادى قضية عامة تهتم بها كل الدول المحاصرة ، وان تفاوت هذا الاهتمام من دولة لآخرى تبعا للنظام الاقتصادى الذى تتبعه ، فقد يبلغ التخطيط أقصى مدى له فى الدولة الاشتراكية فى صورة تخطيط مركزى شامل وقد يكون جزئيا أو مرحليا تبعا للحاجة اليه فى الدول القائمة اقتصادياتها على المبادأة الفردية أو تلك الدول ذات الاقتصاديات المختلفة ، وتبعا لذلك يختلف مضمون التخطيط ووسائله وأساليبه بين تلك الدول ذات الانظمة المختلفة (٢) .

١ و لا : مفهوم التخطيط الاقتصادى وانواعه :

نشر فى الكتابات الاقتصادية تعريفات مختلفة للتخطيط الاقتصادى ، فالبعض يعرفه بأنه مجموعة من التنظيمات والترتيبات المحددة المتفق عليها من أجل الوصول الى أهداف معينة (٣) . كما يعرفه آخر بأنه العملية التى تقوم الدول بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومى فى صورة متكاملة فترة زمنية مقبلة بغض النظر عما اذا قامت الدولة بتنفيذها أو وكلتها للقطاع الخاص (٤) . ويعرفه البعض بانه استخدام

(١) : السياسة الاقتصادية للدكتور سلوى على سليمان ص ٣٤

مرجع سابق

(٢) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى

الكتاب الثانى ص ١٠

(٣) : انظر التخطيط الاقتصادى واساليبه للدكتور محمد

سلطان ابو على ص ٣ دار الجامعات المصرية

الاسكندرية ١٩٧٩ .

(٤) : التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور عبد الحميد محمد

القاضى ص ٢٩٣ مرجع سابق والتخطيط الاقتصادى واساليبه

المرجع السابق ص ٤

للموارد النادرة المتاحة في المجتمع بحيث يحفل على أقصى اشباع ممكن .

كما قد يعرف بأنه أى فعل تقوم به الدولة بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي عن ذلك المعدل الذي كان سيتحقق بدون أى مجهود واعي (١) .

ولعل مؤدى هذه التمريرات يهديننا الى أن التخطيط الاقتصادي في جوهره ، إنما يعنى التنظيم الارادى للنشاط الاقتصادي - والاضاع الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة ، في فترة زمنية مقبلة محددة تبعاً لاهل الجهود العامة والخاصة ، فهو فى حقيقته وسيلة الى غاية يقوم على حصر كافة الموارد المتاحة وتحديد كيفية استخدامها بما يكفل تحقيق الاهداف المنشودة بأقصى درجة من الكفاية وبأقل تكلفة ممكنة (٢) .

ويتوقف نطاق التخطيط ومداه على الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤمن بها الدولة . ويتوقف أيضاً على حجم ونوع الموارد الانتاجية الميسورة . وطبيعة الاهداف المنشودة ودرجة اقدام الافراد على مختلف ميادين النشاط الاقتصادي (٣) ومن هذا فرق بين انواع مختلفة من التخطيط تبعاً للفلسفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تتبعها الدولة ، ففى الدول الرأسمالية ، تكفى الحكومات بوضع البرامج وتهيئة الجو الملائم للنمو والاضلاع بمستلزمات النمو الاساسية فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية التى لا تجذب الاستثمار الخاص وتنظيم استغلال وصيانة الموارد الطبيعية . ويترك بعد ذلك التنفيذ للمشروعات الخاصة .

---

(١) : المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢) : التنمية والتخطيط الاقتصادي للدكتور عبد الحميد

محمد القاضى ص ٢٩٤ مرجع سابق .

(٣) : نفس المرجع والصفحة

وتدخل الدولة لضمان هذه البرامج يعتمد على السياسات العامة لها من مالية ونقدية وتجارية وغيرها ، بقصد التأثير على نشاط القطاع الخاص بما يجعل تنفيذ هذه البرامج أكثر ربحاً من غيرها لتتجه اليها المشروعات ، وقد تلجأ أحياناً إلى أسلوب التوجيه عن طريق نظم خاصة كنظم التراخيص والحصص (١) . وقد يسمى هذا اللون من التخطيط تخطيطاً تأشيرياً (٢) وذلك ان - صفة الالتزام فيه للأفراد والمشروعات غير وارده بصفه مباشرة ومن هنا نشأ مصوبته واحتياجه للدقه ، لانه يعتمد أساساً على حافز الربح الخاص في توجيه الإنتاج .

أما في الدول الاشتراكية ، فالدولة تعد الخط وتوفر مستلزمات النمو الأساسية وتمتولى كافة المشروعات أو الجانب الأكبر منها مع توجيه ومراقبة القطاع الخاص - ان وجد - لضمان تنفيذ ما قد يتركه من اجزاء الخط ، ويتمس التخطيط في هذه الدول - بالشمول للاقتصاد كله على مستوى الدولة وبالمركزية حيث يعتمد على الاوامر الصادرة في هيئة مركزية الى المشروعات ولا بنفسى ان وسائل الإنتاج في الدولة الاشتراكية ملك الدولة مما يجعل التحكم في الخطة الاقتصادية ممكناً عند الاعداد والوضع وعند التنفيذ .

كما أن هناك وسط بين الومضين وهو ما تختجه الدول ذات - الاقتصاد المختلط والتي قد يسمى بعضها بالدول الديمقراطية الشعبية . والتي تتكون اقتصادياتها من قطاع اشتراكي كبير يضم المشروعات الحكومية والتعاونية ، وقطاع خاص صغير يتألف من أرباب الحرف والمزارعين الذي يعملون في اراض يملكونها أو من رأسمالين محدودى العدد .

وهذه الدول تعتبر نفسها في مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وهي تعتمد في التخطيط على نمو القطاع العام الذى يقوم بدور القوة الدافعة لاقتصادياتها وتتمكن الدولة

---

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادى ص ٣٠٠ .

(٢) : محاضرات في التنمية والتخطيط للدكتور محمد ذكى شافى ص ٤١ جامعة بيروت العربية بيروت ١٩٧٣

عن طريقة فى تطوير الاقتصاد باكملته (١) .  
 كما أن للتخطيط انواع مختلفه بعد ذلك منها ما ينصب على  
 البعد الزمنى وهو يخص الخطة الاقتصادية فقد تكون طويلة الاجل  
 لفترة عشر سنوات أو أكثر ، وقد تكون متوسطة الاجل لفترة بين  
 الثلاث السنوات والسبع ، وقد تكون خطة سنوية ترتبط بميزانية  
 الدولة ، كما ان الخطة قد تكون شاملة للاقتصاد كلة ، أو لقطاع  
 منه أو لمشروع . كما قد تكون الخطة اقليمية تنصب على اقليم  
 واحد فى الدولة ، ويراد تحديثه والحاجة بباقي أقاليم الدولة  
 أو لظروف خاصة تحيط به ، كما قد يكون التخطيط مركزيا أو -  
 لامركزيا تبعا لمقدار الاوامر التى تصدرها الهيئة التخطيطية  
 للوحدات الاقتصادية ، فكلما زادت هذه الاوامر أصبح التخطيط  
 مركزيا أو أقترب منه ، والعكس بالعكس (٢) .

#### عيوب التخطيط الاقتصادى ومزاياه :

والتخطيط الاقتصادى أسلوب يفتح لتحقيق أهداف المجتمع  
 الاقتصادية له عيوبه ومزاياه (٣) الا ان ضرورته فى عالمنا  
 المعاصر تنبع من فشل نظام السوق فى تحقيق الاهداف المرجوة  
 للمجتمعات الانسانية ، فلا تخصيص الموارد كما مثل يتحقق فى ظله  
 ولا التوزيع العادل للثروة والدخل تحقق من خلاله (٤) . ولهذا  
 فإن التخطيط أصبح اليوم يلقي قبولا يكاد يكون عاما من  
 مختلف الانظمة الاقتصادية .

ولعل أهم الميوب التى يشار اليها فى التخطيط (٥) . انه  
 اذا اعتمد على الاسلوب المركزى ، فإنه قد يضيف الدوافع  
 الخاصة لدى الافراد للانجاز لغياب الحوافز المادية والمعنوية  
 التى تدفعهم للمشاركة فى العمل ورفع كفاءتهم الانتاجية (٦) .

- (١) : التنمية والتخطيط الاقتصادى مرجع سابق ص ٣٠٠
- (٢) : التخطيط الاقتصادى وأساليبه ص ١٢ ١٣ ١٤ مرجع سابق .
- (٣) : السياسة الاقتصادية للدكتور سلوى على سليمان ص ٢٦/٢٧
- (٤) : التخطيط الاقتصادى وأساليبه ص ٢٨ ٢٩
- (٥) : التنمية والتخطيط الاقتصادى للدكتور حسين عمر ص ١٣٢  
 مرجع سابق وانظر اقتصاديات التخطيط للدكتور عبد  
 الفتاح قنديل ص ٩٣ وما بعدها مرجع سابق
- (٦) : المرجع السابق ص ١٢٢

٢ - كما ان التخطيط اذا كان مركزيا أستبدل فيه جهاز الاسعار الذى يعتمد على العوامل الطبيعية المحددة للثمن من عرض وطلب ، بجهاز أسعار يعتمد على اصدار القرارات ، فالسعر تحدده سلطة تخطيطية مركزية (١) . ورغم أن لجهاز الاسعار التلقائى فى ظل توافق العرض والطلب عيوباً اذا ما يلاحظ ، كما سبقت الإشارة فى الباب الثانى من هذا البحث (٢) . الا أن الاستغناء عنه تماماً ، واستبداله بالقرارات من قبل السلطة ، قد يؤدى الى أضرار كبيرة خاصة فى عصر مضطرب كمصرنا الحاضر ، تتأثر فيه القرارات غالباً بنوازع نفسه لمصيرها ، ويرى الاقتصاديون أنه فى ظل الاسعار الفخططة مركزياً قد لا يعتبر ترسيده النشاط الاقتصادى أمراً سهلاً خاصة وأنه فى ظلّه تكون الدولة هى المحتكر الوحيد الذى يمتلك ادوات الإنتاج ويوجهها كما انه قد يؤدى الى الاسراف فى تخصيص الموارد لإنتاجية لانه يتمتع حينئذ التوصل بالحساب الى الموائد المثلى (٣) ونفسى ظل تطبيق الاحكام الشرعية فى المجتمعات الاسلامية فان الاستغناء عن جهاز الاسعار على هذه الصورة أمر غير ممكن لمطالفته لتلك الاحكام . وقد رأينا عندما عرضنا لتدخل الدولة فى الاسواق فى الباب الثانى أن تدخلها انما هى ضمان لحمل قانون العرض والطلب فى صورته الطبيعية ومنع أى تدخل فيه من قبل المتعاملين فى السوق من منتجين وبائعين ومشتريين (٤) .

---

(١) : مرجع سابق ص ١٢٢

(٢) : انظر ص ١٢٣ وما بعدها من الباب الثانى

(٣) : الصفحات السابقة فى رقم (٢)

(٤) : المرجع السابق ص ١٢٢ ايضاً

٣ - كما ان من الميوب التي يشار اليها عند تفهيم أسلوب التخطيط المركزي أن هذا الأسلوب يحتاج الى جهاز ادارى ضخم يتمثل فى عدد العاملين فى جهاز التخطيط من خبراء وفتيين وعاملين وهو ما يلقى عبثا على الدولة ، وخاصة فى الدول التى تعاني من ندرة فى رؤوس الاموال ومصادر التمويل ، كما أنه يترتب على هذا العدد الضخم من الموظفين ، أن تنشأ التقييدات المكتبية وأن تتحكم النظم الروتينية فى ادارة الاقتصاد مما قد يتسبب فى نقص كفاءة الادارة وأن يقف حجرة عثرة فى سبيل الارتفاع بكفاءة المشروعات العامة . وفى تنفيذ مشروعات جديدة أحيانا (١) .

ويقال فى الرد على هذا الميوب أن من خصائص الخطة الجيدة أن يقتصد فى وقت اعدادها وتكاد ليفها ، لا ان هذه الخاصية قد تتعارض مع مبدأ آخر من مبادئ الخطة الجيدة وهو مراعاة الدقة فى وضع الخطة ، وهو الامر الذى يفترض توافر بيانات أكثر صحة وأحدث تاريخا ، وذلك يعنى أنه كلما طالت فترة الاعداد ، كلما توافرت الدقة أكثر مما يترتب عليه عدم توافق بين الدقة والاقتصاد فى الوقت والتكاليف ، مما يعنى أن يقارن بين الدقة والوقت والتكاليف اللازمة لاعداد الخطة ، وأن يحاول جهاز التخطيط الاقتصاد بقدر الامكان فى وقت وتكاليف الاعداد مع مراعاة الدقة ما أمكن ، وأن تكون الخطة محددة قبل ابتداء الفترة الزمنية الموضوعه (٢) .

ورغم أن هذا الامر من المشاكل التى تفترض الدول التى تأخذ بالتخطيط المركزى الا انه يمكن القول أن توافر جهاز التخطيط الكفء قد يخفف من حدة هذه المشكلة ، لان

---

(١) : التنمية والتخطيط الاقتصادى مرجع سابق ص ١٢٢ / ١٢٣

(٢) : التخطيط الاقتصادى واساليبه للدكتور محمد سلطان

ابو على ص ٢٥ / ٢٦ مرجع سابق

توافر هذا الجهاز بالكفاية المطلوبة من مشاكل الدول -  
المتخلفة التي قد تقف عائقا في سبيل اتباع هذا الأسلوب  
فالخطيط يتطلب توفر قدر كبير من الكفاءات الفنية ذات  
الاختصاصات المختلفة في مجالات عدة مما لا يتوافر لهذه  
الدول بحكم تخلفها (١) .

كما ان الخطيط يستلزم توفر بيانات احصائية دقيقة عن  
الحياة الاقتصادية مما ينقص هذه الدول حاليا وهو امر يعود  
الى عدم توافر الكفايات الفنية اللازمة لاجراء العمليات  
الاحصائية بالدقة المطلوبة . وقد يؤدي عدم توافر هذه  
البيانات الاحصائية الدقيقة والصحيحة الى فشل الخطيط  
الاقتصادي ، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا حيث فشلت احدى  
خطتها الخمسية لعدم دقة الاحصاءات التي وضعت الخطة على  
اساسها ، اذ أدت هذه الاحصاءات الخاطئة الى وضع زيادة (٢)  
مستهدفة للانتاج في الخطة تفوق الامكانيات الانتاجية الفعلية  
كما ان من المعيوب البارزة التي تذكر عند تقويم اسلوب  
التخطيط ، أن أسلوب التخطيط المركزي قد يقضى على الحرية  
الفردية ، مما يضعف المشاركة الفعلية للأفراد في تنفيذ  
الخطة لما يتميز به هذا الأسلوب من الالتزام الجبري للأفراد  
للقيام بأعمال لايتاح لهم في ظل الاختيار الحر بينها ،  
ولهذا نجد أن الاقتصاديين الذين ينادون بالتخطيط ، يجعلون  
من مبادئه توافر درجة من الديمقراطية (٣) . ويقصدون

(١) : التخطيط المينى والمالى للدكتورة كريمه ص ٢٥

دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨

(٢) : التخطيط المينى والمالى ص ٣٤ مرجع سابق .

(٣) : الديمقراطية : كلمة مركبة من كلمتين يونانيتين

ديموس بمعنى الشعب وكراتوس بمعنى الحكم وموداما حكم  
الشعب وهى نظام بمذلوله العام يتسع لكل منذهب يقوم على  
حكم الشعب لنفسه بمعنى أن يكون مصدرا للسلطة وذلك  
باختياره الحراحكامه وخاصة من يقومون بالتشريع ولما  
كان حكم الشعب لنفسه بمعنى اجماع الشعب على قضية  
من قضايا السياسة امرا مستحيلا فقد انصرف الى حكم  
الاجلبية وهو مضاد لحكم الفرد او الاقلية واصبح هذا -  
النظام مما يميز حياة الغرب السياسية وهو مرتبط -  
بالمنهج الفردى الحر ويقوم على دعائمين سيادة الشعب



بذلك توافر قدر من الحرية للأفراد ذلك أنهم رأوا أن المشاركة الفعلية من قبل أفراد الشعب فى عملية التخطيط أمر يودى الى ازدياد الفرصة المتاحة لتنفيذ الخطة الاقتصادية بكفاية أكبر، ولنا فهم ينصحون بتكوين لجان ومؤسسات مستقلة يكون دورها الاقتناع بمحاسن التخطيط وإظهار ما فى الخطة من فوائد ليدفع ذلك الأفراد الى المشاركة الفعلية (١) .

كما نادوا بالتفرقة بين مركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ ومعنى ذلك أن يقوم الجهاز المركزى للتخطيط باتخاذ القرارات الأساسية فى وضع الخطة، والمتعلقة بخطط استخدام الموارد - وكيفية التأثير فى المتغيرات الاقتصادية المختلفة والتنسيق بين الخطط المختلفة للوحدات الانتاجية، أما فيما يتعلق بالتنفيذ فيتروك فيه مجالاً كبيراً للوحدات الانتاجية ويعطيها حرية أكبر للتصرف (٢) . وهو الأمر الذى فرضه الواقع على الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً، بحيث شهدت بعض هذه الدول كيوم سلافيًا تحولاً واسع المدى نحو اللامركزية فى التخطيط، حيث اقتضت الخطة الاقتصادية على المجموعـة المتناسقة للأهداف الكلية مثل معدل نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوزيع الدخل وبيان الاستثمار، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات وترك للمشروعات تحديد الأهداف الانتاجية المفصلة، وودعت الى تحقيق الأهداف الكلية المقررة بالأساليب المباشرة وغير المباشرة، وقد امتد الاتجاه نحو اللامركزية وخاصة فى التنفيذ الى باقى البلاد الاشتراكية خاصة فيما بعد عام ١٩٦٠ م حيث أعترف للمشروعات بدرجة أكبر من الحرية فى إدارة شؤونها، كما زاد الاعتماد على الحوافز فى حث الأفراد والمشروعات على تحقيق درجة أكبر من الاستمالة الرشيد للموارد الاقتصادية (٣) .

---

باختياره لحكامه وكفالة الحريات العامة والفردية فى المجالين السياسى والاقتصادى انظر الموسوعة العربية الميسرة ص ٨٣٧

(١) : التخطيط الاقتصادى وأساليبه مرجع سابق ص ٣٦

(٢) : التخطيط الاقتصادى للدكتور عمرو محى الدين ص ٣٦

(٣) : التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكى شافعى الكتاب الثانى ص ٢٢ مرجع سابق .

ثانيا : التخطيط الاقتصادي في ظل احكام الاسلام وقواعده :

أن الدولة الاسلامية دولة متدخلة بحكم النظام الذي تتبعه مصلحتها تنفيذية لاحكام الشرع وقواعد ه وتلك الاحكام والقواعد تنظم حياة المسلمين وتحكمها ففى كل مجالات الحياة وحرية الفرد والدولة مقيدة بحدود ما تأمر به هذه الاحكام وما تنهى عنه ه وقد سبق لنا أن أوضحنا هذا المدلول كل الايضاح فيما سبق بحيث رأينا أن تنفيذ هذه الاحكام ه قد جعل الدولة تتدخل بصورة مباشرة فى النشاط الاقتصادي للأفراد منذ انشائه وحتى يطفى طاحبه عوائده المرتجاة ه كما أنه لا يطفى الدولة الحق فى السفا ه مبدأ كمنبدأ الملكية الخاصة أقره الشرع ه وأول أن تقر مبدأ يعارض احكام ثابتة فى الشرع كمنبدأ المصادرة للموال بحجة المطلحة العامة والذي قد يخفى وراء ه مسميات أخرى كمنبدأ ه التأمين لوسائل الانتاج (١) ه

ومعنى هذا أن الدولة فى الاسلام هى الدولة المتدخلة تدخلا مباشرا وغير مباشر فى النشاط الاقتصادي للأفراد والجماعات ه ولا يمكنها أن تكون الدولة الحارسة التى تقتصر وظيفتها على حماية الدولة من الاعتداء الخارجى وحفظ الامن الداخلى واقامة العدل فى قضاي الاختلاف بين الافراد ه وأهمية أوضاعهم الاقتصادية فقط ه وإنما تتدخل بصورة مباشرة فى نشاطهم الاقتصادي ليكون موافقا لاحكام الشرع وقواعد ه فتمنهم من بعض الوان هذا النشاط ه وتأمرهم بالبعض الآخر من أنواعه ه ففى مجال تحقيق مقاصد الشرع الكلية ه فالدولة ه كما رأينا ه لاتسمح باننتاج بعض أنواع السلع المباحه حتى تنتج

---

(١) : الاسلام والتنمية الاقتصادية : للاستاذ شوقي احمد دنيا ص ٣٣٠ مرجع سابق

حتى تنتج السلم الضرورية للزعم لاشباع حاجات أفراد المجتمع  
أولا وقد يكون هذا المنع مباشرا عن طريق الأوامر موثوق يكون  
غير مباشر عن طريق تسهيلات للإنتاج الضروري (١) .  
وبهذا لا تدخل الدولة في الإسلام أقرب إلى إنتاج أسلوب  
التخطيط الاقتصادي ولكنه أسلوب متميز عن أسلوب التخطيط  
المتبعة في الدول الاشتراكية ، والدول الرأسمالية أو تلك -  
الاقتصاد المختلط ، ذلك أن التخطيط المركزي في الدول الاشتراكية  
يستلزم بالضرورة تملك الدولة لوسائل الإنتاج ودوائمه ، وذلك  
ما لا يمكن أن يحدث بصفه كلية في ظل الإسلام ، كما أن التخطيط -  
في الدول الرأسمالية أو شبه الرأسمالية يتخذ أسلوبا غير  
ملزم مما يجعل التخطيط في كثير من الأحيان غير ذي جدوى .  
أما في ظل الإسلام فإن التخطيط قد يكون تاما ، تدخل تحت  
نطاقه قطاعات الاقتصاد المختلفة ، ولكنه لا يؤدي إلى أن تمتلك  
الدولة كل وسائل الإنتاج ، ولا أن تضر بالحرية الاقتصادية  
المقيدة بتوجه الحياة الاقتصادية في ظل أحكام الإسلام  
ولكنه من ناحية أخرى يمتاز بصفة إلزام الأفراد والمشروعات  
وليس معنى كونه أسلوبا متميزا ألا يكون بين الأسلوبين السابقين  
وبينه بعض التشابه في بعض الحالات ، وإنما تميزه عنهما بأنه  
أسلوب مستقر محكوم بقواعد ثابتة .  
وقد فهم العلماء من قصة سيدنا يوسف - عليه السلام حينما  
وضع خطة اقتصادية لمصر ، أنه يجوز للأمة في كل عصر أن يفعلوا  
مثل ذلك ، إذا خافوا هلاك الناس من القحط (٢) . فهم يرون  
أن مبدأ التخطيط المسبق مبدأ يوافق الحياة الإسلامية المنظمة  
وما حطة يوسف عليه السلام الا حطة للأطوار يدل لذلك قوله  
تعالى : ( قال تزرعون سبع سنين نأبأ فها حصدتم ففروا في سنبله  
الا قليلا مما تأكلون ) (٣) .

---

(١) : انظر ص ٤٤٩

(٢) : احكام القرآن للجصاص الجزء الثالث ص ١٧٦ مرجعها بق

(٣) : الآية ٤٤ من سورة يوسف

فالزراعة سبع سنين فى عمل دائب مستمر انما تعنى أن يزيد الإنتاج وأن يفيض عن الاستهلاك وقال : ( فذروه فى سنبلة الاقلية مما تأكلون ) وذلك يعنى أن يعظم الاستهلاك أيضا حتى لا يلتهم كل ما ينتج ، ثم يأتى بعد ذلك دور الانحار وتوجيهه للاستثمار ولا يتم ذلك الا من خلال الخطة وبإدارة حكيمة علمية ذات خبرة فقد قال الله حكاية على لسان الملك يوسف عليه السلام ( قال انك اليوم لدينا مكين أمين (١) • فقال يوسف ( اجعلنى على خزائن الأرض انى حفيظ عليم (٢) • فالعلم والحفظ المشتمل على الامانة والثقة صفات هامة للقائم على اعداد خطة وتنفيذها (٣) وقد عد العلماء من وظائف الامام ومهامه - أو بمعنى آخر الحكومه - عمارة البلدان باعتماد مصالحها ، وتهذيب سبلها ومساكنها (٤) • أو لعله بالفاظنا وضع خطط التنمية وبناء البنية السفليه لأقامة التنمية ، وتهئية الجوانب الملائم لتحقيق التنمية ، ودولة هذه بعض مهامها لابد وأن تخطط لتحقيق كل ذلك •

انن فالخطيط كأسلوب للتنمية والعمارة أمر مسلم به ففى الاسلام ومطلوب بل قد يرتقى الى حد الضرورة ، وذلك أن العمارة لهذا الكون هى الوظيفة التى خلق الله من أجلها الانسان - لعبادته ، بعمارة كونه سواء أكانت العمارة المبنوية أم الحسية ، وسخر الله له لتحقيق هذه المهمة الاشياء من حوله كما سبق وأن أشرنا - وهذا المبدأ يفرض على المسلم أن - تستمر عملية العمارة ما بقيت الحياة الدنيوية وهو أمر يعنى أن تفى به الموارد الانتاجيه وأن تستمر هذه العملية

(١) : الآية ٥٤ من سورة يوسف •

(٢) : الآية ٥٥ من سورة يوسف •

(٣) : انظر مقال ( الانحار والخطيط الاقتصادى ) للاستاذ مصطفى

عبد المهيمن الرفاعى بمجلة الوعي الاسلامى عدد ١٣٨ سنة

الثانية عشرة شهر جمادى الثانية ١٣٩٦ الموافق شهر

يونيه من عام ١٩٧٦

(٤) : أدب الدنيا والدين للماوردى ص ١٣٩ •

ومن مبررات التخطيط في ظل النظام الاسلامي ما يلي :-

١ - أن توفير القوة والاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة في الاسلام فرض على الدولة والافراد بقول الله تعالى :

( وأعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم فومل تغفكوا من شئ في سبيل الله يوف اليكم وانتم لاتظلمون (١) . وقوله تعالى : ( لاتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شئ ) لاتتقوا منهم ثقاة ويحزنكم الله نفسه والى الله المصير (٢) . فالمسلمون يجب ان يكونوا على قوة مرهوبة ، فاعداد القوة فرض على الدولة المسلمة والقوة تشمل على القوة الاقتصادية ، فالامم المرهوبة الجانب اليوم تتمتع باقتصاد قوى ، فوجب لذلك السعى لتحصيل هذه القوة حتى ان العلماء قالوا : أن اتخاذ الخزان والخران عدة للعداء أمر مطلوب (٣) ، ولاشك أن اعتماد هذه القوة لايتأتى والدولة تقف حارسة للاوضاع الاقتصادية القائمة ، وانما يجب عليها أن تتخذ من الوسائل ما هو كفيلا باعداد هذه القوة ولا يتم ذلك الا من خلال تخطيط سليم مسبق ، وذلك انه حتى في حال اعداد القوة العسكرية تحتاج الدولة الى التخطيط المسبق له ، لانها مضطرة حينئذ لان توجه بعض موارد المجتمع لاعداد هذه القوة وتخصيصها لها . كما يجب على المسلمين الا يكونوا في وضع التبعية لفيرهم في أي صورة من صورها ، وقد أثبتت الوقائع ان التبعية الاقتصادية ، تؤدي الى أنواع أخرى من التبعية السياسية والثقافية وغيرها .

(١) : الآية ٦٠ من سورة الانفال .

(٢) : الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

(٣) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي الجزء الثامن ص ٣٧  
مرج سابق

٢ - أنه قد فهم من مبادئ الاسلام ومقاصده أن استغلال الكفاية الموارد الطبيعية وعدم تركها معلقة هو مبدأ إسلامي أصيل يدل له أن الله عز وجل قد سخر كل ما في الكون للإنسان - لينتفع به فقال تعالى: (وهو الذي خلق لكم ما في الأرض - جميعا) (١) • وقال تعالى: (ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض واسبق عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) (٢) وقد فهم ذلك من التطبيق أيضا في صدر الدولة الإسلامية فقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لمحتجرق بقدر ثلاث سنين) (٣) • وقد نفذ ذلك فأسترجع للأرض ممن لم يحييها • فأسترجع من بلال ابن الحارث المزني ما عجز عن عمارته من الأرض التي أقطمها أياه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أرض المقيق (٤) • ويقول أبو يوسف في كتابه الخراج والذي يعتبر في كثير من مواضع خطة اقتصادية تسيير عليها الدولة في عهد الرشيد: (ولا أرى أن يترك (الأمم) أرضا لملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطمها فإن ذلك كالأمر للبلاء وأكثر للخراج) (٥) • حتى أن من رأى أرضا لا عمارة فيها ، فاقام فيها عمارة بأحيائها بالزراعة أو البنين فظهر مالكها لم يكن له أن يجبره على افناء تلك العمارة وازالتها إنما له أن يحوضه عن نفقته فيها وذلك حفاظا على استغلال الموارد وعدم تعطيلها فقد روى أبو عبيد في الأموال عن عمرو بن شعيب: (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع اقواما أرضا فجاء آخرون في زمن عمر فأحيوها ، فقال لهم عمر حين فزعوا اليه / تركتموهم يملكون ويأكلون ثم جئتم تغيرون عليهم • لولا أنها قطعة من

(١) : الآية ٤٩ من سورة البقرة •

(٢) : الآية ٢٠ من سورة لقمان •

(٣) : الخراج لأبي يوسف ص ٧١ مرجع سابق

(٤) : الأموال لأبي عبيد ص ٣٦٨ مرجع سابق

(٥) : الخراج لأبي يوسف ص ٦٦ مرجع سابق

من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطيتكم شيئا، ثم قومها عامرة وقومها غامرة (١) . ثم قال لاهل الاطراف شتمتم فردوا عليهم ما بين ذلك، وخذوا أرضكم، وان شتمتم ردوا عليكم ثم نادى الارض هي لهم (١) .

٣ أن قيام القطاعات الأساسية في الاقتصاد أمر ضروري لحياة المسلمين لابد منه به تقوم الدنيا وتطرح، وبه يتسوى الدين ويمز، ولذلك فإننا نرى حرما من الفقهاء على ذلك وقد سبق لنا أن أشرنا الى بعض اقوالهم في ذلك حيث رأوا أن كل الأنشطة الاقتصادية من قروض الكفایات، التي يجب أن تقام وأن توفر، وأن للدولة أن تتدخل فتقيم من الافراد من يقوم بهذه القروض المختلفة من زراعة وصناعة أو خدمات، ونقلنا ذلك عن ابن القيم والشاطبي (٣) . ومن أقوالهم أيضا قول الامام الغزالي حيث يقول (فان الصناعات والتجارات لو تركت لمطلب الممايش، وملك أكثر الخلق، فانتظام امم لكل بتمان النكل وتكفيل كل فريق بعمل، ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا (٤) . وهو لذلك يرى أن القول المأثور عن رسول الله « اختلاف أمتي رحمة » انه قد يقصد به اختلافهم في الصناعات والحرف .

٤ - أن توفير فرص العمل من مهام الدولة المسلمة يدل - لذلك أن الزكاة تصرف من قبلها للمدينين الذي يخسرون تجارتهم ويتمطلون عن عملهم، فيعطون من الزكاة ما يسد ديونهم وما يقيم حرفتهم أو صناعتهم مرة أخرى، فإن من يحسن حرفه تكفيه لثقة به اله الخبرة بها، فانه يعطى

- 
- (١) : الفامرة : هي الارض الخراب او هي الارض التي لم تستطع بالزراعة بعد انظر مادة غمر من القاموس المحيط  
(٢) : الاموال لابن عبيد ص ٣٦٦ والخراج ليحيى بن آدم القرشي ص ٨٦ مرجحان سابقان  
(٣) : انظر ص ٢٩٥ وما بعدها ، ٣٢٤ وما بعدها من هذا الباب  
(٤) : احياء علوم الدين للغزالي جزء ٢ ثانيا ص ٨٣ مرجع سابق

من الزكاة في رأى الشافعية ثمن آلة حرفته وان كثرت، ومن يشتغل بالتجارة يعطى رأسمال يكفيه ربحه غالباً باعتبار عادة بلدة (١) •، كما ان توجيه التعليم به يتوافر له فرص العمل من مهام الدولة التي يجب أن تقوم بها كما مر • وقد سبق وأن أشرنا أن الدولة تحارب البطالة، وتوفر فرص العمل للقاسرين •

ولكن هذا التخطيط لابد وأن يكون ضمن مبادئ عامة لا بد وأن تلتزم منها :

- (١) أن يكون موافقاً لأحكام الاسلام وقواعده وكتلياته، ولذا فيجب أن يعتمد على تعاون الافراد والتزامهم بالأحكام، تلتزم به الدولة دون ضيق أو ضرر بحرية الافراد الممنوحة لهم في ظل أحكام الشرع، فلا بد لهذا التخطيط أن يكون موافقاً لمبدأ الملكية الخاصة التي أقرها الشرع والحرية - الاقتصادية المقيدة وحرية السوق المنضبطة للخالية من الموانع، ولا يلقى اياً من هذه المبادئ، ولذلك قلنا أن أسلوب التخطيط المركزي المعتمد على تملك وسائل الانتاج من قبل الدولة غير ملائم للنظام الاسلامي •
- (٢) أن يكون محققاً لمصلحة شرعية ثابتة تشمل عامة المجتمع لأن تحقق مصلحة فرد أو جماعة محينه على حساب الآخرين (٢) لذلك فان الفقهاء • عندما قالوا أن تصرف الامام منوط - بالمصلحة قالوا أنه لا يجوز له التفضل بين فئات الناس عن سوى نفسه (٣) • وليس له ان يخرج شيئاً من يد أحد الا بحق ثابت معروف (٤) •

---

(١) : نهاية المحتاج في شرح المنهاج للامام الشافعي الصغير الجزء السادس ص ١٦٢ مرجع سابق •  
 (٢) : النظام الاقتصادي الاسلامي للدكتور محمد عبد المنعم عفر ص ٤٦ مرجع سابق  
 (٣) : الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٣٣ مرجع سابق  
 (٤) : الخراج لابن يوسف ص ٧١ مرجع سابق •



(٣) أن يكون تحديد الاهداف في الخطة الاقتصادية محققا  
لالهداف الاسلام العليا من اقامة احكام الله في الارض وعزة  
الاسلام وأهله ، والمحافظة على مقاصد الموع والمصالح التي  
يشهد لها ، فتحدد الاولويات حسب ما يحقق المقاصد الضرورية  
من حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال • ثم ما يليها  
مما تنفع به الحياة من حاجيات ثم من كماليات ، وأن  
يتم من خلال اختيار أفضل السبل وأيسرها لتحقيق هذه -  
الاهداف تحقيقا للقاعدة الشرعية\* المشقة تجلب التيسير<sup>(١)</sup>  
واتباعا وتنفيذا لقول الله تعالى : ( يريد الله بكم  
اليسر ولا يريد بكم العسر (٢) • وقوله ( وما جعل عليكم  
في الدين من حرج (٣) •

- 
- (١) : الامباء والنظام مرجع سابق ص ٧٥  
(٢) : الآية ٨٥ من سورة البقرة وانظر النظام  
الاقتصادي الاسلامي ص ٤٧ مرجع سابق  
(٣) : الآية ٧٨ من سورة الحج •

### المبحث الثالث

#### تصور الاستراتيجية المماراة الاسلمية

##### تمهيد:

خلصنا فيما سبق من هذه الدراسة الى ان أساليب التنمية المطروحة على الساحة الاسلمية حاليا ،لم تستطيع أن تحقق للبلاد الاسلمية التقدم الاقصادى والاجتماعى المنشود ،وقد ذكرنا طرفا من اسباب هذا الفشل والتي من أهمها أن -  
الاساليب المطروحة ذات أصول فكرية لا تتفق مع البيئة الاسلمية ،وهى بالتالى لا تؤثر فى افراد الامة تأثيرا يذهبهم للمشاركة فى عملية التنمية الاقصادية برغبة واندفاع  
فكل نماذج التنمية المعروضة تفترض وجود نظام اقصادى معين مسبقا يتم تنفيذ هذه النماذج فى اطاره ،فان لم يكن لمثل هذا النظام وجود فى الواقع ،فان محالولة تطبيقه تصبح مجرد عبث لاطائل تحته .

والبلاد الاسلمية حتى اليوم وان كانت فى كثير منهما تمتنع ظاهريا منمها او نظاما اقصاديا معينا سواء أكان هذا النظام رأسماليا ،أم اشتراكيا ،أوهى مشترك بينهما فهى تفتقد أهم ركن يقوم عليه النظام الا وهوالايمان به والثقة فيه ذلك أن الاصول الفكرية لهذه الانظمة قامت على مبادئ غريبة عن البيئة الاسلمية ،فأنه من المعترف به أن لكل مجتمع خصائصه الذاتية التى تميزه عن غيره - من المجتمعات . . . وتقوم هذه الخصائص اول ما تقوم على الجانب المهنوى من حياة المجتمع والذى يشمل المقيدة - والفكر ونظام الحياة وأسلوب السلوك ،وهى فى الواقع تختلف بين المجتمعات التى نشأت هذه الانظمة فيها وفى

المجتمعات المسلمة التي تقوم الجانب المعنوي منها على الاسلام عقيدة وفكر ونظام حياة ، حتى وان غاب عن التطبيق الفلسفي في الحكم والسياسة الا انه يفيض في عقول الافراد والجماعات ويسير حياتهم وسيطر على أفكارهم ذلك أنه الدين الخالد الذي وعد الله بحفظه قال تعالى : ( انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون (١) ) .

وقد قال أحد المبشرين " وليم جيفورد " متى توارى القرآن ومدينة مكة عن بلاد العرب يمكننا حينئذ أن نرى العرب يتدرج في سبيل الحضارة التي لم يبعده عنها الامحمد وكتابة (٢) . وهو يقصد أن الحضارة الغربية المادية تحول القرآن بيسن المسلمين وبين أن يعتنقوا مبادئها ، وهي منه كلمة حق أراد بها باطلا فما دام الاسلام قائما ، فان أي أسلوب للتقدم لا يأخذ أحكامه ومبادئه في الاعتبار ، فإنه محكوم عليه بالفشل لا محالة أما الحضارة الحققة فالاسلام لا ياباها بل يدعو اليها حتى قيل ان الحضارة هي الاسلام (٣) ، وهكذا يجب ان تكون في بلاد المسلمين فالحضارة في الاسلام بملامحها الرئيسية والتي تشمل الكون - وتمييزته للانسان ، والانسان ذاته وما أودع فيه وبما به كرم والدين الذي يمثل الحلاقة بين الاثنين ويربطهما برباط وثيق كنظام حياة وبرنامج عمل (٤) ، مما المحتا اليه في مفهوم التنمية الاسلامي (٥) وهي في حقيقتها الاسلام بكل ما جاء به من تصور للكون والانسان والحياة .

- (١) : الآية التاسعة من سورة الحجر
- (٢) : الفارة على العالم الاسلامي . ل ما تليبه ص ٣٥ لخصه ونقله الى العربية كل من محب الدين الخطيب ومساعد الباي - مكتبة اسامة بن زيد بيروت بدون تاريخ .
- (٣) : معالم في الطريق الاستاذ سيد قطب دار الشروق بيروت طبعه ثامنه ١٤٠٠ / ١٩٨٠ . مقدمات في فهم الحضارة الاسلامية . محمد على ضناي مؤسسة الرسالة . ودار الايمان لبنان طبعة أولى ١٩٨٠ / ٨٤٠٠
- (٤) : العقل المسلم والروية الحضارية للدكتور عماد الدين خليل دار الحرامين الدوحة الطبعة الاولى ١٩٨٣ / ١٤٠٣
- (٥) : انظر الفصل الاول من هذا البط ص ٢٥٦

رأى تصور آخر ان ينجح فى توجيه أفراد الامة الاسلامية الى تحقيق تقدم مادى ومعنوى ملموس ، لان التنمية فى حقيقتها عملية منضمة تستهدف التغيير لاوزاع معينه غير ملائمة ، بأوضاع أخرى ملائمة لتحقيق التقدم .

وكل تغيير له حدان الاول : هدم ما هو غير ملائم ، والثانى : بناء الملائم من هذه الاوزاع والتنمية بهذا المعنى هدف كبير يستوجب الاعتماد على مذهب ونظام يكون أساسا راسخا لتحقيقها ، ولا يسد له من أن يحظى بقبول السواد الأعظم من الامة ، لانه لا يكفى لتحقيقها تدخل الدولة وحدها وتسييرها لهذه العملية جبرا (١) . فالافتناع من الأفراد فى بلادنا هو الانطلاقه الحقيقيه لتحقيق المماره (٢) .

وان يتم ذلك فى بلادنا الاسلاميه الا من خلال الاسلام بتغيير الاوزاع الموافقة له ، وبناء الاوزاع الموافقة له ، والتى سبق عرض - الكثير منها خلال هذا البحث ، والتى ستكون باذنه الله المحققه لمماره متقدمة .

ولعل هذا ما يقصد بالامالة الفكرية للحلول التى تصاغ من خلال الفكر المتميز ، والواقع المراعى (٣) ، الذى ادى عدم الأخذ بها وايضاها الى فشل الحلول المستورده التى فى واقعها ليست موابا .

لان استيراد مناهج التنمية الاقتصادية من النظم الأخرى خطأ فادح لان تلك المناهج وضعت أصلا لتناسب اقتصاديات معينه ، ذات تطور وظروف وامكانيات وأهداف خاصة ، وحتى لو أخذ فى الاعتبار عند استيرادها ومن ثم تطبيقها تعديلها لتتواءم مع وقائى أحوال وظروف البلاد المستورده فانه ذلك لن يودى الى نجاحها حيث أن روح وفلسفة وطبيعة تلك المناهج تبقى على حالها - على

---

(١) ، (٣) : استراتيجيه التنمية بين الامالة والتقليد للدكتور

ابراهيم نسوقى اباظه دار النجاش ببيروت ١٩٧٣

(٢) : : الاستيعاب والاقتصاديه فى الاسلام للدكتور محمد عبد

المنعم عفر ص ١٦٨ مرجع سابق

حد تمبيير البعض - الى حد كبير (١) . فلا بد ان تكون التنمية والعمارة متلائمة ونابعة من داخل البلاد عقيدة وشريعة وفكرًا ونظامًا .

ومن هذا المنطلق فان أى استراتيجيه للتنمية الاسلاميه ، لابد وأن يأخذ فى الاعتبار عند وضعها المبادئ والحكام التى اشتمل عليها الاسلام عقيدة وشريعة وأن تكون الاهداف نابعة منه ، كما يجب أن يراعى واقع الحال فى البلاد الاسلاميه من الناحية البشرية والمادية القطية ، وهذه الاستراتيجية هى ما يعنى بها هذا البحث

اولا : الاسس الفكرية : المبادئ العامة للاستراتيجية

ان المقومات التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعيه والتى عرض للبحث لدراستها . تثبت ان المقوم الاساسى للتنمية هو الانسان بصفته منفذا وهدفها ففى ذات الوقت ، وقد رأينا تقديم الاسلام له على كافة العوامل الاخرى ذلك لان الاسلام عندما يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية فانه انما يحالها بصفقتها جزا من مشكلة أوسع وهى العناية بالانسان العناية الشاملة ماديا ومعنويا (٢) . وذلك يستلزم بناء الانسان بناء متكامل لا ياتم ذلك الا من خلال :

أ - ترسيخ العقيدة الاسلاميه فى نفسه لانها المؤثر فى تكوين مفاهيمه عن الحياة والكون وعلاقته به ، ولانها الدافع البالغ الاثر فى توجيهه نحو العمارة على أسس صحيحه ، وهى التى تمحو من نفسه تلك القيم الخاطئة التى تعطل العمارة وتؤدى الى التخلف .

(١) : التنمية النموذجية لاقتصاديات الدول العربيه للدكتور مبارك حجير مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٩

(٢) : السياسات الاقتصادية فى الاسلام ص ١٦٩ مرجع سابق

ولن يتم هذا الترشيح الا من خلال اصلاح برامج التعليم ، وربط المحكم بعقيدة الاسلام حتى تصبح كل العلوم ذات صيغة اسلامية حتى لا يكون بين معتقدات الافراد ، وما يتلقونه من علوم ومعارف تناقض يوقمهم في الاضطرار ، ويؤدي الى عدم الاستفادة من تلك العلوم ، وهو أمر ملاحظ في بلاد المسلمين فقد نهل الافراد في علوم مختلفة ولكنهم لم يستطيعوا التكيف معها لهذا التناقض فلم يقيدوا منها ، أو أن افادوا منها دعاهم ذلك لمطالفة معتقداتهم ، والشك فيها على الاقل ، فان تعليم علوم الاقتصاد مثلاً كما هي دون النظر الى ما يوافق من جزئيات معلومتها (١) أحكام الاسلام أو لا يوافقها مثل لذلك وكذلك علوم الرياضيات والاحياء والفلسفة وما شابه ذلك

ولملك ذلك من اسباب عدم الابداع في العلوم والمعارف - والتجديد فيها ، فان من يقف حائراً بين دينه وعلمه الدنيوي ينشغل فكره ويتشتت ذهنه فلا يستطيع ان يبدع في مجال علمه ويدلنا على ذلك ان المسلمين الاوائل عندما نقلوا علوم الامم طبعوها بطابعهم الاسلامي واعطوها الصيغة الاسلامية فتقوموا

(١) : يدرس في الرياضيات حساب الفوائد المركبة ، والاسهم والسندات والتأمين وقد يكتفى احياناً باشارة الى ان الربا محرم في الاسلام في بعض الكتب المدرسية فمثلاً في كتاب الحساب للصف الثالث المتوسط لعام ١٣٩٦ هـ بالمملكة يبدأ بشرح موضوع الربح المركب ، فيذكر المؤلف في صفحة ونصف رأى الاسلام في الربح البسيط والمركب ثم يقول : بعد ان عرضنا رأى الاسلام في الربح البسيط والربح المركب يحسن بنا ان نستفيد بعض ما درسناه عن الربح البسيط . . . . . ويمضي في شرح مواضيع الربح البسيط . هكذا وكأن رأى الاسلام الذي اوردته لا يعنيه الا كما يعنى الاوربي عندما يدرس موضوعاً للدیان رأى فيه فيذكره لا لصوابه وانما لمعرفة مختلف الآراء فيه فقط او ليخلص الى انه لا يلائم الواقع .

ويقول مؤلف الكتاب في مقدمته " الهدف من تدريس الحساب في هذا الصف هدف رياضي اجتماعي في الوقت نفسه لما تتميز به موضوعات هذا المنهج من الحيوية والاهمية الاجتماعية ولهذا - حرصنا عند معالجة موضوعات المنهج في هذا الكتاب أن تكون مطبوعة بالالوان الاجتماعی الواقعي ، ونظراً لضرورة اطلاع الطالب على المعاملات الحسابية والتجارية المتخلفة التي وردت رغم أن بعضها لا يساير تعاليم الاسلام . . . فان الغاية دراسة الاسس الحسابية التي تقوم عليها هذه المعاملات وايضاح وجهة

مما يخالف عقائدهم واحكام دينهم ، وبذلك برزوا فيها و اضافوا اليها الجديد •

وهذا الامر يتصل بالتقدم الفنى والتكنولوجيا ، والذى يقتضيه اليوم من العوامل الهامة للتقدم المادى ، فلا بد ان من اصلاح مناهج التعليم وربط العلوم بالاسلام ربطا محكما ، حتى يمكن للمسلم أن يحصل على المعارف النافعة ، والتى تؤدى الى تقدم بلاده دون أن يقع فى التناقض بين دينه والعلوم التى يتلقاها فلا بد وان يكون التعليم مستملا على شرح العقيدة الاسلامية وما تقتضيه من بديهيات ثابتة فى الاسلام ، وتدعو الانسان الى التحرير من كل سلطان لاسيما ان ربه ، وتدعوه الى ربط الاسباب بالاسباب كما سلفت الاشارة (١) •

فلا بد وأن تشمل المناهج الدراسية منذ المراحل الاولى على دراسة العقيدة فى صورتها النقية ، بعيدا عن الخلقات المنحوية أو الساليب المحققة للكلامية غير ذات النفع ، وأن يشمل ذلك كل البلاد الاسلامية ، لان ذلك يوجد فكرا موحدا يقود الى تصحيح الاوضاع فى المجتمعات الاسلامية ، يجعلها تنطلق الى التقدم - المادى والمعنوى بثبات وقوة •

نظر الاسلام فى تحريم الربا فى جميع صورة • وممظم ما درس فى هذا المنهج مخالف الاسلام وهو مع كل ذلك فى نظر واضع المنهج يتميز بالحيوية والاهمية الاجتماعية الواقعية •• اليس فى هذا غرس لفكرة ان الاسلام لاشان له بتنظيم الحياة لان الاهمية للواقع •• وأى ارتباك يصيب الطالب فى هذا السن الضيق الصف الثالث المتوسط حينما يدرس امرأ يطام انه محرم فى الاسلام ، ولكن الواقع يقتضى الا يمكن أن ينشأ على ان الاسلام أمر لاشان له بواقع الحياة • وهكذا نجد مثل هذا فى كثير من المناهج الدراسية يكفى هذا ضرب مثل لها •

انظر كتاب " الحجاب للصف الثالث المتوسط " تأليف الدكتور احمد محمود عبد الرووف والمهندس حسين محمد عبد الرووف وطبعة

١٩٧٦ ١٣٩٦ هـ

(١) : انظر ص ٩٥ من الباب الاول

ب- ويستلزم هذا ان يقام الاساس الفكري الذي ستقوم عليه التنمية وهو نظام الاسلام ، فلذا كان تقليدنا للنظم الاخرى أدى الى استمرارية تخلفنا ، فلا بد ان من هم بقايا - تلك النظم الطارئة ، فالبنا ، لا ينهض الا على اساس ، والاساس لا يثبت الا بعد اخلاء المكان من كل ما قد يكون سببا لعدم ثباته من غث وطم وورم (١) فلا بد من القضاء على الثنائية في الفكر ، ولابد ان يعرض كل امر يراد اقتباسه على مقاييس الاسلام واحكامه فما وافقها قبل وما عارضها رفض ، وذلك يستلزم اقامة النظام الاسلامي المتكامل في كل شئون الحياة حكما وسياسة واجتماعا واقتصادا وثقافة وسلوكا .

ولا يجب ان نتهيب هذا الامر وان نقول : انه لابد من التدرج في التغيير ، وان ذلك يستلزم وقتا طويلا فنحن نعلم ان نظام الاسلام وحكمه اقيم في فترة قصيرة في عمر الزمن لم تتجاوز ثلاثة وعشرين عاما ، ولكن الامر يحتاج الى ايمان وصدق عزيزة ويحتاج أيضا الى بعض التضحيات ولا شك ولكنها لاتقارن بما سيجنه المسلمون من هذا التغيير . ونحن نعلم ان كل النظم المماصرة عندما بدأت احتاجت الى مثل هذا التغيير الشامل وبعضها انتهج أسلوب القسوة في التغيير كما هو الحال في الاشتراكية حيث استطاعت تغيير النظام كله في مدة وجيزة ، وما عهد ستالين - ديكتاتور روسيا بالبيد .

والتنمية تغيير ارادي وكم عانى الناس من هذا التغيير في المجتمعات الاخرى وخاصة في الجانب الممنوى في حياتهم .

أما التغيير الى الاسلام فلن يقتض كل هذه التضحيات أو القسوة ذلك لان تغيير النظم الطارئة أسهل بكثير من تغيير نظم راسخه تطاول عليها الزمن ، ثم ان تغيير

---

(١) : من المسئول عن تخلف المسلمين للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص ٤٤ مؤسسة الرسالة بيروت مكتبة الفارابي دمشق ١٩٨١ / ٩٤٠١



نظم لا تحظى بالثقة من الخاضعين لها أمر يسير واستبدالها بنظام يحظى من الخاضعين لها بالثقة والاحترام ، ومن قبله الايمان به يجعل الأمر أكثر سهولة واعظم يسراً ولو صدقت النيات .

ج - توجيه أجهزة الاعلام والدعاية نحو خدمة التفسير من الكتاب والمصحف والاذاعة والتلفاز ، أو حتى الخيالة (السينما) لما قد كان لكل هذه الوسائل والتي قد نسميها وسائل اتصال أثر كبير في نشر قيم ومفاهيم متعارضة في بلادنا الاسلامية ، وقد نجحت الى حد بعيد في صرف الانظار عن مشكلتنا الاساسية ، حتى كانت تجعل من تخلفنا عقداً ومن خسائرنا مكاسباً .

وهي اسلحة قوية فعند لم اليوم في ساحة تصارع الافكار والانظمة ، وقد أغادت منها المجتمعات المتقدمة ما ديسا قنع طريقها استطلاعت الحكومات أن تصل الى التفسير الذي تريده فتؤثر في قيم كان يؤمن بها الناس ايمان المقيدة الثابتة ، فتحيلها الى شيء من تراث الماضي - كما يقال - ينظر اليه باستحقاق وازدراء . وتثبت عن طريقها قيماً جديدة كان نظر اليها وكأنها بدع خبيثة فاذا هي القيم الجديدة بالتقدير والاحترام

فهذه الوسائل أشد خطراً في قضية التفسير من المدارس والجامعات ، لأنها تخاطب مباشرة كل فئات الامة المتعلمين منهم وغير المتعلمين حضارهم وكبارهم ، نساءهم ورجالهم من يعيشون منهم في المدن ومن يقطنون الريف ما لا غنى عنهم والفقراء (١) . والأمر الذي لا يجادل فيه أن هذه الوسائل قد انتشرت في بلادنا الاسلامية بسرعة قد تفوق انتشارها في البلاد المتقدمة مادياً (٢) .

---

(١) : وسائل مقارومة الفكر والفكرى للعالم الاسلامي للدكتور حسان محمد حسان ص ٧٢ مطبوعات رابطة العالم الاسلامي بمكة من سلسلة دعوة الحق العدد الخامس ١٤٠١ هـ  
(٢) : من المسؤول عن تخلف المسلمين مرجع سابق ص ٥٥/٥٥

والذى لا يهأرى فيه أيضا أنها قد استخدمت استخدانا خاطئا حتى أنها استخدمت لمأرب تزيد تخلفنا عمقا ، فكانت وسائل غزو فكرى لمجتمعاتنا أفقدتنا سلامة التفكير فى مشاكل عديدة وأسبابها •

وهى ولادك أمر واقع فى بلادنا له فوائد ومضاره ، وما علينا سوى أن نعيد منه بأحسن الطرق العلمية الممكنة ، فنجعلها أداة للتفسير الحاسم الذى لا بد منه اذا أردنا تقدما حقيقيا فنجعل منها أدوات نافعة للمساعدة فى غرس القيم الاسلامية والمبادئ ، التى تجعل التفسير اللازم من هذه الاوضاع غير الملائمة الى الوضع الصحيح الذى يجعل من مجتمعاتنا الاسلامية الممارسة • متبعة للاسلام ، مطبقة له ، بوعى وأدراك حقيقة واقعه ، ولتفيد من تطبيقه تقدما لن يتم الا به ، وهو أمر ممكن الحد حدوث لو تضافرت الجهود من أجله •

ونحن نعلم أن تحقيقه لن يتم الا بجهود الحكومات الاسلامية والتى قد لا يرغب البعض منها فى حدوث التفسير المطلوب ، ولكن حدوثه فى بعض أجزاء العالم الاسلامى ممن يميل الى قبول الفكرة لا شك سيؤثر فى باقى المجتمعات الاسلامية ، فى عالم أصبح عن طريق وسائل هذا الاتصال مترابلا ، ولكن على أن تتخذ البلاد المؤمنة بفكرة التفسير الاسلامى الأمر عدته ، فتخطط بأحكام ، ويأحدث الاساليب العلمية الممكنة حتى يمكنها مقاومة التيار المعارض •

وليس فى ذلك ما يخشاه المصلحون بان الله ، فالدول اليوم تتصارع بالافكار عن طريق هذه الوسائل وتنشر ان ذلك جزءا من الحريات التى لا يجب ان تمارس فأذا فعلنا ذلك قلن يوجه لنا اللوم ، وان وجه ممن لا يريدون لنا التقدم الحقيقى المقترن - بالاسلام فملينا ان نتمسك بما يزعمونه من حريات ووسائل الاقناع اليوم مجال يتقدم فيه العلم بخطوات حثيثة ولا بد أن نفيده من ذلك •

يقول دافيد ما كلياشد: تعتبر زيادة وسائل الاتصال ضرورة اولى لاحداث التفسير وذلك مثل زيادة الطرق ووسائل النقل العام الرخيصة والكهرباء والراديو ، والتلفونات والمحف أو حتى الطلب العامه عندما لا تتوافر الوسائل الأخرى

ويقول يجب استعمال وسائل الاتصال كالراديو والخطب والمصافح  
للإعلام الناس وأعدائهم للتغيير . كما يذكر أن بعض علماء  
النفس يفضلون استخدام الراديو والتليفزيون أو الطلوع  
المأهولة لتعليم القيم التقليدية (١) .

ولبناء هذا الأساس الفكري لابد وأن يكون هناك توافق بين  
التربية والتنشئة للضار ، والأهداف المرغوبة لتحقيقها للمصارة  
بشقيها : المضمون والمضمون المادي ، كما ذكرناه سابقاً من  
التربط بينهما وتوقف كل منهما على الأخرى ، وقد توصلت  
بعض الدراسات النفسية إلى أن الحاجة للإنجاز ترتبط ارتباطاً  
عضوياً بنوع التربية في الضر ، فكلما كانت هذه التربية  
سليمة وقائمة على أسس وقواعد صحيحة كلما ارتفعت الدوافع  
لدى الأفراد للعمل والإنجاز .

وليس هناك تربية تماثل التربية الإسلامية في إيجاد مثل  
هذه الدوافع ، فلن للمدين بصفه عامة تأثيراً قوياً في إيجاد  
هذه الدوافع حتى أن كثيراً من الحركات الإصلاحية الدينية  
التي حدثت في أوروبا في القرن الماضي استهدفت محالولة  
تنقية المعتقدات المسيحية إلى حد ما ما شملت عليه  
تعاليمها من عوامل التبسيط والقصور عن الدنيا (٢) .

وأما الإسلام ولأنه في غير حاجة لمثل هذه الحركات ، بل  
كل ما يلزم أن تنشأ الضار على مبادئه وأحكامه ليكن  
لذلك أعظم الأثر في إيجاد جيل قوى يندفع للعمل والإنجاز ،  
ولكن هذه التربية تحتاج إلى ما يدعمها من الكفاءات العلمية  
ذات الخبرة ، والمناهج الجيدة ، والالتزام من قبل القائمين  
عليها بما يطمونه ، أي أن توجد القدوة أو النموذج الجيد  
الذي يحتذى .

(١) : مجتمع الإنجاز : الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية  
ص ٢٢٢/٢٢٠ مرجع سابق

(٢) : المرجع نفسه ص ٢٢٥

فان نظرة الاسلام الى الكون والحياة والانسان اذا غرست في النفوس والعقول سيكون لها أثر كبير في النهوض بالامة الاسلامية وتجاوزها للمصاعب والمخاطر ولاسباب تخلفها ، ذلك أنها ستدفع الانسان الى ان يربط بين الماده والخلق وبين العقيدة وبرنامج العمل ، ويتوجد في نفسه ثقة تدفعه للقبال على الحياة وممارسة كافة الانشطة بقوة وحماس مما دام يقرر ان كل عمل يؤديه اذا اخلص الغية فيه سيكون عبادة يشاب عليها ومع ذلك يفتنح بثماره في حياته المادية .

ولابد أن يصاحب التربية للمضار ، برنامج توعية وتصحيح لافكار الكبار . ذلك أن المجتمع الاسلامي بما استوربه من الافكار والمبادئ قد تكون فيه خليط من الثقافات الفكرية التي بلفت حدا من التناقض ، يستحيل معه الافادة منها ، وتوحيد الاساس الفكري من أهم القواعد الاساسية التي يقوم عليها حركة التغيير .

فبناء الانسان في تكامل من جميع النواحي العقائدية والفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل مترابط متماسك ملهم الخطوات في حياة أي مجتمع انساني يفتد التقدم في الناحيتين المعنوية والمادية مما وفي آن واحد .

وفي المجتمعات الاسلامية يكون هذا البناء من أهم مستلزمات التغيير الحقيقي ، لأنه سيوجد حدا مائلا من الانفاق بين المجتمعات المختلفة في كل الدول الاسلامية ، يساعد على اندماجها وتكاملها في عالم يمجج بالتكتلات والتجمعات - القوة التي تحقق اغراضها واهدافها من خلال هذا التكتل والوفاق .

والاسلام يدعوا الى مثل هذا الوفاق لانه يعتبره الاساس الذي يقوم عليه كيان المجتمع المسلم الشامل قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالسف

بين قلوبكم ، فأصبحتم بنعمته إخوانا ٥٥ الآية (١) .  
ولحل هذا يفسر كيف أن المجتمع الإسلامي في كل مراحل تاريخه  
حتى عندما انقسم إلى دويلات صغيرة وكيانات ضعيفة ، لم  
يفقد هذا الوفاق والاساس الفكري الواحد الذي كلما اقترب  
خار منه أيقظ في النفوس القوة والمزينة على رد الاعتداء  
والاجتماع تحت لواء واحد ، وكيف أن هذه الكيانات المتمتدة  
في عهد الاسلام المتأخرة لم تستطع أن تؤثر على الناحية  
الاقتصادية فيها حيث بقيت متكاملة بقول أحد المؤرخين  
للحضارة الاسلامية من الغربيين ( لم يكن من شأن هذا الانقسام  
وتمدد الامراء ان يؤدي الى ضيق في معنى الاسلام أو فسخ  
الوطن الاسلامي ، بل مارت كل هذه الاقاليم تولد مملكة واحدة  
ثم يذكر انه تحت هذه الظروف قامت وحدة اسلامية لا تتقيد  
بالحدود السياسية الجديدة ، وهذا عكس ما نشأ عن اتحاد  
الامبراطورية الالمانية في القرن التاسع عشر ، وهو بريسد  
بأن نمأة هذا الاتحاد وان قصد به اقامة دولة المانيّة  
واحدة ، الا انه لم يستطع أن يجمع بين كل اجزاء الامم  
الالمانية ، فقد ترك بعض الالمان مثل النمساويون منهم غرباء  
عن الاتحاد بل ويعاملون معاملة الاجنبي (٢) . وذلك ما لم  
يحدث بالنسبة لدول الاسلام فيما يسمونه القرون الوسطى  
فالفردي المسلم يتجول بين تلك الدول والامارات ويعامل فيها  
معاملة واحدة له من الحقوق عليه من الواجبات ما لاهلها  
والقاطنين فيها ، والفضل في ذلك يعود للاساس الواحد الذي  
تقوم عليه كل هذه الدول والمجتمعات وهو الاسلام .  
وهذا الاساس الفكري الواحد من اهم متطلبات القضاء على  
الاختلافات الحادة بين الدول الاسلامية ، التي تعطل مسيرة  
التنمية والعمارة فيها ، وتمنع تكاملها والاستفادة من

(١) : الايتان ١٠٢ ، ١٠٣ من سورة آل عمران

(٢) : انظر الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري  
لأنم مترجما ص ٢١ وانظر الهامش ايضا في نفس  
الصفحة دار الكتاب العربي بيروت بدون تاريخ

خبراتها ومواردها ، ويوجد ولو على المدى الطويل أساس لقيام  
الوحدة الإسلامية حتى ولو كانت في صورة اتحاد اقتصادي .  
كما أن هذا الأساس سيكون له الأثر المباشر على الأسس  
المادية الاستراتيجية تنمية تشمل البلاد الإسلامية كلها .  
ثانيا : الأسس المادية :

---

في حديثه الأنف الذكر عن الأساس العقائدي والفكري  
للمجتمع الإسلامي مقدمة طبيعيه للحديث عن الأسس المادية  
التي يجب أن تكون قاعدة استراتيجية تنمية وعماره -  
إسلامية في دمج كل قطر ، وفي وحدات المجتمع الإسلامي  
السياسيه المختلفه ، وذلك لأن الربط بين الأفكار والأشياء  
أمر مهم لكل عمل متعلق يستهدف التغيير إلى الأفضل  
وتحقيق التقدم .

وعملية التنمية والعماره لا تكمن فقط في كم ما يتحقق  
من أشياء مادية ترمز للتقدم ، كمنشآت البنية الأساسية  
أو الموانع أو غيرها من المنشآت المادية ، وإنما  
تكمن في كيفية الأفكار ذات الطبيعة النظرية التي هدت  
إلى إقامة هذه الأشياء ، فإن الأفكار إذا انفصلت عن  
الأشياء هدت الأشياء المادية غير ذات أهمية في التغيير (١)  
فإقامة بنك مثلا للمساعدة في تهيئة الجو لتوفير  
وسائل دفع سريع ، تلائم عملية التنمية المادية ، وتجعل  
من التعامل بين الأفراد والمؤسسات أكثر يسرا وبسهولة  
لا يعنى فقط انشاء منشأة مادية بأدواتها ووسائلها ،  
وإنما يعنى تقبل فكرة معينه ذات أسس فكرية .

فإذا كان هذا الشيء منفصلا عن الأفكار النظرية التي  
يؤمن بها المجتمع ، فإنه حينئذ إما أن يعدوا شيئا غير  
نافع أو أن ينقلب إلى شيء ضار ، فإذا كان نظام الإسلام  
لا يمتنع تيسير عملية التعامل ، ولا يأتى أن يكون هناك -  
وسائل دفع أكثر في حالة تمقذ العمليات الاقتصادية  
واتساع نطاق النشاط ، فإن هذا يعنى أن يكون هذا الشيء

---

(١) انظر فكرة كومنولث إسلامي لمالك بن نبي ص ٣٩  
وما بعدها مكتبة عمار القاهرة ط ٢ عام ١٣٩١/١٩٧١

مبنيا على أفكار من داخل النظام نفسه ، لا مستورده مع الشيء  
نقسه .

ولعل مثل هذا يفسر لنا بصورة صحيحة لماذا لم يؤثر البفوك  
التي أنشأت في البلاد الإسلامية منذ أمد ليس بالقصير ، ذات  
التأثير الذي أحدثته في المجتمعات الغربية ، فانما هو  
الانفصال بين الأفكار والأشياء .

ويقاس على ذلك أشياء كثيرة فجهاز الهاتف كوسيلة للاتصال  
السريع ان يكون شيئا نافعا اذا لم تكن الأفكار التي حبنت  
وجوده مبنية على أسس النظام واستخدامه على أساسها ، فانه  
ان كان وسيلة اتصال سريعة تسهل التعامل وتوجد للمتقارب  
كان نافعا وذا جدوى فأما اذا كان وسيلة للاضاعة الوقت  
بل وسيلة الى هدم الاخلاق والقيم الاصيلية في المجتمع ، فإنه  
يكون شيئا لاشير .

وهناك ملاحظة أخرى وهي أن الأشياء التي أزرع المجتمع  
الإسلامي بها كلها قادمة من خارجة أي مستورده ، وقد استوردت  
قبل أن تكتمل الأفكار اللازمة لوجودها فهي أشياء فقط أو  
أشياء جلبت أفكارا قد تكون أحيانا ضارة ومضادة للأفكار  
الفطرية التي يقوم عليها الأساس الفكري للمجتمع فالإسلام  
ان من أن تربط الأشياء بالأفكار النابعة من نظام المجتمع  
وأسسها الفكرية المبنية على أصول السلام وأن يسمى الى ان -  
تكون الأشياء بقدر الامكان مصنوعة داخل البلاد الإسلامية  
موائمة لبيئتها حتى لا يصبح مجرأ شيئا فقط أو أن تصود  
بالضرر على المجتمع فيحدث نمو متعاقد في الأشياء المادية  
وتدمر في الأفكار الفطرية كما هو الحال اليوم ، حيث  
يميش المسلم وسط وسائل مادية لا يستطيع ان يوافق فيما بينها  
وبين أفكاره وقيمه أو هو على الأقل لا يستطيع أن يطوعها لتلك  
الأفكار والقيم وخاصة مع التطور السريع والمذهل في تنامي  
هذه الوسائل وتعاقد الحاجة اليها واستخدامها .

ب- ان الاسس المادية التى تقوم عليها الصارة تكاد تكون واحدة فى كل المجتمعات الانسانية ، فان النشاط الاقتصادي فى حقيقته انما هو تفاعل بين الانسان بجسده وعقله وبين ما اوجته الله فى طبيعته من قوى وخيرات .

ومن أجل ذلك لابد وأن يحيا جذوة الحماس العلمى فى المجتمعات الاسلامية لان السبيل الى تحقيق عمارة حقيقة الا عن طريق النشاط العلمى المتزايد الذى يسمى العلم اكتشاف المجهول .

وهذا يقتضى فى هذا العصر الذى تراكمت فيه المعارف الانسانية بشكل كبير الى ان يستفاد من كل العلوم ذات اللطقة بالممارسة والتنمية ، فلا بد ان من أن تمار تلك الروح التى دفعت المسلمين الاوائل لنقل علم الاسم والاستفادة منها وتطويرها والاضافة اليها ، وهو أمر لا يتم الا من خلال جهود متكاثفة ومتكاملة لكل الدول - الاسلامية فلا بد وأن تنشأ مراكز البحوث العلمية ، وأن تدعم وأن تجمع القدرات الانسانية وان ينشأ لدى المسلمين وعى كان بالفرق بين المذهب والنظام والالهيبة الفنية - الانتاج وتطويرها التى يجب اخذ بها (١) . وتطويرها للنظام حتى تصبح وأنما تبحث عنه ، ولا يجب المبالغة فى الربط بين الالهيبة المادية والفنية والقواعد والاسس التى يقوم عليها النظام حتى يفقدوا هذا الربط منتجا لمبدأ رفض كل جديد من مستحدثات العصر المفيدة .

ج) أن تكون الخطط الاقتصادية نابغة من حاجات الاوطان ومتكيفة مع ظروفها ومبنية فى الجانب المضمون منها خاصة على قواعد ومبادئ الاسلام ، وأن تتوقف الدول الاسلامية عن نقل وتقليد استراتيجيات التنمية عن الغرب

(١) : استراتيجيات التنمية بين الامالة والتقليد للدكتور

ابراهيم مسوقى اباظه ص ١٥ مرجع سابق



أو الشرق وأن تقوم على أسس العمارة الإسلامية السابق  
دراستها في هذا البحث.

د - أن يوجد قدر ملائم من التكامل بين الدول الإسلامية من  
ناحية الموارد المادية والبشرية ، فالبدء من التصاون  
بين هذه الدول لسد النقص الذي تعاني منه كل دولة  
على حدة ، فكما أن هذا التكامل يفرضه وحدة الأمة  
الإسلامية من الناحية العقائدية به ، فإن الواقع  
أيضا يحتمه ، لأن العالم من حولنا يزخر بالتكتلات  
الكبيرة وجميع القوى ، بل أن الدول المتقدمة ماديا  
تلمس فائدة هذا التكتل فتتكامل فيما بينها رغم ما يكون  
بينها من خلافات تصل أحيانا إلى حدة متصاعدة .  
ولا يمكن للدول الإسلامية أن تحقق لنفسها قوة ناتجة  
اقتصادية إلا من خلال تعاون وتكامل فيما بينها ،  
ولا فأنها ستتمتع في تنفيذ خططها من أجل للعمارة -  
وستزداد ضخما وتخلقا من الناحية المادية

## الفصل الخامس

### التجربة التاريخية للعمارة الإسلامية

#### تمهيد:

ان دراسة التجارب التاريخية للتنمية الاقتصادية فى  
العصور الماضية ذات أهمية فى مجال دراسة التاريخ الاقتصادى  
لأن الحاضر إنما هو حصاد الماضى (١) . والتاريخ سجل الأمم  
وتقدمها وتطورها ، ومن خلاله يمكن للاقتصادى تتبع مراحل تطور  
الإنسانية اقتصاديا ومعرفة المشاكل التى اعترضت سير هذا  
التطور ، وكيف أمكن التغلب عليها ، وماهى أهم الأحداث التى -  
أسهمت فى تقدم الأمم ونهضتها (٢) . كما يمكن معرفة أثر البيئة  
الاجتماعية والسياسية فى سير الأحداث الاقتصادية ، وما مدى  
تأثر هذه البيئة بالأحداث الاقتصادية ذاتها (٣) .

وهذه الدراسة ذات أهمية خاصة بالنسبة للباحث المسلم ، ذلك  
أن الأحداث الاقتصادية وتجارب العمارة التى مرت بها المجتمعات  
الإسلامية عبر العصور . تمنيه على تتبع أثار تطبيق أحكام  
الإسلام فى هذا المجال وفتايج هذا التطبيق ، وتمنحه الفرصة  
للبرهنه على صحة ما توصل اليه من نتائج بأسلوب واقصى علمى  
للمبال للتشكيك فيه ، فالإسلام قد طبق على مر عصور المسلمين  
منذ أن ظهرت دعوته ، وحتى قضى على الخلافة الإسلامية نهائيا  
عام ١٣٣٦ هـ ، وان اختلف مدى هذا التطبيق أو صحته تبعا لما  
أعثره تأريخ الإسلام من أحداث أو ما أماب من نكسات ، وأما  
أساسة التطبيق والانحراف به عن الصراط المستقيم ، فانما ذلك

(١) : دراسات فى التنمية الاقتصادية للدكتور عاطف السيد ص ١١٢

(٢) : محاضرات فى التطور الاقتصادى للدكتور اسماعيل محمد

هاشم ص ٥ دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٨

(٣) : الموجيز فى التطور الاقتصادى للدكتور محمد عبد العزيز

عجيبه ص (أ) دار الجامعات المصرية بالاسكندرية ١٩٧٨

يعود لافراد الحاكمين ودرجة قربهم من الاسلام وأحكامه وتمكنها من أنفسهم أو بملهم عنها (١).

والقرآن الكريم يوجهنا لاستثمار التاريخ والاستفادة من أحداثه وعبره وحتى نتجنب أخطاء الماضيين فيقول (أو لستم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ، كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها وجاءتهم رسلهم بالبينات فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون (٢) . والرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم يرمذنا لاتباع من سبقنا من سلف الامة حيث يقول : ( خير أمتي قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ) وقال راوى الحديث عمران بن الحصين رضى الله عنه " فلا أدري أنكر بعد قرنه - قرنين أو ثلاثا " (٣).

فالاستفادة من تجربة الثلاثة القروني الاولى تعيننا على تتبع آثار تطبيق النظام الاسلامي ، وتطينة الأدلة الوافية على صلاحية أسلوب التنمية الاسلامي ولأنك وهو ما يسعى اليه هذا البحث وأمثاله .

وقد جعلنا هذا الفصل في مباحث لدراسة تجارب هذه القرون الثلاثة حيث سيعرض في المبحث الاول عصر النبوة والذي أسميناه عصر التكوين ، ثم سيعرض في المبحث الثاني : عصر الخلفاء الراشدين ، وفي المبحث الثالث العصر الاموي ، ثم في المبحث الرابع العصر العباسي .

ولن يكون الأمر دراسة تفاصيل الأحداث التاريخية بقدر ما يكون استخلاصا للخطوط العامة للحضارة في كل عصر من خلال الأحداث .

---

(١) : عوامل ضعف المسلمين للاستاذ سميج عاطف الزين ص ٧ وما بعدها دار الكتاب اللبناني بيروت بدون تاريخ

(٢) : الآية ٩ من سورة الروم

(٣) : صحيح الامام البخارى المجلد الثاني ص ٢٨٧ مرجع سابق

## المبحث الاول : عصر التكوين

ان أقل ما يوصف به العالم قبل ظهور الاسلام أنه عالم متداع قد شارف النهاية ، فقد فقد العقيدة ، كما فقد النظام ، أى انه فقد الطمأنينة فى الباطن ، والتي تنشأ عن العقيدة الصحيحة التى تطمأن اليها النفوس ، كما فقد الطمأنينة فى الظاهر ، والتي تنشأ عن وجود دولة تقضى بالشريعة ، وتوفر الأمن ، وتسمى الى تحقيق الكفاية للناس فى معيشتهم (١) . وعلاج مثل هذه الحالة يستدعى تضيييراً شاملاً للعقيدة والشرائع .

وذلك مما أتى به الاسلام حيث كانت دعوته انسانية عامه قال تعالى : وما أرسلناك الا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن اكثر الناس لا يعلمون (٢) . وقال ( وهو الذى أرسل رسول الله بالهدى دين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ) (٣) فقد جاء ليقضى على الانحياز المتفرقة والتي حرفت وأمتلاك بالالوهام والخرافات ، وعن ذلك نشأ فساد العقيدة وانتشرت الوثنية فى كل أمقاع العالم ، والاسلام جاء للقضاء عليها قال تعالى : ( لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ) (٤) فسيحان الله رب العرش عما يصفون ) . فالعقيدة أول الإصلاح وأهمه فتحرير النفوس البشرية من الخوف ، وملؤها بالطمأنينة أقوى الدوافع لتغيير نظام الحياة الى الامح ، فتوحيد الله بالعبادة وقبول الاوامر والنواهي منه ، ورفع سلطان البشر عن كاهل الانسانية ، هو أول مصادر تحرير النفوس من كل القيود ، قيود الوثنية ، وعبادة الاشياء والاحياء ، وممن العبودية الاجتماعية والاعراف الظالمة ، ومن عبودية الفكر

(١) : عبقرية محمد للستاذ عباس محمود المقاضى ٢٧ من مجموعة الحقاد الاسلامية مطبوعه دار الكتاب اللبنانى بيروت طبعه

اولى ١٩٧١/١٣٩١

(٢) : الاية ٢٨ من سورة سبأ .

(٣) : الاية ٣٣ من سورة التوبة .

(٤) : الاية ٢١ ٢٢ من سورة الانبياء .

• وقبولهما •

والتوحيد تخليص للانسان من الرهبانية التي تقتل في نفسه  
بهجة الحياة، وتمنحه من النشاط والعمل، وتخليص له من  
الشرف المضر الذي يجعله عبدا للمادة، ومن الاباحية التي  
تصرفه عن العمل المؤثر والمثمر مما، وتبعده عن وظيفته  
في الحياة (١) •

فمقيدة التوحيد جعلت الاحكام مصدرا واحدا، فألفت بذلك  
الاختلاف والتضام بين النظم والاعراف قال تعالى: (وما  
تعبدون من دونه الا اسما سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل  
الله بها من سلطان لمن الحكم الله أمر الاتعبدوا الاياه  
ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون (٢) . وقال:  
فلأوربك لأيمونون حتى يحكمون فيما شجر بينهم ثم لا يجدو في  
أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما (٣) . وقال: ومن لم يحكم  
بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (٤) ودعوة للتوحيد واصلاح  
أمر المقيدة قد أصل في هذا العصر الذي أسميناه عصر  
التكوين، وقصدنا به عهده عليه الصلاة والسلام — خيرا كبيرا  
لأمتيته •

فالفترة المكية من نزول القرآن قد عنيت بهذا الامر كل  
العناية، وهي فترة امتدت منذ أول يوم بعث به الرسول صلى  
الله عليه وسلم بالرسالة في اليوم السابع عشر من رمضان  
من السنة الحادية والاربعين من مولدة الشريف وحتى اليوم  
الذي هاجر فيه وهي فترة امتدت ثلاثة عشر عاما من عمر

---

(١) : عالمية الاسلام للاستاذ انور الجندى ص ٣٣ وما بعدها  
من سلسلة اقرا العدد ٤٢٦ نشر دار المعارف بمصر ١٩٧٧

(٢) : الاية ٤٠ من سورة يوسف

(٣) : الاية ٦٥ من سورة النساء

(٤) : الاية ٤٤ من سورة المائدة

الدعوة (١) • قضت فيها على جذور الفساد والاضطراب ، -  
واكدت دعوة التوحيد ، وأقامت البراهين والدلائل على -  
وحدانية الله وصفاته ، وما يجب له من عبودية الناس ، -  
وانعائهم لأمره ونهيه ، وإيمانهم برسله وكتبه وبيومه الآخر  
الذى ينتظرهم •

ونهج القرآن فى بيان كل ذلك أسلوبا يقوم على التدليل  
والاقناع ثم التهديد والوعيد وذكر اخبار الامم التى مضت  
وما حل بها ، مما شتمل هذا النهج على اقامة الدليل لابطال  
ورد العقائد الوثنية ، وما تحتويه من مساوئ ، ومن ثم  
القضاء عليها ، وبجانب ذلك كله بتمكارم الاخلاق والحث  
عليها (٢) •

ثم يأتى بعد ذلك دور التشريع للاحكام المفصلة بمبدأ  
ثبات القواعد والمقاصد والمناظر فى السور اللكية يجسد  
فيها اجمالا للمقاصد الاساسية من الشريعة ، وفى سورة الانعام  
مثلا نجد اجمالا للضرورات الخمس (٣) فى قوله الله تعالى :  
( قل تعالىوا أتلى ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئا • (٤)  
ويتبين بعدها حتى قوله تعالى : ( ذلكم وماكم به لملككم  
تتقون • (٥) فقد أمر الله فى هذه الآيات بالتوحيد وعدم  
الشرك بالله لحفظ الدين ، وأمر بحفظ النفس بقوله ( ولا تقتلوا  
النفس التى حرم الله ) ، وبحفظ النسل فى قوله ( ولا تقتلوا  
اولادكم ) ، وبحفظ المال بقوله ( ولا تقربوا مال اليتيم )

- 
- (١) : الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى لمحمد بن الحسن  
الحجوى الثمالى الفاسى جزء اول ص ١٦ نشر المكتبة  
المطبعة بالمدينة المنورة طبعه اولى ١٣٩٦ هـ  
وتاريخ التشريع الاسلامى للشيخ محمد الخضرى ص ١٧  
مطبعة السادة القاهرة طبعه سادسة ١٩٥٤/١٩٧٣  
(٢) : المرجعان السابقين فى نفس الصفحات وبناء الاقتصاد فى  
الاسلام لزيدان ابو المكارم ص ١٣ مطبعة دار الجهاد  
القاهرة ١٣٧٨/١٩٥٩ •  
(٣) : مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ محمد عبدالمظيم  
الزرقانى جزء اول ص ٢١١ دار احياء الكتب العربية  
القاهرة • بدون تاريخ •  
(٤) : الآية ١٥١ من سورة الانعام  
(٥) : الآية ١٥٣ من نفس السورة •

وبقوله أوفو الكيل والميزان) \* ثم يحفظ المقل بقوله ( ذلكم وصاكم به لعلكم تمقلون) ثم قى قوله ( فأتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ) ثم ثم أن الايات قد اشتملت بعد ذلك على وصايا عدة من الاوصان الى الوالدين والاولاد والابتعاد عن المصاى ظاهرة وباطنة والاصان الى اليتيم ، والعدل فى المعاملة والقول حتى قيل أن هذه الايات المحكمات قد اشتملت على ما اجمعت عليه شرائع الخلق ولم تنمخ قط فى ملة (١) .

فهذه الفترة ههنا فيها بالاس والقواعد والمقاصد تثبتا وتوطيدا ، وان لم تخل من بعض الاحكام التى جاءت اجمالية غير مفصلة (٢) \* ولهذا فالعناية فيها بالمشئون الاقتصادية انما هى عناية بالاس والقواعد الاجمالية ، كبيان أثر المال فى النفس الانسانية التى لم يشهد بها الايمان وكيف تطغى به وبسحره ، وتنزع الى الظلم ، وكيف يكون الأثر ~~حساب~~ بالموازنين والقيم للمعانى وللانسان اذا لم يصاحب اكتساب المال واقتنائه ايمان ، وما يقود اليه هذا الأثر من استبعاد المال للانسان ، فيقوده الى الطغيان ومحاولة استعباد الناس وامتهان حرياتهم وما يوقعه فيه من مساوئ الاخلاق (٣) . والقرآن يضرب المثل للناس بحال من عاصروا نزوله فيقول قى ابنى جهل ( كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى (٤) \* ولا علاج له هذه الحالة الا <sup>ان</sup> يتذكر ان قيمة الانسان لا ترتبط بالمال وحده

- 
- (١) : الجامع لاحكام القرآن للقرطبى جزء تاسع ١٣٢ والقول منسوب لمجد الله بن عباس رضى الله عنه وانظر ايضا فى مفهومة التفاسير للشيخ محمد على الصابونى مجلدا ١ ص ٤٧٨
- (٢) : مناهل العرفان فى علوم القرآن جزء اول ص ٢١١ ٢١٢
- (٣) : معالجة الاسلام لمشكلات الاقتصاد للاستاذ ابراهيم الحويل ص ١٩ مؤسسة الرسالة بيروت طبعه اولى ١٣٩٦/١٩٧٦
- (٤) : الايتان ٦ ، ٧ من سورة الملق

بل ترتبط أولا وقبل كل شيء بطاعة الله وأمثال امره ،لذا فانه يذكره بالآخره ( ان الى ربك الرجعى (١) ويقول فسى أبى لهب ) تجت يدا أبى لهب وتب وما اغنى عنه ماله وما كسب مسيطى نارا ذات لهب (٢) • ليفنى ما أرتبط فى الاتمان من ان قيمة الانسان تكمن فى غناه ، وقصة للمتطهرين فسى سورة الكهف فانما هى قصة أثر الفنى وكثرة المال فى النفس الانسانية ،وما يودى اليه ذلك من كوارث ان لم يصاحب الفنى ايمان (٣) • وهى دعوة لتخليص النفوس من أثر المادة المدمر اذا سيطرت على النفوس ،وتحكمت فيها •

ومنها أن علاج هذا الاثر انما يتم بالايمان والتقوى :  
ان سمىكم لستى فلما من أعطى وأتقى وصدق بالحسنى ،فسنيسره للمسرى ،وإما ما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للمسرى ،وما يفنى عنه ماله اذا تردى (٤) • ويقول الله عن العلاج أيضا ( ان الانسان خلق هلوغا ، اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا ،الا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون ،والذين فى اموالهم حق معلوم للسائلين والمحروم (٥) •

ومن هذا العلاج التوجيه الى ان قيمة الانسان ترتبط - بكرامته وعمله الصالح ومنه الانفاق على الفقراء • والمساكين واليتامى (٦) • كما هو ملاحظ فى الايات السابقة ،وان يراعى العدل فى التعامل بين الناس والا تبغض اشياءهم وفى سورة

- 
- (١) : الاية ٨ من سورة الملق  
(٢) : الايات ١ - ٣ من سورة المسد  
(٣) : المرجع السابق ص ١٩ وما بعدها • وبنا • الاقتصاد فى الاسلام ص ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ مرجع سابق  
(٤) : الايات ٤ ، ١١ من سورة الليل •  
(٥) : الايات ١٩ ، ٢٥ من سورة المارج  
(٦) : معالجة الاسلام لمشكلات الاقتصاد المرجع السابق ص ٢٠



المطففين مثل لذلك) ويل للمطففين الذين إذا اكثالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون (١) . فالعدل في الكيل والميزان باعطا . كل من طرفي التعامل حقه وما يقابل الثمن الذي يدفعه أو الموض الذي يبذله طريق الى العدل والانصاف ، ولا يتعاد بالنفس عن آثار المال المضرة وفي قصص الأمم السابقة كقصة نبي الله شبيب مع قومه توجيسته من الاسلام للعلاج قال تعالى على لسان نبيه شبيب : (ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تمشوا في الأرض مفسدين (٢) . وقصة قارون غنى قوم موسى وكيف أثر الغنى فيه بغييا على الناس قال تعالى : (ان قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم ، وأتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالمصيبة أولى القوة ، اذ قال له قومه : لا تفرح ان الله لا يحب الفرحين (٣) . وما آل اليه أمره ( فحسنا به وباداره الأرض فما كان له من فئة ينفروه من دون الله وما كان من المنتصرين (٤) .

ولما لم تكن في هذه الفترة للاسلام دولة قائمة وسلطة رابعة فان الاحكام التفصيلية تأخرت عنها ، وان لم تخل من قليل منها ، الى الفترة التي كانت فيها للاسلام دولة وسلطة يمكن منها تطبيق الاحكام وتنفيذها لحكمه اقتضتها سنة التدرج بحيث تم في هذه الفترة القضاء على كل دواعي الاضطراب ، وعلى مختلف المواقف التي تحول دون نشوء نظام متكامل للحياة كنظام الاسلام .

واما الفترة الثانية : وتبتدأ بهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى وفاته في سنة احدى عشرة من الهجرة النبوية ففيها فطمت الاحكام ، وذلك لان الاسس والقواعد قد استقرت في الفترة السابقة ، واقتضت حكمة الله أن توجد دولة الاسلام

(١) : الايات ١ ٣٦ من سورة المطففين .

(٢) : الاية ٨٥ من سورة هود

(٣) : الاية ٧٦ من سورة القصص

(٤) : الاية ٨١ من سورة القصص



والحقيقة ان حكمة الله عز وجل قد اقتضت ان تندرج الاحكام عند تشريعها من لدن نزول القرآن اول مرة حتى انقطاع الوحي واذا نظرنا في بعض الاحكام التي تمس الحياة الاقتصادية فاننا نلاحظ هذا التدرج ، فان الزكاة كتشريع مالي لم تفرض الا في السنة الثانية من الهجرة ، ولم يعمد للمال لخذ الزكاة وجميعها الا في السنة التاسعة (١) ، وكما ان احكام الميراث لم تنزل الاية المنظمة لها الا بعد غزوة أحد وهي قوله تعالى : ( يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ) (٢) ، وآخر آية نزلت في احكامه وتنظيمها قوله الله تعالى ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ان امرؤ ملك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ) (٣) ، وقد نزلت في السنة المباشرة (٤) .

كما ان احكام الاحياء الاقطاع للراعي تقررت في السنة الرابعة (٥) ، وتقررت احكام الجزارعه والمساواة في السنه المايحه ، وعندما عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خمير بشر ما يخرج منها (٦) ، كما تقررت احكام المماسلات بصفة نهائية في السنة المباشرة ، ففيها نزلت آية المائدة التي أمرت بالوفاء بالمقود قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالمقود أحلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم (٧) ) ، وحرم الربا بكل انواعه ومنهجه تحريما باتسا نهائيا في السنه المباشرة من الهجرة حيث نزلت الايتين

(١) : انظر فتح الباري صحيح البخاري للامام شهاب الدين ابن حجر المصقلاني المجلد الثالث ص ٢١١ مرجعها بق وايضا الفكر السامي الجزء الاول ص ١١٦

(٢) : آية ١١ من سورة النساء

(٣) : آية ١٧٦ من سورة النساء

(٤) : الفكر السامي في تاريخ الفكر الاسلامي المرجع السابق الجزء الاول ص ١٢٠ ١٥٧٠ .

(٥) : المرجع السابق ص ١٢٤ من الجزء الاول

(٦) : انظر صحيح البخاري مجلد ثاني ٤٦ من حديث ابن عمر والفكر السامي الجزء الاول ص ١٣٧

(٧) : الآية الاولى من سورة المائدة

( وأحل الله البيع وحرم الربا (١) . وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين (٢) ) .

ولونحننا نستقصى الأحكام التي تمس الحياة الاقتصادية والتي تقررت تدريجيا خلال المشر سنوات التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد الهجرة وقبل وفاته خرج ذلك بنا كمن غرضنا من الإشارة إليها ، وهو أن هذا التدرج في تقرير الأحكام ، قد يجعل الناظر في تأريخ الأحداث الاقتصادية في عهد التكوين هذا في ليس من أمره ان لم يكن على علم مسبق بأن القرآن قد نزل مفرقا منجما قال تعالى : ( وقال الذين كفروا لولا نزل عليه هذا القرآن جملة واحدة ، كذلك لمثبت به فولدك ورتلناه ترجيلا (٣) ) . وقال : ( وقرآننا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا (٤) ) .

وان لم يكن على علم بأن احكام الاسلام قد روى فيها - التدرج وتقديم الهم على المهم في التقرير هفائه ان لسم يعلم ذلك وقع فيما وقع فيه أولئك الذين اغتروا بأقوال المستشرقين - والذين أشرنا الى ما وقعوا فيه آنفا .  
خلاوات التنمية والمارة في هذا العهد :

تم في هذا العهد الميمون ارساء القواعد الاساسية التالية للمارة :-

١ - تفسير مفاهيم وأوضاع المجتمع لوضع الامة في مرحلة انطلاق نحو تحقيق المارة الاسلامية بمفهومها الذي سبقت الإشارة اليه ، ففضى على الوثنية وبقايا الاديان

(١) : الآية ٢٧٥ من سورة البقرة

(٢) : الآية ٢٧٨ من سورة البقرة

(٣) : الآية ٣٢ من سورة الفرقان

(٤) : الآية ١٠٦ من سورة الاسراء

المحرقة، وارسيت عقيدة التوحيد، وأقيمت احكام الله على الارض  
 وخلص المجتمع بذلك من عوائق كثيرة كانت تحول بينه وبين  
 الانطلاق، ففرض على المصبيه الجاهلية الموروثة التي كانت  
 تربط المفرد بقبليته، تلزمه بنصرتها وان اخطأت الطريق  
 وأحلت محلها رابطة قوية هي رابطة الايمان التي آتت بين  
 كل المسلمين على اختلاف اجناسهم واللوانهم والمستقيم (١)  
 قال تعالى: (انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين أخويكم  
 واتقوا الله لعلكم ترحمون) (٢) ، ( يا ايها الناس اننا  
 خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان  
 اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير ) (٣) .  
 كما قضى على كثير من المفاهيم الخاطئة التي كانت تقف  
 حائلا بين الامة وتحقيق الحضارة ، فلا اسراف ولا تبذير، ولا تقود  
 أو تكاسل ولا اكتناز واستغفار بالثروة دون أداء حقوق الله  
 فيها . مما افضنا شرحه فيما سبق .

٢ - أقيم البناء العلوي للمجتمع : فالاحكام استقرت وأو  
 لنقل بلغة المصراع أن القوانين وأنظمة الحكم قد  
 استتبت ، وأصبح للمجتمع مؤسساته القضائية والمالية  
 والثقافية والتعليمية ، فأول منماة أنماها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حينما وصل المدينة مهاجرا انما  
 كانت المسجد (٤) ، الذي كان مدرسة لمجتمع المدينة  
 الجديد ، وانما ذلك اغراض أخرى سياسية وقضائية  
 وعسكرية ، فقد كان الى جانب ذلك دار الشورى ودائرة  
 الحكم ومنطلق الجيوش .

- 
- (١) : انظر المجتمع الاسلامي للدكتور مصطفى عبد الواحد  
 ص ٤٥ دار الجبل بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٤/١٩٧٤
- (٢) : الآية الحاشرة من سورة الحجرات
- (٣) : الآية ١٣ من سورة الحجرات
- (٤) : الكامل في التاريخ لمحمد بن محمد بن عبد الكريم  
 الشيباني المعروف بابن الاثير الجزء الثاني  
 ص ٧٦ دار الكتاب اللبناني طبعة ثالثة ١٤٠٠ /  
 ١٩٨٠ - والسيرة النبوية لمحمد بن عبد الملك بن  
 همام المفاخرى جزء ثان ص ١٠١ مطبعة الحاج عبد السلام  
 شقرون القاهرة ١٩٧٤

٣- أقام التنظيم الإداري اللازم لانطلاق المجتمع نحو  
 الصدارة ، ووضعت أسس تنظيم إداري سليم للدولة الإسلامية  
 في هذا العهد بما لم يعهد له مثيل من قبل ، فالاعمال  
 تقوم على المسؤولية التامة من كل فرد يلي عملا كلكم  
 راع وكلكم مسئول عن رعيته (١) . والاعمال لا بد وان ينظم  
 أمرها في تسلسل للمسئولية قال صلى الله عليه وسلم  
 ( اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم (٢) ) وهذه الامارة  
 لها شروط يجتمعها شرطان اساسيان كفاءة في الرئيس  
 وحب من المرؤسين قال صلى الله عليه وسلم ( لانها امانة  
 وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من اخذها بحسبها  
 وأدى الذي عليه فيها (٣) . وقال : ( ما من أمير يلي أمر  
 المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح الا لم يدخل معهم الجنة (٤)  
 وقال صلى الله عليه وسلم ( ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة  
 الرجل يوم القوم وهم له كارهون والرجل لا يأتي الصلاة  
 الا لدبارا ومن اعتبد محررا (٥) . وعلى هذا الاساس  
 اختار الرسول عليه الصلاة والسلام الولاة والامراء ووضع  
 نظام مراقبة لهم ، فحاسبهم فقد روى مسلم في صحيحه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل ابن اللتيبي  
 رجلا من الازد - على الصدقة ، فجاءه بالمال ، فدفعه الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذا مالكم ، وهذه -  
 هدية أهديت لي ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم

- 
- (١) : انظر صحيح مسلم الجزء السادس ص ٨ من حديث عبد الله  
 بن عمر رضي الله عنه  
 (٢) : انظر صحيح مسلم جزء السادس ص ٧ من حديث ابن عمر رضي الله  
 عنه  
 (٣) : انظر جامع الاصول جزء السادس ص ١٤  
 من حديث أبي سعيد الخدري وغيره لابي داود  
 (٤) : انظر صحيح مسلم جزء السادس ص ٩ من حديث مقفل بن سار  
 رضي الله عنه .  
 (٥) : الرجل لا يأتي الصلاة الا اربارا : يعني بعد ما يفوته  
 الوقت ومن اعتبر محررا : اي اتخذ الحر عبدا والحديث  
 رواه ابن ماجه في سننه من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه واسناده صحيح ورجاله ثقات كما نقله تحقيق  
 السنن عن الزوائد انظر الجسنن جزء اول ص ٣١ ، جامع

أفلا تعدت في بيت أبيك وأمك منتظر أيهدى اليك أم لا (١) .  
 كما أنشأ بيت المال بمعنى الجهة التي تتولّى إليها الأموال  
 التي تستحقها الدولة من زكاة أو فئ أو غنائم أو سواها  
 حقوقاً له (٢) . فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن الحسن  
 بن علي رضي الله عنهما - وهو صغير - أخذ ثمرة من ثمر  
 الصدقة فجعلها في فيه فقال صلى الله عليه وسلم كخ كخ  
 أرم بها . أما علمت أنا لا نأكل الصدقة (٣) . وقد رأى -  
 الكتاني في هذا الحديث دلالة على أن بيت المال في عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يشمل الجهة والمكان معاً (٤)  
 وقد كانت موارد الدولة في عهده صلى الله عليه وسلم  
 تصرف كلها في النفقات ولا يتخذ منها احتياطاً للدولة (٥) .  
 وما ذلك إلا لحداثة الدولة وعظم مهامها ، فقد بحث بعض الأمراء  
 فيما بعد عمران بن الحصين رضي الله عنه لجمع الزكاة ،  
 فأخذها من الأغنياء وردها على الفقراء ، فلما رجّع حاسبه  
 الأمير فقال له : أين المالى . فأستنكر عمران ذلك وقال  
 وللمال أرسلتني . أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعناها حيث كنا نضعها  
 على عهد (٦) .

#### الأصول الجزء السادس ص ٣٢٩ .

- (١) : انظر صحيح مسلم جزء سابع ص ١١ من حديث أبي حميد الساعدي .
- (٢) : الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٣ مرجع سابق .
- (٣) : من حديث الميخين انظر جمع الفوائد من جامع الأصول ومجموع الزوائد الجزء الأول ص ٣٨٠ وهو في البخاري المجلد الأول ص ٢٦٠ .
- (٤) : التراتيب الإدارية أو نظام الحكومة النبوية للشيخ عبد الحى الكتاني مجلد أول ص ٤١٢ دار احيا التراث العربى بيروت .
- (٥) : انظر الفخرى في الآداب السلطانية ولللدول الإسلامية لمحمد بن علي بن طياطين المعروف بابن الطقطقان ص ٨٣ بيروت ١٩٦٦/١٣٨٥ . انظر الخراج والنظم المالية للسدول الإسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الريس ص دار الانصار القاهرة الطبعة الرابعة ١٩٧٧ .
- (٦) : انظر جامع الأصول جزء خامس ص ٣٥٧ من حديث إبراهيم بن عطاء مولى عمران بن الحصين رضي الله عنه ويذكر فيه ان الأمير كان زياداً ويمزوه الى الترمذى ، وجمع للفوائد جزء أول ٢٨٨ وقال صاحب اعذب الموارد ان رجالاً لصحيح

كما بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة الخطوة الأساسية لتحقيق العمارة وهي التعليم فأنشأ كما ذكرنا مؤسسته فعلم أصحابه وأنتدب بعضهم للقيام بمهمة التعليم كعبادة بن الصامت وأبو عبيدة بن الجراح (١) وكان يأمر عبد الله بن سعيد بن العاصي أن يعلم الناس - الكتابه ، وجعل فداء بعض الأسرى في غزوة بدر ممن لا يجد المال ليفتدي نفسه أن يعلم عشرة من غلمان المسلمين الكتابه (٢) ثم نظم الأسواق وأقام نظام الحسبه فيها ، فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر من يقوم بمقاومة المخالفين من أهل الاحتكار ، ومن يشترون الطعام مجازفة فيبصوته قبل قبضه ونقله إلى أماكنهم (٣) وقد أثر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه استعمل على سوق مكة سعيد بن سعيد بن العاصي رضي الله عنه ، وقد روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم اختار موطئ السوق المدينة وحدده وقال : ( هذا سوقكم فلا ينتقض ولا يضرن عليه خراج ) (٤) وبذلك وضعت الأسس لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحدوده كما سبق أن ذكر (٥) . ومنه أن حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم النقيع (٦) . لخير المسلمين أي لخير الجيش

- 
- (١) : التراتيب الإدارية المجلد الأول ص ٤١ ، ٤٢
  - (٢) : التراتيب الإدارية المجلد الثاني ص ٤٨ نقلا عن الروض الأنف لاسهيلي وابن عبد البر في الاستيعاب .
  - (٣) : انظر صحيح البخاري المجلد الثاني عن حديث سالم عن أبيه ص ١٥ وانظر التراتيب الإدارية المجلد الأول ص ٣٨٥
  - (٤) : من حديث أبي سيد انظر سنن أبي ماجه الجزء الثاني ص ٧٥١
  - (٥) : انظر ص ٤٤٩
  - (٦) : انظر الاموال لأبي عبيد ص ٢٢٦ من حديث نافع بن عمر رضي الله عنه وذكر الشيخ محمد خليل الهراس مطلق الكتاب أنه من مرويات الإمام أحمد وأبي داود عن الصب بن حنانه ورواه البخاري بإسناد .
- وأما النقيع فذكر أبو عبيد أنه موضع معروف بالمدينة وذكر ياقوت أنه من ديار مزينة وأن بينه وبين المدينة عشرون فرسخا



فوضع بذلك أساس تملك الدولة لبعض مصادر الثروة .  
 ووضع الرسول عليه الصلاة والسلام نظام احياء الارض المراث  
 والاقطاع موضع التنفيذ فاقطع الاراضى لمن يستطيع عمارتها  
 فأقطع سليط الانصارى والزبير بن العوام ، وبلال بن الحارث  
 المزنى وفرات بن حيان المحلى وهكذا (١) . بل أقطع فيما  
 روى أبو داود ومالك المعائن ، لمن يستطيع استخراجها ولعل  
 ذلك كان لحداثة الدولة حينئذ وعدم استطاعتها القيام بذلك  
 حيث أقطع معائن القبليه (٢) . بلال بن الحارث المزنى (٣) .  
 وقد كان مجتمع المدينة قبل قدوم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مجتمع يغلب على نشاط افراده النشاط الزراعى ، وكان  
 قدوم المهاجرين الى المدينة قد تترتب عليه وجود متعطلين  
 عن العمل هم المهاجرون الذين خرجوا من مكة تاركين وراثتهم  
 اموالهم ، وهم بين محترف للتجارة او الحرفة صناعية ، فتغلب  
 المجتمع الجديد على هذه المشكلة بالمؤاخاة بين المهاجرين  
 والانصار حتى بلغت هذه المؤاخاة حد الثوارث بين الفريقين (٤)  
 وترتب عليها ان امد الانصار أهل الزراعة المهاجرين بالتمويل  
 اللازم للتجارة والحرف ، فتنوع النشاط الاقتصادى وتغلب  
 على المشكلة .

٤ - توطيد الامن داخليا وخارجيا : ولما كان هذا العصر عصر  
 التكوين والاعداد للدولة الاسلامية ، فان توطيد الامن من  
 المهام الكبيرة التى قامت بها دولة الاسلام آنئذ .

- 
- (١) : الاموال لابى عبيد ص ٣٤٧ / ٣٤٨  
 (٢) : القبليه - كما ذكر الشيخ محمد خليل الهراس فى  
 تعليقه على كتاب الاموال ناحية من ساحل البحر  
 بينها وبين المدينة المنورة خمسة اميال .  
 (٣) : انظر جامع الاصول ربن الاثر الجزء الحادى عشر  
 ص ٢٢٨ من حديث عمرو بن عوف المزنى وحديث مالك  
 قال بلغنى عن ربيعه عن غير واحد ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث معادن  
 القبليه وهى ناحية القرع ، وتلك المعادن لا  
 يؤخذ منها الا الزكاة حتى اليوم . انظر فى الجزء  
 الاول من موطأ الامام مالك بشرح السيوطى ص ٢٤٤ ايضا  
 (٤) : انظر السيرة النبوية لابن هشام جزء ثانى مرجع سابق

فأقامت أمنا داخليا مثاليا تمثل في ايمان افراد المجتمع بالاسلام وتطبيقهم له حتى أن من يرتكب مخالفة يتقدم للدولة معلنا ذلك ولو عرض نفسه للمقابـم قم باقامة الحدود الشريعة والتميزات والمقوبات .

وأما الامن الخارجى واعداد القوة العسكرية فهو الامر الذى أخذ من الدولة جهدا كبيرا آنذاك ، ذلك ان تلك الفترة من حياة الدولة الاسلامية كانت فترة حروب متصلة حتى قبل أن غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم بلغت ست وعشرون غزوة (١) وهو أمر طبيعى حيث أن الدعوة كانت تستهدف التغيير الشامل لحياة المجتمع الانسانى بما يوافق الرسالة الالهية ، وهو أمر لاثراه الزعامات التى تعولت ان تستمد البشـر وتستذلهم .

وبذلك تكون الدولة الاسلامية فى عهده صلى الله عليه وسلم قد وضعت أسس الانطلاقة نحو الممارسة على أسس الشريعة والرسالة ، وأتمت بناء الدولة ووطعت قوتها وأمنها وصدق الله حيث يقول : ( اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً ) (٢) .

.....

---

(١) : مروج الذهب ومعاين الجوهر لعلى بن الحسين بن على  
المسعودى المجلد الثانى ص ٢٧٨ دار المعرفة بيروت

١٩٨٢/١٤٠٣

(٢) : الآية الثالثة من سورة المائدة

## المبحث الثاني : عصر الخلفاء الراشدين

وهو الفترة الممتدة من خلافة سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه وحتى نهاية خلافة سيدنا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ابتداءً من سنة إحدى عشرة من الهجرة النبوية (١) وحتى سنة أربعين من الهجرة التي قتل فيها سيدنا علي رضي الله عنه (٢) .

وقد كان في مبدأ هذه الفترة وفي خلافة سيدنا أبي بكر الصديق أحداث جسام بحيث واجهته ردة بعض القبائل عن الاسلام حتى قال بعض المؤرخين أن العرب أرثت الا أهمل المسجدين ( مكة والمدينة ) وما بينهما (٣) . وقال آخر أرثت الحرب وتضرفت الارض ناراً وأرثت كل قبيلة عامة أو خاصة الا قريشاً وثقيفاً (٤) . وأقتضت هذه الردة أن توجه موارد الدولة للجهود الحربية فقد قال ابو بكر رضي الله عنه قولته المشهورة ( لو منصوني عقالا لقاتلتهم عليه ) (٥) . ولا شك ان حالة مثل هذه تجعل الدولة في حالة طوارئ تأجل فيها بعض خططها الاقتصادية - ان صح التعبير - الا ان هذه الاحداث لم تستمر طويلاً حيث انتهت سريعاً ، وتمكن ابو بكر من توجيه تلك الجيوش التي كانت تحارب المرتدين في السنة الثانية عشرة من الهجرة الى العراق .

(١) : انظر مروج الذهب للمسعودي مجلد ثاني ص ٢٩٧ ، ٣٠٤

(٢) : المرجع السابق نفس الجزء ص ٣٠٨ ، ٤٣٣

(٣) : " " " " " " ص ٣٠٨

(٤) : الكامل في التاريخ لابن الاثير الجزء الثاني ص ٣٣

(٥) : انظر فتوح البلدان للبلخاري ص ١٠٣ وفسر المقال

بمقدمة السنة وذكر الرازي في مختار الصحاح في مادة عقل انها الجبل الذي يشد به نراع البعير مع وظيفة ثم بعد ان يثنى .

وهذا ما يؤكد ما سبقت الإشارة اليه من أن دولة الاسلام قد استقر امرها في عهده صلى الله عليه وسلم بمؤسساتها ونظمها ، حيث استطاعت التغلب على أول مشكلة واجهتها بحزم وقسوة وهي وان كانت مشكلة عسكرية الا ان أساسها اقتصادي فقد كان السبب الذي يتعلق به المدتدون ثقل الزكاة على كواهلهم ، فقد روى المؤرخون أن عبد الله بن نسمود قال : لقد قمنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاماً كدنا نهلك فيه لولا ان الله من علينا بابى بكر أجمعنا على ان لا نقاتل على أبنه مخاض وانية لبون وأن نأكل قري عريسه ونسجد الله حتى يأتينا اليقين ، فعزم أبو بكر على قتالهم (١) وقال البلاذري : ارتدت طوائف من العرب ومنعت الصدقة ، وقال قوم منهم : نقيم الصلاة ولا نؤدى الزكاة (٢) .

الا أن مواجهة المشكلة الطارئة لم تحد من تطبيق التنظيمات الاقتصادية الهادفة لاقامة الصمارة ، بل ان - مواجهة تلك الاحداث الطارئة انما هو تثبيت لتلك التنظيمات فحماً بيد الهة فهي مد لسلطة الدولة الاسلامية وتأكيدها ، وترشيخ لركن الزكاة ، وهو ركن هام من اركان النظام الاقتصادي الاسلامي ، وازالة لآخر الموائق التي يمكن ان تحول بين الامة والصمارة .

لذا فان ابا بكر رضى الله عنه استمر في الخطة النبوية الهادفة لاقامة الصمارة على أسس الشريعة واقامة أحكام الله على الارض وبعد مدوء هذه الاضطراب المفاجئة بدأت - مسيرة الصمارة على تلك الاسر تسير حثيثاً نحو أهدافها المرتجاة فقد تميز عهد الراشدين بالتطبيق المتكامل لنظام الاسلام في كل نواحي الحياة ، واستكمال مؤسسات الدولة الاسلامية من الفتوحات التي تمت في هذا العهد وهي كثيرة وما كانت تساهم به من زيادة دخل الدولة واتساع رقعتها وتكامل

(١) : المرجع السابق ص ٣١

(٢) : فتوح البلدان ص ١٠٣

أقاليمها وتنوع مصادر القروة فيها والانتاج  
استقرار نظام الحكم : فقد بدأ الأمر بترشيح مبدأ الشورى  
فى اختيار الحاكم وتحديد مسئولياته وسبل مساءلته مفاول  
موقف جابيه المسلمون بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم  
كان يتمثل فى السؤال التالى : من يلى الأمر بعده ، وما  
هى المقاييس التى تتخذ للاختيار .

فكان مانعرفه من صفات ولى الأمر التى اتفق الفقهاء  
عليها من الصداقة والعلم المؤدى الى الاجتهاد ، وسلامة  
الحواس والاعضاء والرأى السديد والشجاعة والنجدة ، ثم  
مسئولية الحاكم فى حراسة الدين وسياسة الدنيا ، ومساءلته  
عند الخطأ من أهل الحل والعقد ومالى الى ذلك (١) ، كل  
ذلك تقرر منذ أول يوم اختير فيه خليفة ، وان اختلف  
الناس بعده ، فانما هو اختلاف الأهواء والاحزاب .  
تنظيم اجهزة الدولة ومؤسساتها :

ثم أتى أمر دفع العبارة وتحقيقها بأن توجه الدولة -  
عنايتها نحو التنظيم لجهزة الدولة من انشاء الدواوين  
وبيوت المال واتخاذ قوى للأمن الداخلى وأخرى للأمن الخارجى  
وتحديد ما يمتلكه الافراد وما يكون ملكا عاما مشاعا للناس  
جميعا تحميه الدولة وتوجهه للمصالح العام ، وانشاء الطرق  
واقامة السدود وحفر الانهار والابار للزراعة والرى ، ولتوفير  
مياه الشرب .

فبدأ الأمر فى عهد الخلافة الاولى بأستقرار أمر بيت المال  
وعهد به الى أمين الامة أبو عبيده بن الجراح وعهد بالقضاء  
الى الفاروق عمر بن الخطاب (١) . وأستقلت الادارات وتمايزت  
السلطات - كما يقال بلفة المصر - وصوى الخليفة بين الناس  
فى العطاء حينما جاءت الفئام والانفال فى بيت المال -

(١) : انظر الاحكام السلطانية للما وردى ص ٥ وما بعدها مرجع سابق ،

(٢) : عبقرية الصديق للاستاذ عبداس محمود الحقاد ص ٢٧٦

وما بعدها .

بسياسة رأها \* أن الأعمال قرابها على الله وأن هذا الخطا \*  
مما هو فالسوة فيه خير من الاثرة \* (١) .

ثم جاء عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو عهد است  
استقرار قد توطأت أسس الدولة قبله ، فأنشأ الدواوين  
وجعل لها الموظفين ، فأنشأ ديوانا للخطا \* (٢) . لمرثيات  
الجند ومن يلحق بهم من موظفي الدولة ، وجعل للجباية  
ديوانا وسجلا ، وقد ظل هذا الديوان باللفتين الفارسية  
والرومية ، حسب لغة البلاد المفتوحة حتى عهد عبدالملك  
بن مروان حينما عرب (٣) .

وفى عهده استقر نظام بيت المال بأقسامه المختلفة (٤) .  
واستقلت ميزانيات الإيرادات والنفقات ، بحسب كل نوع منها  
ومصارفه من زكاة وخراج وفي غنائم ، كما نشأ في عهده  
نظام العشور \* أو الضريبة الجمركية \* (٥) ونشأ في هذا  
العهد قطاع عام للدولة تستثمره ، تمثل في اجتهاد عس  
بعدم قسمة الأراضي بين الجند الفاتحين ، وتركها في أيدي  
أهلها يعاملون عليها ويضرب عليهم فيها الخراج ، بمثابة  
الوقف على المسلمين ، فكان ملكا عاما لهم ودخلا ثابتا  
لدولتهم (٦) .

- 
- (١) : الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠١ وعبقريه الصديق  
للاستاذ العقاد ص ٧٧ وانظر الخراج للدكتور محمدنيا \*  
الدين الريس ص ١٤١ .
- (٢) : انظر الوزراء والكتاب لأبي عبد الله محمد بن عبدوس  
الجهشثاري ص ١٦ بتحقيق مصطفى السقا وزميليه طبعه  
ثانية ١٤٠١ / ١٩٨٠ مصطفى البابي الحلبي القاهرة  
وانظر الكامل في التاريخ لابن الاثير جزء ثان ٣٥٠
- (٣) : الوزراء والكتاب للجهشثاري ص ٣٨
- (٤) : الاسلام والتنمية الاقتصادية للاستاذ شوقي احمد دنيا ٣٥١
- (٥) : الاموال لأبي عبيد ص ٦٤٢
- (٦) : الخراج لأبي يوسف ٣٣ ٢٩٤

وتمثل أيضا فيما فعله عمر في أراضي الصواني ، وهي الأراضي التي بقيت ولا مال لها عند الفتح بجلالة أهلها عنها ، و كانت تابعة للمملوك السابقين أو كانت ملكا للدولة السابقة فقد أزرع عمر ضمنها إلى بيت المال ، ولم يقطعها حتى ان أحد الفقهاء فيما بعد قال أن هذا النوع لا يجوز إقطاع رقبته لأنه قد مار بأهلها لبيت المال مالا لكافة المسلمين فجري على رقبته حكم الوقوف المؤبدة (١) . حتى قيل ان غلة هذه الصواني التي تعود للدولة قد بلغت أربعة آلاف ألفا وقيل أنها بلغت سبعة آلاف ألفا ، وقيل أنها بلغت تسعة آلاف ألفا (٢) .

وقد رت وظائف الخراج والجزية والصنور وما شابهها مما يسمى اليوم ضرائب تقديرا عادلا يقوم على الإحصاء الدقيق لصنوف الأموال ، ولعن تفرض عليه الوظيفة ، فقد مسح عمر بن الخطاب أرض السواد ليضع عليها الخراج (٣) . وأحصى من يدفعون الجزية من أهلهم ، كما روى فيها ما تحتمله الأرض (٤)

- (١) : الأحكام السلطانية للمأوردى ص ١٩٣ . مرجع سابق
- (٢) : انظر الخراج المدكتور محمد ضياء الدين الريح ص ١٤٥ وانظر الخراج لأبي يوسف ص ٦٣ ، والخطط والآثار للمقريزي جزء أول ص ٥٦ ، انظر فتوح البلدان للبلاذري ص ٢٧٢ والخراج ليحيى بن آدم ص ٦١/٦٠
- (٣) : الأموال لأبي عبيد ص ٨٨ وقد بلغت مساحة الأرض حسب رواية أبي عبيد ستة وثلاثين ألف ألف جريب (٣٦ مليون) والجريب نوع من المساحة " قياس لمساحة الأرض .
- (٤) : فتوح البلدان للبلاذري ص ٢٧٠ وقد بلغ عدد هؤلاء حسب رواية البلاذري خمسمائة ألف وخمسين ألف فرد وقد قام بمسح السواد وأحصاه السكان عثمان بن حنيف

او بمعنى اخر طاعتها الانتاجيه، وما يتحمله الافراد بحسب  
قدرة كل منهم، بحيث فرق بين الفقير والفنى والمتوسط  
الحال (١) . وفرض على كل ما يستطيع احتماله من وظيفه مقدرة  
مع النظر اليهم فى حال التمكن والضعف، وعلالتهم من  
بيت المال اذا عجزوا ضمانا لهم وصيانة لحياتهم (٢) .  
حتى ان هذه العدالة فى فرض الوظائف المالية جعلت كثير  
من المستشرقين رغم تجنبهم على الاسلام وقوانينه يحترفون  
بها على مضمض فقال فأن فلوتن (٣) . ( ان المسلمين طالما  
كانوا خيرا من غيرهم من الفاتحين، ولا غرو أن أهل سورية  
ومصر الذين أثقل الرومان كاهلهم بالضرائب الفاحشه  
قبلا للفتح العربى (٤) . لم يقاموا الفاتحين من العرب -  
مقاومة تذكر، وكذلك الحال فى سواد العراق (٥) . وقد

(١) : المرجع السابق ص ١٣٢

(٢) : الشراج لىحى بن آدم ص ٢٠ وما بعدها

(٣) : يصف المستشرقون المذكور دائما اعمال المسلمين ودينهم  
بالعربى بقصد التهميه والى فى حروب المسلمين فما هى الا  
حروب قوميه او من غارات - كما يطول له ان يصفها -  
والدافع لها الثانية والجمع بزعمه انظر كتابه القالى  
ص ١٨ ٢٠٥ .

(٤) : نقلنا لقوله فلوتن تدليلا على عدم استطاعته اخفاء  
الحقيقة، رغم تحصيه الشديد، وان كنا نذكر القصد -  
السى - فى قوله حيث يجعل عدم مقاومة أهل البلاد -  
المفتوحة اينما يصود فى رأى لما فرضه العرب من ضرائب  
كانت اقل من ضرائب غيرهم، وتناسى اثر الاسلام كعقيده  
وشريعته، وتثقل أهل البلاد لها بما فيها من خير لهم  
ذلك انه يرى أن الاسلام انتشر بالارهاب ولم ينتشر بالاقناع

(٥) : السيادة العربيه والشيعة والاسرائيليات فى عهد بنى

أميه، تأليف فان فلوتن وترجمة د - حسن ابراهيم  
حسن وزميلة الاستاذ محمد زكى ابراهيم ص ١٩، طبعه

ثانية مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٥



نقل الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس في كتابه " الخراج " الامادة بعدالة هذه الوظائف عن عدد من هؤلاء المستشرقين منهم توماس أرتولدر \* ، ويتلوه صاحب كتاب <sup>فتح</sup> العرب لمصر (١) كما ان هذه الوظائف كانت تجبى بتوضيع بعد ذلك في مصالح الامة ، فلم تعد تجبى للحكام أنفسهم أو حسب رغباتهم كما كان يحدث قبل الاسلام ، فقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيما روى الحافظ الجوزى عن مالك بن اوس يحلف على ايمان ثلاث يقول : " والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد ، والله ما من المسلمين أحد الا وله فى هذا المال نصيب " ولله لثن بقيت لهم ليلتين الراعى بحبل صنما \* من هذا المال وهو يرعى مكانه (٢) .

وهذا من أسباب اقبال الافراد على أدائها وعدم تهريبهم منها ، وبالتالي السبب فى وفرة حصيلتها مما يساعد الدولة على تنفيذ مشاريعها العمرانية والاصلاحية ، كما أن هذه - الوظائف كانت محددة وواضحة بمقاديرها معروفة فى كل ما ذكرنا ، وفى الزكاة أيضا ذات الاثر فى حدوث العمارة ، كما سلفت الاشارة (٣) \* ، كما انه مراعى فيها المساواة فى تحمل عبثها فلا امتياز لافراد أو طوائف خاصة تحفى من دفعها أو تخفف عنها لمجرد الجاه أو الانتماء الى الطبقة ، كما كان يحدث قبل الاسلام ، كما أنها تميزت بالثبات فلم تصعد هذه الوظائف تتغير من عام لآخر حسب رغبات الحكام وحاجتهم وانما هى ثابتة المقدار على مر الاعوام الا ما يكون عائدا الى تغير الاحوال بزيادة الانتاج ولذلك أقبل الناس على

---

(١) : أنظر كتاب الخراج للدكتور الرئيس ص ١٦٤ وما بعدها مرجع سابق

(٢) : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزى ص ١٢٥ مرجع سابق

(٣) : أنظر مبحث تمويل التنمية فى الفصل الثالث ع ٢

أقاليم الدولة في طمأنينة وأمن على الأعمال الانتاجية التي تكفل لهم المعيشة والرخاء •

وأتميت لهم الفرصة لتحقيق التقدم في مختلف النواحي الصمرانية ، كما أنه وجد في ظل الدولة آخذ نسق عام من الشفافه الدافعه لتحقيق التقدم وبناء الحضارة في ظل مفاهيم صحيحة وجديدة (١) •

وقد كان للنظم المالية الاسلامية بما أتصفت به من وضوح وثبات أثر كبير على النشاط الاقتصادي بحيث حررته من القيود التي كانت تحد منه وتحيقه ، حيث أنها بالنسبة لما كان يجبي من ضرائب في عهود الحكومات السابقة تعتبر ضئيلة المقدار بالنسبة للممول ، تبقى له الكثير بمصلها ليستثمره •

فقد ألغيت تلك الضرائب التي كانت تثقل كامل الشعب في الأقاليم التي كانت خاضعة فيما سبق للروم مثل الضرائب على المنازل وأراضي المدن والضرائب على المهن المختلفة وتلك الرسوم التي كانت تفرض على النقل في داخل البلاد وما تفرضه الكنيسة من رسوم في صورة عينية من ناتج الزراعة ، وكذلك ألغيت تلك الضرائب التي كانت تجبي باسم الدين في فارس ، وما كان يفرض من ضرائب للحرب وغيرها واقتصرت على خراج وجزية على المسلمين ، وزكاة على المسلمين مما جعل النشاط الاقتصادي يتوسع ويزداد في أقاليم الدولة الاسلامية (٢) •

---

(١) : الخراج للدكتور الرئيس مرجع سابق ص ١٦ ، ١٦١

(٢) : نفس المرجع والمصدر

## سياسات الصارة والتنمية :

ثم ان عهد الخلفاء الراشدين تميز بالسياسات الاسلامية من اجل تحقيق الصارة ومن تلك السياسات :-

(١) السعى نحو تحقيق العمالة لكل افراد الامة بالحث على العمل يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه " تعلموا المهنة فانه يوشك أن يحتاج أحدكم الى مهنته " . وكان يحث الاصحاب على العمل ويقول عن التجارة أنها ثلث الإمارة أو ثلث الملك (١).

كما كان هذا السعى <sup>يتمثل في</sup> محرمان القادر على العمل الذى أتاحت له الفرصة أن يعمل من أن يأخذ من الزكاة أو أن يعان من قبل الدولة ما لم يعمل ، روى الجوزى ان عمر كان يمشى فى سكة من سكك المدينة فرأى صبيبه تطيش على وجه الارض تقوم مرة وتقع أخرى فسأل عنها فقلد عبد الله بن عمر : أو ما تصرفها يا أمير المؤمنين قال : لا ومن همى . قال : هذه احدى بناتك قال وأى - بناتى ، قال : هذه فلانة بنت عبد الله بن عمر . قال ويحك ما صبرها الى ما أرى . قال : منك ما عندك قال ومنمى ما عندى منك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ، انه والله مالك عندى غير سهمك فى المسلمين وسلك أو عجز عنك (٢) . ، وكان رضى الله عنه يسرى ان العبادة والخشوع لاتعنى الضعف والاشتكانه وترك العمل . لذا فانه عندما رأى شابا قد نكس رأسه تظاهرا بالخشوع قال له : أرفع رأسك فان الخشوع لايزيد على ما فى القلب (٣) . وجاءت امرأة تسأله من الزكاة فقال لها : ان كانت لك أوقية فلا تحل لك الصدقة (٤)

ثم يكون السعى نحو تحقيق العمالة أيضا بتوفير فرص

(١) : تاريخ عمر بن الخطاب للجوزى ص ٢١٧ .

(٢) : مرجع سابق ص ١٢٦

ولعل الحال فى هذا من اول عهد خلافته والا فان عبد الله فيما يروى الجوزى نفسه عن عمير التميمى <sup>أنه</sup> اشترى من غنائم جلولا باربعين الفا من الدراهم انظر نفس المرجع ص ٨٢

(٣) : نفس المرجع ٢٢٢ . (٤) : الاموال لابن عبيد ص ٦٦١

الحمل للأفراد يقول عمر بن الخطاب ان الله قد استخلفنا على عبادة لنسد جوعهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم (١) (٢) تنمية الموارد عن طريق احياء الارض الموات واقطاعها للأفراد (٢) • من قبل الدولة فقد قال ابو يوسف: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع اقواما وتآلف على الاسلام وأقطع الخلفاء من بعده من رؤا وافي اقطاعه صلاحا ، وقال قد جاءت الآثار بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع اقواما وان الخلفاء من بعده أقطعوا ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصالح فيما فعل اذ كان فيه تألف على الاسلام وعمارة الارض (٣) •

وقد جرى ذلك في عهد الراشدين منذ بدايته ، فقد أقطع ابو بكر رضي الله عنه لمبيته بن حصن والقرع بن حابس أرضا وكتب لهم بذلك هو قد أعتز عمر رضي الله عنه على ذلك لامن حيث كونه اقطاعا وانما لانه تأليف لهما وذلك أنه حينما رفض الشهادة على اقطاعهما قال لهما : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما والاسلام حينئذ ذليل ، وان الله عز وجل قد أعتز الاسلام (٤) • فالتأليف كانا ممن يتألف على الاسلام ، خشى عمر ان ينصرف هذا الاقطاع لهذا التألف •

ومن قال بأن أول من أقطع عثمان ، لم يلفه مثل هذا ، أو قصد أن عثمان أول من أقطع من أرض الصوافس في العراق وفارس ، وقد أقطع أبو بكر الزبير من أرض الحبشة ازمابين الجرف الى القناة (٥) • وأقطع مجاعة بن مرارة بن سلمى الخزامه (٦) ، وقد أقطع عمر بن الخطاب غير واحد في خلافته فقد أقطع مجاعة هذا أرضا ، وأقطع

- (١) : انظر الاسلام والتنمية الاقتصادية لشوقي احمد دنيا ص ٣٠٨
- (٢) : تشير بذلك الى الرأي القائل بان الاحياء يلزم فيه ابن الامام فيكون حينئذ أحبه بالاقطاع وهو رأى قد اخذنا به من قبل • (٣) : الخراج لابن ينف ص ٦٦ ، ٦٨
- (٤) : تاريخ عمر بن الخطاب للجوزي ص ٦١ •
- (٥) : انظر الخراج ليحيى آدم ص ٣ والجرف والقناة موضحان قرب المدينة تطبيق الشيخ احمد محمد شاكر على الكتاب المذكور ص ٦ (٦) : الأموال لابن عبيد ص ٣٥ والخزامه أرض باليمن تطبيق الشيخ محمد خليل هراس

رجلاً من ثقيف (١) ، وقد أقطع رضى الله  
حتى انتهى الى قطيعه خوات بن جبير الانص  
المستقطمون . ما أقطعت اليوم أجود من هذا /  
على اهتمام الخلفاء الراشدين بالعمارة فإن ار  
وهو واد خصب واسع المساحة ، وصالح للزراعة ، حينما  
على الناس القادرين على استصلاحه فانما يراد بذلك الا  
أرض ذات فائدة ونفع للعمارة والتنمية مطلقة ، وهو الام  
الذى دعا أحد الفقهاء فيما بعد أن يقرر بأن لا تترك ارض  
لأملك لأحد فيها ولا عمارة دون أن يقطعها الامام لان ذلك أعمر  
للبلاد وأكثر للخراج (٤) .

وكذلك فع ، عثمان رضى الله عنه فاقطع الكثيرين من الصحابه  
الأراضى ، وتوسع فى ذلك حتى توهم البعض - كما سلف - انه اول  
من أقطع ، ومن الصحابه - رضوان الله عليهم - الذين أقطعهم  
الزبير ، سعد بن مالك ، أبى مسعود ، اسامه بن زيد ، خباب  
بن الارث ، بل انه يروى أن عثمان اقطع من أراضى السواد من  
الصوافى التى ضمها عمر بن الخطاب الى بيت المال ، فقد  
ذكر الماوردى - رحمه الله - أن عثمان أقطعها ، لانه رأى  
اقطاعها او فر لقلتها من تعطيلها ، وشرط على من أقطعها  
اياها ان يأخذ منه حق الفى ، فكان ذلك منه اقطاع اجارة ، لا  
اقطاع تملك ، فتوفرت بذلك غلتها بعد أن تعرضت فيما سبق  
للانخفاض . حتى بلغت فيما قيل خمسين الف الف درهم (٥) وهو  
اجتهاد منه حكيم حيث قد بلغت غلتها فى عهد عمر رضى الله

- (١) : المرجع السابق ص ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩  
(٢) : فتوح البلدان للبلاذرى ص ٢٦ والخراج لأبى يوسف ص ٦٧  
(٣) : الحقيق ضوady معروف من اودية الجزيرة العربية يصب  
من جبال الحجاز الشرقية طرفه بالمدينة والاخر بنجد ،  
ولذا قيل عقيق المدينة وعقيق اليمامة انظر صحيح  
الأخبار عما فى بلاد العرب من الآثار للشيخ محمد بن  
عبدالله بن بليهد النجدى الجزء الاول ص ٨٣ ، ٣٦٦ تطبيق  
الاستاذ محمد محو الدين عبد الحميد مطبعة المحمدية القاهرة  
سنة ١٩٧٠ / ١٩٥١ .

- (٤) : الخراج لأبى يوسف ص ٦٦ مرجع سابق  
(٥) : الاحكام السلطانية للماوردى ص ١٩٣ مرجع سابق

عندما كانت الدولة تستثمرها على أعلى نه  
كما سلف تسعة الاف الف فقط .

ولم يكن الامام على بن ابي طالب رضى الله عنه  
مخالفا ، وان رأى أن القلائع في عهد سلفه كثرت وخص  
يستحقها ، فرأى أن يفتزعها ممن لا يستحقها وان يربها ار  
بيت مال المسلمين لتوزيعها بين يستحقونها على سنة المساو  
وقد روى المقرئ في الخط عن سيف بن عمر عن ثابت بن هريمه  
عن سويد بن غفله استقطعت عليها تحال اكتب هذا ما اقطع  
على سويدا ، أرضا لدوابه ما بين كذا وكذا . وروى ايضا انه  
أقطع كردوسا بن هاني رجة بمصر (٢) . وان كان عهده رضى  
الله عنه قد زعمت استقراره الفتن المظروفة ، فلم يكن  
فيه متمتع لما كان في عهد اسلافه رضوان الله عليهم أجمعين .

دور الدولة في المصاراة :

وفي هذا العصر قامت الدولة بكثير من المشاريع العامة  
التي تخدم المصاراة والتنمية ، وتبني لها . وتجعل امرها  
ميسورا ، من بناء الطرق وحفر الترع والانهار . واقامة  
السدود وقدمت المصاراة على الجباية ، وخطت المدن فما أرتضى  
الخلافا وضع المدن القديمة ، وأقاموا مدن جديدة ، فقد  
أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه سعد بن ابي وقاص ان يرتاد  
منزلا برياً بحرياً ليس بينه وبين المدينة بحر ولا جسر ، وخطات  
حينئذ مدينة الكوفة ثم البصرة فجعل المسجد ودار الامارة في  
وسطها وحولها ساحة ثم ترك العمران يتنامى في كل الجهات  
بدلاً منه على شكل هندسي بديع فجعل لها طرقات " مناهج " قدر

(١) انظر انوار مروج الذهب للمسعودي ج ٢ ص ٣٦٢ مرجع سابق

(٢) : المواعظ والاعتبار بذكر الخط والاثار للمقرئ  
هـ ص ٩٧ مرجع سابق

اتساعها بأربعين ذراعاً ثم شوارع أقل من ذلك بما يقارب -  
عشرين ذراعاً ثم الشوارع الصغيرة سبعة أذرع ، ولمنازل على  
قدر ستين ذراعاً ، وجعلت المنازل كلها من طابق واحد (١)  
فكان هذا التخطيط من أسلم انواع تخطيط المدن حينئذ ،  
حيث كان يختار أولاً الموضع الذى تتوافر فيه الشروط الصحية  
" برياً وبحرياً " قرب البحر ويميل الى الصحراء ، فيأخذ  
من كل فائدة يجعل فى وسطه المسجد ودار الإمارة وحوله  
ساحة ، ثم تخطط الشوارع الفسيحة والمنازل الواسعة حيث  
يحافظ فى هذا التخطيط على نقاء الهواء وتردده ووصول أشعة  
الشمس ، وهكذا اختطت فيما بعد الامصار .

وكان عمر رضى الله عنه يأمر ولاته بصيانة البلاد وشق  
الانهار ، فشق عمرو بن الحاصى بأمره خليجا بين النيل والبحر  
الاحمر عند القلزم " السويس " تجرى فيه السفن محملة بالبضائع  
الى الحجاز (٢) . وجعلت القنوات والقناطر والجسور فى  
البلاد المفتوحة (٣) ، وقد كان الخلفاء يأمرون باقامة  
المدود على على الاودية تصرف الماء عن المغمور ، صنع  
ذلك بمكة عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٤) . وصنع عثمان رضى  
الله عنه بالمدينة (٥) .

ومما اعان على الصيانة ما سبق ذكره من وضع أرض السواد  
وما صنع عمر بها من ابقائها رافدا يرفد ميزانية الدولة  
بدخل وفير تنفقه على مثل هذه المشاريع .

وقد انتشر الرخاء فى البلاد الاسلامية فى هذا العهد حتى  
أن المؤرخين يذكرون أن ثروات الافراد فى عهد عثمان رضى الله  
عنه قد بلغت مبلغا عظيما واحتوت الضياع والدور والاموال ،  
ويذكر المسعودى ثروات عدة من الصحابة مثل الزبير بن العوام

- 
- (١) : الكامل فى التاريخ لابن الاثير ج ٢ ص ٣٦٤ مرجع سابق  
(٢) : المواعظ والاعتيا بذكر الخطط والاثار للمقرئ ص ٢٤٠  
(٣) : فتوح البلدان للبلازرى ص ٢٧١ ٢٧٣ ٣٥٤ ٣٥٥  
(٤) : المرجع السابق ص ٦٥  
(٥) : المعوج نفسه ص ٥٤

الذى أبتنى دورا فى مصر والكوفة والبصرة والذى بلغ ماله بعد وفاته خمسين الف دينار وخلف ألف فرس وخطا بالامصار وذكر نحو ذلك لطلحه ابن عبيد الله ، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وزيد بن ثابت والمقداد وغيرهم (١) .  
ولا أدل من سعة الرخاء من أن عمر قد فرض لكل فرد عطاء حتى المولود الصغير ، وكان المطاء نقديا وعينيا من طعام وكساء (٢) .

ومما يدل على ثراء الدولة أن جباية خراج بعض اقاليم الدولة بلغت فى عام ٣٠ هـ ما يلى

| مقدار الخراج بالدراهم | الأقاليم        |
|-----------------------|-----------------|
| ١٣٥٠٠٠٠٠٠             | المـِـراق       |
| ٤٠٠٠٠٠٠٠٠             | مـِـصر          |
| ١٣٠٠٠٠                | بـِـرقـِـه      |
| ٢٥٠٠٠٠٠٠٠             | أفـِـرـِـقىـِـه |
| ٧٢٠٠٠٠ (٣)            | قـِـبـِـرى      |

- 
- (١) : مروج الذهب للمسعودى ج ٤ ص ٣٤٢ مرجع سابق  
(٢) : انظر تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزى ص ١٢٨ ، ٢٩ مرجع سابق  
والكامل فى التاريخ لابن الاثير ج ٢ ص ٣٥٠ ومبايعتهما  
وانظر الاموال لابى عبيد ٣٠٦ ٣١٤ مرجع سابق  
(٣) : من الخراج للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ١٥٧  
مرجع سابق



### المبحث الثالث: عصر الدولة الاموية

#### تمهيد:

ان الدولة الاموية تبدأ من خلافة معاوية بن ابي سفيان رضى الله عنه حينما بويع بالخلافة فى عام ٤١ هـ (١) . وأمتدت على مدى واحد وتسعين عاما وأشهر (٢) ، ولهى الدولة الثانية فى تاريخ الاسلام ، بعد دولة الرسول عليه الصلاة والسلام . وخلفائه الراشدين وقد أتمت ما بدوا به من نشر الاسلام والدعوة اليه وفى عهدهما اتسعت الدولة الاسلامية اتساعا كبيرا ، وانتظمت ادارتها ، وعظمت ثروتها (٣) ، واستحدثت فى عهدهما من النظم علاوة على ما كان قبلها ما يكفل العمارة ويسهل أمرها ، فأستكمل هذا الدواوين فنشاء ديوان الخاتم ، انشأ نظام البريد ، تسهيلات لوصول الاوامر الى الامصار ففى دار الخلافة (٤) ، وعريت فيها الدواوين وأنشأت دورا لضرب للنقود الاسلامية وعربت (٥) ، <sup>وعزيت</sup> بالصناعة والعمارة (٦) . ورغم ما لهذه الدولة من مزايا عظيمة الا انها قد تعرضت للنيل منها من قبل بعض المؤرخين وذلك لان التأريخ لم يبدأ تدوينه الا بعد انقضاء هذه الدولة ، فعند المؤرخون للنقض منها تقريبا لرجال الدولة التى تلتها ، كما أن أصحاب الامواء من أهل الفرق عمدوا الى التشويه فى تاريخها .

- (١) : مروج الذهب للمسعودى ج ٣ ص ٤ مرجع سابق
- (٢) : وحاضرات تاريخ الامم الاسلامية للشيخ محمد الخضرى ج ١ ص ٩٩ المكتبة التجارية الكبرى لقاهرة ١٩٦٩
- (٣) : الخراج للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ١٨٣ مرجع سابق
- (٤) : الفخرى فى الاداب السلطانية والدول الاسلامية لابن طباطبا ص ١٠٦ ، والوزراء والكتاب للجسار ص ٢٤
- (٥) : ماثر الانافه فى معالم الخلافة لاحمد بن عبد الله القلقشندي ج ١ ص ١٢٩ / د ج ٢ عالم الكتب بيروت الطبعة الاولى وحققه الاستاذ عبدالستار احمد ١٩٨٥

والمنصفون من المؤرخين لم يستطيعوا الا أن يجمعوا الرويات كلها ما بانه للحق وخاصة أنهم يذكرون الرواة ليعلم بحصته ذلك الصحيح من أخبارهم من المشكوك فيه ، وحماية لانفسهم ان اقتصروا على صحيح الروايات من هذه الاخبار (١) ، واستقبل بعد ذلك المستشرقون وتناولوا تاريخها <sup>بكثير</sup> الحق والحق ، والمستغرب أن يعمد بعض الكتاب المسلمين المحدثين السي متابعة مثل هؤلاء ، فيرون ان حكم الدولة الاموية حكم جاهلي (٢) ويرى البعض انه حكم يخالف الاسلام (٣) .

.....

## مظاهر العمارة فى هذا العصر

### ١ - التنظيم والادارة

رغم أن عصر بني أمية جاء بعد فترة اضطراب (٤) - وتخللته فتن عديدة (٥) ، الا انه قد واصل ما بدأه العصر السابق من خطوات لتحقيق العمارة وتثبيت أركان الدولة الاسلامية ، فقد استمرت الفتوحات الاسلامية واتسعت دائرة الدولة مما أدى الى تنوع ثرواتها وتعددتها .  
وقد نال التنظيم والادارة لهذا العهد عناية عظيمة ، فقد تمت مواصلة اتباع نظام الاسلام فمن الوظائف المالية كالزكاة والخراج والجزية والمشور وما أشبه ذلك وعينت الدولة باستقرار النظام ، فسمت الى توطيد الامن فى أرجائها

- (١) : العواصم من القواصم للقاضى ابى بكر بن الصربى واحقيقه ١٣٧٨
- (٢) : انظر موجز تاريخ الدين واحيائه لابى الاعلى المودودى  
مجلد الدين الخطيب ص ١٧٧ انظر اليها مثل اعطيهما السلفيه القاهرة
- (٣) : ٣٨ مؤسسة الرسالة بيروت ط ١٤٠٢/١٩٨٢
- (٤) : الاسلام للستاذ سميح عاطف الزين ص ٣٢٤ دار الكتاب اللبناني بيروت طبعه ثلثه ١٩٧٩ د
- (٥) : الاضطراب نعتى به تلك الحروب التى حدثت بين المسلمين منذ مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه وحتى مبايعة معاوية بن ابى سفيان رضى الله عنه
- (٥) : من هذه الفتنة تلك الاحداث الجسام التى حدثت فى عهد يزيد بن معاوية ، التى ادت فى بعض الاحيان الى انفصال اجزاء من الدولة كما حدث فى فتنة ابن الزبير

والقضاء على الثورات التي قامت بسبب الاضطراب الحادث بعد مقتل عثمان رضي الله عنه واختلاف على ومما وية رضى الله عنهما .

كما عنت الدولة بالشئون المالية ، بانتظام الادارة ، وضبط الخراج ، وهما شرطا زيادة الانتاج ، وضبط أمر بيت المال وديوانه وأوجد ديوانا للنفقات تسجل فيه وتضبط (١) وأوجد ديوانا للخاتم الذى يحتفظ فيه بصور وأمر الدولة وتختتم فيه الرسائل الى ولاية الامصار وتحزم وحتى لا تفتح الا لدى الولاة محافظا على سريتها .  
وانشأ نظام البريد - كما أسلفنا - والذى ساعد على سهولة نقل الاوامر والاخبار بسرعة بين العاصمة والولايات ، ولم يقتصر على ذلك ، بل أدى خدماته لأفراد الرعية مما سهل الاتصال بين الاقاليم (٢) .

وعنت الدولة باصلاح النظام البنقدى ، فوجت وزن الدينار والدرهم ، بعد أن كان مختلفا ، وعريتهما بعد أن كانا من ضرب الروم والفرس ، وحدد عيارهما وشدد فيه ، وأنشأت دار السكة وهي المكان الذى تضرب فيه النقود أو الآلة التى تضرب بها (٣) وأصبح ضرب النقود واصدارها من مهام الدولة تضبطة وتحدد مقدار النقود التى تطرح للتعامل ، وتلاحظ ذلك بين كل فترة - وأخرى حتى لاتزيد كميته عن حاجة المبادلات ولا تقل ، وحتى لا يحدث الاضطراب بسبب ذلك ، وحاربت تزيف النقود وشددت - المقوبات عليه (٤) .

وذلك مما أدى الى الاستقرار الاقتصادى وخاصة أن النقود تتصل بأحكام الشرع من الزكاة والوظائف المالية الاخرى (٥)

- 
- (١) : الوزراء ذا الكتاب للجيشيارى ص ٤٨ مرجع سابق  
(٢) : سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ص ٦٥ دار العلم  
(٣) : للملايين في بيروت ط ١٩٧٥  
(٤) : الكامل في التاريخ لابن الاثير ج ٤ ص ٥٣ ، ٥٤ مرجع سابق  
وانظر الاموال لابن عبيد ص ٦٢٩  
(٥) : تعريب النقود والدواوين فى العصر الاموى للاستاذ حسام  
على حلاق ص ٣٧ وما بعدها دار الكتاب اللبنانى ودار  
الكتاب المصرى بيروت طبعه اولى ١٩٧٨  
(٥) : نفس المرجع ونفس الصفحات

وأنشأت الدولة دار العيار الذى تصنع فيه الموازين، وتضبط المقاييس (١) ، ليسهل التعامل وليتم بالعدل .  
كما عربت دوايين الخراج التى كانت باللغات الرومية والفارسية والقبطية مما ادى الى ان يقوم بالحمل المسلمون بعد ان كان يستعان بغيرهم من أبناء الامم الاخرى والذين يدينون بغير الاسلام أحيانا مما كان له مظاهر جمه ، كما أن هذه الخطوة مكنت رجال الدولة من متابعة موظفى الدوايين والاشراف عليها بدقة تامه (٢) .

## ٢ - العناية بالزراعة والثروة الحيوانية :

وأهتمت الدولة فى هذا العصر بالزراعة فحسرت الأنهار والآبار وصانتها (٣) ، وأصلحت الطرق وسهلتها (٤) فقد ذكر ابن الاثير فى أحداث ثمان وثمانين من الهجرة ان الوليد أمر عمر بن عبد العزيز وهو واليه على المدينة آنذاك ، بتسهيل الثنايا وحفر الآبار فى البلدان ، - وأمره أن يعمل الفوارة - وهى عين ماء بالمدينة المنورة وأن يجرى ماءها ، ثم ان الوليد أمر بذلك فى كل أقاليم الدولة ، فأستخرجت عيون الماء فى كل ناحية من الأقاليم (٥) ، وأستصلحت الدولة الكثير من الاراضى وأنفقت الكثير من المال لاستصلاحها ، فأستصلح عبدالله بن دراج صاحب خراج معاوية رضى الله عنه اراضى البطائح بالمراق حتى بلغ غلة ما أستصلحه خمسة الاف الف درهم ، وتوالى الاستصلاح بعد ذلك فى عهود الخلفاء بعده

- 
- (١) : التكمال فى التأريخ ج ٤ ص ٥٣ مرجع سابق
  - (٢) : الخراج للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٢١٠ وما بعدها وانظر فتوح البلدان للبلازرى ص ٤٩٦ ، ١٩٨٠ مرجع سابق
  - (٣) : فتوح البلدان ص ٣٥٦ ، ٣٦٤
  - (٤) : تاريخ الامم الاسلامية للخضرى الدولة الاموية ج ٢ ص ١٦٨
  - (٥) : فتوح البلدان الاسلامية ص ٢٩٦ - ٢٩٧ وانظر موسوعة التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية للدكتور احمد شلبى ج ٢ ص ٧٣ وما بعد . مكتبة النهضة العربية القاهرة طبعة خامسة ١٩٩٨

فقد قدر ما انفق على استصلاح أرض البطائح هذه في عهد  
الوليد بن عبد الملك مبلغ ثلاثة آلاف ألف درهم وقام باستصلاحها  
حينئذ مسلمة عبد الملك حتى عمرته (١).

وقد وضعت الدولة تسهيلات لمن يريد الاستثمار في الزراعة  
فقد أقطع بأنطاكية أراض عند الساحل ، وجعل خراج الجريب  
دينارا ومدى قمح ، وليدفع الناس لعمارتها ، وبالفعل عمرت  
وزرعة (٢) . وأهتمت الدولة بالثروة الحيوانية ونمتها  
وقامت بنقل الحيوانات من المكان الذي تكثر فيه الى الاقليم  
الذي نقل فيه ، فنقلت الجواميس من أرض السند الى آجام  
كسكو بالمراق ، وقد أهتمت بها ومنعت احيانا ذبحها  
استكثارا لها ، وابقاء لها ، لاستخدامها في الزراعة (٣).

كما عنت الدولة بمشكلة هجرة أهل الريف الى المدن ، وما  
كان لها من أثر سيء على الزراعة ، فحاولت الحد منها ، حتى  
قيل أن الحجاج بن يوسف قد تصف الناس في ذلك (٤) . كما  
نقلت الايدي العاملة من المكان الذي تكثر فيه الى المكان  
الذي يحتاج فيه اليها ، فقد نقل الحجاج قوما من السمرط  
وهم من سكان السند - وأسكنهم بعض أقاليم العراق -  
أهلهم وأولادهم وأحضر معهم جواميسهم التي كانوا يحرقون  
عليها (٥) .

### ٣ - العناية بالصناعة :

وقد أهتمت الدولة بالصناعة ، فقامت صناعة السفن  
في فلسطين ولبنان ، وصناعة الورق والنسيج بمصر ، ومنها  
كان يصدر الورق لبلاد الروم ، وقد كانت القراطين قبل  
عهد عبد الملك بن مروان ، تزين بذكر المسيح عليه السلام -

(١) : فتوح البلدان ٢٩١ ، ٢٩٢

(٢) : المرجع السابق ص ١٥٢

(٣) : الخراج للدكتور محمد ضياء الدين اليسري ص ٢١٦ مرجعها بق

(٤) : الكامل في التاريخ ج ٤ ص ٧٩ مرجعها بق

(٥) : الخراج المرجع السابق ص ٢١٥ وانظر فتوح البلدان

ص ٣٨٦ مرجعها بق

ويكتب فيها أحيانا بعض الجمل التي تدل على الشرك ، فأنتبه  
لذلك الخليفة وأمر بتزيينها باسم الله الرحمن الرحيم وشئ  
من ذكر الله عز وجل مما أغضب الروم حتى قيل أنهم هددوا بأن  
يضربوا على الدنانير ما يسىء الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وهذا ما جعل الخليفة يعرب النقود ويستغنى عن نقودهم كما  
يروى المؤرخون (١) .

#### ٤ - العناية بالتشييد والبناء :

وقد أهتمت الدولة في هذا العصر بالعمارة والبناء ، فشيّد  
فشيّد المساجد والدور والقصور (٢) ، وأنشأت المدن -  
واتخذت لها الاسوار وأجذب اليها السكان (٣) ، وأهتم  
باصلاح الطرق اليها ، وأجذب لها الماء ، وأنشأت الصهاريج  
لحفظه (٤) .

ويذكر المؤرخون أن نفقات البناء كانت كبيرة ، فقل  
أن الوليد بن عبد الملك أنفق مبلغا كبيرا على نفسه  
مسجد دمشق " الجامع الأموي " حتى بولغ في ذلك فقل أنه  
أنفق عليه خراج الشام لسبع سنين (٥) ، وقيل أن عمارة  
مسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بلغت مائة  
الف مثقال ذهب ، وأنه قد استغرق حمل أربعين عملا من  
الفنسياء (٦) . ولا ننسى أن المدن التي تنشأ كانت  
تستلزم نفقات كبيرة .

وقد عظمت النفقات في هذا العصر لحركة العمارة -  
والتنمية ، ولأن العصر كان عصر فتوح وبعوة ، فكان -  
اعداد الجيوش تستغرق كثيرا من النفقات الا انه لا يؤثر

---

(١) : تعريب النقود والدواوين للأستاذ حسان على حلاق  
ص ٤٤ مرجع سابق

(٢) : مشاكل الناس لزمانهم لأحمد بن إسحاق اليماني ص  
١٦ ١٧ مرجع سابق

(٣) : فتوح البلدان ص ١٧٠ مرجع سابق

(٤) : المرجع السابق ص ٣٦٣

(٥) : الخراج للدكتور الريس ص ٢٢٤ مرجع سابق

(٦) : الكامل في التاريخ ج ٤ ص ١٠٩ مرجع سابق

على العمارة ، فقد بلغت نفقات فتح السند - كما يذكر المؤرخون  
ستون ألف درهم ، إلا أن غنائم الفتح وما حمل من السند  
من ثروات قد بلغ مائة وعشرون ألف درهم (١) .

#### ٥ - دور الدولة في العمارة :

والدور المباشر للدولة في العمارة لم يقتصر على  
ما ذكرنا ، فقد أنشأت الدولة قطاعا عاما عرف بالمستغلات  
وكان لها ديوانها ، وهي الأراضي وأبنية تستثمرها  
الدولة ، تشبه ما أستضافه عمر بن الخطاب من أراضي  
الحراق ، وكان هن بين الأبنية التي تستثمرها الدولة  
حوانيت وطواحين ، وأبنية خاصة بها (٢) .

وقد بلغ الرخاء في هذا العصر مبلغا عظيما يدلنا  
على ذلك أنه في عهد عمر بن عبد العزيز اختفى الفقر  
والحاجة ، ولم يعد لهما وجود تقريبا حتى ان الزكاة  
لا تجد من يأخذها من المستحقين ، فقد سدت حاجة الناس  
جميعا حتى الى الزواج وما دونه ، وما أكثر من  
كلفة فقد كتب عمر بن عبد العزيز لولائه : أن أقضوا  
عن الفارمين ( المدينين ) ، فكتب اليهم أحدهم : انا  
نجد للرجل المسكن والخدم والفرش والاثاث أنقضى عنه  
مكتب اليه عمر : " لا بد للمرء من مسكن يسكنه ، وخدام  
يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، وان يكون لمن  
الاثاث في بيته ، فم أقضوا عنه فأته غارم (٣) .

وقد أنشأت الدولة دورا لعزل المرضى ، وأجرت لهم  
الارزاق (٤) ، وأنشأت دورا لضيافة المسافرين وأقامتهم  
فقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عماله : أعملوا خانات  
في بلادكم ، فمن مر بكم من المسلمين فأقروه يوما وليلة

(١) : سيرة عمر بن عبد العزيز ، لابن عبد الحكم ص ٦٩ مرجعها سبق

(٢) : الوزراء والكتاب للجساري ص ٤٤ والخراج للدكتور

الريس ص ٢٢١ مرجعان سابقان

(٣) : الكامل في التاريخ ج ٤ ص ١٦٢ مرجع سابق

(٤) : نفوس الكتاب ص ١٥٩ مرجع سابق

وتعهدوا دوا بهم ، ومن كانت به علة فأقروه يومين وليلتين وان كان منقطعا فأبلفوه بلده (١) .  
ومما يدلنا على مبلغ الرضا في هذا العصر أن الخراج قد بلغ من بعض أقاليم الدولة منذ عام ٨٤ هـ " وقد كان مقدارا مستقرا إلى حد كبير بعد ذلك " كالتالي :-

| مقدار الجبر الخراج بالدرهم | الأقاليم |
|----------------------------|----------|
| ١٣٠٠٠٠٠٠٠                  | المـراق  |
| ٤٨٠٠٠٠٠٠٠                  | مـصر     |
| ٢٠٨٦٠٠٠٠                   | الشـام   |
| ٩٦٠٠٠٠                     | قـبرص    |
| (٢) ٢٢٠٠٠٠٠                | سـمرقند  |

وقد كثرت القطاعات في هذا العهد ، وخاصة عندما لحق الديوان الذي كانت مسجلة فيه المصايف وما تملكه الدولة من أراضى في فتنة ابن الأشعث سنة ٨٤ هـ كما يذكر البلاذري (٢) ، فتوزعت تلك الأراضى على الناس وكانت قد أهملت فيما قبل هذا التاريخ وقلت غلتها ، فلما توزعت طارت إلى القادرين على عمارتها - فعمروها ووفرت غلتها .

وقد ظهرت بعض الظواهر السيئة في هذا العصر وان كانت قليلة الحدوث إلا أن لها آثار سيئة بدأت تظهر في المـصر التالى ومن هذه الظواهر :-

أ - التجاوز في فرض الجزية والخراج ، فقد فرضت في بعض الأحيان على المسلمين فحين ولاية محمد بن يوسف الثقفى أخو الحجاج على اليمن ، قام بفرض الجزية حتى على من أسلم من أهل اليمن ، كما فرض الخراج على أرضه وهى أصلا أرضا عشريه ، حتى أزال ذلك عمر بن عبد العزيز (٤) .

- (١) : المرجع السابق ج ٤ ص ١٦٢  
(٢) : الخراج للدكتور الرئيس ص ٢١٥ وانظر فتوح البلدان ص ٣٦٨  
(٣) : فتوح البلدان ص ٢٧٢  
(٤) : الكامل في التاريخ ج ٤ ص ١٦٠ وفتوح البلدان ص ٨٤



ب- **الالغاء** : وهو نوع تهرب من الخراج ، فكان صاحب الأرض يـ  
يلجئ أرضه الى أمير أو ذي جاه ، فتكتب في سجلات الدولة  
باسم الأخير وقد كان الالغاء هذه أحيانا يقصد به الهرب  
من ظلم الولاة وتجاوزهم الحد من فرض الخراج ، وأحيانا  
تخطئا من دفع الخراج أصلا الا أنه أحيانا يمل بمالك -  
الأرض الأصلي أن يفقد حقه فيها ويملكها من الجئت اليه  
وقد كان لهذا الالغاء أثر على حيلة الخراج وبالتالي  
على الصاراة (١) .

ج- **الايثار** : وهو أن يعطى الخليفة الأرض لرجل ويمفيسه  
من خراجها أو أن يدفع المظلة له الخراج الاللطيفة (٢)

د- **التقبل والالتزام** : وهو أن يكون للخراج كفيلا يدفع  
مبلغا أو قدرا معلوما من المال للدولة مقابل خراج  
ناحية ، ويجبى هذا الخراج بنفسه ، فتستفيد الدولة من  
تمويل الدفع لها ويستفيد هو بالفرق بين ما يدفعه وما  
يجيبه ، ومعنى ذلك أنه كان يجبى أكثر مما كان يدفع  
وقد كان لهذا الأسلوب أضرار جمة على الصاراة وأدى الى  
مظالم كثيرة (٣) .

---

(١) : الخراج للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس

ص ٣٦٠ وفتوح البلدان ص ٣٢٥

(٢) : فتوح البلدان ص ١٥٢

(٣) : الخراج المرجع السابق ص ٣٦١

## المبحث الرابع : عصر الدولة العبّاسية

تمهيد:

ان المصور الثلاثة السابقة قدودت أركان الدولة الإسلامية .  
وأسست في عهدوها النظم ، وأسست فيها أرضى الدولة الإسلامية بمالم تتسع به أرض دولة قبلها .  
وأصبح الرخاء في أرجائها حقيقة واقعة ، فنشطت قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وأزدهرت ، وعمرت الأقاليم الإسلامية ، إلا ان العلوم والمعارف التطبيقية وان كان وجودها بدأ في الانتشار منذ المهود الأولى ، إلا انه كان يستمان فيه ببناء الأمم المخلوبة ومنهم من لم يسلم بعد ، فالصناعة والحرف كانت مما يخصهم ، وذلك لانشغال الدولة بالفتوحات ، وتوحيد صفوف الأمة ، والذين يعتمد عليهم في ذلك انما هم المسلمون سواء أكانوا عربا أم غير عرب ، ممن دخل في الاسلام من أهل البلاد المفتوحة (١) .

فقد كانت الدولة في تلك المصور غضة الإيهاب ، وكان العرب حينما جاءهم الاسلام أمة أمية لم يكن لها تعلق بالصناعات وعلومها ومعارفها ، وكانت تحتاج الى زمن حتى تأسس دولتها وتثبت دعائم عزها ، لتلغفت بعد ذلك الى تلك المعارف وأن تستخدمها في حضارتها وعمارتها .

(١) : التساوى بين العرب وغيرهم من المسلمين في صدر الاسلام أمر واقع لا يحتاج الى تدليل ، فقوار الفتوحات منذ عهد الراشدين فيهم الكثيرون من غير العرب ، وكذلك الولاة لكثير من المستشرقين ويتابعهم بعض من ينتسب الى الاسلام ممن يحاولون الطعن في الاسلام وأهله يتخذون من بعض المواقف دليلا على أن العرب استبدوا بالأمر وجعلوا من غيرهم خدم لهم وظلموهم وخاصة في عهد الدولة الأموية في الفترة الثانية من حكمها ، ومن هؤلاء فان فلوتن فقد شجن كتابه المصروف بالسيادة العربية " بكثير من هذه التهم ، فاذا اخطأ وال في سياسة اتبعها كما فعل الحجاج حينما أراد ان يرد المهاجرين من القرى التي المن الى قراهم لهدف اقتصادي كما سبق القول ، فان ذلك عنده دليل على ظلم العرب للموالي . والحقيقة ان الدولة

وقد بدأ الاهتمام بذلك في العصر الأموي ، فالدولة اعتمدت -  
آنذاك في هذا الجانب على ابناء المفتوح بمالهم من حضارة  
سابقة ، وكثير منهم دخل الاسلام أفواجا ، فأفادت الدولة منه  
في العمارة ونشر هذه المعارف ، حتى انه بدأ بالترجمة في  
عهدهما ، فقد ذكر أن خالد بن يزيد بن معاوية أهتم بها حتى  
انه اهتم بكتب الكيمياء (١) ، وانه استحضر بعض علماء اليونان  
وأستعان بهم في ذلك .

كما أن الدولة قد أهتمت كما ذكرنا بتعريب الدوايين  
واتخاذ السكة لضرب النقود (٢) .

كما ان دولة الأمويين بالاندلس قد ساهمت بقدر كبير في هذا  
المجال .

الا ان التوسع في هذا الامر بدأ لعهد الدولة البباسية ، فقد  
عنيت منذ ذلك ولشؤونها بهذا الامر بداه من خلفائها أبو جعفر  
المنصور (٣) ، فقد عني بالترجمة عناية ظاهرة فشجع على ترجمة  
كتب العلوم في مختلف فروعها الى اللغة العربية (٤) ، ثم  
توالى الاهتمام بهذا الامر بعد ذلك ، ولم يعد اهتمام بالترجمة

---

الاموية قد استعانت بهؤلاء الموالى حتى من لم يسلم منهم ، فقد  
كانوا كتابا ومستولين في الدولة ، فقد قلد معاوية رضى الله عنه  
الكتابة لمولى له هو عبدالرحمن بن دراج ، وقلد خراج المراق  
لمولى آخر اخرج لكتابة هذا . وفي عهده كان أحد الموالى واليك  
على افريقيه ، ومنصور بن مرجون وابنه من المصروفين بما كان  
لهم خطوة لدى الخلفاء في عهد الدولة الاموية . حتى انه في  
بعض الفترات ضجت الامة من هؤلاء الموالى خاصة غير المسلمين  
منهم مع ما في توليتهم على أمور المسلمين من مخالفة  
لاحكام الشرع ، فقد ولي سليمان بن عبدالملك النفقة على  
بناء الرملة ومسجدها كتابا له نصرانيا . انظر السيادة  
العربية لفنان فلوتن ص ٣٥ وما بعدها .

وفتوح البلدان للبلازرى ص ١٤٩ . والخراج للدكتور محمد

ضياء الدين الرئيس ٢٦٢٩ وما بعدها . والكامل في التاريخ ص ١٨٠

(١) : تاريخ الامم الاسلامية الدولة البباسية للشيخ محمد

الخصري ص ٢٨ المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ١٩٧٠

(٢) : انظر المبحث الثالث

(٣) : تاريخ الامم الاسلامية ص ٥٥ وانظر الوزراء والكتا بلجشيارى

(٤) : المرجع السابق ص ٢١٩ وموسوعة التاريخ الاسلامى للدكتور

احمد شلبي ح ٣ ص ٢٤٦ ٢٤٧٠ مكتبة النهضة المصرية القاهرة

طبعة ساسة ١٩٧٨

فقله وانما تعدى ذلك الى الابتكار والاختراع حتى ان الحضارة لهذا العهد ويتبعها الصارة بلفت اوجها ذلك أن المصر كان أنسب لمصور ملائمة للنهضة الثقافية والعلمية ، لان مدنية الاسلام قد استقرت وخاصة بغيره أن هدأت حركة الفتح والتي كانت تأخذ من الدولة جهدا كبيرا (١) .

وقد مرت الدولة المباسية بفترتين احدهما تميزت بالاستقرار السياسى والهدوء النسبى منذ قيامها فى عام ١٣٢ هـ وحتى اخر عهد المحتشم فى عام ٢٣٧ هـ وهى الفترة التى أزدهرت فيها الحضارة والصارة ودونت فيها العلوم ، والفترة الثانية بدأت بخلافة الواثق وحتى آخر الدولة المباسية بالعراق (٢) وهى فترة تميزت بالاضطراب وتفكك الدولة الى ممالك صغيرة وان كانت من ظاهرها تخضع لدولة الخلافة ولكنها وغم هذا التفكك استغادت مما خلقت لها الفترة السابقة من وسائل الحضارة .

وعلى كل حال فان عصور الاسلام المختلفة مترابطة ففى حضاراتها ومدنيتها ترابطا وثيقا وان ظهر على الاحداث السياسية فيها بعض التنافر ، ذلك ان الحضارة والمدنية لاتعود الى الدول فى شخصيات الاسر الحاكمة وانما ترتبط كل الارتباط بالاسلام كنظام حياة .

.....

### مظاهر الصارة فى هذا العصر

وقد بدأت الدولة بخلفاء أقوياء من مثل أبى جعفر المنصور الذى يقول عنه المؤرخون انه كان من الحزم وصواب الراى وحسن السياسة على ما تجاوز كل وصف ، وكان يعطى الحزب والخلير ما كان غناؤه حزما ، ويمنع الحزير واليسير ما كان أعطاءه تضييما (٣) .

(١) : موسوعة التاريخ الاسلامى ج ٣ ص ٣٣٣ مرجع سابق

(٢) : انظر للمرجع نفسه ص ٢٠

(٣) : مروج الذهب للمصمودى ج ٣ ص ٣١٨

وقد كان لهذه الصفات أثرها فيما بعد فى الصارمة والروحا\*  
ذلك ان الدولة حينما تحافظ على ثروتها تلك المحافظة  
الحازمة وفانها تصرف أموالها فى الإصلاح والبناء\* وهو ماتم  
فى عهد هذه الخليفة ومن بعده ، التنظيم

التنظيم والادارة : وقد استحدثت الدولة تنظيمات جديدة

فظهر لأول مرة ما يسمى ببيت مال الخاصة ، والذى يعنى أن -  
الدولة تفرق بين المال العام ومال الحاكم (١) \* ، كما ظهر  
ما سمي ببيت مال المظالم والذى تودع فيه الاموال الستى  
يختلسها الموظفون المأمون والولاة (٢) ، وذلك يعنى ان  
الدولة تحاسب عمالها وموظفيها ولا تففل عنهم .

كما ظهر منصب جديد فى الدولة هو منصب الوزارة اعانه  
للخليفة على تصريف امور الدولة ، ويكون واسطة بين الخليفة  
والرعية (٣) ، وان كان لهذا المنصب فيما بعد بعض  
الانحراف لانحرافه عما وجد من اجله ، وذلك حينما تسلط الوزراء  
على الخلفاء\* .

ومن الادارات التى استحدث الزمام ، فقد كثرت الدوايين  
وخشى الا يكون بينها رابط فى استقلالها وما قد يحدث بسبب  
ذلك من تصادم بينها ، فكانت هذه الادارة تشرف عليها جميعها  
وتنسق بينها وقيل أحيانا زمام الازمة (٤) .

وأضيف الى مهمة البريد استقصاء أحوال العمال والقضاة  
بل وحتى أخبار السوق ، فقد روى ان ولاية البريد فى الاقاصى  
كلها كانوا يكتبون الى المنصور أيام خلافته كل يوم بسمر  
القمح والحبوب وبسمر كل مأكول ، وبكل ما يقضى به القاضى  
فى نواحيهم وبما يعمل به الوالى وبما يرد بيت المال  
وكل حدث .... فكان الخليفة اذا وردت اليه كتبهم نظر فيها  
فاذا رأى الاسعار على حالها امسك وان تضرع عن حاله  
كتب الى الوالى والعامل وسأل عن الملأ التى نقلت ذلك

(١) : الخراج للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ٤٠١٩

(٢) : انظر ص ٩١٥

(٣) : الوزارة للماوردي ص ٤٢ ، ٤١ مرجع سابق

(٤) : الخراج ص ٤٢ مرجع سابق

الشيء عن سمره ، فإذا ورد الجواب بالحلة تلتطف لذلك برفقة حتى يعود سمره ذلك الى حالة (١) ، ولأنه قد تأكد للدولة ان الاسعار أحيانا ترتفع لأسباب غير طبيعیه ، ولهذا فهي تعالج هذا الأمر بحكمة ، ويمكنها التدخل حال غلاء الاسعار - بطرق غير مباشرة وهو ما تشير اليه كلمتي تلتطف برفقه " .

وقد كان عهد الدولة المباسية عصر رخاء معيشي ورخص في الاسعار وهو ما يجعل المنصور يتبع حركة الاسعار في الأسواق بهذه الدقة (٢) .

الاهتمام بالزراعة : واهتمة الدولة بالمصاراة اهتماما كبيرا فشقت الترع والقنوات (٣) و سعت الى اعادة أراضى الخراج الى ما كانت عليه قبل التصرف فيها واقطاعها ، واجرت لها الانهار واصلحت من شأنها .

التشييد والبناء والحضارة : وانشأت المدن وخطمتها

وما بغداد دار السلام الا مثل حي لما بلفته المصاراة والتقدم في هذا العهد من قوة وازدهار ، وقد ذكر المؤرخون أن الامام ابو حنيفة كان من المشرفين على عمارتها ، مرضى بذلك دفعا للقضاء الذي اراده المنصور أن يتولاه ، ولم يرغب الامام فيه (٤) . ، وذكر ابن الاثير عنها : أن المنصور قد جلب لبنائها الصناع والفطلة ، وأمر باختيار قوم من ذوى الفضل والعدالة والفقه ، وأمر باختيار قوم من ذوى الامانة والمعرفة بالهندسة تحضيراً لبنائها " . وقد تهيأ موقعا في مكان يتوسط البلاد ويسهل الوصول اليها بالسفن وبالبير من كل أقاليم الدولة (٥) ، وهي محصنة تقع بين انهار تمنمها (٥) :

- 
- (١) : تاريخ الامم الاسلامية الدولة المباسية ج ٣ ص ٨٢ مرجعها بق  
(٢) : الوزراء والكتاب للجيشياري ص ١٧ مرجعها بق  
(٣) : تاريخ الامم الاسلامية للدولة المباسية ص ٧٨ مرجعها بق  
(٤) : الفخرى في الاداب السلطانية لابن طباطبا ص ١٣٣ مرجعها بق  
(٥) : المرجع السابق ج ٥ ص ١٤  
(٥) : الفخرى ص ١٦٢

ويقول المنصور عن موضعها " هذا موضع صالح هذه نجلة ليس -  
بيننا وبين الصين شيء يأتينا فيها كل ما في البحر ، وتأتينا  
المسيرة من الجزيرة وأرمينية وما حول ذلك ، وهذا الفسرات  
يجيء فيه كل شيء من الشام والسرقة وما حول ذلك (١) . وقد  
بنى لهذا العهد العديد من المدن الكبيرة مثل الهاشمية  
والرطافه .

وأتمت الدولة بتنظيم الأسواق فرتبت لكل صنف من السلع  
سوقا وبنت الحوانيت والجوامع لها (٢) . وأنشأت الطرق  
واتخذت لها المصانع " صهاريج الماء " وحددت المسافات وضمت  
لذلك اشارات " الاميال " وجعلت على الطرق عمالا يقومون -

بأمرها (٣) ، مما سهل الانتقال بين الأقاليم والتجارة -  
وأقيمت المكتبات فأقام الرشيد دار الحكمة ببغداد فكانت  
مكتبه ومعه دارا للترجمة (٤) ، والتزمت الدولة بالانفاق  
على المرضى والمسجونين والفقراء (٥) .

وقد بلغت الحضارة أكثر حدا لها في هذا العصر حتى وصف  
بانه عصر أشراف فيه الناس ، وقد تزايد السكان حتى قيل  
ان سكان بغداد بلغوا في عهد الرشيد ألفي ألف نسمة ، -  
وأزدهرت التجارة والصناعة في الدولة ، وأمنت السبل والطرق  
 واجتمع في العاصمة عدد هائل من العلماء والأطباء والمهندسين  
والصناع حتى مارت بغداد قبلة الناس ومنار الدنيا (٦) .  
مما يدلنا على ما حققته الدولة من عماره ورخاء أن -  
الخراج الذي كانت تجبيه الدولة في عهد الرشيد قد بلغ  
أربعمائة ألف درهم وهذا من النقد غير ما يجبي عينا (٧)  
وقد بلغ في عهد المأمور ثلاثمائة ألف وثلاثمائة وثلاثة  
وسبعمائة ألف وثلاثمائة وخمسون درهما .

- 
- (١) : تاريخ الامم الاسلاميه ص ٧٧ ج ٣ مرجع سابق  
(٢) : انظر تاريخ الامم الاسلاميه ص ٣ ج ٧٤ وانظر موسوعة التاريخ  
الاسلامى ص ٣ ج ٢٢٩ مرجع سابق  
(٣) : المرجع السابق ص ٨٧ ج ٤ : موسوعة التاريخ الاسلامى ص ١٤٦  
(٤) : تاريخ الامم الاسلاميه ص ٨٧ ج ٦ : المرجع السابق  
(٥) : تاريخ الامم الاسلاميه ص ١٣٥ ج ٧ : موسوعة التاريخ الاسلامى ص ١٤٦  
(٦) : تاريخ الامم الاسلاميه ص ١٣٤ ج ٧

وأما ما حدث من تجاوزات فانه في هذا المصير وخاصة الفترة -  
الثانية منه فقد انتشر نظام اللجاء والايثار الذي سبقت  
الإشارة إليه ، كما انه بدأ في فرض ضرائب أخرى على الأسواق  
وما شابها حتى ضج الناس منها ، ذكر المثيري أن أول من  
أحدث ما لا سوى الخراج بمصر أحمد بن محمد مدبر لما ولي خراج  
مصر ففرض على الكلا والمراعي وسماه الراعي ، وعلى صيد  
السمك وسماه ممايد ثم تتابع ذلك بعد هذا ، كما انه  
حدث في أواخر كثرة المصادرات التي يتمرض لها الوزراء -  
والكتاب وغيرهم وهو أمر تم في حال ضعف الدولة وتشتتها .

.....

### السمات العامة للممارسة الإسلامية

=====

ونخلص من هذا المرض للتجربة التاريخية للممارسة إلى  
أن هناك سمات عامة مشتركة فيما بينها ، تؤيد ما سبق  
لنا دراسته من حقائق هذه الممارسة كما يلي :-

(١) : أن الأساس الفكري الذي قامت عليه هذه الممارسة هو  
أحكام الإسلام وتحاليمه ، فقد نظمت المؤسسات السياسية  
والاجتماعية والاقتصادية تبعاً لها ، فلاحظ ذلك في  
نظام الحكم وسياسة الدولة وفي نظم الجباية والخراج  
والنظم النقدية وكل شيء . وحقق بذلك إقامة  
أحكام الله في الأرض وسلطانه .

(٢) : ان الممارسة هدفت أول ما هدفت للعناية بالإنسان  
من كل النواحي ، وأزالته عنه ذل الحاجة ، وقهر  
الفقر ، وخطر المرض ووفرت له الرخاء ، وعنت بحياته  
الروحية ، كما عنت بحياته المادية وشجعت على البروز  
العلمي ومكنته منه ، واتخذت من ذلك وسيلة لنشر  
الحضارة والمدنية .



(٣) - أن العمارة الإسلامية قد عنت خاصة بالمدينة -

والاستقرار فأنشأت المدن وسهلت السبل لمكناها  
لأن التقدم الانساني لا يتحقق الا في ظل المدنية  
والاستقرار .

(٤) - كما عنت بالتنظيم والادارة عناية عظيمة ، لأن  
الادارة العلمية ذات الكفاءة الحالية ، هي التي  
تحقق عمارة حقيقية ونموا سريما .

(٥) - تدخلت الدولة في تحقيق العمارة بفتح الطرق  
فتدخلت التدخل المباشر بإنشاء مشاريع انتاجيه  
وتدخلا غير مباشر بتسهيل السبل للمستثمرين  
والجاملين .

xxxxxxxxxxxx

## الخاتمة

### نتائج وتوصيات

~~~~~

لقد تناول هذا البحث قضية التنمية بجانبها المادي والمعنوي، وقد شملت هذه الدراسة القضية من جانب ما أنت اليه الدراسات الاقتصادية الحديثه ، وما رأى البحث أن تكون عليه من وجهة النظر الاسلاميه ، مع المناقشة والمقارنــه وقد توصل البحث الى نتائج وتوصيات أهمها ما يلي :-

(١) - أن التخلف بمفهومه الأعم يلمس الجوانب المادية فى حياة الانسان ، كما يلمس الجوانب المعنوية ، وقد ركزت الدراسات الاقتصادية الوضعيه على جوانبه المادية ، فرأت الرأسماليه أن التخلف يرجع الى اختلال حركة المتغيرات الاقتصادية المادية أولاً ، كما رأت الماركسيه أنه يرجع الى تخلف قوى الانتاج وأساليبه ، وقد رأينا من الوجهة الاسلامية : أن التخلف أول ما يلمس الجانب المعنوي من حياة البشر وأهم ما يلمسه فيها جانب العقيدة والايان بالله فاذا ضعف الجانب أو أسئ فهمه ، أدى الى تخلف شديد ينال بقية الجوانب لأنه يؤدي الى عدم معرفة الله فى كونه معرفة يقينه ، وهى التى أقامها الله وأرشد اليها ليربط البشر بين الأسباب ومسبباتها أو على الأقل عدم الأخذ بها .

(٢) - أن تخلف المسلمين يعود الى تركهم هذه الحقيقة وعدم أخذهم بها ، وبذلك فصلوا بين الأسس الفكرية والنظرية التى أستمدوها من الاسلام وحياتهم العملية العملية ، وفصلوا بين الأفكار والأشياء فى مجتمعهم و أدى ذلك الى أن أخطأوا فهم دينهم وانتشرت بينهم المعاصى المؤدية الى خراب العمارة وأندثار الحضارة المادية التى كانت لهم ، وتلك المعاصى هى التى أهلكت الأمم قبلهم وقد بينها القرآن وحذر منها .

(٣) - أن التخلّف المادى ليس دائما سببا فى التخلّف
المعنوى بينما أن التخلّف المعنوى دائما سبب فى
التخلّف المادى ، فقد كان المسلمون فى العصر
الاول يتقدمون معنويا على من حولهم من الأمم
مع أن امكاناتهم المادية قليلة ، وألغرب اليوم
متقدم ماديا لكن جوانب حياته المعنوية يعترىها
الخلل من كل جانب .

فعلى المسلمين اذا ارادوا التقدم أن يعنىوا
بجانب حياتهم المعنوى والمتمثل فى العقيدة
والشريعة أولا ، وأن يحافظوا على سلامته حتى يطلوا
للتقدم المادى بسرعة أكبر .

(٤) - أن تخلّف المسلمين فى حقيقته من الناحيتين
المادية لانهم لم يسموا الى الأخذ بالأسباب المؤدية
لتقدمها ، والمعنوية لانهم قد انحرفوا عن الاسلام
ولم يلتزموا به ، فدخلت حياتهم أفكار ومفاهيم
خاطئة بعيدة عنه ، ولا بد للقضاء على ذلك من العودة
الى صفاء العقيدة والشريعة ، وبذلك يستطيعون أن
يحققوا التقدم فى الناحيتين معا .

(٥) - أن عوامل تخلّف المسلمين الاقتصادى قد تعددت ، وكان
منها عند الأخذ بظواهر الأمور ما هو خارج حدود
مسئوليتهم كأثار الاستثمار وكالاختكارات العالمية
وغزو بلادهم ماديا وفكريا الا أن الجانب الاكبر
من المسئولية عن تخلفهم تقع على عاتقهم فقط -
استسلموا لكل ذلك ، بل وفى أحيان كثيرة ساعدوا
على أن تهمل تلك العوامل بوطأة أشد ، وذلك حينما
طلبوا الخلاص عند غيرهم وفى أساليب النظم الاخرى
فتمددت بذلك نظمهم واساليبهم وازدادوا فرقا -
فحافظ كل فريق منهم على ما ظنه مصلحة له حتى
تضادوا .

(٦) - أن القضاء على التخلف يستلزم تغييرا في المجتمع
وغاياته وأهدافه ، كمله تلزم تغييرا في هياكله المادية
وقد دعت كل النظم الاقتصادية الى هذا التغيير ولكنها
ربطته بما تنادي به من أساليب والاسلام يدعو للتغيير
الملائم لما يدعو اليه من أساليب ، ولما كان المسلمون
قد جربوا التغيير بما يلائم النظم الأخرى ، فانه لم
يبق ألا يجربوا التغيير الذي يدعو اليه الاسلام ، والذي
كان يجب عليهم أن يتجهوا اليه منذ البداية .
وهذا التغيير باتجاه نظم الاسلام وأحكامه لابد منه
لنجاح المسلمين في القضاء على تخلفهم المادي ، وهو
أمر لازم لأن المسلمين قد اتمدوا عن الاسلام في كل شيء
في مفاهيمهم ونظم حياتهم وسلوكهم .

ولاشك أن التغيير يستلزم بعض التضحيات ، ولكنها ستكون
تضحيات خفيفة المقدار ، خفيفة الوطأة اذا ما قيسـت
بالتضحيات التي بذلت في مجتمعات انسانية أخرى مرت
في نفس الظروف . ويجب اتخاذ كل وسيلة مباحة ليكون
هذا التغيير سريعا وممكنا ، ويجب الاستفادة من الوسائل
الحديثة لأحداث هذا التغيير كوسائل الاعلام المختلفة .

(٧) - أن قضية التخلف قد كثرت الاحاح عليها من قبيل
الاقتصاديين بكثير من التشاؤم الذي يقضى على كل جهد
يرام للتخلص من التخلف ونتائجه .

ولما كانت الدراسات الاقتصادية حتى اليوم تكاد تكون
حكما على الفكر الغربي ، بشقيه الرأسمالي والاشتراكي
فالمنتظر أن تستمر هذه النظرة التشاؤمية لأن البديهي
ألا يحاول الغربيون - مهما ادعوا - مساعدة البلاد
المتخلفة وخاصة الاسلامية منها ، لما يمثلها تقدمها من
خطر يهدد الغرب الذي بدأت حضارته المادية تعاني
المشكلات .

وهم يطمون حقيقة أن القوة الوحيدة التي يمكنها
أن تهدد قوتهم التي بها يستعيدون الأمم انما تكن في
الاسلام الذي لو عاد الى الساحه العالميه نشطا لساد

العالم، كما أن تقدم هذه البلاد سيهدد الضرب من ناحية اقتصادية حيث قد وصل الانتاج فيه الى فائض كبير عبر التقدم الفنى الآلى ، وهو يصرف حالياً فى هذه البلدان المتخلفه ، فان استغنت عنه بتقدمها فان الكارثه الاقتصادية ستحل بالضرب ولا ريب .

فلا بد للمسلمين أن ينتبهوا لذلك ، وألا يعتمدوا على مثل تلك الدراسات المتماثمة والمشبوهة أحياناً ، وأن يتجهوا نحو إقامة مراكز البحث والأخصاء ، وأن ينشأوا فروع المآهد والجامعات أقسام متخصصة ، لا يهمل فيها جانب الدراسة الاقتصادية ، ويعنى بالدراسة الاسلاميه فى مختلف فروعها حتى يوجودوا الاقتصادى المسلم الذى يستطيع أن يميز الخبيث من الطيب من مثل تلك الدراسات ، فيسفيد من النافع منها ، لان الاستفادة من علوم الآخريين وتجاربههم أمر يحبزه الاسلام وتدعو اليه الحاجة .

(٨) أن مفهوم التنمية الاقتصادية فى الاسلام يختلف عن مفاهيمها فى الاقتصاد الوضعى ، ذلك ان التنمية فى الفكرين الرأسمالى والاشتراكى تعنى الزيادة السريعه والمستمره فى الانتاج المادى عبر الزمن .

وفى الاسلام التنمية عمارة للكون من الجانبين المادى والمعنوى ، وترتبط بأركان الحياة الانسانية الثلاثة الكون ، والانسان ، والدين ، فالكون وما فيه من مادة خلق لمصلحة الانسان وانتفاعه ، والانسان خلق ليستخلف فى الأرض ويمكن مما فيها من مادة ومخلوقات بتسخيرها له ، وجعلت وظيفته الأساسيه بمد عبادة الصمارة ، والدين الواسطة التى تربط بين الاثنين ، ولذا كانت الصمارة من عبادة الله المحضة ، والقيام بها فريضة على المسلم والمتماون بين الأفراد فريضة أخرى لتحقيق الصمارة لايتهاون الاسلام بها ، أما القعود عن الصمارة وعدم المشاركة فيها من قبل القادر فمقصية لله يعاقب عليها ، وترك فريضة اسلامية لاستقيم معها الحياة ، فاذا تقاعس الفرد عنها الزم بها حكماً ودينياً .

(٩) — أن الصّارة الاسلاميه ذات أحكام الاهيه ثابتة ، تمس كل تضايها فتوزيع الثروة الاهلية قبل الانتاج منوط بأحكام أهمها الصل والقدرة عليه ، والانتاج بمسد ذلك توجهه أحكام أخرى فتبيح نوعا منه وتمنع نوعا آخر ، وتجعل له أوليات مرتبطة بمقاصد الشريعة لانتجا وزها تبدأ بانتاج الضروريات فالحاجيات فالكماليات ، ولا ينتقل من انتاج نوع حتى تصد الحاجة من النوع الأول الذى سبقه ، فاذا توافر القدر الكافى من الموارد لانتاج الانواع الثلاثة وجب أنتاجها والتوسع فيه . واذا تم الانتاج فان توزيعه مقيد بأحكام ملزمه بين من شاركوا فيه ومن لم يشاركوا لطارئ أو عارض .

(١٠) — أن الصّارة الاسلاميه ذات دوافع قوية يوجد بها الاسلام فى النفوس الانسانية حتى تفدوا مطلب كل فرد وغايته ، لأنها غاية الحثاة وهدفها بل وتمتد غاياتها للحياة الأخرى بعد الموت .

(١١) — أن نقل العلوم والمعارف النافعه للتنمية المادية فرض كفاية على المسلمين يجب عليهم السعى اليه وتحصيله شريطة أن ياتموا بين تلك العلوم والمعارف وبين أحكام دينهم وقواعده ، فلا بد أن يربطوها بالاسلام ، حتى لا يحدث — كما هو الحال — تنافر بين تلك العلوم وعقيدة المسلم ، فلا يصبح حينئذ لها فائدة ولا يبرع الافراد فيها .

(١٢) — أن أهم مقوم للتنمية هو الانسان لانه مصدرها الاساسى وهدفها النهائى ، ولهذا جاء الاسلام لحفظه فى دينه ونفسه وعقله وماله وعرضه ، لأن الاسلام يعامل الانسان كوحدة متكاملة بجانبى حياته المادية والمعنوية فسعى لاصلاحه منذ البداية ، لأنه مخلوق انبطت به مهمة تمبديية هامة هى عمارة الكون والتى لا تكون الا بالمادة والروح معا ، فعنى الاسلام بما ينمى عقله وجسده ، وبما يطلع دنياه وآخرته .

فلا بد أن يعنى به من خلال عملية التنمية النهائية
الكاملة ، وألا يكون فى وسائلها ولا فى أساليبها ما يضر
به أو يزيد معاناته ، وألا تقبل تضحية به أو بكرامته
فى سبيل تحقيق نمو مهما كان عاليا .

(١٣) - أن مقومات التنمية الأخرى من موارد طبيعیه ورأسمالية

تنال فى الاسلام العناية التامة لان الحياة فى الاسلام
ينظر اليها بكل جوانبها فعلاقة الانسان بهذه الموارد
تبنى على أساس حسن الاستخدام والمحافظة عليها ، وعدم
الاسراف فى استخدامها لأنها نعمة من نعم الله التى
تعينه على عبادة ربه وأداء وظيفته الاساسيه وشكرها
فى صرفها لما خلقت له .

وواجب المسلم أن ينميها باستمرار وأن يحفظ
حق الله فيها وحق المجموع ، وأن يوجهها لما يعود
على مجتمعه بالنفع ، فاذا أساء استخدامها والتصرف
فيها ، نزعته من يده وأشرف عليها من يحسن التصرف
فيحفظ حقه فيها وحق المجموع .

(١٤) - ان الاشتغال بالانشطة الاقتصادية المختلفة اللازمه

للتنمية من فروض الكفايات التى يلزم بها الخبير
بها واللائم وأثمتهم الجماعة وأن التعليم يجب
أن يوجه لسد حاجة الأنشطة كلها .

(١٥) - أن الحضارة الاسلامية لن يتم تحقيقها بصورة شاملة

وفعلية الا اذا روعى فيها اتحاد الأسس الفكرى لكل
المجتمعات الاسلامية الحاضرة ، والتكامل البشرى
والمادى بين دولها ، لأن ذلك ضرورة يميلها الواقع
وفريضة دينيه يلزم بها الاسلام .

فوجود حد أدنى من اتحاد الأفكار والتكامل بشقيه
ضرورة وأمر مطلوب فى المرحلة الحاضرة للتغلب على
كثير من المشاكل التى تعترض سبيل الممصرة
الاسلاميه .

(١٦) - أن الدولة في الإسلام مختلفه عن غيرها من الدول لان وظيفتها دينيه ودنيويه ، يرتبط وجودها بالدين وتنفيذ أحكامه ، وتقيم حدوده وغايتها الاولى عمارة الارض وتحقيق الرخاء ، وهي متدخله بأصل وجودها ، تتدخل في تحقيق العمارة بالصورة المباشرة وغير المباشرة لتحقيق هذه العمارة على الأسس الإسلامية ، ولكنها غير مشرعه وتنحصر مهمتها في التنفيذ لأحكام الله حتى في هذا الجانب ، وان كان لها حق التنظيم والتنسيق بما لا يمارض أحكام الإسلام .

(١٧) - التخطيط في الإسلام مشروع وله قواعد ومبادئ يسير عليها ، لا يصل لدرجة التخطيط المركزي الذي يقوم على اساس تملك وسائل الانتاج ، وليس بالتخطيط غير الملزم الذي تسير عليه الدول الرأسمالية ، فهو تخطيط ملزم بموجب الأحكام الشرعية يحترم ما يحترمه ويرفض ما ترفضه .

(١٨) - أن تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يتم الجانب الأكبر بالتمويل الداخلي والذاتي داخل الدولة الإسلامية منفردة ثم داخل الإسلام مجتمعه ، وذلك لما في التمويل الخارجى من مخاطر واقصيه ملموسة ولما في كثير من أنواعه من مخالفة صريحه لأحكام الإسلام .

(١٩) - أن أهداف العمارة الإسلامية تختلف عن أهداف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعى بحيث أن هذا الاقتصاد يسمى من خلال مجموعة أهداف الى نمو الانتاج المادى ، لاعتقاده أنه يحقق سعادة البشر .

أما في العمارة الإسلامية فهي تسمى أولاً لتحقيق مجتمع مؤمن بالله يخضع لسلطان الله يقيم أحكامه على الأرض وينفذها ، ومن خلال ذلك توجهه عنايتها بالانسان لتوفر له العزة ثم الرخاء .

المادى ، ليقوى على تنفيذ ما أنيط به من تكاليف الدنيا والآخره . فهى أهداف معنوية فى البدايه محققه لأهداف مادية بالتبعية ومتحدة الجانبين فى النهاية .

(٢٠) - وتبطل لما سلف فمما يير التقدم ليست مادية فقط بل تشمل مقاييس معنوية أهم ، وقد تتلائم مـؤدى الممايير المادية مع مؤدى الممايير المعنوية كما هو الحال فى الزكاة ، فان أخذ نسبة من يـؤدون الزكاة فى المجتمع معيارا ، يبنى ناحيتين معنوية فى التأكيد على التزام المجتمع بأحكام الله ومادية فى أن عدد المستثمرين فى المجتمع قد زان .

(٢١) - أن المسلمين يجب أن يحذروا ما قد يـؤدى الممايير المادية وحدها ، فارتفاع متوسط دخل الفرد مثلا قد يتحقق مع أن المجتمع قد يكون منحرفا ، وقد تكون العدالة فى التوزيع مفقودة فيه .

(٢٢) - يجب أن يكون من ممايير المسلمين المهمة كل ما يـؤدى الى قوتهم وعزتهم مادام مشروعا لان ذلك عز الاسلام ، ولا يخشوا ما يثار حول الانفاق المـسـكـرى ذلك أن الجهاد فى دينهم خير الأعمال التى يتعبدها الله بها . ثم أن يكون كل ما فيه عناية بالانسان كالمستوى التعليمى والصحى مقدما عندهم على غيره من الممايير لان الله أكرم الانسان وجعله سيدا على هذه الارض .

(٢٣) - أن تقوم استراتيجية التنمية الاقتصادية فى البلاد الاسلاميه على أساس تحقيق أهداف المماره الاسلاميه فى المدى الطويل والقصير ، فتـمـسـر منذ البدايه للقضاء على الازدواجية فى الافكار والأساليب وأن تضع أسس التفسير الصحيح لان فشل كل الخطط والأساليب التى اتخدت لحدوث المماره كانت بسبب هذه الازدواجيه .

الفهارس

~~~~~

١ - مراجع البحث

٢ - فهرس الموضوعات

## مراجع البحث

~~~~~

١ - القرآن الكريم

٢ - التفسير وعلوم القرآن

~~~~~

أبـن كـثير

أسماعيل بن كثير القرشي  
تفسير القرآن العظيم  
دار المعرفة بيروت ١٣٨٨ هـ

الـجـصاص

أحمد بن علي الرازي الجصاص  
أحكام القرآن  
دار الكتاب اللبناني بيروت  
( بدون تاريخ )

الزرقاني

محمد عبد العظيم الزرقاني  
مناهل العرفان في علوم  
القرآن  
دار أحياء الكتب العربية  
القاهرة ( بدون تاريخ )

الزمخشري

جار الله محمود بن عمر  
الخوارزمي ( إكمال عن حقائق  
التنزيل )  
دار المعرفة بيروت  
( بدون تاريخ )

الميوطي

جلال الدين محمد بن أحمد  
المحلي وجلال الدين عبد الرحمن  
الميوطي ( الجالين )  
دار الفكر بيروت ( بدون تاريخ )

المابوني

محمد علي المابوني  
صفوة التفاسير دار القرآن  
الكريم - بيروت طبعة  
رابعة ١٤٠٢ هـ

- مختصر تفسير ابن كثير  
دار القرآن الكريم  
بيروت - طبعه سادس ١٤٠٠ هـ
- القرطبي :  
محمد بن أحمد القرطبي الباصي لامقام القراءه  
دار الكتاب العربى  
القاهرة ١٩٧٦ م
- قطب :  
سيد قطب  
تفسير وآيات الربا  
( من تفسير فى ظلال القرآن )  
دار الشروق بيروت ١٣٩٨ هـ

٢ - الحديث الشريف وعلومه

~~~~~

- ابن أنس :
الامام مالك بن أنس
الموطأ : بشرح السيوطى
دار الكتب العلميه بيروت
(بدون تاريخ)
- ابن تيميه :
تقى الدين أحمد بن عبد الحليم
بن تيميه : شرح وحديث
انما الاعمال بالنيات
مكتبة السلام العالميه القاهرة
١٤٠١ هـ
- ابن حنبل :
الامام أحمد بن حنبل الشيبانى
المسند - دار صادر بيروت
(بدون تاريخ)
- ابن سلام :
ابنو عبید القاسم بن سلام
الاموال مكتبة الكليات
الازهرية طبعه اولى
١٣٩٥ هـ

- ابن سليمان :
محمد بن محمد بن سليمان
جمع الفوائد من جامع الأصول
ومجمع الزوائد : نشر
عبد الله هاشم اليماني المديني
المنصورة ١٣٨١ هـ
- ابن عبد البر :
يوسف بن عبد البر القرطبي
جامع بيان العلم وفضله
دار الكتب العلمية : بيروت
١٣٩٨ هـ
- ابن الكيال :
أبو البركات محمد بن أحمد
المعروف بابن الكيال
الكواكب النيرات في معرفة
من اختلط من الرواه والثقات
جامعة أم القرى مكة المكرمة
طبعة أولى ١٤٠١ هـ
- ابن الأثير :
مبارك بن محمد بن الأثير
الجزري
جامع الأصول دار أحياء التراث
المعربي طبعة أولى ١٤٠٥ هـ
- ابن ماجه :
محمد بن يزيد القزويني
السنن : دار أحياء التراث
المعربي بيروت (بدون تاريخ)
الامام محمد بن اسماعيل
البخاري :
- البخاري :
المصحيح : دار المعرفه
بيروت ١٩٧٨ م
- السيوطي :
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
الجامع المفسر : دار الكتب
العلمية بيروت طبعة رابعة
(بدون تاريخ)

المراقبي :

عبد الرحيم بن الحسين
المراقبي
المفني عن حمل الأسفار
في تخريج ما في الأحياء من
الأخبار : على هامش الأحياء
دار المحرفة بيروت
(بدون تاريخ)

المسقلاني :

شهاب الدين بن حجر
المسقلاني
فتح الباري شرح صحيح البخاري
دار المحرفة بيروت (بدون تاريخ)
الاسام مسلم بن حجاج
القشيري

المقشيري :

الجامع الصحيح : دار المحرفة
بيروت (بدون تاريخ)
عبد الله هاشم المدني ايماني
أعذب الموارد في تخريج
احاديث جمع الفوائد : على
هامش جمع الفوائد المدينة
المنورة ١٣٨١ هـ

المدني :

أحمد بن شعيب النسائي
الجامع الصحيح دار احياء
التراث العربي بيروت بدون
تاريخ (

النسائي :

٣ ... العقبيده :
مكتبة

ابن أبي الصغر :

محمد بن علاء الدين بن أبي الصغر
الحنفي
شرح العقيدة الطحاوية
المكتب الاسلامي بيروت
طبعة سادسة ١٤٠٠ هـ

ابن تيمية :
تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم
بن تيمية

المبـودیه
المکتب الاسانی بیروت طبعه
خامسه ١٤٠٠ هـ

ابن العربی :
القاضی ابو بکر العربی
الحواصم من القواصم
المطبعة السلفیه : القاهرة
١٣٧٥ هـ

الاشعری :
ابو الحسن علی بن اسماعیل
الاشعری
الابانسه عن اصول الديک نه
مکتبة دار البیان دمشق
طبعة اولی ١٤٠١ هـ

الفقه واصوله :

~~~~~

ابن أنس :  
الامام مالک بن أنس  
المدونة الكبرى (رواية  
سحنون)

مطبعة السعادة طبعة اولی  
القاهرة ١٣١٣ هـ

ابن الحاج :  
محمد بن محمد المـبـدري  
الشهير بابن الحاج  
المـخـلـل

دار الكتاب العربی  
بیروت طبعة ثانية ١٩٧٣ م  
علی بن احمد بن سميد بن حزم  
المـخـلـل

ابن حزم :

مکتبة الجمهورية القاهرة  
١٣٨٧ هـ

- أحمد بن محمد بن رشد القرطبي :  
بداية المجتهد ونهاية المقتصد  
المكتبة التجارية الكبرى  
القاهرة ( بدون تاريخ )
- أبى عبد السلام :  
عبد العزيز بن عبد السلام  
قواعد الأحكام فى مصالح الأناس  
دار الكتب العلمية بيروت  
( بدون تاريخ )
- أبى قدامه :  
أحمد بن محمد بن قدامه  
المفنى  
مكتبة الرياض الحديثة  
الرياض ( بدون تاريخ )
- أبى نجيم :  
زين العابدين بن ابراهيم  
بن نجيم  
الاشباه والنظائر  
شركة البابى الحلبي القاهرة  
١٣٨٨ هـ
- أبو زهرة :  
محمد ابو زهرة  
أصول الفقه  
دار الفكر العربى القاهرة  
( بدون تاريخ )  
الملكية ونظرية الحق فى  
الشريعة الاسلاميه  
دار الفكر العربى القاهرة  
١٩٧٧ م
- الثعالبي :  
محمد بن الحسن الحجوى لثعالبي  
الفكر السامى فى تاريخ الفقه  
الاسلامى  
المكتبة الحامية بالمدينه  
المنورة طبعة الاولى ١٣٩٧ هـ



- الخضري : محمد الخضري  
تاريخ التشريع  
مطبعة السادة القاهرة  
طبعة سائمه ١٣٧٢ هـ
- زيدان : د: عبد الكريم زيدان  
المدخل لدراسة الشريعة  
الإسلامية  
مؤسسة الرسالة بيروت طبعه  
خامسه ١٣٩٦ هـ
- المرخسي : محمد بن أحمد المرخسي  
كتاب شرح السير الكبير  
مصحف المخطوطات العربية  
القاهرة ١٩٧١ م
- المسيوطي : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي  
الأشباه والنظائر  
دار أحياء المكتبة العربية  
القاهرة ( بدون تاريخ )
- الشاطبي : ابراهيم بن موسى الشاطبي  
الموافقات في أصول الأحكام  
مكتبة محمد علي صبيح القاهرة  
( بدون تاريخ )
- الشافعي الصغير : محمد بن أبي المباسم الرملي  
الشهير بالشافعي الصغير  
نهاية المحتاج في شرح المنهاج  
شركة البابي الحلبي القاهرة  
١٣٨٦ م
- الفزالي : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي  
المستصفى من علم الأصول  
دار العلوم الحديثه بيروت  
( بدون تاريخ )

الكاسانى:  
علاء الدين بن ابي بكر  
مسعود الكاسانى  
بدائع الصنائع فى ترتيب  
الفرائع  
دار الكتاب العربى بيروت  
طبعة ثانية ١٣٩٤ هـ

٥ - دراسات اقتصادية اسلامية:

~~~~~

أبو شهبه:
د / محمد محمداً أبو شهبه
نظرة الاسلام الى الربنا
مجمع البحوث الاسلاميه بالازهر
١٣٩١ هـ

أبو المكارم:
زيدان ابو المكارم
بناء الاقتصاد فى الاسلام
مطبعة دار الجهاد القاهرة
١٩٧٨ م
مذاهب ابن عباس فى الربا
دار الاتحاد العربى للطباعة
طبعة اولى ١٣٩٢ هـ

أبين نسي:
مالك بن نسي
فكرة كومنولث اسلامى
مكتبة عمار القاهرة طبعة
ثانية ١٣٩١ هـ

أحمد:
د/ عبدالرحمن يسرى أحمد
التنمية الاقتصادية والاجتماعيه
فى الاسلام
مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية
١٩٧٩ م

أوسى روى:
جاك أستروى
الاسلام والتنمية الاقتصادية ترجمة
د/ نبيل محيى الطويل
دار الفكر دمشق (بدون تاريخ)

بابی :

د/ محمود محمد بابلسي
دار الكتاب اللبناني بيروت
طبعة اولى ١٩٧٥م
السوق الاسلاميه المشتركة
دار الكتاب اللبناني طبعه
اولى ١٩٧٥ •

۱۱۔ احادیث میں یزنی :

السيد أبو النصر أحمد الحسيني
الملكى فى السلام
مطبعة لجنة التأليف والنشر
القاهرة ١٩٥٧م

الخالد

البهي الخولي
الثروة في ظل الاسلام
دار الاعتماد القاهرة ١٣٩٨هـ

خبر: ۱۱:

د/ عبدالعزيز خياط
المجتمع المتكافل في الاسلام
مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٥ هـ

البلد:

احمد بن علي الداجي
الفلاكة والمفلوك
مطبعة الشعب القاهرة ١٣٢٢ هـ
أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي
الإشارة الى محاسن التجارة
مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة
١٣٩٧ هـ

١٠٠

شوقي أحمد دينا
الاسلام والتنمية الاقتصادية
دار الفكر العربى القاهرة طبعة
الولى ١٩٧٩ م

SECRET

د/ شوقي عبده الماحي
المال وطرق استثماره في
الاسلام
دار المطبوعات الدولية القاهرة
طبعة الاولى ١٤٠١ هـ

- شاكس :
محمود شاكر
اقتصاديات العالم الاسلامي
مؤسسة الرسالة بيروت طبعة
اولى ١٣٩٩ هـ
- الشيبانسي :
محمد بن حسن الشيبانسي
الكعب
دمشق طبعة اولى ١٤٠١ هـ
- الصبيح :
السيد محمد باقر الصبيح
اقتصادنا
دار الكتاب اللبناني بيروت
١٣٩٨ هـ
- صبيح :
د/ محمد احمد صبيح
الاقتصاد الاسلامي
دار النهضة العربية القاهرة
طبعة اولى ١٣٩٨ هـ
- الطحاوي :
د/ ابراهيم الطحاوي
الاقتصاد الاسلامي
مجمع البحوث الشامية بالازهر
١٣٩٤ هـ
- عبد السمير :
عبد السمير المصيري
مقومات الاقتصاد الاسلامي
مكتبة ربه القاهرة طبعة اولى
١٣٩٥ هـ
- عبد المفسر :
د/ محمد عبد المنعم عبد المفسر
السياسات الاقتصادية في الاسلام
الاتحاد الدواي لاجتلاء الشامية
١٤٠٠ هـ
النظام الاقتصادي الاسلامي
دار المجمع العلمي جدة ١٣٩٩ هـ
- الحويصل :
أبراهيم الحويصل
معالجة الاسام لمشكلات الاقتصاد
مؤسسة الرسالة بيروت طبعة
اولى ١٣٩٦ هـ

الفنجرى : د/ محمد شوقي الفنجرى
الاسلام والمشكلة الاقتصادية
مكتبة الانجلو المصرية القاهرة
١٩٧٨ م

القرضاوى : د/ يوسف القرضاوى
فقه الزكاة
مؤسسة الرسالة بيروت طبعه
رابعه ١٤٠٠ هـ

قطيب : سيد قطب
العدالة الاجتماعية فى الاسلام
دار الشروق بيروت طبعه
سابعه ١٤٠٠ هـ
محررة الاسلام والرأسمالية
دار الشروق بيروت طبعه
خامسه ١٣٩٨ هـ

المبىبارك : محمد المبىبارك
نظام الاسلام / الاقتصاد
دار الفكر بيروت طبعه ثانيه
١٣٩٨ هـ

المراغى : ابو الوفا مصطفى المراغى
من قضايا العمل والمال فى
الاسلام
مجمع البحوث الاسلاميه بالازهر
١٣٩٠ هـ

النجار : د/ احمد النجار
المدخل الى النظرية الاقتصادية
المعهد الاسلامى - دار الفكر
دمشق طبعه ثانية ١٣٩٤ هـ

يوسف : د/ يوسف ابراهيم يوسف
استراتيجية وتكتيك التنمية
الاقتصادية فى الاسلام
الاتحاد الدولى للبنك الاسلاميه
القاهرة ١٤٠١ هـ

٦ - الحسبه والخراج :

- أبـــــــــن آدم : يحيى بن آدم القرشى
الخراج
المطبعة السلفية القاهرة
١٣٨٤ هـ
- أبـــــــــن الأخوة : محمد بن محمد أحمد القرشى
المصروف بأبن الأخوة
ممالك القرية فى احكام
الحسبه
الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٧٦ م
- أبـــــــــن عمر : يحيى بن عمر
أحكام السوق
الشركة التونسية للتوزيع
تونس ١٩٧٥ م
- أبو يوسف : يعقوب بن ابراهيم
الخراج
المكتبة السلفية طبعة خامسة
١٣٩٦ هـ
- الرئيس : د/ محمد ضياء الدين الرئيس
الخراج والنظم الماليه للدول
الاسلاميه
دار الانصار القاهرة طبعة
رابعة ١٩٧٧ م
- المـــــــــاوردئ : على بن محمد بن حبيب الماوردئ
الاحكام السلطانيه فى الولايات
الدينيه
شركة البابى الحلبي القاهرة
طبعة ثالثة ١٣٩٣ هـ
- المجـــــــــلدى : أحمد المجلدى
التيسير فى أحكام التفسير
الشركة التونسية للتوزيع
تونس (بدون تاريخ)

٧ - التاريخ والتراجم :

~~~~~

- أبـن مـمـا : محمد بن عبد الملك بن هشام  
السيرة النبوية  
مطبعة عبد السلام مشقرون  
القاهرة ١٩٧٤ م
- أبـن الـأـثـير: محمد بن محمد عبد الكريم  
الشبباني المعروف بابن الأثير  
الكامل في التاريخ  
دار الكتاب اللبناني طبعة  
ثالثه ١٤٠٠ هـ
- الـبـلـاقـري: أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي  
فتوح البلدان  
دار الكتب العلمية بيروت  
١٣٩٨ هـ
- الـجـمـهـوري: عبد الرحمن بن علي الجوزي  
تاريخ عمر بن الخطاب  
دار احياء علوم الدين دمشق  
١٣٩٤ هـ
- الـخـمـري: محمد الخوري  
محاضرات تاريخ الامم الاسلاميه  
( الدولة الامويه )  
المكتبة التجارية الكبرى  
القاهرة ١٩٦٩ م  
( الدولة المباسيه )  
١٩٧٠ م
- مـلـبـي: د/ أحمد شلبي  
الدولة المباسيه  
مكتبة النهضة المصرية القاهرة  
طبعة خامسه ١٩٧٨ م
- المـقـداد: عباس محمود المقـداد  
عبقريه الصديق  
دار الكتاب اللبناني بيروت  
١٣٩١ هـ

- المقباد أيضا : عبقرية الامام على  
عبقرية محمد  
فلوتن : فان فلوتن  
السيادة العربية والشيعة  
والاسرائليات في عهد بنى امية  
ترجمة د/ حسن ابراهيم ، محمد  
زكى ابراهيم  
مكتبة النهضة المصرية القاهرة  
١٩٦٥ م
- القلقندى : أحمد بن عبد الله القلقندى  
مآثر الانافه فى معالم الخلافة  
عالم الكتب بيروت طبعة اولى  
١٩٨٠ م
- ممتز : آ د م ممتز  
الحضارة الاسلامية فى القرن  
الرابع الهجرى  
ترجمة محمد عبد الهادى بورينه  
دار الكتاب العربى بيروت  
( بدون تاريخ )
- المسعودى : على بن حسين المسعودى  
مروج الذهب ومعاين الجواهر  
دار المصرفة بيروت ١٤٠٣ هـ
- ٨ - الأدب العربى :  
مكتبة النهضة المصرية
- الأصهبانى : حسين الراغب الاصهبانى  
محاضرات الأدباء  
منشورات مكتبة الحياة بيروت  
١٩٦١ م
- ضيف : د/ شوقي ضيف  
تاريخ الأدب العربى  
( العصر الاسلامى )  
دار المعارف بمصر طبعة  
سادسة ١٩٧٤ م



الموسوى : الشريف محمد الرضى بن

الحسن الموسوى

نهج الباقى

دار الاندلس بيروت طبعة

ثانية ١٣٨٢ هـ

٩ - الاقتصاد الوضعى:

~~~~~

أبو على :

د/محمد سلطان أبو على

التخطيط الاقتصادى واساليبه

دار الجامعات المصرية

الاسكندرية ١٩٧٩ م

د/عبدالرحمن يسرى أحمد

أسس التحليل الاقتصادى

مؤسسة شباب الجامعة

الاسكندرية ١٩٨٠ م

تطور الفكر الاقتصادى

دار الجامعات المصرية الاسكندرية

١٩٧٩ م

دراسات فى التنمية الاقتصادية

معهد الدراسات المصرية

القاهرة ١٩٧٣ م

مساهمة الفكر الاقتصادى

فى التحليل الحديث للتنمية

الاقتصادية

جامعة بيروت العربية ١٩٧٤ م

د/جلال أحمد أمين

مبادئ التحليل الاقتصادى

مكتبة وهبه القاهرة ١٩٦٧ م

بول . باران

الاقتصاد السياسى والتنميه

ترجمة أحمد فؤاد بليغ

دار الكتاب العربى القاهرة

١٩٦٧ م

أحمد :

أمين :

باران :

البراءة

د/ راشد البراوي
اقتصاديات العالم العربي
مكتبة النهضة العربية القاهرة
طبعة رابعة ١٩٧٨ م

تطور الفكر الاقتصادى
مطبعة مخيم القاهرة ١٩٧٣ م

U.S. DEPARTMENT OF JUSTICE
FEDERAL BUREAU OF INVESTIGATION

یوحیٰ بن یحییٰ

ساسة الانما * الاقتصادى

ترجمة عبدالرزاق الربيعي

مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٦م

١٠٠

د/ مېيارى چېبېر

التنمية النموذجية لاقتصاديات
الدول العربية

مكتبة الانجلاو المصرية ١٩٦٩ م

د/ أحمد جامد

الرأسمالية الناشئة

دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م

النظرة الاقتصادية

دار النهضة العربية القاهرة

طبعة ثالثة ١٩٧٧م

الحرم الحرام :

د/ علي بن طلال الجهني

موضوعات اقتصادی - ماصره

منشورات تها مه • حدة المملكة

الحرية السعودية ١٤٠٠ هـ

د ر و ی ش :

د/ العشرى حسين درويش

التنمية الاقتصادية

دار النهضة العربية بيروت

1979

: ٧ د

موریس د و ب

ترجمة دكتور صلاح الدين نامق

التنمية الاقتصادية والدول

الفائز

دار النهضة العربية القاهرة

1977

ریاست :

د/ محمد ربيع
الاقتصاد والمجتمع
وكالة المطبوعات الكويت
طبعة اولى ١٩٧٣ م

رسالتو :

والت ويثمان رستو
مراحل النمو الاقتصادي
ترجمة برهان الدجاني
المكتبة الاهلية بيروت ١٩٦٦م

: 51;

أجناتي زاكسى
التجارة الخارجية والتنمية
الاقتصاديه
ترجمة محمد صبحى الاثربى
دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م

زک :

د/ رمزي زكى
 ازمة الديون الخارجية
 الهيئة المصرية العامة
 للكتاب ١٩٧٨ م

زمراتی :

د/ حمديّة زهران
مشكلات التجارة الدولية
في البلاد المتخلفه
مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧٩م

ليمان :

د/ سلوى على سليمان
السياسة الاقتصادية
وكالة المطبوعات الكويت
طبعة الاولى ١٩٨٣ م

المد:

د/ عاطف السيد
دراسات في التقنية الاقتصادية
دار المجمع العلمي جدة ١٣٩٨ هـ

لله:

فرانصوا سليه
الاخلاق والحياة الاقتصادية
ترجمة د/ عادل المصري
منشورات عويدات بيروت
١٩٨٠ م

- شافمى : د/ محمد زكى شافمى
التنمية الاقتصادية
دار النهضة العربية القاهرة
١٩٨٠ م
مقدمه فى الملاحظات الاقتصادية
الدولية
دار النهضة العربية القاهرة
١٩٧٧ م
- شامير : هنرى شامير
الاقتصاد المخطط
ترجمة د/ سموى فوق العادة
منشورات عويدات طبعة اولى
١٩٧٣ م
- شقيقير : د/ لبيب شقيقير
تاريخ الفكر الاقتصادى
مكتبة نهضة مصر ١٩٥٦ م
- شلبى : د/ اسماعيل عبد الرحيم شلبى
التكامل الاقتصادى بينا لدول
العربية
الاتحاد الدولى للبنوك الاسلاميه
القاهرة (بدون تاريخ)
- عجميه : د/ محمد عبد العزيز عجميه
الوجيز فى التطور الاقتصادى
دار الجامعات المصرية الاسكندرية
١٩٧٨ م
- عبدالرسول : د/ فائق عبدالرسول
النظام الاقتصادى الدولى الجديد
دار الثورة للصحافة والنشر
بيروت ١٨٧٩ م
- عبدالمولى : د/ محمد عبد المولى
تطور الفكر الاقتصادى والاجتماعى
الشركة التونسية للتوزيع
(بدون تاريخ)

رأس المال
ترجمة محمد عيتا نسى
مكتبة المعارف بيروت
(بدون تاريخ)

ماسون :
ادوارد ماسون
التخطيط للاقتصادى
ترجمة عبد الفنى الدالى
مكتبة المعارف بيروت طبعة
ثانيه ١٩٦٦ م

المحبوب :
د/ رفعت المحبوب
الاشتراكية
النهضة العربية ١٩٧٠ م القاهرة
الاقتصاد السياسى

محمى الدين :
دار النهضة العربية ١٩٧٣ م
د/ عمرو محى الدين
التخلف والتنمية

منصور :
دار النهضة المصرية ١٩٧٥ م
د/ على حافظ منصور
وزميله

ميسدروز :
التنمية الاقتصادية
مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧٦ م
دونيللا ميه ميسدروز وآخرون
حدود النمو (مشروع نادى روما)
ترجمة مطفى غنيم
دار المعارف بمصر ١٩٧٦ م

ماكلياند:

دافيد كالياند
مجتمع الانجاز أو» الدوافع
الانسانية للتنمية الاقتصادية»
ترجمة د/ محمد سعيد فرج
و د/ عبدالهادي محمد البوهري
مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥م

النشاشيبي:

حكمت شريف النشاشيبي
استثمار الارصدة العربية
وتطوير الامواق المالية
العربية
المؤسسة العامة للدراسات
والنشر بيروت طبعه اولى ١٤٠٠هـ

نامق:

د/ صلاح الدين نامق
اقتصاديات السكان في ظل
التضخم السكاني
دار المعارف بمصر ١٩٨٠ م
الانفجارات السكانية في العالم
مطبعة لجنة البيان العربي
القاهرة ١٩٦٤ م
قضايا التخلف الاقتصادي
دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م

هاشم:

د/ اسماعيل محمد هاشم
محاضرات في التطور الاقتصادي
دار النهضة العربية بيروت
١٩٧٨ م
مدخل الى أسس علم الاقتصاد
دار الجامعات المصرية الاسكندرية
١٩٧٥ م

هلبرونر:

روبرت هلبرونر

قادة الفكر الاقتصادي

ترجمة د/ راشد البراوي

دار النهضة العربية طبعه

ثانيه ١٩٧٩ م .

د/ عبدالمعز فهمي ميكل

أسس اتجاهات القوة العاملة

في العالم

جامعة بيروت العربية ١٩٧٣ م

هيكل:

١٠- دراسات متنوعة :

~~~~~

أبـن الـأزرق :

محمد بن علي الأصبغ

المصروف بـابن الأزرق

بدائع السلك في طبائع المالك

وزارة الثقافة والننون

بالمراق ١٩٧٨ م

تقوالدين احمد بن عبدالحليم

بن تيميه

السياسة الشرعية في اصلاح

الراعي والرعيه

المتكبة العلمية بالمدينه

المنورة ١٣٧٩ هـ

أبـن تيميه :

أبـن خلدون :

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون

المقدمه

دار الفكر بيروت ( بدون تاريخ )

محمد بن علي بن طباطبا

الفخرى في الآداب السلطانية

والدول السليميه

دار الاندلس بيروت ١٣٨٥ هـ

أبـن طباطبا :



- أبـن القـيـم : شمس الدين محمد بن أبي بكر  
المعروف بابن القيم الجوزية  
الطبيب النبـيـوى  
دار احياء الكتب العربية  
القاهرة ١٣٧٧ هـ  
الطرق الحكيمة فى السياسة  
الشرعية  
المؤسسة العربية للطباعة  
والنشر القاهرة ١٣٨٠ هـ  
الفوائد  
دار النفائس طبعه  
اولى بيروت ١٣٩٩ هـ
- أبـن نـبـي : مالك بن نبي  
مشكلة الثقافة  
دار الفكر دمشق ١٣٩٩ هـ
- أرسلان : مكيب أرسلان  
لماذا تأخر المسلمون وتقدم  
غيرهم  
دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٧٥ م
- الالبـانـي : محمد ناصر الدين الاباني  
حجاب المرأة المسلمة  
المكتب الاسلامى بيروت طبعه  
خامسه ١٣٩٨ هـ
- أـمـيـن : قاسم أمين  
تحرير المرأة  
دار المعارف مصر ١٩٧٠ م
- البيـبـى : هـ/ حازم الببسى  
المجتمع التكنولوجى  
الحديث  
منشأة المعارف الاسكندرية  
( بدون تاريخ )

- البغدادي : أحمد بن علي بن ثابت المعروف  
بالخطيب البغدادي  
اقتضاء العلم العمل  
المكتب الإسلامي بيروت طبعه  
رابعه ١٣٩٧ هـ
- البوطي : د/ محمد سعيد رمضان البوطي  
من المسئول عن تخلف المسلمين  
مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٠ هـ
- البهي : د/ محمد البهي  
الفكر الإسلامي الحديث  
وملته بالاستعمار الغربي  
مكتبة ومبه القاهرة طبعه  
تاسعه ١٤٠١ هـ
- الترمانتي : د/ عبد السلام الترماني  
حقوق الإنسان في نظر الشريعة  
دار الكتاب الجديد بيروت  
طبعه ثانية ١٩٧٦ م
- الجندي : أنسور الجندي  
عالمية الإسلام  
دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م
- الجهشياري : محمد بن عبدوس الجهشياري  
الوزراء والكتّاب  
شركة البابي الحلبي القاهرة  
طبعة ثانية ١٤٠١ هـ
- حسان : د/ حسان محمد حسان  
مقارمة الغزو الفكري للعالم  
الإسلامي  
رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة  
١٤٠١ هـ
- حسين : د/ طه حسين  
مستقبل الثقافة في مصر  
دار الكتاب اللبناني طبعه أولى  
١٩٧٣ م

- خليل : د / عماد الدين خليل  
العقل المسلم والروية الحضارية  
دار الحرمين / المدوحه طبعها ولى ١٤٠٣ هـ
- دراز : د / محمد عبدالله دراز  
دراسات اسلاميه فى العلاقات الاجتماعيه  
والدولية  
دار القلم الكويت ١٤٠٠ هـ
- الدهلوى : أحمد المصروف بشاه ولى الدهلوى  
الحجة البالفه  
دار المعرفة بيروت ( بدون تاريخ )
- رضا : محمد رشيد رضا  
حقوق النساء فى الاسلام  
المكتب الاسلامى بيروت ( بدون تاريخ )
- الززين : سميح عاطف الزين  
الاسلام  
دار الكتاب اللبنانى بيروت طبعه ثالثه  
١٩٧٩ م
- عوامل ضعف المسلمين  
دار الكتاب اللبنانى بيروت ( بدون تاريخ )
- سيكتورى : أحمد سيكتورى  
المناظر الايديولوجيه  
( الفريق الزاحفه )  
مطبعة باتريس لومنيا الوطنيه كوناكرى  
غانا ١٩٧٨ م
- السبع : د / عبدالمظيم عبد العزيز السبع  
حاضر العالم الاسلامى  
مكتبة السلام العالميه القايرة طبعه  
ولى ١٤٠١ هـ
- شاليه : الفارة على المالم الاسلامى  
ترجمة سعد اليافى وتلخيص  
محب الدين الخطيب  
مكتبة اسامه بن زيد بيروت  
( بدون تاريخ )

- شـلبى : د/ أحمد شـلبى  
تاريخ المناهج الإسلامية  
مطبعة النهضة المصرية  
القاهرة طبعه اولى ١٩٧٨ م  
التربية الإسلامية  
مطبعة النهضة المصرية  
القاهرة طبعه سادس ١٩٧٨ م  
السيد محمد باقر الصدر :  
فلسفتنا  
دار المعارف طبعه مطبوعات  
طبعه ثانية عشر ١٤٠٢ هـ  
عبد الحميد صديقى :  
تفسير التاريخ  
ترجمة د/ كاظم الجوادى  
دار القلم للكويت طبعه  
اولى ١٤٠٠ هـ  
ضميريه : عثمان جمعه ضميريه  
التصور الاسلامى  
دار الارقم الكويت ١٩٨٢ م  
منى : محمد على منى  
مقدمات فى فهم الحضارة الاسلاميه  
مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١ هـ  
طبـفـاخ : خير الله طلفاخ  
كنتم خير أمة اخرجت للناس  
دار الكتاب العربى بيروت  
طبعه خامس ١٣٩٥ هـ  
المقـاد : عباس محمود المقاد  
التفكير فريضة اسلاميه  
الفلسفه القرآنيـة  
دار الكتاب اللبنانى بيروت  
١٣٩١ هـ

الفزالي : ابو حامد محمد بن محمد الفزالي

أحياء علوم الدين  
دار المعرفة بيروت (بدون  
تاريخ)

الحكمة في مخلوقات الله  
دار احياء العلوم بيروت  
طبعة اولى ١٤٥١ هـ

الفزالي : محمد الفزالي

الاسلام والطاقات المظلمة  
دار الكتب الحديثه القاهرة  
طبعة ثالثة ١٩٦٤ م

ظالم من الضرب  
دار الكتاب العربي القاهرة  
طبعة اولى ١٣٧٥ هـ

القرضاوى : د/ يوسف القرضاوى

الحلال والحرام  
المكتب الاسلامى بيروت طبعه  
سابعه ١٣٩٣ هـ

قطب : سيد قطب

خصائص التصور الاسلامى  
طبعة سادسه ١٤٠٢ هـ

معالم فى الطريق  
طبعة ثامنه ١٤٠٠ هـ

دار الشروق بيروت

الكتانى : عبد الحى الكتانى

التراتب الادارى او نظام  
الحكومہ النبويہ  
دار احياء التراث العربى  
بيروت ( بدون تاريخ )

المودودى : ابو الاعلى المودودى  
موجز تاريخ الدين و احيائه  
مؤسسة الرماله بيروت طبعه خامسه ١٤٠٢ هـ  
على بن محمد بن حبيب

المأوردى :

أدب الدنيا والدين  
دار الكتب العلميه بيروت  
طبعة رابعه ١٣٩٨ هـ

الوزارة أو أدب الوزير  
دار الجامعات المصرية  
طبعة أولى ١٣٩٦ هـ

النجدى :  
محمد بن عبد الله بن بلعيد  
صحیح الاخبار عما فی بلاد  
الحرب من لائحات  
المطبعة المحمدية القاهرة  
١٣٧٠ هـ

النجدى :  
ابو الحسن علي الحسن الغدوى  
الصراع بين الايمان والماديه  
دار القلم الكويت طبعه  
اولى ١٣٩٠ هـ

هازار :  
بول هازار  
الفكر الاوروبى فى القرن  
الثامن عشر  
ترجمة د/ محمد غلاب  
لجنة التأليف والترجمة والنشر  
القاهرة ١٩٥٧ م

الموصابى :  
محمد بن عبد الرحمن بن عمر  
البركة فى فضل السعى والحركة  
دار المصرفة بيروت ١٩٧٨ م  
أحمد بن اسحاق اليمقوبى :  
مشاكل الناس لزمانهم  
دار الكتاب اللبنانى بيروت  
طبعه ثانيه ١٩٨٠ م

#### ١١ - المجامع والموسوعات :

البرراوى :  
د/ راشد البرراوى  
الموسوعه الاقتصادية  
دار النهضة العربية طبعه  
اولى القاهرة ١٩٧١ م  
الجرجانى :  
على بن محمد الشريف الجرجانى  
التصريفات  
مكتبة لبنان بيروت ١٩٧٨ م

- الـرـازـى : محمد بن ابى بكر الرازى  
مختار الصحاح  
شركة الباقى الطبوا لقاهرة  
١٣٦٩ هـ
- عبد الباقي : محمد فؤاد عبد الباقي  
المعجم المفهرس لالفاظ  
القرآن الكريم  
دار أحياء التراث العربى  
بيروت ( بدون تاريخ )
- عبد المهدى : عادل عبد المهدى  
وحسن الهفنى  
الموسوعة الاقتصادية  
لمجموعة الاقتصادية  
( اشتركيين )  
مترجم دار ابن خلدون بيروت  
طبعة اولى ١٩٨٠ م
- غريـالـ: محمد شفيق غربال ( اشرافه )  
الموسوعة العربية الميسره  
دار الشعب القاهرة ١٩٥٩ م
- فنـنـك : د . أ . ي . فننك  
مفتاح كنوز السنه  
ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي  
مطبعة مصر القاهرة طبعه اولى  
١٣٥٣ هـ
- الفيرز ابادى : محمد بن يعقوب الشيرازى  
القاموس المحيط  
دار الفكر بيروت ( بدون تاريخ )
- ونسـنـك : ونسك ، ونسنج  
المعجم المفهرس لالفاظ الحديث  
مكتبة برايل بليين ١٩٣٦ م

١٢- المحاضرات والبحوث والمقالات:

أَبَاظَه : د/ ابراهيم سوقى أبَاظَه

## استراتيجيه التنمية بين الامالة والتقليد

(محاضرات) دار النجاة  
بيروت ١٩٧٣ م

أمیہ سن : د/ جلال احمد امیہ سن

اشباع الحاجات الاساسيه  
كمياري في تقيم تجارب  
التنمية الريفيه

بحث ضمن بحوث أعمال حاقّة  
نقاش حول قضايا التنمية  
والتخطيط

المعهد العربي للتخطيط  
الكويت ١٩٧٧/١٩٧٨

الانصاری: د/ محمد جابر الانصاری

لماذا أعتبر الانعام  
العودة الى البداوة من  
الكبائر  
مقال بمجلة العربي  
الكويتية عدد شهر محرم سنة  
١٤٠٣ ص ١٤ •

الخفيف : على الخفيف

الملكية الفردية وتحديد  
في الإسلام  
بحث ضمن بحوث مجمع البحوث  
الإسلامية بالأزهر ١٩٩١ هـ

عبد الرفاعي: مصطفى عبدالمهيى الرفاعى  
الادخار والتخطيط الاقتصادى

في القرآن  
مقال بمجلة الوعي الإسلامي  
عدد ١٣٨ شهر جمادى الثانيه  
١٣٩٦ هـ



الزرقاء :

د/ محمد أنس الزرقاء  
صياغة اسلامية في دالة المصلحة  
الاجتماعية  
بحث ضمن بحوث المؤتمر العالمي  
الاول للاقتصاد الاسلامي بجده  
طبعه اولى ١٤٠٠ هـ

شافعي :

د/ محمد زكي شافعي  
محاضرات في المتفمية والتخطيط  
جامعة بيروت العربية ١٩٧٣ م

صادق :

د/ محمد توفيق صادق  
حول مواجهة النقص في بعض  
فئات القوة العاملة اللازمة  
 للتنمية في الوطن العربي  
بحث ضمن اعمال حلقة نقاش حول  
قضايا التنمية والتخطيط بالمعهد  
العربي للتخطيط بالكويت ١٩٧٧ م

كمال :

د/ مصطفى كمال  
الوظيفة الاجتماعية للحقوق  
في الاسلام

بحث ضمن بحوث اقتصاديه  
وتشريفيه صادرة عن مجمع  
البحوث الاسلاميه بالازهر ١٣٩١ هـ

المبارك :

محمد المبارك  
دور الدولة في النشاط  
الاقتصادي  
بحث ضمن بحوث المؤتمر العالمي  
الاول للاقتصاد الاسلامي بجده  
طبعه اولى ١٤٠٠ هـ

١٣- تقارير ونشرات :

~~~~~

تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨١ م

مادر عن البنك

الدولي

مرجع بترومين - نشر مؤسسة بترومين المملكة

العربية السعودية لعام

١٣٩٨ هـ / ١٩٧٧ م

الموقف السكاني العالمي لعام ١٩٨١

نشرة صندوق الأمم المتحدة

للنشاطات السكانية

- المبحث الثالث: قياس درجة التخلف وظلاله
- ٦٥ المطلوب الأول : قياس درجة التخلف ومعاييره
- ٧٤ المطلوب الثانى : أسباب التخلف
- ٧٤ أ- العوامل ١- العوامل الجغرافية والطبيعية
- ٧٥ ٢- العوامل الاجتماعية
- ٧٦ ٣- العوامل السياسية
- ٧٧ ب- النظريات : ١- نظرية مراحل النمو
- ٨٠ ٢- نظرية الحلقة المفرغة للفقير
- ٨٢ ٣- نظرية العلاقات الاقتصادية

الفصل الثانى :

- ٩٤ عوامل أخرى للتخلف من وجهة النظر الإسلامية
- المبحث الأول : النظرية الإسلامية للتخلف
- ٩٥ العوامل ١- ضعف العقيدة
- ٩٩ ٢- أثر الجمود
- ١٠٠ ٣- الذنوب والمصاى
- ١٠٢ ٤- الظلم بشتى أنواعه
- ب- المصاى والذنوب التى تمس الحياة الاقتصادية
- ١٠٧ ١- الرب
- ١٠٩ ٢- الاحتكار
- ٣- مجموعة المصاى الاقتصادية التى تودى الى الظلم فى التعامل
- ١١٢ ٤- الفهم الخاطى لمبضاحكام الاسلام
- ١١٧ وقائمه

- المبحث الثانى : المفكرون المحدثون وقضية التخلف
- ١٣١ أولا : موقف المجددين الممتدلين
- ١٣٢ ١- تحول مناهج التربييه
- ١٣٢ والتعليم
- ١٣٨ ٢- الاسباب السياسية
- ثانيا : موقف المجددين لمتطرفين
- ١٤٠ ١- دعاة النظام الرأسمالى
- ١٤٤ ٢- دعاة النظام الاشتراكى

الباب الثانى

مناقشة اسلامية لقضايا التنمية الاقتصادية فى ظل

١٥٦-٢٥٥

الاقتصاد المعاصر

الفصل الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية

المبحث الاول : المفهوم فى الفكر الرأسمالى والاشتراكى
المطلب الاول : المفهوم فى الفكر الرأسمالى وتطوره

١٦٥

من خلال النظريات التقليدية

١٧٠

مناقشة المفهوم وفروض النظريات

المطلب الثانى : مفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر

٢٠١

الاشتراكى

٢٠٥

مناقشة هذا المفهوم

المبحث الثانى : اهداف التنمية فى ظل الاقتصاد

٢١٠

المعاصر

٢١١

الاهداف فى ظل الرأسمالية

٢١٥

الاهداف فى ظل الماركسيه

الفصل الثانى : نظريات التنمية الاقتصادية

٢١٩

وامكان تطبيقه فى المجتمعات الاسلاميه

المبحث الاول : نظريات التنمية الاقتصادية

٢٢١

أ- نظرية الدفع القوي

٢٢٢

الاصراتى تقوم عليها النظرية

٢٣٠

النقد الموجه للنظريه

٢٣٢

ب- نظرية النمو غير المتوازن

٢٣٨

النقد الموجه للنظريه

٢٤١

ج- اوجه الاتفاق والاختلاف بينا لنظريتين

٢٤٦

المبحث الثانى : نماذج التنمية الاقتصادية
المطابقه تاريخيا

٢٤٧

المطلب الاول : نموذج التنمية التلقائيه

٢٥٢

المطلب الثانى : نموذج التنمية المخططه

الباب الثالث

٢٥٦-٥١٨

التنمية الاقتصادية فى ظل احكام الشريعة الاسلاميه

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : مفهوم التنمية وما يبرها وأهدافها	
المبحث الأول : المفهوم الاسلامى للتنمية	٢٥٦
المطلب الأول : العمارة وأركانها	٢٥٧
الاستخلاص	٢٥٨
التمكين	٢٦٣
التسخين	٢٦٧
المطلب الثانى : معايير تحقيق العمارة	٢٦٧
١- توفير حد الكفاية للأفراد	٢٦٨
٢- مستوى الاكتفاء الذاتى للمجتمع	٢٧٢
٣- المستوى العسكرى للدولة	٢٧٣
٤- المستوى القلئمى والصحة	٢٧٥
٥- معايير أخرى	٢٧٥
المبحث الثانى : المقارنه بين المفهوم الاسلامى والمفاهيم الوضفيه	٢٧٥
المبحث الثالث : أهداف التنمية وأهدافها	٢٨١
المطلب الأول : أهداف التنمية الاسلاميه	٢٨١
الهدف النهائى للعمارة	٢٨٢
الأهداف المصاحبه	٢٨٣
المطلب الثانى : المقارنه بين أهداف التنمية فى الاقتصاد الممار وأهدافها فى الشريعة الاسلاميه	٢٩١
الفصل الثانى : مقومات التنمية الاقتصادية (البشرية)	٢٩٢
المبحث الأول : المقومات البشرية	٢٩٣
المطلب الأول : العمل مفهومه وميزاته	٢٩٥
المطلب الثانى : الكفاية الانتاجيه للعمل	٣٠٨
عناصر الكفاية الانتاجيه	٣١١
أ- قيمة العمل وأثرها	٣١١
ب- التعليم والمهارة الفنيه	
١- العلم وقيمه	٣١٤
٢- المهارة الفنيه وأثرها	٣٢١
ج- علاقات العمل وأثرها	
١- العمل حق وواجب	٣٢٤

٣٢٧	٢- تنظيم العمل
٣٢٨	الوقت وأهميته
٣٣٠	عائد العمل وحوافزه
٣٣٢	١- العاملون لدى الدولة
٣٣٥	٢- العاملون في الأعمال الخاصة
٣٣٩	د - المستوى الصحي
٣٤٠	أ - الوعي الصحي والثقافة الصحية
٣٤٧	ب - توافر الرعاية الصحية الفعلية
٣٥٥	المبحث الثاني : العلاقة بين حجم الموارد البشرية والممارسة
٣٥٦	المطلب الأول : المشكلة الاقتصادية
٣٧٣	المطلب الثاني : المشكلة المكانية
٣٧٤	١- تزايد السكان وتحديد النسل
٣٧٩	٢- قضية عمل المرأة
٣٨٤	المبحث الثالث : أساليب الإنتاج وتطويره
٣٨٧	١- تقسيم العمل والمدنيه
٣٨٨	٢- دوافع الانجاز واثرها
٣٨٩	٣- نمو السوق وتوسع الاسواق
٣٨٩	٤- البيئة الاجتماعية الملائمة
٣٩٠	٥- المزج الملائم لعناصر الإنتاج ونقل التكنولوجيا
	الفصل الثالث : المقومات الأخرى (الموارد الطبيعية والرأسمالية)
٣٩٢	المبحث الأول : الموارد الطبيعية
٣٩٣	أهمية الموارد الطبيعية
٣٩٦	تنمية الموارد الطبيعية
٣٩٩	المبحث الثاني : الموارد الرأسمالية و تمويل التنمية
٣٩٩	المطلب الأول : التكوين الرأسمالي وأهميته
٤٠١	المطلب الثاني : تمويل التنمية الاقتصادية
٤٠٢	١- سبب ندرة رؤوس الأموال
٤٠٢	٢- ضعف الميل للاستثمار
٤٠٢	٣- ضعف الميل للاقتراض

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : مصادر التمويل الداخليه	٤٠٦
المطلب الرابع : تمويل التنمية الخارجى	٤١٣
مبررات الاستعانة بالموارد الاجنبية	
ومناقشتها	٤١٣
مصادر التمويل الخارجى	٤٢١
الفصل الرابع : الدولة والعمارة	٤٢١
المبحث الاول : تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادى	٤٢٦
المطلب الاول : تدخل الدولة	٤٢٦
اراء حول تدخل الدولة ومناقشتها	٤٣٣
المطلب الثانى : التخطيط الاقتصادى	٤٣٨
١- مفهوم التخطيط وانواعه	٤٣٩
عيوب التخطيط الاقتصادى ومزاياه	٤٤٢
٢- التخطيط الاقتصادى فى ظل احكام	
الاسلام وقواعده	٤٤٧
مبررات التخطيط فى الاسلام	٤٥٠
قواعد التخطيط ومبادئه	٤٥٣
المبحث الثانى : تصور لاستراتيجيه العمارة الاسلامية	٤٥٥
١- الاسس الفكرية (المبادئ العامة)	٤٥٨
٢- الاسس المادية	٤٦٧
الفصل الخامس : التجربة التاريخيه للعمارة	
الاسلامية	٤٧١
المبحث الاول : عصر التكوين	
تهيئة المجتمع لمرحلة الانطلاق	٤٧٣
اقامة البناء الملى	٤٨٢
اقامة التنظيم الادارى	٤٨٣
المبحث الثانى : عصر الخلفاء الراشدين	٤٨٨
تنظيم اجهزة الدولة ومؤسساتها	٤٩٠
سياسات العمارة والتنمية	٤٩٦
دور الدولة فى العمارة	٤٩٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: عصر الدولة الأموية	٥٠٢
مظاهر العمارة في هذا العصر	٥٠٢
التنظيم والإدارة	٥٠٣
العناية بالزراعة والثروة الحيوانية	٥٠٥
العناية بالمنايا	٥٠٦
المنايا بالتيييد والبناء	٥٠٧
دور الدولة في العمارة	٥٠٨
المبحث الرابع : عصر الدولة العباسية	٥١١
مظاهر العمارة في هذا العصر	٥١٣
التنظيم والإدارة	٥١٤
الاهتمام بالزراعة	٥١٥
التيييد والبناء والحضارة	٥١٥
السمات العامة للعمارة الإسلامية	٥١٧
الخاتمة	٥١٩ - ٥٢٦
مراجع البحث	٥٢٧ - ٥٣٦
الفهرس	٥٥٩

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

تم بحمد الله